الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

دور ترقية القطاع الصناعي في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر

-دراسة مقارباتية لبعض التجارب المختارة-

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

إعداد الطالبة:

بلخرشوش إيمان

إشراف الدكتور:

بوحرب حكيم

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

دور ترقية القطاع الصناعي في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر

-دراسة مقارباتية لبعض التجارب المختارة-

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

إعداد الطالبة:

بلخرشوش إيمان

أمام اللجنة المشكلة من:

يدو محمد	أستاذ	جامعة البليدة 2	رئيــسا
بوحرب حكيم	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	مقررا ومشرفا
قرامطية زهية	أستاذة محاضرة أ	جامعة البليدة 2	مناقشا
مسموس رضوان	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	مناقشا
عياش زبير	أستاذ	جامعة أم البواقي	مناقشا
دراجي كريمو	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

اهداء

.....الى الوالدين الكريمين

.....الى زوجي وابنتيّ الحبيبتين

.....الى أخواتي وإخوتي

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه ان تفضل علي بالتوفيق لإنجاز هذا العمل..

أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير **للدكتور بوحربه حكيم** على كل نصائحه

وتوجيهاته القيمة وعلى جميل صبره وحسن تواضعه واسأل الله أن يزيده بها رفعة..

كما اتقدم بالشكر والامتنان إلى الاساتذة الكرام اعضاء لجنة المناقشة على

قبولهم مناقشة هذه الاطروحة وتحملهم مشقة قراءتها وتقييمها..

الملخص

ترتبط ترقية القطاع الصناعي بتعزيز الأساس التكنولوجي للصناعات والتحول إلى الإنتاج المتطور عالي القيمة وكثيف المعرفة والقائم على الابتكار، ودعم الصناعات الناشئة والاستراتيجية وتحسين كفاءة وفعالية الهيكل الصناعي، وهي السبيل الذي نجحت من خلاله العديد من الدول في تحقيق الإقلاع والنهوض بحالة الاقتصاد من الركود الى الرخاء ونقله من التخلف الى التنمية والتطور، وتهدف الدراسة الى استخلاص عوامل نجاح بعض الدول الصناعية الناشئة وهي تايوان، كوريا الجنوبية وتركيا للاستفادة منها في تلمس معالم نموذج الترقية الصناعية الملائم للإقلاع بالاقتصاد الجزائري، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي اثناء التطرق لمختلف النظريات والمفاهيم المتعلقة بالترقية الصناعية والاقلاع الاقتصادي بالإضافة الى تحليل تطور الصناعة في الدول المدروسة وأهم الاستراتيجيات الصناعية المطبقة فيها، وأسفر تتبع أهم مؤشرات تطور آداء القطاع الصناعي في الجزائر ومدى مساهمته في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، عن بعض النتائج الايجابية المحققة خاصة في الصناعات الالكترونية والكهرومنزلية وصناعة السيارات التي شهدت نموا متسارعا مؤخرا، كما أن مجهودات تطوير الصناعة الصيدلانية وصناعة المواد الغذائية ومواد البناء قد قطعت أشواطا كبيرة، ورغم ذلك تبقى ارقام مساهمة القطاع في الاقتصاد جد ضعيفة وتوضح جليا الوضعية الصعبة التي يعيشها هذا الأخير حيث لايزال يعاني من العديد من المشاكل كضعف مناخ الاستثمار الذي يحتل مراتب عالمية متأخرة جدا والتغير المستمر في القوانين والتشريعات اضافة الى تخلف الانظمة التعليمية والتدريبية والانظمة المالية وغيرها.

وأظهرت النتائج أن أهم العوامل التي ساهمت في نجاح الدول الصناعية الناشئة هي تطوير البنية التحتية ورفع مستوى المهارات والقدرات البشرية والاهتمام أكثر بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير البيئة المالية والمؤسساتية والتكنولوجية المتطورة والداعمة ومواكبة التقنيات الصناعية المعاصرة، وبناءا على ذلك تم اقتراح استراتيجية لترقية القطاع الصناعي تتلاءم ملامح هذه الاستراتيجية مع خلفية وواقع الصناعة الجزائرية، وتهدف إلى تطوير الصناعات ذات الأولوية في الجزائر من خلال تشجيع الابتكار وتطوير القدرات التكنولوجية للصناعات الجزائرية، لتحقيق أهداف الإقلاع الاقتصادي ودفع عجلة التنمية في البلاد.

الكلمات المفتاحية: الإقلاع الاقتصادي، القطاع الصناعي، الترقية الصناعية، استراتيجية صناعية، الاقتصادات الصناعية الناشئة.

Abstract

The process of the industrial sector upgrade is associated with the improvement of technological progress, shifting to advance knowledge-intensive and innovation based production, strengthening the technological foundation of industries, achieving reasonable conversion of the leading industries, supporting the emerging strategic industries, and improving efficiency and effectiveness of the industrial structure as a resource converter. It is the way through which many countries have succeeded in achieving take-off and advancing the state of the economy from stagnation to prosperity and development.

The study aims to extract the success factors of the emerging industrial countries by studying the experiences of Taiwan, South Korea and Turkey in order to benefit them in forming the appropriate industrial upgrade model to achieve the economic takeoff in Algeria.

An analytical descriptive approach has been relied upon by presenting various theories and concepts related to the industrial upgrading and economic take-off, analyzing the development of industry in the studied countries and the most important industrial strategies that they applied. By analyzing the development of industrial sector performance indicators in Algeria, and the added value of the sector in the economy, the results showed some developments in high-potential industries, including household goods and electronics, automotive, building materials, food and pharmaceuticals industries which have witnessed rapid growth recently. However, the sector's contribution to the economy remains very low and reflects the issues and difficulties facing it, such as the weakness of investment climate, instability of laws and legislations, the backwardness of educational, training and financial systems…etc.

The results also showed that the most important factors that contributed to the success of the emerging industrial countries are infrastructure development, upgrading skills and human capabilities, attracting foreign direct investment, providing an advanced supportive financial institutional and technological environment, and keeping pace with contemporary industrial technologies. Therefore, the study come up with a proposal for an industrial upgrade strategy, aims to develop priority industries in Algeria by encouraging innovation and developing technological capabilities, in order to achieve the economic take-off and accelerate development in the country.

Key words: economic takeoff, industrial sector, industrial upgrade, industrial strategy, emerging industrial economies.

فهرس المحتويات

اهداء		
شكر وتقدير		
الملخص		
فهرس المحتويات		
مقدمة		أ–ي
الفصل الاول: **ترقية القطاع الاقتصادي كخيار لتحقيق الإقلاع الاقتصادي**		
تمهيد		2
المبحث الاول	**ماهية الإقلاع الاقتصادي ومتطلبات تحقيقه**	3
المطلب الاول	ماهية الإقلاع الاقتصادي	3
المطلب الثاني	متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي	9
المطلب الثالث	عوائق الاقلاع الاقتصادي	16
المبحث الثاني	**النظريات المفسرة للإقلاع الاقتصادي**	23
المطلب الاول	نظرية "مراحل النمو الاقتصادي" لروستو	23
المطلب الثاني	شرح عملية "الاقلاع" عند روستو	32
المطلب الثالث	نظريات أخرى مفسرة للإقلاع الاقتصادي	39
المبحث الثالث	**الإطار النظري للصناعة واستراتجيات التصنيع**	51
المطلب الاول	ماهية الصناعة واستراتيجيات التصنيع	51
المطلب الثاني	الآداء الصناعي الدولي	59
المطلب الثالث	الآداء الصناعي العربي	70
المطلب الرابع	نماذج صناعية معاصرة	76
المبحث الرابع	**أهمية ترقية القطاع الصناعي في تجسيد الإقلاع الاقتصادي**	82
المطلب الاول	مفهوم الترقية الصناعية، مستوياتها وأدواتها	82
المطلب الثاني	أهمية ترقية الصناعة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي	89

المطلب الثالث	مقومات دعم دور ترقية القطاع الصناعي في تحقيق الاقلاع الاقتصادي	101
المطلب الرابع	العوامل الدولية المؤثرة في مساهمة ترقية الصناعة في تجسيد الاقلاع الاقتصادي	111
خلاصة الفصل		126
الفصل الثاني: **تجارب دولية ناجحة في تحقيق الاقلاع الاقتصادي عن طريق ترقية القطاع الصناعي**		
تمهيد		128
المبحث الأول	**تجربة تايوان**	129
المطلب الأول	تجربة اقلاع الاقتصاد التايواني	129
المطلب الثاني	مسار تطور استراتيجيات الترقية الصناعية في تايوان	141
المطلب الثالث	العوامل المساعدة على ترقية الصناعة التايوانية	154
المبحث الثاني	**تجربة كوريا الجنوبية**	167
المطلب الأول	تجربة اقلاع الاقتصاد الكوري	167
المطلب الثاني	مسار تطور استراتيجيات الترقية الصناعية في كوريا الجنوبية	178
المطلب الثالث	العوامل المساعدة على ترقية الصناعة الكورية	187
المبحث الثالث	**تجربة تركيا**	197
المطلب الأول	تجربة اقلاع الاقتصاد التركي	197
المطلب الثاني	مسار تطور استراتيجيات الترقية الصناعية في تركيا	216
المطلب الثالث	العوامل المساعدة على ترقية الصناعة التركية	227
خلاصة الفصل		236
الفصل الثالث: **تقييم مسار ترقية القطاع الصناعي ومساهمته في الاقتصاد الجزائري**		
تمهيد		238
المبحث الأول	**تطور القطاع الصناعي في الجزائر (1962-2019)**	239
المطلب الأول	واقع القطاع الصناعي في الجزائر(1962-2019)	239

المطلب الثاني	مسار تأهيل المؤسسات الصناعية ودورها في تطوير القطاع الصناعي	261
المطلب الثالث	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي	273
المبحث الثاني	**تحليل دور ومساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني (1962-2019)**	277
المطلب الأول	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي	277
المطلب الثاني	مساهمة القطاع الصناعي في العمالة الإجمالية	291
المطلب الثالث	مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية	296
المبحث الثالث	**تقييم تجربة ترقية القطاع الصناعي في الجزائر**	306
المطلب الأول	الإمكانيات الداعمة للمسار الترقوي للقطاع الصناعي في الجزائر	306
المطلب الثاني	تقييم تجربة ترقية الصناعة الوطنية وترتيبها في الاقتصاد العالمي	313
المطلب الثالث	تحديات الصناعة في الجزائر	325
خلاصة الفصل		338
الفصل الرابع: مقترح لاستراتيجية ترقية القطاع الصناعي وتعزيز فرص تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر		
تمهيد		340
المبحث الأول	**ملامح سياسات دعم ترقية القطاع الصناعي في الجزائر**	341
المطلب الأول	الخطط الاستراتيجية الصناعية الحديثة في الجزائر	341
المطلب الثاني	أهم الصناعات الرائدة في الجزائر	358
المطلب الثالث	مجهودات تعزيز مقومات دعم ترقية الصناعة في الجزائر	375
المبحث الثاني	**اقتراح نموذج تصوري لاستراتيجية ترقية القطاع الصناعي**	387
المطلب الأول	التشخيص الاستراتيجي	387
المطلب الثاني	الإطار العام للاستراتيجية الصناعية	392
المطلب الثالث	اتجاهات الاستراتيجية	394

المبحث الثالث	**المحاور الكبرى للاستراتيجية**	403
المطلب الأول	المطالب الاستراتيجية المشتركة بين الصناعات	403
المطلب الثاني	ترقية الصناعات ذات الأولوية	407
المطلب الثالث	العوامل التمكينية الحاسمة لترقية الصناعة	422
المبحث الرابع	**الخطة التنفيذية لتطبيق الاستراتيجية**	440
المطلب الأول	المجال الزمني لتنفيذ الاستراتيجية المقترحة	440
المطلب الثاني	الجهات الفاعلة في تنفيذ الاستراتيجية	442
المطلب الثالث	التدابير الواجب اتخاذها لتنفيذ الاستراتيجية	444
خلاصة الفصل		465
خاتمة		467
قائمة المراجع		476

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	سنوات إقلاع وهبوط الاقتصادات الآسيوية	6
2	إجمالي الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول العالم	10
3	القيمة المضافة الصناعية حسب مستوى التصنيع، والمنطقة، ومجموعة الدخل	62
4	نسبة القوى العاملة المستخدمة في قطاع التصنيع	64
5	الصادرات الصناعية العالمية حسب مجموعة التنمية، والمنطقة، والدخل، (1995–2013)	65
6	تصنيف الصناعات التحويلية حسب فئة التكنولوجيا	68
7	الانفاق على البحث والتطوير حسب مجموعات الدخل والقطاع عام 2011	95
8	الملوثات الناجمة عن الصناعة	121
9	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في تايوان: مقارنة الأعوام1952،2011،2018.	132
10	ملخص لمراحل تطور النمو الاقتصادي في تايوان	141
11	ملخص لمراحل تطور النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية	178
12	مؤشر تركيز أكبر الشركات في الصناعات التعدينية والتحويلية (بناءً على حجم المبيعات)	185
13	ترتيب أكبر عشرة شركات "chaebol " في كوريا الجنوبية	185
14	المنتجات الصناعية العشرة الأولى من (1990–2009)	187
15	النفقات الحكومية على التعليم في كوريا (1948–1985)	188
16	مراحل التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية وتطور سياستها التعليمية	188
17	المبادئ التوجيهية للحكومة الكورية على مدى ثلاثة عقود	191
18	ملخص لمراحل تطور النمو الاقتصادي في تركيا	215
19	المجموعات الرئيسية لقطاعات التصنيع في تركيا	224
20	ترتيب الدول حسب تنافسيتها الصناعية (1990–2015)	227
21	الاستثمارات الموجهة الى الزراعة والصناعة خلال الفترة (1963–1966)	240
22	الاستثمارات المنجزة في الفترة من (1967–1969)	241
23	استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970–1973)	242
24	الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي للفترة (1970–1973)	243
25	الاستثمارات الصناعية في المخطط الرباعي الثاني (1974–1977)	244
26	توزيع الاستثمارات في الفترة (1978–1979)	246
27	استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980–1984)	248

28	استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	249
29	معدلات نمو القطاعات في الفترة (1993-1998)	253
30	مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	254
31	الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	255
32	توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)	255
33	التخصيصات المالية لمحاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية	256
34	تخصيصات البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	257
35	مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016)	260
36	مخصصات النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2017-2018)	260
37	نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة (2001-2019)	270
38	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة الاجمالية للفترة (2010-2019)	271
39	تطور نصيب الصناعة في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2015-2019)	272
40	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر(2000-2018)	274
41	أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة (2002-2017)	275
42	توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب قطاع النشاط في الفترة (2002-2017)	275
43	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الخام للفترة (1963-1969)	278
44	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام للفترة (1963-1969)	280
45	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1980-1989)	281
46	مقارنة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي مع مساهمة بقية القطاعات (1980-1988)	282
47	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1990-1998)	284
48	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي للفترة (2000-2014)	285
49	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2015-2019)	288
50	مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة لفروع قطاع الصناعة للفترة (2015-2018)	289
51	ترتيب الصناعات من حيث القيمة المضافة 2015	291
52	مساهمة القطاع الصناعي في العمالة للفترة (2001-2014)	292
53	مساهمة القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى في العمالة للفترة (2015-2019)	293
54	توزيع العمالة حسب فروع النشاط الصناعي لسنة 2015	295
55	مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الاجمالية للفترة (2001-2014)	296
56	صادرات الفروع الصناعية خارج المحروقات للفترة (2007-2014)	297

57	حصة الواردات الصناعية من اجمالي الواردات للفترة (2001-2014)	298
58	تطور الواردات الصناعية حسب فروع القطاع الصناعي من (2007-2014)	300
59	مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الاجمالية للفترة (2015-2018)	302
60	التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية للفترة (2015-2018)	303
61	مساهمة الواردات الصناعية في الواردات الاجمالية للفترة (2015-2018)	304
62	التركيبة السلعية للواردات الصناعية الجزائرية للفترة (2015-2018)	304
63	مقارنة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الجزائر مع بعض الدول العربية للفترة (2000-2018)	314
64	مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	315
65	مقارنة نصيب الفرد من الناتج الصناعي(2011-2018)	316
66	نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات (2000-2017)	317
67	مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية (2016-2017)	319
68	تصنيف الجزائر في مؤشر تنافسية الأداء الصناعي للفترة (2000-2018)	320
69	تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي(2017-2018)	321
70	مقارنة بين الأداء الصناعي في الجزائر ودول العالم وفق بعض مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي لسنة 2018	323
71	الأساليب والاستراتيجيات الصناعية في الصناعات المستهدفة	421
72	تصور تنفيذي لتحقيق أهداف الاستراتيجية	441

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الآسيوية في الفترة من (1950–2010)	7
2	عدم تجزئة الطلب في نظرية الدفعة القوية	42
3	مخطط الحلقة المفرغة	43
4	تموضع اقطاب النمو وظهور اقطاب النمو الثانوية	47
5	نموذج لويس لنمو القطاع الحديث في اقتصاد مزدوج	49
6	نمو القيمة المضافة للصناعة وفقا لمجموعة البلدان وعلى الصعيد العالمي(1990–2014)	59
7	خريطة الإنتاج الصناعي في العالم سنة 2018	61
8	حصص الدول العشرة الأولى في الانتاج الصناعي العالمي لسنة 2018	62
9	خريطة الصادرات العالمية الرئيسية لعام 2019	67
10	خريطة الدول حسب ترتيبها في مؤشر تنافسية الآداء الصناعي لسنة 2018	69
11	تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الوطن العربي (2011–2018)	71
12	حصص القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية سنة 2018	72
13	مقارنة مساهمة الصناعة التحويلية العربية مع بقية العالم	72
14	توزيع صادرات الصناعة التحويلية العربية (2016 و2017)	73
15	أنظمة التكامل في العنقود الصناعي	77
16	مفهوم سلاسل القيمة العالمية	79
17	النمو الاقتصادي والتغيرات في حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، في دول مختلفة (1970–2007)	91
18	معدلات النمو حسب القطاع في الدول الصناعية الحديثة ودول اخرى	92
19	التغيرات في الحصة النسبية للصناعة التحويلية مع نمو الدخل(%)	97
20	العمالة في الصناعة التحويلية والخدمات المتصلة بالتصنيع (1970–2009)	99
21	عدد فرص العمل في الصناعة التحويلية والخدمات المتصلة بالتصنيع في دول العالم (1970–2009)	99
22	عوامل نجاح الابتكار التكنولوجي في الشركات	108
23	المسار التكنولوجي في الدول النامية	109
24	عدد سكان العالم المتوقع حسب تقديرات الامم المتحدة	112
25	الثورات الصناعية الاربعة	113
26	مرتكزات الثورة الصناعية الرابعة 4.0	114

27	أثر الثورة الصناعية الرابعة على قطاع الصناعة	117
28	الآثار المحتملة لتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة	121
29	الاقتصاد الدائري	125
30	متوسط معدل النمو الاقتصادي في تايوان من الخمسينات الى 2019	133
31	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد التايواني (1955 -2011)	134
32	تكوين الصادرات الصناعية التايوانية (1985-2011)	153
33	المستوى التعليمي للسكان فوق سن 15 في تايوان للفترة (1976-2011)	156
34	نفقات البحث والتطوير في تايوان الفترة (1985-2011)	158
35	تطور الاستثمار الاجنبي الوارد والصادر لتايوان للفترة (1981-2011)	161
36	تطور الصادرات التايوانية للفترة (1979-2011)، وأهم الشركاء التجاريين في 2011	164
37	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في كوريا الجنوبية للفترة (1961-2019)	168
38	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية للفترة (1960-2019)	169
39	تغير حصة القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية للفترة (1953-2009)	171
40	حصة القيمة المضافة في الصناعات الكورية	172
41	حصة المنتجات الصناعية في الصادرات الصناعية في كوريا (1970-2010)	186
42	مصاريف البحث والتطوير في كوريا (1970-2010)	191
43	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في تركيا للفترة (1960-2019)	199
44	آداء النمو الاقتصادي الاجمالي لتركيا منذ عام 1923	200
45	متوسط معدل النمو الاقتصادي في تركيا من الخمسينات الى 2019	200
46	القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في تركيا (1960-2019)	203
47	حصة القطاعات الاقتصادية في العمالة (1991-2020)	204
48	معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في تركيا (1924-1945)	206
49	معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في تركيا (1946-1959)	207
50	معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في تركيا (1960-1980)	208
51	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا (1981-1990)	210
52	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا (1991-2001)	211
53	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا (2001-2008)	214
54	صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة في تركيا (2001-2019)	232
55	انفتاح الاقتصاد التركي منذ عام 1980	234

56	الاستثمارات المنجزة في الفترة من (1967-1969)	241
57	توزيع الاستثمارات في الفترة (1978-1979)	246
58	مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي	254
59	توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):	256
60	مخصصات محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية (%):	257
61	مخصصات البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014):	258
62	مخصصات النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2017-2018)	261
63	توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب قطاع النشاط في الفترة (2002-2017)	276
64	الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1962-2019)	277
65	معدل النمو (1962-2019)	278
66	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي للفترة (2000-2014)	286
67	مساهمة القطاع الصناعي في العمالة للفترة (2001-2014)	292
68	مساهمة القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى في العمالة للفترة (2015-2019)	294
69	مقارنة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الجزائر مع بعض الدول العربية للفترة (2000-2018)	314
70	مقارنة نصيب الفرد من الناتج الصناعي(2011-2018)	316
71	نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات (2000-2017)	318
72	تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي (2017-2018)	321
73	تصنيف الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الاعمال لسنة 2019	326
74	دائرتان مترابطتان تؤطران آليات تطوّر المهارات في الجزائر	333
75	مرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد	345
76	خريطة الموارد المعدنية الرئيسية في الجزائر	366
77	خريطة منجمي غار جبيلات ومشري عبد العزيز بولاية تندوف	368
78	خريطة مناجم الذهب في الجزائر	369
79	مناطق مناجم الماس في صحراء الجزائر	370
80	أعلى10 دول من حيث احتياطي الفوسفات الصخري في 2016	371
81	متطلبات نجاح الاستراتيجية الصناعية	390
82	المجالات المتداخلة في نجاح الاستراتيجية الصناعية	392
83	مرتكزات الاستراتيجية	394
84	اتجاهات الاستراتيجية	394

85	العناصر الأساسية لتكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم	300
86	خارطة الاستراتيجية	402
87	المطالب الاستراتيجية المشتركة بين الصناعات المستهدفة في الاستراتيجية	404
88	قضايا الاستدامة البيئية	406
89	أهم التوجيهات المتعلقة بالصناعات المستهدفة في الاستراتيجية	407
90	ترقية الصناعة الغذائية	408
91	معايير اختيار مناطق الصناعات البلاستيكية	410
92	ترقية صناعة المواد البلاستيكية	410
93	ترقية صناعة النسيج والملابس	412
94	ترقية الصناعات التقليدية والحرف	413
95	ترقية الصناعات الالكترونية والكهرومنزلية	415
96	ترقية صناعة الخشب والورق	416
97	ترقية الصناعة الكيميائية والبتروكيميائية	418
98	ترقية الصناعة الميكانيكية	419
99	ترقية صناعة مواد البناء والتعدين	420
100	ترقية الصناعة الصيدلانية	421
101	تنمية رأس المال البشريً	424
102	نتائج اعتماد التكنولوجيا المتطورة الجديدة	427
103	تطوير التكنولوجيا والابتكار	428
104	تطوير القطاع المالي	430
105	تطوير البنية التحتية	433
106	توسيع الاسواق	434
107	جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	437
108	دور أنظمة ومؤسسات إدارة الجودة والنوعية	437
109	تفعيل دور المؤسسات الداعمة لترقية القطاع الصناعي	439
110	الهيئات المقترحة للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية	442
111	إجراءات تسهيل آداء الأعمال	453

مقدمة

تمهيد

تسعى دول العالم على اختلاف درجة تقدم اقتصادياتها إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية مستمرة ومستقرة، والوضعية الاقتصادية التي تشهدها الدول النامية واتساع الفجوة بينها وبين الاقتصاديات المتطورة، جعلتها تبحث عن طريقة تمكنها من تقليص الفارق الكبير الذي يفصلها عن هذه الدول، وتجميع الشروط التي تمكنها من تحقيق نهضة اقتصادية تخرجها من دائرة الفقر والتخلف.

ومن هذا المنطلق، جعلت الدول النامية الإقلاع الاقتصادي قضيتها الأولى وفي سبيل ذلك جندت كل مواردها المتاحة – المادية والمعنوية–لتحقيقه، وقامت بتطبيق تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية في اللحاق بالدول المتقدمة.

والإقلاع الاقتصادي في الدول النامية هو المادة الاساسية التي تناولتها العديد من الدراسات التنموية التي عنيت بهذه البلدان، وساهمت أعمال الكثير من الاقتصاديين في إبراز شروط تحققه، وتشكل نظرية مراحل النمو لـ ROSTOW الإسهام الأكبر في هذا الشأن وهي النظرية الأولى التي ينصرف إليها الفكر عند ذكر مفهوم الإقلاع الاقتصادي، لكنها ليست الوحيدة فالكثير من النظريات التنموية الأخرى كنظرية الدفعة القوية ونظرية أقطاب النمو وغيرها كانت تتمحور كلها حول معضلة اقلاع وتطور اقتصادات الدول النامية.

وقد بينت التجارب في مجال التنمية أن الدول النامية التي حققت الإقلاع الاقتصادي (كدول جنوب شرق أسيا)، قلبت جميع التوقعات والافتراضات، فهذه الدول كانت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في وضع اقل بكثير من ناحية الوسائل والثروات من الدول النامية الأخرى التي كان من المتوقع نجاحها لكنها لم تتمكن من تحقيق الإقلاع الاقتصادي إلى اليوم رغم امتلاكها لمقومات اقتصادية أفضل بكثير، وهو ما يشير إلى أن عملية الإقلاع الاقتصادي لاتقف عند حدود الإطار النظري والافتراضات المبنية على تجارب الدول المتقدمة بل ينبغي أن تستند على الحقائق والملموس من النتائج، فقد أثبتت التجارب الواقعية أن كل اقتصاد ناجح إنما يتعامل مع متطلبات الواقع، فتكييف النظري مع واقع البلد وخصوصياته من الناحية المادية والثقافية والسياسية والاجتماعية هو مفتاح الإقلاع الاقتصادي.

ورغم تعدد الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي يبقى الاهتمام بترقية القطاع الصناعي الركيزة الأساسية لبلوغ ذلك، فلا يمكن إغفال الدور الذي يلعبه هذا القطاع وما يحتله من أهمية في اقتصاد أي بلد، فهو يضمن زيادة القيمة المضافة ويساعد على تأمين الاكتفاء الذاتي، فضلا عن كونه مصدر للعملات الأجنبية، كما أنه يزيد من تنويع مصادر الدخل ويؤدي إلى ترقية الصادرات ويدعم الميزان التجاري ويزيد من فرص تشغيل الأيدي العاملة.

وعموما، فان درجة تنمية وتقدم الدول تقاس بمدى تطورها الصناعي، والدول النامية ومنذ حصولها على استقلالها، تسعى الى ترقية قطاعاتها الصناعية وتحويل هياكل اقتصادياتها إلى الطابع الصناعي، إلا أن الطريق كان شاقا وصعبا نظرا لما تستوجبه الصناعة من توفير ظروف وإمكانيات مادية وبشرية ترتكز أساسا على التمويل الذي تفتقر إليه العديد من هذه الدول.

وتعددت تجارب التصنيع في الدول النامية واختلفت باختلاف المناهج الاقتصادية والسياسية لتلك الدول، من تجارب قائمة على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى تجارب قائمة على حرية السوق والقطاع الخاص، ومن صناعة قائمة على إحلال الواردات الى صناعة قائمة على التصدير وقد كان للظروف الخاصة الداخلية والخارجية بكل بلد آثار ايجابية أو سلبية على هذه التجارب وهذا ما نلمسه في تجارب تايوان وكوريا الجنوبية وتركيا.

في النصف الثاني من القرن الماضي تمكّنت دولتا تايوان وكوريا الجنوبية من تحقيق اقلاع اقتصادي أصبح موضوع دراسة لدى العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، وبفضل تطورها الصناعي برزت هتان الدولتان كواحدة من النمور الآسيوية الأربعة الى جانب هونغ كونغ وسنغافورة، واحتلتا المراكز الأولى في العالم للعديد من الصادرات الصناعية كما أنها من الدول الرائدة في مجال الصناعات التكنولوجية الفائقة.

وتعتبر تركيا أحد أهم الاقتصاديات الصناعية الناشئة حيث تمكنت في الآونة الأخيرة من تحقيق معدلات نمو فاقت معدلات نمو الدول المتقدمة كما استطاعت رفع مستويات المعيشة لسكانها في العديد من المجالات، ويعد الإنتاج الصناعي التركي المورد الأهم للعملة الصعبة، وتمثل صناعة المواد الغذائية والملابس والسيارات قوة اقتصادية لافتة في تركيا حيث حققت فيها قفزات هائلة نقلتها من خانة المستورد إلى دائرة التصنيع الذاتي وصولا إلى الدولة المصدرة.

أما بالنسبة للجزائر فإن سعيها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي جعلها تنتهج سياسات تنموية مختلفة حاولت من خلالها ترقية قطاعها الصناعي وترسيخ قواعد الإنتاج وتعظيم القدرات التصديرية وبناء اقتصاد وطني قادر على المنافسة والتخلص من التبعية المطلقة للمحروقات، وبعد اعتماد سياسة الاقتصاد الموجه التي أظهرت الكثير من العيوب وأنتجت اختلالا في هيكل الاقتصاد بالدرجة الأولى وفي قطاع الصناعة بالدرجة الثانية، لم يكن أمام الجزائر سوى إعادة صياغة النشاط الصناعي حسب النظام السياسي الجديد والتخلي عن نظام الاقتصاد الموجه والمسير من طرف الدولة والدخول إلى الاقتصاد الحر من خلال تجسيد العديد من الإصلاحات لإعادة هيكلة القطاع الصناعي إضافة إلى اعتماد استراتيجية جديدة لإنعاش وتنمية الصناعة، لكن جميع هذه الإجراءات اثبتت عدم فعاليتها في تحقيق الأهداف المسطرة والوصول الى المستوى المطلوب.

فعلى الرغم من مجهودات الإصلاح التي اعتمدتها الدولة أظهرت التقارير والدراسات أن القطاع الصناعي الجزائري لازال يعاني من الركود وجميع مؤشرات أدائه تبين الحالة الحرجة التي يتخبط فيها، مما يستوجب تطبيق حلول وتحولات عاجلة ومصيرية تعمل على رفع القدرة التنافسية للمنتوجات الصناعية وتعزز دور الصناعة في تنويع البنيان الإنتاجي الوطني لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، وانطلاقا من تجارب تايوان وكوريا الجنوبية وتركيا تحاول هذه الدراسة استخلاص عوامل نجاح الترقية الصناعية في هذه الدول للاستفادة منها في تلمس معالم نموذج الترقية الملائم للصناعة الجزائرية، وصياغة استراتيجية لبناء قاعدة تصنيع قائمة على المعرفة حديثة ومتقدمة تكنولوجيا، تستفيد بشكل كامل من تقنيات الانتاج الأكثر إبداعا، وتدعم اقتصاد وطني متنوع ومستدام من النواحي الاقتصادية والبيئية، وقدرة تنافسية إقليمية ودولية، وبيئة اعمال محفزة تستند الى الابداع، ونظام مؤسسي وتنظيمي يضمن تنفيذ وتحقيق الأهداف، ويساهم بتوفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للشعب الجزائري.

الإشكالية:

تهتم الجزائر بتحقيق الإقلاع الاقتصادي في ظل حتميات الاندماج في الاقتصاد العالمي ورهانات التسابق الدولي لاكتساب مقومات القوة الاقتصادية، وانطلاقا من أن الصناعة تعتبر العمود الفقري للاقتصاد والقطاع الذي يحمل الفرصة الأكبر للاستفادة من التحولات التي تطرأ على المستوى الإقليمي والدولي والذي له الدور البارز في رفع النمو الاقتصادي للدول، كان من الضروري العمل

على ترقية القطاع الصناعي وبناء قاعدة صناعية قوية تضمن تحقيق الإقلاع الاقتصادي للدولة، ومن هنا تظهر إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم ترقية القطاع الصناعي في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر؟ وماهي آليات تعزيز هذه المساهمة؟

الأسئلة الفرعية:

تتمثل أهم الأسئلة الفرعية المندرجة تحت هذه الاشكالية في:

1- ماطبيعة العلاقة بين ترقية القطاع الصناعي وتحقيق الاقلاع الاقتصادي؟

2- ماهي عوامل نجاح تجارب كل من تايوان، كوريا الجنوبية وتركيا في ترقية القطاع الصناعي وتحقيق الإقلاع الاقتصادي؟

3- ماهو واقع تطبيق سياسات ترقية القطاع الصناعي في الجزائر؟

4- ين وصلت مجهودات الجزائر في ترقية القطاع الصناعي، وماهي أسباب تأخرها في تحقيق ذلك؟

5- الى أي مدى يمكن لصياغة استراتيجية ترقية للقطاع الصناعي تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم الاعتماد على الفرضيات الآتية:

1- باعتبار أن بناء قاعدة صناعية متينة هي المنفذ الأمثل لتحقيق اقتصاد قوي وضمان معدلات نمو مقبولة وكذلك تحقيق الإقلاع الاقتصادي، فقد اهتمت العديد من الدراسات الاكاديمية بموضوع ترقية القطاع الصناعي وكذلك طبيعة العلاقة بين هذه الأخيرة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي، وعلى مر الأزمنة ظهرت هناك العديد من النظريات المفسرة لهذه الظاهرة ولتطوراتها ومآلاتها.

2- تمكنت كل من تايوان وكوريا الجنوبية وتركيا من تحقيق الإقلاع الاقتصادي نتيجة ترقية صناعاتها كما أن هذه التجارب تشكل نماذج ملائمة لدراسة مختلف العوامل التي لعبت دورا أساسيا في تطورها صناعيا واقتصاديا بالنظر إلى كونها تجارب تخص دولا نامية تتمتع بخصائص مشابهة لبقية دول العالم الثالث.

3- رغم المجهودات الكبيرة لترقية القطاع الصناعي والتحولات المهمة التي شهدها هذا القطاع في الجزائر إلا أنه لم يصل بعد الى المستوى المطلوب ولم يتمكن من رفع حصته في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

4- يمكن أن تساعد الاستراتيجيات والسياسات الصناعية التي انتهجتها الجزائر حديثا في ترقية بعض الصناعات الوطنية وتعزيز قدراتها التنافسية وزيادة حجم صادراتها.

أهميـــة الدراسة:

تستمد الدراسة اهميتها من أهمية الإقلاع الاقتصادي الذي يعد القضية الأولى التي تشغل الدول النامية بما فيها الجزائر، حيث تعتبر هذه الدراسة مساهمة جديدة تضاف إلى الأبحاث المقدمة في موضوع الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بشكل عام وفي ارتباطه بترقية القطاع الصناعي تحديدا، خاصة انها تعرضت للعديد من الأفكار والعناصر التي نادرا ما تم التطرق لها.

كما تكتسي الدراسة اهمية بالغة بالنظر لمكانة قطاع الصناعة الذي بات يحتل حيزا واسعاً في تفكير اصحاب القرار في الدول التي تسعى الى تحقيق الاقلاع الاقتصادي بخطوات سريعة ومتوازنة للحاق بركب التقدم والتطور الواسعين الذي يشهده العالم، هذا فضلاً عن اهمية قطاع الصناعة في توفير فرص العمل وتشغيل الايدي العاملة وقدرته في زيادة العرض السلعي واشباع الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية والإنتاجية ودوره في انماء الناتج المحلي الإجمالي، وهوما تسعى اليه الجزائر خاصة وأنها تمتلك قاعدة صناعية تسمح ترقيتها واستغلالها بشكل جيد في تحقيق قفزة نوعية في المجال الصناعي واحتلال موقع مهم عالميا.

كما تسلط الدراسة الضوء على ثلاثة تجارب رائدة في هذا المجال (تايوان وكوريا الجنوبية وتركيا)، وتستطرد في سرد المعلومات للإحاطة بجميع جوانب الموضوع وتغطية جميع الفترات ومراحل النمو والتطور التي مرت بها اقتصادات هذه الدول، وتتوسع في طرح الأفكار لضمان الاستيعاب الجيد لحيثيات التجارب الثلاثة.

أهداف الدراسة:

- الالمام بالإطار النظري لسياسات ترقية القطاع الصناعي واهميتها من الناحية الاقتصادية
- عرض أهم النظريات المفسرة للإقلاع الاقتصادي وأهم محددات هذه الظاهرة وتبيين طبيعة العلاقة بين ترقية القطاع الصناعي وتحقيق الإقلاع الاقتصادي

- تقديم قراءة تحليلية للقطاع الصناعي الجزائري والوقوف على أهمية الارتقاء بمستوى أدائه الإنتاجي ومحاولة وضع خلفية للمقاربة والمقارنة مع تجارب الدول الأخرى (تايوان، كوريا الجنوبية، تركيا) وتقديم اقتراحات من أجل الرفع من القدرات التنافسية للقطاع للمساهمة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر.
- البحث عن بديل للمحروقات التي يعتمد عليها اقتصاد الجزائر بنسبة تفوق 90% وبالتالي لابد من بناء قاعدة صناعية قوية وتهيئة مؤسسات لها القدرة على خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة:

- دراسة (**S. Daway & al, 2016**)، بعنوان:

"**Quality of Growth and Poverty Incidence in Low Income Countries : The Role of Manufacturing**"

وهي ورقة بحثية مقدمة في كلية الاقتصاد بجامعة الفليبين في ديسمبر 2016، تناولت دور التصنيع في تحقيق جودة النمو والحد من ظاهرة الفقر في الدول ذات الدخل المنخفض، واستعرضت تجارب الحد من الفقر التي انتهجتها الفلبين حيث كان لقطاع الخدمات الدور الرئيسي فيها مقارنة مع تجارب الصين والفيتنام أين كان القطاع الصناعي هو المحرك الأول للنمو وخلصت الدراسة إلى أن البلدان المنخفضة الدخل يمكن أن تحقق نموا اقتصاديا أكثر شمولاً إذا كانت تفضل قطاع التصنيع وتميزه على قطاع الخدمات.

- دراسة (**AkioHosono, 2013**)، بعنوان:

"**Industrial Strategy And Economic Transformation: Lessons of five outstanding cases**"

وهي دراسة مقدمة في اجتماع فريق عمل الخاص بقارة أفريقيا المنظم من قبل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA/IPD) هدفت إلى إبراز أهمية التنمية الصناعية وترقية الهيكل الصناعي وتنويعه في تحقيق التحول الاقتصادي والنمو المستدام، من خلال تسليط الضوء على أهم العوامل الحاسمة التي تؤدي إلى تنمية النسيج الصناعي مثل تراكم المعرفة والقدرات، والابتكار التكنولوجي، والبنية التحتية، والمؤسسات، والتركيز على العديد من الأمثلة الرائدة في التنمية الصناعية، والتي

حققت اقتصادًا متحولا بامتياز، وخلصت الدراسة إلى أن التنمية الصناعية في هذه الدول لم يكن من الممكن أن تحدث دون التراكم المستمر للقدرات والمعرفة من خلال التعلم، ووجود المؤسسات الفعالة التي لعبت دور الميسّر والمحفز للتحول الاقتصادي.

- دراسة (**Måns Söderbom** and **Arne Bigsten**, **2011**)، بعنوان:

"**Industrial Strategies for Economic Recovery and Long-term Growth in Africa**"

مقالة منشورة في مجلة African Development Review، المجلد 23 العدد 2، عام 2011، عالجت إشكالية ما إذا كانت استراتيجيات التصنيع يمكن أن تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام في إفريقيا مركزة على السياسات التي يجب أن تتبعها الدول الإفريقية لتسريع التصنيع كأحد أهم التحديات التي تواجهها.

وخلصت إلى أن على هذه البلدان أن تفكر بجدية في السياسة الصناعية، وذلك بوضع إطار للسياسات يدعم الإنتاج الصناعي من خلال تحسين بعض البنى التحتية كالنقل، ومحاولة خفض تكاليف المدخلات وتقديم إعفاءات ضريبية، وإعتمادات ائتمانية، وإعانات الرواتب، وإعانات الاستثمار، وتحسين أداء مناطق معالجة وتجهيز الصادرات، مع ضرورة تطبيق الحكم الراشد، إضافة الى الفرصة الجيدة التي ستتاح للبلدان لتحقيق اقلاع اقتصادي يعتمد على التصنيع عندما تتزايد تكاليف العمالة بين منافسيها الآسيويين.

- دراسة **بن مسعود عطالله**، بعنوان: "**النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2015**"، سنة 2016.

وهي مقالة نشرت في مجلة رؤى اقتصادية جامعة الوادي العدد 10، وهدفت إلى إبراز شكل العلاقة التي تربط بين القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي ومدى مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد على قطاع وحيد هو قطاع المحروقات، وعند زيادة إيرادات قطاع المحروقات فان النمو الاقتصادي يزداد نتيجة لزيادة المداخيل، والذي يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال على المنتجات الصناعية وكذلك زيادة القروض والأموال المقدمة للقطاع الصناعي فيزداد ناتجه. في حين أن النمو الاقتصادي لا يتأثر بنمو القطاع الصناعي نتيجة لضعف هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

- دراسة **عبد الرحمان بن سانية، "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"**، 2013.

وهي أطروحة دكتوراه في العلوم بجامعة تلمسان، عالجت إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية من خلال تسليط الضوء على التجربة الصينية واستخلاص العوامل التي مكنت الاقتصاد الصيني من تحقيق انطلاقه الباهر، وكذا أهم المؤشرات الراهنة لأدائه بعد الانطلاق، مع التطرق أيضا لأهم المشاكل التي رافقت هذا الانطلاق حتى يتم الاستفادة منها في تصور نموذج الانطلاق الاقتصادي المقترح لحالة الدول النامية.

وقد توصل البحث إلى أن أهم العوامل التي كان لها الأثر القوي في إحداث انطلاق الاقتصاد الصيني كانت: الانطلاق من تطوير القطاع الزراعي كقطاع مفتاحي في المرحلة الأولى من الإصلاحات، بالنظر لما يوفره هذا القطاع من إعادة تخصيص الموارد، وارتفاع دخول الفلاحين، وبالتالي ارتفاع الادخار في الريف، وكذا توفير التمويل اللازم، والمواد الأولية اللازمة للاستثمار الصناعي إضافة إلى الانفتاح التجاري على البيئة الخارجية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن بطريقة مبنية على التدرج وبتركيز قوي على دور الدولة اضافة الى الاهتمام بنقل التكنولوجيا وتطويرها.

أما دراستنا فتتقاطع مع الدراسات سابقة الذكر في بعض المواطن، الا انها تختص بكونها دراسة تناولت موضوع الاقلاع الاقتصادي ومدى مساهمة ترقية وتحديث القطاع الصناعي في تحقيقه، وذلك باستعراض سبل تحقيق ذلك من خلال التجربة الجزائرية وفق الخصائص التي تتمتع بها.

منهج الدراسة:

اعتمدنا حسب ضرورة البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** عند عرض نظرية روستو ومختلف النظريات التي تطرقت للإقلاع الاقتصادي، وعند تسليط الضوء على واقع القطاع الصناعي في الجزائر ووصف وتتبع استراتيجياتها في ترقية الصناعة وكذا عند عرض مسار الترقية الصناعية في الدول المدروسة، إضافة الى تحليل الإحصائيات والمعطيات والبيانات المتعلقة بالموضوع.

حدود الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، اخترنا فترة الدراسة من النصف الثاني للقرن العشرين الى سنة 2019 وذلك لأنها فترة مختلف المخططات التنموية والاستراتيجيات الاقتصادية التي انتهجتها معظم الدول قيد الدراسة (الجزائر، تايوان، كوريا الجنوبية وتركيا) في سعيها لترقية صناعاتها والنهوض باقتصاداتها.

صعوبات الدراسة

- نقص كبير في الدراسات والمراجع باللغة العربية خاصة المتعلقة بفكرة الإقلاع الاقتصادي وان وجدت تكون معلوماتها مكررة وجد مختصرة وغير كافية.
- صعوبة عملية الترجمة من المراجع الأجنبية الى اللغة العربية خاصة عند ترجمة المصطلحات وبعض العبارات التي تستعمل فقط في اللغة الإنجليزية حيث يصعب إيجاد ما يوازيها عربيا.

هيكل الدراسة:

بهدف الإلمام بالموضوع بمختلف جوانبه والإجابة على الإشكالية قسمت الدراسة إلى أربعة فصول:

- **الفصل الأول:** يتضمن الإطار النظري للدراسة ويستعرض مفهوم وخصائص الإقلاع الاقتصادي ومتطلبات تحقيقه في المبحث الاول، ثم ينظر الى الاقلاع في الفكر الاقتصادي وأهم النظريات التي تطرقت له، مع التركيز على نظرية روستو بصفتها أهم نظرية صرحت بهذه الفكرة في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث تم تسليط الضوء على الإطار النظري للصناعة واستراتيجيات التصنيع، كما يستعرض المبحث الرابع مفهوم الترقية الصناعية وأهم مقوماتها ودورها في تحقيق الاقلاع الاقتصادي.
- **الفصل الثاني:** ويستعرض تجارب ثلاثة دول نجحت في ترقية القطاع الصناعي وتحقيق الاقلاع الاقتصادي وهي تجربة تايوان وقد تم عرضها في المبحث الاول وتجربة كوريا الجنوبية في المبحث الثاني وتجربة تركيا في المبحث الثالث، وذلك من خلال التطرق لمراحل النمو والفترة التي تحقق فيها الاقلاع الاقتصادي في كل دولة، اضافة الى مسار تطور

استراتيجيات الترقية الصناعية وأهم العوامل المساهمة في ترقية الصناعة وتحقيق الاقلاع الاقتصادي في هذه الدول.

- **الفصل الثالث:** خصص لتقييم المسار الترقوي للقطاع الصناعي الجزائري من خلال عرض تطور الصناعة الجزائرية في الفترة (1962-2019) في المبحث الاول وتحليل دوره ومساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري في المبحث الثاني، ثم تقييم آدائه العام وترتيبه في الاقتصاد العالمي وأهم التحديات التي تواجهه في المبحث الثالث.
- **الفصل الرابع:** يتناول المبحث الأول من هذا الفصل سياسات واستراتيجيات ترقية القطاع الصناعي وانعكاساتها على أهم الصناعات في الجزائر ومجهودات هذه الأخيرة لتعزيز مقومات دعم ترقية الصناعة كتطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمار وتطوير التكنولوجيا والابتكار وغيرها، وفي المبحث الثاني تمت صياغة مقترح لاستراتيجية صناعية مبنية على محورين رئيسيين يتعلق الأول بترقية الصناعات ذات الأولوية ويعرض المحور الثاني العوامل التمكينية الحاسمة لترقية الصناعة تم عرضها في المبحث الثالث، أما المبحث الرابع فتطرق للخطة التنفيذية لتطبيق الاستراتيجية.

الفصل الأول

ترقية القطاع الصناعي كخيار لتحقيق الإقلاع الاقتصادي

تمهيد

تسبب الإقلاع الاقتصادي في الدول الاوروبية خلال الثورة الصناعية في تباين كبير في الدخل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، الامر الذي أصبح أكبر القضايا التي تشغل هذه الأخيرة باعتباره الخيار الأول والوحيد للخروج من دائرة التخلف الاقتصادي، وتعزز الاهتمام بمسألة الاقلاع وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال بروز جملة من العوامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية منها حصول معظم الدول النامية على استقلالها السياسي، وبداية اهتمامها بتطوير بلدانها خاصة بعدما حققته الدول المتقدمة من رخاء والذي شكل عاملا مشجعا لقضايا التنمية في البلدان النامية.

وقد ظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي والتنمية في جوانبها المختلفة، واعتبرت الصناعة بمثابة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية التي شهدتها البلدان المتقدمة، كما ساهمت أعمال الكثير من الاقتصاديين مثل Rostow وKuznets وSchumpeter في الخمسينيات والستينيات في إبراز الدور والمكانة الواجب اعطاؤها للصناعة، كونها عنصر أساسي وفعال في تحريك عجلة الاقلاع والنمو الاقتصادي، وحدوث تنمية اقتصادية جادة لا يتم إلا بالانتقال إلى مرحلة سيادة الصناعة.

ويظل فهم العلاقة بين ترقية الصناعة والإقلاع الاقتصادي حجر الزاوية للنهوض باقتصاديات الدول، لذلك ارتأينا دراسة هذه العلاقة من خلال تقسيم الفصل الى:

- ✓ المبحث الأول: ماهية الإقلاع الاقتصادي ومتطلبات تحقيقه
- ✓ المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإقلاع الاقتصادي
- ✓ المبحث الثالث: الإطار النظري للصناعة واستراتيجيات التصنيع
- ✓ المبحث الرابع: أهمية ترقية القطاع الصناعي في تجسيد الإقلاع الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية الإقلاع الاقتصادي ومتطلبات تحقيقه

يشكل الإقلاع الاقتصادي وسياساته الانشغال الرئيسي لواضعي خطط التنمية في مجموعة الدول النامية، وأيضا القضية المحورية على مستوى التنظير الفكري لاقتصاد التنمية، والتطرق للإقلاع الاقتصادي يستوجب أولا التعرف على مفهومه وأبرز خصائصه وأهم متطلبات تحقيقه إضافة الى العقبات التي منعت اقتصاديات الدول النامية من تحقيق هدف الاقلاع الاقتصادي المنشود رغم محاولاتها المضنية.

المطلب الأول: ماهية الإقلاع الاقتصادي

نستعرض في هذا المطلب مفهوم الإقلاع الاقتصادي من خلال أبرز الدراسات التي تناولت هذا المصطلح بالإضافة الى جملة من الخصائص الاقتصادية التي تميزه.

1. مفهوم الاقلاع الاقتصادي:

يشيع استعمال مفهوم الاقلاع الاقتصادي في الكتابات التي تُعنَى بشؤون التنمية، وهو ترجمة للمصطلح الإنجليزي Take off، أو المصطلح الفرنسي Décollage، وهناك من يترجمه إلى: "الانطلاق الاقتصادي"[1].

ويستند المعجم الاقتصادي في تحديد هذا المفهوم إلى نظرية روستوRostow؛ حيث ينص على أن روستو استخدم هذه الكلمة في نظريته عن النمو الاقتصادي، الذي قسمه إلى خمس مراحل[2]:

- مرحلة المجتمع التقليدي،
- مرحلة التهيؤ للإقلاع نحو النمو المستدام،
- مرحلة الإقلاع الاقتصادي،
- مرحلة السير نحو النضج،
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري الواسع.

---

[1] عبد الرحمان بن سانية، عبد اللطيف مصيطفى، "انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة" ، مقال منشور في الموقع الالكتروني لجامعة باتنة:

http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/66/1/debut-economique.pdf,

[2] W.W.Rostow, The Stages of Economic Growth, The Economic History Review, New Series, Vol 12, No1, 1959, p03.

ومرحلة الاقلاع: هي المرحلة التي تختفي من خلالها القوى المقاومة للتقدم، ويبدأ عندها ناتج الفرد في المتوسط في الازدياد حاملاً معه تغييرات جذرية في فنون الإنتاجية التي تقوم بها فئة من أفراد المجتمع تميزت بصدق العزيمة، ورُوح التجديد والابتكار.

إذًا يرجع الفضل في تحليل هذا المفهوم وبيانه إلى المفكر الاقتصادي بجامعة كامبريدج، روستو في كتابه: "مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي اعتبر فيه أن التنمية "ظاهرة حتمية" تمر بها الدول مرحليًّا، والمسألة فقط أن هناك دولاً بدأت قبل الأخرى في السياق الخطي للتنمية.

يعرف روستو عملية الإقلاع على أنها زيادة في حجم وإنتاجية الاستثمار في مجتمع ما، مما يؤدي الى الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الحقيقي[1].

وأضاف ان الإقلاع في جوهره هو تحقيق نمو سريع في مجموعة محدودة من القطاعات، أين يتم تطبيق التقنيات الصناعية الحديثة[2]، ويقال عن بلد ما انه قد اقلع اقتصاديا إذا طبق بشكل فعال تغييرات جذرية على موارده المتاحة وشرع في طريق نمو اقتصادي مستدام يمتد لعقود[3].

حددت بعض الأبحاث والدراسات السابقة التي اهتمت بظاهرة الإقلاع، مفاهيم مختلفة له:

– قامت دراسة لـ (William Easterly, 2006) شملت 127 دولة (لوحظ ان الإقلاع تحقق في تسعة منها فقط) بتعريف الإقلاع" بشكل تجريبي" بأنه الانتقال من نمو معدوم لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بين –0.5 ٪ و 0.5 ٪) إلى نمو إيجابي دائم ومستقر (أعلى من 1.5٪)[4].

– واعتبره كل من (Spiegel and Aizenman, 2010) في دراسة قاما بها عام 2010[5]: انه نمو اقتصادي سريع يلي مرحلة الركود الاقتصادي. ووفقًا لهذه الدراسة، يقال إن بلدًا قد اقلع إذا تجاوز متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي للفرد 3٪ لمدة 5 سنوات متتالية على الاقل بعد الركود، بينما يتوقف الإقلاع عندما يقل متوسط النمو عن 3٪. ووجد الباحثان في عينة من 146

[1] Matthew Smith, On Rostow's 'Stages' Thesis and Explanation of 'Take-Off' Growth, available at :https://pdfs.semanticscholar.org/d2a6/6b265cd8c1c902e9d22caf84fdd0d a7e38d6.pdf, p02
[2] W.W.Rostow, The Stages of Economic Growth, Op.Cit, p07 .
[3] Debayan Pakrashi, Paul Frijters, Takeoffs, Landing, And Economic Growth,
Asian Development Bank Institute(ADBI) Working Paper Series, No641, January 2017, p03.
[4] W.Easterly, Reliving the '1950s : The Big Push, Poverty Traps, and Takeoffs in Economic Development, Journal of Economic Growth, 11, 2006, p307.
[5] J.Aizenman, M.Spiegel, Takeoffs, Review of Development Economics, 14(2), 2010, p177.

دولة بين عامي 1950 و2000 أن 54.4٪ من 241 حالة ركود اقتصادي حققت الاقلاع خلال 10سنوات، مع وجود 46.4٪ منهم حققوا إقلاع " مستدام" نسبيا. لذلك حددت هذه الورقة عددًا كبيرًا جدًا من عمليات الإقلاع، بمتوسط مدة 9.04 سنوات.

ان حالات الإقلاع الدائمة نادرة التحقق وتقتصر معظمها على الاقتصادات الآسيوية[1]، كما ان الدراسات التي حاولت تحديد وتمييز الإقلاع تجريبياً حتى الآن اعتمدت احكام تقريبية أسفرت عن عدم االتناسق أو الإفراط في تحديد عمليات الإقلاع التي لم تدم في كثير من الأحيان[2].

–التعريف الذي تبنته دراسة (Pakrashi and Frijters, 2017)[3] لتحديد عمليات الإقلاع أكثر صرامة ولكنه قريب من تعريف(Spiegel and Aizenman, 2010) ، بدلاً من اختيار الاحكام البديهية، اعتمدت الدراسة على قاعدة تجريبية تفتقر إلى أوجه قصور الدراسات السابقة ويمكن استخدامها لتحديد عمليات الإقلاع التي اسفرت عن نمو اقتصادي مستدام كالذي شهدته الاقتصادات الآسيوية.

يتم تعريف "الاقلاع" في هذه الدراسة على أنه معدل نمو أعلى من معدل نمو الولايات المتحدة على امتداد 5 سنوات على التوالي، حيث يتم اعتبار السنة الأولى في السنوات الخمس هي سنة الإقلاع. أظهرت دراسة مكثفة للبيانات أن معظم البلدان التي تمكنت من الحفاظ على معدلات نمو أعلى من الولايات المتحدة لمدة 5 سنوات على التوالي قد اقلعت على مسار نمو مستمر يدوم لعقود، وبالمثل عرّف البلد الذي سيشهد هبوط في نشاطه الاقتصادي إذا كان قد سجل نمو أقل من الولايات المتحدة لمدة 3 سنوات متتالية على الأقل في فترة مدتها 5 سنوات، وتعتبر أول سنة يسجل فيها تباطؤ النمو عما هو عليه في الولايات المتحدة سنة هبوط اقتصاد الدولة.

بالإضافة إلى "الإقلاع" و"الهبوط الاقتصادي"، حددت دراسة (Pakrashi and Frijters,2017) ان الدولة التي تعاني من "أزمة" هي الدولة التي فشلت في الحفاظ على النمو بعد بضع سنوات من

[1] W.Easterly, Op.Cit, p289.
[2] Debayan Pakrashi, Paul Frijters, Op.Cit, p03.
[3] Loc.Cit.

الإقلاع بسبب خلل في اقتصادها الاجتماعي(*)، او بسبب اختلالات سياسية ومالية (مثل حالات الركود والحروب الأهلية والأزمات المالية) قبل استئناف النمو مرة أخرى في مرحلة ما بعد الأزمة.

تحدد الدراسة أيضًا ان الدولة تختبر "اقلاعا فاشلا" إذا كانت قد شهدت إقلاعًا ولكنها لم تستطع الحفاظ على نمو اقتصادها بعد بضع سنوات وسجلت هبوطا قبل الأوان، دون استئناف النمو مرة أخرى بعد الأزمة.

أدرجت هذه الدراسة امثلة لسنوات اقلاع بعض الدول وذلك باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي الفردي مبينة لها في الجدول التالي:

الجدول (1): سنوات إقلاع وهبوط الاقتصادات الآسيوية

الاقتصاد	سنة الاقلاع year of takeoff	سنة الهبوط year of landing
بنغلاداش	2000	–
كمبوديا**	#1999	–
جمهورية الصين الشعبية	1977	–
هونغ كونغ، الصين	1960	1995
الهند	1988	–
اندونيسيا*	1986	
اليابان	1946	–
جمهورية لاو*	1991	–
ماليزيا*	1968	1998
مينمار**	#1992	–
باكستان	2002	–
الفلبين	2001	–
سنغافورة*	1966	1998
كوريا الجنوبية	1966	–
سريلانكا	1990	–
تايوان	1963	–
تايلاند	1958	–
فيتنام	1990	–

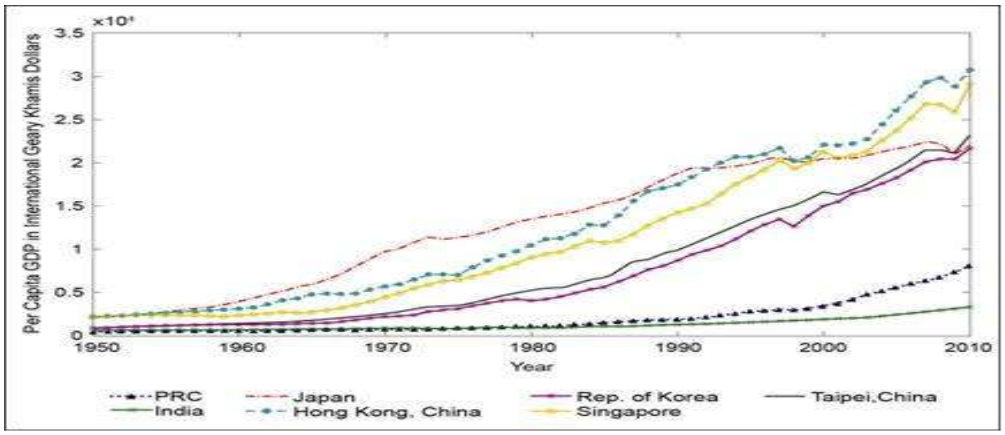
*واجهت ازمة اقتصادية ومالية
**واجهت الحروب الأهلية والصراعات الداخلية.
#لإقلاع الثاني لكمبوديا ومينمار بعد توقف الإقلاع الأول في عامي 1976 و1974.
Source : Debayan Pakrashi, Paul Frijters, Op.Cit, p04.

يوضح الجدول (1) حالات الإقلاع والهبوط الاقتصادي (إن وجدت) لاقتصادات جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا التي انطلقت بعد عام 1900، استخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

(*) تقدم منظمة العمل الدولية (ILO) الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ويقصد به التوفيق بين النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال الابتكارات الاجتماعية، من أجل مكافحة الاستبعاد وضمان تكافؤ الفرص. في السنوات الأخيرة، أصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامن واحدة من أهم الأدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي في العديد من الاقتصادات النامية والمتقدمة في العالم بسبب مساهماتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي والثروة وخلق فرص العمل.

في المملكة المتحدة أو دول أوروبا الغربية الـ 12(*) كمعيار لتحديد عمليات الإقلاع والهبوط، اقلعت اليابان عام 1946، ثم تبعتها كل من هونغ كونغ، (1960)، تايوان (1963)، سنغافورة وكوريا الجنوبية (1966)، اضافة الى جمهورية الصين الشعبية (1977)، والهند (1988). وحددت تواريخ اقلاع اقتصادات اشبال النمور وهم على التوالي تايلاند (1958)، ماليزيا (1968)، إندونيسيا (1986)، الفلبين (2001) –وتبعتها البلدان التي يشار إليها كثيرًا باسم الهند الصينية –فييتنام (1990)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (1991)، وميانمار (1992)، وكمبوديا (1999)، وتشمل الاقتصادات الآسيوية الأخرى التي أقلعت ولم يتم تحديدها ولم تحظ بأي اهتمام حتى الآن سريلانكا (1990) وبنغلاديش (2000) وباكستان (2002).

الشكل(1): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الآسيوية في الفترة من (1950–2010)



Source : Debayan Pakrashi, Paul Frijters, Op.Cit, p02.

ويوضح الشكل(1) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات آسيوية مختارة من سنة 1950 الى 2010، يكشف أن اليابان كانت أول من حقق الاقلاع الاقتصادي، تليها نمور شرق آسيا تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ وكوريا الجنوبية، وأخيراً جمهورية الصين الشعبية والهند.

(*) تشمل دول أوروبا الغربية الـ 12 النمسا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

2. خصائص ومميزات الاقلاع الاقتصادي

ان مضمون مرحلة الإقلاع الاقتصادي الذي أورده الاقتصادي روستو 1960 في نظريته مراحل النمو، ينص على ان البلد يتجاوز خلال هذه المرحلة العراقيل والمعيقات التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يتضاعف الاستثمار وتنمو الصناعة والفلاحة، فهي مرحلة الشروع في تحقيق الثورة الصناعية وتختص بتراجع الانشطة الاقتصادية التقليدية مقابل نمو الانشطة الحديثة والصناعة المعملية، وتركيز شبكة نقل متكاملة وظهور البنوك القوية[1].

يمكن ايجاز خصائص مرحلة الاقلاع عند روستو في النقاط التالية[2]:

- مرحلة قصيرة نسبيا تتراوح مدتها من 20 إلى 30 سنة.
- حدوث انقلاب جذري في فنون الإنتاج.
- نمو الدخل الوطني وتحقيق نمو اقتصادي بمعدل 2٪.
- وجود قطاعات ذات نمو قوي تتميز بالتركيز والقطبية.
- المناخ السياسي والمؤسساتي الملائم.
- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5٪ أو أقل إلى أكثر من 10٪.
- النهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل.
- بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.
- بروز إطارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير ودافعة للنمو المستدام ذاتيا.

ومن خصائص الاقلاع الاقتصادي ايضا:

- زيادة حجم الإنتاج مع زيادة الدخل الفردي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية محددة نسبيا مقارنة بالفترات السابقة.
- زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية.

---

[1] بوصالح سمية، عبدوس عبد العزيز، الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين إنفاق متنامي وقطاع مهيمن، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص239.

[2] عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،2013، ص 28.

- يتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية.
- يتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية.
- الاقلاع مفهوم كمي يشير الى الزيادة المستمرة والسريعة في النمو الاقتصادي في بلد ما.
- يقاس الاقلاع بالدخل الفردي الحقيقي.
- الاقلاع الاقتصادي عملية قد تتكرر اذ يمكن لدولة نامية أن تحقق اقلاعا اقتصاديا ولكن لا يمنع ذلك أنه إذا ما جرت ظروف غير ملائمة (حروب ودمار، كوارث طبيعية، انهيار اقتصادي واسع النطاق...) أن تخسر ثمرة هذا الاقلاع وتحتاج إلى إعادة الكرة من جديد لتحقيق اقلاع اقتصادي مجددا[1].
- الاقلاع الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته بل هو نقطة الانطلاق نحو تحقيق نمو مستمر ومتجدد ذاتيا.
- تختلف شروط تحقيق الاقلاع من دولة الى اخرى، تبعا لاختلاف خصائص ومزايا كل دولة.

المطلب الثاني: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي

يوفر نجاح الاقتصادات الناشئة عددًا من الدروس القيمة التي يمكن للبلدان الفقيرة أن تستفيد منها جيدًا إذا أريد للإقلاع الاقتصادي الخاص بها أن ينجح، على الرغم من أن تجارب الدول الناشئة لا يمكن استنساخها، الا انه يمكن للسلطات الاقتصادية في الدول النامية الاستفادة منها لتعزيز فرصها في الإقلاع، وحسب دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE توفر العوامل التالية اهم شروط تحقيق الاقلاع الاقتصادي.

1. الادخار والاستثمار

تشير التقديرات القياسية إلى أن البلد الفقير في مرحلة الإقلاع يحتاج إلى ثلاثة عقود على الأقل لتعويض نصف المسافة بينه وبين البلدان المتقدمة، ولوحظ ان محرك النمو في الاقتصادات الناشئة على مدى العقود الماضية هو تمكن هذه البلدان من الاستثمار، ومع ذلك ترى النظرية

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص32.

التقليدية للنمو أن هذا المحرك سوف يتباطأ تدريجياً، أي أنه من غير المرجح أن تشهد هذه الاقتصادات الناشئة معدل نمو مماثل للمعدلات الحالية على مدى العقود القادمة[1].

تناولت احدى الدراسات[2] المتعلقة بنمو شرق آسيا نظرية اللحاق بالركب عن طريق تراكم رأس المال لشرح أداء النمو في البلدان الناشئة وتحليل النمو المستقبلي للبلدان النامية، كما هو مبين في الجدول (2) فإن معظم هذه الدول تباهت بمعدلات ادخار واستثمار مرتفعة للغاية، بما يتراوح بين 30 إلى 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الصين وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند. إن أداء الاستثمار هذا يتجاوز تلك التي لوحظت في البلدان النامية الأخرى (في الجزء الايسر من الجدول) حيث نادراً ما تجاوزت معدلات الاستثمار 20٪ على مدى العقود الثلاثة المسجلة، وخلصت هذه الدراسة الى أن نمو دول شرق آسيا ليس "معجزة "، بل هو النتيجة المنطقية لجهود الاستثمار، فلو كان الاستثمار في شرق آسيا هو نفسه الذي كان عليه في جنوب صحراء إفريقيا منذ الستينيات لما ظهرت معجزة شرق آسيا.

الجدول(2): إجمالي الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول العالم

الدول	1970	1993	الدول	1970	1993
الصين	28٪	41٪	جنوب آسيا	16٪	23٪
كوريا الجنوبية	24٪	34٪	جنوب صحراء افريقيا الكبرى	21٪	16٪
ماليزيا	22٪	33٪	شمال أفريقيا والشرق الأوسط	19٪	28٪
سنغافورة	39٪	44٪	أمريكا اللاتينية	22٪	20٪
تايلاند	26٪	40٪	-	-	-

Source : J.Berthélemy, A. Varoudakis, Policies for Economic Take-off, Oecd Development Centre , Policy Brief Nº 12, 1996, p6.

فبينما نجد أن معدل الاستثمار عام 1993 تجاوز 30٪ في كوريا الجنوبية وماليزيا وتجاوز 40٪ في كل من الصين وتايلاند وسنغافورة، ففي المقابل لم يتجاوز هذا المعدل عتبة 28٪ في دول شمال افريقيا والشرق الاوسط وظل تحت 25٪ في جنوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، لكن هذا لا يفسر بذور نشوء الدول الآسيوية بشكل كامل، كما أنه ليس سياسة اقتصادية تؤخذ كتوصية للمرشحين من البلدان النامية الاخرى لعملية الإقلاع.

[1] N.G.Mankiw, D. Romer, D.N. Weil, "A Contribution To The Empirics Of Economic Growth", Quarterly Journal Of Economics, 1992, Vol 107, No 2, p 433.
[2] A.Young, "The Tyranny Of Numbers: Confronting The Statistical Realities Of The East Asian Growth Experience", Quarterly Journal Of Economics, 1995, Vol.110, No.3, p 644.

يكمن جزء من تفسير المستويات العالية نسبيا من الاستثمار التي سجلت في البلدان الناشئة مقارنة بالبلدان النامية الأخرى في تحقيق عائد أفضل على رأس المال، والإنتاجية المرتفعة لعوامل الانتاج، اذ لا يمكن فصل النمو الذي يسببه تراكم رأس المال عن ذلك الذي تسببه مكاسب الإنتاجية بشكل كامل، كما أن توفر المدخرات يلعب دورا أيضا فقد تمكنت هذه البلدان عمومًا من الاستثمار بكثافة دون تسجيل عجز تجاري متكرر، أي دون الاعتماد هيكلياً على المدخرات الأجنبية لتمويل الاستثمار، ففي عالم تنقص فيه حركة رأس المال ويتجنب المستثمرون الاقتصاديات التي تنطوي على المخاطر الماكرو اقتصادية الكبيرة، من الواضح أن توفر مدخرات وطنية وفيرة هو أفضل ضمان للاستثمارات المزدهرة.

بالإضافة الى ما سبق، فان سياسة الاقتصاد الكلي المطبقة والبيئة الاقتصادية الناتجة عنها تؤثر على سلوك الاستثمار، حيث ترتبط المدخرات المنخفضة في الاقتصاد تقريبًا دائمًا بانخفاض مدخرات القطاع العام، وبالتالي فإن اعتماد ميزانية سليمة شرط أساسي لتحقيق نمو مستدام طويل الأجل، والإنفاق العام المفرط مهما كان مصدر تمويله، يمكن أن يثبط ويعيق الاستثمار، يمكن أن تؤثر السياسة النقدية كذلك على النمو، فالتضخم المرتفع سيخلق مناخًا من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي مما يثبط الادخار والاستثمار، وكما أظهرت احدى الدراسات عن أمريكا اللاتينية[1]، فإن عدم استقرار الاقتصاد الكلي المرتبط بالعجز العام والتضخم يعمل كعائق للنمو، وتفترض دراسة أجراها البنك الدولي حول "معجزة شرق آسيا"[2] أن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة كانت مكونًا رئيسيًا في نجاح اقتصادات هذه المنطقة، وفي المقابل يعزو البنك الدولي في الغالب عدم النمو إلى الإدارة غير المناسبة لسياسات الاقتصاد الكلي.

2. النظام المالي

يمكن أن يكون لسياسات النظام المالي تأثير مباشر كبير سواء كان إيجابيا أو سلبيا على تراكم رأس المال، يتم توفير المدخرات وتخصيصها لمختلف المشاريع الاستثمارية –بدرجات متفاوتة من الكفاءة –عن طريق النظام المالي، وفقًا لذلك تعد كفاءة هذا النظام مفتاحًا لتفسير أداء النمو في

[1] R.Hausmann, M.Gavin, "Securing Stability And Growth In Latin America: Policy Issues And Prospects For Shock-Prone Economies", Inter-American Development Bank, Working Paper 315, Washington, D.C.,January 1996, p2.

[2] World Bank, The East Asian Miracle : Economic Growth and Public Policy Summary, The World Bank Washington D.C, 1993, p iv

الدول الناشئة، كما تظهر دراسة حول دور التنمية المالية ان دولة مثل تايوان[1]، قد لا يكون لديها أنظمة مالية فعالة تمامًا، لكنها مع ذلك كانت تعمل بشكل مرضٍ نسبيًا، حيث تم توجيه قدر كبير من المدخرات إلى الاستثمار في النظام الإنتاجي، ويبين التاريخ الحديث لأمريكا اللاتينية وأفريقيا أن السياسات الحكومية غير الملائمة يمكن أن تلحق أضرارا جسيمة بالنظام المالي، وبالتالي بالمدخرات والاستثمار، غالبًا ما ادى النظام المالي المختل الى اضعاف الأداء الاقتصادي لهذه البلدان.

ويرد مثال على ما يسمى بسياسات " القمع المالي " التي تنفذها الحكومات والتي تعيق عمل النظام المالي في دراسة مركز التنمية بشأن الأرجنتين[2]: فمثل العديد من دول أمريكا اللاتينية، اختارت الأرجنتين منذ فترة طويلة سياسة مالية تدخلية، شوهت بشكل خطير الفائدة المكتسبة من المدخرات وتخصيصها، في الفترة من 1945 إلى 1957 أدى هذا التدخل الى الإدارة المباشرة لجميع الودائع المصرفية من قبل البنك المركزي والتلاعب في أسعار الفائدة، على الرغم من أن هذه السياسة خُففت إلى حد ما اعتبارًا من عام 1957، ظلت أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع سلبية إلى أن تمت محاولة التحرير المالي في عام 1976، وتفاقمت التشوهات في النظام المالي بسبب تأثير التضخم المرتفع الذي تبعه التضخم المفرط.

السنغال مثال نموذجي آخر لهذا السلوك في أفريقيا[3]، حيث أجبرت الحكومة الغالبية العظمى من البنوك على إساءة استخدام الأموال من خلال تمويل المقترضين المعسرين، سواء كانوا الأفراد الذين تربطهم صلات بالحكومة أو المؤسسات العامة التي تدار بشكل سيئ، فأهدرت الموارد المالية وأدى ذلك في النهاية إلى إفلاس النظام المصرفي، مما تسبب في أضرار جسيمة على الادخار والاستثمار.

في بعض الحالات يمكن لسياسات التحرير المالي ان تنجح في إلغاء الآثار السلبية للقمع، شرط ان يتضمن النظام المالي هياكل قابلة للحياة إلى حد ما، فإجراءات التحرير وحدها لن تكون كافية، مثلما يبين فشل التحرير المالي في الأرجنتين وأوروغواي وشيلي في عام 1976-1977 لان مثل هذه التدابير لا يمكن أن تكون فعالة إلا في بيئة اقتصادية كلية مستقرة.

---

[1] Wan-Chun Liu, Chen-Min Hsu, The role of financial development in economic growth: The experiences of Taiwan, Korea, and Japan, Journal of Asian Economics 17,2006, p686.

[2] J.Berthélemy, A. Varoudakis, Op.Cit, p6.

[3] Loc.Cit.

3. التجارة الخارجية

إن حقيقة أن الاقتصاد يتاجر في السوق الدولية هو أفضل ضمان لقدرته على الاستفادة من التقدم التكنولوجي الذي حققته البلدان المتقدمة، إما من خلال استيراد السلع الرأسمالية أو من خلال التعرف على السلع الجديدة المتاحة في السوق الدولية، على سبيل المثال كشفت دراسة حول تايوان عن قدرة الاقتصاد الرائعة على استيعاب التقدم التكنولوجي الأجنبي والتي لها علاقة بالانفتاح المبكر على التجارة الخارجية، وبالمقارنة فإن الأرجنتين التي انخفض حجم تعرضها للتجارة الخارجية انخفاضًا حادًا بين عامي 1930 و1950 بعد اعتماد سياسات حمائية ولم يرتفع مرة أخرى حتى أواخر الثمانينيات، مثال على الآثار السلبية لهذه السياسات على قدرة الاقتصاد على الاستفادة من التقدم التكنولوجي الأجنبي[1].

بالنسبة للاقتصادات الصغيرة تعد التجارة الدولية هي الطريقة الوحيدة التي يمكن للشركات من خلالها الوصول إلى سوق كبيرة، وهو أمر ضروري لتحسين الكفاءة التكنولوجية للإنتاج من خلال الاستفادة من وفورات الحجم، كما أن النظرة الدولية أمر حاسم أيضًا إذا أريد للشركات تطوير السلوك التنافسي.

هناك العديد من المقارنات المتاحة حول تأثير التجارة الخارجية على النمو، وهي تدعم إلى حد ما الملاحظات السابقة، تقترح دراسة (Sachs and Warner,1995)[2] مؤشرا مركبا للتعرض للتجارة الخارجية، وتؤكد النظرية القائلة بأن الاقتصاد الذي يتطلع إلى الداخل لا يمكن أن يتطور بسرعة، كما توصل (Maddison,1995)[3] إلى نفس النتيجة عند دراسة تطور النمو العالمي منذ عام 1820.

ومع ذلك يجب أن يكون التعرض للتجارة الخارجية مصحوبًا بتدابير سياسية اقتصادية أخرى تضمن بيئة مواتية للنمو تقوم على الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث ينبغي أن يسير جنبًا إلى جنب مع السياسات التي تضمن القدرة التنافسية للصناعة التحويلية الناشئة، خلاف ذلك لن يتطور الاقتصاد، مما يعرض فرصه للحاق بالبلدان المتقدمة للفشل.

---

[1] J.Berthélemy, A. Varoudakis, Op.Cit, p7.

[2] J.D.Sachs, A.Warner, "Economic Reform And The Process Of Global Integration", Brookings Papers On Economic Activity, No1, 1995, p63.

[3] A.Maddison, Monitoring The World Economy, 1820-1992, Development Centre, ocde, Paris, 1995, p14-15.

يعتمد نمو تايوان مثله مثل الاقتصادات الناشئة الاخرى في شرق آسيا، على تطوير الصناعات التحويلية التنافسية في الأسواق الدولية، لعبت سياسة الصرف الأجنبي دوراً حاسماً ليس فقط من خلال منع سعر الصرف الحقيقي المبالغ فيه، ولكن أيضًا من خلال ضمان الاستقرار، وصاحب الانفتاح على التجارة الخارجية في تونس في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي سياسة واقعية لسعر الصرف الأجنبي مكنت من زيادة الصادرات الصناعية من السلع التي تتطلب عمالة كثيفة مثل المنسوجات والملابس، وأدى هذا إلى النمو وزيادة العمالة.

4. الاستثمار في الرأسمال البشري

كان ينظر للإنفاق على التعليم في الماضي على أنه شكل من أشكال الاستهلاك، لكن اليوم يعتبر استثمارا في الرأسمال البشري له أثره البالغ في التنمية الاقتصادية، لقد أوصى خبراء النمو منذ فترة طويلة بالاستثمار في التعليم، وأكد العمل الذي قام به (دينيسون، 1967) حول عوامل النمو على أن تدريب العمال هو أبرز هذه العوامل، كما تؤكد أغلب الدراسات التي أجراها مركز التنمية OCDE أن تحسين مستوى التعليم قد ساهم بشكل كبير في النمو ومن بين الحالات التي تمت دراستها، حققت سياسة التعليم النشطة والموجهة بشكل جيد التي انتهجتها دولة تايوان 9٪ من النمو و23٪ من مكاسب الإنتاجية في الفترة من 1951 إلى 1991[1].

إن رأس المال البشري ضروري لاستيعاب وإتقان تقنيات الإنتاج الحديثة أو لتصميم الابتكارات التقنية، معظم البلدان النامية لم تصل بعد إلى مرحلة تشجيع أنشطة البحث والتطوير، كما انها في المرحلة التي تستخدم فيها التقدم التكنولوجي المحقق في أماكن أخرى، والذي يتطلب في حد ذاته من العمالة الماهرة دمج تقنيات جديدة وتكييفها وفقًا لقدرات الاقتصاد الوطني، تتمثل القناة الرئيسية التي يمكن من خلالها لرأس المال البشري تعزيز النمو في البلدان النامية في الأنشطة التي تساهم في اللحاق بالتقدم التكنولوجي الأجنبي، اذ لا يمكن للدول أن تتأخرً تكنولوجيا تحت أي ظرف من الظروف، يجب أن يكون للاقتصاد نظرة دولية، وإلا فإن التكنولوجيات الحديثة لا يمكن استيعابها وبالتالي من المحتمل جدًا أن رأس المال البشري لا يمكن أن يحفز النمو في سياق اقتصاد مغلق

[1] J.Berthélemy, A. Varoudakis, Op.Cit, p611.

وفي مثل هذا السياق لن يتم تطوير الأنشطة القائمة على استيعاب الاكتشافات التكنولوجية بشكل كبير، وسيضيع رأس المال البشري المتراكم على حساب الجهود الكبيرة في كثير من الأحيان في شكل بطالة أو من خلال هجرة العقول.

وعلى العكس من ذلك لا يمكن لسياسة التجارة المفتوحة أن تحفز النمو بنفس القدر عندما يتم تنفيذها في اقتصاد يجعل نقص المهارات فيه غير مستعد للاستفادة من التطورات التكنولوجية التي تحققت في أماكن أخرى من العالم، لذلك من الضروري النظر في سياسات النمو المختلفة هذه بشكل متوازٍ.

5. التكنولوجيا

ان التقدم التكنولوجي قد أصبح في هذا العصر أمرا ضروريا لكيان أي أمة وأي دولة، فقوة الأمم الاقتصادية تعتمد الى حد كبير على تقدمها التكنولوجي، والاستقلال السياسي للأمم هو رهن بمقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي في التكنولوجيا وبشكل خاص على إقامة الصناعات التي تعتمد على درجة عالية من التكنولوجيا والمعرفة.

ورغم الجهود التي بذلتها الدول النامية– ولازالت تبذلها–في مجال نقل التكنولوجيا، إلاّ أنها تظل في مستوى متأخر كثيرًا عن مستوى التطور العالمي في هذا المجال، وتظل الهوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة واسعة، إذْ تُشير الإحصائيات إلى أن أكثر من98٪ مما يُنفق على عملية البحث والتطوير في العالم يتم في الدول المتقدمة، بينما لا تنفق الدول النامية على هذه العملية إلا أقل من 2٪[1]. ويعمل في مؤسسات البحث العلمي في العالم ما يقارب 3,4 مليون باحث، وقدر إنفاق الولايات المتحدة الامريكية واليابان والاتحاد الاوروبي على البحث والتطوير ما يقارب 417 بليون دولار، وهو ما يتجاوز ثلاثة ارباع اجمالي الانفاق العالمي باسره على البحث العلمي[2].

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 308.

[2] عثمان عبد اللطيف خوشي، واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين وماليزيا واليابان) نموذجا، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 30، كانون الأول 2016، ص 202.

لقد استوعبت الدول المعاصرة اهمية الابتكار التكنولوجي، وتأثيره في النهوض بالاقتصاد ومساهمته في زيادة نمو الناتج الوطني الاجمالي حيث ان حوالي 30٪ الى 40٪ يعود الفضل فيه الى المعرفة والابتكارات التكنولوجية[1].

لتكنولوجيا المعلومات أهمية كبرى في تطوير القطاعات الاقتصادية، ولها تأثير في تطور الاقتصاد المحلي والعالمي، أما في الدول النامية نجد ان قطاع تكنولوجيا المعلومات مازال في بداية الطريق، اذ لاتزال اعداد متزايدة من العمال عاجزة عن العثور على وظائف أو النفاذ الى الموارد التكنولوجية الناشئة والضرورية لتأمين الانتاجية في اقتصاد عالمي يتزايد فيه الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية.

كما ان المنافع التي تنتج عن الثورة الرقمية تكون قليلة بدون تحقيق مستويات ملائمة من التعليم، فالاستثمار في التعليم الأساسي والعالي يشكل أهم الوسائل على مستوى السياسات المتوفر للحكومات لجني ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالتعليم والنمو الاقتصادي متكاملان.

المطلب الثالث: عوائق الاقلاع الاقتصادي

إن عدم تمكن اقتصاديات الدول النامية من تحقيق هدف الاقلاع الاقتصادي المنشود رغم محاولاتها المضنية هو نتاج وجود مجموعة من العقبات التي تقف حجر عثرة أمام ذلك الهدف والتي تتداخل فيما بينها لتجعل تحقيق التنمية دون المستوى المطلوب، وتصنف هذه العقبات حسب عدة معايير اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية أو مؤسسية أو حتى تاريخية، ويمكن ايجازها فيما يلي:

1. العوائق الاقتصادية:

تعتبر العوائق الاقتصادية من أبرز العقبات التي تقف في وجه الإقلاع الاقتصادي وتتمثل في:

1.1. الدائرة المفرغة للفقر

حيث أن انخفاض الدخول في الدول النامية هو السبب الرئيس لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، مما يعني ضمنيا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خصوصا إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار

[1] نور الدين حامد، مونية بن عربية، دور الابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، مجلد 6، العدد 14، 2015، ص 83.

الشخصي[1]، بمعنى أن اقتصاديات هذه الدول تدور في حلقة مفرغة تبدأ من تدني الدخل والادخار وتنتهي بتدني الإنتاجية بفعل انخفاض مستوى الاستثمار الناتج عن انخفاض المدخرات لانخفاض مستوى الدخل وتعمل هذه الحلقة من جانب الطلب من خلال ضعف حافز الاستثمار ومن جانب العرض من تدني مستوى الادخار[2].

ومن أسباب ضعف الادخار والاستثمار:[3]

- انتشار ظاهرة الاكتناز بين الأغنياء تجنبا للآثار السلبية لتضخم العملة.
- تهريب كميات كبيرة من الأموال سنويا إلى الخارج.
- الإسراف في الإنفاق الاستهلاكي العام وارتفاع قيمة الواردات (في ظل تراجع الصادرات).

2.1. ضعف القطاع الصناعي :

تعد الصناعة أحد مقومات الاقلاع الاقتصادي باعتبارها أحد مجالات الأنشطة الاقتصادية الأساسية، وتعاني الدول النامية عجزا كبيرا في التصنيع، وضعفا في بنيانها الصناعي، فمساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج القومي الاجمالي في هذه الدول لم تزد عن 10٪ في حين وصلت في الدول المتقدمة الى 40٪[4]، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب منها[5]:

- ضعف الاستثمارات في القطاعات الصناعية خاصة الثقيلة والتي تحتاج إلى مبالغ ضخمة.
- تدني القيمة المضافة للإنتاج الصناعي.
- انخفاض مستوى العمالة في القطاع الصناعي إضافة إلى تدني مستوى الخبرات والمهارات لغياب الحوافز التي تشجع على تطوير المستوى التقني وغياب البرامج التدريبية. فبينما تبلغ

---

[1] سيد أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 32.

[2] عدنان داود العذاري، وهبة زوير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر، الأردن، 2010، ص ص 38،39.

[3] أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية، طبعة1، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006، ص ص85-99.

[4] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي، طبعة2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2010 ، ص295.

[5] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، دار جليس الزمان، الأردن،2010 ، ص 173.

نسبة العاملين في المجالات الصناعية في آسيا وإفريقيا على التوالي 10٪ و11٪ من مجموع سكانها فان النسبة في أمريكا الشمالية هي 37٪ و42٪ في اوروبا[1].

- تدني مستوى الإنتاجية ويعزى ذلك للبطالة المقنعة وضعف التخصص وعدم وجود الحوافز الداعمة للإنتاج.
- معظم الصناعات هي صناعات تجميعية مكملة لصناعات الدول الأخرى تعتمد على المكونات المستوردة من الخارج.
- عدم كفاءة التَّركيب السلعي الصناعي مع افتقار الوسائل الانتاجية الداعمة لإنتاج الصناعات ثقيلة.
- ضعف وغياب الخدمات الداعمة للقطاع الصناعي.
- تدني نوعية العديد من المنتجات الصناعية وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

3.1. ضعف البنيان الزراعي:

يعاني القطاع الزراعي من ضعف البنيان وبالتالي من انخفاض إنتاجيته، ويرجع انخفاض مساهمة القطاع الزراعي إلى نقائص عديدة منها:

- تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي، مما يؤثر سلبا على مستوى ونوعية هذا الإنتاج.
- ارتفاع نسبة اليد العاملة في هذا القطاع مقارنة بالمساحات الفلاحية المستغلة، بمعنى عدم التكافؤ بين العمالة والمساحات الزراعية (من حيث الانتاج والتوظيف).
- ضعف الموارد الزراعية خاصة المياه، وضعف وغموض السياسات الزراعية، وعدم فعالية الاصلاحات التي اتبعت في القطاع الزراعي، وخاصة فيما يتعلق بمحاربة الامراض والآفات الزراعية وطرق ووسائل الري ونوعية البذور وطبيعة الملكية وهجرة اليد العاملة الريفية
- ...الخ[2].

---

[1] علي لطفي، التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة عين شمس،1980، ص 37.

[2] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص173 – 177.

- سيادة الانتاج الواحد، حيث يعتمد الدخل القومي في البلدان النامية على سلعة أو مادة واحدة من المنتجات الموجهة للتصدير، وهو ما يؤدي الى ان تصبح اقتصادياتها عرضة للتقلبات وتجعل اقتصادها تحت رحمة الاسواق العالمية وما يصيبها من كساد أو رواج[1].

4.1. مشكل التمويل:

يعد من أهم المشاكل التي تعيشها المجتمعات النامية، وهي ترجع أساسا إلى قصور الادخار نتيجة لأسباب متعددة اهمها:

– انخفاض مستويات الدخل، وتصاعد الضرائب بسبب العجز المزمن في الميزانية وقلة الوعي الاستثماري وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات ونشر الوعي الادخاري زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب[2].

– نقص المؤسسات الادخارية والمالية والنقدية، حيث تعاني المجتمعات النامية من عجز كبير في المؤسسات النقدية المالية كالبنوك الادخارية وصناديق التوفير، وعجز الأنظمة المصرفية الموجودة عن القيام بتمويل المستلزمات الضرورية والأساسية الكفيلة بتنفيذ البرامج التنموية مما اجبر الدول على اللجوء إلى التمويل الخارجي وما ترتب عنه من تراخي في تعبئة الادخار المحلي والاعتماد على المعونات الأجنبية سواء كقروض إنتاج أو زيادة الواردات، ويرجع عجز الأنظمة المصرفية لقدمها وتخلفها[3].

– الاكتناز حيث تمثل نسبة الاكتناز حوالي 10٪ من الدخل القومي في بعض البلدان النامية[4].

– ارتفاع الميل للاستهلاك بسبب تغير نمط الاستهلاك ومحاكاة نمط الانفاق الاستهلاكي الغربي واقتناء السلع والمنتجات الكمالية التي تضعف الادخار.

---

[1] محمد شفيق، التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، مصر، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،1999، ص 72.

[2] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة الحستُ العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2014، ص38.

[3] نفس المرجع، ص ص39،40.

[4] السعيد فكرون، معوقات التنمية في المجتمعات النامية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 38، 2012، ص60.

2. العوائق السياسية:

وتنقسم هذه العوائق الى قسمين: التبعية السياسية وعدم الاستقرار السياسي:

1.2. التبعية السياسية :

وهي ما يعاني منه معظم البلدان النامية بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمريها، مما يجعلها معرضة للتهديد الأجنبي إذا لم تسر في نفس مسارها كسن التشريعات التي قد تتعارض مع مصالحها، الأمر الذي قد تستخدمه البلدان المستعمِرة كورقة ضغط على حكومات تلك البلدان، فمثلا تنتشر المؤسسات الاقتصادية الغربية المتنوعة داخل تلك البلدان مما يجعلها تسيطر على تجارتها الخارجية والداخلية لجعلها سوقا لمنتجاتها المصنعة، وممونا لها بالمواد الأولية الخام التي تتوفر لديها، لتمنع بعد ذلك التحول السريع نحو التصنيع وبناء قاعدة صناعية محلية تعتمد على الذات، وتعيق بناء التكنولوجيا المحلية[1].

إضافة إلى أن خضوع معظم الدول النامية لأشكال الاستعمار الأجنبي المختلفة ترك أثاره السلبية على التنمية الاقتصادية في هذه الدول، كتخصص البلدان النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية التي تحتاجها الدول المستعمرة، مما يؤدي إلى اختلال الهياكل الإنتاجية وتبعا لذلك اختلال هيكل الصادرات[2]، ناهيك عن تحويل الأرباح إلى تلك الدول وكذا تحكم الدول المستعمرة بأساليب ووسائل الإنتاج والتصنيع الحديثة واحتكارها للتكنولوجيا المتطورة فلا تستطيع أي دولة متخلفة أن تقيم أي مشروع بدون أن توافق دولة صناعية على إمدادها بما يلزم من المعدات والتقنيات اللازمة[3].

2.2. عدم الاستقرار السياسي:

---

[1] سيد أحمد كبداني، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] حمدى الحناوى، تحديث النمو اللحاق بالثورة الصناعية الثالثة، دار ومكتبة الحرية، مصر،2016، ص18.

[3] فاطمة الزهراء فاسي، حميدة أوكيل، معيقات وسبل تحقيق الاقلاع الاقتصادي للدول النفطية وغير النفطية –حالة الجزائر–، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار اسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، 29 و30 نوفمبر 2016، ص01.

– تشتهر المجتمعات النامية بعدم استقرارها السياسي وانتشار الحروب الأهلية والاضطرابات العرقية التي تعد عاملا يؤثر سلبا على تنمية الاقتصاد[1]، وفي هذا الإطار أشار تقرير للبنك الدولي[2]حول التنمية في العالم سنة 2011 إلى الآثار السلبية لانعدام الأمن على التنمية: حيث تكشف البيانات الجديدة عن تراجع الفقر في الكثير من أنحاء العالم، لكن البلدان المتأثرة بالعنف تتخلف عن الركب ففي مقابل كل ثلاث سنوات من تأثر بلد ما بعنف شديد (كالوفيات الناجمة عن المعارك او زيادة معدلات جرائم القتل) يتأخر الانخفاض في جهود الحد من الفقر بما يعادل 2.7 نقطة مئوية.

3. العوائق الاجتماعية والعلمية:

– ان الوضع الصحي في كثير من البلدان النامية ضعيف جدا خاصة اذا ما قورنت بالدول المتقدمة فمعدلات وفيات الأطفال تسجل أرقاما قياسية (بلغ في الموزنبيق نسبة 139٪ مقارنة بـ 7٪ بالسويد) ومعدلات العمر منخفضة وتقل عن 50 عاما في كثير منها (مقارنة ب 76 عاما في البلدان الصناعية المتقدمة عام1990)[3]، كما تتميز بمعدل أمراض جد مرتفع وذلك راجع لضعف المنظومة الصحية بشكل عام في الدول النامية.

– انتشار البطالة والبطالة المقنعة، وتعطيل قدرات الموارد البشرية على العطاء والإبداع، اضافة الى تدني مهارات العاملين[4].

– انتشار الامية وتدني مستويات التعليم، وبالرغم من النفقات الكبيرة التي تخصصها البلدان النامية للتعليم، فإن الفرد في هذه الدول لا يحصل سوى على 18/1 مما يحصل عليه الفرد في الدول المتقدمة من الإنفاق على التعليم، علاوة على الاختلاف في نوعية التعليم وكفاءة النظام التعليمي[5].

– تعرف بلدان العالم الثالث تخلفا كبيرا في مجال الحصول على التكنولوجيا المتطورة واستعمالها مما يضعف من قدرة صناعاتها المحلية على خلق قيمة مضافة مرتفعة.

---

[1] السعيد فكرون، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2011 الصراع والأمن والتنمية، أفريل2011، ص5.

[3] مصطفى زروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2000، ص19.

[4] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص288.

[5] مصطفى زروني، مرجع سبق ذكره، ص19.

– يضاف إلى ذلك ضعف أداء قطاع البحث العلمي، وعدم مساهمته الفعالة في تحسين الإنتاجية والتقدم الاقتصادي، بسبب ضعف حصة المبالغ المرصودة له سنويا، وضعف نوعية وقيمة البحوث، اضافة إلى هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج بأعداد كبيرة[1].

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 108.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإقلاع الاقتصادي

تشكل نظرية روستو النظرية الأولى التي ينصرف إليها الفكر عند ذكر مفهوم الاقلاع الاقتصادي، اهتمت كتابات المفكر الاقتصادي روستو في الخمسينيات بالسؤال حول كيف يمكن للاقتصادات غير المتطورة أن تتخذ الخطوة الحاسمة التي ستضعها على طريق النمو والتنمية المستدامين والتي تتيح لشعوبها التمتع بمستوى معيشي أعلى تدريجياً، وتعتبر أطروحة "المراحل" محاولة من قبل روستو لتحديد –ومن التاريخ الاقتصادي– العوامل الرئيسية في خلق الظروف الاجتماعية والسياسية والمؤسسية والتقنية اللازمة لخطوة "الإقلاع" الحاسمة في التنمية.

المطلب الاول: نظرية "مراحل النمو الاقتصادي" لروستو

أطلقت أطروحة "مراحل النمو الاقتصادي" لأول مرة فكرة "الإقلاع" التي أوضحها روستو في عملية النمو الاقتصادي التي نشرت عام 1952، وطور روستو هذه الفكرة بشكل كبير في مقالة بعنوان "الإقلاع إلى نمو مستدام" نشرت في المجلة الاقتصادية the Economic Journal عام 1956، صاغ روستو[1] في هذه المقالة نموذج ثلاث مراحل لعملية النمو هي: "التهيؤ للإقلاع" "الإقلاع" و"مرحلة النمو الطبيعي والتلقائي".

وفي مقالة بعنوان "مراحل النمو الاقتصادي" نشرت في مجلة The Economic History Review في عام 1959 أوضح روستو لأول مرة نموذج "مراحل النمو الاقتصادي" الذي يتكون من خمس مراحل تاريخية للتنمية، بعد ذلك تم تقديم الرواية الأكثر اكتمالا للنموذج في كتابه مراحل النمو الاقتصادي الذي نُشر لأول مرة في عام 1960، وتم تطوير نموذج روستو بشكل أساسي بدافع الرغبة في شرح عملية النمو من منظور تاريخي، حيث كتب روستو في الجملة الافتتاحية من كتابه: "يعرض هذا الكتاب طريقة مؤرخ اقتصادي لتبسيط اكتساح التاريخ الحديث، هذا التبسيط عبارة عن مجموعة من مراحل النمو"[2].

تتكون المراحل الخمسة في أطروحة روستو من (1) "مرحلة المجتمع التقليدي"، (2) " مرحلة التهيؤ للإقلاع"، (3) " مرحلة الإقلاع"، (4) " مرحلة السير نحو النضج" و(5) " مرحلة عصر الاستهلاك الواسع "، ووفقًا لروستو يمكن تصنيف كل دولة على أنها تمر بمرحلة واحدة من مراحل

[1] W.W.Rostow, The Take-off into Sustained Growth, The Economic Journal, vol 66, No261, 1956, P27.
[2]W.W.Rostow, The Stages of Economic Growth: A non-Communist Manifesto, Cambridge University Press ,1960 ,p01.

التنمية الاقتصادية هذه، حيث وحدها الدول المتقدمة تمكنت من اجتياز المراحل الخمس، وبالتالي فإن كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان، قد وصلت إلى المرحلة الخامسة من النمو؛ بينما، على سبيل المثال نجد ان كل من تركيا والأرجنتين والصين والهند، لا تزال في مرحلة الإقلاع[1]. بالإضافة إلى ذلك، قدر روستو الإطار الزمني الذي تطورت فيه البلدان التي درسها خلال كل مرحلة من المراحل التاريخية للتنمية بدءا من مرحلة الإقلاع وما بعدها، وهكذا على سبيل المثال نجد أنه بالنسبة لبريطانيا[2]، أول دولة حققت الإقلاع الاقتصادي في الفترة 1783–1802، ثم تلتها مرحلة السير نحو النضج في الفترة 1803–1850 ودخل الاقتصاد في مرحلة الاستهلاك الواسع منذ أوائل الثلاثينيات 1930، كل مرحلة من المراحل التطورية الخمس في أطروحة روستو محددة بخصائص اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة تعتبر مهمة لفهم النمط العام للتنمية في التاريخ الحديث.

1. المجتمع التقليدي

عرف روستو المرحلة الأكثر تخلفًا اقتصاديًا "بالمجتمع التقليدي"[3]، باعتبارها "تتميز بوظائف الإنتاج المحدودة، بناءً على علوم وتكنولوجيا ما قبل نيوتن وعلى مواقف ما قبل نيوتن تجاه العالم المادي"، حيث يتم استخدام "نيوتن هنا كرمز لنقطة التحول التاريخية هذه عندما كان الإنسان يعتقد أن العالم الخارجي يخضع لقوانين قليلة معروفة وأنه قادر بشكل منهجي على التحكم فيه والانتفاع به لمصلحته الاقتصادية، تتميز هذه المرحلة بالتخلف التكنولوجي لذلك فان اقتصاد "المجتمع التقليدي" يقتصر على اعتماده الكبير على الزراعة فقط وإنتاجيته أيضا تتميز بنمو منخفض، كما انه مجتمع يتميز بـ "هيكل اجتماعي هرمي" يكون فيه الحراك الاجتماعي والاقتصادي محدود ولعبت فيه "العلاقات العشائرية دوراً كبيراً في التنظيم الاجتماعي"[4].

كأمثلة تاريخية لما أسماه روستو "العالم ما قبل نيوتن"، يستشهد بـ "السلالات الصينية" و"حضارة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط" و"عالم أوروبا في العصور الوسطى"، أما في عالم "ما بعد نيوتن" المعاصر، فالمجتمع التقليدي هو مجتمع تتوفر فيه إمكانية التقدم التكنولوجي لكنه يظل "غير

[1] Matthew Smith, Op.Cit, p03.
[2] Loc.Cit.
[3] Irina M.Osadchaya, Rostow's Theory of Economic Growth, Soviet Review, 3:3, 1962, p51.
[4] Ibid, p52.

متأثر بقدرة الإنسان الجديدة على التحكم في بيئته بانتظام من أجل المنفعة الاقتصادية"[1]، ومع ذلك فإن معنى "المجتمع التقليدي" في نموذج روستو يشمل بشكل أساسي كل المجتمعات المتخلفة اقتصاديًا والتي لم تنتقل بعد إلى المرحلة التاريخية التالية المتمثلة في التهيؤ للإقلاع.

2. التهيؤ للإقلاع

المرحلة الثانية من مراحل النمو في نموذج روستو هي مرحلة الانتقال من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الإقلاع "تشمل المجتمعات في عملية الانتقال، أي الفترة التي يتم فيها تطوير الشروط المسبقة للإقلاع الاقتصادي؛ لأن تحويل المجتمع التقليدي لاستغلال ثمار العلم الحديث يستغرق وقتًا"[2].

أي أنها فترة يتسم فيها المجتمع باستغلال العلم الحديث لدرء العائدات المتناقصة، والتي تُترجم فيها رؤى ومعارف العلم إلى وظائف إنتاج جديدة في كل من الزراعة والصناعة، والمرجع التاريخي لمرحلة "التهيؤ للإقلاع" هو "أوروبا الغربية في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر"[3]والذي يرتبط بالحداثة والتنوير.

حدد روستو حالتين من مرحلة التهيؤ للإقلاع التي مرت بها البلدان عبر التاريخ، كان النوع الأول والغالب هو تلك البلدان التي تتطلب فيها "تهيئة الشروط المسبقة للإقلاع تغييرات أساسية في المجتمع التقليدي الراسخ، لمست الهيكل الاجتماعي والنظام السياسي وكذلك تقنيات الإنتاج"، تتفق هذه الحالة مع التطور الاقتصادي التاريخي الذي حدث بعد الثورة الصناعية الأولى في بريطانيا لمعظم " دول أوروبا" و"الجزء الأكبر من آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا"، حيث أوضح روستو أن وصفه لمرحلة التهيؤ للإقلاع يرتبط بشكل أساسي بهذه الحالة العامة، النوع الثاني من الأمم هو تلك التي أطلق عليها اسم "الدول الناشئة مجانا" "born free"، كونها جميع البلدان الناطقة بالإنجليزية والمستعمرات السابقة لبريطانيا التي ورثت مؤسسات اجتماعية وسياسية وثقافية من البلد الأم، ساعدتها بامتلاك موارد وفيرة، وتشمل الولايات المتحدة واستراليا وكندا ونيوزيلندا، ولأن هذه الدول "لم تتورط أبداً في هيكل المجتمع التقليدي وسياسته وقيمه"، كانت مقاومتها للحداثة والتطور أقل حدة[4].

---

[1] W.W.Rostow, The Stages of Economic Growth: A non-Communist Manifesto, Op.Cit, pp4-5.
[2] Irina M.Osadchaya, Op.Cit, P53.
[3] W.W Rostow, The Stages Of Economic Growth, Op.Cit, P 04.
[4] W.W Rostow, The Stages of Economic Growth : A non-Communist Manifesto, Ibid, P17.

وفقًا لروستو هناك عامل "حاسم" في مرحلة التهيؤ للإقلاع هو التطور السياسي لـ "دولة وطنية مركزية فعالة –على أساس التحالفات المبنية على القومية الجديدة"، يرتبط ذلك بظهور نخبة جديدة "تحل محل" النخبة القديمة "والتي تكمن اهتماماتها في تحديث وتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بتعزيز التقدم التقني، ويرتبط أيضًا بالتقدير المتزايد في المجتمع ليس فقط للإمكانات الكبيرة للتقدم الاقتصادي "لكن أيضا لتحقيق كرامة وطنية أو ربحًا خاصًا أو رفاهية عامة أو حياة أفضل للأطفال، وإلى جانب تطوير المؤسسة الحكومية تتميز هذه المرحلة بتطوير المؤسسات المالية من أجل "تعبئة رأس المال"، وتطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات، وتوسيع "نطاق التجارة" في الاقتصاد الداخلي والخارجي، وظهور "رجال مغامرين" في "الاقتصاد الخاص اوفي الحكومة –أو في كليهما–، على استعداد لتعبئة المدخرات وتحمل المخاطر في السعي لتحقيق الربح أو التحديث والتقدم"[1].

وفقا لروستو فإن فترة التطور الاجتماعي–السياسي والاقتصادي والتقني اللازمة لتهيئة الشروط المسبقة للإقلاع تختلف تاريخياً بين الأمم، لكن لا يمكن أن يحدث الإقلاع حتى يصل التحول في المجتمع إلى نقطة تتوفر فيها شروط هيكلية معينة:

أولاً، من الضروري "بناء رأس مال اجتماعي وخاصة في مجال النقل"، من أجل إنشاء "سوق وطني" والاستغلال الأمثل "للموارد الطبيعية" والسماح "للحكومة الوطنية بالتحكم بشكل فعال لتوفير النظام السلمي"، وتكون هذه الحكومة "قادرة ومستعدة لتحمل قدر من المسؤولية عن تكوين رأس المال الاجتماعي العام"[2]، واعتقد روستو[3] ان إنشاء صناديق رأس المال الاجتماعي لعب دورا مهما للغاية في فترة التهيؤ للإقلاع.

ثانياً، يجب أن يكون هناك "ثورة تكنولوجية في الزراعة" لضمان زيادة كافية في الإنتاجية الزراعية لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء الذي ينشأ عن "الارتفاع غير المتناسب في عدد السكان"، سيتطلب ذلك "رغبة المجتمع الزراعي في قبول التقنيات الجديدة والاستجابة لإمكانيات الأسواق التجارية الموسعة"، في هذا الصدد أكد روستو أن الصادرات الزراعية كانت مهمة في توليد العملات الأجنبية اللازمة لشراء السلع الرأسمالية الأجنبية وبعض الواردات الأخرى وخاصة المواد الغذائية.

[1] W.W.Rostow, The Stages of Economic Growth: A non-Communist Manifesto, Op.Cit, P6-26.
[2] W.W Rostow, The Stages Of Economic Growth, Op.Cit, P05
[3] W.W.Rostow, The Stages Of Economic Growth : A Non-Communist Manifesto, Ibid, P25.

بالإضافة إلى ذلك، سيوفر التوسع في الدخول الزراعية والريفية مصدرا رئيسيا للطلب على الصناعة التحويلية وخاصة لمدخلات الإنتاج، وقدّر روستو أنه في الوقت الذي كانت فيه الزراعة لا تزال مهيمنة على الاقتصاد، لعبت الدخول الريفية دورًا مهمًا من خلال الضرائب والمدخرات الخاصة في تمويل "رأس المال الاجتماعي"، ويستشهد بالإصلاحات الزراعية في القرن التاسع عشر في "اليابان وروسيا والعديد من الدول الأخرى" باعتبارها "محاولة لزيادة المعروض من رأس المال المتاح للنفقات الاجتماعية وغيرها من عمليات التحديث الأساسية"[1].

ثالثًا، يجب أن يظهر جيل جديد من "الرجال المغامرين" في القطاع الخاص والحكومة لتحقيق التحديث الضروري للبنية الاجتماعية والاقتصادية، ومن أجل "رفع معدل الاستثمار"، جادل روستو أن "الرجال في المجتمع يجب أن يكونوا قادرين على تطبيق العلوم الحديثة والتحكم في الاختراعات المفيدة التي تساعد على خفض التكاليف" ويجب أن يكون بعض الرجال الآخرين في المجتمع مستعدين للخضوع لضغوط ومخاطر القيادة في جلب الاختراعات بشكل منتج إلى رأس المال"، يجب أن يكون البقية "مستعدين لإقراض أموالهم على المدى الطويل، في ظل المخاطر العالية، لدعم رواد الأعمال المبتكرين في "الصناعة الحديثة"، بالإضافة إلى ذلك يشير روستو إلى الحاجة إلى قوة عاملة مدربة قابلة للتكيف مع "النظام الاقتصادي الذي تخضع أساليبه للتغيير المنتظم".

أخيرًا، بالنسبة إلى روستو فإن الشروط المسبقة الهيكلية المذكورة أعلاه، والتي تتضمن إنشاء أسواق جديدة وتوافر مدخلات جديدة للصناعة، مكنت من التوسع الأولي والمستمر لـ "مناطق النشاط الصناعي الحديثة" وهي الاستراتيجية التي ضمنت تميز مرحلة الإقلاع[2].

3. الإقلاع

صور روستو مرحلة "الإقلاع" على أنها التحول الحاسم في التطور التاريخي لدولة تسير في طريق النمو الاقتصادي المستدام وأوضح ذلك على النحو التالي:

يُعرّف الإقلاع بأنه الفاصل الزمني الذي يرتفع خلاله معدل الاستثمار بحيث يزيد الناتج الفردي الحقيقي وتحمل هذه الزيادة الأولية معها تغييرات جذرية في تقنيات الإنتاج وفي توزيع تدفقات الدخل فتؤدي الى زيادة حجم الاستثمار وبالتالي إدامة الاتجاه التصاعدي في نصيب الفرد من الناتج[3].

[1] W.W.Rostow, The Stages of Economic Growth: A non-Communist Manifesto, Op.Cit, p23-65.
[2] Ibid, p20-33.
[3] W.W. Rostow, The Take-off into Sustained Growth, Op.Cit, P25.

لذلك يُنظر إلى الإقلاع على أنه فترة تشهد تقدمًا تقنيًا ملحوظا، ويتجسد ذلك في زيادة كبيرة في معدل الاستثمار، وهو ما يوفر الدافع لعملية نمو دائمة ومستمرة، وبمجرد تحقيق عملية الاستدامة الذاتية، يصبح النمو في حالته الطبيعية"[1].

في محاولة لتقديم تعريف أكثر دقة لمرحلة الإقلاع، حدد روستو ثلاثة شروط أساسية[2]:

(1) ارتفاع معدل الاستثمار، على سبيل المثال: من 5 ٪ أو أقل إلى أكثر من 10 ٪ من الدخل القومي أو صافي الناتج القومي(NNP) ؛

(2) تطوير قطاع صناعي كبير، بمعدل نمو مرتفع؛

(3) وجود أو ظهور سريع للإطار السياسي والاجتماعي والمؤسساتي الذي يستغل دوافع التوسع في القطاع الحديث والآثار المحتملة للإقلاع على الاقتصاد الخارجي ويمنح النمو طابعًا دائمًا ومستمرا.

في توضيح الشرط الأول سعى روستو إلى توفير تفكير كمي بناءً على افتراضات أن نسبة الإنتاج إلى رأس المال الهامشي بالنسبة للاقتصاد "في مراحله المبكرة من التنمية الاقتصادية" هي 3.5: 1 وان عدد السكان يزداد بمعدل 1الى1.5٪ سنويًا، على هذا الأساس من أجل الحفاظ على معدل الناتج القومي الصافي للفرد (أي عند النمو الصفري)، يجب أن يتراوح الاستثمار (الادخار) "بين 3.5 و5.25 في المائة" من الناتج القومي الصافي، ومنه لكي ينمو نصيب الفرد من الناتج القومي الصافي بمعدل 2٪ يجب أن يصل الاستثمار (الادخار) إلى "ما يتراوح بين 10.5 و12.5٪ من الناتج القومي الصافي"، بناءً على هذه الافتراضات يدعي روستو أن "الانتقال من الركود النسبي إلى الزيادة المستمرة والمنتظمة في نصيب الفرد من الدخل القومي الصافي، في ظل ظروف سكانية نموذجية، يتطلب أن تنتقل نسبة الناتج الوطني المستثمر من حوالي 5٪ إلى حوالي 10٪"[3].

يؤكد روستو أنه "وبالتدقيق في البيانات المعاصرة والتاريخية –إن وجدت–بما في ذلك بيانات بريطانيا العظمى وألمانيا والسويد واليابان، من المرجح أن يرتفع معدل الاستثمار أثناء مرحلة الإقلاع؛

[1] W.W. Rostow, The Stages Of Economic Growth : A Non-Communist Manifesto, Op.Cit, P7.
[2] Rashmi Umesh Arora, Globalization And Stages Of Development: An Exploratory Analysis , review of urban and regional development studies "RURDS", Vol 21, No. 2/3, 2009, p127.
[3] W.W Rostow, The Stages of Economic Growth: A non-Communist Manifesto, Ibid, P41.

ويختلف حجم هذا الارتفاع وفقا لعوامل محددة، ولا سيما حجم رأس المال الاجتماعي"، ومع ذلك فإنه يؤكد أن "الزيادة في معدل الاستثمار ليست المعيار الوحيد للإقلاع"[1].

فيما يتعلق بالشرط الثاني تتمثل إحدى ميزات شرح روستو للإقلاع في الدور المركزي الذي تلعبه ما يسميه "بالقطاعات الرائدة" التي تقود التوسع الشامل في الصناعة الحديثة، وتسمى القطاعات الرائدة في نموذج روستو أيضًا "قطاعات النمو الأولية" وهي تلك القطاعات التي توفر "فرصًا للابتكار أو لاستغلال موارد جديدة أو تلك التي لم يتم استكشافها من قبل"، من أجل "توليد معدل نمو مرتفع وتفعيل القوى التوسعية في أماكن أخرى في الاقتصاد "، القطاع الأكثر أهمية تاريخياً والذي حدده روستو هو قطاع السكك الحديدية: "لقد كان حاسما في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وكندا وروسيا؛ لقد لعب دورًا مهمًا للغاية في القضايا السويدية واليابانية وغيرها"[2].

وفقا لروستو أعطت السكك الحديدية دفعة كبيرة للصناعة من خلال تحفيز صناعات الفحم والحديد، وخفض تكاليف النقل وتوسيع السوق الجغرافية للمنتجات وتسهيل "التوسع السريع في قطاع التصدير" الذي يتيح أيضا للاقتصاد الحصول على رأس المال الأجنبي للتنمية، ومع ذلك في حالة إقلاع المملكة المتحدة حدد روستو أن صناعة المنسوجات القطنية هي القطاع الرئيسي الرائد، بحجة أنها أعطت دافعا لتوسع الصناعة عن طريق توليد "الطلب على الفحم والحديد والآلات"، وكذلك الحال بالنسبة لرأس المال العامل وتكاليف النقل المنخفضة، التي بدورها عززت الاستثمار والتقدم التكنولوجي على نطاق أوسع، وبفضل عائدات التصدير تمكنت أيضًا من استيراد المزيد من الواردات اللازمة للتوسع في الصناعة، بالنسبة إلى روستو اختلفت القطاعات الرائدة تاريخياً من "المنسوجات القطنية، إلى مجمعات الصناعات الثقيلة القائمة على السكك الحديدية والمنتجات النهائية العسكرية، إلى الأخشاب ومنتجات الألبان وأخيراً تشكيلة واسعة من السلع الاستهلاكية"[3].

الإقلاع الاقتصادي وفقا لروستو[4] هو عملية ديناميكية يقودها نمو سريع للاستثمار والابتكار التقني في "قطاعات النمو الأولية"، والتي عن طريق تخفيض التكاليف وزيادة الطلب بين القطاعات تولد التوسع في "قطاعات النمو التكميلية" (مثل الفحم والحديد والهندسة) والتي بدورها تعزز المزيد من الاستثمار والابتكار الذي ينتشر في جميع القطاعات، بما في ذلك "قطاعات النمو المشتقة" مثل

[1] W.W.Rostow, The Stages of Economic Growth: A non-Communist Manifesto, Op.Cit, P41-46.
[2] W.W Rostow, The Take-Off Into Sustained Growth, Op.Cit, P43-45.
[3] Ibid, p46.
[4] Rostow, W.W, The Stages of Economic Growth: A non-Communist Manifesto, Ibid, p52-53.

إنتاج الغذاء والإسكان التي تنمو طرديا مع زيادة الدخل الحقيقي الإجمالي، نتيجة لذلك يرتبط التطور السريع للصناعة التحويلية بالتغيرات الهيكلية المستمرة بالإضافة إلى زيادة التنمية الحضرية.

الشرط الثالث لروستو يتكون أساسا من التغييرات السياسية والاجتماعية والمؤسسية اللازمة لتعزيز نمو الصناعة الحديثة لتحقيق الإقلاع، لتعزيز عملية الإقلاع يجب أن تقوم هذه التغييرات بتوليد روح المبادرة اللازمة للابتكار التقني المستمر استجابةً للفرص التجارية، وتوليد الريادة في الصناعة ودعم الحكومة لتوفير "رأس المال الاجتماعي" حسب الحاجة، وإنشاء سوق رأس المال لتمويل التوسع السريع في الاستثمار في الصناعة الحديثة، فيما يتعلق بهذه النقطة الأخير لا يشير روستو إلى تطوير النظام المالي فحسب، بل يشير أيضًا الى قدرة الاقتصاد على الوصول إلى أموال رأس المال الأجنبي وإعادة توزيع الدخل (الأرباح) من القطاع الزراعي التقليدي الى القطاع الحديث من أجل التمكن من "استرداد الأرباح بشكل أكبر في قطاعات اخرى سريعة النمو" في الصناعات التحويلية، وجادل روستو أن إعادة توجيه تدفقات الدخل إلى "أيادي أكثر إنتاجية" والتي من شأنها أن تجني الأرباح مرة أخرى في قطاعات النمو الرئيسية، ساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة من خلال إصلاح كل من الأراضي والسياسات المالية والضريبية وتضخم الأسعار وغيرها[1].

يقدر روستو الترتيب الزمني لفترات الإقلاع للاقتصادات الرئيسية على النحو التالي[2]:

بريطانيا العظمى	(1783–1802)	فرنسا	(1830–1860)
الولايات المتحد	(1843–1860)	ألمانيا	(1850–1873)
اليابان	(1878–1900)	روسيا	(1890–1914)

ويدل هذا أن الإقلاع استغرق عادةً ما بين عشرين إلى ثلاثين عامًا.

يتميز التفسير التاريخي للإقلاع لروستو بحقيقة أنه يمكن أن يعزى إلى "حافز معين"، يمكن ان يتخذ هذا الحافز شكل ثورة سياسية تؤثر بشكل مباشر على توازن القوى الاجتماعية والقيم الفعلية وطبيعة المؤسسات الاقتصادية، وتوزيع الدخل، ونمط الإنفاق الاستثماري، ونسبة الابتكارات الممكن تطبيقها في الواقع؛ وهذا يعني أنه يعمل من خلال الميول[3]، وتشكل "الميول" الطرح النظري لنظام روستو المستخدم لشرح عملية النمو الاقتصادي، والتي سيتم مناقشتها في المطلب التالي.

---

[1] W.W.Rostow, The Stages Of Economic Growth : A Non-Communist Manifesto, Op.Cit, 46-50.

[2] Claudia Sunna, Davide Gualerzi, Development Economics in the Twenty-First Century, Routledge, 2015, p21, e-book available at : https://books.google.dz/.

[3] W.W Rostow, The Take-off into Sustained Growth, Op.Cit, P29.

4. مرحلة النضج

وفقا لأطروحة روستو يؤدي الإقلاع إلى الوصول إلى مرحلة النضج كونه "فترة طويلة من التقدم المستمر، حيث يدفع الاقتصاد المتنامي بانتظام إلى توسيع التكنولوجيا الحديثة على امتداد كامل نشاطه الاقتصادي"[1]، وفي هذه المرحلة يديم النمو الاقتصادي نفسه بنفسه، حيث يتراوح معدل الاستثمار بين 10 إلى 20 في المائة من الدخل القومي وينمو نصيب الفرد من الإنتاج بمعدل إيجابي ثابت، كما يتميز بانتشار التكنولوجيا الأكثر تطوراً من "مجموعة ضيقة نسبياً للصناعة" إلى صناعات جديدة أخرى مرتبطة بالتوسع المستمر في قطاع الصناعات التحويلية، ويرتبط هذا بالتغيير الهيكلي المستمر –مع وجود قطاعات رائدة جديدة تحل محل القطاعات الرائدة القديمة عند الإقلاع– وبالتالي، في حالة كل من ألمانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة، أكد روستو أنه وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر كان هناك تحول من النمو الذي سيطرت عليه السكك الحديدية إلى جانب الفحم والحديد والصناعات الميكانيكية الثقيلة الى النمو الذي تهيمن عليه صناعات الصلب والشحن والكيماويات والكهرباء والآلات المكانيكية، وسيختلف النمط الهيكلي لهذا التطور بين الدول وفقًا ليس فقط " للتكنولوجيا"، ولكن أيضًا إلى "طبيعة الموارد المتاحة"، و"طبيعة الإقلاع، والقوى التي تحركها" و"السياسات الحكومية"، واستنادًا إلى الأدلة التاريخية أكد روستو أن الدافع إلى النضج كحالة "يطبق فيها المجتمع بفعالية نطاق التكنولوجيا الحديثة على معظم موارده"، تستغرق عادة 60 عامًا بعد بدء مرحلة الإقلاع، تقديراته للتواريخ التي وصلت فيها الدول الكبرى إلى حالة النضج هذه هي 1850 بالنسبة لبريطانيا العظمى، 1900 للولايات المتحدة، 1910 لألمانيا وفرنسا 1940 لليابان و1950 لروسيا.

5. عصر الاستهلاك الواسع

بعد النضج تتمثل المرحلة التالية من التطور في أطروحة روستو في عصر الاستهلاك الضخم الذي تتحول فيه "القطاعات الرائدة نحو السلع والخدمات الاستهلاكية المعمرة"، يمثل مرحلة من مراحل التطور التي ترتفع فيها مستويات المعيشة لأغلبية السكان ويتم إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية على نطاق واسع، حدد روستو السيارة كرمز لهذا العصر؛ والتي تم خلاله "انتشار الأدوات الكهربائية المنزلية المختلفة تدريجياً، "تتميز هذه المرحلة بزيادة تخصيص الموارد من اجل تحقيق الرفاه

[1] W.W Rostow, The Stages Of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto, Op.Cit, p09.

الاجتماعي والأمن والتوسع الحضري بعقيدة فردية نفعية أكبر، وفق روستو أول دولة تدخل هذه المرحلة هي الولايات المتحدة منذ أوائل العشرينيات، تليها كندا في منتصف العشرينات، وبريطانيا في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، ثم أستراليا في أواخر الثلاثينيات، ثم بعد الحرب العالمية الثانية، كل من فرنسا وألمانيا واليابان في منتصف الخمسينات[1].

المطلب الثاني: شرح عملية "الاقلاع" عند روستو

تدور مراحل التطور في أطروحة روستو بشكل أساسي حول مرحلة "الإقلاع"، والتي تمثل شاغله الرئيسي، وسنعرض في هذا المطلب شرح روستو لعملية الإقلاع وأهم الانتقادات التي واجهتها نظريته.

1. مرحلة الإقلاع الاقتصادي في نظرية روستو

يتميز المفهوم المنهجي لروستو باستقراء رجعي حيث لا يمكن تحديد مرحلة التهيؤ للإقلاع إلا بأثر رجعي بعد أن يكون قد تم إقلاع البلد فعلا، ولا يمكن تحديد مرحلة الإقلاع إلا بعد وصول البلد إلى مرحلة النضج، يأتي هذا بسبب تتابع مسار التنمية التي لا يمكن فيها لدولة ما أن تصل إلى حالة من النضج إلا من خلال تجاوز مرحلة المجتمع التقليدي، والتهيؤ للإقلاع، والإقلاع، ثم الانتقال إلى مرحلة النضج، ومع ذلك بمجرد أن تحقق دولة ما الإقلاع ستصبح اقتصادًا متطورًا مع متوسط دخل فرد مرتفع، وبالتالي فإن تركيز روستو في تفسيره لعملية النمو الاقتصادي، يشبه طيار طائرة على وشك أن يحلق، فهو يركز على الشروط اللازمة والمطلوبة ليستطيع الإقلاع[2].

يهتم روستو كمؤرخ اقتصادي بشرح عملية النمو وقد حاول صياغة نظام أو طرح نظري للقيام بذلك في كتابه "عملية النمو الاقتصادي (1952)"، استخدمه روستو لتفسير الأنماط التاريخية للتنمية الاقتصادية لتحديد القوى التي يعتبرها مهمة لتفسير النمو الاقتصادي، حيث يوضح هذا النظام أطروحة مراحل النمو الاقتصادي بشكل جيد.

يعتمد الطرح النظري عند روستو على وظيفة إنتاج يتم فيها تحديد "مخرجات الإنتاج حسب **حجم وإنتاجية القوة العاملة** و**رأس المال**" حيث يتكون رأس المال من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى وكذلك المعرفة العلمية والتقنية والتنظيمية.

[1] W.W Rostow, The Stages of Economic Growth: A non-Communist Manifesto, Op.Cit, P10-74.
[2] Matthew Smith, Op.Cit, p10.

يتكون طرح روستو النظري بشكل أساسي من تحديد القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر وتحدد معدل التغير في "المتغيرين المركبين": **القدرة الانتاجية للقوى العاملة** إلى جانب **مخزون رأس المال** (بما في ذلك جميع المدخلات المادية) المستخدمة في الإنتاج الكلي، يتم توضيح ذلك في طرح روستو من خلال ستة "ميول[1]:

(1) "الميل لتطوير العلوم الأساسية (المادية والاجتماعية)"؛

(2) "الميل لتطبيق العلم لأغراض اقتصادية"؛

(3) "الميل لقبول الابتكارات"؛

(4) "الميل إلى تحقيق التقدّم المادي"؛

(5) "الميل للاستهلاك"؛

(6) "الميل إلى إنجاب الاطفال".

على الرغم من أن روستو يعترف بأن هذه الميول لا يمكن قياسها كميا، لكن يمكن تحديدها وفقا لاستجاباتها للمتغيرات الآخرى، على سبيل المثال: الميل إلى إنجاب الأطفال سوف يزداد مع زيادة الدخل الحقيقي و/أو بسبب السيطرة الدينية على المجتمع وبالتالي في نظام روستو يتم توضيح شدة هذه الميول (سواء كانت كبيرة أو صغيرة) بالإشارة إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحتملة، وفي هذا الصدد يتضح لروستو أن الميول "تصور لتكون تابع (دالة) لنظام القيم في المجتمع" وترتكز على البنية الاجتماعية والمؤسسية للمجتمع، بالنسبة لروستو هذه الميول هي موضوع تحليل خارج نطاق الاقتصاديين، يمكن دراستها من قبل المؤرخين وعلماء الاجتماع وعلماء النفس وغيرهم من علماء المجتمع[2].

يتم تفسير عملية النمو في "طرح" روستو من خلال التركيز على هذه الميول، ولكن في هذا الصدد هناك مجموعة من العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار والتي يطلق عليها "المتغيرات الفرعية"، وبالتالي فيما يتعلق بشرح التغييرات في **حجم وإنتاجية القوة العاملة**، يدرج روستو معدل الولادات ومعدل الوفيات و"دور النساء والأطفال في القوة العاملة" و"مهارة القوى العاملة"، يتم شرح هذه المتغيرات بدورها بالرجوع إلى تفاعل معقد بين العوامل الديموغرافية بالإضافة إلى العوامل التي تؤثر على الصحة والتعليم والدوافع البشرية، الميل إلى إنجاب الأطفال (6) والميل إلى تحقيق التقدم

[1] Claudia Sunna, Davide Gualerzi, Op.Cit, p23.
[2] Loc.cit.

المادي(4) هما الأكثر صلة بتفسير القوة الإنتاجية للقوى العاملة في نظام روستو، لكنه لا يبين بوضوح العلاقة التحليلية بينها وبين المتغيرات الفرعية، وعند شرح التغييرات في حجم وإنتاجية رأس المال، يحدد روستو[1] عددًا من المتغيرات الفرعية: "العائد من الإضافات إلى رأس المال"؛ "حجم الموارد المخصصة للبحث العلمي"؛ حجم الموارد المخصصة للعلوم التطبيقية"؛ نسبة تدفق الابتكارات المقبولة"؛ "حجم الموارد المخصصة للاستثمار الحالي"؛ و"مدى ملاءمة مستوى الاستهلاك المرغوب مع الاستثمار"، تتداخل المتغيرات الثانية والثالثة والرابعة مع الميول (1) و(2) و(3)، كما أن الميل للاستهلاك رقم (5) يحدده الاستثمار كنسبة من الدخل (حسب معدل الادخار)، كما يتم تحديده بالرجوع إلى المتغيرات الفرعية الأخرى المذكورة أعلاه والتي من المفترض ان تؤثر أيضًا على سلوك الاستثمار طويل الأجل.

وفقا "لنظام" روستو، هناك عامل مهم يؤثر على **تراكم رأس المال** هو العائد طويل الأجل على الاستثمار، وهو معدل ربح متوقع تم تعديله حسب المخاطر، علاوة على ذلك فإن روستو يرى ان العائدات النسبية للقطاعات الصناعية المختلفة تحدد التركيب القطاعي للاستثمار، وبالتالي التغيير الهيكلي الذي يصاحب النمو، وينظر إلى أن العائد نفسه يتأثر بـ "القدرة على الابتكار"؛ بينما يعتمد مدى استجابة معدل الاستثمار إلى "عائد أعلى" على درجة المخاطرة في الأعمال المرتبط جزئيًا بالميل إلى التقدّم المادي (4) تلعب الميول من (1) إلى (5) التي تشكلها القوى السياسية –المؤسسية والاجتماعية–الاقتصادية جميعها دورًا في تحديد معدل نمو القوة الإنتاجية لمخزون رأس المال[2].

جادل روستو[3] بأن عملية إقلاع النمو المستدام تنطوي على زيادة سريعة في معدل الاستثمار المرتبط بالتقدم التقني الناجم عن الزيادة المرتفعة في العائدات و/أو في الميول، وبالتالي فيما يتعلق بإقلاع الثورة الصناعية في بريطانيا، زادت العائدات (أي معدلات الربح المتوقعة) للقطاعات الرائدة التي تهيمن عليها صناعة المنسوجات القطنية، زيادة كبيرة نتيجة للابتكار التقني الذي قلل من تكاليف الإنتاج، وفي هذا الصدد يؤكد بأنه عندما تكون الميول مواتية فإن زيادة العوائد للقطاعات الرائدة بكميات مرتفعة يمكن أن تحفز الإقلاع، ومع ذلك فمن الواضح أنه لكي يحدث الإقلاع ويؤدي إلى نمو دائم، يجب أن تكون الميول وخاصة (1) و(4) قد وصلت إلى مستويات عالية من أجل تسهيل

[1] Matthew Smith, Op.Cit, p12.
[2] Claudia Sunna, Davide Gualerzi, Op.Cit, pp23, 24.
[3] Matthew Smith, Ibid, p13.

انتشار التقدم التقني إلى مجموعة أوسع من القطاعات المرتبطة بالعائدات المرتفعة للصناعات، وفي بعض الحالات جادل روستو بأن الإقلاع ناتج بشكل رئيسي عن ظهور مفاجئ للميول جراء التطور الاجتماعي والسياسي والمؤسسي السريع، وهكذا في حالة إقلاع اليابان "بعد عام 1868"[1]، فأن الإطاحة بسلالة توكوغاوا الإقطاعية (1603–1868) واستبدالها بحكومة قامت بتحديث الأمة في عهد الإمبراطور ميجي، زادت الميول خاصة (2) و(3) حيث لم يقتصر الأمر على قبول نسبة أعلى من الابتكارات المتاحة، ولكن تم زيادة حجم مدخلات الاستثمار وقامت الدولة بتعبئة رؤوس اموال جديدة بطرق متنوعة، بما في ذلك الحصول على مدفوعات الإيجار من بعض النبلاء السابقين، واللجوء الى التمويل التضخمي.

تتضمن عملية إقلاع النمو تفاعلًا ديناميكيًا بين الميول والعائدات حيث يمكن أن تؤدي الميول (1)–(3) من خلال توليد الابتكار إلى زيادة العوائد، ومن خلال الزيادة في معدل الاستثمار استجابة للعوائد المرتفعة يمكنه بدوره تحفيز التقدم التقني، في الوقت نفسه يعتقد روستو أن العائق المحتمل للتوسع في أي قطاع هو تناقص العوائد، والتي يمكن التغلب عليه والحفاظ على العائدات من خلال الابتكار الذي يحفز الاستثمار باستمرار.

وتتضمن عملية الإقلاع هذه عند روستو "تغييرًا هيكليًا يؤدي فيه التوسع السريع للقطاعات الرائدة الى المساهمة في تحفيز الزيادة في الميول وبالتالي الزيادة في عائدات القطاعات الناشئة الجديدة التي تعمل بدورها على التوسع في الاستثمار ووضع الاقتصاد على طريق النمو المستدام ذاتيا"، وعلى الرغم من أن التغير في الميول يكون بطيئا وفقًا للتغيير الاجتماعي والمؤسسي، إلا أن العوائد أكثر تقلبًا استجابة للتغيرات في الميول والعوامل الأخرى.

يمثل جهاز روستو النظري محاولة لفهم مدى تعقيد عملية النمو التي تعتمد على المسار الخطي والتي يوجد فيها ترابط بين العوامل المفسرة الرئيسية، وعلى الأخص بين الابتكار التقني والاستثمار (تراكم رأس المال)، ومن خلال هذا الطرح النظري وضع روستو شرحه التاريخي لعملية الإقلاع[2].

[1] Matthew Smith, Op.Cit, p13.
[2] Claudia Sunna, Davide Gualerzi, Op.Cit, p24.

2. أهم الانتقادات الموجهة لنظرية روستو

إن المرحلة الحاسمة في مراحل النمو الخمسة في تصور روستو هي "مرحلة التهيؤ للإقلاع" حيث تتواجد في الاقتصاد كل تلك العوامل الرئيسية التي تمكن من الإقلاع، يعتبر المفكر الاقتصادي Kuznets ان تسلسل مراحل الإقلاع عند روستو مشابهة لـ "عملية طيران الطائرة في رحلة جوية" أولاً هناك الفحص والتزود بالوقود، والتهيؤ؛ ثم هناك الإقلاع القصير نسبيا، حيث يتم تسريع القوة الدافعة لإنتاج حركة تصاعدية؛ وأخيرا استواء واستدامة الرحلة، وعلى الرغم من أن الطائرة قد تتعطل بالطبع أو تنهار عند الإقلاع إلا أن روستو اعترف انه لا يمكن أن يحدث الإقلاع دون استيفاء الشروط المسبقة له[1]، ومع ذلك فهو يعتقد أن الدولة لعبت دورًا رئيسيًا في عملية الإقلاع، فقد كان ذلك واضحًا للغاية عندما تحدث عن تاريخ تطور ألمانيا واليابان في القرن التاسع عشر، وهو هدف مركزي لنموذجه لاكتشاف أسرار النمو.

ليس هناك شك في أن فكرة "الاقلاع" الخاصة بروستو قد أثارت اهتمامًا كبيرًا بين المؤرخين الاقتصاديين وخبراء التنمية الاقتصادية، وبلغت ذروتها في المؤتمر العالمي الذي عقد برعاية رابطة الاقتصاد الدولي وحضره كبار العلماء في هذا المجال في عام 1963[(*)].

تركز الخلاف مع نموذج مراحل النمو الاقتصادي لروستو على توصيف وتحديد المراحل بما يتوافق مع الأدلة التاريخية، كما علق أحد الناقدين: "لم يقدم روستو معايير محددة بوضوح لتعريف مراحل النمو ولم يحدد تواريخها بدقة، وهذا يجعل من الصعب للغاية فهم الحجة، ولم يتم تعريف المراحل من حيث الإنجازات الثقافية والعلمية والمادية والتقنية الدقيقة والمحددة"[2].

يعكس الطابع النوعي لتصنيف مراحل روستو مدى تعقيد عملية النمو والمسارات الممكنة المختلفة التي تتبعها التنمية الاقتصادية وفقًا للظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية للبلدان، والتي ترتبط إلى حد كبير بالعلاقات الخارجية القائمة مع البلدان الأخرى، على الرغم من أن نقص البيانات التاريخية يعد عاملاً مقيدًا، إلا أن روستو لم يوفر معيارًا مفاهيميًا واضحًا عندما تصل البلدان بعد الإقلاع، إلى مرحلة النمو المستقل أو مرحلة "النضج" التي من شأنها أن توفر على الأقل أساس

---

[1] W.W Rostow, The Stages of Economic Growth : A non-Communist Manifesto, Op.Cit, p38.

(*) نشرت احداث هذا المؤتمر في مجلد حرره روستو عام 1965، والذي تضمن عددًا من الأبحاث المهمة في التاريخ الاقتصادي والتنمية، من قبل أبرز العلماء المشاركين لا سيما Kuznets، وHabakkuk وDeane، Hoffman.

[2] T .Bauer, C.Wilson, 'The Stages of Growth', Economica, New Series, vol 29, No 114, May 1962, p196.

أكثر قابلية للتتبع لتقدير أفضل وبأثر رجعي لتسلسل المراحل المحددة في التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية.

ومن الانتقادات الرئيسية أن تتابع وتسلسل كل من مرحلة "التهيؤ للإقلاع" و"الإقلاع" و"النضج" ليس واضحًا في التطور الاقتصادي عبر التاريخ، فقد جادل روستو "ان الأدلة تشير انه من المتوقع ان تتداخل مرحلة "التهيؤ للإقلاع" ومرحلة "الإقلاع"[1] كما ان وصف روستو للنمو في مرحلة "النضج" بأنه مستدام ذاتياً مع الإشارة إلى أن النمو في المراحل الأخرى ليس مستداما ذاتياً مبهم ويتطلب توضيحاً كبيراً، بالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد المرحلة التي تلي مرحلة النضج "الاستهلاك الواسع" بشكل كبير جدًا بالرجوع إلى بلد وصل إلى مستوى غير محدد من البحبوحة الاجتماعية (أمريكا) والمشكلة هنا تكمن في أن تعريف مراحل روستو تم بالرجوع إلى "طرحه النظري" وليس على أساس معايير موضوعية واضحة، وذلك بسبب الصعوبة الكبيرة في تحديد العناصر النمطية المشتركة في التطور التاريخي فمختلف الدول التي اختبرت المراحل فعلت ذلك بطرق معقدة ومختلفة وذلك لأن تاريخها مختلف، وبالتالي انتقد Kuznets أطروحة روستو لأن "تحليله لمرحلتي الإقلاع والتهيؤ للإقلاع يهمل كل من: تأثير التراث التاريخي، ووقت الدخول في عملية النمو الاقتصادي الحديث، ودرجة التخلف، وعوامل أخرى ذات صلة بخصائص المراحل المبكرة من النمو الاقتصادي الحديث في مختلف البلدان "التقليدية".

حتى إذا تمت الموافقة على وصف روستو لهذه المراحل بأنها تمثل على نطاق واسع نمطًا من التطور حتى النضج، فإن تأريخه للعديد من البلدان غير مقبول، ففيما يخص حالة بريطانيا ادعى روستو أن فترة الإقلاع تمتد من عام 1780 إلى عام 1802 ثم وصلت بريطانيا إلى مرحلة النضج في عام 1850، ويتوافق هذا التاريخ على نطاق واسع مع النظرة المشتركة للمؤرخين الاقتصاديين لفترة "الثورة الصناعية الأولى"[2]، ومع ذلك فإن أطروحة روستو التي تشير إلى أن معدل النمو في مرحلة النضج ينخفض إلى معدل مستدام طويل الأجل لا يتوافق مع الأدلة التي تشير إلى أن معدل النمو في بريطانيا كان في الواقع أعلى في الفترة 1850–1870 بنحو 3٪، خلال فترة "السير نحو النضج" السابقة من عام 1820 إلى عام 1850 عندما كان حوالي 2٪، علاوة على ذلك يبدو أن

[1] H.J.Habbakuk, 'Review of The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto by W.W.Rostow', The Economic Journal, Vol.71, No283, Sep 1961, pp 601-603.
[2] Matthew Smith, Op.Cit, p15.

دخل الفرد في بريطانيا ارتفع بشكل كبير في الفترة 1850–1870 مقارنة بأي فترة سابقة، وبالمثل في الولايات المتحدة كان معدل النمو بعد الحرب الأهلية من 1865 إلى 1900، أعلى بكثير مما كان عليه في فترة الإقلاع 1843–1860 التي حددها روستو. والجداول الزمنية للمراحل التاريخية للتنمية التي حددها روستو في حالة اليابان ليست مقنعة أيضًا، وفقًا له فإن فترة إقلاع اليابان هي 1878–1900 خلال "فترة ميجي"، في حين لم يتم الوصول إلى مرحلة النضج حتى أوائل الأربعينيات، أي قبل النمو الغير المسبوق بعد الحرب الذي بلغ 9٪ في النصف الثاني من الخمسينات، والذي استمر حتى أوائل السبعينات، وهذا يعني ضمناً أن مرحلة التهيؤ للإقلاع قد وصلت لها اليابان بعد عشر سنوات فقط من انهيار النظام الإقطاعي "توكاجاوا" البالغ من العمر 250 عامًا واستبداله بنظام ميجي، بدلاً من ذلك يتميز تاريخ التنمية الاقتصادية في اليابان بشكل أكثر دقة من خلال طفرتي نمو في الفترة 1905–1921 ثم 1950–1973، والطفرة الأخيرة من النمو غير المسبوق هي التي زادت الدخل للفرد في اليابان بشكل كبير، إضافة الى رفع مستوى المعيشة إلى مستوى يتناسب مع معظم الدول الغربية المتقدمة.

ويبدو أن ألمانيا وحدها هي التي تتلاءم مع الجداول الزمنية لمراحل روستو، حيث يتفق المؤرخون الاقتصاديون عمومًا على أن فترة الإقلاع الحاسمة كانت 1850–1873 عندما ارتبطت التنمية الاقتصادية السريعة بالتشكيل السياسي للدولة الألمانية، ومع ذلك لم يصل مستوى المعيشة في ألمانيا حتى بداية القرن العشرين إلى مستوى يتناسب مع أكثر الدول ثراءً –بريطانيا والولايات المتحدة–، تتمثل مشكلة روستو في أن النمط التاريخي للتنمية الذي حققت من خلاله الدول المتقدمة مستوى معيشتها المرتفع يظهر أنه مختلف إلى حد كبير، وهو شيء لا يمكن معرفته إلا بأثر رجعي، كما قال Habbakuk[1] يمكن تحديد الإقلاع بثقة فقط بأثر رجعي؛ ولا يمكن معرفة ما إذا كان النمو سيكون نموا مستداما ذاتيا الا إذا كان قد استمر لفترة طويلة حقا".

وقد أشار العديد من خبراء الاقتصاد في التنمية إلى قيود مفهوم الاقلاع الاقتصادي عند روستو، بحجة أنه لا يعالج قضية التنمية في سياق أوسع، وأنه ينطبق بشكل أساسي على الاقتصادات الغربية بدلاً من الاقتصادات في البلدان النامية.

[1] H.J. Habbakuk, Op.Cit, p603.

على الرغم من أوجه القصور في نموذج "المراحل" لروستو، فقد أسهم إسهامًا مفيدًا في اقتصاديات التنمية بقدر طموحه الكبير في اكتشاف أسرار النمو والازدهار، ومما لا شك فيه أنه توسع في الطريقة التي سعى بها إلى استخدام "المراحل" التاريخية للتطور ليس فقط لتحديد القوى الرئيسية لإقلاع وحتى نضج البلدان المتقدمة ولكن لشرح المشهد الجغرافي السياسي خلال الحرب الباردة وإجمالا يقدم روستو العديد من الأفكار المفيدة على الرغم من أن رؤيته النظرية تفتقر إلى الاتساق والتماسك.

المطلب الثالث: نظريات أخرى مفسرة للإقلاع الاقتصادي

نستعرض في هذا المطلب أهم النظريات الرائدة التي بحثت عن طرق وضع مسار لمكافحة التخلف والاقلاع باقتصاديات البلدان المتخلفة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه النظريات وإن لم يشر غالبها إلى كلمة "الاقلاع الاقتصادي" بصفة مباشرة، إلا أن المحور المشترك بينها والانشغال الرئيسي لكل منها كان عن كيفية تحقيق الاقلاع الاقتصادي في البلدان المتخلفة.

1. نظرية النمو لـــ: هارود ودومار Harrod- Domar :

تم تطوير هذه النظرية في الأربعينات، وتعتبر كامتداد للفكر الكينزي الجديد، وقد حاول هذان الاقتصاديان تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية على النحو التالي y/y=s/k أي أن: معدل النمو الاقتصادي= معدل الادخار القومي /معامل رأس المال.

وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج كالتالي: y/y=s/y–n

أي: معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار القومي/معامل رأس المال) – معدل نمو السكان

وعليه فان: معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقته عكسية بكل من معامل راس المال ومعدل النمو السكاني المرتفع.

انطلاقا من المعادلة السابقة نستنتج ان سبب تأخر وتخلف الدول المتخلفة يرجع اما:

– لضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي،

– أو لارتفاع معامل رأس المال وذلك بسبب: ضعف التقدم التكنولوجي، أو بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني.

والواقع أن جميع هذه الظروف موجودة في الدول المتخلفة، وأصبحت حجر عثرة أمام خططها التنموية.

ولتفادي معدلات النمو الاقتصادي السلبية، فإن ذلك يستوجب معدلات ادخار عالية جدا، لكن المشكل بالنسبة للدول المتخلفة هو ضعف القدرة الادخارية، إذن الحل هو تعبئة الفجوة الادخارية عن طريق التمويل الأجنبي إما القروض الأجنبية (المديونية) أو الاستثمارات الأجنبية.

تقييم النظرية:

– طبقت نتائج هذه النظرية في اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ضمن مشروع مارشال وكانت النتائج مقبولة جدا.

– لا يمكن اعتبار عامل الادخار المشكل الوحيد لعملية التنمية في الدول المتخلفة، فهناك مشاكل أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي، التخلف الاجتماعي، وغيرها.

– شجع هذا النموذج على زيادة الاقتراض من طرف الدول المتخلفة، ما أدى بها إلى مشكل المديونية، وبالتالي فإن هذا النموذج لا يصلح للتطبيق على الدول النامية.

2. نظرية النمو المتوازن

تهتم نظرية النمو المتوازن بتحقيق التنمية الاقتصادية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني في آن واحد، وأشهر روادها: روزنستين رودن RODAN ونوركسNurkse .

1.2. نظرية الدفعة القوية Big Puch

تؤكد هذه النظرية على الاستثمار كشرط من شروط الإقلاع الاقتصادي[1]، أكد Rodan على أن هناك قيودا مفروضة على التنمية في البلدان النامية من أهمها ضيق حجم السوق، لذلك فإن التقدم خطوة خطوة "Bit by Bit" لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلفة، ما لم يتوفر حد أدنى من الجهد الانمائي، ليتمكن الاقتصاد من الاقلاع من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حدا أدنى من الاستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية، وقدره بنحو13,2٪ من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم

[1] Frithjof Kuhnen, Causes Of Underdevelopment And Concepts For Development An Introduction To Development Theories, The Journal Of Institute Of Development, Development Studies, Nwfp Agricultural Vol.Viii, 1986-1987, P06

ترتفع تدريجيا[1]، وينطلق رودان في تبريره للدفعة القوية من فرضية اساسية مفادها ان التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي[2].

يعارض رودان فكرة التنمية الاقتصادية في سلسلة من الدفعات المتقطعة، ويؤكد على ضرورة القيام بدفعة قوية تكون كالاتي:

– تنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات للتغلب على الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف ودفعه للإقلاع، والبدء بالصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض واقامتها في ان واحد وعلى فترات زمنية متقاربة جدا لحل مشكلة ضيق الأسواق في الدول المتخلفة.

– اغراق حجم ضخم من الاستثمارات في انشاء صناعات ضخمة في آن واحد تتكامل مشروعاتها رأسيا وافقيا[3]، وتدفع نحو زيادة الإنتاج وتوظيف اليد العاملة وبالتالي زيادة تراكم راس المال وتمكن الاقتصاد من الاقلاع والفكرة الرئيسية التي يرتكز عليها هذا الطرح هي" الاعتماد المتبادل بين المشاريع في مجال الإنتاج وفي مجال التصريف"[4].

تتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة وهي:

(1) عدم التجزئة في دالة الإنتاج: بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد[5].

---

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية :نظريات، سياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص88.

[2] محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص33.

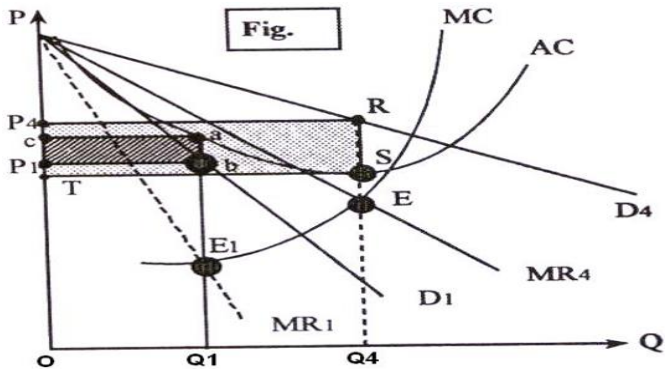
[3] محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمان يسرى احمد، التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،1999، ص165

[4] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[5] سيد أحمد كبداني، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(2) عدم التجزئة في الطلب: لكي يكون الطلب متكاملا على البلدان النامية أن تنشئ العديد من الصناعات التي يمكن أن تدعم بعضها البعض، نتيجة لذلك أي أن مشكلة السوق المحدودة ستنتهي في البلدان النامية. يظهر ذلك في الشكل التالي[1]:

الشكل(2): عدم تجزئة الطلب في نظرية الدفعة القوية



Source : Big Push Theory By Rosenstein Rodan and Economic Development, Op.Cit.

نلاحظ من الشكل ان D1 و MR1 هما منحنيات الإيرادات المتوسطة والحدية للشركة عندما يتم الاستثمار في هذه الشركة الفردية، تبيع هذه الشركة كمية OQ1 وتتقاضى سعر OP1 وتواجه خسائر تساويP_1cab .

ولكن إذا تم الاستثمار في العديد من الصناعات، فسيتم توسيع السوق، وبهذه الطريقة سيزداد الطلب كما هو موضح في D4 ومنحنى الإيرادات الحدية المقابل هو MR4 ويحدث التوازن عندE حيث يتم إنتاج كمية OQ4 ويتم فرض سعر OPbونتيجة لذلك تحقق الصناعات أرباحًا مساوية لـ P_4RST. وهذا يعني أن زيادة الاستثمار في العديد من الصناعات يحول الخسائر إلى أرباح.

(3) عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات: تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات ولكن في حالة البلدان النامية بسبب انخفاض الدخول تظل المدخرات منخفضة، لذلك عندما تزيد الدخول بسبب زيادة الاستثمار يجب أن يكون الميل المتوسط للادخارMPS أكبر من الميل الحدي للادخارAPS [2].

2.2. نظرية النمو المتوازن

[1] Big Push Theory By Rosenstein Rodan and Economic Development, URL : https://economicsconcepts.com/big_push_theory.htm, Accessed : 28/08/2019.

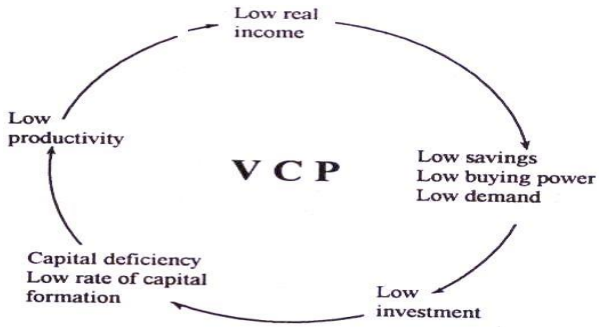
[2] Loc.cit.

قام نوركس Nurkse بصياغة حديثة لفكرة الدفعة القوية التي قدمها رودان، ركز من خلالها على الحلقة المفرغة للفقر الناجمة عن تدني مستويات الدخول وبالتالي ضيق حجم السوق[1]، ويتم تقديم الحلقة المفرغة للفقر على النحو التالي[2]:

يؤدي انخفاض الدخل الحقيقي إلى وفورات ضئيلة والتي بدورها تؤدي الى انخفاض مستوى الاستثمار فيؤدي إلى نقص في رأس المال مما يؤدي في الجولة الثانية إلى انخفاض الإنتاجية، يؤدي هذا الى انخفاض الدخل مرة أخرى، وهكذا تديم الدائرة المستوى المنخفض للتنمية.

- من جانب العرض ⟸ هناك دخل منخفض ⟸ مدخرات منخفضة ⟸ انخفاض الاستثمار ⟸ نقص رأس المال ⟸ انخفاض الإنتاجية.
- من جانب الطلب ⟸ انخفاض الدخل ⟸ انخفاض القوة الشرائية ⟸ انخفاض الطلب على السلع ⟸ محدودية السوق المحلية ⟸ انخفاض الاستثمار ⟸ انخفاض الإنتاجية.

الشكل(3): مخطط الحلقة المفرغة



Source : Nurkse's Model of Vicious Circle of Poverty (VCP) and Economic Development, Op.Cit.

يدعو Nurkse الى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية للبرنامج الاستثماري الضخم وعدم الثقة في الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية التي تخدم مصالح الدول المتقدمة توفير الموارد المحلية يكون من القطاع الزراعي ويجب تعبئة اليد العاملة (البطالة المقنعة) وتوظيفها في هذا القطاع للرفع من انتاجيته، ويكون للدولة مهمة القيام بدور التخطيط والتنفيذ وتوسيع السوق من خلال زيادة عرض النقد، وإلغاء القيود على التجارة وتوسيع البنية التحتية وفرض ضرائب زراعية.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص91.

[2] Nurkse's Model of Vicious Circle of Poverty (VCP) and Economic Development, URL : https://economicsconcepts.com/nurkse's_model_of_vicious_circle_of_poverty_(vcp).htm, Accessed: 28/08/2019.

تركز هذه النظرية على توسيع حجم السوق وتحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي والتركيز على انتاج السلع الاستهلاكية (الصناعات الخفيفة) اللازمة للسوق المحلية وعدم تصديرها لعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.

3.1. الانتقادات الموجهة لنظرية النمو المتوازن:

وجهت العديد من الانتقادات لنظرية النمو المتوازن من أهمها:

– انها غير واقعية ويتطلب تنفيذها مبالغ ضخمة لا تستطيع الدولة النامية تحملها، كما تحتاج إلى الاطارات والبرامج العلمية المؤهلة لتسيير هذه المشروعات وهي غير متوفرة لديها.

– توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشاريع الصغرى يلغي الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم[1].

– الاعتماد على الاكتفاء الذاتي بحيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظراً لاعتماد هذه الاستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد[2].

– إهمال الاستثمار في القطاع الزراعي: في هذه النظرية تم التركيز على الاستثمار في البنية التحتية والصناعات، واهمال الاستثمار الذي يتعين القيام به في الزراعة والقطاعات المتحالفة معها، كما ان القطاع الزراعي هو أكبر قطاع في البلدان النامية وسيكون من الخطأ تجاهله[3].

– يرى الإقتصادي Hirshamn وهو من مؤيدي نظرية التنمية غير المتوازنة، (بأن تنفيذ نظرية النمو المتوازن سوف ينتهي إلى فرض إقتصاد صناعي متكامل وحديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر، وأن التنمية هنا تكون عبارة عن إحياء لظاهرة الإزدواجية الإقتصادية[4].

3. نظرية النمو غير المتوازن لـ Albert Hirshman :

وضع Hirshman نظريته استنادا الى النقد الذي وجهه الى نظرية النمو المتوازن ل نيركس وتتمثل أهم إسهامات هيرشمان فيما يلي:

---

[1] Matouk Belattaf, économie du développement, office des publications universitaires (OPU), Alger, 2010, p114.

[2] صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر،2006، ص29.

[3] Big Push Theory By Rosenstein Rodan and Economic Development, Op.Cit.

[4]محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص117.

-على عكس نظرية النمو المتوازن ، يرى Hirshman أن البلدان النامية لا تفتقر لرأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات فقط، بل أيضا الى القدرات على تنظيم المشاريع والاستثمارات[1]، ووفقا له تتمثل التنمية في سلسلة من الاختلالات التي يجب الحفاظ عليها بدلا من القضاء عليها، وأيد Hirshman ضرورة الدفعة القوية على ان تتمركز في قطاعات رائدة ذات أثر حاسم معارضا إعطاء أولوية للتنمية الريفية، دعا ان يبدأ التصنيع في المدن الكبرى لان الاستثمار في صناعة ما سوف يجذب وراءه الاستثمار في صناعة أخرى مكملة للأولى.

-أكد Hirshman أن استراتيجية النمو غير المتوازن هي الأنسب لكسر الحلقة المفرغة للفقر في البلدان المتخلفة، البلدان الفقيرة في حالة توازن عند مستوى منخفض من الدخل، والإستراتيجية الوحيدة للتنمية الاقتصادية في مثل هذا البلد هي كسر هذا التوازن المنخفض عن طريق النمو غير المتوازن المخطط له مسبقا، ووفقا له فالتنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة التوازن الى حالة اللاتوازن ولكن على مستوى اعلى من الإنتاج والدخل وكل حالة لاتوازن جديدة تصحح حالة اللاتوازن السابقة وتخلق حالة لاتوازن أخرى على مستوى اعلى من الإنتاج والدخل وهكذا.

-جادل Hirshman بأن[2] "خلق اختلالات متعمدة في الاقتصاد، وفقًا لاستراتيجية مصممة مسبقًا، هو أفضل طريقة لتسريع التنمية الاقتصادية"، ويضيف أنه لا ينبغي أن توزع الاستثمارات بالتساوي بل تتركز في المشروعات التي تسبب استثمارات إضافية بسبب روابطها الخلفية والأمامية دون الحاجة إلى زيادة قدراتها على التنظيم، والقطاعات أو الصناعات التي يجب التركيز عليها هي القطاعات التي تملك أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف في آن واحد[3].

الانتقادات الموجهة لنظرية Hirshman

تظهر نظرية النمو غير المتوازن من عدد من التناقضات[4]:

---

[1] Frithjof Kuhnen, Op.Cit, p04.

[2] Loc.Cit.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب النجا، التنمية الاقتصادية: بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2010، ص ص 183-185.

[4] Top 14 Drawbacks of Unbalanced Growth Theory, URL : http://www.economicsdiscussion.net/unbalanced-growth-theory/top-14-drawbacks-of-unbalanced-growth-theory/4632, Accessed : 28/08/2019.

– الافتقار إلى المرافق الأساسية: يكمن نجاح النمو غير المتوازن في توفير المرافق الأساسية مثل المواد الخام وإمدادات الطاقة والنقل والاتصالات وغيرها، لكن البلدان المتخلفة تفتقر إلى مثل هذه التسهيلات في المراحل الاولى للتنمية.

– خطر التضخم: تولد هذه النظرية التضخم في البلاد حيث تركز الاستراتيجية على صناعات السلع الرأسمالية وتهمل صناعات السلع الاستهلاكية، وهذا بدوره يؤدي إلى ندرة السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي حدوث التضخم.

– يهمل صناعات السلع الاستهلاكية مقابل التركيز فقط إنشاء صناعات السلع الرأسمالية على حساب صناعات السلع الاستهلاكية.

– وفقًا للعديد من النقاد تتضمن طريقة النمو غير المتوازن إهدارًا كبيرًا للموارد.

– نقص المرونة: تكون حركية عوامل الإنتاج غير مرنة في البلدان المتخلفة وبالتالي يصعب تحويل هذه العوامل من قطاع إلى آخر.

4. نظرية أقطاب (مراكز) النمو

لا يختلف طرح فرانسوا بيرو François Perroux في معالمه الكبرى عن طرح Hirshman فهو قد ركز على أقطاب النمو كمحرض للتنمية بدلا من الصناعات المحركة التي استخدمها Hirshman، واشار[1] ان النمو لا يظهر في كل مكان وفي وقت واحد ولكن يظهر في نقاط أو أقطاب نمو بكثافات متغيرة، ويستجيب بواسطة قنوات مختلفة وتأثيرات متنوعة لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، وتعتمد هذه النظرية على إحداث النمو من خلال التَّركيز على عدد محدد من الصناعات وفي أقاليم معينة اذ تستخدم اختلالات إقليمية مؤقتة لتحريض التنمية او ما يعرف بـ "نظرية النمو غير المتوازن اقليميا[2]".

تنشأ مراكز النمو بشكل عام حول صناعة قائدة (رئيسية) " Leading Industry" محفزة وتتمتع بأسواق تصريف هامة وينتج عنها مداخيل مرتفعة وتلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها[3]، نتيجة للعلاقات الترابطية بينها وبين الصناعات التي تنبثق منها والأنشطة المرتبطة بها، من

[1] D.F.Darwent, Growth Poles And Growth Centers In Regional Planning—A Review. Environment And Planning, Volume 1, 1969, p5.

[2] Frithjof Kuhnen, Op.Cit, p06.

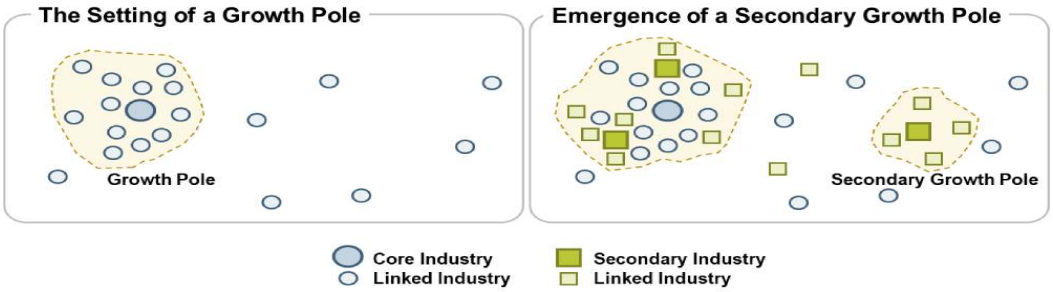
[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص100-101.

خلال العلاقات الأمامية والخلفية، وهذه الصناعات تنبثق منها قوى الطرد المركزية وتندفع إليها قوى الجذب المركزية فيصبح كل موقع مركز طرد وجذب بنفس الوقت ولكن بدرجات مختلفة[1].

ساعد مثل هذا التركيز الإقليمي على جني ثمار الوفورات التكنولوجية وجذب أصحاب المشاريع وتوليد ونقل الإبتكارات والإختراعات، واقامة اقطاب صناعية كبرى تمتص البطالة وتعطي ناتجا كبيرا يساهم في اعادة تكوين راس المال وتوليد نمو ديناميكي في الإقليم والإقتصاد ككل[2].

أوضح "بيرو" أنه بتقارب الصناعات من بعضها البعض وتواجدها معا في مكان معين فإنها تخفض من تكاليف النقل وتستفيد من اقتصاديات الحجم، في مرحلة لاحقة يكون ظهور أقطاب النمو الثانوية أمرًا ممكنًا، خاصة إذا ظهر قطاع صناعي ثانوي مع الصناعات المرتبطة به، مما يساهم في التنوع الاقتصادي الإقليمي[3]، ولتوضيح هذه الفكرة نستعين بالشكل(4):

الشكل(4): تموضع اقطاب النمو وظهور اقطاب النمو الثانوية



Source : Growth Poles Theory, Op.Cit.

5. نظرية الصناعات المصنعة:

وفقا لـ جيرار دبيرنيس فإن أقطاب التنمية التي تكلم عنها فرانسوا بيرو لا يمكن أن تقوم بدورها المحرض لعملية التنمية إلا إذا كانت نواتها صناعة ثقيلة؛ لأن الصناعة الثقيلة هي التي تستطيع أن تكون حولها شبكة من الارتباطات الأمامية والخلفية، ويركز جيرار دبيرنيس على" الصناعات المصنعة " التي تتمثل وظيفتها الأساسية في إحداث تغييرٍ بنيوي في مصفوفة العلاقات بين القطاعات المختلفة بفضل استخدام التجهيزات الحديثة في الاقتصاد الوطني؛ من أجل رفع إنتاجية

[1] بشير محمد تيجاني، " مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة"، ديوان المطبوعات الجامعية،1987، ص47.

[2] هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري، دار الصفاء، عمان، الأردن،2006، ص83.

[3] Growth Poles Theory, url : https://transportgeography.org/?page_id=1473, Accessed: 12/09/2019.

العوامل أو إنتاجية الاقتصاد ككل[1]، ويحدد دبيرنيس هذه الصناعات في الفروع التالية: مجموعة الفروع الأربعة التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى، الفروع الكبيرة للصناعات الكيماوية، وإنتاج الطاقة (الصناعات البتروكمياوية)[2].

تقييم النظرية:

- تعتمد هذه الصناعات على تكنولوجيا كثيفة رأس المال وبالتالي تحتاج لرؤوس أموال ضخمة وهذا ما تفتقر له الدول النامية، إضافة لعدم مرونة العلاقة بين استيعاب الاستثمار والعمالة، ومعنى ذلك أنها تستنزف القدرات المالية لهذه الدول مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة.
- تحتاج هذه الإستراتيجية لتأطير عالي في مجال التنفيذ والتسيير والصيانة، وهذا يستدعي بالضرورة استثمارات جانبية مصاحبة لتلك الصناعات كتكوين الإطارات، والاستعانة بالخبرات الأجنبية، وهذا معناه زيادة العبء المالي[3].

6. نموذج القطاعين أو نظرية فائض العمالة(Lewis1954):

ركز آرثر لويس على "الاقتصاديات المزدوجة dual economics" وجوهر عملية التطوير في مثل هذا الاقتصاد هو "نقل فائض العمالة (أو البطالة المقنعة) من القطاع الزراعي[4]، حيث لا يضيفون شيئًا إلى الإنتاج، إلى القطاع الصناعي الأكثر حداثة والذي يحتاج إلى اليد العاملة، حيث يخلقون فائضًا يمكن استخدامه لمزيد من النمو والتطوير"، ولتوضيح نموذج لويس لنمو القطاع الحديث في اقتصاد مزدوج نستعين بالشكل التالي:

---

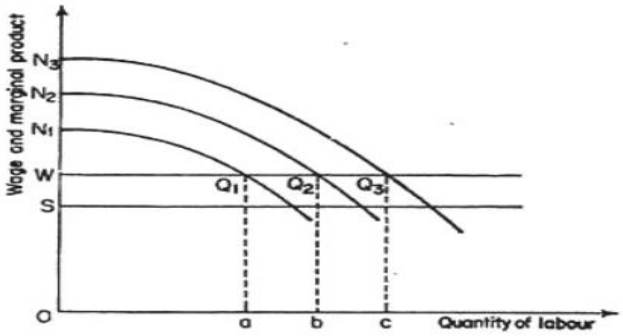
[1] محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] محمد زوزي، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، 2010/08، ص170.

[3] نفس المرجع، ص170.

[4] G.Dang, L.Sui Pheng, Infrastructure Investments in Developing Economies The Case of Vietnam, Springer Science+Business Media Singapore, 2015, p 16.

الشكل (5): نموذج لويس لنمو القطاع الحديث في اقتصاد مزدوج



Source : The Lewis Model of Economic Development, Op.Cit.

يبين المحور العمودي الاجر الحقيقي والناتج الحدي للعمل، والمحور الافقي يبين كمية العمل، والمسافة (OS) تمثل مستوى اجر الكفاف في الزراعة، والمسافة (OW) تمثل الاجر الحقيقي في القطاع الحديث، وعند هذا الاجر يفترض أن يكون عرض العمل غير محدود، أي تام المرونة، وهكذا فان منحنى إنتاجية العمل (N1) يمثل الطلب على العمل و الخط الافقي WS يمثل عرض العمل، ويتم استئجار العمال من النقطة التي يكون فيها الناتج الحدي مساويا الى الاجر الحقيقي أي نقطة التقاطع عند (Q1) في الشكل، ولهذا يكون حجم العمل المستخدم هو (Oa) ويكون ناتج القطاع الحضري مساويا الى (On_1Q_1a) وان حجم اجمالي الأجور المدفوعة للعاملين يكون مساويا الى (OWQ_1a) وان صافي الأرباح المتحققة سيكون مساويا الى المساحة (WN_1Q_1).

وإذا تم استثمار الفائض في القطاع الصناعي يزداد تراكم رأس المال ومن ثم يزداد الإنتاج الكلي ويتحرك منحنى إنتاجية العمل الى الأعلى ليصبح (N2) والذي يتقاطع مع منحنى الاجر في النقطة (Q2) ويزداد التشغيل من (Oa) الى (Ob)، وهنا يرتفع اجمالي الناتج الى (ON2Q2b) ويزداد اجمالي الأجور المدفوعة الى (OWQ2b) وتزداد الأرباح المتحققة ويعاد استثمارها في الصناعة ويزداد راس المال ويرتفع منحنى الطلب للأعلى ويزداد الإنتاج والتشغيل في القطاع الحديث وهكذا تحصل عملية التنمية في نموذج لويس اعتمادا على اجتذاب العمالة الفائضة من الريف الى المدينة.

تقييم النظرية:

-لا يوجد بالضرورة فائض عمالة بالقطاع الزراعي في حالات كثيرة، بل قد توجد بطالة موسمية، والأغلب هو وجود بطالة في الحضر (القطاعات الصناعية) .

–لا يعاد استثمار كامل الارباح بالقطاع الصناعي الحديث واقعياً، بل قد تنفق على أغراض استهلاكية، وتحوّل للخارج.

– إذا كانت التنمية الصناعية تنطوي على استخدام مكثف لرأس المال أكثر من العمالة، فإن تدفق العمالة من الزراعة إلى الصناعة سيؤدي ببساطة إلى زيادة البطالة.

– يمكن أن يؤدي الحجم المحدود للمدن والبلدات وعدم قدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين إلى ظهور الأحياء الفقيرة والأكواخ.

المبحث الثالث: الإطار النظري للصناعة واستراتيجيات التصنيع

أدى القطاع الصناعي دورا مهما في إقلاع الاقتصاديات المتقدمة، فمنذ الثورة الصناعية الأولى اكتشفت المجتمعات مدى قدرته على اختزال الزمن للحصول على نتائج تنموية شاملة تتعدى تباعتها قطاعات اقتصادية اخرى، كنتيجة منطقية لاعتماد مفاهيم اقتصادية جديدة ودخول سلع جديدة فرضت تحولا جذريا في طريقة الاستهلاك وتوزيع الدخل، كان لها انعكاسا مباشرا على مستوى معيشة الافراد.

المطلب الاول: ماهية الصناعة واستراتيجيات التصنيع

يرتبط التقدم الصناعي إرتباطا وثيقا بالتطور والتقدم الاقتصادي، إذ أن تطور الشعوب يقوم على تطور الصناعة بكافة اتجاهاتها فلا شك أن الدول المتقدمة متقدمة لأنها أصبحت دولا صناعية ولا شك أن الصناعة هي الكفيلة بتحقيق القدر الأعظم من النمو والتنمية الاقتصادية، ومن ثم ستكون التنمية الصناعية أهم مجالات العمل الرئيسية في المرحلة القادمة بالنسبة للدول النامية للالتحاق بمصاف الدول المتقدمة من خلال قدرتها على تعظيم الكفاءة الانتاجية وتنمية الموارد البشرية، وتأمين فرص العمل وتحقيق التوازن الاقتصادي.

يتطلب الحديث عن الصناعة تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بها والتمييز بينها والتعرف على أبرز استراتيجياتها:

1. أهم المفاهيم المتعلقة بالصناعة

1.1. الصناعة: عرفت الأمم المتحدة الصناعة بأنها :"تحويل مواد عضوية أو غير عضوية بواسطة عمليات ميكانيكية أو كيميائية إلى منتجات أخرى، سواء أنتجت يدويا أو بآلات ميكانيكية تحركها الطاقة، وسواء كان إنتاجها في مصنع أو ورشة أو أنها بيعت لتاجر جملة أو تجزئة"[1]

والصناعة بمفهومها الواسع هي فرع من فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام باستخراج وتحويل المواد الاولية الزراعية او الخامات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط الى منتجات أرقى قابلة للتداول، تلبي حاجات الانسان في الانتاج والاستهلاك والاستثمار، وعليه فهي تتفاعل بوعي تام مع المحيط المادي للإنسان لتجعله أكثر منفعة له، وأكثر من ذلك أنها

[1] عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 40.

قادرة على إيجاد منفذ للوصول الى المستهلك سواء بصفتها مواد أولية وسيطة أو نهائية، وهي بذلك تضم كافة النشاطات الاقتصادية المنتجة[1].

وتعني الصناعة ذلك النشاط الإنتاجي الذي يتيح استخراج أو استخدام المواد الخام وتحويلها سواء جزئيا لتصبح مواد خام لبعض الصناعات الأخرى او نهائيا لتصبح منتجات أكثر قدرة على إشباع حاجات الإنسان كتحويل القطن الخام إلى منسوجات قطنية وتحويل الحديد الخام إلى آلات وماكينات. وتنقسم الصناعة الى نوعين:

– **الصناعة التحويلية:** وفقا لهيئة الأمم المُتّحدة تُعدّ الصناعات التحويليّة عمليّات تحويل ميكانيكية لمواد عضوية أو غير عضوية، بهدف الوصول الى مواد جديدة عن طريق استخدام وسائل يدوية أو آلية، وسواء طبقت في المنازل أو المصانع، لذلك من الممكن القول أن الصناعات التحولية بشكل عام قد حرصت على الاستجابة لكافة حاجات الانسان التي تشهد تزايدا مع مرور الوقت وذلك بتوفير السلع الاستهلاكية، أو الثانوية التي تستخدم كمواد أولية في صناعات أخرى[2].

وتعرف الصناعة التحويلية ايضا بأنها أحد فروع القطاع الصناعي، التي تتولى مهمة تحويل المواد الاولية الخام التي تستخرج من الطبيعة وكذا الآتية من القطاع الزراعي لغرض تهيئتها بحيث تكون مفيدة تشبع الحاجات الانتاجية أو الاستهلاكية[3].

– **الصناعة الاستخراجية:** هي الصناعات التي ينطوي نشاطها على استخراج الموارد الطبيعية الخام من باطن الارض لتحويلها من مواد اولية الى منتجات نهائية او منتجات وسيطة.

كما نجد مصطلح النشاط الصناعي، والذي يعتبر أشمل من الصناعة فبالإضافة إلى اشتماله على الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية يضم الخدمات الصناعية والمتمثلة في كافة أنواع الخدمات من صيانة ونقل وتجهيز وغيرها.

---

[1] مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 5.

[2] كريمو دراجي، عبد الناصر حسيني، واقع وافاق الصناعة التحويلية في الجزائر–دراسة حالة الصناعة البتروكيماوية، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير. جامعة البليدة 2، 06 و07 نوفمبر 2018، ص3.

[3] حيدر صالح محمد، الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2006، ص4.

2.1. القطاع الصناعي: يتكون القطاع الصناعي من كافة الفروع الصناعية ويتشكل الفرع الصناعي من مجموعة من الصناعات المتناسقة في الأهداف ويمثل القطاع الصناعي نظاما أو وحدة رئيسية ضمن الاقتصاد الوطني الذي يضم عدد من المنشآت التي تتوزع فيما بين فروع صناعية مختلفة منها ما تقوم باستخراج المواد الخام من الطبيعة ومنها ما تقوم بتحويل هذه المواد إلى سلع أو خدمات ذات طبيعة صناعية[1].

3.1. التنمية الصناعية: هي أحد عناصر التنمية الاقتصادية ويقصد بها الجهود والخطط المبذولة لبناء وتنمية الصناعات داخل الاقتصاد، عن طريق الاستغلال الامثل للموارد المتاحة والتي تؤدي الى التقدم التكنولوجي وزيادة فرص العمل وزيادة الإنتاجية للحفاظ على النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة[2].

4.1. التصنيع: عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عملية التصنيع بأنها عملية من عمليات التنمية يتم بمقتضاها تعبئة جزء متزايد من الموارد الوطنية من أجل اقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور قوامه قطاع تحويلي ديناميكي يملك وينتج وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك القادرة على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد كله وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي[3].

كما يعرف التصنيع على أنه عملية تنمية لإمكانيات الإنتاج الصناعي من جهة وتنمية لقدرات الافراد الانتاجية من جهة أخرى، بحيث تصبح الصناعة أهم مصدر للدخل الوطني[4].

وهكذا يؤدي التصنيع إلى تغيير هيكلي في الاقتصاد الوطني بموجبه تزداد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي سواء من وجهة نظر الدخل المتولد منه، أو من وجهة نظر القوى العاملة التي يستوعبها، ويتحقق ذلك عن طريق الزيادة المستمرة في الأهمية النسبية لحجم المواد الاستثمارية الموجهة للقطاع الصناعي[5].

---

[1] مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 26.

[2] EM Founders Group, Why is Industrial Development Important?, 2018, url :http://eaglemountainutah.com, accessed : 12/2/2019.

[3] براجينا واخرون، مشكلات التصنيع في البلدان النامية، ترجمة دار التقدم، موسكو، 1984، ص 03.

[4] محمد عباس ابراهيم، التنمية الصناعية في البلاد النامية، دار النهضة العربية، القاهرة،1986، ص 24.

[5] صليحة يعقوبن، واقع التنمية الصناعية في الدول العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية دراسة مقارنة (الجزائر، مصر والسعودية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2017، ص162.

بعبارة أخرى يعتبر البلد أكثر تصنيعا كلما قل اعتماده على الخبرة الأجنبية في صنع الآلات وقطع الغيار وصيانة منشآته الصناعية، فمن خلال التصنيع ينتقل البلد غير المصنع إلى بلد مصنع عن طريق مساهمته في بناء اقتصاد متكامل باستعمال الآلات وبزيادة التراكم وبإنقاص التكلفة، حيث يتحقق مستوى معيشة الإنسان بشكل أفضل[1].

ويعتبر البلد مصنعا إذا ما بلغ الناتج الصناعي فيه حوالي 25% من ناتجه الوطني الاجمالي، على أن يكون دور الصناعة التحويلية يقارب 60% من مجمل الناتج الصناعي أما مؤشر العمالة فيفترض ألا يقل عن 10% من عدد السكان[2].

ويمكن القول أن التصنيع عملية ينجم عنها زيادة في مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم وكذا وتيرة نمو هذا الناتج، وبالتالي فعملية التصنيع هي الأداة الفعالة في القضاء على التخلف وتطوير مختلف مكونات الاقتصاد الوطني والقضاء على البطالة ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي.

5.1. الروابط الصناعية: يتمثل مفهوم الروابط الصناعية في عملية تدفق المواد والمنتجات التي تحدث بين اثنين أو أكثر من القطاعات الصناعية أو الشركات، وتنقسم هذه الروابط إلى نوعين الاول يعرف باسم "الروابط الخلفية" وتلك تتعلق بالطلب على مدخلات الانتاج، بينما يتعلق النوع الثاني المعروف باسم " الروابط الامامية" باستخدام مخرجات القطاعات الاخرى، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية الروابط بين الشركات أو بين القطاعات لما يترتب عليها من أوجه التكافل كما أنها تحدد أثر المضاعف الاقتصادي لبعض الصناعات، ناهيك عن أن الروابط الصناعية تعد أيضا المحرك الرئيسي للتجمعات الصناعية، وبالتالي فهي تؤثر على القرارات المتعلقة بتحديد المواقع المناسبة لتلك التجمعات[3].

2. استراتيجيات التصنيع

تختلف استراتيجيات التصنيع المنتهجة باختلاف العوامل المعتمدة عليها وتنقسم الى:

---

[1] عبد الهادي يموت، أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية، بيروت، معهد الانماء العربي، 1984 ص 06.

[2] علي الاسدي، مقدمة في اقتصاديات الصناعة، الطبعة1، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1990، ص17.

[3] وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عُمان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الاستراتيجية الصناعية لسلطنة عمان 2040، الإصدار الأول، مسقط، يناير 2019، ص22.

- استراتيجية التصنيع المتعلقة بنوع الصناعات (صناعات ثقيلة وصناعات خفيفة).
- استراتيجية التصنيع المتعلقة بالفن الإنتاجي المستخدم (الصناعات كثيفة رأسمال –الصناعات كثيفة العمل).
- استراتيجية التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة من عملية التصنيع (استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات – استراتيجيات التصنيع للتصدير).

1.2. استراتيجيات التصنيع المتعلقة بنوع الصناعات :

1.1.2. استراتيجية الصناعات الخفيفة: وهي استراتيجية متعلقة بنمط تصنيع غير معقد اعتمدته البلدان الرأسمالية في بداية مراحل تصنيعها، وتركز هذه الاستراتيجية على البدء بإقامة الصناعات الاستهلاكية حسب قوى السوق، أو ظروف الطلب ومع نمو وانتشار هذه الصناعات يزداد الطلب على الصناعات الوسيطة مما يؤدي إلى التوسع في الاستثمار في هذه الصناعات، وفي المرحلة التالية تقام الصناعات الإنتاجية أو الرأسمالية وذلك بعد أن يكون قد زاد الطلب عليها نتيجة التوسع في الصناعات الاستهلاكية والوسيطة المعتمدة عليها في عملياتها الإنتاجية.

ويتلاءم نمط الصناعات الخفيفة مع الظروف السائدة في معظم البلدان النامية من حيث[1]:

- حاجة هذه الصناعات إلى مقادير قليلة من رأس المال.
- حاجة هذه الصناعات الى درجات متواضعة من المهارة والخبرة الفنية، وكثيرا ما يمكن تحويل اليد العاملة من الحرف الى المصانع الجديدة، كما هو الحال في صناعة المنسوجات، والصناعات الغذائية.
- صغر حجم الإنتاج، وتماشيه مع حجم السوق الصغير في هاته البلدان.
- حاجة هذه السلع الى وقت قصير لإنتاجها.
- استيعابه لأعداد أكبر من اليد العاملة، ومساهمته الفعالة في محاربة البطالة.

ومن أهم المزايا التي تحققها هذه الصناعات أنها: تشجع المنتجات الزراعية والحيوانية، تساعد على التقليل من التقلبات في الأسعار وتنتقد هذه الصناعات على ضعف دورها في التوسع التكنولوجي كما أن معدلات نموها أدنى وأقل اتساقا.

[1] محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1997، ص 41.

2.1.2. استراتيجية الصناعات الثقيلة : اتبعت هذه الاستراتيجية الكثير من الدول الاشتراكية كدول الاتحاد السوفياتي وبعض الدول النامية في القرن العشرين وتتمثل في إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة كسلع الاستهلاك المعمرة والآلات والمعدات على أساس أن توفير العرض من تلك السلع الرأسمالية سوف يولد الطلب عليها مستقبلا لأنه سيشجع إقامة الصناعات الاستهلاكية والوسيطة على عكس الدول الرأسمالية، التي كان فيها نمو الصناعات الثقيلة نتيجة لتوسع منشآت القطاع الصناعي، ونموها لفترات زمنية طويلة حيث كانت الصناعات النسيجية مفتاح التصنيع في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

رغم إجماع الخبراء الاقتصاديين على أن الاستثمار في قطاع الصناعات الثقيلة يعمل على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي لما تمتلكه من قدرة على زيادة حجم الإنتاج والدخل وتحسين مستوى المعيشة إلا أن الصناعات الثقيلة في الدول النامية واجهت عدة مشاكل حالت دون تطورها كضيق الأسواق المحلية لهذه الأخيرة وغياب فرص التسويق الخارجي وافتقارها إلى التكنولوجيا[2].

2.2. استراتيجيات التصنيع المتعلقة بالفن الإنتاجي المستخدم:

1.2.2. الصناعات كثيفة رأس المال: تعمد هذه الصناعات على استخدام عنصر رأس المال بدرجة أكبر من استخدام عنصر العمل حيث تضمن إنتاجية أعلى للعنصر الإنتاجي المستخدم من خلال الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الحديثة[3].

وبمقارنة فوائد هذه الصناعات مع المشاكل التي يمكن للاقتصاد النامي أن يعاني منها فإنه من الأنسب عدم الاعتماد عليها إلا في حالات الدول التي تتمتع بفوائض مالية كبيرة وكثافة سكانية منخفضة، فرغم تميز هذه الصناعات بكبر حجم معدلات عائداتها إلا أن اعتماد أساليب حديثة وتكنولوجيا متقدمة دون التحكم في تصنيعها محليا، يجعل البلد رهينة للأنظمة الاحتكارية المسيطرة على أسواق التكنولوجيا، إضافة الى تحمله تكاليف باهضة لاستيراد واستيعاب هذه التكنولوجيا كما يتطلب هذا النمط يد عاملة مؤهلة ماهرة من الناحية التقنية وهو ما تفتقده الدول النامية.

---

[1] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي) ، دار الصفاء، عمان 2005، ص 22.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[3] هوشيار معروف، نفس المرجع، ص 32.

2.2.2. الصناعات كثيفة عنصر العمل: تعتمد هذه الصناعات على استخدام عنصر العمل بدرجة أكبر من استخدام عنصر رأس المال ورغم المزايا التي تتيحها من تقليل التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة صناعيا وتوفير مناصب شغل كثيفة، والمساهمة في التوزيع العادل للثروة الوطنية إلا أن المبالغة في الاعتماد على هذه الصناعات يؤدي إلى تدهور الكفاءة الانتاجية، مما يؤثر على معدلات الربحية وبالتالي تراجع نسب النمو الاقتصادي[1]كما أن ضعف استعمال التكنولوجيا في الإنتاج يؤدي إلى تراجع نوعية وجودة المنتجات وتراجع أسعارها وعدم قدرتها على المنافسة مع المنتجات المستوردة.

ويفضل عادة اللجوء إلى نمط يوفق بين الاتجاهين وذلك بأخذ العوامل التالية بعين الاعتبار:

- الاسعار النسبية لعناصر الإنتاج التي تتوقف أساسا على مدى الوفرة أو الندرة بالنسبة لرؤوس الأموال ومستوى الأجور بالنسبة لعنصر العمل.
- حجم الاستثمارات المتاحة.
- مستوى التكنولوجية المحلية.
- مستوى العمالة ومهاراتها الفنية.
- حجم الطلب المحلي.
- الاهداف التنموية المراد تحقيقها في الاقتصاد.

3.2. استراتيجيات التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة في عملية التصنيع:

1.3.2. استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات: يقصد بها أن ينتج المجتمع محليا ما كان يستورده من الخارج ويتم ذلك من خلال خلق سوق محلي للصناعة التي تحل محل الواردات وحماية هذه الصناعة من خلال منع استيراد السلع التي ستصنع محليا.

يبدأ الاحلال بالسلع الاستهلاكية التقليدية نظرا لتوافر الطلب عليها محليا واحتياجها لاستثمارات قليلة بالنسبة للسلع الرأسمالية وعدم تطلبها مهارات فنية عالية[2]، ويتم فرض قيود جمركية وغير جمركية على الواردات قصد حماية الإنتاج المحلي ثم يمكن أن تقوم بعدها الصناعات الوسيطة وتليها

[1] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص124.

التجهيزات الرأسمالية ضمن استراتيجية إحلال الواردات أو يمكن أن تتحول الصناعات الاستهلاكية إلى مجال التصدير، لتوفير العملة الصعبة لاستيراد السلع الوسيطة والرأسمالية.

تساهم استراتيجية إحلال الواردات في تخفيف العبء على ميزان المدفوعات والتخفيف من المنافسة الأجنبية وتوفير العملة الصعبة، وزيادة حجم فرص العمل وتوسيع نطاق الإنتاج وبالتالي زيادة الناتج المحلي المتولد من القطاع الصناعي، غير أنها أسفرت على العديد من السلبيات كاعتماد الصناعات المعوضة للاستيراد على دعم الأجهزة الحكومية بدل اعتمادها على تطوير كفاءاتها الذاتية كما أن المغالاة في إعطاء الأهمية للصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والرأسمالية أدى إلى زيادة استيراد سلع هذه الأخيرة مما يعمق من التبعية للدول الصناعية.

2.3.2. استراتيجية التصنيع من أجل التصدير: وتعني هذه الاستراتيجية إقامة صناعات يوجه غالبية إنتاجها للتصدير بغرض الحصول على العملات الاجنبية لاستخدامها في استيراد احتياجات الاقتصاد ونجاح هذه السياسة يتوقف على حجم الأسواق الدولية المتاحة ومدى توفر الطلب الخارجي على هذه الصادرات ومدى قدرة هذه السلع المصدرة على المنافسة دوليا[1].

وتسمح هذه الاستراتيجية بتحقيق العديد من المزايا مثل :

- تجاوز مشكلة ضيق السوق المحلية عن طريق الإنتاج في الأسواق الخارجية.
- توليد قيمة مضافة أكبر للاقتصاد من خلال تصنيع المنتجات الأولية بدلا من تصديرها في شكلها الخام.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات عن طريق توفير العملات الاجنبية.
- تطوير الصناعة المحلية ورفع كفاءتها الإنتاجية لتتمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية.
- الاستفادة من إمكانيات الشركات المتعددة الجنسيات من خلال توفير الشروط المشجعة على استقرار الاستثمارات الأجنبية.

وشهدت الدول التي اتبعت استراتيجية التصنيع للتصدير العديد من الصعوبات نذكر أهمها في النقاط التالية:

- ترتب عن هذه الاستراتيجية تعميق التبعية للخارج فارتباط الإنتاج بالسوق الخارجية جعل حصول أي أزمة في السوق العالمي تنعكس مباشرة على المشروعات المحلية.

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص144.

- صعوبة النفاذ إلى اسواق الدول المتقدمة نظرا للإجراءات الحمائية العالية.

المطلب الثاني: الآداء الصناعي الدولي

منذ بداية هذا القرن مثلت الاقتصادات النامية (المتجهة نحو التصنيع) والاقتصادات الصناعية الناشئة حصة متنامية من القيمة المضافة العالمية للتصنيع، وذلك نتيجة للتحول التدريجي للإنتاج من البلدان الصناعية إلى هذه الاقتصادات للاستفادة من انخفاض الأجور وتكاليف العمالة، وكذلك نتيجة لنمو الأسواق المحلية للمنتجات الصناعية للبلدان النامية والاقتصادات الصناعية الناشئة بسبب مستويات الدخل الأعلى والطبقة المتوسطة الصاعدة بسرعة.

1. الإنتاج الصناعي العالمي

على مدى السنوات الثلاثين الماضية تضاعفت القيمة المضافة العالمية الصناعية تقريبا، بمتوسط نمو سنوي 3 في المائة، وبينما ارتفعت القيمة المضافة الصناعية للبلدان الصناعية 1,8 في المائة سنويا – أقل من معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي الذي بلغت نسبته 2,1 في المائة، ارتفعت القيمة المضافة للتصنيع للبلدان النامية (المتجهة نحو التصنيع) والبلدان الصناعية الناشئة بمعدل 6,4 في المائة سنويا – وهو أسرع من معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي الذي بلغ 5 في المائة – ومحققة زيادة بأكثر من ثلاثة أضعاف[1].

الشكل(6): نمو القيمة المضافة للصناعة وفقا لمجموعة البلدان وعلى الصعيد العالمي(1990–2014)



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة نظرة عامة، فيينا، 2015، ص32.

[1] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، مرجع سبق ذكره، ص26.

انتعشت القيمة المضافة الصناعية العالمية في المجموعتين منذ عام2010، ووصلت في عام 2012 الى 16,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بعد أن تعافت تماما من الانكماش الحاد في 2008–2009 بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وبلغت القيمة المضافة العالمية للصناعة ارتفاعا غير مسبوق مسجلة 9,228 مليار دولار في عام 2014 (بالأسعار الثابتة لعام 2005)، وانخفضت في البلدان الصناعية حصة هذه القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي من 15.4 بالمئة عام 1990 إلى 14.5 بالمئة عام2014؛ وفي الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة ارتفعت من16.2 بالمئة عام 1990 إلى 20.5 بالمئة في عام2014، وارتفعت حصة هذه القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي في العالم من15.6بالمئة إلى 16.2 بالمئة على مدار نفس الفترة الزمنية[1].

1.1. التغيرات في حصص الدول في الإنتاج الصناعي العالمي

تسبب النمو العالي والمستدام في القيمة المضافة الصناعية في الصين (11,4 في المائة سنويا في المتوسط) في ظهورها كمصنع للعالم: ففي عام 2012، تم إنتاج 50 في المائة من السلع المصنعة للاقتصادات النامية والناشئة في الصين، كما زادت الهند حصتها في القيمة المضافة الصناعية (بمتوسط نمو سنوي بلغ 7,4٪) لتصبح المصنعة الرائدة الثانية بين الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة، وتحل محل المكسيك والبرازيل، التي شهدت كل منهما تراجع حصتها في هذه القيمة المضافة الصناعية بأكثر من النصف. وصنفت الصين المصنع الأولى أو الثاني في العالم في 20 من 22 قطاع صناعي في عام 2011. وشملت البلدان النامية والصناعية الناشئة الأخرى التي جاءت في المراتب الأولى: الهند واندونيسيا والمكسيك والبرازيل وتركيا[2].

وكان تحول ترتيب الدول المصنعة الأولى أبرز التحولات التي شهدها الإنتاج الصناعي العالمي فبعد أن كان الترتيب في عام1970يشمل: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، واليابان وألمانيا،

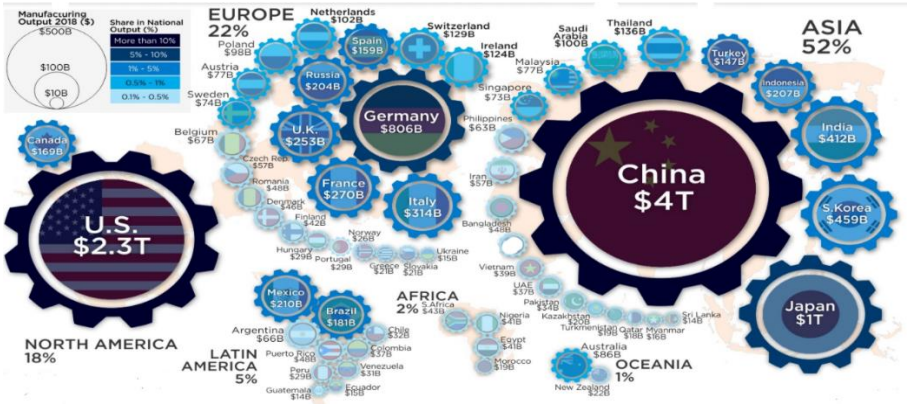
[1] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، مرجع سبق ذكره، ص27.

والصين، والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وكندا، تغير الترتيب في 2018 الى: الصين والولايات المتحدة واليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية والهند وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة[1].

ويوضح الشكل الموالي قيمة الإنتاج الصناعي لدول العالم سنة 2018:

الشكل(7): خريطة الإنتاج الصناعي في العالم سنة 2018



Source : https://howmuch.net/articles/map-worlds-manufacturing-output.

وفقا للشكل، تسيطر قارة اسيا على نصف الإنتاج الصناعي العالمي بنسبة 52% تليها كل من أوروبا بـ 22% وأمريكا الشمالية بـ 18% وتتقاسم أمريكا اللاتينية وافريقيا وأستراليا 8% المتبقية، وتتصدر الصين دول العالم من حيث الإنتاج الصناعي بإنتاج يصل الى 4 تريليون دولار، تليها الولايات المتحدة (2.3 تريليون دولار)، واليابان (1 تريليون دولار)، وألمانيا (806 مليار دولار)، وكوريا الجنوبية (459 مليار دولار).

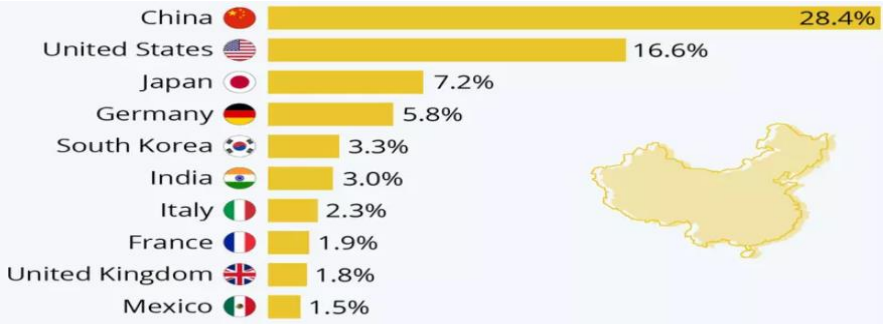
كانت الهند أكثر دولة تحسنت بشكل كبير، حيث رفعت ترتيب إنتاجها من المرتبة 14 في عام 1990 إلى المرتبة السادسة في عام 2018 بـ 412 مليار دولار، وفي المقابل انخفض أداء التصنيع في إسبانيا من المرتبة التاسعة في عام 2005 إلى المرتبة 15 في عام 2018، وينطبق الشيء نفسه على روسيا حيث احتلت المرتبة 12 في الإنتاج الصناعي بعد أن كانت الثانية في عام 1980[2]، واحتلت تركيا المرتبة 16 بـ 147 مليار دولار.

[1] M. West Darrell , Christian Lansang, Global manufacturing scorecard: How the US compares to 18 other nations, 10 July 2018, available at : https://www.brookings.edu/research/global-manufacturing-scorecard-how-the-us-compares-to-18-other-nations, accessed : 30/10/2020.

[2] Loc.cit

ويوضح الشكل التالي نسب مساهمة الدول 10 الأولى صناعيا:

الشكل(8): حصص الدول العشرة الأولى في الانتاج الصناعي العالمي لسنة 2018



Source :https://www.weforum.org/agenda/2020/02/countries-manufacturing-trade-exports-economics

نلاحظ من الشكل ان أعلى 5 دول ذات أكبر إنتاج صناعي هي: الصين: (28.4٪)، الولايات المتحدة: (16.6٪) اليابان:(7.23٪)، ألمانيا: (5.8٪) وكوريا الجنوبية: (3.3٪)، وبشكل عام تسيطر الصين والولايات المتحدة واليابان على 52,2 في المائة من الانتاج الصناعي في العالم.

2.1. الانتاج الصناعي العالمي حسب المنطقة

عكس الأداء الصناعي للبلدان والمناطق على المستوى الفردي مستوياتها المختلفة من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من أن جميع المناطق أظهرت نموا في القيمة المضافة الصناعية، كانت النسبة 6,1 بين أسرع وأبطأ المناطق نموا خلال الفترة 2007-2012، وتوضح مساهمة الاقتصادات في القيمة المضافة الصناعية العالمية في الجدول التالي:

الجدول(3): القيمة المضافة الصناعية حسب مستوى التصنيع، والمنطقة، ومجموعة الدخل

	القيمة المضافة للتصنيع (الثابتة بأسعارعام 2005 بالمليار دولار)							متوسط معدل النمو (في المائة)	
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2007-2003	2012-2007
العالم	8,400	8,380	7,740	8,460	8,720	8,900	4.98	1.18
الاقتصادات الصناعية	6,100	5,960	5,220	5,730	5,780	5,800	3.79	-1.02
الاقتصادات المتحولة إلى التصنيع	2,300	2,430	2,520	2,730	2,940	3,110	8.60	6.23
وفقا لمستوى التصنيع								
الاقتصادات الصناعية الناشئة	2,060	2,180	2,270	2,460	2,660	2,820	8.91	6.55
الاقتصادات المتحولة إلى التصنيع الأخرى	209	217	216	228	235	240	5.91	2.84
أقل البلدان نموا	32	34	36	39	41	44	7.47	6.52
حسب المنطقة								
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,170	1,270	1,400	1,520	1,670	1,810	11.32	9.08
باستثناء الصين	201	210	207	226	236	253	6.24	4.64
أوروبا	161	168	163	174	182	186	8.60	3.00
باستثناء بولندا	96	98	92	94	96	97	6.99	0.26
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	481	489	453	492	511	517	4.24	1.43
باستثناء المكسيك	315	324	304	328	340	340	5.09	1.52
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	186	190	185	200	212	221	6.76	3.51
باستثناء تركيا	91	95	97	100	102	107	5.12	3.36
جنوب ووسط آسيا	224	231	247	264	282	294	9.38	5.61
باستثناء الهند	76	76	77	81	86	89	8.85	3.26
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	76	78	74	78	81	84	4.08	2.04
باستثناء جنوب أفريقيا	30	31	32	34	35	37	3.94	4.49
وفقا لمجموعة الدخل								
المتحولة إلى التصنيع ذات الدخل المرتفع	387	403	416	444	471	495	7.26	5.04
المتحولة إلى التصنيع ذات الدخل المرتفع المتوسط	133	142	143	150	158	163	7.84	4.12
المتحولة إلى التصنيع ذات الدخل المتوسط المنخفض	1,750	1,850	1,930	2,100	2,270	2,410	8.99	6.64
المتحولة إلى التصنيع ذات الدخل المنخفض	30	32	33	36	38	41	7.43	6.54

المصدر: اليونيدو، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، مرجع سبق ذكره، ص26.

زادت مساهمة البلدان النامية والبلدان الصناعية الناشئة (الاقتصادات المتحولة الى التصنيع (في الجدول)) في القيمة المضافة الصناعية العالمية من 18 في المائة في عام 1992 إلى 35 في المائة في عام 2012، وارتفعت من 2,3 مليار دولار عام 2007 الى 3,11 مليار دولار عام 2012، وانخفضت مساهمة الدول الصناعية في القيمة المضافة الصناعية العالمية من 6,1 الى 5,8 مليار دولار في نفس الفترة.

وسجلت **منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ** أعلى نسب نمو في القيمة المضافة للتصنيع عند 9.08 في المائة سنويا في الفترة 2007-2012، مدفوعة بالصين، واستفادت معظم البلدان في المنطقة من دينامية الصين، ومن المشاركة على نطاق واسع في شبكات الإنتاج الإقليمية ومن حزم التحفيز الخاصة بها[1].

وسجلت **جنوب ووسط آسيا** ثاني أعلى نسبة نمو في التصنيع خلال الفترة 2007-2012، حيث حققت متوسطا بلغ 5,6 في المائة سنويا، مستفيدة من قربها من الصين وشبكات الإنتاج في شرق آسيا ومن ديناميكية التصنيع الهندي (والذي يغذيه بدوره الطلب المحلي القوي)، والتحول نحو منتجات أكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية، ومنذ عام 2009 أصبحت الهند ثاني أكبر المصنعين بين البلدان المتحولة إلى التصنيع في العالم.

وفي منطقة **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** نمت القيمة المضافة للتصنيع بنسبة 3,5 في المائة سنويا في الفترة 2007-2012، وقد اظهر الجزء الأكبر من البلدان نموا معتدلا بلغ متوسطه 3-5 في المائة سنويا بفضل الطلب المحلي القوي، ولو أن معظم النمو قد حدث فقط بعد عام 2009.

وأظهرت البلدان المتحولة إلى التصنيع في **أوروبا** نموا سنويا في القيمة المضافة الصناعية بلغ 3 في المائة خلال الفترة 2007-2012، مسجلة انتعاشا ملحوظا بعد الركود في عام 2009. ومع ذلك حجب هذا المتوسط تفاوتات واسعة، ففي حين كان هناك نموا كبيرا في بيلاروس (7,6 في المائة سنويا) وبولندا (6.6 في المائة)، وزيادة طفيفة في ألبانيا ورومانيا إلا أن التصنيع في أماكن

[1] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، مرجع سبق ذكره، ص27.

أخرى في المنطقة (وخاصة في أوروبا الشرقية والبلقان) أظهر ركودا أو تراجع بشكل كبير عبر الفترة 2007-2012، ليحاكي الاتجاه العام الملاحظ في البلدان الصناعية في المنطقة.

وفي **أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى**، أظهرت معظم البلدان نموا سنويا جيدا في القيمة المضافة الصناعية، وكان الأداء المتواضع لجنوب أفريقيا (0,3 في المائة سنويا)، والتي تعد أكبر منتج في المنطقة، هو المسؤول عن الانخفاض في النمو الإجمالي.

وشهدت القيمة المضافة الصناعية في **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** أقل نمو بنسبة 1,4 في المائة، وهو ما يفسر كيف انخفضت حصتها من القيمة المضافة الصناعية للبلدان المتحولة إلى التصنيع من 21 في المائة في عام 2007 إلى 16,6٪ في عام 2012 وتتخذ العديد من بلدان المنطقة الولايات المتحدة كوجهة رئيسية لصادراتها المصنعة وبالتالي فقد كانت الأكثر تضررا من جراء الأزمة الاقتصادية.

2. نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي

الجدول(4): نسبة القوى العاملة المستخدمة في قطاع التصنيع

الدولة	العمالة الاجمالية في القطاع الصناعي	نسبة السكان العاملين في الصناعة %
بولندا	3,540,000	20,2
المانيا	7,911,000	19
ايطاليا	4,090,000	18,5
تركيا	5,012,000	18,1
كوريا الجنوبية	4,499,000	16,9
الصين	128,869,000	16,9
اليابان	10,958,000	16,9
المكسيك	9,154,000	16,3
روسيا	10,260,000	14,4
اندونيسيا	16,363,000	13,5
سويسرا	612,000	13
فرنسا	3,396,000	12,4
اسبانيا	2,332,000	12,3
البرازيل	10,388,000	11,4
الهند	57,244,000	11,4
الولايات المتحدة	16,381,000	10,5

Source : M. West Darrell , Christian Lansang, Op.Cit.

رغم أن الصين هي الدولة الأولى من حيث الإنتاج الصناعي الا أن بولندا تمتلك أعلى نسبة من القوى العاملة المستخدمة في التصنيع حيث يعمل فيه ما مجموعه 20.2 في المائة، تليها ألمانيا (19 في المائة) وإيطاليا (18.5 في المائة) وتركيا (18.1 في المائة) ثم كوريا الجنوبية (16.9 في

المائة) والصين (16.9 في المائة) واليابان (16.9 في المائة)، ويعمل حوالي 10.5 في المائة من القوة العاملة الأمريكية في التصنيع[1].

3. الصادرات الصناعية العالمية

بلغت التجارة العالمية 18 تريليون دولار أمريكي عام 2013 وشكلت منتجات الصناعات التحويلية نسبة 84 % منها[2] وتزايد تواجد الدول النامية في مجال تصدير السلع المصنعة، مستفيدة من التكامل مع الاقتصاد العالمي ولعبت الصادرات دورا جوهريا في النمو طويل الاجل للعديد من الدول الصناعية الناشئة. ويوضح الجدول التالي الصادرات الصناعية العالمية حسب مجموعات التنمية والدخل للفترة (1995-2013):

الجدول(5): الصادرات الصناعية العالمية حسب مجموعة التنمية، والمنطقة، والدخل، (1995-2013)

(بالمليار، دولار جاري)

2013	2010	2005	2000	1995	
13,866	11,409	8,130	5,079	3,901	العالم
8,929	7,579	5,967	4,015	3,218	الدول الصناعية
4,937	3,831	2,163	1,064	683	الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة
					حسب مجموعة التنمية
4,526	3,451	1,944	938	653	البلدان الصناعية الناشئة
39	49	24	14	7	أقل البلدان نموا
372	330	195	113	24	بلدان نامية أخرى
					حسب المنطقة
3,371	2,509	1,291	566	346	آسيا والمحيط الهادئ
620	483	302	127	83	أوروبا
733	632	460	309	213	أمريكا اللاتينية
212	207	110	62	41	أفريقيا
					حسب الدخل (العالم)
9,269	7,914	6,225	4,221	3,407	
3,771	2,872	1,570	669	417	الدخل المرتفع
794	578	313	178	72	الدخل المتوسط الأعلى
33	45	22	12	6	الدخل المتوسط الأدنى
					الدخل المنخفض

المصدر: اليونيدو، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، مرجع سبق ذكره، ص35.

في عام 2013 بلغت الصادرات الصناعية العالمية 13,866 مليار دولار، متنامية بوتيرة أسرع من القيمة المضافة للتصنيع والناتج المحلي الإجمالي عبر الفترة 2007-2013، وتعافت تماما من الانكماش الذي تلى الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك أساسا إلى التوسع في الصادرات من البلدان النامية والصناعية الناشئة الكبيرة مثل الصين والهند، ونمت الصادرات الصناعية للبلدان الصناعية بنسبة 4,3٪ فقط سنويا خلال الفترة 2005-2013، وفي نفس الفترة قامت البلدان النامية

[1] M. West Darrell , Christian Lansang, Op.Cit.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، مرجع سبق ذكره، ص35.

والصناعية الناشئة، بزيادة صادراتها الصناعية بنسبة 11,5 في المائة سنويا أي 2,4 ضعف عام 2005.

زادت الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة حصتها من الصادرات الصناعية العالمية من 13,9 في المئة في عام 1997 إلى 29,6 في المائة في عام 2011، وكانت الاقتصادات الناشئة (الصين و31 اقتصادا آخر) مسؤولة عن معظم هذه الزيادة[1] ومثلت الصادرات الصناعية لأكبر ثلاث مصدرين في مجموعة الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة – الصين والمكسيك والهند– 62.1 بالمئة من العدد الإجمالي في عام2013 بزيادة قدرها55.3 بالمئة عن عام 2000 مما يشير إلى النمو السريع لهذه الاقتصادات واستمرار اتساع الفجوة مع الاقتصادات الأصغر حجما[2].

يعزى الارتفاع الكبير في الصادرات الصناعية لهذه الاقتصادات منذ مطلع القرن إلى حد كبير إلى ظهور الصين كمصنع ومصدر كبير للعديد من هذه المنتجات، وقد نمت صادراتها من السلع الصناعية في المتوسط بنسبة 22,1 في المائة سنويا في الفترة 2002–2011، أي بسرعة تمثل ضعف المعدل العالمي البالغ 11 في المائة، فبعد أن أصبحت أكبر مصدر للمصنعين في العالم في عام 2008، وسعت الصين ريادتها مع حصة صادرات بالسوق العالمية بلغت نسبتها 16,6 في المائة في عام 2011[3].

وسجلت **آسيا والمحيط الهادي** ذروة جديدة في صادرات الصناعات التحويلية عام 2013 بمتوسط نمو بلغ 11.6 بالمئة في العام في الفترة من عام 2009 إلى عام 2013، وذلك نتيجة إلى انخفاض الاسعار والقدرة التنافسية العالية لسوق الصين حيث نقلت العديد من شركات الصناعات التحويلية الإنتاج من البلدان الصناعية الأكثر تكلفة إلى هناك.

وساهمت **أوروبا** في 2013 بحصة أكبر من حصصها في الاعوام السابقة في صادرات الصناعات التحويلية العالمية، بمتوسط نمو بلغ 7 بالمئة في العام على مدار الفترة من عام 2009 إلى عام 2013، ونمت صادرات **أمريكا اللاتينية** الصناعية بشكل مرتفع بلغ 11.1 بالمئة في العام خلال نفس الفترة الزمنية، وسجلت **إفريقيا** معدل نمو بلغ 10.4 بالمئة ثم انخفض نصيب القارة

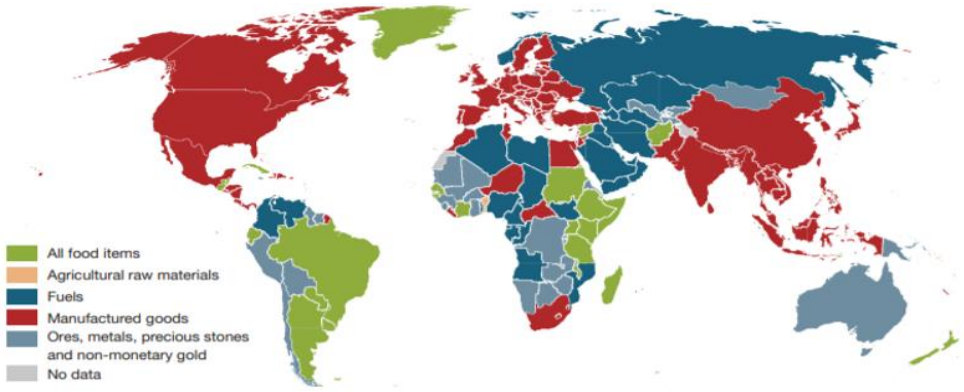
[1] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، مرجع سبق ذكره، ص36.

[3] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، نفس المرجع، ص29.

مسجلا 1.4 بالمئة في عام 2013، وسجلت البلدان الأقل نموا نسبة 0.2 بالمئة من صادرات الصناعات التحويلية العالمية. وتوضح خريطة العالم ادناه الصادرات الاساسية للدول سنة 2019:

الشكل(9): خريطة الصادرات العالمية الرئيسية لعام2019



Source : United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD), Handbook of Statistics 2020, United Nations Publications, USA, 2020, p24, available at : https://unctad.org/system/files/official-document/tdstat45_en.pdf, accessed : 12/7/2020.

وفقًا لإحصاءات عام 2019 تصدر اقتصادات أمريكا الشمالية والوسطى وأوروبا وجنوب وشرق وجنوب شرق آسيا السلع المصنعة بشكل أساسي اما الدول العربية فنجد كل من مصر والمغرب وتونس والاردن كأبرز دول مصدرة، ويقع المصدرون الرئيسيون للوقود على طول الساحل الشمالي لأمريكا الجنوبية في وسط وشمال إفريقيا وغرب ووسط آسيا، ولا تمثل أقل البلدان نمواً سوى حصة صغيرة في جميع أنواع السلع الصناعية، مع نصيب أكبر في صادرات المنتجات الأولية وواردات السلع المصنعة.

4. أهم الصناعات الدولية:

تتحول الصناعة باستمرار نحو المنتجات ذات التعقيد التكنولوجي الأعلى، فقد ارتفعت حصة المنتجات متوسطة وعالية التقنية في القيمة المضافة الصناعية العالمية من 43,2 في المائة في 2002 إلى 47,8 في المائة في 2011، وأظهرت البلدان الصناعية والبلدان النامية والصناعية الناشئة اتجاهات مماثلة، مع تناقص حصتها من المنتجات القائمة على الموارد، وتزايد حصتها من المنتجات متوسطة وعالية التقنية خلال الفترة 2002-2011، وقد حافظت الصناعة منخفضة التقنية على حصتها في القيمة المضافة الصناعية عند نحو 25 في المائة خلال 2002-2011 في جميع أنحاء العالم ولكن كان هناك نقل كبير لمواقع الإنتاج من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية والبلدان الصناعية الناشئة، وبصفة أساسية إلى الصين.

ويظهر الجدول التالي تصنيف المنتجات حسب درجة التكنولوجيا المستعملة فيها:

الجدول(6): تصنيف الصناعات التحويلية حسب فئة التكنولوجيا

فئة التكنولوجيا	كود التصنيف الصناعي الدولي الموحد التنقيح الثالث	الوصف الكامل للتصنيف الصناعي الدولي الموحد
منخفضة التكنولوجيا	الأغذية والمشروبات	الأغذية والمشروبات
منخفضة التكنولوجيا	التبغ	منتجات التبغ
منخفضة التكنولوجيا	المنسوجات	المنسوجات
منخفضة التكنولوجيا	صناعة الملابس	صناعة الملابس والفراء والمنتجات الجلدية والأحذية
منخفضة التكنولوجيا	منتجات الأخشاب	منتجات الأخشاب (باستثناء الأثاث)
منخفضة التكنولوجيا	الورق	الورق والمنتجات الورقية
منخفضة التكنولوجيا	الطبع والنشر	الطبع والنشر
منخفضة التكنولوجيا	الأثاث (غير المصنفة في مكان آخر).	الأثاث؛ مصنوعات (غير المصنفة في مكان آخر)
متوسطة التكنولوجيا	فحم الكوك والنفط المكرر	فحم الكوك ومنتجات النفط المكرر والوقود النووي
متوسطة التكنولوجيا	المطاط والبلاستك	المطاط ومنتجات اللدائن
متوسطة التكنولوجيا	المعادن غير الفلزية	المنتجات المعدنية الغير الفلزية
متوسطة التكنولوجيا	المعادن الأساسية	المعادن الأساسية
متوسطة التكنولوجيا	المعادن المصنعة	المنتجات المعدنية المصنعة
ذات التكنولوجيا المتقدمة	الكيماويات	الكيماويات والمنتجات الكيميائية
ذات التكنولوجيا المتقدمة	الآلات والمعدات	الآلات والمعدات (غير المصنفة في مكان آخر) والمعدات المكتبية والخاصة بالحسابات والحاسوب
ذات التكنولوجيا المتقدمة	الأجهزة والمعدات الكهربائية	الأجهزة والمعدات الكهربائية والراديو والتلفزيون وأجهزة الاتصالات
ذات التكنولوجيا المتقدمة	الأدوات الدقيقة	الأدوات الطبية والأدوات الدقيقة والبصرية
ذات التكنولوجيا المتقدمة	المركبات الآلية	المركبات الآلية والمقطورات وشبه المقطورات ومعدات النقل الأخرى

المصدر: اليونيدو، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، مرجع سبق ذكره، ص12.

في عام 2011 كانت قطاعات التصنيع المهيمنة في جميع أنحاء العالم هي المواد الغذائية والمشروبات (11,6 في المائة) والمواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية (11,2 في المائة)، والآلات والمعدات (8,9 في المائة)، والمعادن الأساسية (8,6 في المائة)، ومعدات الراديو والتلفزيون والاتصالات (8,3 في المائة).

كانت القطاعات الخمسة الأسرع نموا في الفترة 2007–2011 هي المعادن الأساسية؛ ومعدات الراديو والتلفزيون والاتصالات؛ والآلات المكتبية والمحاسبية والحوسبية؛ والآلات والأجهزة الكهربائية، ومعدات النقل الأخرى، وكلها أنشطة ذات تقنية عالية ومتوسطة، والتي من المرجح تفسير نموها السريع بالطلب من الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند.

5. مؤشر تنافسية الاداء الصناعي CIP Index

يقوم هذا المؤشر الصادر من قبل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) بإعطاء عرض تفصيلي للأداء الصناعي التنافسي للبلاد من خلال تقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للقطاع الصناعي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دل ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة.

ويتشكل CIP من المؤشرات الفرعية التالية[1]:

- ✓ مؤشرات القيمة المضافة للصناعة التحويلية:

[1] UNIDO, Competitive Industrial Performance Report 2020 CIP Index, edition 2020 : Country and Economy Profiles, Austria., 2020, p1.

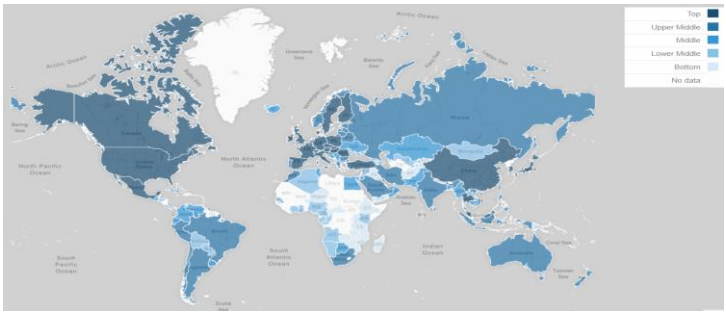
- مؤشر نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (MVA_{pc})
- مؤشر حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (MVA_{sh})
- مؤشر حصة الأنشطة متوسطة وعالية التقنية في إجمالي القيمة المضافة الصناعية ($MHVA_{sh}$)
- مؤشر كثافة التصنيع (IND_{int})
- مؤشر الحصة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية (ImWMVA)

✓ مؤشرات صادرات الصناعة التحويلية:

- مؤشر نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية(MX_{pc})
- مؤشر حصة صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات (MX_{sh})
- مؤشر حصة الأنشطة متوسطة وعالية التقنية في إجمالي صادرات الصناعة التحويلية (MHX_{sh})
- مؤشر جودة الصادرات الصناعية (MX_{Qual})
- مؤشر الحصة في صادرات الصناعة التحويلية العالمية (ImWMT)

ويذكر ان اليونيدو أدخلت مؤشر تنافسية الاداء الصناعي لأول مرة في تقرير التنمية الصناعية (2002–2003)، الذي صدر في اواخر عام 2002. وفى هذا التقرير قفز ترتيب الصين من المركز الـ 61 في 1985 الى المركز الـ 37 في عام 1998[1].

الشكل(10): خريطة الدول حسب ترتيبها في مؤشر تنافسية الآداء الصناعي لسنة 2018.



Source : UNIDO, Competitive Industrial Performance Index (CIP), Edition 2020. url : https://stat.unido.org/cip/, accessed : 23/12/2020.

[1] شبكة الصين، الصين تحتل مراكز متقدمة فى ترتيب اليونيدو حول التنافسية الصناعية، على الموقع: http://arabic.china.org.cn/business/txt/2009-04/28/content_17688777.htm، بتاريخ:2020/10/12.

سجل تقرير تنافسية الأداء الصناعي لسنة 2020 تصدر المانيا لقائمة ترتيب الدول تلتها الصين ثم كوريا الجنوبية في المرتبة الثالثة وأمريكا واليابان في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي ثم إيرلندا وسويسرا وتايوان وسنغافورة وجاءت هولندا في المرتبة العاشرة.

أما في الدول العربية فبلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر في الامارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة 35 تلتها السعودية في المرتبة 37 ثم قطر في المرتبة 45 والبحرين في المرتبة 51 واحتلت الجزائر المرتبة 98 عالميا مما يدل على انخفاض تنافسية الدول العربية الصناعية ومحدودية مساهمة المكون التقني في الصناعة التحويلية العربية، إضافة الى حجم التحديات التي تواجهها هذه الدول في مجال تدعيم مستويات تنافسية منتجاتها وتحسين وضعها في الأسواق الدولية.

المطلب الثالث: الآداء الصناعي العربي

منذ بدء إنتاج النفط في الوطن العربي نهاية عقد العشرينات وبداية عقد الثلاثينات من القرن الماضي، دخل الاقتصاد العربي مرحلة جديدة تغيرت خلالها بصورة تراكمية هيكلية الاقتصادات العربية وأضحت الصناعات الاستخراجية من النفط والغاز الطبيعي هي القاطرة التي تحرك الاقتصاد العربي في الدول المنتجة للنفط بصورة مباشرة وفي الدول غير المنتجة للنفط بصورة غير مباشرة، وهي كذلك المكون الأساسي في الناتج المحلي الإجمالي العربي، إذ ساهمت في العام 2018 بحوالي 26,8 في المائة من الناتج، وهي مدخل هام للعديد من الصناعات التحويلية وإنتاج الطاقة الكهربائية وحركة النقل، والمكون الوازن في الصادرات العربية وعامل مؤثر في التنمية العربية وفي النمو الاقتصادي العالمي.

1. الانتاج الصناعي العربي:

حقق الناتج الصناعي العربي نموا ايجابيا في عام 2017 بلغ حوالي 14%، حيث ارتفع من 691,6 مليار دولار عام 2016 الى حوالي 787,8 مليار دولار في عام 2017 وذلك نظرا لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، وساهم الناتج الصناعي للدول العربية بحوالي 31,9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2017، توزعت بين 21,7 في المائة للصناعات الاستخراجية، و10,2 في المائة للصناعات التحويلية، وفي سنة 2018 قدرت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 37,2 في المائة 999,6 مليار دولار مقسمة بين 26,8 في المائة للصناعات الاستخراجية و10,4 في المائة للصناعات التحويلية.

الشكل(11): تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الوطن العربي (2011-2018)



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص68.

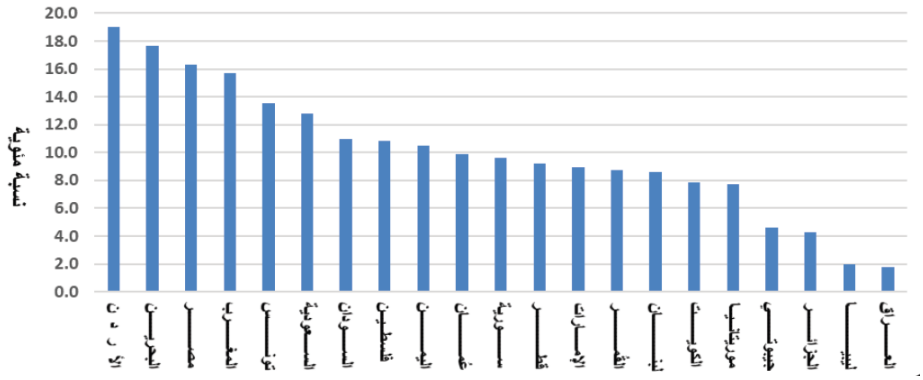
نتيجة ارتفاع أسعار النفط عام 2018 وبلوغها 69,8 دولار للبرميل مقارنة مع 52,4 دولار للبرميل سنة 2017، ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية لتبلغ حوالي 719,6 مليار دولار وهي أعلى قيمة مضافة مسجلة لهذه الصناعات بعد الأزمة النفطية سنة 2014. وسجلت ليبيا اعلى نسبة مساهمة لهذه الصناعات في الناتج المحلي بحوالي 62,9%.

سجلت القيمة المضافة للصناعات التحويلية معدل نمو إيجابي سنة 2018 بلغ 8% مقارنة بمعدلات النمو السلبية المسجلة في الاعوام الثلاثة السابقة وارتفعت قيمتها من259,2 مليار دولار سنة 2017 الى 280 مليار دولار سنة 2018[1]، ساهمت السعودية فيها بـ 100,748 مليون دولار تلتها مصر بـ 40,729 مليون دولار ثم الامارات بـ 36,928 مليون دولار والمغرب بـ 18,511 مليون دولار وقطر بـ 17,634 مليون دولار اما الجزائر فبلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية فيها 7,627 مليون دولار[2].

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] نفس المرجع، ص320.

الشكل(12): حصص القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية سنة 2018

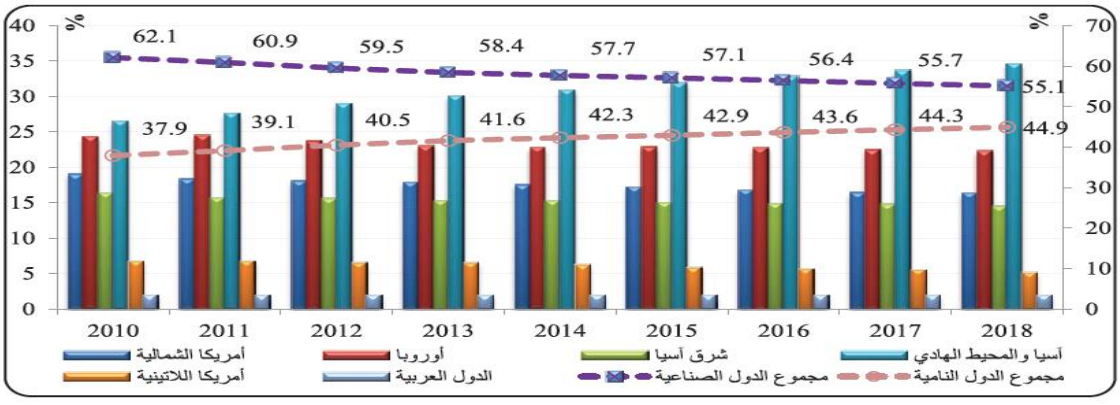


المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، مرجع سبق ذكره، ص69.

اختلفت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية حيث كانت مساهمة الصناعة التحويلية في الأردن هي الاعلى بـ 19% تلتها كل من البحرين، مصر، المغرب، تونس والسعودية. وقدرت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في العراق بـ 1,8% وهي أقل نسبة مسجلة.

اما عن مساهمة الدول العربية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم فتبقى جد محدودة حيث لم تتجاوز 1,96 في المائة، كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل(13): مقارنة مساهمة الصناعة التحويلية العربية مع بقية العالم



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، مرجع سبق ذكره، ص81.

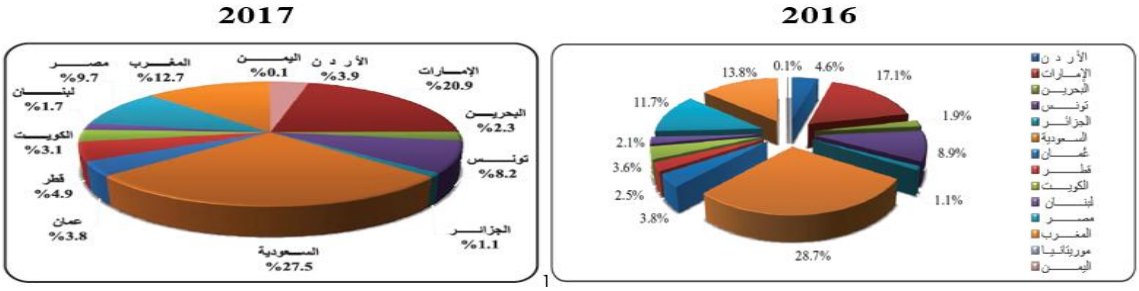
2. العمالة في القطاع الصناعي

ساهم قطاع الصناعة بمكوناته المختلفة في تشغيل حوالي 17.3 في المائة من إجمالي القوي العاملة العربية في 2017[1]، ووصلت النسبة سنة 2018 الى حوالي 26,7 في المائة وعلى مستوى الدول تفاوتت مساهمة قطاع الصناعة في توفير فرص العمل، حيث ترتفع في الدول المنتجة للنفط عنها في الدول العربية غير النفطية.

وتمتلك قطر أعلى نسبة من القوى العاملة المستخدمة في التصنيع حيث بلغت 55,1 في المائة، تليها الجزائر بـ 47%، وتونس بـ 42%[2].

3. صادرات الصناعة التحويلية العربية

الشكل(14): توزيع صادرات الصناعة التحويلية العربية (2016 و2017)



المصدر:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، مرجع سبق ذكره، ص83.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، مرجع سبق ذكره، ص82.

بلغت صادرات الصناعة التحويلية لأربع عشرة دولة عربية حوالي 116.9 مليار دولار عام 2016 وحوالي 141,1 مليار دولار في 2017، حيث شكلت حوالي 15 في المئة من إجمالي صادرات تلك الدول ومثلت حوالي 1,2 في المائة من صادرات الصناعة التحويلية في العالم. وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات، إذ بلغت حوالي 33.5مليار دولار في 2016 و38,8 مليار دولار في 2017، أي حوالي 27 الى 28 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية للمجموعة، تليها الإمارات (بـ 19.9 مليار دولار في 2016 و29,5 مليار دولار

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص70.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، مرجع سبق ذكره، ص303.

في 2017) ثم المغرب (بحوالي 16.1 و17,9مليار دولار في 2016[1] و2017 على التوالي). أما من حيث الأهمية النسبية لصادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي صادرات الدول المشمولة في المجموعة، فتتصدر تونس المجموعة، تليها الأردن ثم المغرب[2].

4. أهم الصناعات العربية:

تعتبر **صناعة الاسمنت** في الدول العربية من الصناعات سريعة النمو، تجاوزت أعداد المصانع فيها 60 مصنعاً وبطاقة إنتاجية بلغت حوالي 373.5 مليون طن في العام[3]، وبلغ إنتاج الدول العربية من الإسمنت في عام 2018 حوالي 252,8 مليون طن بمعدل نمو بلغ حوالي 1,6 في المائة، ساهمت صناعة الإسمنت في تغطية حوالي 99,4 في المائة من الطلب المحلي، وتوزعت الزيادة في إنتاج الإسمنت بين عدد من الدول العربية أعلاها الجزائر والكويت، المغرب وعمان.

بلغ حجم الاستثمارات العربية في **صناعة الحديد والصلب** حوالي 100 مليار دولار، وبلغ انتاج الدول العربية من الحديد الصلب في عام 2017 حوالي 21.5 مليون طن بزيادة حوالي 1.5 مليون طن عن عام 2016. تتصدر كل من مصر (6.9 مليون طن)، والسعودية (4.8مليون طن) والامارات (3.3 مليون طن)، وقطر (2.6 مليون طن) وعمان(2.0 مليون طن).

تعتبر **صناعة السكر** من الصناعات الأساسية في المنظومة الاستهلاكية وفي مكونات الأمن الغذائي، تشير الإحصاءات أن الدول العربية أنتجت خلال عام 2017 حوالي 3.6مليون طن مقابل 3.5 مليون طن خلال عام 2015 يمثل هذا الإنتاج حوالي 2.1في المادة من الإنتاج العالمي، تركز انتاج السكر في خمس دول عربية ويمثل إنتاج مصر حوالي 66.7 في المائة من إنتاج الدول العربية ككل تليها المغرب والسودان بحوالي 15,9 في المائة و14,3 في المائة 2.5 في المائة على التوالي.

بلغ انتاج **السيارات** في الدول العربية خلال سنة 2018 حوالي 546 ألف سيارة وهي صناعات تجميعية بالأساس مع بعض الاجزاء التي بدأ إنتاجها محليا (البطاريات والاطارات...الخ) وتعد المغرب المنتج والمصدر العربي الاول للسيارات لتبلغ حوالي 73,6 في المائة من الانتاج العربي بحوالي 402 ألف سيارة، كما تعتزم انشاء مصانع سيارات صديقة للبيئة، تليها مصر بنسبة بلغت

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، مرجع سبق ذكره، ص82.

[3] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، نفس المرجع، ص71.

حوالي 13,1 في المائة، وبلغت في الجزائر حوالي 70 ألف سيارة بنسبة 12,8 في المائة و0,5 في المائة في تونس.

شكلت **الصناعات البتروكيماوية** أحد أهم الأنشطة الصناعية التحويلية في الدول العربية خلال السنوات الماضية، لاسيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي شهدت انتاج بلغ 166,8 مليون طن، واستقر إجمالي طاقة إنتاج الإثيلين في الدول العربية عام 2018 عند نفس معدله المسجل خلال العام السابق وهو 27.3مليون طن /السنة[1].

5. الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع الصناعة في الدول العربية

تعاني الدول العربية من سلسلة متداخلة من الصعوبات المؤسسية والإنتاجية والتجارية التي تحد من تحقيق نهوض صناعي فعال، وتتمثل في[2]:

– الافتقار للرؤى والسياسات والحوافز طويلة المدى في تنمية قطاع الصناعة العربية، وضعف كفاءة النظم المؤسسية والتنظيمية والقانونية الناظمة للنشاط الصناعي ويتجلى ذلك من المستويات والمواقع المتأخرة لمعظم الدول العربية في المؤشرات الدولية للآداء، ففي مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بلغ المتوسط العربي 127 عام 2017 وتفاوتت النسب بين الدول العربية ففيما كانت ضمن مجموعة الخمسين دولة الأولى في العالم دولة عربية واحدة هي الإمارات العربية المتحدة، حققت البحرين، المغرب، عمان، قطر، تونس، السعودية والكويت مراتب تراوحت ما بين 51–99، وصنفت كل من الأردن، مصر، لبنان وموريتانيا ما بين المرتبة 100 و150 على مستوى العالم وجاء نصف الدول العربية في المراتب الأخيرة في المؤشر بما يشمل جيبوتي، جزر القمر، الجزائر، العراق، السودان، سوريا، ليبيا، اليمن، الصومال، وتكاد المراتب تتكرر وإن كانت بتغيرات بسيطة في بقية المؤشرات واللوحات العالمية التي تقيس كفاءة أداء الدول في مختلف القطاعات الاقتصادية.

– ضعف القدرات التقنية العربية ومحدودية مشروعات تصنيع المدخلات المحلية لزيادة القيم المضافة في العملية الصناعية كصناعات تكرير النفط والبتروكيماويات، وإنتاج الحديد والأسمنت والأسمدة والأدوية، وغيرها واستمرار الاعتماد الكلي على استيراد تكنولوجيا الإنتاج الصناعي وقطع غيارها من الخارج.

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، مرجع سبق ذكره(بتصرف)، ص ص79–81.

– قصور في البني الصناعية الأساسية، وإمدادات الطاقة الكافية والأقل كلفة وتلوث، وضعف استغلال الطاقات الصناعية المتاحة، وعدم كفاية خدمات البيئة الصناعية، والحاضنات المؤسسية ومراكز الاستشارات النوعية.

–عدم التوافق بين برامج ومخرجات التعليم واحتياجات التنمية الصناعية، وضعف كفاءة القوى العاملة وهجرة العقول.

– تحديات تنافسية جمة نتيجة تدفق كبير للسلع الخارجية الممثالة للمنتج الصناعي المحلي وبعضها بأسعار أقل و/او جودة أفضل من مثيلاتها المحلية من السلع، مما ترتب عليه فقدان المنتج الصناعي المحلي لجزء كبير من السوق المحلية

– صعوبات النفاذ إلى الأسواق الخارجية نظرا لتدني الالتزام بالمواصفات والمقاييس العالمية مع استثناءات بسيطة، والقيود الكبيرة على حقوق الملكية الفكرية، وتدني الإنتاجية، والاعتماد على الأسواق الخارجية للتزود بالمدخلات الصناعية في صناعات عديدة كصناعة الأدوية والمحاليل الطبية، وصناعة السيارات.

المطلب الرابع: نماذج صناعية معاصرة

يتميز الاقتصاد العالمي اليوم بانتشار الكثير من النماذج الصناعية المُؤثّر في البيئة الاقتصاديّة الإقليميّة نذكر منها:

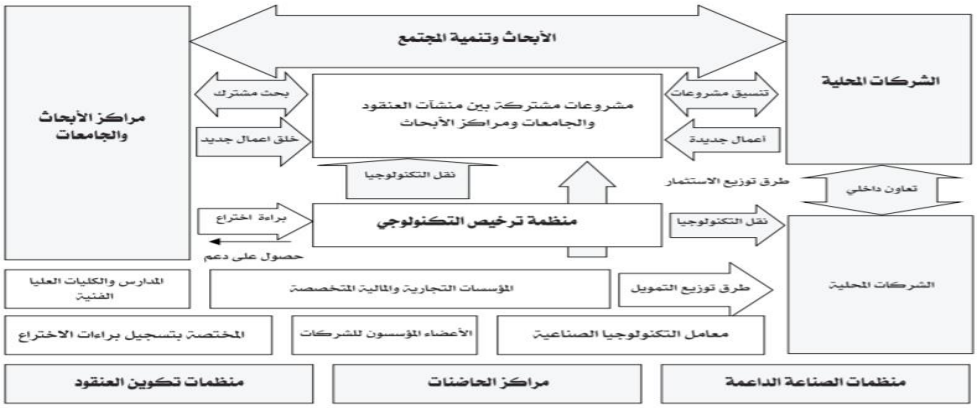
1. العناقيد الصناعية

يتميز الاقتصاد العالمي اليوم بتطور الصناعات التنافسية عالميًا وتحولها إلى عناقيد، وتمثل هذه العناقيد الصناعية أهم المواضيع الرئيسية في النقاش حول السياسات في البلدان الصناعية والنامية، وتعتبر من أهم أدوات تعزيز نمو القطاع الصناعي وتنمية الصناعات التنافسية.

يرجع سبب ظهور العناقيد الصناعية إلى الوفورات الخارجية وقوى السوق وتعرف بأنها تجمعات جغرافية لشركات ومؤسسات مترابطة في مجال معين، تشمل مجموعة من الصناعات المرتبطة والكيانات الأخرى المهمة للمنافسة، تتشابك بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية مثل تبادل السلع والخدمات، المعلومات، الخبرات والموارد البشرية، وتشتمل العديد من العناقيد على المؤسسات الحكومية وغيرها –مثل الجامعات، ووكالات وضع المعايير، ومراكز البحث، ومراكز التدريب المهني–، وبذلك تكون السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، بما يساهم في بعث حيوية

وديناميكية التشابك القطاعي لتحقيق التنويع في الأنشطة الاقتصادية،[1] وتكون العملية التصنيعية داخل العنقود في شكل نظام تكاملي كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل(15): أنظمة التكامل في العنقود الصناعي



المصدر: طرشي محمد، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد13، جانفي 2015، ص8.

يبرز الشكل العلاقة التبادلية بين مراكز البحث والجامعات والمؤسسات القائمة أو الجديدة حيث يقومون بتزويدها بالأبحاث اللازمة لتطوير أعمال العنقود، وتحصل منهم على ما يفيد نجاح تلك الأبحاث وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع الملموس. كذلك تبرز وجود علاقات تعاون بين المؤسسات العاملة داخل العنقود وتكون في شكل تسويق المنتجات أو توزيعها، وتوفير المواد الأولية ووجود علاقات بين مؤسسات ومؤسسات أخرى، تقوم بتوفير خدمات تمويلية وتدريبية.

من الأمثلة العالمية على العناقيد الصناعية نجد وادي السيليكون (ICT) في الولايات المتحدة، وول ستريت (الخدمات المالية)، وديترويت (السيارات)، وبراتو الإيطالية (الصوف)، وبنغالور الهندية (البرمجيات)، وبادن فورتينبرج الالمانية (ماكينات صنع الآلات والأدوات المعدنية) وجزيرة السيليكون اليابانية في كيوشو، وحديقة سوتشو الصناعية في الصين. وقد أصبحت هذه المناطق كلها قوة النمو في اقتصادات بلدانهم، فغالبًا ما يصل الناتج الاقتصادي للعديد من هذه العناقيد الصناعية إلى عشرات المليارات وفي بعض الحالات مئات المليارات من الدولارات، حيث تمثل هذه العناقيد النابضة بالحياة والمميزة الآن أقوى قوة في المشهد الاقتصادي العالمي.

[1] سارة حليمي، مبارك بوعشة، العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي – المملكة العربية السعودية نموذجا–، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد التاسع، جوان 2018، ص715.

يتسم توزيع العناقيد عبر الدول بدرجة عالية من التفاوت، وفي دراسة أجرتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (wipo) لتصنيف أكبر عناقيد الابتكار في العالم، ضمت سبع دول أربع عناقيد أو أكثر في قائمة أفضل 100 عنقود صناعي وهي: الولايات المتحدة (31)، ألمانيا (12)، اليابان (8)، الصين (7)، فرنسا (5)، كندا (4)، وجمهورية كوريا (4). وصنفت 16 دولة أخرى بين دول تضم عنقود واحد وثلاث عناقيد، وتتميز الهند بثلاث عناقيد، وتضم كل من ماليزيا والاتحاد الروسي عنقودا صناعيا واحدة، ولا تتضمن هذه القائمة اية عناقيد من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء وشمال إفريقيا وغرب آسيا[1].

تطوير العناقيد الصناعية في البلدان النامية

تحمل العناقيد الصناعية في البلدان النامية سمات تميزها عن نظيرتها في الاقتصادات المتقدمة، إذ أن العديد من هذه العناقيد تتميز بأنها تقاوم من أجل البقاء، وأسواقها غالبا ما تكون محلية بصورة كبيرة، كما ويقوم المنتجون بصنع نوع المنتجات التي يستهلكونها بأنفسهم، ولا يوجد سوى حافز ضئيل لتطوير المنتج أو للقيام بمزيد من التوسع في تقسيم العمل نظرا لصغر حجم السوق. وعلى الرغم من كل ذلك إلا أن العديد من هذه الاقتصادات استطاعت تكوين عناقيد صناعية ناجحة وديناميكية، وترتبط العناقيد الصناعية الأكثر ديناميكية بمبيعات تتجاوز المنطقة المباشرة لهم وتصل بمبيعاتها إلى الأسواق المحلية والإقليمية والأجنبية، كما أنها تعرض أيضا سلسلة من الوفورات الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالمهارات، وتجميع الموارد، للقيام بدور عامل جذب للمشترين وخلق الثقة اللازمة لدعم العمل الجماعي وامتلاك القدرة على تطوير عملياتها، إلا أن العقبة الرئيسية التي تقف عائقا أمام تطورها تتمثل في ضعف البنية التحتية، كما يكمن التحدي الذي يواجه هذه الدول في توفير القدرة اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لملء الوسط المفقود بين عشرات الالاف من المؤسسات الصغيرة وبين الشركات الكبيرة التي يملكها أجانب غالبا والتي تتحكم في الصناعة، وتحويل السياسة من دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم العناقيد الصناعية التي تشارك فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

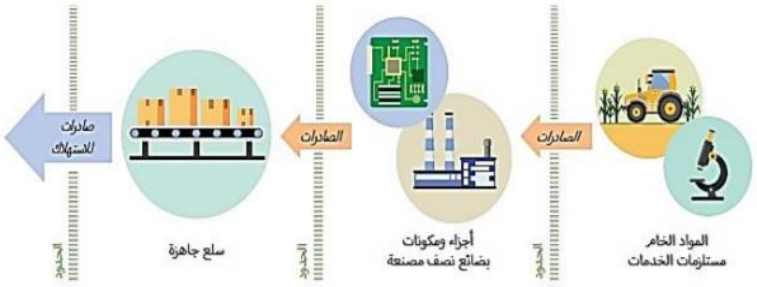
[1]Kyle Bergquist, Carsten Fink, Julio Raffo, Identifying and ranking the world's largest clusters of inventive activity, Economic Research Working Paper No34, world intellectual property organization (wipo), 2017, p10, available at : https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_econstat_wp_34.pdf, accessed : 23/10/2020.

يتطلب نجاح العناقيد الصناعية في العالم الحديث بالإضافة إلى التعاون والثقة فيما بين المؤسسات دعما من الحكومات ففي الوقت الذي يشهد تزايدا في مشاركة العناقيد الصناعية في الأسواق العالمية، وتشكل فيه التكنولوجية تحديا على نحو متصاعد، تقوم الحكومات المحلية بمساعدة مراكز الخدمة المتخصصة على مستوى القطاع، في توفير الدعم التكنولوجي والدعم في مجال التدريب، كما أنه وفي ظل اقتصاد عالمي متصاعد، ينبغي على العناقيد الناجحة والديناميكية أن تنخرط في عمل جماعي هادف. وتواجه العديد من العناقيد الصناعية التي تحكمت يوما ما في التجارة العالمية في قطاعات مثل قطاع الأحذية وقطاع السيراميك وقطاعي الملابس والأثاث، الكثير من التحديات المتعلقة بالوفاء باحتياجات سلاسل القيمة العالمية في المنتجات والخدمات النهائية والوسيطة منذ الربع الأخير من القرن العشرين[1].

2. الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة اندماج العديد من البلدان في سلاسل القيمة العالمية Global Value Chain، التي تعني بشكل مبسط توزيع خطوات أو مراحل إنتاج سلعة معينة بين أكثر من دولة أو شركة، وجاء ذلك كنتيجة لعدد من التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي.

الشكل(16): مفهوم سلاسل القيمة العالمية



المصدر: محمد اسماعيل، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد السابع، أكتوبر 2019، ص2.

وتعرف سلاسل القيمة العالمية بأنها نمط إنتاج موزع على عدد من البلدان، بحيث تتخصص كل دولة (أو شركة) في إنتاج جزء معين ولا تقوم بإنتاج المنتج بالكامل لديها[2].

[1] اليونيدو، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

[2] محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص1.

نتيجة للتقدم التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم في العقود الثلاثة الأخيرة، شهدت سلاسل القيمة العالمية تطورا كبيرا حيث باتت تشكل حاليا نحو50 في المائة من حجم التجارة العالمية وفق تقديرات البنك الدولي[1]، وكان نشاط سلاسل القيمة العالمية سببا رئيسيا وراء موجات النمو التي هدتها العديد من الدول النامية التي انخرطت بشكل أكبر من غيرها في هذه السلاسل.

إن الدخول إلى السوق الدولي يعد ممارسة صعبة لا تعتمد فقط أو بشكل أساسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن في الغالب على الشركات المحلية الناشئة بنجاح في سوق محلية آخذة في الاتساع والتواصل مع سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

من وجهة نظر البلدان النامية تقدم سلاسل القيمة العالمية فرصا جديدة للتصنيع ولسياسات التصنيع، فبدلا من الاضطرار إلى بناء القدرات على نطاق كامل من الأنشطة الصناعية، يمكن للبلدان التركيز بشكل أكبر على الدخول في شرائح محددة من سلاسل القيمة العالمية، ولكن إذا ما ظلت أنشطة تلك الدول محصورة في إطار شرائح ضعيفة، فقد تصبح هذه البلدان متخصصة بشكل مفرط مع إمكانية تعرضها لمخاطر مصاحبة تتمثل في نقص التنوع وتعرض النمو لمؤثرات معاكسة. وقد عمدت العديد من الدول على اتباع سياسات للدخول في سلاسل القيمة العالمية من خلال تأسيس مناطق اقتصادية بتسهيلات وحوافز خاصة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي، وتعتبر المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين من بين أفضل المناطق المعروفة.

يتوقع البعض أن انتشار سلاسل القيمة العالمية ينذر "بتحول اقتصادي كبير" من عالم اتخذت فيه التجارة شكل السلع التامة الصنع التي تنتقل بين البلدان، إلى عالم القرن الحادي والعشرين الجديد الذي يتضمن التدفقات ثنائية الاتجاه للأشياء والأشخاص والتدريب والاستثمار والمعلومات داخل سلاسل القيمة العالمية التي تنظمها الشركات عبر الوطنية، تم الترويج لهذه الأجندة لتشجيع تحرير التجارة على مستوى متعدد الأطراف، ومع ذلك يمكن أن يساعد نهج سلاسل القيمة العالمية أيضًا بصفة مختلفة من خلال توليد رؤى جديدة حول أنواع السياسات العامة التي يمكن أن تعزز جهود التصنيع المحلية، وبناء القدرات الإنتاجية وخلق الوظائف.

قد تفرض التجزئة الاقتصادية المصاحبة للمشاركة في هذه السلاسل أيضًا عقبات جديدة أمام التنويع والارتقاء التكنولوجي خاصة في البلدان ذات الدخل المتوسط، وبشكل خاص قد يتم قطع

[1] محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص3.

الصلة بين المحتوى التكنولوجي لمنتجات التصدير وأنشطة الإنتاج، وبالتالي فإن المهمة التي يتم الاضطلاع بها قد تتميز بمحتوى تكنولوجي منخفض حتى لو كان الناتج النهائي لسلسلة القيمة هو سلعة ذات تقنية عالية، كما قد تحتوي المهمة (مثل تصميم الملابس) على محتوى تكنولوجي مرتفع حتى لو تم تصنيف المخرجات (وهي الملابس في هذه الحالة) على أنها سلعة منخفضة التكنولوجيا. وبناءً على ذلك يرى الخبراء أن "الارتقاء" داخل سلاسل القيمة يمثل تحديًا متعدد الأوجه لواضعي السياسات في البلدان النامية، ويتطلب نهجًا سياسيًا لا يستوعب بشكل أفضل متطلبات واستراتيجيات الشركات الاجنبية "الرائدة" فحسب، بل يدعم الشركات المحلية في الارتباط معها ويعزز أيضًا الاقتصاد المبتكر من خلال تعزيز عملية تطوير الموارد البشرية، والتي تصاحبها عملية بناء منظومة قومية للابتكار من أجل دعم عملية البحث والتطوير ويمكن أن يشكل التكامل الإقليمي الحل المناسب لتوسيع خيارات السياسة الصناعية في عصر التخصص الرأسي[1].

[1] Ilo, Transforming Economies Making Industrial Policy Work For Growth, Jobs And Development, International Labour Office, Geneva, 2014, pp24-25.

المبحث الرابع: أهمية ترقية القطاع الصناعي في تجسيد الإقلاع الاقتصادي

أظهر واقع التجارب والممارسات الدولية الدور الحيوي للترقية الصناعية في قيادة مسار التحول الهيكلي كمدخل وحيد لتطوير القدرات وتحقيق الإقلاع والنمو المستدام من خلال توجهها لاستنهاض الصناعات والأنشطة الصناعية القادرة على دفع النمو والإنتاجية وخلق الوظائف اعتمادا على بناء المهارات المتقدمة والابتكار والمؤسسات الداعمة وخلق الحوافز في المسارات والأنشطة المستهدفة.

المطلب الأول: مفهوم الترقية الصناعية، مستوياتها وأدواتها

في إطار السعي للتحديد الدقيق لمفهوم الترقية الصناعية، تجدر الإشارة إلى عدم وجود تعريف موحد أو متفق عليه، حيث أن التعامل مع هذا المفهوم ينحصر فيما يظهره الواقع والتطبيق في التجارب الدولية الرائدة والناجحة في هذا المجال.

1. مفهوم الترقية الصناعية:

الترقية لغة: هي كلمة مشتقة من فعل رقى، يرقي، ترقية، الذي يعني الارتفاع والعلو والزيادة، وتعني الانتقال من وضعية إلى وضعية أرقى وأرفع بالمعنى المادي كما بالمعنى الأدبي[1].

والترقية باللغة الإنجليزية هي "upgrading" وتعرف كذلك بأنها رفع شيء ما إلى مستوى أعلى، أو تحسين جودته أو فائدته، أو تغييره لشيء أحدث أو لمعيار أفضل، أو إجراء تحسينات عليه[2].

ويعرّف (Gereffi, 2005) الترقية الصناعية[3]: بأنها "العملية التي ينتقل من خلالها الفاعلون الاقتصاديون – الدول والشركات والعمال –من الأنشطة منخفضة القيمة إلى الأنشطة عالية القيمة نسبيًا في شبكات الإنتاج العالمية".

ووفقا لـ(Dewen Yao, 2013) ترتبط عملية ترقية القطاع الصناعي: بتحسين التقدم التكنولوجي ودرجة التنشئة الاجتماعية للإنتاج، والخروج المستمر من الصناعات المتدهورة، وتعزيز

---

[1] محمد بوخطة، الترقية في قطاع الوظيفة العمومية.. الإطار التشريعي وفلسفة البناء، موقع جريدة الشروق الالكتروني: https://www.echoroukonline.com/ ، اطلع عليه بتاريخ 2020/12/25.

[2] Cambridge dictionary, at :https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/upgrade, accessed :25/12/2020.

[3] Gary Gereffi, Development Models and Industrial Upgrading in China and Mexico, European Sociological Review, VOLUME 25, NUMBER 1, 2009, p41.

الأساس التكنولوجي للصناعات التقليدية، وتحقيق تحويل معقول للصناعات الرائدة، ودعم الصناعات الناشئة الاستراتيجية، وتحسين كفاءة وفعالية الهيكل الصناعي كمحول للموارد[1].

وتعني أيضا: التحول من الإنتاج منخفض التكلفة إلى الإنتاج المتطور عالي القيمة وكثيف المعرفة والقائم على الابتكار[2].

والترقية الصناعية عملية معقدة ومتعددة الأوجه وتنطوي على تغييرات في استراتيجية الأعمال وهيكل الإنتاج والتكنولوجيا والسياسة وتنظيم الأسواق[3]، والابتكار التكنولوجي من أهم شروط الترقية الصناعية[4].

حسب (Shi Yaodong, Wang Xiaoming, 2014)[5]: تشير ترقية الهيكل الصناعي من الناحية النظرية إلى عملية تدفق عوامل الإنتاج مثل رأس المال والعمالة والأراضي والتكنولوجيا من قطاعات الإنتاج أو روابط السلاسل الصناعية ذات القيمة المضافة المنخفضة والكفاءة الضعيفة والتكلفة المرتفعة، مثل الصناعات التي تستهلك طاقة مرتفعة وتخلف مستويات التلوث العالية، الى القطاعات التي تتمتع بقيمة مضافة عالية وكفاءة عالية وتكلفة منخفضة مثل الصناعة التحويلية المتقدمة ذات التكنولوجيا الفائقة، أي أن الترقية الصناعية هي تدفق عوامل الإنتاج إلى حيث يتم توليد عوائد اقتصادية أعلى وأكثر استدامة.

تهدف برامج الترقية الصناعية الى دعم عملية استعادة القدرة الإنتاجية الصناعية، وتعزيز قدرات المؤسسات الداعمة للصناعة وتحسين الإنتاجية والتنافسية الصناعية، وزيادة نمو الصناعات والعمالة، وتعزيز الصادرات وتسهيل الوصول إلى الأسواق والتكامل في سياق تحرير الاقتصاد والتجارة[6].

---

[1] Dewen Yao, Understanding Industrial Innovation and Upgrade from Modularization's Perspective, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, Vol. III, Issue 6, December 2013, p8

[2] Keun Lee, Industrial Upgrading and Innovation Capability for Inclusive Growth: Experience in East Asia and its Lessons, researchgate,2016, p3.

[3] Thomas Bernhardt, William Milberg, Does Industrial Upgrading Generate Employment and Wage Gains?, p1, available at : https://pdfs.semanticscholar.org/12e6/52175e55dc5d0d997c8d92dedbd53b991740.pdf, accessed :25/12/2020.

[4] Dewen Yao, Ibid, p10.

[5] Shi Yaodong, Wang Xiaoming, Optimizing and Upgrading Industrial Structure, available at : http://en.drc.gov.cn/2014-05/23/content_17537042.htm, accessed :25/02/2021.

[6] UNIDO, Unido's Programme For Industrial Upgrading And Restructuring, Quality & Productivity Group, Austria, p22.

وتلعب الحكومات دورا أساسيا في خلق ودعم الاتجاه الواسع للترقية الصناعية من خلال[1]:

-تطوير اقتصاد السوق مع ضمانات اجتماعية وبيئية؛

-زيادة القدرة التنافسية الدولية كشرط مسبق لكسب النقد الأجنبي؛

-تعزيز تقسيم العمل داخل الاقتصاد؛

-تجربة أنشطة جديدة تخلق وتوسع السوق للمنتجين الوطنيين وتدعم المزايا التنافسية الناشئة بشكل استباقي؛

-تهيئة الظروف للتقدم من الأنشطة ذات الحواجز المنخفضة والمنافسة الشديدة في الأسعار إلى الأنشطة كثيفة المعرفة التي تولد ريع الابتكار؛

- ولتعزيز الترقية الصناعية يجب على الدولة ترقية صناعتها التحويلية، وجعلها صناعات ذكية وقائمة على المعلومات وصديقة للبيئة، ورفع مستوى الصناعات التحويلية التقليدية، وتشكيل سلاسل صناعية راقية جديدة من خلال إنشاء منصات مبتكرة وخلق البيئة المناسبة لريادة الأعمال؛ من أجل تحقيق مكانة رائدة في مستويات المنافسة العالمية[2].

2. مستويات الترقية الصناعية

تعد ترقية القطاع الصناعي نحو أنشطة أكثر جاذبية وذات قيمة مضافة أعلى بُعدًا مهمًا للتنمية الصناعية، وتحدد عمليات الترقية داخل القطاع الصناعي للبلد على 3 مستويات مختلفة[3]:

على المستوى الكلي (أي القطاع الصناعي ككل): تنطوي الترقية على تحول تدريجي نحو إنتاج وتصدير السلع ذات المحتوى التكنولوجي العالي، وتميل السلع عالية التقنية إلى أن يكون لديها حواجز أعلى للدخول وأقل عرضة لصدمات الأسعار مقارنة بالسلع البسيطة، كما يمكن أن يؤدي التحول الهيكلي نحو إنتاج أكثر تعقيدًا إلى روابط قوية وعوامل خارجية إيجابية (مثل تداعيات المعرفة) التي تفيد المجتمع بأسره.

[1] Tilman Altenburg, Industrial Policy in Developing Countries Overview and lessons from seven country cases, Discussion Paper , Germen development Institute, 4/2011, p30.

[2] Shi Yaodong, Wang Xiaoming, Op.Cit.

[3] UNIDO, Enhancing the Quality of Industrial Policies,TOOL 3 Industrial and Export Upgrading, April 2015, p2.

على مستوى فروع القطاع: عندما تحتوي المنتجات على نفس المحتوى التقني، تؤكد الترقية على التحول نحو السلع ذات القيمة المضافة الأعلى والتي تدر عوائد أكبر وبالتالي تساهم أكثر في التنمية الاقتصادية.

على مستوى المنتج: وتشمل ترقية المنتج وترقية العملية: تتميز الترقية الناجحة بتحقيق أفضل جودة ممكنة للمنتج، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الوحدات وزيادة حصص السوق، وتستلزم ترقية العملية إعتماد عمليات إنتاج أكثر كفاءة، مما يساعد على خفض تكلفة الوحدة واكتساب حصص أكثر في السوق.

3. مرتكزات الترقية الصناعية

ترتكز الترقية الصناعية على مجموعة من السياسات الصناعية التي تؤثر على القطاع الصناعي وترفع من معدلات تطوره ونموه ويعرف Andrew Goh هذه السياسات بأنها "تشكيلة واسعة من الإجراءات الحكومية صممت لترقية نمو وزيادة منافسة قطاع أو قطاعات معينة".[1]

وتعرف السياسة الصناعية بأنها "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تهدف الى التدخل لانتقاء ودعم عدد من الأنشطة والصناعات التي تتمتع بقدرة وامكانيات كبيرة في التصدير وخلق فرص العمل، للحفاظ على القدرة التنافسية الدولية، وهي تتضمن إجراءات مثل الحوافز المالية والنقدية، وحجم ونوعية وتوجهات الاستثمار العام، وبرامج المشتريات العامة، ودعم البحث والتطوير، والبرامج الرئيسية لخلق القطاعات أو الأنشطة الوطنية الواعدة، إضافة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء وتحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية والمؤسسية، وسياسة المنافسة وتدابير منع تشكيل الاحتكارات".[2]

---

[1] موراد حطاب، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة: صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص16.

[2] نواف أبو شماله، السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة، المعهد العربي للتخطيط، العدد 139، 2017، ص 6.

كما يعرفها البنك الدولي بأنها "الجهود الحكومية لتعديل البنية الصناعية لترويج النمو المبني على الإنتاجية"[1].

في سبيل تطوير الأداء الاقتصادي للوحدات الإنتاجية تهدف السياسة الصناعية الى تحقيق[2]:

– كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة في عملية الإنتاج (كفاءة التخصيص).

– الكفاءة المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من الموارد الاقتصادية (الكفاءة الداخلية أو الفنية).

– كفاءة توزيع الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع أو المشتركين في النشاط الإنتاجي (الكفاءة التوزيعية).

تستخدم الدولة السياسة الصناعية لترقية القطاع الصناعي وباقي القطاعات الاخرى من خلال:

1.3. السياسة الصناعية العمودية: وهي الاجراءات والقرارات التي تخص قطاعات صناعية معينة وتعالج أوجها محددة في النشاط الصناعي[3]، وتتبع الحكومات السياسة الصناعية العمودية أو الرأسية لاستهداف قطاعات مختارة من أجل النمو، وتلتمس هذه السياسة حماية الصناعات الوليدة ودعم القطاعات الإستراتيجية، وتميل إلى التطابق مع هيكل صنع القرار المركزي حيث تركز أهدافها الإنمائية على مؤشرات النمو الاقتصادي الكلي بما في ذلك الناتج القومي والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، ويميل هذا النهج إلى عدم تشجيع تنمية المشاريع الخاصة والابتكار، بل ويحول دون نمو الاقتصاد الجزئي وتوزيع مزايا الرفاه على جميع القطاعات، كما أن محاباة قطاعات معينة على حساب غيرها يعزز سلوكيات السعي الإيجاري التي تلتمس فيها جماعات الربح التأثير على السياسة العامة والحفاظ على مخططات دعم تدخلية من أجل مكاسب شخصية[4].

---

[1] إيمان سعودي، أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية –دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى2015 –، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2018–2019، ص100.

[2] موراد حطاب، مرجع سبق ذكره، ص25.

[3] نفس المرجع، ص21.

[4] الإسكوا، أثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة،2007 ، ص ص 1–2.

2.3. السياسة الصناعية الأفقية: تستهدف هذه السياسة جميع قطاعات الاقتصاد بالتساوي ويمكن أن تتضمن السياسات التي تقوم بتشجيع الإنفاق الاستثماري أو توزيع الموارد بشكل عام، كما تندرج تحت هذه الفئة أيضا السياسات التي تستهدف التعليم والصحة وغيرها[1].

تعتبر السياسة الصناعية الأفقية أكثر فاعلية للتغلب على إخفاقات السوق، وتستطيع الحكومات إيجاد البيئة المواتية اللازمة لترقية الصناعة من خلال تيسير الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية، وبناء القدرة، وتوسيع نطاق البنية التحتية، وقد بينت الدراسات أيضا أن السياسات الأفقية تميل إلى الحد من تشوهات السوق وتعزيز زيادة المنافسة المفتوحة والشفافية، وتذهب الأدبيات الحديثة إلى مدى أبعد بتأييدها نموذج جديد للنمو الصناعي يقوم على شراكة إستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، يتولى فيها أصحاب المصلحة معا وضع سياسات مناسبة وفعالة من خلال خطوط اتصال أكثر انفتاحا، ويتيح ذلك تبادل المعلومات على نحو أفضل فيما يتعلق بالتحديات والفرص التي تواجه تنمية القطاع الخاص وتعزيز عملية صياغة السياسة الصناعية.[2]

نستنتج أن السياسة العمودية هي التي تطبق إجراءات مختلفة على قطاعات معينة (منتقاة) في حين أن السياسة الأفقية هي التي تطبق الإجراءات ذاتها على جميع القطاعات الصناعية، وعليه فإن السياسة العمودية تستهدف التأثير على إنتاج صناعات معينة، في حين تركز السياسة الأفقية على تحسين نوعية المستلزمات في عملية الإنتاج والتي تفيد جميع الصناعات، وأن مثل هذه الإجراءات تشمل تشجيع التعليم والتدريب المهني، وبناء البنى التحتية وتشجيع تدفق ونقل التكنولوجيا ودعم البحوث والتطوير وضمان حقوق الملكية، كما تتطلب السياسة الأفقية عددا قليلا من الوسائل والأدوات مثل إجراءات الدعم وتكديس رأس المال البشري وإجراءات عامة لدعم النشاطات الإنتاجية كما أنها تتضمن محفزات للبنية التحتية وتطوير بنية الأعمال، ويشار إلى أنه حتى السياسات الأفقية قد يكون لها تأثير مختلف على القطاعات المختلفة، وبالتالي يكون لها تأثير مشابه للسياسة العمودية ولهذا، يصعب التفريق بين السياسة العمودية والسياسة الأفقية أحيانا[3].

---

[1] إيمان سعودي، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2] الإسكوا، أثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، مرجع سبق ذكره، ص2.

[3] إيمان سعودي، نفس المرجع، ص104.

4. أدوات الترقية الصناعية

تعتمد الدولة لترقية الصناعة على مجموعة من الأطر والأدوات الداعمة، التي تستطيع بها التحكم في الصناعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما تساعدها على الزيادة من فعالية تحفيز الاستثمار الصناعي، وتتوزع هذه الادوات ضمن سبعة مجالات وتهدف بشكل أساسي للحد من الاخفاقات التي قد تمنع قطاعات وأنشطة الاقتصاد من النمو والتطور سواء كانت تلك الاخفاقات مرتبطة بالسوق أو بالحكومة وتتضمن[1]:

1-سياسات الحوافز الاقتصادية الموجهة للأنشطة الاقتصادية، والتي تضمن الحفاظ على مسار ثابت ومجدي ومتنامي وقابل للتراكم، لمختلف الأنشطة الاقتصادية للعمل المستمر (الاستدامة بمختلف معاييرها وضوابطها)، من خلال تأمين بيئة كلية مساندة تتضمن تأمين قواعد حقوق الملكية الفكرية، وتنظيم الأسعار، واتباع سياسات الصرف المناسبة وتطبيق فعال للسياسات النقدية وأسعار الفائدة، وكذلك اتباع سياسات مالية معادلة، اضافة إلى الاعفاءات الضريبية المنضبطة والمقيدة بمتطلبات الكفاءة والتنافسية والإنتاجية .

2-سياسات الابتكار العلمي والتكنولوجي، بما يتضمنه من السياسات العلمية والتوسع في المشروعات ذات التكنولوجيا العالية، وتمويل البحوث الجامعية، وانشاء مراكز البحوث ودعم البحوث والتطوير R&D.

3 -سياسات التعليم وتحسين القدرات التكنولوجية وتوطين المعرفة والتقانة: بما يتضمنه من سياسات التعليم والتدريب وورش عمل للاستشراف والتنبؤ لتحديد أولويات البحوث الوطنية، ودعم التدريب، وتنفيذ خطط وبرامج لبناء وتشكيل المهارات والارتقاء والتعاون في مجال البحوث الدولية وتوفير حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر.

4-سياسات دعم الصناعات المنتقاة والتي تتضمن استخدام آليات أنظمة الحصص أو التعريفات الجمركية على الواردات وتوفير الدعم المالي /الائتماني للصادرات، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، واستخدام الشركات المملوكة للدولة/ الخصخصة، وانشاء المرافق العامة وتوفير المدخلات اللازمة للعمليات الإنتاجية، وتقديم وتسهيل التمويل، وتوفير الضمانات العامة، وسياسة المشتريات الحكومية المباشرة.

---

[1] نواف أبو شماله، مرجع سبق ذكره، ص ص13-14.

5-سياسات آليات الاختيار: والتي تتضمن لوائح الدخول والخروج للشركات، وتفعيل الإرادة السياسية لوضع حد لدعم الشركات والأنشطة الفاشلة، وتدعيم سياسات المنافسة ومواجهة الاحتكار والدعم المحلي للمؤسسات الإنتاجية والتجارية، وسهولة الوصول والنفاذ إلى التمويل، وتوفير التمويل طويل الأجل لجهود الترقية وأنشطتها .

6-سياسات توزيع المعلومات: والتي تتضمن آليات العمل الجماعي، وتعزيز المعايير والمواصفات القياسية، واستخدام المنتديات التشاورية، واستخدام الغرف التجارية، وتشجيع التعاون والشراكات الدولية والوطنية، وتسهيل تسويق الصناعات التصديرية، ونشر وتعميم التجارب الناجحة .

7-سياسات تحسين إنتاجية الشركات وريادة الأعمال: وتتضمن توفير الدعم للتدريب الإداري للشركات الصغيرة والمتوسطة توفير وتطوير البنية التحتية والتمويل والإدارة للحاضنات وتشكيل العناقيد، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تعزيز التسويق، ورفع مستوى البنية التحتية الاقتصادية، إنشاء صناديق رأس المخاطر.

يظهر هذا الهيكل الخاص بمجالات عمل أدوات الترقية الصناعية قيمة جوهرية في عمل تلك السياسات، وهو عملها كحزمة متكاملة، يدعم بعضها البعض، وهو ما يعني أن إنجاز تقدم في جانب دون غيره من بقية جوانب تلك السياسات سيفضي إلى عدم تحقق النتائج المرجوة بل قد يمثل بحد ذاته فشلا واخفاقا اضافيا للسوق والحكومة، واهدارا للموارد وسوء التخصيص على المستوى الاقتصادي الكلي.

المطلب الثاني: أهمية ترقية الصناعة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي

يتضح دور ترقية القطاع الصناعي في تحقيق الاقلاع الاقتصادي من خلال الشواهد التاريخية التي اثبتت أن الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول الصناعية الكبرى، حيث كان **للثورة الصناعية** التي ظهرت في الدول الغربية مطلع القرن التاسع عشر الفضل الكبير في التطور الذي حققته هذه الدول في مختلف القطاعات الأخرى، كما أن **التطور التكنولوجي** والمستوى المتقدم للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهده شعوب العديد من الدول الصناعية ما هو إلا نتيجة لتطور قطاعها الصناعي.

يقر الهدف التاسع (9) من أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها هيئات الامم المتحدة، بأن ترقية التصنيع أحد المحركات الرئيسية لإقلاع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، ويستند

هذا إلى الاعتراف بأن سبل العيش الحديثة قد تم بناؤها بشكل عام وتطويرها من خلال عملية التصنيع، وفي حين أن عددًا كبيرًا من البلدان النامية في مراحلها المبكرة من التنمية لم تستفد بالكامل من قدرة الصناعات التحويلية المعقدة والخدمات ذات الصلة بالصناعة، فإن البلدان المتقدمة تعمل على صياغة سياساتها الإنمائية بما يتماشى مع الفرص والتحديات التي تطرحها الثورة الصناعية الثالثة والرابعة.

نتيجة للمكانة العظيمة ودور ترقية قطاع الصناعة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على ترقية وتطوير هذا القطاع من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، **فالمؤشر الأساسي** والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي، حيث" كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار في المدى الطويل[1]"، وقد تمكنت بعض الدول النامية من تحقيق الاقلاع الاقتصادي وتسجيل معدلات عالية ومهمة من النمو بفضل اهتمامها بالتصنيع وبترقية قطاعها الصناعي، محرزة مكانة مرموقة بين دول العالم على غرار دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

ولكل ما تقدم يمكن إبراز أهمية ترقية الصناعة في إقلاع الاقتصاد الوطني من خلال النقاط التالية :

1.رفع معدلات النمو الاقتصادي:

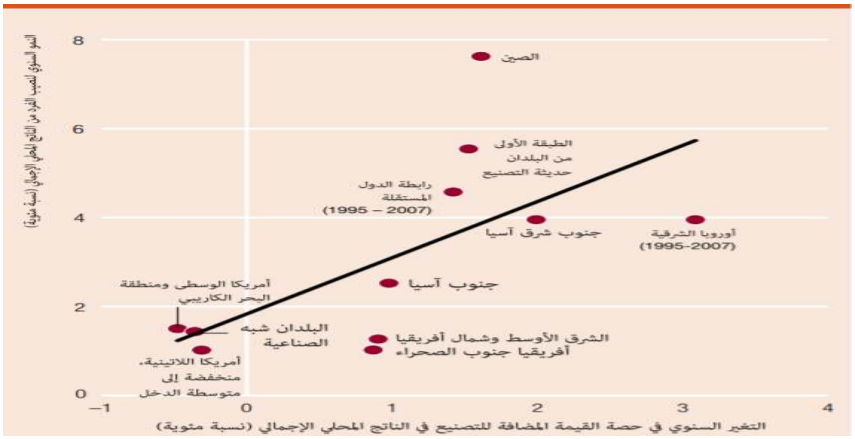
تقدم الأدبيات عدة حجج لدعم الفكرة القائلة بأن ترقية التصنيع هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وربما ينبع أكثرها تأثيرا مما طرحه نيكولاس كالدر في الستينات، وفي رأيه أن ما يميز الصناعة عن القطاعات الأخرى هو القدرة على توليد عائدات دينامية متزايدة وبالتالي إنتاجية أكبر من خلال زيادة الإنتاج، وتبعا لهذا التوجه تعد الصناعة التحويلية المحرك الرئيسي لنمو الإنتاجية نتيجة للتحسينات في تقسيم العمل والتغير التكنولوجي ووفورات الحجم،كما أن دينامية التصنيع لها ايضا آثار رئيسية على باقي قطاعات الاقتصاد فتطوره يحفز زيادة الطلب على السلع الأولية وعلى زيادة جودتها (في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك والتعدين) وكذلك بالنسبة للخدمات (مثل الأعمال

[1] طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، الطبعة الثالثة، دار الطليعة، بيروت،1986، ص79.

المصرفية، والتأمين، والاتصالات والتجارة والنقل)[1]، كما أن قطاع الصناعة لا يحدث فيه قانون تناقص الغلة[*] بنفس الدرجة والسرعة التي يحدث بها في قطاعات كالزراعة مثلا.

تدعم هذه الحجج النظرية مجموعة كبيرة من الدراسات التجريبية التي أثبتت ارتباطا إيجابيا وثيقا بين النمو الاقتصادي وترقية الصناعة التحويلية، وكانت مجموعات البلدان التي حققت أسرع نمو خلال الفترة (1970– 2007) هي في نفس الوقت تلك التي كان يوجد بها التحول الأكثر كثافة نحو التصنيع، بما في ذلك أول الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا والصين، وعلى النقيض الآخر كانت مجموعات البلدان الاخرى، لا سيما في أمريكا اللاتينية، تظهر الاتجاه المعاكس تماما، فقد تراجع التصنيع فيها خلال تلك الفترة وحققت نموا متواضعا جدا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[2]،كما يظهرها الشكل التالي:

الشكل(17): النمو الاقتصادي والتغيرات في حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، في دول مختلفة (1970–2007)



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، مرجع سبق ذكره، ص4.

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، النمو المستدام للتشغيل: دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي نظرة عامة، 2013، ص4.

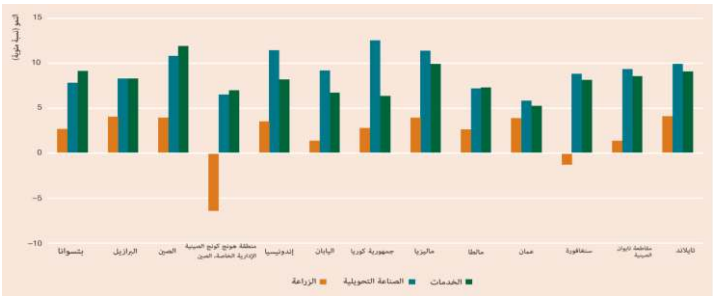
[*] في قطاع الزراعة يكون عنصر الأرض ثابتاً نسبياً ويتزايد عنصر العمل بسرعة بسبب النمو السكاني وهذا يتسبب في حدوث قانون تناقص الغلة حيث يحدث نقص في الإنتاجية المتوسطة وفي الإنتاجية الحدية للعنصر المتغير وهو عنصر العمل) أما في قطاع الصناعة فمن السهل تغير الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج مثل عنصر العمل ونمو رأس المال وبالتالي لا يحدث تناقص الغلة الإنتاجية بنفس الدرجة الذي يحدث بها في قطاع الزراعة.

[2] نفس المرجع، ص4.

تشير الأعمال التجريبية إلى أن ترقية الصناعات التحويلية تلعب دوراً أساسيا في الاقلاع الاقتصادي والنمو المستدام في جميع أنحاء العالم، حيث من الصعب العثور على أي بلد متقدم اليوم لم يتوجه نحو التوسع في الصناعات التحويلية على مدار الـ 200 عام الماضية، ومنذ الخمسينات من القرن المنصرم، لطالما توفرت في البلدان النامية علاقة ترابط واضحة بين نمو حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية وبين زيادة نصيب الفرد من الدخل، ولقد كان قطاع الصناعات التحويلية بمثابة "محرك النمو في العديد من الدول مثل الصين وجمهورية كوريا وسنغافورة وأيرلندا[1].

حدد تقرير لجنة النمو والتنمية "Report of the Commission on Growth and Development" 13 اقتصادا واصل النمو السريع جداً بمعدل 7 في المائة على الأقل لمدة 25 سنة في المتوسط، وذلك في فترات زمنية تختلف من دولة لأخرى وتتراوح من 10 سنوات الى45 سنة بين عامي (1950–2002). وتشمل العينة اقتصادات في جميع المناطق النامية من العالم وكلها فيما عدا ثلاثة اقتصادات كانت تحركها الصناعات التحويلية[2]. يوضحها الشكل التالي:

الشكل(18): معدلات النمو حسب القطاع في الدول الصناعية الحديثة ودول اخرى



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، مرجع سبق ذكره، ص4.

تظهر الصناعة التحويلية النمو الأسرع في 8 اقتصادات من بين 13 اقتصادا، مما يعني أن القطاع قد زاد حصته من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة – أي أن الاقتصاد قد شهد تغييرا هيكليا نحو التصنيع، وتعزز هذه التجارب الاقتصادية الناجحة الحجة التي تؤكد الدور الرئيسي لترقية قطاع الصناعة التحويلية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي أو النمو السريع المستدام.

[1] وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عُمان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، مرجع سبق ذكره، ص5.

هذه العلاقة الوثيقة بين ترقية الصناعة والاقلاع تبدو جلية أيضا عند النظر في مكونات النمو الضرورية للاستمرار في الارتقاء بقوة بمستويات المعيشة. فكلما ارتفعت قيمة معدل النمو (حجم النمو)، كلما أصبح معدل النمو أقل تقلبا وأكثر استقرار، وظل أكثر ثَباتا لفترة أطول(استدامة)، وكلما كان أداء البلد أفضل على المدى الطويل، فعلى سبيل المثال: حافظت الصين على معدل نموها بنسبة 10 في المئة مع بعض الانحرافات التي لا تزيد أو تقل عن هذا الرقم بنقطتين، لفترات تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات. وتشير الابحاث إلى أن الصناعات التحويلية ترتبط بكل من عاملي الحجم والاستقرار[1].

يتوفر عدد من الآليات الكفيلة بجعل قطاع الصناعات التحويلية يعمل "كمحرك للنمو"، حيث تعتبر فرص تقسيم العمل، والتشغيل الآلي، وتكامل العمليات الفرعية أكبر بكثير في مجال الصناعة التحويلية منها في معظم الانشطة الاقتصادية الاخرى. والمعروف أن كثافة رأس المال تؤدي إلى وفورات في الحجم، وإلى احراز تقدم سريع على مستوى تعلم كيفية استخدام المعدات، وتؤدي زيادة كثافة رأس المال بدورها إلى المزيد من الانتاج، وبالتالي إلى زيادة مستمرة في إنتاجية اليد العاملة، والتي تكون بشكل عام أكبر من غيرها في القطاعات الاخرى، والأمر الوحيد الذي قد يحد من استمرار هذه العملية يكمن في رواد الاعمال الذين قد لا يلجؤون إلى طرق ابتكارية لتحسين عمليات الانتاج، أو استحداث منتجات جديدةّ يمكن التوسع في إنتاجها مع مرور الوقت، وبالتالي فإن توجيه الموارد نحو الصناعة التحويلية من شأنه أن يؤدي إلى تحسن الاداء الاقتصادي، وزيادة نمو إجمالي الناتج المحلي، ولعل فوائد القيام بذلك قد تكون أعلى اليوم بالنظر إلى الاعتماد الزائد على النظم الآلية المتوقع حدوثها في ظل الثورة الصناعية الرابعة.

2. نمو وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى

أكدت العديد من الدراسات التي أجريت على مستوى المدخلات والمخرجات أن الروابط القطاعية الأقوى تنجم عن قطاع الصناعات التحويلية مع بقية القطاعات الاقتصادية، وقد أظهرت الابحاث التي أجريت عن الاقتصاد الامريكي في عام 2012 أن مقابل كل دولار أمريكي تم إنفاقه

[1] وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عُمان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص21.

في قطاع الصناعات التحويلية يتولد 1.33 دولار امريكي اضافي من الانشطة المترتبة على هذا القطاع في باقي الاقتصاد، وهي أعلى مما تولده كافة القطاعات الاخرى[1].

تبين التجارب التي مر بها العالم الدور المهم لترقية لصناعة في تنمية بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، فبالنسبة للدول الصناعية المتقدمة فإن المستوى العالي من التطور الذي بلغته الصناعة فيها كان وراء تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك من خلال كل علاقات التكامل والتشابك التي تربطهما، وترقية قطاع الصناعة تعتبر القاعدة المادية والتقنية الاساس لتنمية بقية قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني على غرار الزراعة وقطاع الخدمات، فعلى سبيل المثال لا يمكن تطوير الزراعة دون ترقية الصناعة حيث تمدها هذه الاخيرة بكثير من مستلزمات الإنتاج كالآلات الزراعية والأسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية، ومشاريع الري وغيرها، كما يعتبر قطاع الصناعة في نفس الوقت سوقا لتسويق كثير من المنتجات الزراعية التي تصنع في هذا القطاع، وبالتالي فهي تساهم في إشباع الطلب المحلي المتزايد من المنتجات الغذائية كعامل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي الناتج عن تطوير القطاع الزراعي من خلال توفير المعدات والعتاد الفلاحي والأسمدة وغيرها، وينطبق ذلك على بقية القطاعات التي تتولى الصناعة تزويدها بمعظم مستلزمات تنمية الإنتاج فلا يمكن تطوير البنية التحتية للاقتصاد ولا الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وغيرها بدون ترقية الصناعة، كما يمكن لترقية الصناعة أن تساعد أيضا في تخفيف قيود ميزان المدفوعات حيث أن ارتفاع مرونة الطلب على الصادرات الصناعية من شأنه المحافظة على نمو النقد الاجنبي وتحسين نتائج ميزان المدفوعات.

من ناحية أخرى يشجع نمو بعض الصناعات على قيام صناعات أخرى مرتبطة بها من خلال قوى الدفع الأمامية والخلفية، فالاستثمار في ترقية صناعة معينة يخلق فرص استثمارية جديدة في صناعات أخرى، حيث تستخدم الصناعة مدخلات إنتاجية لإنتاج سلع معينة، والتي تكون هي الأخرى مدخلات إنتاجية لصناعة أخرى وهكذا من خلال ظاهرة الاستثمار والجذب وابتكار واختراع منتجات صناعية جديدة تساهم الصناعة في نمو وتنويع هيكل الاقتصاد القومي[2].

---

[1] وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عُمان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008، ص 103.

3. تطوير المعرفة والابتكار

تشكل ترقية الصناعة مرتعا للابتكار والإبداع، وتساهم في اقلاع الاقتصاد من خلال عملية تعميم المعارف بين القطاعات حيث يؤدي ابتكار ما في شركة ما الى تحفيز الابتكار في الشركات الاخرى، ويأتي تعميم المعارف نتيجة تخصص الشركات داخل قطاعات تتطلب في كثير من الاحيان عمليات تطوير تكميلية لإنجاح ابتكار مازال في مراحله الاولى.

كشفت التجارب في السنوات الماضية عن توفر أوجه ترابط وثيق بين تصميم المنتج وتطويره من جهة وعمليات الانتاج المستخدمة لتصنيعه من جهة أخرى، والعلاقة بين الإنتاج من جهة والبحث والتطوير من جهة أخرى أكثر ترابطا في القطاعات الناشئة الجديدة، اذ يتطلب التوسع في الصناعات التحويلية في القطاعات الناشئة اليوم استثمارا أكبر من السابق في عملية تطوير المنتج، ولعل أفضل دليل على كثافة المعارف المستخدمة في الصناعات التحويلية يتمثل في التوزيع القطاعي للبحث والتطوير في الدول الصناعية[1]، الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول(7): الانفاق على البحث والتطوير حسب مجموعات الدخل والقطاع عام2011

	الزراعة			الصناعة التحويلية			التعدين والبناء			الخدمات		
	ملياردولار (تعادل القوة الشرائية)	الحصة من مجموع الإنفاق على البحث والتطوير (%)	الكثافة القطاعية للبحث للبحث والتطوير (%)	ملياردولار (تعادل القوة الشرائية)	الحصة من مجموع الإنفاق على البحث والتطوير (%)	الكثافة القطاعية للبحث والتطوير (%)	ملياردولار (تعادل القوة الشرائية)	الحصة من مجموع الإنفاق على البحث والتطوير (%)	الكثافة القطاعية للبحث والتطوير (%)	ملياردولار (تعادل القوة الشرائية)	الحصة من مجموع الإنفاق على البحث والتطوير (%)	الكثافة القطاعية للبحث والتطوير (%)
الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط												
الصين	0.48	0.26	0.04	162.47	86.56	3.78	12.69	6.76	0.64	12.05	6.42	0.21
بولندا	0.01	0.77	0.06	0.95	49.15	0.7	0.05	2.76	0.05	0.91	47.32	0.19
تركيا	0.01	0.27	0.01	2.59	53.34	1.23	0.07	1.36	0.06	2.19	45.04	0.3
الدول ذات الدخل المرتفع												
أستراليا	0.13	1.04	0.56	2.98	24.57	4.29	3.51	28.94	1.85	5.51	45.46	0.86
النمسا	0	0.03	0.04	4.34	63.69	7.02	0.09	1.29	0.27	2.38	34.98	1.04
بلجيكا	0.03	0.46	1.09	4.21	62.93	7.13	0.14	2.14	0.4	2.3	34.48	0.75
كندا*	0.11	0.83	0.55	6.03	46.62	4.41	1.05	8.11	0.48	5.75	44.44	0.63
جمهورية التشيك	0.01	0.33	0.13	1.46	56.23	2.19	0.04	1.5	0.11	1.09	41.94	0.66
الدنمارك	0.01	0.14	0.21	2.48	51.94	9.34	0.05	0.99	0.21	2.24	46.92	1.43
فنلندا	0.01	0.1	0.11	4.27	76.83	12.06	0.12	2.17	0.64	1.16	20.9	0.9
فرنسا	0.18	0.52	0.44	17	49.75	6.82	0.91	2.37	0.44	16.18	47.36	0.94
ألمانيا	0.16	0.25	0.65	55.77	85.62	7.93	0.35	0.53	0.15	8.86	13.6	0.42
إيطاليا	0	0.03	0.01	10.36	73.6	3.43	0.15	1.07	0.09	3.56	25.3	0.25
اليابان	0.03	0.02	0.05	100.35	87.87	12.35	1.56	1.37	0.47	12.26	10.74	0.39
جمهورية كوريا	0.04	0.09	0.12	39.11	87.54	8.81	1.57	3.51	1.58	3.96	8.85	0.47
النرويج	0.08	3.14	1.98	0.98	37.07	4.66	0.35	13.08	0.37	1.23	46.7	0.78
البرتغال	0	0.24	0.09	0.7	35.48	2.16	0.05	2.42	0.21	1.21	61.86	0.64
سلوفينيا	0	0.08	0.07	0.76	72.08	7.07	0.02	1.69	0.35	0.27	26.15	0.81
إسبانيا	0.14	1.32	0.4	5.85	55.7	3.1	0.68	6.44	0.42	38.84	36.54	0.38
السويد	0.02	0.25	0.38	6.59	71.86	9.91	0.05	0.51	0.13	2.51	27.38	0.98
المملكة المتحدة	0.02	0.07	0.13	9.18	36.9	4.39	0.35	1.4	0.16	15.33	61.63	0.95
الولايات المتحدة الأمريكية	-	-	-	201.36	-	10.56	3.79	-	0.3	88.95	-	0.37

المصدر: وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عُمان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص23.

[1] وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عُمان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره (بتصرف)، ص xvi، ص23.

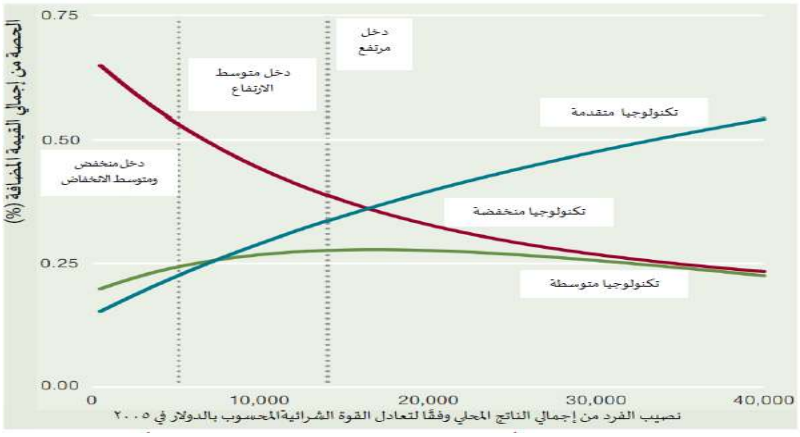
كما ورد في الجدول حوالي 60.3 في المئة من جميع عمليات البحث والتطوير تجري في مجال الصناعات التحويلية، في حين أن كثافة البحث والتطوير (البحث والتطوير كنسبة من القيمة المضافة) تقترب من 6 في المئة في الصناعات التحويلية، بينما لا تتجاوز 0.5 في المئة فقط في القطاعات الأخرى. وتنفق الدول الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة وألمانيا واليابان وجمهورية كوريا أكثر من 70 بالمئة من إجمالي عمليات البحث والتطوير على الصناعات التحويلية، وكذلك تفعل الدول الأصغر حجما مثل سلوفينيا أو فنلندا أو السويد.

4. تطوير التكنولوجيا:

لقد ثبت أن تطوير وتعميم التكنولوجيا هو أحد العوامل الرئيسية التي تعمل من خلالها عملية ترقية قطاع الصناعة على دفع عجلة الاقلاع الاقتصادي، فبسبب كثافة الابتكار والتطور التكنولوجي، والانتقال المستمر للموارد بين مختلف الصناعات، والروابط الصناعية، إلى جانب الآثار غير المباشرة التي تنشأ مع تطور الصناعات التحويلية، فقد أصبح هذا القطاع ينتقل بعيدا عن الأنشطة ذات الأجور المتدنية التي تعتمد على التكنولوجيا المنخفضة وترتبط في بعض الحالات بالظروف الاستغلالية، ليتجه نحو المزيد من الانشطة التي تعتمد بكثافة على الرأس المال وعلى المعرفة، مع ارتفاع الدخل، ويمكن أن يكون التغيير سريعا جدا وكمثال على ذلك نذكر تضاعف نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي حدث بالفعل في العديد من البلدان في غضون 10 الى 20 عاما ما بين عامي 1990–2016، والذي قد يؤدي الى انخفاض حصة الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة من 15% الى 20% بالتزامن مع زيادة بنسبة 10% في الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة وهو ما يوضحه الشكل (1–19)، ويعتبر هذا تحولا هيكليا كبيرا قلما نجد له مثيلا في القطاعات الأخرى خلال مثل هذه الفترة القصيرة نسبيا[1].

[1] وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عُمان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره (بتصرف)، ص24.

الشكل(19): التغيرات في الحصة النسبية للصناعة التحويلية مع نمو الدخل(%)



المصدر: وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عُمان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص24.

التحول من الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة إلى التكنولوجيا المتوسطة إلى التكنولوجيا المتقدمة– يختلف أثره على العمالة وفقا لكل صناعة، فالصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة تنتج فرص عمل هائلة وبعض الإمكانيات لتراكم رأس المال، بينما توفر الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والمتقدمة الفرص لتراكم رأس المال ولكن توليد العمالة يكون أقل من الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة، كما توفر الصناعات ذات التكنولوجيا العالية أيضا الفرص للابتكار والمعارف الجديدة وتنمية المهارات وبالتالي القدرة على ابتكار صناعات جديدة وإعادة بدء دورة التغيير الهيكلي وهكذا، وهذه القدرات على تراكم رأس المال والابتكار، إلى جانب تزايد تقسيم العمل في أنشطة الخدمات، هي التي تنتج فرص العمل[1].

التحول المستمر نحو تكنولوجيات أكثر تطورا وصناعات قائمة على المعرفة، فضلا عن المنافسة الاكثر تعقيدا التي تأتي معها، تتطلب من الدول والشركات أن تعمل على مواكبة التطورات في مجال عملها، وتكييف إستراتيجياتها باستمرار لتتلاءم مع الظروف المتغيرة، كما أن الجهود التي يبذلها الافراد والشركات لتحسين مهاراتهم وقدراتهم يجب أن تسير باستمرار جنبا الى جنب مع الاتجاهات الصناعية لأجل الحفاظ على وتيرة الاقلاع الاقتصادي وكذلك يزداد الطلب على مستويات أعلى من التعليم والتدريب مع نمو الصناعة التحويلية مما يساعد على تحسين المستوى العام للتعليم،

[1] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، 2013، ص2.

وبذلك يصبح الأفراد والشركات أكثر انفتاحا ومرونة وتقبلا للأفكار والتحديات الجديدة، الأمور التي تسهم جميعها في تحسين مستويات معيشة السكان بشكل عام.

5. توفير فرص العمل:

توفر ترقية الصناعة فرصة للبلدان النامية ليس فقط لإعادة التوازن في الاقتصاد نحو قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى ولكن أيضا لتوفير قاعدة واسعة نسبيا للعمالة تتسم بإنتاجية أعلى، اضافة الى إمكانية تحسين الأجور ورفع مستوى الدخل، ويرجع ذلك بالأساس إلى إمكانيات النمو غير المحددة التي يتوفر عليها القطاع الصناعي والتي تجعل مساهمته في خلق فرص العمل أكثر فعالية سواء في القطاع الصناعي ذاته، أو في القطاعات الاقتصادية والخدمية ذات العلاقة المباشرة، حيث تشكل ترقية النشاط الصناعي الحلقة القوية والقادرة على إدارة الحركية الاقتصادية في البلد، وإتمام الدورة الانتاجية المتكاملة داخل الاقتصاد[1].

يعتبر قطاع الصناعة موردا هاما للعمالة غير المباشرة في شتى الدول ولا يتوفر أي قطاع اقتصادي آخر يتفوق على قطاع الصناعة في القدرة على توفير الوظائف غير المباشرة، فمقابل كل وظيفة تستحدث في هذا القطاع تنشأ وظيفتان أو ثلاث في مجال آخر بحسب التقديرات، حتى أن بعض الصناعات التحويلية كصناعة الصلب مثلا تستطيع توفير ست وظائف غير مباشرة في بعض الاحيان[2].

تساهم الصناعة التحويلية بشكل مباشر وغير مباشر في توفير الوظائف لحوالي 500 مليون شخص حول العالم– أو حوالي 16 في المئة من القوى العاملة في العالم التي تبلغ 9.2 مليار[3] –.

تعتبر آفاق التوظيف في قطاع الصناعات التحويلية واعدة أكثر إذا أخذنا التأثيرات غير المباشرة والتأثيرات المستحثة في الاعتبار، والتأثيرات غير المباشرة هي تلك التي تنشأ من خلال الروابط الصناعية، أما التأثيرات المستحثة فهي تلك التي تنشأ عن النمو الحاصل من خلال عمليات التصنيع، وهذا مرده إلى أنه مع ترقية القطاع الصناعي واتساع حصة الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي، يزداد الطلب على الخدمات الشخصية والخدمات الاجتماعية بسرعة، مما يستقطب

---

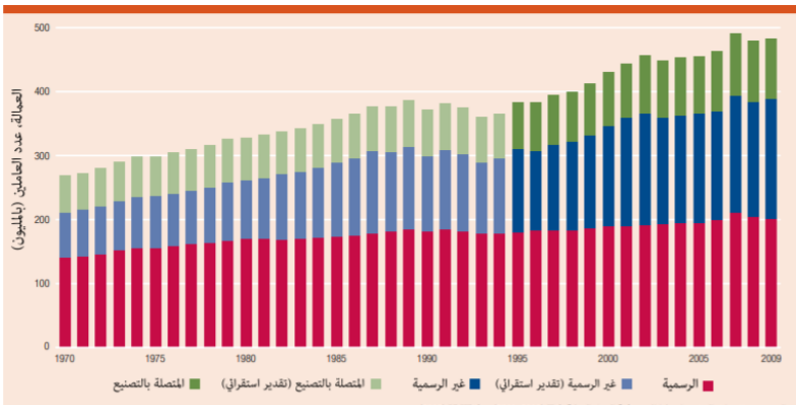
[1] محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

[2] وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عُمان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مرجع سبق (بتصرف)، صxvi .

[3] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، مرجع سبق ذكره، ص1.

الناس من القطاع غير الرسمي نحو القطاع الرسمي، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الوظائف الرسمية في مجال الخدمات، ويوضح الشكل التالي عدد فرص العمل الرسمية وغير الرسمية في الصناعات التحويلية والخدمات.

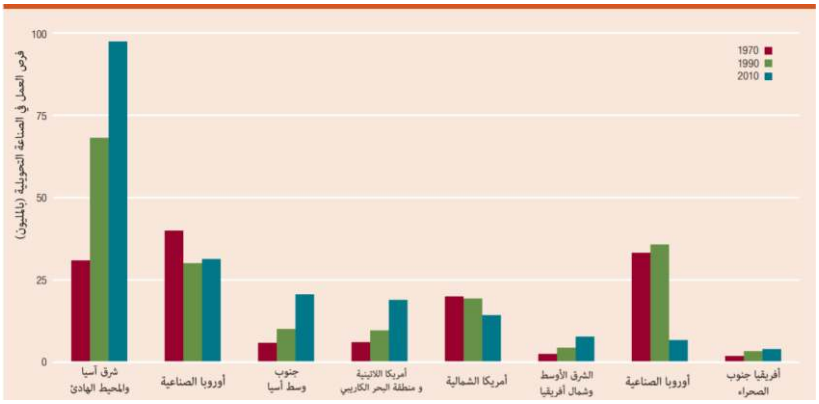
الشكل(20): العمالة في الصناعة التحويلية والخدمات المتصلة بالتصنيع (1970-2009)



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، مرجع سبق ذكره، ص7.

مع زيادة نمو الصناعة التحويلية، فإن تأثيرها على جميع أنواع الخدمات (الانتاجية (التمويل، والخدمات المهنية، والتنظيف، والصيانة، والامن) والتوزيعية (النقل، والاتصالات، وتجارة الجملة والتجزئة) والشخصية (الفنادق، والمطاعم، والتصليح، والترفيه) والاجتماعية (الادارة العامة، الصحة، والتعليم) يزداد كذلك بشكل كبير.

الشكل(21): عدد فرص العمل في الصناعة التحويلية والخدمات المتصلة بالتصنيع في دول العالم (1970-2009)



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، مرجع سبق ذكره، ص9.

لقد حدث ارتفاع هائل في العمالة في الصناعة التحويلية لشرق آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما الصين على مدى العقود القليلة الماضية – وارتفعت الوظائف الرسمية في المنطقة بحوالي 67 مليون بين عامي 1970 و2010، وزادت أيضا الوظائف في جنوب ووسط آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية مثلت البلدان النامية أكبر الفائزين في العمالة في الصناعات التحويلية مما يؤكد أهمية ترقية الصناعة التحويلية كمصدر للعمالة لهذه البلدان[1].

6. التنويع الاقتصادي:

تعمل ترقية القطاع الصناعي على تنويع هيكل الاقتصاد القومي، كما من شأنها أن توفر قدرا من المرونة للاقتصاد والقابلية على التكيف مع الازمات على العكس من حالة الاعتماد على عدد محدود جدا من السلع الأولية التصديرية، وتساعد ترقية القطاع الصناعي على التخفيف من ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصادات النامية المعتمدة على منتوج واحد أو عدد قليل من المنتجات والتي تؤدي إلى حدوث تقلبات على مستوى المداخيل وتؤثر على معدلات التنمية، حيث تساهم ترقية قطاع الصناعة في رفع حصة هذا الاخير في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية وتنخفض معه التقلبات الاقتصادية الناجمة عن تقلب الطلب الخارجي عليها، خاصة مع تطور هيكل الصناعة في الدول المتقدمة صناعياً والتي أصبحت تعتمد أساساً على الصناعات الإلكترونية التي لا تحتاج إلى استخدام مواد أولية كثيرة، كما أنها تتجه نحو إحلال بدائل محل المواد الأولية الطبيعية التي تصدرها الدول النامية بالاعتماد على الموارد والطاقات المتجددة.

كما أن ترقية الصناعة تعد أحد أهم السبل في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للدول النامية لتتمكن من استخدام مواردها في تقوية اقتصاداتها ورفع قيمة الصادرات والتقليل من عملية الاستيراد والنأي بها عن التبعية للدول المتقدمة.

[1] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، مرجع سبق ذكره، ص ص8-9.

7. تنمية الموارد البشرية:

تتيح ترقية الصناعة والتقنيات والأساليب التي تستخدم في إطارها زيادة إنتاجية العامل وزيادة دخله وتحسين مستويات حياته ويتيح التطور والتجديد والتنويع في النشاطات الصناعية وبالذات ما يرتبط منها بالتقنيات المتقدمة، الفرصة والإمكانية للانتقال المهني والمهاري بحيث يتم الانتقال من المهارات الأدنى إنتاجية ودخلا الى المهن والمهارات الأعلى إنتاجية ودخلا، حيث أدى استخدام التقنيات المتقدمة الى إحلال العمل الفكري والعقلي محل العمل العضلي وبدرجة كبيرة، مما أدى الى تغير العلاقة بين العامل وبين العمل الذي يؤديه والتي أصبحت مبنية أكثر على مستويات معارفهم ومهاراتهم، وهو الامر الذي يحفز على تطويرها وبذلك تزداد معارف ومهارات العاملين وتتطور بشكل مستمر وما يرافقه من الارتقاء بقدراتهم على الابداع و التجديد والتطوير لزيادة الخيارات المتاحة لتلبية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وتحسين مستويات معيشتهم.

تعد ترقية الصناعة أيضًا المحرك الأكثر ديناميكية للازدهار والرفاهية، وبالتالي فهي هدف عالمي يمس التطلعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للجميع.

المطلب الثالث: مقومات دعم دور ترقية القطاع الصناعي في تحقيق الاقلاع الاقتصادي

من الناحية الاكاديمية فان مقومات ترقية الصناعة في حد ذاتها تعتبر عوامل لدور تطور القطاع الصناعي في تحقيق الاقلاع الاقتصادي وما يميز زاوية الرؤية التي نتناولها في دراستنا أن هذه المقومات مرتبطة باستراتيجية تطبيق متسارعة.

1. المواد الخام ومصادر الطاقة: تعد المواد الاولية من المقومات الاساسية الداعمة لترقية الصناعة، وتتوفر بشكل مواد زراعية (القمح، الذرة، الاخشاب، القطن والمطاط، وقصب السكر وغيرها) أو حيوانية (كاللحوم والدواجن والالبان والصوف والجلود وغيرها) أو معدنية (كالذهب والنحاس والحصى والرمل وغيرها)، وتقوم عملية التصنيع على تحويل هذه المواد الى منتجات نهائية ويختلف تأثير المواد الاولية في الجذب الموقعي للصناعة نحو مصادرها بحسب نوع تلك المواد وقيمتها وحسب العمليات الصناعية التي تستخدمها وكذلك حسب وزنها وتكاليف نقلها، وتزداد أهمية المواد الاولية في جذب المواقع الصناعية للتقليل من تكاليف النقل بالنسبة لتكاليف الانتاج الاجمالية[1].

[1] عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، رشاد مهدي هاشم، التخطيط الصناعي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1989، ص38.

تعد مصادر الطاقة سواء الناضبة أو المتجددة إحدى المقومات الرئيسية لقيام الصناعة الحديثة وترقيتها واستمرار نجاحها أيا كان مصدرها، من خلال الدور البارز الذي تؤديه في جذب بعض الصناعات نحو مواقع توافرها، وأهميتها كأحد مقومات التصنيع لا تقل أهمية عن بقية العوامل الأخرى في تأثيرها على نجاح المشاريع الصناعية[1].

2. التمويل: يعتبر رأس المال هو المحرك الاساسي لأي مشروع أو عمل استثماري يهدف لزيادة القدرة الانتاجية[2] ويعتمد تمويل ترقية الصناعة على طبيعة الانظمة السياسية والاقتصادية والمالية القائمة والقوانين وعلى النشاط المصرفي وتطوره ومقدار الفائدة المصرفية، بالإضافة الى درجة الوعي الادخاري والاستثماري لدى المواطنين، وبشكل عام يمكن لنظام مصرفي فعال ومؤسسات مالية متطورة تحويل الأموال بكفاءة من المدخرين إلى المستثمرين ومراقبة فعالية الاستثمارات[3].

إن توفير فرص التمويل أمر حيوي لتشجيع الاستثمارات الصناعية الجديدة، وفي هذا الصدد يمكن للبنوك وأسواق الأوراق المالية ورأس المال الاستثماري أن تلعب دورًا حاسمًا في المساعدة على التمويل الدقيق للشركات الصناعية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتعزيز قدرات ريادة الأعمال المحلية، وترقية الاستثمارات التصنيعية وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

يعد رأس المال الاستثماري وسيلة بديلة واعدة لتمويل رواد الأعمال الجدد والشباب والموهوبين في قطاع التصنيع، لا يمول رأس المال الاستثماري رواد الأعمال البارزين فحسب، بل يراقب تطورهم أيضًا، وأصحاب رأس المال الاستثماري ماهرون بشكل خاص في اختيار وتطوير الشركات المبتكرة وبالتالي يمهدون الطريق أمام الابتكارات الرائدة (تعتبر الولايات المتحدة مثالا ناجحا في هذا المجال، فقد تم تمويل أهم الشركات العملاقة المشهورة عالميًا التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها مثل Intel وMicrosoft وApple من خلال رأس المال الاستثماري في مراحلها الأولى).

---

[1] محمد خميس الزوكة، جغرافية المعادن والصناعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 498.

[2] طاهر علي كنعان، تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، 1998، ص11.

[3] Beji Samouel, Belhadj Aram, What Are The Determining Factors Of Industrialization In Africa?, Research paper presented at conference of the courant research centre « poverty, equity, and growth in developing and transition countries », Gottingen, Germany, July 2014, p6.

توفر الابتكارات المالية والخدمات المالية المتطورة تدفقات نقدية سلسة تمكن الأفراد والشركات من تجميع الأصول أثناء القيام بالاستثمارات المنتجة، ويسهّل استخدام التكنولوجيا تحويل المدفوعات والوصول إلى الخدمات المصرفية عن بُعد، مما يجعل الخدمات المالية متاحة على نطاق واسع[1].

ينطوي تمويل الأنشطة الصناعية وتمويل الابتكار واستثمارات البحث والتطوير، –التي لها تكاليف أولية عالية وفترة حمل أطول–، على نقل عدم اليقين من شركة غير مالية تعمل في بيئة تنافسية إلى الشركات المالية، والابتكارات الناجحة من قبل الشركات غير المالية هي التي تعكس قدرتها الكاملة على خدمة التزاماتها المالية.

يتمتع التمويل الإسلامي بإمكانيات كبيرة، لكن تركيز البنوك الإسلامية يجب ان يتجاوز المرابحة التي لها تأثير محدود على الصناعة التحويلية والاقتصاد الحقيقي، ويتجه نحو توفير المزيد من فرص الإقراض لتقاسم الربح والخسارة (مثل المشاركة والمضاربة)، كما تعتبر الصكوك أداة تمويل إسلامي أخرى يمكنها تمويل استثمارات التصنيع واسعة النطاق.

ومع ترقية الصناعة وانتقالها الى المرحلة التالية، تزيد الحاجة إلى الموارد لتمويل تحول البلاد إلى الصناعات القائمة على التكنولوجيا العالية، تحتاج متطلبات التمويل الضخمة الى سياسة مالية فعالة واستباقية، ليس فقط لتعزيز التزامات المؤسسات المالية بتوفير الموارد طويلة الأجل للصناعات، ولكن أيضًا لتحسين قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة، لا سيما المنافسة الأجنبية.

3. توسيع الأسواق: تعد الأسواق أحد الأسس المهمة لجذب الأنشطة الصناعية، وتتيح الاستراتيجية الصناعية ذات المظهر الخارجي الوصول إلى الأسواق الكبيرة وإلى الطلب المتزايد المساعد على نمو الصادرات ومن ثم تشجيع برامج ترقية التصنيع على نطاق واسع، كما يتيح تحرير التجارة الوصول إلى المدخلات المستوردة بأسعار تنافسية، والوصول إلى التكنولوجيا ورأس المال بالإضافة إلى سعر صرف أكثر تنافسية مما يعزز نمو الصناعة، وتشجع المنافسة الدولية على اعتماد أفضل الأساليب التكنولوجية والإنتاجية وزيادة الابتكار، وعلى العكس من ذلك في اقتصاد مغلق أو محمي نسبيًا، ستكون الشركات أقل وعياً بالتغير التقني على المستوى الدولي وسيكون لديها حافز أقل لاعتماد أفضل الممارسات المبتكرة، ويؤدي الاعتماد على التكنولوجيا القديمة والأنشطة

[1] SDG : 9 Investing In Industry, Innovation & Infrastructure, URL : https://cornerstonecapinc.com/sdg-9/, accessed : 12/09/2020.

عالية التكلفة الى إعاقة الانفتاح على الأسواق العالمية مما يؤثر سلبًا على عملية الترقية الصناعية وبالتالي على فرص الإقلاع الاقتصادي.

رغم أهمية تحرير التجارة في تحفيز أداء الصادرات، لا يمكن دعم التعميم القائل بأن استراتيجيات تحرير التجارة الخارجية تمثل أكثر السياسات فعالية لجميع البلدان النامية وفي جميع الأوقات، فتدخل سياسة الدولة لا سيما لصالح الصناعة الناشئة، أمر حتمي لتوفير الحماية من المنافسة الشديدة، خاصة خلال فترة التصنيع المبكرة، فمعظم الاقتصادات الصناعية الحديثة لم تستغني عن إستراتيجية إحلال الواردات (حصص الاستيراد والتعريفات الجمركية...الخ) مع التحول نحو الصناعات كثيفة التصدير، وعلى عكس هذه الاقتصادات أدى تحرير التجارة إلى تراجع التصنيع في بعض البلدان ذات الدخل المنخفض التي لم تتبنى سياسات حماية انتقائية حيث ترافق التصنيع مع ضعف متزايد في الاقتصاد، ولا سيما قطاع الصناعة التحويلية الذي يعتمد بشكل كبير على الواردات[1]، كما أن الجمع بين تحرير التجارة السريع والاستثمار العام المحدود يؤدي إلى اختناقات خطيرة في البنية التحتية ورأس المال البشري ومناخ استثماري ضعيف، وحتى عندما يولد نهج السياسة هذا مكاسب ثابتة، فإنه يمكن أن يدمر القدرة الصناعية الحالية ويهدم آفاق التنمية الصناعية في المستقبل.

4. البنية التحتية: تتوقف فرص نجاح دور ترقية الصناعة في تحقيق الاقلاع الاقتصادي على مدى توفر البنى التحتية للاقتصاد الوطني كاقامة نظام للاتصالات الحديثة وانشاء الموانئ والمطارات وشبكة الطرق وخطوط سكك الحديد، باعتبارها من أهم المستلزمات الداعمة للترقية الصناعية.

تعتبر البنية التحتية الجيدة من الشروط المسبقة الهامة لزيادة الإنتاج الصناعي بشكل كبير وتساعد الصناعات القائمة على النمو والتطور كما تساعد على قيام صناعات جديدة بفتح المداخل أمامها الى مصادر المواد الأولية أو مصادر الطاقة والأسواق[2]، وحالة البنية التحتية في الدولة تحدد تكاليف المنتجات ودرجة الوصول إلى الأسواق المحلية والأجنبية، وكلها تؤثر على آفاق اقلاع التنمية في البلد، ويحقق النقل الاتصال المستمر بين مختلف فروع العملية الصناعية وهو من أبرز العوامل

[1] Beji Samouel, Belhadj Aram, Op.Cit, pp3-4.

[2] مهيب كامل فليح، واقع شبكة النقل في العراق، مجلة التخطيط والتنمية، العدد 23، 2011، ص125.

الاقتصادية المؤثرة في التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية وفي تحديد المواقع الصناعية وانماطها كما يمكّن المنتجات من الوصول إلى الأسواق بأسعار تنافسية خاصة مع تزايد المنافسة بالتوازي مع التحرير السريع للتجارة العالمية ومع ازدياد مسافات النقل العالمية والإقليمية، وزيادة أهمية عامل السرعة، حيث أدى ذلك إلى انتشار استخدام أنظمة النقل متعددة الوسائط التي تدعمها الخدمات اللوجستية.

5. مؤسسات وأنظمة الدعم: يتطلب بناء وترقية القدرات الصناعية والتكنولوجية للشركات الصناعية دعما مؤسسيا، اذ يصعب عليها القيام بالعديد من الأنشطة بمفردها، ويتمثل هذا الدعم في توفير المعلومات والتكنولوجيا وتكوين المهارات والتسويق والتمويل وغيرها.

تشمل مؤسسات دعم الصناعة نظام MSTQ (المقاييس والمعايير والاختبار والجودة)، ونظام دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونظام البحث والتطوير، ويمكن لمؤسسات الدعم الصناعي والتكنولوجي توفير المعرفة والمعلومات والخدمات الحيوية للشركات الصناعية الخاصة، لا سيما عندما تكون هذه الشركات واعية ومتمكنة تكنولوجيا.

تعمل جميع الدول المتقدمة على تعزيز مؤسسات وأنظمة الدعم الخاصة بها، وقد استثمرت الدول الصناعية الناشئة بشكل كبير في إنشاء وتحسين مثل هذه المؤسسات، كما أنشأت العديد من الدول النامية مؤسسات الدعم هذه نسخة عن الدول المتقدمة لكن العديد منها تعمل بشكل ضعيف وبأنظمة حوافز غالبًا ما تكون بيروقراطية وبطيئة، مع معدات غير مناسبة وموظفين بحوافز وأجور منخفضة، وغالبًا ما تكون خدماتها بعيدة كل البعد عن احتياجات القطاع الصناعي.

6. تنمية رأس المال البشري وتحسين المهارات

يتمثل أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية الترقية الصناعية (في جميع البلدان وعلى جميع مستويات الدخل) في تحسين المخزون الوطني لرأس المال البشري، يعني هذا جزئيًا الحصول على المزيد من الموارد البشرية من خلال نظام التعليم والتدريب، ولكنه يعني ايضا تحسين التغطية والجودة والملاءمة والاستجابة للتعليم المقدم، في حين أن المهارات كانت دائمًا مهمة لتحقيق التنمية، الا أن النظام الاقتصادي التنافسي الجديد زاد من أهميتها وغيّر تكوينها. إن وجود قوة عاملة ذات جودة أفضل قادرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة تمكن الدولة من الاستجابة بمرونة للتغير

الصناعي والتكنولوجي، وإنتاج منتجات عالية الجودة، وتحسين واعتماد العمليات الجديدة وتطوير المهارات المرتبطة بها عند تغير سوق العمل.

يعتبر مستوى وجودة المهارات التي تمتلكها دولة ما من العوامل الحاسمة في الاستفادة من الفرص وتسريع التحول التكنولوجي والانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحا[1]، وتزداد أهمية المهارات مع سرعة تغير التكنولوجيا، وزيادة محتواها المعلوماتي، فقد ازداد الطلب على المحترفين التقنيين في جميع البلدان، حيث إن مهاراتهم التحليلية والمعرفية والسلوكية تؤهلهم بشكل أفضل للتكيف مع الصناعة والتكنولوجيا الأكثر تعقيدًا، ومع ذلك حتى في ظل هذه الوظائف التي تتطلب مهارات عالية، تزيد الحاجة الى صقل المهارات وتعددها، ويقصد بالمهارات المتعددة الجمع بين الخبرة المهنية المتخصصة ومهارات الأعمال والإدارة (حتى بالنسبة لعمال الإنتاج). وتنشأ المهارات من مجموعة متنوعة من المصادر: التعليم الرسمي، والتدريب المهني، والتدريب داخل الشركة، وتدريب الموظفين المتخصص خارج الشركة، والتعلم أثناء العمل، وتختلف الأهمية النسبية لهذه المصادر حسب الهيكل الاقتصادي وطبيعة المعرفة المستخدمة ومستوى التطور.

تحتاج البلدان على جميع المستويات إلى مخزون كبير من الموظفين التقنيين والإداريين ولكن في البلدان النامية تكون الحاجة أكبر بكثير، وعلى الرغم من هذه الاحتياجات الملحة لرأس المال البشري، تقلل العديد من الحكومات في البلدان النامية من أهمية التعليم والتدريب أو تخفض من أولويتهما، مما جعلها غارقة في فخ المهارات والكفاءة التكنولوجية المتدنية[2]، وانخفض الالتحاق بالتعليم والتدريب عن المستويات المنخفضة اصلا في السنوات الأخيرة في العديد من هذه البلدان نتيجة لعدم التكيف، وارتفاع معدلات التسرب ورداءة مستوى التدريب، وغالبًا ما تكون المناهج الدراسية قديمة وغير مناسبة للاحتياجات الصناعية، وعلى الرغم من وجود الكليات التكنولوجية، إلا أن أجهزتها رديئة وموظفيها ضعفاء المستوى ونتيجة لذلك، لا يولي أرباب العمل اهتماما كبيرا للتدريب

[1]International labour office(ILO), World Employment Report 1998-99, world of work, the magazine of ILO, No.27,1998, p28.
[2] Loc.Cit.

المهني والتقني، ويوظفون عدداً قليلاً من الموظفين الفنيين المدربين رسمياً[1].

7. التكنولوجيا والابتكار: تبرز أهمية التكنولوجيا انطلاقا من الدور الذي تؤديه وما تفرزه من نتائج تساهم في تحقيق الكثير من المزايا على مستوى تحسين أداء المنشآت الصناعية، ورفع انتاجيتها، وتخفيض كلفة الإنتاج، وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة والأجهزة والمعدات الالكترونية والبرمجيات المستحدثة والمتطورة، ويعتبر التنافس على امتلاك التكنولوجيا المتطورة أسبق من التنافس على انتاج منتجات ذات جودة عالية وتسليمها في آجال قياسية ذلك أن التنافس الأول هو السبيل لتحقيق التنافس الثاني حيث لم يعد هناك مجال للحديث عن القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية بتكنولوجيا بالية[2].

يلعب انتشار التكنولوجيا دورًا حيويًا في نمو القدرة التنافسية في البلدان الصناعية، ويفرض أيضًا العديد من التحديات على السياسات في البلدان النامية. إن تعلم استخدام التقنيات الجديدة يحتاج إلى الاستثمار لإنشاء مهارات ومنظمات ومعلومات ودعم مؤسسي جديد، بمعنى آخر تختلف أنشطة "التعلم" و"الابتكار" بين الدول ليس في النوع ولكن في الدرجة[3]، وكلاهما ينطوي على المخاطرة والجهد والوقت، فإتقان التكنولوجيا الجديدة ينطوي على التطوير المستمر وتعميق التقنيات ورأس المال البشري والشبكات الداعمة، بدون هذا الجهد المستمر يمكن للبلدان أن تنشئ مكانًا تنافسيًا في نشاط تكنولوجي منخفض ولكن تظل في أسفل سلم التكنولوجيا، بمجرد ارتفاع الأجور ستفقد هذه البلدان ميزتها التنافسية في الأجور المنخفضة للعمالة غير الماهرة مما يؤثر سلبا على الصناعة، وللحفاظ على التنمية مع ارتفاع الأجور، يجب على البلدان الانتقال إلى تقنيات ووظائف تكنولوجية أكثر تقدما، وفي كل مرحلة يحتاج التعلم إلى معرفة ومهارات وتنظيم جديد وبالتالي يصبح أكثر صعوبة، والنموذج التكنولوجي الجديد يعني أن التحديات تصبح أكبر[4].

---

[1] Sanjaya Lall, National strategies for technology adoption in the industrial sector:
Lessons of recent experience in the developing regions, Background paper for the United Nations Development Programme's Human Development Report 2001 : Harnessing Technology for Human Development, 2001, p48.

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018، ص236.

[3] Sanjaya Lall, Technological Capabilities And Industrialization, World Development, Vol 20, No2, 1992, p166.

[4] Sanjaya Lall, National strategies for technology adoption in the industrial sector:
Lessons of recent experience in the developing regions, Ibid, p10.

تؤثر العديد من العوامل على قرار الشركات بالاستثمار في تطوير القدرات التكنولوجية ونجاح استثماراتها، ويمكن تبسيط هذه العوامل في: القدرات (وتشير بشكل أساسي إلى إمدادات رأس المال البشري وتوفر رأس المال، فضلاً عن المهارات التكنولوجية والتنظيمية اللازمة لاستخدامها؛ والتفاعلات مع المنافسين) والحوافز التي تواجهها الشركات للاستثمار في القدرات، وتتمثل هذه الحوافز في (إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسة التجارية، والقواعد واللوائح الصناعية)[1]، وهيكل المؤسسات الداعمة المرتبطة ببناء القدرات وتتمثل في (مؤسسات التعليم والتدريب، والدعم التكنولوجي والمؤسسات المالية). تحدد القدرات أفضل ما يمكن تحقيقه؛ في حين أن الحوافز توجه استخدام القدرات وتحفز بالفعل على توسيعها أو تجديدها أو اختفائها[2]؛ والتفاعل الثلاثي بين الحوافز والقدرات والمؤسسات يعتمد على النظام الوطني الذي من خلاله تتعلم الشركات وتبتكر التكنولوجيا، وتتجلى فعالية النظام في تعزيز عمق وديناميكية عملية التعلم، في مدى فعالية كل عامل من العوامل الثلاث.

الشكل(22): عوامل نجاح الابتكار التكنولوجي في الشركات



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

-Sanjaya Lall, Technological Capabilities And Industrialization, Op.Cit, p169.

يتكون المسار التكنولوجي في الدول النامية من ثلاث مراحل: اكتساب التكنولوجيا واستيعابها ثم تحسينها، فخلال المراحل الأولى من التصنيع، تحصل الدولة على تكنولوجيا أجنبية ناضجة من البلدان المتقدمة صناعيًا نظرًا لعدم قدرتها على إنتاجها محليا، يطور رواد الأعمال المحليين عمليات الإنتاج من خلال الحصول على التكنولوجيا الأجنبية "المعبأة"، والتي تشمل عمليات تجميع المنتجات ومعرفة كيفية الإنتاج، ومكونات وأجزاء الإنتاج، هذه المرحلة هي مجرد عملية تجميع للمدخلات

[1] Sanjaya Lall, National strategies for technology adoption in the industrial sector: Lessons of recent experience in the developing regions, Op.Cit, p12.
[2] Sanjaya Lall, Technological Capabilities And Industrialization, Op.Cit, p169.

الأجنبية لإنتاج منتجات أساسية ومتشابهة إلى حد ما، وهذا يتطلب الجهود الهندسية (E) فقط، بمجرد إنجاز هذه المرحلة، تنتشر تكنولوجيا إنتاج وتصميم المنتجات بسرعة داخل الدولة، فتحفز المنافسة المتزايدة من الوافدين الجدد في هذا المجال، الجهود التكنولوجية المحلية في استيعاب التقنيات الأجنبية من أجل إنتاج منتجات متمايزة، وفي هذه الحالة يتم التركيز التقني على الهندسة والتطوير المحدود (D&E) بدلاً من البحث (R)، يؤدي الاستيعاب الناجح نسبيًا لتكنولوجيا الإنتاج العامة وزيادة التركيز على ترويج الصادرات، جنبًا إلى جنب مع زيادة قدرة العلماء والمهندسين المحليين، إلى التحسين التدريجي للتكنولوجيا الناضجة، ويتم تطبيق التكنولوجيا على خطوط الإنتاج المختلفة من خلال الجهود المحلية في البحث والتطوير والهندسة (D&R,E)[1].

الشكل(23): المسار التكنولوجي في الدول النامية



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

-Linsu Kim, Op.Cit, p313.

معظم حكومات البلدان النامية ليست مهيكلة لتصميم وصياغة استراتيجية فعالة لترقية التكنولوجيا، ويتمثل التخطيط التكنولوجي ان وجد في مجموعة من الاعدادات التي تضعها الوزارات أو الإدارات بمفردها، دون تنسيق أو تقييم للاحتياجات الوطنية، والتي لايمكنها ان تفضي إلى دعم ترقية التكنولوجيا، وعلى عكس ذلك، تمتلك العديد من البلدان المتقدمة استراتيجيات لتطوير التكنولوجيا، على الرغم من أن هذه العملية في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تميل إلى أن تكون ضمنية جزئيًا؛ نجد أن الاتحاد الأوروبي يضع برامج طموحة وذات تمويل جيد لتعزيز التكنولوجيا في الاتحاد، وتضع حكومات مثل اليابان وفرنسا أيضًا أهدافًا تكنولوجية واضحة

[1] Linsu Kim, Technology policies and strategies for developing countries : lessons from the Korean experience, Technology Analysis & Strategic Management, 10(3), 1998, p313.

لتعزيز القدرات التكنولوجية الوطنية والصناعات المختارة أو "الشركات الرائدة"، وتحدد الأولويات التكنولوجية في معظم الاقتصادات المتقدمة من خلال برامج "استشراف التكنولوجيا"، وهي عبارة عن برامج مطولة تتفاعل من خلالها جميع الأطراف المعنية بالعلوم والتكنولوجيا –القادة الصناعيون والباحثون والأكاديميون والخدمات والمؤسسات المالية والحكومة –لاتخاذ القرارات بشأن الاتجاهات والاحتياجات التكنولوجية لبلدهم[1]، وتقوم عدد من الدول النامية بما في ذلك الهند وتايوان كوريا وتايلاند وبعض دول أمريكا اللاتينية بإجراء برامج مماثلة.

8. الاستثمار الأجنبي المباشر: تهيمن الشركات المتعددة الجنسيات على حوالي ثلثي التجارة العالمية، وتميل فروع هذه الشركات إلى الإنتاج على نطاق واسع (وبالتالي تحقيق وفورات الحجم الهائلة) واستخدام أحدث التكنولوجيات والمهارات والتقنيات الإدارية.

تهيمن الشركات الكبيرة ذات العمليات عبر الوطنية بشكل متزايد على عملية الابتكار وتسيطر على النصيب الاكبر من الإنفاق على البحث والتطوير في البلدان الصناعية، حوالي 90 في المائة من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتبلغ حصة الولايات المتحدة وحدها 40 في المائة،

يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة ورأس المال ومرافق البحث والتطوير والمعرفة الإدارية للبلد المضيف مما يؤدي إلى ترقية الصناعة وتطوير الاقتصاد. وتقوم الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة بطريقتين: داخلية (الى الفروع التابعة الخاضعة لملكيتها وسيطرتها) وخارجية (إلى شركات أخرى، عن طريق بيع التراخيص والمعدات والخدمات الإدارية / الاستشارية، والتعاقد من الباطن وما إلى ذلك)، وبالاثنين معا تهيمن هذه الشركات على توريد التكنولوجيات الصناعية الجديدة للبلدان النامية.

ويعتمد نمو القدرات المحلية بشكل حاسم على الوصول إلى التقنيات الانتاجية الجديدة وعلى التعلم المطلوب لإتقانها، يشكل المحتوى التكنولوجي العالي تحديات أكبر ويوفر إمكانات تعليمية أكبر، الحلقة المثالية هي الحلقة التي يرفع فيها البلد المضيف قدراته الاستيعابية ويستورد التكنولوجيا "لتوسيع"عمليات التعلم الخاصة به، والحلقة الأقل استحسانًا هي عندما تكون القدرات

[1] Sanjaya Lall, National strategies for technology adoption in the industrial sector : Lessons of recent experience in the developing regions, Op.Cit, p45.

الأولية منخفضة وتفشل واردات التكنولوجيا في تحفيز المزيد من التعلم، الأولى تؤدي إلى اقلاع النمو الديناميكي والثانية تؤدي إلى الركود التكنولوجي.

9. الحوكمة والإطار المؤسسي: إن وجود التصور البعيد والرغبة الجادة في تحقيق الاقلاع الاقتصادي بصورة عامة والترقية الصناعية بصورة خاصة ووضع الخطط الاقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف المرغوبة تعتبر من أهم مستلزمات نجاح استراتيجية ترقية التصنيع في تحقيق اقلاع اقتصاد أي دولة، ولا يتم ذلك الا من خلال تحسين مستوى الحوكمة والإستثمار النوعي في البنى المؤسسية وإعطاء الأولوية للكفاءة، ورفع الضغوط والتجاذبات السياسية عن المؤسسات العامة المعنية بالتخطيط والإدارة المالية للدولة، وتفعيل القضايا المتعلقة بالمصداقية والمساءلة[1].

المطلب الرابع: العوامل الدولية المؤثرة في مساهمة ترقية الصناعة في تجسيد الاقلاع الاقتصادي

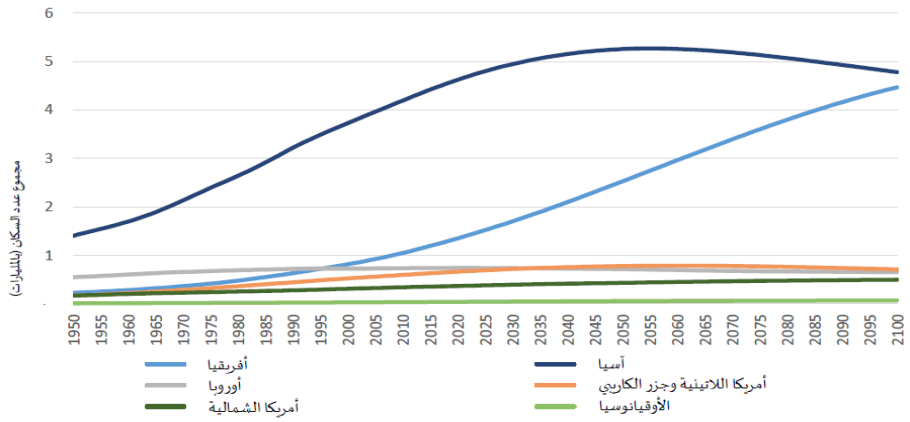
يتأثر الدور التنموي للترقية الصناعية في السنوات المقبلة بعدد من الاتجاهات العالمية التي سترخي بثقلها على الاقتصادات الدولية، وستنتشر هذه الاتجاهات مؤثرة على جميع جوانب الصناعة لذا من الضروري أخذها بعين الاعتبار عند إعداد السياسات والاستراتيجيات ذات صلة بالتصنيع.

1. تغير الاسواق العالمية وأنماط الاستهلاك: ظهر هذان الاتجاهان العالميان الأساسيان المرتبطان بعدد سكان العالم، حيث يرتبط أولهما بتغير مواضع السكان مع ارتفاع عددهم، فسيصل عدد سكان العالم إلى 8.6 مليار نسمة بحلول عام 2030 ثم 9.8 مليار نسمة بحلول عام 2050[2]، ومن المتوقع أن يشكل سكان قارتي أسيا وأفريقيا حوالي 80 في المئة من سكان العالم بحلول عام 2050، وأن تستأثر أفريقيا وحدها بنسبة 50% من الزيادة العالمية حيث أيضا تغلب على سكانها فئة الشباب، كما هو مبين في الشكل التالي:

[1] محمد عبد الله شاهين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 213.

[2] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، 2017، متاح على الموقع: https://www.un.org/development/desa/ar/news/population/world-population-prospects-2017.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2020/11/18.

الشكل(24): عدد سكان العالم المتوقع حسب تقديرات الامم المتحدة



المصدر: وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عُمان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص14.

من المتوقع أيضا أن يزداد عدد سكان الهند بشكل ملحوظ، بموازاة انخفاض في عدد سكان أوروبا، ويعزى الارتفاع المتوقع لعدد سكان أمريكا الشمالية إلى الهجرة كسبب رئيسي، ويعني هذا الاتجاه أن الأسواق العالمية ستنتقل نحو أسيا وتتمدد إلى الهند، حيث يظهر جليا في أسيا نشوء طبقة وسطى تملك قدرة شرائية ملحوظة، وقد باتت الصين بالفعل أحد أكبر الأسواق العالمية للسلع الفاخرة، ويمكن القول علي الأمدين المتوسط والطويل وفي حال ترافق ارتفاع عدد السكان مع ارتفاع الأجور، إن الأسواق بغالبها ستتحرك نحو أفريقيا التي ستشكل وحدها بحلول عام 2050 حوالي 26 في المئة من عدد سكان العالم[1]، لذلك يصبح الوصول المبكر إلى تلك الأسواق واستغلال مميزات الواصلين الأوائل عاملين مهمين للاستفادة من هذه الأسواق الناشئة.

يكمن الاتجاه الثاني المؤثر على السكان في ارتفاع معدل الأعمار، فبسبب الارتفاع السريع في متوسط العمر المتوقع على مدى العقود الماضية، سيبلغ أكثر من 2.1 مليار نسمة سن الستين بحلول عام 2050، أي ما يعادل خمس سكان العالم، وقد تجلى هذا الاتجاه منذ الآن في بعض الدول المتقدمة كاليابان، وبدأ يظهر في دول نامية كالصين. ويؤثر ارتفاع متوسط العمر المتوقع على معدل العمال مقابل المتقاعدين على مستوى العرض، حيث يؤدي تنامي عدد المتقاعدين إلى صعوبات تواجهها الشركات لإيجاد أصحاب المهارات المطلوبة، أما على مستوى الطلب فقد تختلف

[1] United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects : The 2017 Revision, Volume II : Demographic Profiles, 2017, p xxvi.

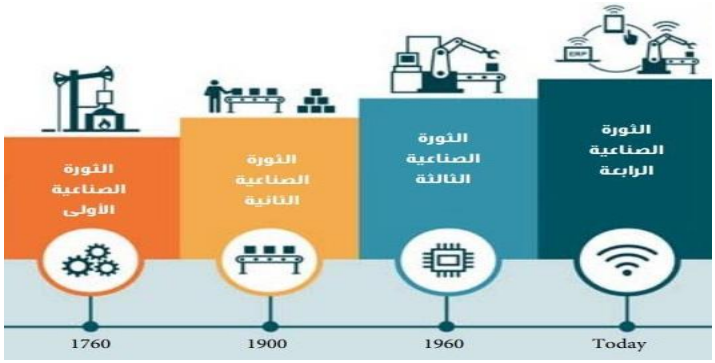
أنماط عيش السكان المتقدمين في العمر عن السكان الحاليين وأنماطهم الاستهلاكية أيضا لتصبح رعاية الشيخوخة والعلاج الطبي والانفاق الصحي منتجات أكبر حصة في سلة الاستهلاك العالمي[1].

كما أن التركز المتنامي للسكان في المدن سيؤدي إلى زيادة الطلب على البنية الأساسية الحضرية لتلبية الاحتياجات المتنامية للتنقل الحضري والطاقة والسكن والاتصالات، مما سيصبح المحرك الأساسي لأنشطة الصناعة، فبحلول عام 2050 من المتوقع أن يقطن 68 في المئة من سكان العالم في المدن ويتوقع أن تمثل الهند والصين ونيجيريا 35 في المئة من ارتفاع سكان المناطق الحضرية بين عامي 2018 و2050[2].

2. الثورة الصناعية الرابعة:

يتشكل خلق القيمة الصناعية في البلدان الصناعية حاليًا من خلال التطور نحو المرحلة الرابعة من التصنيع، أوما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة 4.0، يتبع هذا التطور الثورة الصناعية الثالثة التي بدأت في أوائل السبعينيات واستندت إلى تكنولوجيا الإلكترونيات والمعلومات لتحقيق مستوى عالٍ من الأتمتة في التصنيع.

الشكل(25): الثورات الصناعية الاربعة



المصدر: مريم رأفت، الثورة الصناعية الرابعة، مقال منشور على موقع المرصد المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، https://marsad.ecsstudies.com/15069/، اطلع عليه بتاريخ: 2020/11/18.

إن التطور نحو الصناعة 4.0 له تأثير كبير في الوقت الحاضر على الصناعة التحويلية، اذ يقوم على إنشاء المصانع الذكية والمنتجات الذكية والخدمات الذكية[3] بالاعتماد على إنترنت الأشياء

[1] United Nations, Population Division, World Population Prospects , Op.cit, pxxxiii.

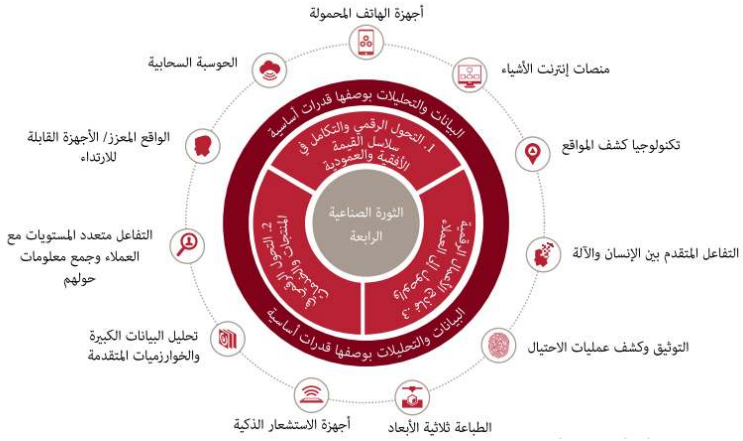
[2] وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عُمان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3] C. G.Machado, M. P.Winroth, E. H. D.Ribeiro Da Silva, Sustainable Manufacturing In Industry4.0 : An Emerging Research Agenda. International Journal Of Production Research, 1–23, 2019, p3.

والخدمات التي تسمى أيضًا الإنترنت الصناعي، يوفر هذا التطور نحو الصناعة 4.0 فرصًا هائلة لتحقيق التصنيع المستدام باستخدام البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في الشبكات الذكية للآلات والعمليات الخاصة بالصناعة.

1.2. تعريفها: تعرف الثورة الصناعية الرابعة بانها تقاطع عدد من التقنيات منها الأنظمة الإلكترونية الفيزيائية(CPS –Cyber Physical System) التي تتميز بمجال فيزيائي ورقمي وبيولوجي يحول ويؤثر على جميع أعمال الحياة بما في ذلك الاقتصاد والصناعات [1] والتي تسمح بالتفاعل الآني بين الآلات والحواسيب (بفضل مجموعة من أجهزة الاستشعار السريعة ووحدات التحكم والبرمجيات ذات الصلة)، بالإضافة إلى إنترنت الأشياء(IOT) والبيانات الكبيرة والحوسبة السحابية وقواعد البيانات الضخمة وأنظمة الذكاء الاصطناعي التي تسمح بتسخير البيانات لاتخاذ القرارات والتعلم والتحول والأتمتة (الطباعة ثلاثية الأبعاد وتقنيات الأتمتة والروبوتات الذكية)، وقد تم تحقيق تقدم سريع في مجالات التكنولوجيا الأخرى التي يمكن أن تتقاطع مع بعضها البعض في سياق الثورة الصناعية الرابعة، كعلم الفوتونات الذي يتيح نقل إشارات البيانات، والتكنولوجيا البيولوجية (خصوصا منذ تفكيك الشيفرة الوراثية)، وتكنولوجيا النانو التي تمكننا من بناء هياكل عملية مصنعة من مقاييس ذرية أو جزيئية واستخدامها[2]، وللخوض أكثر في التقنيات المستخدمة في الثورة الصناعية الرابعة يمكن سرد ما يلي:

الشكل(26): مرتكزات الثورة الصناعية الرابعة 4.0



Source : https://sciena3a4.blogspot.com/2018/03/blog-post.html.

[1] Industry 4 presentation, URL : https://fr.slideshare.net/AnthonySadallaKhamis/industry -4-presentation, accessed : 10/10/2020.

[2] وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عُمان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص14.

الحوسبة السحابية: هي تكنولوجيا تعتمد على نقل المعالجة ومساحة التخزين الخاصة بالحاسوب إلى ما يسمى السحابة وهي جهاز خادم يتم الوصول إليه عن طريق الإنترنت، وبهذا تتحول برامج تكنولوجيا المعلومات من منتجات إلى خدمات[1].

الذكاء الاصطناعي: وهو مجموعة من التقنيات والمناهج الخاصة بالحوسبة التي تهتم بقدرة أجهزة الكومبيوتر على اتخاذ قرارات عقلانية مرنة استجابة للظروف البيئية غير المتوقعة، ووفقا لدليل الإنفاق العالمي لأنظمة الذكاء الاصطناعي فإن حجم الإنفاق العالمي على الذكاء الاصطناعي سيصل إلى 97.9 مليار دولار عام 2023 وإلى تريليون دولار بحلول عام 2030، مقارنة بـ 37.5 مليار خلال 2019[2].

انترنت الاشياء : هي شبكة اتصال ضخمة تربط كل الأشياء بهدف تمكينها من الاتصال في أي وقت وفي أي مكان، مع أي شيء وأي شخص ونقل البيانات باستخدام عناوين IP محددة دون تدخل بشري[3].

الأتمتة أو التشغيل الآليAutomation : مصطلح مستحدث يطلق على كل شيء يعمل ذاتياً بدون تدخل بشري وهي عملية تهدف إلى جعل المعامل أكثر اعتماداً على الآلات بدلاً من الإنسان.

2.2. المجهودات الدولية لتطوير الثورة الصناعية الرابعة 4.0

تقدم الصناعة 4.0 منظورًا جديدًا تمامًا للصناعة حول كيفية تعاون عملية التصنيع مع التكنولوجيا المتطورة للحصول على أقصى مستوى من الإنتاج مع الحد الأدنى من استخدام الموارد وينتج عن هذا التعاون تطوير المصانع "الذكية"، ذات الكفاءة العالية في استخدام الموارد، ولتحقيق

---

[1] تيسير اندراوس سليم، الحوسبة السحابية بين النظرية والتطبيق، مجلةCybrarians Journal، العدد 42، يونيو2016، ص9.

[2] عبد الله بن صادق دحلان، متطلبات الثورة الصناعية الرابعة: إصلاح منظومة التعليم والتعلم مدى الحياة والتدريب، آراء حول الخليج، 2020، متاح على الموقع:
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4909:2020-02-02-09-30-02&catid=4283&Itemid=2157، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/11/18.

[3] عاصم بن إبراهيم غندوره، إنترنت الاشياء ودوره في نشر الوعي المعلوماتي دراسة مقارنة، الملتقى العلمي الدولي المعاصر للعلوم التربوية والاجتماعية والانسانية والادارية والطبيعية "نظرة بين الحاضر والمستقبل" اسطنبول، يومي 30و31 ديسمبر2019، ص532.

الإستفادة المثلى من تطبيق الثورة الصناعية الرابعة على العمليات الإنتاجية يجب تطوير مكونات عمليات الإنتاج مثل الآلات، طرق التشغيل، البرامج، الهياكل البنائية، البنية التأسيسية وغيرها[1].

وقد وضعت معظم الاقتصادات المتقدمة في العالم مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان خططا ومبادرات تسعى إلى تنفيذ استراتيجيات لتطوير الثورة الصناعية الرابعة لديها، وذلك بالاستناد إلى تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص، وتحذو العديد من حكومات الدول الناشئة حذو الدول المتقدمة ككوريا الجنوبية، التي اعتمدت ما سمته توسيع تكنولوجيات تقنية المعلومات والاتصالات وإنترنت الأشياء (K–ICT IoT expansion Strategy)، وكذلك استراتيجيتها لدعم تنافسيتها في صناعات البيانات الضخمة (K–ICT Strategy 2016).

أما ألمانيا فطرحت استراتيجيتها (Industries 4.0) لتكون دولة قيادية دولياً في هذه الثورة وتركز فيها على الأتمتة والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا السحابية، والمنظومات الفيزيائية الآمنة والروبوتيك، ومعالجة البيانات الضخمة، وغيرها، وتعتمد استراتيجية ألمانيا على التنسيق بين الابتكار المطلوب والقوى العاملة اللازمة له والتكنولوجيات المعنية.

على المستوى العربي أطلقت السعودية مقترح استراتيجية للثورة الصناعية الرابعة ضمن برنامج تحقيق رؤية المملكة 2030 وهو "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية"، وأطلقت الإمارات العربية المتحدة استراتيجيتها للثورة الصناعية الرابعة، التي تهدف إلى تعزيز الابتكار والتكنولوجيات المستقبلية "لتصبح الإمارات منصة عالمية لهذه الثورة" ولزيادة مدخلات الاقتصاد، وقد أنشأت مجلساً للثورة الصناعية الرابعة للتنسيق بين مختلف جهات وقطاعات الدولة في تحقيق ذلك بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي[2].

3.2. أثار الثورة الصناعية الرابعة: ويمكن حصرها في النقاط التالية:

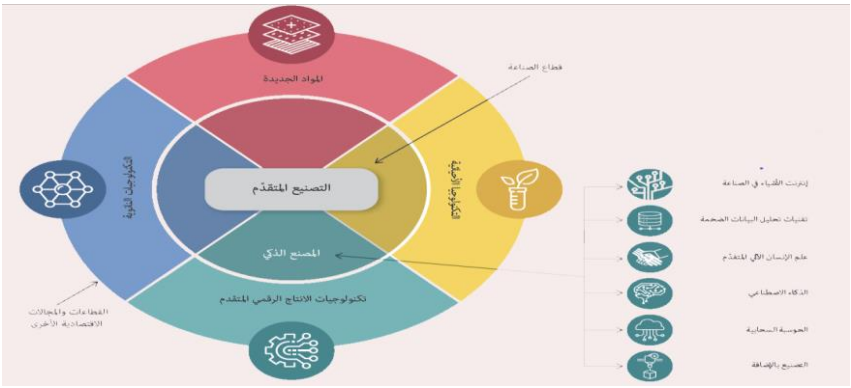
- الاثار الاقتصادية:

[1]محمود أحمد جودة الجزار، تأثير الثورة الصناعية الرابعة في تغيير متطلبات الإنتاج (الإقتصادية –التقنية –البشرية)، مجلة العمارة والفنون والعلوم الانسانية، اكتوبر 2020، ص 1151.

[2]محمد مراياتي، الثورة الصناعية الرابعة آفاقها ومستلزماتها في الوطن العربي، التقدم العلمي، 2019، متاح على الموقع: https://taqadom.aspdkw.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/11/19.

تقوم الثورة الصناعية الرابعة على التقارب المتزايد بين مجالات تكنولوجية ناشئة مختلفة وعلى تكاملها في الانتاج، وتشمل هذه المجالات تكنولوجيات الانتاج الرقمي والتكنولوجيات النانوية والتكنولوجيا الأحيائية والمواد الجديدة، اعتماد هذه التكنولوجيات كلّها في الانتاج الصناعي يعرف بمصطلح التصنيع المتقدّم، واستخدام تكنولوجيات الانتاج الرقمي المتقدم بالتحديد في الصناعة، يولّد نظماً ذكية للإنتاج الصناعي تشكّل ما يُعرف بالمصنع الذكي أو "صناعة الجيل الرابع 4,0 "[1]، وتستتبع الصناعة الذكية تكامل الانتاج ومراقبته عن طريق أجهزة استشعار ومعدات موصولة بشبكات رقمية، كما تقتضي دمج الواقع بالعالم الافتراضي ضمن ما يسمّى النظم الإلكترونية الفيزيائية، بدعم من الذكاء الاصطناعي. ومن المتوقّع أن يُحدث التحوّل إلى الانتاج الصناعي الذكي أثراً على المشهد الصناعي يدوم طويلاً.

الشكل(27): أثر الثورة الصناعية الرابعة على قطاع الصناعة



المصدر: اليونيدو، تقرير التنمية الصناعية لعام 2020، مرجع سبق ذكره، ص3.

– إن الصناعة 4.0 التي تعتمد على إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وتحليلات البيانات، تتيح تطوير المعدات الصناعية بتكاليف أقل بكثير من خلال الاستخدام الفعال للطاقة والموارد، فرغم الاستكشاف المستمر لطرق تقليل التكاليف التشغيلية التي تنطوي عليها أنشطة التصنيع، الا أن التحديات مثل توليد النفايات (الناشئة عن كل من أنشطة التصنيع والصيانة) وانخفاض الإنتاجية، وزيادة استهلاك الطاقة دائمًا ما تعيق الاساليب التي طورها المصنعون لخفض التكاليف، ومن خلال استراتيجيات استخدام تكنولوجيا جديدة أنظف للتصنيع واستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد ستتمكن الشركات المصنعة من خفض توليد النفايات، الى جانب تحديد الحجم المناسب

[1] اليونيدو، تقرير التنمية الصناعية لعام 2020، مرجع سبق ذكره، ص ص2–3.

لمنشآتها، وقوى العمل، والموارد، وتوفير رؤية لثغرات العمليات التي يمكن تحسينها، وتقليل التكاليف التشغيلية وزيادة إنتاجيتها.

– إن إدخال الذكاء الاصطناعي في قطاع الإنتاج أهم ما يميز الثورة الصناعية الرابعة عن الثالثة، ويظهر ذلك بشكل خاص من خلال التحكم شبه الكامل في الإنتاج بطريقة آلية، اضافة الى الإنتاج في الزمن الفعلي وقصر فترة عمليات الإنتاج وتشخيص الأعطال الفنية وتحليل أسباب حدوثها وإصلاحها ذاتيا في أغلب الأحيان وتجنب تكرار حدوثها، إلى جانب دقة التنسيق بين معلومات الإنتاج والطلب من الموارد والمدخلات حيث يتميز هذا النظام الذكي بقدرته على طلب المخزون من المواد والخامات في حال إنخفاضه عن المستوى المحدد، ويعمل على تشغيل الآلات اعتمادا على حجم المخزون والطلبات الواردة والطلب العام المتوقع بصورة آلية تماما، مما يقلل من مشكلات وتكاليف التخزين[1].

– تسهل أنظمة الإنتاج الفيزيائية السيبرانية، في تحسين العمليات الإنتاجية والخدمات اللوجيستية كالمراقبة التنبؤية والصيانة والتشخيص والتحكم عن بعد في مرافق الإنتاج، كما يهدف إنترنت الأشياء إلى التعامل مع التحديات الحالية التي يواجهها المصنعون مثل زيادة تقلب الأسواق وتعقيد الصادرات وقصر دورات الابتكار، من خلال إعداد نماذج الأعمال، والتطوير المستمر لشكل المخرجات، علاوة على ذلك من المتوقع أن ينطوي إنترنت الأشياء على خلق قيمة أكثر كفاءة ومرونة وتخصيص المنتجات والخدمات[2].

– في الدول الغربية ذات تكلفة العمالة المرتفعة تؤدي الأتمتة واستخدام روبوتات الإنتاج إلى توفير ضخم في تكلفة الأيدي العاملة وبالتالي التكلفة الإجمالية للمنتجات، وعلى سبيل المثال فإن تكلفة ساعة إنتاج واحدة في صناعة السيارات الألمانية أكثر من 40 أورو، بينما استخدام الروبوت يكلف ما بين 5 أورو و8 أورو لكل ساعة، وبالتالي فإن الروبوت الإنتاجي أرخص من عامل في الصين، إضافة إلى أنه يعمل بشكل دائم ولا يحتاج الى أخذ اجازات، كما يعمل في مناطق الخطر

[1] محمود أحمد جودة الجزار، مرجع سبق ذكره، ص 1150.

[2] .D.Kiel, J.M Müller, C. Arnold, K.-I.Voigt, Sustainable Industrial Value Creation: Benefits And Challenges Of Industry 4.0, International Journal Of Innovation Management, 2017, p3.

وبالدقة والكفاءة التي لا تقارن مع دقة وكفاءة الإنسان، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة المنتجات الصناعية ورفع جودتها[1].

– تؤكد تقديرات خبراء الاقتصاد أن أتمتة الصناعة من شأنها أن تقلص فرص العمل إلى 50%، وتمس الفئات الوسطى والدنيا من الأيدي العاملة، والمقصود أصحاب (الوظائف البسيطة) التي لا تحتاج إلى خبرات علمية وتقنية عالية،[2] وبالتالي سينخفض معدل التوظيف في الشركات التي تعتمد التقنيات الجديدة، مقابل ارتفاعه في الشركات التي تعمل على تطوير المنتجات والعمليات الجديدة، كما تشير تقديرات البنك الدولي الى أن 65 % من أطفال المدارس الابتدائية حاليا سيعملون في مهن غير موجودة الآن وكثير من مهن اليوم ستختفي[3].

– من خلال مساهمة الثورة الصناعية الرابعة في الاستدامة الصناعية وتخفيضها لتكاليف الإنتاج مقابل الارتفاع الكبير في القدرات الإنتاجية، فستعمل على تأمين منتجات وخدمات ووسائل نقل واتصال تجمع بين الجودة المرتفعة والاسعار المنخفضة وتفتح فرصا لابتكار منتجات جديدة وتزيد تعقيد عمليات الصناعة التحويلية، واختصار الكثير من الوقت في عملية التطوير، وتعميم مُنجزاتها على العالم.

– **الأثار البيئية:** يستخدم خبراء الصناعة والباحثون حاليًا تقنيات الصناعة 4.0 لمواجهة التحديات والقضايا المتعلقة بـ الركائز الثلاثة[4] (TBL) للتصنيع المستدام، مثل التحديات البيئية وحماية البيئة حيث يجلب هذا منظورًا جديدًا للصناعة 4.0 التي كانت تنظر تقليديًا إلى رقمنة العمليات وجني الأرباح، ومن المتوقع أن تلعب دورًا مهمًا في تحقيق التصنيع المستدام في المستقبل نظرا للعوامل التمكينية التكنولوجية الهامة التي تمتلكها.

تساعد الصناعة 4.0 في تقليل توليد النفايات من خلال عملية التصنيع المبسطة ومبادرات إعادة التدوير وإعادة التصنيع الفعالة، على سبيل المثال تزداد الشفافية في أي عملية تصنيع بشكل

---

[1] محمود أحمد جودة الجزار، مرجع سبق ذكره، ص 1152.

[2] قتيبة عبد الرحمن العاني، آثار الثورة الصناعية الرابعة وتحدياتها في ضوء الاقتصاد الإسلامي (١)، الاقتصاد الاسلامي، 2018، على الموقع:https://www.aliqtisadalislami.net ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/11/18.

[3] محمد مراياتي، مرجع سبق ذكره.

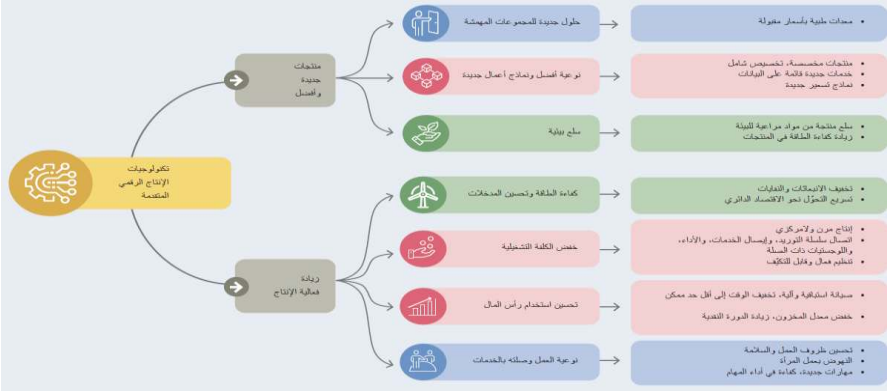
[4] D.Kiel, et al, Op.Cit, p2.

كبير من خلال دمج أنواع مختلفة من أجهزة الاستشعار، توفر هذه المستشعرات أيضًا معلومات قيمة عن المنتج طوال دورة حياته بما في ذلك السلوك والاستخدام ونماذج الفشل ومؤشرات الأداء والانبعاثات والأداء تحت الضغط وما إلى ذلك، يتم استخدام هذه المعلومات لتطوير منتجات وعمليات أفضل باستخدام أنظمة محاكاة مختلفة، للتخفيف من الآثار السلبية على البيئة دون الإضرار بقدرتها التنافسية، تساعد هذه الأنظمة المتكاملة أيضًا في مراقبة وإدارة الخسائر المتكبدة في دورة حياة المنتج، سواء في مرحلتي التصنيع أو الاستخدام، وبالتالي مع الشفافية الكاملة يمكن للمصنعين تصميم منتجات جديدة تنافسية وصديقة للبيئة وتحقيق الاستدامة.

– **الأثار الاجتماعية:** فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي تساعد الصناعة 4.0 على تطوير منتجات أفضل تعود بدورها بالفائدة على المجموعات المهمشة وعلى المجتمع ككل، الى جانب هذا سيتم إنشاء وظائف أفضل في العديد من المجالات، والتي سيتم فيها تحسين وتطوير مجموعة المهارات الإجمالية للقوى العاملة، كما يقلل التصميم المستدام للصناعة 4.0 من مخاطر السلامة على العمال والمستهلكين ويقضي على استخدام الأجزاء السامة في عمليات الإنتاج وفي المنتج.

تبقى النتيجة النهائية لتأثير الصناعة 4.0 غير محددة بعد، وستصبح تنافسية الشركات ونموها رهنا بقدرتها على ابتكار منتجات وعمليات إنتاج جديدة، لذا تعلق أهمية قصوى على الابتكار، وفي حين تحتج بعض الشعوب الغربية على أن الذكاء الاصطناعي سيسبب لها المزيد من معدلات البطالة من خلال انتشار أجهزة الروبوت، إلا أن دولاً أخرى مثل الصين والهند وكوريا تتكيف مع هذه الأنظمة ليس على مستوى البحث والتطوير لهذه الأنظمة فحسب، بل على مدى التخطيط الاستراتيجي لما يمكن أن تحدثه هذه الأنظمة من تغيير على المستوى الاقتصادي بشكل عام، وعلى سوق العمل على المستوى الخاص، فالتغيير في السوق هو تغيير اقتصادي وهو قادم لا محالة، وهذه الاستثمارات في المجال التقني سوف تؤتي ثمارها عاجلاً أم آجلاً، والمنتصر من يكون مستعداً لذلك التغيير حين حدوثه. ويلخص الشكل (28) اهم آثار الثورة الصناعية الرابعة:

الشكل(28): الآثار المحتملة لتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة



المصدر: يونيدو، تقرير التنمية الصناعية 2020، مرجع سبق ذكره، ص15.

3. الاستدامة الصناعية

ستؤثر المخاوف البيئية في العالم على مسار تطور الصناعة في المستقبل القريب، فالصناعة تتحمل مسؤولية خُمس انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون[1] في العالم حيث أن العمليات الصناعية المستمرة في مصافي النفط والمواد الكيميائية والسماد والإسمنت والصلب وغيرها من الصناعات المشابهة هي عمليات كثيفة الاستهلاك للطاقة وينتج عنها انبعاثات كبيرة لغاز ثاني أكسيد الكربون.

الجدول(8): الملوثات الناجمة عن الصناعة

الملوّث	الملوّث
انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن استهلاك الطاقة المباشر وغير المباشر وغازات المرادم	التغيّر المناخي العالمي
الانبعاثات السُمّية والمسرطنة وغيرها بما فيها استخدام المعادن الثقيلة والأحماض والمذيبات وحرق الفحم	أضرار بجسم الإنسان
استهلاك المياه والتصريف، مثال: استخدامات التبريد والتنظيف بشكل خاص	توفّر المياه وجودتها
الكهرباء والاستخدام المباشر للوقود الأحفوري، مثال: متطلبات الطاقة والسمع وعوامل الاختزال	استنفاد موارد الوقود الأحفوري
استخدام الأراضي والمياه وترسب الأحماض والتلوّث الحراري	خسارة التنوّع البيولوجي
انبعاثات غازات الكلوروفلوروكربون والهايدروكلوروفلوروكربون والأكسيدات النيترية، مثال: متطلبات التبريدات والمبرّدات وطرق التنظيف واستخدام مركّبات الفلورين	استنفاد الأوزون طبقة الستراتوسفير
الأراضي التي تتم مصادرتها للتعدين وازدياد المواد البيولوجية والتصنيع وتصريف النفايات	أنماط استخدام الأراضي
استخدام المواد والنفايات	استنفاد موارد الوقود غير الأحفوري
انبعاثات الكبريت وأكسيد النتروجين من المصاهر والوقود الأحفوري وتنظيف الحمض وترشحه	التصرّف بالأحماض

المصدر: وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عُمان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص15.

علاوة على ذلك، فالمنافسة العالمية اليوم جلبت تحديات كبيرة للعديد من الشركات التي ترغب في تلبية المتطلبات المتغيرة باستمرار للعملاء الحاليين والمحتملين، ففي حين أن الجدوى الاقتصادية

[1] وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عُمان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص15.

ضرورية من أجل نجاح الشركات الصناعية، إلا أنها لا تكفي للحفاظ عليها على المدى الطويل إذا تسببت في أضرار لا رجعة فيها للنظام البيئي عن طريق انبعاث غازات الدفيئة (GHG) والنفايات السامة واستنفاد الموارد غير المتجددة أو فشلها في ضمان السلامة والأمن والرعاية الصحية والحد الأدنى للأجور وعدم تحسين ظروف العمل لموظفيها، وأهم القضايا التي يجب على شركات التصنيع النظر فيها لتعزيز استدامتها التنافسية هي الحفاظ على منتجات عالية الجودة وخفض التكلفة والأسعار والاعتماد على التكنولوجيا العالية واستخدام مواد صديقة للبيئة قابلة للتفكيك والتدوير بسهولة، لذلك أصبح من الضروري لأي شركة أن تتصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيًا وبيئيًا أثناء محاولتها تحقيق أهدافها الاقتصادية.

في هذا السياق تتصاعد الدعوات حول العالم لاعتماد الاقتصاد الدائري وتزداد متطلبات الاستدامة البيئية في عمليات التصنيع بانتهاج الانتاج الانظف والصناعة الخضراء وتصبح أكثر صرامة كل عام، وتلجأ الحكومات ومجموعات مناصري البيئة إلى آليات مقاطعة المنتجات وإجراءات حماية البيئة التي من شأنها أن تدفع الصناعة نحو مسار أكثر مراعاة للبيئة، وقد اتخذت الشركات المصنعة في جميع أنحاء العالم مناهج مختلفة جدًا لتلبية هذه المتطلبات.

1.3. تعريف التصنيع المستدام: يعرف التصنيع المستدام بأنه عملية تطوير المنتجات المصنعة باستخدام الخطط والبرامج ذات الرؤية الشاملة للتأثير البيئي (الحفاظ على الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى) والمساعدة في سلامة الموظفين والمستهلكين، ويركز التصنيع المستدام على دورة حياة المنتج بأكملها، بدءًا من عملية التصنيع حتى نهاية عمر المنتج، وبعد ذلك تدخل إعادة التصنيع وإعادة التدوير حيز التنفيذ. يُنظر إلى التصنيع المستدام من أبعاد مختلفة حسب الغرض والتطبيق؛ ومع ذلك فإن أبعاده الشائعة هي البيئة والمجتمع والاقتصاد والتكنولوجيا وإدارة الأداء، يشجع التصنيع المستدام على تبني تقنيات بيئية جديدة ومتطورة تؤدي الى الاستغلال الكفؤ للموارد والطاقة، ويشجع على تقليل أو القضاء على نفايات الإنتاج والمعالجة من خلال ممارسات فعالة بيئيًا[1].

يعتمد نجاح الباحثين والخبراء في صنع المنتجات المستدامة على تطوير المنهجيات والأدوات في التصميم والتصنيع المستدامين، والتطبيق الفعال لأدوات ومبادئ التصميم البيئي وقواعده ومعاييره

[1] Industry 4.0 and Sustainable Manufacturing, URL : https://www.futurebridge.com/industry/perspectives-mobility/industry-4-0-and-sustainable-manufacturing/, accessed :10/10/2020.

اين يتم فحص الآثار الاقتصادية والبيئية للمنتج في جميع مراحل دورة حياته[1]، وقد أصبح تصميم وتصنيع هذه المنتجات التزامًا تجاه البيئة والمجتمع معا، يتم فرضه في المقام الأول من خلال اللوائح الحكومية ووجهات نظر العملاء بشأن القضايا البيئية.

وتحدد التنمية الصناعية المستدامة من خلال ثلاثة معايير:

1) نمو القدرات الإنتاجية المحلية، وخاصة القدرة على الابتكار.

2) تحسين الأداء البيئي للصناعة؛

3) تحسينات في مستويات المعيشة والحد من عدم المساواة، لا سيما من خلال النمو في كمية الوظائف وارتفاع الأجور في قطاع التصنيع.

2.3. الصناعة الخضراء: يعكس الظهور الأخير لمفاهيم مثل الاقتصاد الأخضر والصناعة الخضراء والنمو الأخضر الحاجة إلى استراتيجيات أو خرائط طريق للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وتحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية إلى مسارات أكثر استدامة على المدى الطويل مع الحفاظ على الموارد وحدود القدرة الاستيعابية واخذها في الاعتبار، هناك حاجة كبيرة بالإضافة إلى إمكانات كبيرة لمتابعة الصناعة الخضراء في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ولضمان ألا يؤدي التقدم الصناعي في البلدان النامية إلى ارتفاع حاد في الانبعاثات وتدهور النظام الإيكولوجي، سيكون من الضروري اتباع نمط تنمية مختلف عن أنماط التصنيع التقليدية عالية الطاقة والانبعاثات، وهذا يعني تعظيم كفاءة الطاقة والمياه، وإعادة التدوير الجوهري، وتطبيق أنظمة الاستهلاك والإنتاج المحسّنة.

إن الصناعة الخضراء هي طريق مهم لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة، وهي تنطوي على استراتيجية ذات شقين لإنشاء نظام صناعي لا يتطلب الاستخدام المتزايد للموارد الطبيعية والتلوث للنمو والتوسع، هذان المكونان هما (1) تخضير الصناعة القائمة و(2) إنشاء "صناعات خضراء" جديدة، وتظهر التجربة أن التدخلات السليمة بيئيًا في الصناعة يمكن أن تكون فعالة للغاية وتقلل التدهور البيئي بشكل كبير.

[1] Sumit Gupta, G. S. Dangayach, Amit Kumar Singh, Key Determinants Of Sustainable Product Design And Manufacturing, 12Th Global Conference On Sustainable Manufacturing, Procedia Cirp 26, 2015, p100.

العنصر الأول في الصناعة الخضراء يتعلق بشكل أساسي بتخضير جميع الصناعات، مع التركيز طويل الأجل على التحسين المستمر للأداء البيئي بغض النظر عن القطاع أو الحجم أو الموقع، ويشمل الالتزام والعمل على الحد من التأثير البيئي للعمليات والمنتجات[1]:

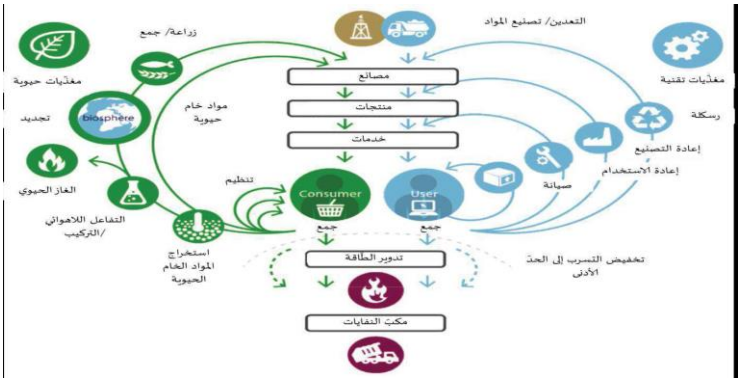
- تحسين كفاءة الإنتاج: استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة، وتحسين استخدام موارد الطاقة المتجددة؛
- تحسين الأداء البيئي: تقليل الأثر البيئي عن طريق الحد من توليد النفايات والانبعاثات والإدارة السليمة بيئياً للنفايات والمخلفات؛
- تقليل المخاطر الصحية: الناجمة عن الانبعاثات المضرة للبيئة، إلى جانب الحد من انتاج السلع والخدمات التي تدعم حدوث هذه الانبعاثات.

أما العنصر الثاني لتعزيز "الصناعة الخضراء" فيكمن في تقديم السلع والخدمات البيئية من خلال اتباع إنتاج صناعي أنظف بواسطة القدرات التكنولوجية المساعدة على ذلك، وهذه الصناعات هي في حد ذاتها مصدر مستدام لمزيد من التنويع الهيكلي والوظائف والدخل والازدهار، إضافة الى ذلك فإن الالتزام بأنماط الإنتاج المستدامة أمر منطقي من الناحية التجارية لأنه يقلل من إهدار الموارد الباهظة، ويساهم في زيادة القدرة التنافسية، وينطبق هذا بشكل خاص على العالم النامي الذي لديه فرصة فريدة لتجنب المزالق البيئية التي وقع فيها العالم المتقدم في سياق تطوره الصناعي؛ اذ يمكنه استخدام الخبرة السابقة لبناء بنية تحتية صناعية صديقة للبيئة من البداية.

3.3. الاقتصاد الدائري: هو اقتصاد بديل للاقتصاد الخطي التقليدي **(**صنع، استخدام ورمي**)** يهدف إلى خلق حلقة مغلقة لتدفق المواد، والحفاظ على الموارد المستخدمة لأطول فترة ممكنة والقضاء على تسرب النفايات والانبعاثات من النظام الصناعي ويمكن تحقيق ذلك من خلال عمليات التصميم والصيانة والإصلاح وإعادة الاستخدام وإعادة التصنيع والترميم وإعادة التدوير. يلخص الشكل التالي أهم عمليات الاقتصاد الدائري:

[1] Hillary Zodape, Prasad U Patil2, Anil Ranveer, Sustainable Industrial Development, International Journal for Research in Applied Science & Engineering Technology, V3, Issue XII, December 2015, p111.

الشكل(29): الاقتصاد الدائري



المصدر: حمزة رملي، نسرين عروس، تقنيات الانتاج الانظف وفق فلسفة من المهد الى المهد للتحول نحو الاقتصاد الدائري –تجارب عالمية ناجحة لملتقى الدولي حول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خنشلة، الجزائر،10–11 ديسمبر 2018. ص121.

وأهم مبادئ الاقتصاد الدائري هي[1]:

– الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتطويره، عن طريق التحكم في مخزون الموارد المحدودة وموازنة تدفق الموارد المتجددة.

– تحسين استغلال الموارد من خلال ترقية أداء المنتجات والمكونات والمواد لأعلى مستوى في الدورة البيولوجية والتقنية.

أما أهم الممارسات التي يعتمد عليها فهي[2]:

– التصميم الايكولوجي للحد من الآثار البيئية الناجمة منذ مرحلة إعداد المنتوج.

– الصناعة الايكولوجية والتي تركز على الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية.

– الاقتصاد الوظيفي الذي يعطي الأولوية للاستفادة من الخدمات بدل امتلاك المنتوجات المقابلة لها.

– إعادة الاستعمال للتمكن من إدماج المواد التي لم تعد تستجيب لحاجيات المستهلك ضمن الدورة الاقتصادية

– إصلاح المواد والمنتجات المعطلة. وإعادة تشغيل مكونات من المنتوج بعد إصلاحها أو تفكيكها.

– إعادة التدوير من خلال استعمال المواد المستخلصة من النفايات.

[1]Ellen MacArthur Foundation, (s.d.), Économie circulaire, Available at: https://www.ellenmacarthurfoundation.org/fr/economie-circulaire/principes, Accessed : 22/10/2020.

[2] Destatte Philippe, L'économie circulaire : produire plus avec moins, juin 2014, Consulté le 22 /10/2020, sur https://phd2050.org/2014/06/01/ec1/#_ftnref26.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق لمختلف الجوانب الرئيسية التي تحيط بالعلاقة الوطيدة التي تربط ترقية القطاع الصناعي بالإقلاع الاقتصادي، وذلك من حيث النقاط التالية:

- ✓ يرجع الفضل في تحليل مفهوم الاقلاع الاقتصادي وبيانه إلى المفكر الاقتصادي، روستو في كتابه: "مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي اعتبر فيه أن التنمية "ظاهرة حتمية" تمر بها الدول مرحليًّا، والمسألة فقط أن هناك دولاً بدأت قبل الأخرى في السياق الخطي للتنمية.
- ✓ أهم مميزات مرحلة الإقلاع الاقتصادي حسب روستو هي إحداث ثورة صناعية مرتبطة مباشرة بالتغيرات الجذرية في أساليب الإنتاج، اذن فالقطاع الرائد في الاقتصاد في هذه المرحلة هو قطاع الصناعة، فتطوير فروع الصناعات الخفيفة والصناعات التصديرية يمكنه ان يدر أرباحًا عالية في غضون فترة زمنية قصيرة.
- ✓ ومن أهم المعوقات التي تقف حجر عثرةٍ في وجه الدول التي تسعى لتحقيق اقلاعها الاقتصادي هي نقص الادخار والاستثمار، وضعف البنيان الصناعي، وتدني مستوى التعليم والتكنولوجيا في هذه الدول.
- ✓ يتضح دور ترقية القطاع الصناعي في تحقيق الاقلاع الاقتصادي من خلال الشواهد التاريخية والتجارب والممارسات الدولية التي أثبتت أن ترقية الصناعة من أهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول الصناعية الكبرى، كما أن درجة تقدم الدول تقاس بمعدلات نموها الصناعي.
- ✓ لقد وضعت القضايا الصناعية العالمية الصناعة أمام تحديات تنافسية لا يمكن مواجهتها الا بعمل ابداعي وتجديدي مستمر، فالزيادة السريعة في حدة المنافسة تستدعي ضرورة استعداد المؤسسات الصناعية للتنافس ولا يتم ذلك الا من خلال الاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا المتطورة، والتحكم في التكاليف وجودة المنتجات يتوقف على درجة التحكم في المعرفة العلمية وبناء المهارات الفنية المتقدمة والمؤسسات الداعمة، وخلق الحوافز في الأنشطة الصناعية المستهدفة.

الفصل الثاني

تجارب دولية ناجحة في تحقيق الاقلاع الاقتصادي عن طريق ترقية القطاع الصناعي

تمهيد

لاحظنا من الفصل السابق أنه لا يوجد بلد أو منطقة في العالم قد حققت الإقلاع والنمو الاقتصادي المستدام والمستوى المعيشي اللائق لمواطنيها بدون قطاع صناعي قوي، ولهذا أظهر العديد من الباحثين والمخططين الاقتصاديين في البلدان النامية اهتمامًا كبيرًا بدراسة التجارب الصناعية الناجحة حديثا لمعرفة ما إذا كان يمكن محاكاة ما جعلها ناجحة في بلدانهم.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل دراسة التجارب الصناعية الرائدة لثلاثة دول ناشئة للبحث في أهم العوامل التي ساعدتها على الارتقاء بصناعاتها ومكنتها من تحقيق الإقلاع الاقتصادي في زمن قياسي مقارنة بالعديد من الدول المتقدمة، وذلك من خلال عرض مختلف الاستراتيجيات والسياسات المسؤولة عن آدائها الصناعي المتميز والدور القيادي الذي لعبته الصناعة في الاقلاع الاقتصادي الباهر الذي حققته هذه الدول وتوضيح التطورات التي ميزت كل تجربة وعوامل نجاحها.

ومن أجل ذلك ولأن الخبرات التنموية للنمور الآسيوية جديرة بالدراسة اخترنا تجربة دولتي تايوان وكوريا الجنوبية أو ما يطلق عليهما "بالمعجزتين الاقتصاديتين" كأحد أهم التجارب التي اجتذبت اهتمام صناع السياسة والباحثين واشاد بها كبار الاقتصاديين في العالم واعتبروها مثالاً ناجحًا للاقتصادات النامية وادرجوها في قائمة "البلدان الصناعية الحديثة".

كما سنستعرض تجربة تركيا كأحد التجارب الرائدة في الشرق الاوسط ومن أولى دول العالم الاسلامي التي تقف على عتبة تحقيق دخل مرتفع دون الاعتماد على النفط والغاز مما جعلها تحظى بشعبية بين الدول العربية وتعتبر مثالا ناجحا للحكومات في تلك البلدان.

- ✓ المبحث الأول: تجربة تايوان
- ✓ المبحث الثاني: تجربة كوريا الجنوبية
- ✓ المبحث الثالث: تجربة تركيا

المبحث الأول: تجربة تايوان

تم الاعتراف بإقلاع الاقتصاد التايواني في فترة ما بعد الحرب باعتبارها واحدة من قصص النجاح القليلة بين العديد من البلدان النامية في النصف الثاني من القرن العشرين، تحولت تايوان من اقتصاد زراعي فقير نسبيًا ومتخلف، إلى اقتصاد صناعي حقق أحد أعلى معدلات النمو وأكثرها استدامة في الناتج القومي الإجمالي وفي التجارة الدولية في جميع أنحاء العالم، فعلى الرغم من الموارد الضئيلة، تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي لتايوان سبعة أضعاف في 28 عامًا بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ 9٪، واحتلت تايوان المرتبة السابعة كأكبر شريك تجاري للولايات المتحدة وهي من بين أكبر 20 دولة تجارية في العالم، ولايوجد بلد في العالم المعاصر تمكن من تحقيق العديد من الأهداف التي حققتها تايوان في هذه الفترة[1].

كان أداء تايوان جيدًا أيضًا في جهودها للسيطرة على التضخم والأسعار، والحفاظ على العمالة الكاملة، وتحقيق التوازن في توزيع الدخل،(كانت أفضل من العديد من البلدان الصناعية والعديد من البلدان المتقدمة) وإلى جانب كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة، فإن تايوان اليوم مدرجة كواحدة من "البلدان الصناعية الحديثة" وواحدة من "التنانين الاربعة" في شرق آسيا،[2] واعترف بنجاحها كبار الاقتصاديين في العالم حيث كتب ثلاثة من الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد وهم سيمون كوزنتس وفريدريك هايك وميلتون فريدمان، مقالات يشيدون فيها بتايوان باعتبارها مثالاً ناجحًا للاقتصادات النامية[3]، ويبين تقرير التنافسية العالمية لعام 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي احتلال تايوان للمرتبة 13 عالميا بين 140 دولة [4].

المطلب الأول: تجربة اقلاع الاقتصاد التايواني

تحولت تايوان من اقتصاد زراعي فقير نسبيًا ومتخلف، إلى اقتصاد صناعي حقق أحد أعلى معدلات النمو وأكثرها استدامة وسنحاول ابراز معالم نجاح التجربة التايوانية من خلال:

1. المميزات الجغرافية والموارد الطبيعية

[1] Chu-Yuan Cheng, Economic Development in Taiwan and Mainland China, Asian Affairs: An American Review, 10(1),1983, p60.
[2] Kuotsai Tom Liou, Economic development policy in Taiwan : achievements, challenges, and implications, International Journal of Public Administration, 23(10), 2000, p1720.
[3] Chu-Yuan Cheng, Op.Cit, p73-76.
[4] World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2018, Op.Cit, pxi.

تقع جزيرة تايوان في موقع استراتيجي في وسط سلسلة جزر تمتد من اليابان في الشمال إلى الفلبين في الجنوب، وتبعد 160 كيلومترًا فقط عن الساحل الجنوبي الشرقي للبر الرئيسي الصيني وهي بوابة طبيعية لشرق آسيا، تحتل مساحة 36013,7 كيلومتر مربع[1]، وبلغ عدد سكانها 23,589 مليون نسمة في عام 2018[2]، مع وجود 641 شخصًا لكل كيلومتر مربع، تعد تايوان واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم[3].

على الرغم من أن ربع الأرض فقط صالحة للزراعة، فإن المناخ شبه الاستوائي يسمح بزراعة الأرز المتعدد وزراعة الفواكه والخضروات على مدار السنة، ومع ذلك لم يمثل الإنتاج الزراعي سوى 1.8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 و0.21% في عام2016[4].

وعلى الرغم من أن تايوان لديها رواسب من الفحم والحجر الجيري والرخام والدولوميت والغاز الطبيعي، إلا أنها لا تتمتع بطبيعة غنية، يتم تلبية أكثر من 99٪ من احتياجاتها من الطاقة من خلال الواردات، ويعتمد اقتصادها الصناعي السريع بشكل كبير على واردات المواد الخام، ومع ذلك فإن تايوان لديها إمدادات وافرة من الموارد البشرية تعد مفتاح نجاحها في تحقيق التنمية الاقتصادية[5].

2. معالم نجاح الاقلاع الاقتصادي في تايوان

حققت تايوان على مدى العقود السبعة الماضية رقمًا قياسيًا ملحوظًا للنمو الاقتصادي السريع والأسعار المستقرة والتوزيع العادل للدخل، وذلك بفضل المساعي المشتركة بين شعبها وحكومتها والتي تتماشى مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية المصممة بشكل جيد، وأصبح هذا معروفًا في جميع أنحاء العالم باسم "معجزة تايوان". بين عامي 1952 و2011 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في تايوان من 1.711 مليار دولار أمريكي إلى 466.5 مليار دولار أمريكي؛ وتوسعت تجارتها الخارجية من 303 مليون دولار أمريكي إلى 590 مليار دولار أمريكي، محتلة المرتبة 18 على

[1]National Development Council, Taiwan Statistical Data Book 2019, National Development Council R.O.C(Taiwan), First edition, August 2019, P25.
[2] Taïwan, url : https://www.populationdata.net/pays/taiwan/, Accessed : 14/07/2020.
[3] Hugh T. Patrick, Yung Chul Park, The Financial Development of Japan, Korea, and Taiwan : Growth, Repression, and Liberalization, Oxford University Press, 1994, p223.
[4] Inna Stecenko, Chien Fu Jeff Lin, "The assessment of the impact of small and medium-sized enterprises on the manufacturing sector in Taiwan and Latvia: a comparative analysis", The Economic Annals-XXI Journal , Institute of Society Transformation, 2018, p22.
[5]The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Council for Economic Planning and Development Taipei City Taiwan (R.O.C.), N°3, Baocing Rd, October 2012, p03.

مستوى العالم؛ كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 208 دولارًا أمريكيًا إلى20866 دولار امريكيا عام 2011، ووصل الى 25893 دولارًا أمريكيًا عام 2019[1].

في سياق تطورها على مدى العقود السبعة الماضية تحولت تايوان بنجاح من مجتمع زراعي إلى لاعب رئيسي في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية. في عام 2011، كانت تايوان المورد العالمي الأول من بين 36 منتج صناعي والوحيد الذي يضم 22 منتجًا منها: اللوحات الأم، أجهزة الكمبيوتر المحمولة، معدات (CPE)، أجهزة الكمبيوتر اللوحية، أجهزة الملاحة الشخصية، مسبك الخدمات والتعبئة والتغليف، اختبار الدوائر المتكاملة (IC)، رقائق النحاس المودعة كهربائيًا، الأقراص الضوئية، الكراسي المتحركة الكهربائية وسكوترات التنقل، وقد قامت مجلة Business Week الامريكية بتسليط الضوء على دور تايوان الحيوي في سلسلة الإمداد التكنولوجي العالمية في مايو 2005 بعنوان "لماذا تايوان مهمة"، معلنة أن "الاقتصاد العالمي لا يمكن أن يعمل بدونها[2]".

تتجلى القوة الاقتصادية التي حققتها تايوان أيضًا في استثماراتها الخارجية المباشرة (FDI) اعتبارًا من نهاية عام 2011 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر التايواني في دول الآسيان أكثر من 70.9 مليار دولار أمريكي، مع ترتيب تايوان كثالث أكبر مستثمر أجنبي في تايلاند ورابع أكبر مستثمر في فيتنام، واعتبارًا من عام 2011، بلغ الاستثمار التايواني في الصين 111.7 مليار دولار أمريكي، ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2012 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وصل المخزون المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من تايوان (FDI outward stock) حوالي 213.1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2011[3]، بزيادة 5.9 في المائة على أساس سنوي. تحتل تايوان المرتبة 21 في العالم والخامسة في آسيا بعد هونج كونج واليابان والصين وسنغافورة، وأصبحت أحد المزودين الرئيسيين للاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا مع وصول مخالبها الاستثمارية إلى جميع أنحاء العالم[4].

[1] National statistics republic of china (Taïwan), url: https://eng.stat.gov.tw/mp.asp?mp=5, Accessed : 22/07/2020.
[2] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, P5.
[3] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD),World Investment Report 2012: Towards a New Generation of Investment Policies, United Nations Publication, Switzerland, 2012, p174.
[4] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Ibid, p5.

ووفقًا لتقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد لعام 2020، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تايوان 8 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مسجلة بذلك ارتفاعًا من 7 مليار دولار أمريكي في عام 2018[1]، وفي نفس العام بلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى تايوان (FDI inward stock) حوالي 100.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 40 مليار دولار أمريكي بالمقارنة مع مستوى 2010[2]، وتعد هولندا وجزر فيرجن البريطانية أكبر المستثمرين في البلاد.

الجدول (9): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في تايوان: مقارنة الاعوام 1952 ،2011، 2018.

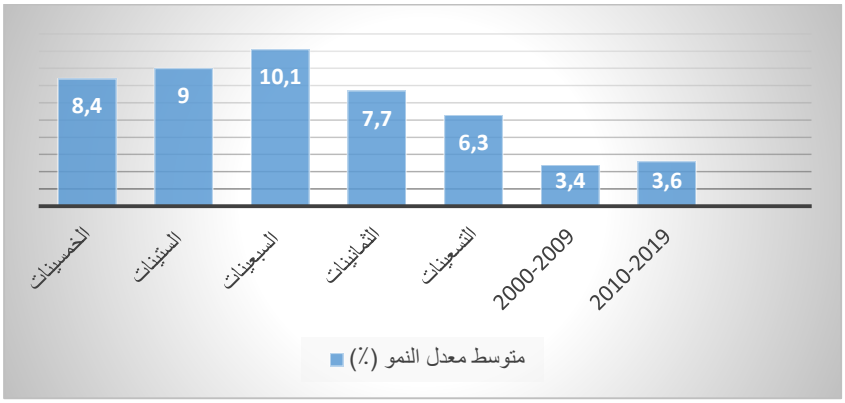
المؤشرات الاقتصادية	1952	2011	2018
السكان (مليون شخص)	8,05	23,19	23,589
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي، بالأسعار الجارية)	1,711	466,483	589,997
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار تايواني جديد بالأسعار الثابتة)	226	14,782	16,812
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	208	21,507	25,501
حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	32,2	1,8	1,6
حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	19,7	29,5	35,2
حصة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	48,1	68,8	63,2
الصادرات (مليون دولار أمريكي)	116	308,257	335,909
الواردات (مليون دولار أمريكي)	187	281,438	286,333
احتياطيات النقد الأجنبي (مليار دولار أمريكي)	10	385,6	461,8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Directorate-General of Budget, Accounting and Statistics, Executive Yuan, R. O. C. (Taiwan), URL: https://eng.dgbas.gov.tw/mp.asp?mp=2, accessed : 22/07/2020.
- National Development Council, Op.Cit, pp9, 25, 51, 62, 365.

[1] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD),World Investment Report 2020, United Nations Publications, New York, United States of America, 2020 p239.
[2] Ibid, P243.

الشكل(30): متوسط معدل النمو الاقتصادي في تايوان من الخمسينات الى 2019



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Op.Cit, p14.
- Directorate-General of Budget Accounting and Statistics, Executive Yuan, R.O.C. (Taiwan), URL : https://eng.dgbas.gov.tw/mp.asp?mp=2 accessed : 22/07/2020.

من عام 1952 إلى عام 2019، حققت تايوان متوسط معدل نمو اقتصادي سنوي بلغ 6.9٪ وهو أحد أسرع مسارات النمو بعد الحرب العالمية الثانية:

– في الستينات: بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي 9٪، حيث وضعت الدولة في هذه الفترة أسس متينة للترقية الصناعية، وركزت جهودها على تطوير صناعات التصدير، وفي عام 1966 أقامت أول منطقة لتجهيز الصادرات في تايوان، باتباع سياسة توسيع الصادرات كوسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي.

– في السبعينات: بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي 10.1٪ خلال هذه الفترة، بفضل الطاقة الكبيرة التي بذلتها الدولة لتطوير الصناعات الثقيلة والكيميائية وتوسيع الاستثمار في البنية التحتية. حيث مكنت هذه الجهود الاقتصاد من الحفاظ على معدل توسع قوي، على الرغم من تأثير الأزمتين النفطيتين، اللتين خفضتا معدلات النمو الاقتصادي في عامي 1974 و1979 إلى 1.86٪ و8.01٪ على التوالي.

– في الثمانينات: نما اقتصاد تايوان بنسبة 7.7٪ سنويًا، اتخذت تايوان خطوات نشطة لتخفيف الضوابط والحماية في الاقتصاد، وتنفيذ سياسات لتحرير التمويل والتجارة وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، ومع إنشاء أول مجمع صناعي قائم على العلم في عام 1980، دخلت الصناعة في اتجاه التطور التدريجي نحو التوجه العلمي والتكنولوجي خلال هذه الفترة.

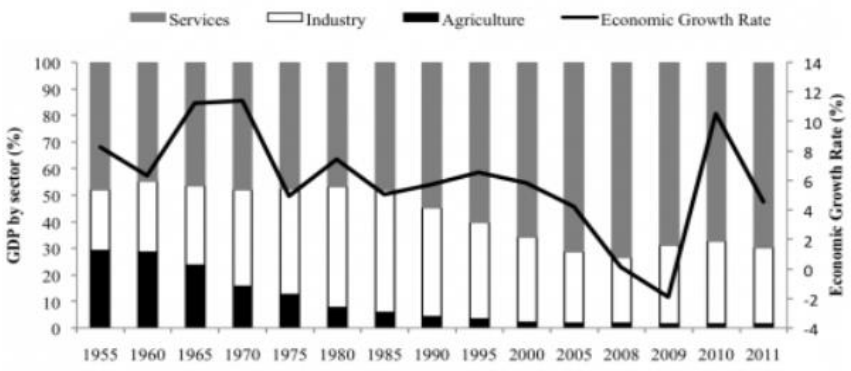
– في التسعينات: استمر اقتصاد تايوان في النمو بنسبة 6.3٪ سنويًا، مع تقدم اقتصاد تايوان بثبات في مرحلة نضوج النمو، تجاوز نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مستوى 10000 دولار أمريكي في عام 1992، ولتلبية توقعات الناس بتحسين نوعية الحياة، شرعت الحكومة في برنامج نشط للاستثمار في النقل الجماعي والطرق السريعة وحماية البيئة وغيرها من مشاريع البناء العامة المماثلة، مع السعي لتعزيز الدستور الأساسي للاقتصاد، خلال هذه الفترة وعلى الرغم من تأثير العاصفة المالية الآسيوية فقد تمكنت تايوان من النجاة من الانهيار المالي الآسيوي في 1997–1998 بشكل جيد إلى حد ما حيث كان معدل النمو في عام 1998 3.5 ٪ (مقابل انخفاض بنسبة 5.7–٪ في كوريا الجنوبية)[1].

– 2000 الى 2019 : تباطأ النمو بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، إلى متوسط سنوي قدره 3.5٪، مما يعكس تأثر الاقتصاد التايواني بالعديد من الصعوبات التي واجهته خلال هذه الفترة من انفجار فقاعة الإنترنت ووباء سارز في عام 2003 وتسونامي المالي العالمي في عام 2008.

تغير هيكل الإنتاج

خلال الستين سنة الماضية أكملت تايوان في فترة زمنية قصيرة وبشكل ملحوظ عملية استغرقت البلدان الصناعية المتقدمة من قرن إلى قرنين لتحقيقها، متحولة وبسرعة من اقتصاد زراعي بعد الحرب إلى اقتصاد المعرفة بقيادة الصناعات عالية التقنية ذات الخدمات المتخصصة.

الشكل (31): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد التايواني (1955–2011)



Source : Min-Hua Chiang, Bernard Gerbier, Cross-Strait Economic Relations : Recent Development and Implications for Taiwan, url : https://journals.openedition.org/regulation/10177?lang=en, accessed : 08/08/2020.

[1] Philippe Chevalérias, The Taiwanese Economy After the Miracle An Industry in Restructuration, Structural Weaknesses and the Challenge of China, China Perspectives 2010/3, p38.

كانت الزراعة القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي في تايوان في مراحله المبكرة. في عام 1955، شكلت حصة الزراعة 35.9٪من صافي الناتج المحلي. وانخفضت إلى 30.4٪ في عام 1959، و18.8٪ في عام 1969، وإلى 9.3٪ فقط في عام 1980، بحوالي 27 نقطة مئوية في 28 عامًا، خلال نفس الفترة بعد أن تبنت الحكومة سياسة "تشجيع الزراعة لتعزيز الصناعة والاستفادة من الصناعة لتطوير الزراعة"، تطور القطاع الصناعي بسرعة وتضاءلت الأهمية النسبية للزراعة في الاقتصاد عامًا بعد عام ارتفعت حصة الصناعة (بما في ذلك التعدين والتصنيع والكهرباء والبناء) من 18٪ في عام 1952 إلى 25.7٪ في عام 1959 وإلى 45.3٪ في عام 1980، كما حفز ارتفاع مستويات المعيشة الوطنية التطور المزدهر لقطاع الخدمات التايواني، والذي شكل 63.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018.

خضع هيكل التوظيف لتغييرات كبيرة في عام 1952، كانت الزراعة لا تزال تستخدم 52.1٪ من القوة العاملة مقابل 20.2٪ للصناعة و27.7٪ للخدمات، انخفضت القوة العاملة الزراعية إلى 35٪ عام 1971 و19٪ عام 1981، بينما ارتفعت قوة العمل الصناعية إلى 30٪ عام 1971 و42٪ عام 1981[1]. في عام 2009 شكل القطاع الزراعي 5.1٪ فقط من العمالة التايوانية و1.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي[2].

الاقتصاد القائم على التصنيع السريع هو السمة الرئيسية للتجربة التايوانية، في أوائل الخمسينيات اقتصرت صناعة تايوان بشكل أساسي على المعالجة الأولية للمنتجات الزراعية والغابات، وفي الستينيات بدأت الحكومة في إنشاء مناطق معالجة الصادرات باستخدام العمالة المنخفضة التكلفة والحوافز السياسية لجذب رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا، وبالتالي تحفيز الظهور السريع للمنسوجات والمظلات والأحذية وغيرها من الصناعات الخفيفة كثيفة العمالة، في سبعينات القرن الماضي نفذت الحكومة مشاريع التنمية العشرة الرئيسية لوضع أساس للبتروكيماويات والصلب وبناء السفن والصناعات الثقيلة الأخرى، ومنذ الثمانينيات شهدت الصناعة التحويلية في تايوان تحولًا سريعًا نحو التكنولوجيا العالية، مع اكتساب صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شهرة عالمية. في عام 2011 بلغت قيمة إنتاج صناعة الدوائر المتكاملة(IC) في تايوان 1.56 تريليون دولار

[1] Chu-Yuan Cheng, Op.Cit, pp69-70.
[2] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, p19.

تايواني جديد، كانت تايوان المورد الأول في العالم لخدمات مسبك الويفر وتعبئة واختبار الدوائر المتكاملة(IC)، حيث بلغت حصص الإنتاج العالمية 69.0٪ و50.6٪ على التوالي[1].

3. مراحل تطور النمو الاقتصادي في تايوان

أهم العوامل التي كانت وراء النجاح الاقتصادي لتايوان هي السياسات الحكومية البراغماتية والمرنة –وخاصة تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي واعتماد استراتيجية تنموية خارجية، وكلما ظهرت مشاكل جديدة، تم اتخاذ مبادرات سياسية مناسبة للسوق للتعامل معها، ويمكن تقسيم مراحل التنمية الاقتصادية وفق الاستراتيجيات المتبعة في كل مرحلة الى:

1.3. مرحلة الخمسينات: السعي وراء الاستقرار والاكتفاء الذاتي

في خمسينيات القرن الماضي أعطت تايوان الأولوية القصوى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإنتاج الغذاء، كانت المهام الرئيسية هي الاستخدام الفعال للمساعدات الاقتصادية الأمريكية من أجل التنمية، والاستفادة من التعريفات وضوابط الاستيراد في تعزيز تنمية الصناعة المحلية، تم إدخال برنامج إصلاح الأراضي لتشجيع إنتاج الغذاء واستقرار أسعاره وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وفي الوقت نفسه تم تشجيع تطوير الصناعات البديلة للواردات الكثيفة العمالة من أجل تقليل الاعتماد على الواردات وعلى الحاجة إلى النقد الأجنبي[2].

2.3. مرحلة الستينيات: توسيع صادرات الصناعة الخفيفة

في الستينيات تم التركيز على تعزيز الصناعات الخفيفة الموجهة للتصدير والتي تتطلب عمالة كثيفة مثل صناعة الملابس والمنتجات الكهربائية والإلكترونية وصناعات البلاستيك والخشب والمعادن، للاستفادة من العمالة منخفضة التكلفة التي نمت بمعدل سنوي قدره 7 ٪ بين عامي 1960 و1973 (ويرجع ذلك أساسًا إلى حركة كبيرة للعمالة من المناطق الريفية في تايوان) مما أدى إلى تعزيز القدرة التنافسية الدولية لتايوان في هذه الصناعات والاستفادة من إمكانيات الأسواق خارج تايوان[3]. تحقيقا لهذه الغاية أدخلت الحكومة إصلاحات في إدارة النقد الأجنبي والضرائب، وسنت النظام الأساسي لتشجيع الاستثمار، وفي عام 1966 أنشأت أول منطقة لتجهيز الصادرات في

[1] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, p19.
[2] Gary Gereffi, Donald L Wyman, Manufacturing Miracles : Paths of Industrialization in Latin America and East Asia, Princeton University Press. Electronic book, pp 140-142.
[3] Ian Davies, Taiwan : The Economic Significance Of The Industrialisation Programme, The Australian Journal of Chinese Affairs, N°6, Jul 1981, p1.

تايوان، وسط التطور المزدهر للاقتصاد العالمي، زادت صادرات تايوان الصناعية بسرعة، وأصبحت قاطرة لنموها الاقتصادي[1] وتعتبر سنة 1963 سنة اقلاع الاقتصاد التايواني.

3.3. مرحلة السبعينات: تطوير الصناعات القاعدية والثقيلة

بحلول نهاية الستينيات أدى التوسع السريع في الصادرات إلى تحفيز الطلب المحلي القوي على الآلات والمعدات والمواد الوسيطة، وبعد سنوات عديدة من التصنيع كانت التكنولوجيا الصناعية في تايوان أكثر تقدمًا ومواتية لمستوى أعلى من تطوير الصناعة القاعدية والثقيلة، وفي السبعينيات نفذت الحكومة مشاريع التنمية الرئيسية لزيادة السكك الحديدية والمطارات والموانئ والكهرباء والبنية التحتية الأساسية الأخرى، وأنشأت مؤسسات مملوكة للدولة لإنتاج مجموعة مختارة من السلع كثيفة رأس المال على نطاق واسع، وكان بعضها سلعًا نهائية (مثل بناء السفن والمنتجات المعدنية والأسمدة)، ولكن معظمها كانت سلعًا وسيطة مثل الصلب والبتروكيماويات وتكرير النفط وغيرها من المواد البديلة لاستيراد رأس المال، كانت نتيجة هذه الاستراتيجية أنه في غضون أربع سنوات نمت الصناعات التايوانية كثيفة رأس المال بمعدلات متوسطة لا تقل عن 30٪ سنويًا، مما أدى إلى زيادة حصتها في التصنيع من 42٪ في عام 1976 إلى 50٪ بحلول عام 1979، كما ارتفعت قيمة صادرات هذه السلع بشكل حاد، وبلغ نصيبها من إجمالي الصادرات 37٪ في عام 1979، وقد مكنت هذه الاستراتيجية تايوان من تقليل اعتمادها على المعروض الأجنبي من المنتجات الوسيطة بشكل فعال وتحسين هيكلها الصناعي بسرعة[2].

4.3. مرحلة الثمانينيات: التحرير الاقتصادي والتنمية كثيفة التكنولوجيا

في أوائل الثمانينيات بدأ الاقتصاد في جني فوائد سياسات ترقية التجارة الخارجية، وتم تسجيل فائض متزايد فيها. لمعالجة الاختلالات المتزايدة في الاقتصاد كنقص العمالة في العديد من الصناعات (مثل البناء والتصنيع)، والاختلالات بين الصادرات والواردات (كتسجيل الفائض التجاري مع الولايات المتحدة والعجز التجاري مع اليابان)، والضغط التضخمي في أواخر الثمانينيات (المرتبط بارتفاع معدل الادخار وسوق الأوراق المالية)، وتدهور نوعية الحياة (كارتفاع معدلات الجريمة والمشاكل البيئية)[3]، قامت تايوان باتخاذ إجراءات التحرير الاقتصادي وازالت الضوابط المفروضة

[1] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, P7.
[2] Ian Davies, Op.cit, Pp 2-4.
[3] Kuotsai Tom Liou, Op.Cit, p1735.

على حركة رأس المال، وسعت إلى تفعيل قوى السوق بشكل كامل، كما عملت على استغلال مواردها الرأسمالية الوفيرة لتطوير صناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا مثل الإلكترونيات والآلات وتنقيح القوانين المصرفية التي أدت إلى إلغاء بعض القيود على العمل المصرفي في التسعينيات، وبدأت برنامج خصخصة واسع النطاق أثر على العديد من الشركات المملوكة للدولة[1].

5.3. مرحلة التسعينيات: التطور المزدهر لصناعة تكنولوجيا المعلومات

على الرغم من أن ارتفاع الأجور أجبر الصناعات كثيفة العمالة على الانتقال إلى الخارج، فإن الموارد البشرية عالية الجودة والعناقيد الصناعية الشاملة في تايوان قد وفرت الظروف الأساسية للتطور المزدهر لصناعة تكنولوجيا المعلومات، وقد مكّن ذلك تايوان من التحسن والتحول بسلاسة من الهيمنة في تصنيع المظلات والألعاب إلى الهيمنة في تصنيع منتجات تكنولوجيا المعلومات.

ارتفعت نسبة الصناعات كثيفة التكنولوجيا في قطاع التصنيع من 24٪ في عام 1986 إلى 38.8٪ في عام 1997، وكان متوسط معدل نمو الصناعات كثيفة التكنولوجيا 10.7٪ خلال هذه الفترة، وهو ما تجاوز إلى حد كبير متوسط معدل النمو الكلي لقطاع التصنيع البالغ 6.2٪، علاوة على ذلك حافظت الصناعات الأساسية التي تشمل الصلب والأدوات الميكانيكية، على نصيبها الثابت في قطاع التصنيع عند حوالي 36 –38٪. خلال نفس الفترة، بينما انخفضت الصناعات التقليدية كثيفة العمالة بما في ذلك المنسوجات والأغذية، من 40.4 ٪ في عام 1986 إلى 24.5٪ في عام 1997[2].

في عام 1993 أصبحت تايوان أكبر منتج في العالم للعديد من منتجات تكنولوجيا المعلومات حيث زودت أكثر من نصف السوق العالمية بالشاشات واللوحات الأم وماسحات الصور، وفي عام 1995 أصبحت ثالث أكبر منتج لأجهزة تكنولوجيا المعلومات في العالم، ولعبت دورًا لا غنى عنه في قسم صناعة التكنولوجيا العالية العالمية، أيضًا في عام 1995 أطلقت الحكومة خطة مركز العمليات الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (APROC) في محاولة لتعزيز وضع اللوجستيات

[1] Gerald A. McBeath, Foreign Direct Investment (FDI) Management and Economic Crisis in Asia: Taiwan's Changing Strategy, MIR: Management International Review, Vol 39, N°4, 1999, p109.

[2] Chiung-Wen Hsu, Hsueh-Chiao Chiang, The government strategy for the upgrading of industrial technology in Taiwan, Technovation 21, 2001, p123.

العالمي في تايوان والمستوى الصناعي من خلال تطويرها إلى مركز عمليات للصناعات التحويلية وإعادة الشحن والخدمات المتخصصة[1].

6.3. مرحلة ما بعد 2000: إعادة البناء الصناعي والارتباط العالمي

في عام 2000 كشفت الحكومة عن رؤية جديدة للسعي لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وعادلة قائمة على المعرفة، تشمل الاستثمار الشامل في الموارد البشرية، والابتكار في البحث والتطوير، والقنوات اللوجستية والبيئة المعيشية، والتركيز على تطوير أشباه الموصلات، وعرض الصور، وصناعات التكنولوجيا الحيوية والمحتوى الرقمي، بهدف رفع القدرات الإبداعية للصناعة المحلية وتحسين نوعية حياة الناس، وفي 1 يناير 2002[2] تم قبول تايوان رسميًا كعضو في منظمة التجارة العالمية، وفتحت مرحلة جديدة في المواءمة الدولية التدريجية لنظمها الاقتصادية والتجارية وإعادة المزايا التنافسية الأساسية لاقتصاد تايوان.

في عام 2008، ولدعم الأساسيات الاقتصادية لتايوان ضد تأثير الأزمة المالية العالمية وجهت الحكومة تركيزها على ترقية البنية التحتية بقوة، وإعادة البناء الصناعي، والاستثمار الداخلي والربط العالمي، بهدف استخدام المحركات الثلاثة الاستهلاك والاستثمار والصادرات لرفع إمكانات النمو في تايوان:

- من أجل بناء البنية التحتية ، أطلقت الحكومة مشاريع i–Taiwan 12 تهدف إلى خلق بيئة حياتية واستثمارية رئيسية[3].

- لإعادة التصميم الصناعي استهدفت الحكومة الترويج النشط لست صناعات ناشئة رئيسية (بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية، والسفر والسياحة)، وأربع صناعات ذكية ناشئة (بما في ذلك الحوسبة السحابية والسيارات الكهربائية الذكية)، وعشر صناعات خدمات رئيسية (بما في ذلك الطب والتجديد الحضري)، ووضعت الاستراتيجية البؤرية لتعزيز "أربعة عناصر في ثلاثة قطاعات من

[1] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, pp8-9.
[2] World Trade Organization, url : https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/chinese_taipei_e.htm, Accessed : 12/08/2020.
[3] Cabinet approves ‘i-Taiwan 12 projects’, url : https://taiwantoday.tw/news.php?unit=2&post=763, Accessed : 12/08/2020.

الصناعة" (خدمة الصناعة التحويلية، تكنولوجيا صناعة الخدمات والتدويل، وميزات الصناعة التقليدية)، كوسيلة لدفع صناعة تايوان نحو قفزة جديدة لأعلى[1].

– ولجذب الاستثمار نفذت الحكومة مبادرة الاستثمار في تايوان لتسليط الضوء على أكثر الفرص الاستثمارية اللافتة للنظر في الدولة، وبهدف توجيه الاستثمار مباشرة إلى أنسب المناطق المحلية، حيث يمكنها خلق فرص عمل محلية ونشر ثمار النمو الاقتصادي بين جميع السكان[2].

– العمل على تعزيز الروابط العالمية لتايوان من خلال تحسين العلاقات عبر المضيق، مما يؤدي إلى مكاسب مثل فتح النقل المباشر وتوقيع اتفاق إطار التعاون الاقتصادي عبر المضيق، ومن خلال برنامج جريء للإصلاحات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك تخفيضات ضرائب العقارات من 50٪ إلى 10٪ وضريبة دخل الأعمال من 25٪ إلى 17٪، لخلق بيئة عمل أكثر ودية وأكثر كفاءة[3].

– حققت تايوان في عام 2012 المرتبة السادسة على مستوى العالم في قيمة إنتاج معدات الاتصالات، وخامس أعلى معدل اتصال بشبكة الألياف الضوئية في العالم، والمرتبة الثانية في آسيا من حيث تأهب الشبكة[4].

[1] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Implementation Review on the ROC Plan for National Development in 2012, June 2013, pp10-11.
[2] Ibid, p12
[3] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, p10.
[4] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Implementation Review on the ROC Plan for National Development in 2012, Ibid, p11.

الجدول (10): ملخص لمراحل تطور النمو الاقتصادي في تايوان

السنوات	الاستراتيجيات
الخمسينات	**السعي وراء الاستقرار والاكتفاء الذاتي** – تطبيق التخطيط الاقتصادي في عام 1953، بعد الانتهاء من إعادة التأهيل بعد الحرب –تنفيذ برنامج لإصلاح الأراضي، وتحفيز الإنتاج الزراعي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتطوير صناعات احلال الواردات كثيفة عنصر العمل للحد من العجز التجاري.
الستينات	**توسيع صادرات الصناعات الخفيفة** –تشجيع الادخار والاستثمار والصادرات –إدخال منتجات زراعية جديدة –تطوير الصناعات الموجهة للتصدير وإنشاء مناطق تجهيز الصادرات
السبعينات	**تطوير الصناعات القاعدية والثقيلة** –تنفيذ المشروعات العشرة الكبرى وتحسين البنية التحتية –إقامة الصناعات الوسيطة –تطوير الصناعات المصنعة والثقيلة
الثمانينات	**التحرير الاقتصادي والتنمية كثيفة التكنولوجيا** –إعادة هيكلة الإنتاج الصناعي وتوسيع الإنفاق على البحث والتطوير –متابعة التحرر الاقتصادي والتدويل –توسيع الطلب المحلي لتحسين الخلل التجاري
التسعينات	**ازدهار صناعة تكنولوجيا المعلومات** –تنفيذ خطة التنمية الوطنية السداسية لدعم البنية التحتية –استخدام نظام BOT لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في البناء العام – تحرير الاتصالات –موازنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين نوعية المعيشة –تطوير تايوان إلى مركز عمليات إقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
بعد 2000	**إعادة البناء الصناعي والارتباط مع العالم** –التنفيذ الفعال لمشاريع i–Taiwan 12 لدعم رأس المال الوطني من خلال توسيع الاستثمار العام وتحفيز الاستثمار الخاص. –تأهيل إعادة البناء الصناعي من خلال تطوير ست صناعات ناشئة رئيسية وأربع صناعات ذكية ناشئة وعشر صناعات خدمات رئيسية. –تعزيز الروابط العالمية، والقدرات اللوجستية عبر المضيق، من خلال التوقيع على اتفاق إطار التعاون الاقتصادي ECFA مع البر الرئيسي الصيني؛ ومواءمة النظم الاقتصادية والتجارية الوطنية مع النظم العالمية لرفع مكانة تايوان الاقتصادية. –تنفيذ مشروع الاستثمار في تايوان لجذب الاستثمار وخلق فرص عمل محلية. –تنفيذ خطة الرؤية الوطنية للعقد الذهبي، مع 31 مجموعة رئيسية من التدابير لتحقيق الرؤى الثمانية للاقتصاد النشط، والمجتمع العادل، والحكومة النزيهة والمؤهلة، والثقافة والتعليم الأساسيين، والبيئة المستدامة، والتنمية الشاملة، والسلام عبر المضيق، والصداقة الدولية لخلق عقد ذهبي من الازدهار والتناغم والاستدامة.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على ماسبق.

المطلب الثاني: مسار تطور استراتيجيات الترقية الصناعية في تايوان

بعد الحرب العالمية الثانية إعتمدت بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا استراتيجية تنموية تقوم على احلال الواردات في الصناعة التحويلية تم تنفيذها خلف حواجز حمائية عالية، هذه الاستراتيجية جعلت من الممكن تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي خلال فترة احلال الواردات "الأولية

أو السهلة"[1] عندما تم استبدال الواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة والسلع الوسيطة بالإنتاج المحلي، إن الظروف السائدة في تلك البلدان المعنية كانت تناسب تصنيع هذه السلع حيث يمكن إنتاجها بكفاءة على نطاق صغير نسبيًا وتتطلب في الغالب عمالة غير ماهرة أو شبه ماهرة، ونادراً ما كانت تتطلب تطبيق أساليب تكنولوجية معقدة.

وبمجرد استبدال جميع هذه الواردات عمليا لا يمكن أن يستمر التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية غير المعمرة ومدخلاتها في تجاوز الزيادات في الطلب المحلي دائما، ولذلك وللبحث عن مصادر جديدة للنمو الصناعي معظم هذه البلدان تحولت لإحلال الواردات في المنتجات الوسيطة الاخرى والآلات والسلع الاستهلاكية المعمرة، وبذلك واجهت قيودًا بسبب ضيق أسواقها المحلية ومتطلبات التكنولوجيا ورأس المال للصناعات المعنية، حيث تحتاج هذه الصناعات بشكل عام إلى مستويات عالية من الإنتاج للتشغيل الفعال وتزيد التكاليف إلى حد كبير عند مستويات إنتاج أقل – سواء في تصنيع المنتج نفسه أو في إنتاج أجزائه ومكوناته وملحقاته–، كما أنها تتطلب توفر العمال والفنيين المهرة واستخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة وتميل إلى أن تكون كثيفة رأس المال وبالتالي يجب زيادة متطلبات الاستثمار لتحقيق زيادات إضافية في الدخل القومي[2].

بدأت تايوان بإحلال الواردات في السلع الاستهلاكية غير المعمرة ومستلزماتها من المواد الخام وبحلول أواخر الخمسينات تمكنت من استبدال كل هذه الواردات فعليا، وبدلاً من التركيز على احلال الواردات في انواع اخرى من المنتجات كالسلع الوسيطة والآلات والسلع الاستهلاكية المعمرة، اعتمدت تايوان سياسة التوجه نحو التصدير في نهاية فترة الخطة الرباعية الثانية، ويمكن تقسيم التنمية الصناعية في تايوان منذ عام 1952 إلى أربع مراحل: مرحلة استبدال الواردات (1952–1957) الانتقال الى ترويج الصادرات (1958–1972)، واستبدال الواردات الثانوية (1973–1980) وترقية الصناعات الاستراتيجية عالية التكنولوجيا (1981 إلى الوقت الحاضر).

1. إحلال الواردات الأولية (1952–1957):

كانت تايوان تحت الحكم الياباني من عام 1895 إلى عام 1945، وفي أواخر الثلاثينيات بدأت اليابان، استعدادًا للحرب مع الصين، في بناء القاعدة الصناعية لتايوان من عام 1936 إلى

[1]Pan-Long Tsai, Explaining Taiwan's Economic Miracle : Are the Revisionists Right?, Agenda, Volume 6, Number 1, 1999, p75
[2] Bela Balassa, Industrial Policies in Taiwan and Korea, Weltwirtschaftliches Archiv Bd. 106 (1971), p56

عام 1942، بينما كانت الأنشطة الصناعية خلال العشرينات تقتصر بشكل عام على معالجة الأغذية، طور اليابانيون في العقد التالي بعض الصناعات الثقيلة، من بينها الألمنيوم والأسمنت والورق والمواد الكيميائية وبناء الآلات والسفن وتكرير البترول، لمساعدة جهودهم الحربية[1]، ومع ذلك قامت اليابان بإعاقة الصناعات التي تنتج سلعًا استهلاكية غير المعمرة، رغبة منها في الحفاظ على اسواق هذه السلع لصالح صناعاتها الخاصة. في المقابل، باعت تايوان مجموعة متنوعة من المواد الغذائية والمنتجات السمكية وبعض المواد الخام لليابان[2].

لم تستمر تايوان في تطوير الصناعات الثقيلة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اذ تم تدمير معظم القاعدة الصناعية، حوالي ثلاثة أرباع الطاقة الإنتاجية الصناعية وثلثي قدرة توليد الطاقة، وتم تعطيل أكثر من نصف السكك الحديدية والجسور ومرافق المحطات والمقطورات نتيجة لذلك، في عام 1945، انخفض الإنتاج الزراعي في الجزيرة إلى 45 ٪ والإنتاج الصناعي إلى أقل من ثلث ذروته قبل الحرب[3].

كانت أكثر المبادرات السياسية توثيقاً خلال هذه المرحلة هي برنامج الإصلاح الزراعي الذي تم تنفيذه في 1949–1953 وقد أدى ذلك إلى النمو الزراعي السريع وتقدم التكنولوجيا الزراعية، مما سهل التطور الصناعي من خلال تزويده بالفائض الزراعي من جهة وسوق كافٍ للمخرجات الصناعية من جهة أخرى، وفوق كل ذلك فإن الفردية في الإصلاح الزراعي قد حولت بشكل غير متوقع المزارعين إلى وكلاء اقتصاديين صغار[4].

تم تنفيذ سياسة احلال الواردات الأولية او "السهلة" في المرحلة الأولى من التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية[5] وتعزيزها بالتعريفات الجمركية والقيود الكمية على الاستيراد والرقابة على الصرف الأجنبي، وحواجز الدخول التي عملت على حماية الصناعات المحلية الناشئة، كما ساعد على

[1] Chu-Yuan Cheng, Op.Cit, pp61-62.
[2] Ken C. Y. Lin, "Industrial Development and Changes in the Structure of Foreign Trade, The Experience of the Republic of China in Taiwan, IMF Staff Papers, Vol 15, N°2, Jul, 1968, p294.
[3] Chu-Yuan Cheng, Ibid, p62.
[4] Pan-Long Tsai, Op.Cit, p75.
[5] Ranadev Banerji, Industrial Employment Expansion Under Alternative Trade Strategies: Case Of India And Taiwan: 1950-1970, Journal Of Development Economics, North-Holland publishing Company, 7 (1980), p570.

نجاحها تدفق رجال الأعمال الصينيين وزيادة احتياجات السكان الذين زاد عددهم بقدوم المهاجرين من بر الصين الرئيسي[1].

لجأت تايوان إلى بدائل الواردات في الخمسينيات من القرن الماضي مثل معظم البلدان النامية، وعلى عكس معظم البلدان التي تبنت هذه الاستراتيجية، فإن سياسة استبدال الواردات في تايوان كانت تهدف إلى توفير النقد الأجنبي بدلاً من الاكتفاء الذاتي كانت هناك حاجة إلى كميات كبيرة من العملات الأجنبية لاستيراد الأسمدة اللازمة لزيادة إنتاج الغذاء، واستيراد القماش، واستيراد الأسمنت لإصلاح البنية التحتية التي مزقتها الحرب، ونتيجة لذلك تم استهداف صناعات الأسمدة والنسيج والأسمنت؛ وتم تشجيع الصناعات التصديرية التي تعكس الميزة النسبية لتايوان، مثل المنتجات الزراعية المصنعة[2].

ساهم احلال الواردات في المنسوجات والملابس والبلاستيك والأحذية والمنتجات الجلدية وغيرها من الصناعات الخفيفة الأخرى في النمو السريع للإنتاج الصناعي في تايوان خلال الخمسينات فتغيرت تايوان تدريجياً من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي[3] واكتمل احلال الواردات في هذه الصناعات فعليًا بحلول نهاية العقد، حيث شكلت نسبة الواردات أقل من 10٪ من الاستهلاك المحلي[4]، ونتيجة لضيق السوق المحلي في تايوان وانخفاض معدل النمو، كان لا بد من وضع سياسات جديدة لتحسين ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي الذي أصبح هدفا سياسيا بقدر ما هو هدف اقتصادي.

2. ترويج الصادرات (1958-1972):

في حوالي عام 1960 تم إجراء مراجعة رئيسية للسياسة الصناعية المتبعة في الدولة من التوجه الداخلي او انتاج بدائل الواردات إلى التوجه الخارجي او الانتاج للتصدير[5]، اذ لم تكن امام تايوان العديد من الخيارات المتاحة، فضعف مواردها الطبيعية، وقلة معادنها، وارتفاع نسبة السكان إلى الأراضي الصالحة للزراعة فيها، إضافة الى انخفاض الطلب على السكر والأرز وبعض المنتجات

[1] Pan-Long Tsai, Op.Cit, p72.
[2] Ibid, p75.
[3] Rodrik Dani, Getting Interventions Right: How South Korea And Taiwan Grew Rich. National Bureau Of Economic Research, Working Paper No 4964, December(1994), pp1-3
[4] Bela Balassa, Op.Cit, p60.
[5] Ranadev Banerji, Op.Cit, P570.

الأولية الأخرى التي تصدرها لليابان أدى إلى الحد من إمكانيات الاعتماد بشكل رئيسي على الصادرات الزراعية لتحقيق النمو الاقتصادي السريع في تايوان[1]، وخلال الفترة 1952–1956 انخفض معدل نمو الناتج الصناعي إلى 11٪، وانخفض معدل نمو العمالة إلى 5٪ في النصف الثاني من الخمسينيات، في عام 1958 كانت تايوان لا تزال تعاني من عجز تجاري يبلغ حوالي 70 مليون دولار أمريكي، أدت هذه المشكلات إلى جانب الضغط المتزايد من الولايات المتحدة إلى إعادة توجيه واسعة النطاق لاستراتيجية التنمية[2].

مع تمكن تايوان من استبدال الواردات في السلع الاستهلاكية غير المعمرة وفي المنتجات الوسيطة المستخدمة في تصنيعها، لم يقدم إنتاج الأسواق المحلية في هذه الصناعات إمكانيات كافية للنمو السريع أيضًا. وفي الوقت نفسه، أدى صغر الأسواق المحلية في تايوان إلى تقييد نطاق ورفع تكلفة إحلال الواردات في المنتجات الوسيطة والآلات والمستهلكات المعمرة[3].

في عام 1960 بلغ إجمالي السوق للسلع المصنعة، بما في ذلك السلع الغذائية، حوالي 0.5 مليار دولار في تايوان مقابل 23 مليار دولار في الهند، و14 مليار دولار في البرازيل، و10 مليار دولار في الأرجنتين. وبالتالي، كانت نتائج احلال الواردات أقل بكثير في تايوان مما كانت عليه في البلدان المذكورة أعلاه في حين أن تكلفتها الاقتصادية كانت أكثر ارتفاعا[4].

يتأثر اختيار استراتيجيات التنمية بفرص التكامل الإقليمي في شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة. فعلى سبيل المثال، وبدلاً من اعتماد سياسات موجهة نحو التصدير، سعت دول أمريكا الوسطى ذات الأسواق الصغيرة (0.2–0.4 مليار دولار) إلى توسيع صناعاتها في إطار اتحاد جمركي، لكن هذا الخيار، ونظرا للأسباب الجغرافية والسياسية التي كانت سائدة في الستينات، لم يكن متاحًا لتايوان، وقد تأثر اعتماد سياسات التوجه الخارجي في تايوان كذلك بتوفر قوة عاملة ذات دوافع جيدة بمستوى تعليمي عالٍ وأجور منخفضة نسبيًا توفر للبلد ميزة تنافسية في تصدير السلع كثيفة عنصر العمل، فقدم التوسع في هذه الصناعات إمكانيات جيدة لاستيعاب البطالة كما انها تتطلب رأس مال أقل لكل وحدة انتاجية مما يفعله انتاج معظم السلع الوسيطة والآلات والسلع

[1] Bela Balassa, Op.Cit, P60
[2] Pan-Long Tsai, Op.Cit, P72
[3] Ranadev Banerji, Op.Cit, P570.
[4] Bela Balassa, Helen Hughes, Statistical Indicators Of Levels Of Industrial Development, International Bank For Reconstruction And Developmen (Ibrd) Economics Department Working Paper N°45, May 1969, P82.

الاستهلاكية المعمرة[1]، وفي هذا الصدد يلاحظ أن الفوائد المحققة في احلال الواردات كانت أقل أهمية في تايوان مما كانت عليه في بلدان مثل الأرجنتين وشيلي اين امتد احلال الواردات من المنتجات الاستهلاكية غير المعمرة إلى المنتجات الوسيطة والآلات والسلع الاستهلاكية المعمرة.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى تصميم السلطات في تايوان على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وانعدام القيود على قدرتها على اتخاذ القرارات وتنفيذها.

أدت السياسات المتبعة خلال الستينيات إلى التوسع السريع في الصادرات في تايوان، بين عامي 1960 و1969 زادت صادراتها من السلع المصنعة بمعدلات سنوية تبلغ 34 و69٪ على التوالي، وفي نفس الفترة ارتفعت الصادرات المصنعة من البلدان النامية بخلاف تلك التي تتبع سياسات التصنيع الموجه نحو التصدير (أي باستثناء تايوان وكوريا وهونغ كونغ وسنغافورة وباكستان) بمعدل سنوي لا يتجاوز 8٪.[2]

كما شجع نظام الحوافز المطبق على توسيع الصادرات الأولية، على ارتفاع هذه الاخيرة بمتوسط معدل سنوي بلغ 13 و20٪ بين 1960 و1969 مقابل 3٪ سنويًا في البلدان النامية غير المنتجة للنفط. ويتضح الدور الرئيسي للصادرات في عملية النمو من خلال ارتفاع حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي من 11٪ عام 1960 إلى 23٪ في 1969، كما ساهم التوسع السريع في الصادرات بشكل مهم في النمو الاقتصادي في تايوان، فقد شهدت معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 9.9٪ في الفترة 1960 – 1969 مقابل حوالي 4.5٪ في البلدان النامية غير المنتجة للنفط[3].

أتاح نمو الصادرات تطبيق أساليب الإنتاج واسعة النطاق في صناعات السلع الاستهلاكية وأدى إلى تحسينات في الأساليب التكنولوجية وجودة المنتج، علاوة على ذلك ساهمت الصادرات في النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال زيادة الطلب على المواد المحلية، وزيادة الدخول وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وفي الصناعات الغذائية، شجع ارتفاع الصادرات على زيادة تطوير الزراعة، أدى ارتفاع الدخول الناتج عن التصدير والقطاعات المرتبطة به إلى زيادة الطلب على السلع

[1] Ranadev Banerji, Op.cit, P574.
[2] Bela Balassa, Op.Cit, P64.
[3] Ibid, Pp64-66.

الاستهلاكية محلية الصنع، وزادت عائدات النقد الأجنبي من الصادرات في توفير الواردات من المواد الخام الوسيطة والطاقة اللازمة للنمو الاقتصادي[1].

سمحت استراتيجية التوجه نحو التصدير باستخدام أفضل لموارد البلد، من خلال السماح بالتخصص وفقًا للميزة النسبية، كما ذكرنا سابقًا استفادت صادرات السلع الاستهلاكية غير المعمرة في تايوان من القوى العاملة، في حين أن احلال الواردات في المنتجات الوسيطة والآلات والسلع الاستهلاكية المعمرة كان سيتطلب كميات كبيرة من رأس المال، وفي هذا الصدد ارتفع إجمالي العمالة في تايوان بمتوسط معدل سنوي قدره 4.1 بين عامي 1960 و1969، بينما كان ارتفاع العمالة في الصناعة التحويلية أسرع بكثير، في حين كانت الزيادات في العمالة الصناعية صغيرة في البلدان النامية المتبعة لسياسات التوجه الداخلي، والعديد منها (مثل تشيلي وكولومبيا) شهد زيادات منخفضة جدا في الستينات، أدى الارتفاع السريع في العمالة في البلد إلى انخفاض في البطالة، بين عامي 1963 و1968، انخفض عدد العاطلين عن العمل من 200 ألف إلى 72 ألفًا في تايوان، وكان الانخفاض من 5.3 إلى 1.7٪[2].

3. استبدال الواردات الثانوية (1973-1980):

في السبعينيات بدأت تايوان في احتضان الصناعات الثقيلة، وخاصة البتروكيماويات والصلب واستمرت الصادرات من كل من الصناعة الخفيفة الناضجة والصناعات الثقيلة الناشئة في التوسع خلال هذه الفترة ودفعت الاقتصاد التايواني إلى الأمام[3]، على الرغم من ذلك أدى ظهور العديد من البلدان النامية الأخرى ذات القوى العاملة الوفيرة والأرخص تكلفة إلى تآكل الميزة النسبية لتايوان في التصنيع كثيف العمالة.

بعد سلسلة من الصدمات الاقتصادية والسياسية في السبعينيات، كان هناك تركيز متجدد على البنية التحتية بالإضافة إلى دور الدولة في التنمية الصناعية، استثمرت الحكومة في مشاريع البناء العشر الكبرى في 1974-1978 حوالي 5 مليارات دولار أمريكي في ستة مشاريع نقل، والعديد من

[1] مبارك بوعشة، تجربة تايوان التنموية، مجلة العلوم الانسانية بحوث اقتصادية، العدد13، المجلد ب، جوان 2009، ص28.

[2] Bela Balassa, Op.cit, p65.

[3] Michael C.Y. Lin, Perry Wong, Recapturing The Taiwan Miracle -Diversifying The Economy Through Innovation And Collaboration-, The Milken Institute Asia Center, June 2016, p3.

محطات الطاقة النووية، ومصنع صلب متكامل، وحوض كبير لبناء السفن، والعديد من مصانع البتروكيماويات، تضمنت المشاريع الثلاثة الأخيرة في هذه القائمة سياسة لاستبدال الواردات الثانوية مصممة لإنشاء صناعة ثقيلة وكيميائية كاملة (HCI) في عام 1973 أيضًا، أنشأت الحكومة معهد أبحاث التكنولوجيا الصناعية(ITRI) غير الربحي لإجراء البحوث التطبيقية ورعاية الشركات من خلال تقديم الخدمات الفنية ونقل أبحاثه إليهم[1]، بالاشتراك مع معهد صناعة المعلومات(III) الذي تأسس في عام 1979 والذي لعب دورًا رائدًا في كل من التكنولوجيا الصناعية وتطوير القوى العاملة، ووضع الأساس للترقية المكثفة للصناعات عالية التكنولوجيا بعد الثمانينيات[2].

4. الصناعات الاستراتيجية عالية التكنولوجيا والتحرير الاقتصادي (1981 –حتى الآن):

إدراكًا لتضائل النموذج كثيف العمالة والموجه للتصدير، أعادت الحكومة تركيز سياستها الصناعية على تطوير العلوم والتكنولوجيا بشكل جدي في الثمانينيات[3]، أدت الصدمة النفطية عام 1979، وتفاقم النقص في العمالة، وزيادة المخاوف البيئية، وتزايد الضغط الحمائي من الولايات المتحدة في الثمانينيات إلى تحول كبير في استراتيجية التنمية بشكل عام والسياسة الصناعية بشكل خاص، تم تأجيل أو إلغاء بعض مشاريع(HCI) ، واتخاذ إجراءات أخرى للارتقاء الصناعي.

أولاً، بعد الإعلان عن خطة التنمية الاقتصادية العشرية (1980–1989)، تم اختيار مجموعة من الصناعات "الاستراتيجية" وفقًا للمعايير التالية: "معيارين كبيرين" (تأثيرات الارتباط الكبيرة، إمكانات السوق الكبيرة)، "معيارين عاليين "(معدل مرتفع للقيمة المضافة، كثافة عالية للتكنولوجيا) " ومعيارين منخفضين "(كثافة طاقة منخفضة، تلوث منخفض)، بالإضافة الى حوافز النظام الاساسي لتشجيع الاستثمار (SEI)، دعمت الحكومة هذه الصناعات من خلال قروض تفضيلية متوسطة وطويلة الأجل بفائدة منخفضة وزودتها بالتكنولوجيا والإرشادات الإدارية اللازمة[4].

ثانياً، برنامج تطوير العلوم والتكنولوجيا الذي تم إطلاقه في 1978–1979 حدد الطاقة والمواد والمعلومات والأتمتة (التشغيل الآلي) اللازمة من أجل التنمية، وتقليدًا لنموذج وادي السيليكون، تم

[1] Michael C.Y. Lin, Perry Wong, Op.Cit, p3.
[2] Pan-Long Tsai, Op.Cit, P73.
[3] Gustav Ranis, "Taiwan's success and vulnerability : Lessons for the 21st century," in Taiwan in the 21st Century: Aspects and limitations of a development model, Robert Ash and J.Megan Green, (eds), Routledge, NY, 2007, p38.
[4] Pan-Long Tsai, Ibid, P74.

إنشاء مجمع Hsinchu Science–Based Industrial Park (HSBIP) في عام 1980[1] لتشجيع التنمية الناشئة لصناعات التكنولوجيا الفائقة، وتم اعتماد العديد من التدابير لتعزيز نمو هذه الصناعات وجذب المواهب الخارجية إلى تايوان ونتج عن ذلك عدد من شركات التكنولوجيا العملاقة مثل United Microelectronics Corp وTSMC، والتي تعد من بين أكبر مسابك أشباه الموصلات في العالم، وقد أدى نجاح برنامج HSBIP في عام 1995 إلى الموافقة على انشاء حديقة علمية ثانية في تايوان.

ثالثًا، شهدت الثمانينيات عملية تحرير النقد الأجنبي في عام 1987، وتحرير حركة رأس المال، وتحرير كل من أسعار الفائدة وسعر الصرف إلى حد كبير (إن لم يكن بالكامل)، كما تم إلغاء معظم الضوابط الكمية على الواردات، وخفضت الحماية الجمركية بشكل كبير، بالنسبة للسياسة الصناعية، كان أهم تطور هو استبدال النظام الاساسي لتشجيع الاستثمار (SEI) بالقانون الأساسي للترقية الصناعية (SIU) في عام 1991، قدم (SIU) عدة حوافز مثل الاستهلاك المتزايد والإعفاءات الضريبية للحفاظ على الطاقة والتحديث الصناعي[2].

تحول الهيكل الاقتصادي لتايوان تدريجياً من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات كثيفة التكنولوجيا، حيث كانت صناعة الإلكترونيات هي الصناعة الرائجة عالميا، برعت تايوان في مجالات أشباه الموصلات والإلكترونيات الضوئية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلكترونيات، وفي الوقت الحاضر، يتحول الاقتصاد نحو تكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، والإلكترونيات الضوئية، وصناعة خدمات السياحة [3].

قدمت الصادرات، بقيادة الإلكترونيات والآلات والبتروكيماويات، القوة الدافعة الأساسية لتطور الاقتصاد التايواني وشكلت أكثر من 80٪ من إجمالي الصادرات، في غضون ذلك تم نقل المنسوجات والملابس التقليدية والتجميع الإلكتروني وغيرها من الصناعات الخفيفة إلى الخارج –خاصة الى الصين–حيث استفاد الاستثمار الأجنبي التايواني من العمالة الرخيصة في البلدان المجاورة، كما أولت الحكومة اهتمامًا أكبر بكثير لاختناقات البنية التحتية، والنقل، والبيئة، وما إلى ذلك، فضلاً عن تمويل الأنشطة الإنتاجية المباشرة واسعة النطاق في القطاعات الأكثر كثافة في رأس المال والتكنولوجيا.

---

[1] Michael C.Y. Lin, Perry Wong, Op.cit, P3.

[2] Pan-Long Tsai, Op.Cit, P74.

[3] György Iván Neszmélyi, The Main Challenges And Constraints Of The Economic Development Of Taiwan, Science Journal Of Volsu. Global Economic System, Vol 20, N°4, 2018, p151.

بحلول عام 1988 ارتفع الإنفاق على التعليم إلى 5.2٪ من الناتج القومي الإجمالي، وفي الوقت نفسه، انخفضت حصة التمويل التعليمي المخصص للتعليم الابتدائي من 50 إلى 30٪، في حين ارتفعت النسبة المخصصة للتعليم العالي من 15 إلى 30٪، تظهر مثل هذه الأرقام مرونة مستمرة وملحوظة في الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للاقتصاد، في التعليم العالي، تحول التركيز نحو الهندسة والعلوم الطبيعية، وتدخلت الحكومة من خلال استخدام الحوافز المالية لصالح الإدارات الجديدة، مثل الهندسة الصناعية والتصميم الصناعي والبتروكيماويات، في نفس الوقت الذي حاولت فيه تايوان إطالة عمر الصناعات كثيفة العمالة من خلال الاستثمار في البلدان المجاورة ذات الأجور المنخفضة، أدركت أن الحفاظ على التغيير الكلي الكبير في الإنتاجية في الداخل يتطلب تحولًا تدريجيًا من التكيف مع التكنولوجيا المستوردة البسيطة نسبيًا الى الابتكار، بدعم من القوى العاملة ذات الخبرة التكنولوجية العالية والاستثمارات في البحث والتطوير (R & D)[1] .

بحلول نهاية التسعينيات زادت تايوان من نفقات البحث والتطوير الرسمية إلى حوالي 2٪ من الناتج القومي الإجمالي، في حين أن هذا كان لا يزال أقل بكثير من الرقم المقابل (حوالي 5٪) بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، إلا أنه مرتفع بشكل غير عادي بمعيار بلد نام نموذجي (حوالي 0.5٪)، رغم أن أكثر من 50٪ من البحث والتطوير الرسمي في تايوان يتم في القطاع الخاص، استمرت اهمية مساهمة الحكومة بشكل كبير، والتركيز الرئيسي لأغلب معاهد البحوث والمجمعات العلمية التي تم إنشاؤها في تايوان هو مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعمها بشكل متزايد من خلال توفير النفقات العامة وعقود القطاع الخاص[2].

- نظام الحوافز

قبل عام 1960 طبقت تايوان نظامًا من الحوافز الخاصة بالبلدان التي تتبع سياسات التوجه الداخلي، حيث قامت التعريفات والقيود الكمية بتقديم مستويات عالية من الحماية ضد الواردات، وفي غياب دعم الصادرات، كان هناك تحيز ضد تصدير السلع المصنعة، كما تعيق حماية السلع المصنعة القطاع الأولي من خلال ارتفاع أسعار المدخلات المصنعة وانخفاض أسعار الصرف التي خفضت من العملة المحلية مقابل عائدات النقد الأجنبي.

[1] Gustav Ranis, Op.Cit, p43.
[2] Loc.cit.

قامت تايوان بإجراء إصلاح جذري لنظام الحوافز في السنوات 1958-1964، تم استبدال هيكل سعر الصرف المتعدد بسعر صرف مزدوج في أبريل 1958 وبسعر صرف واحد قدره 40 دولار تايواني جديد لكل دولار أمريكي في أغسطس 1959، أنهى نظام سعر الصرف الموحد المغالاة في تقييم الدولار التايواني الجديد، كما تم تحرير نظام حصص الاستيراد وإزالة شرط الإيداع المسبق لطلبات الاستيراد مما مهد الطريق لعقد من التوسع المزدهر في الصادرات[1].

تم تصميم النظام الاساسي لتشجيع الاستثمار (SEI) لتقليل العبء الضريبي وتسهيل الحصول على مواقع لإنشاء المصانع وتبسيط إجراءات ترخيص الاستثمار للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وقد ساعد كل من تشجيع الاستثمار الأجنبي وتحرير السياسات المتعلقة بإنشاء شركات جديدة في الصناعات القائمة، وإنشاء مركز التنمية الصناعية والاستثمار وشركة التنمية الصينية، على تحويل الهيكل الصناعي التايواني بشكل أكبر[2]، وفي غضون سبع سنوات وصل إجمالي الإعفاء الضريبي إلى 3 مليارات دولار تايواني جديد، وقفز الناتج القومي الإجمالي بنسبة 235 ٪ خلال الفترة 1960-1967، ارتفع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 34.2 مليون دولار أمريكي من 1960-1963، بعد أن كان 10.9 مليون دولار أمريكي من 1952-1959[3].

حول تغيير السياسات هذا، إلى جانب التدابير المتخذة في السنوات اللاحقة، نظام الحوافز في تايوان من التركيز على احلال الواردات إلى التركيز على ترويج الصادرات، بالمقارنة مع معظم البلدان النامية الأخرى، فإن السمة المميزة لنظام الحوافز المطبقة في تايوان هي المعالجة الجيدة للصادرات الأولية والصادرات المصنعة على حد سواء[4]، ومع ذلك بشكل عام فإن الصادرات المصنعة مفضلة على الصادرات الأولية حيث أن العديد من حوافز التصدير تقلل إلى حد كبير من تكلفة مدخلات الأولى أكثر من الأخيرة.

تشمل حوافز التصدير هذه[5]:

- خصومات على الرسوم الجمركية (بما في ذلك رسوم الموانئ والضرائب الاضافية على الحماية)؛
- الضرائب غير المباشرة على المواد الخام والمكونات المستوردة المستخدمة في صنع سلع التصدير؛

[1] Pan-Long Tsai, Op.Cit, P72
[2] Kuotsai Tom Liou, Op.Cit, P1731.
[3] Pan-Long Tsai, Ibid, p73
[4] Loc.Cit.
[5] Bela Balassa, Op.Cit, P63.

- الاحتفاظ بعائدات النقد الأجنبي لشراء المواد الخام والآلات الخاضعة لتصاريح الاستيراد، إلى جانب إمكانية بيع حقوق استيراد هذه لشركات أخرى؛
- الإعفاء من ضريبة الأعمال وضريبة الدمغة؛
- خصم 2٪ من عائدات التصدير السنوية من الدخل الخاضع للضريبة؛
- قروض منخفضة الفائدة لتمويل استيراد المواد الخام والآلات المستخدمة في التصدير؛
- وتأمين الصادرات من قبل منظمة حكومية.
- هناك أيضًا دعم مباشر للصادرات في عدد قليل من الصناعات، مثل غزل القطن ومنتجات المطاط، بتمويل من جمعيات المنتجين.
- دعم الصادرات من قبل المعاهد الحكومية لأبحاث السوق، وإنشاء منطقة معفاة من الرسوم الجمركية لمعالجة المواد المستوردة.

شهدت البلاد طفرة في الصادرات المصنعة ابتداءًا من عام 1966[1]، حيث أدت التدابير التحفيزية إلى تحسين ربحية الصادرات؛ وفي بعض الحالات، كان التصدير أكثر ربحية من الإنتاج للسوق المحلية، وقد أدى التوسع الناتج عن الصادرات إلى تخفيف قيود ميزان المدفوعات، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، يتسم نظام قيود الاستيراد في تايوان بالمرونة إلى حد ما، كما أن التعريفات عمومًا منخفضة مقارنة بما هي عليه في الدول النامية ذات مستويات التصنيع المماثلة. ففي حين أن متوسط التعريفات الجمركية على الواردات في دول أمريكا اللاتينية غالبًا ما يكون في نطاق 100-150٪، فهي تبلغ حوالي 20-30٪ في تايوان[2].

- تركيبة الصادرات والهيكل الصناعي

شهدت الفترة 1960 و1969 نموا سريعا لقطاعي الزراعة والتصنيع في تايوان، نمت القيمة المضافة للزراعة بمعدل سنوي متوسط يبلغ حوالي 5٪ سنويًا، ونظرًا لأدائه الممتاز في التصدير وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية غير المعمرة نتيجة لارتفاع مستويات الدخل، كان نمو قطاع الصناعة التحويلية أسرع بكثير، خاصة بعد إصلاح نظام الحوافز في عام 1964، اذ نمت القيمة المضافة للقطاع بمعدل سنوي متوسط قدره 16٪، شكلت السلع الاستهلاكية غير المعمرة والمنتجات الوسيطة المستخدمة في تصنيعها حوالي 21٪ من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في عام

[1] Ranadev Banerji, Op.Cit, p570.
[2] Bela Balassa, Op.cit, P63.

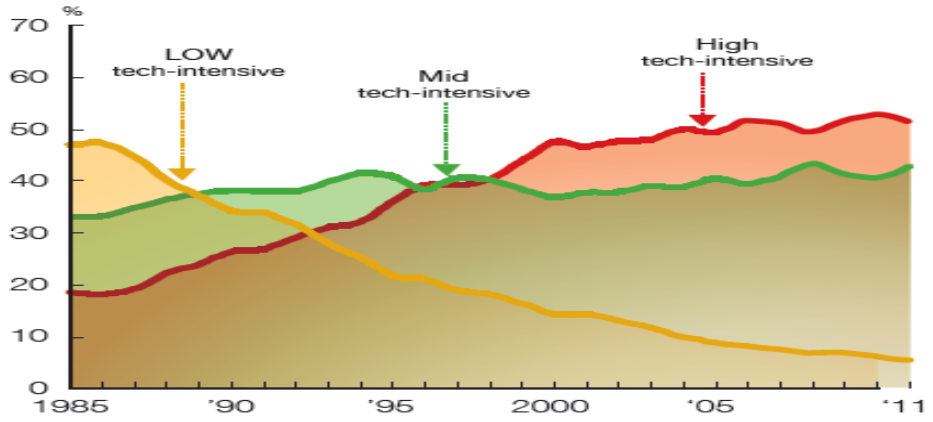
1968، كما كان نصيب الصناعة الغذائية 21٪، وكانت حصة المعادن والآلات 22٪، وحصة السلع الوسيطة 36٪[1].

لقد كان نمو قطاع الصناعات التحويلية مشروطا بتوسع الصادرات الصناعية في البلد لم توفر السلع المصنعة أكثر من 4-5٪ من إجمالي الصادرات لمعظم البلدان النامية في حين أنها مثلت ثلثي الصادرات في تايوان.

كانت الصادرات المصنعة الرئيسية هي الصناعة النسيجية، الأحذية، ومعدات الاتصالات والخشب الرقائقي، والأقمشة القطنية، والمواد البلاستيكية، الصناعات الغذائية كالفطر المعلب والأناناس المعلب، والهليون المعلب، المنتوجات الخشبية، المنتجات المعدنية والكهربائية والالكترونيات[2]، حيث بلغت حصة السلع المصنعة في إجمالي الصادرات إلى 74٪.

هيمنت السلع الاستهلاكية غير المعمرة والمنتجات الوسيطة البسيطة نسبيًا على نمط التصدير في تايوان، كما تقوم بتصدير الآلات والمعدات، وشكلت أجهزة الاتصالات بما في ذلك المكثفات وأنظمة الذاكرة وأشباه الموصلات وأنابيب التفريغ والمحولات 13٪ من الصادرات عام 1969[3].

الشكل(32): تكوين الصادرات الصناعية التايوانية (1985-2011)



Source :The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, p38.

[1] Bela Balassa, Op.cit, Pp 67-68.

[2] مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص28.

[3] Bela Balassa, Ibid, p69.

زاد حجم الصادرات التي تتميز بكثافة التكنولوجيا العالية أربعة أضعاف بين عامي 1984 و1994، ووصلت حصتها في اجمالي الصادرات الصناعية الى 50٪ منذ 2001 بينما انخفضت حصة الصادرات ذات الكثافة التكنولوجية المنخفضة الى أقل من 10٪ في 2011.

بالإضافة إلى ذلك أصبح التأثير العكسي للصادرات على مستويات الإنتاجية المحلية مهمًا بشكل متزايد، إما من خلال تأثير التغذية العكسية المرتبط أيضًا بواردات المعدات، أو عن طريق الترخيص التكنولوجي وتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، وقد تم دعم هذا الاتجاه من خلال الجهود المتضافرة لجذب المهندسين والعلماء التايوانيين من وادي السيليكون وأماكن أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية للعودة إلى الوطن والمشاركة في حملة الإنتاج والتصدير المحلية على سبيل المثال أكثر من 70٪ من الشركات الواقعة في المنطقة الصناعية القائمة على العلوم في هسينشو (Hsinchu) يقودها تايوانيون عائدون من الخارج[1].

شهدت تايوان أحد أعلى معدلات النمو الاقتصادي المستدام في العالم، من عام 1953 إلى عام 1988، نما الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي متوسط قدره 8.82 ٪، ونمت التجارة الخارجية بوتيرة أسرع، خلال نفس فترة الخمس والثلاثين عامًا زادت الصادرات والواردات بمعدلات سنوية متوسطة بلغت 21.87٪ و19.25٪ على التوالي، وبالتالي أصبح القطاع الخارجي أهم قطاع في الاقتصاد التايواني، وشكلت صادرات السلع والخدمات أكثر من 50٪ من الناتج القومي الإجمالي منذ عام 1978 وأدى الفائض التجاري المستمر لتايوان، والذي حدث خلال معظم السنوات في السبعينيات والثمانينيات، إلى احتياطات ضخمة من العملات الدولية وأصبح مصدرًا رئيسيًا لدعم الاستقرار الاقتصادي في البلاد في السنوات الأخيرة[2].

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على ترقية الصناعة التايوانية

1. التعليم وتنمية رأس مال البشري

مع الافتقار إلى الموارد الطبيعية كان التطوير المستمر لجودة القوى العاملة أمرًا أساسيًا للحفاظ على النمو الصناعي والاقتصادي في تايوان، في الخمسينيات كان التعليم الإلزامي في تايوان يقتصر

[1] Gustav Ranis, Op.Cit, pp43-44.

[2] Ching-huei Chang, Peter W. H. Cheng, Tax Policy and Foreign Direct Investment in Taiwan, The Political Economy of Tax Reform Conference, June 14-16/1990, University of Chicago Press, January 1992, p315.

على ست سنوات فقط من التعليم الابتدائي، وفي عام 1968[1] بدأت تايوان في تنفيذ نظام تعليمي وطني مدته تسع سنوات، تكمله جهود قوية لزيادة الفصول والمدارس، وتعزيز تدريب المعلمين، ورفع معدلات الحضور في المدارس، وبذلك امتد التعليم الإلزامي إلى المدارس المتوسطة، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الأطفال المقبولين في المدارس الثانوية من 32٪ في عام 1952 إلى 84٪ في عام 1978[2]. بين عامي 1955 و1970، تم رفع إجمالي الإنفاق على التعليم من 2 إلى 4.6٪ من الناتج القومي الإجمالي، ومن 11 إلى 20٪ من الميزانية[3]، وفي عام 1982 تم إنشاء نظام تعليمي إلزامي مدته تسع سنوات رسميًا بموجب قانون الحضور المدرسي الإلزامي، مما ساعد على خفض معدل الأمية من حوالي 10٪ عام 1980 إلى 1.83٪ فقط عام 2011.

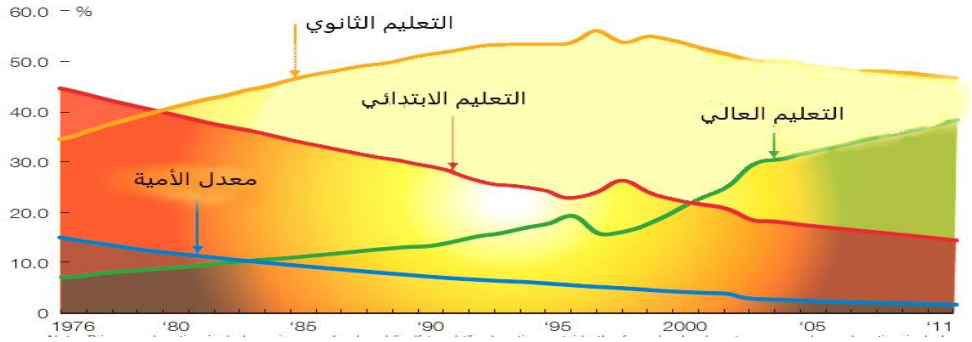
من السمات المهمة الأخرى للسياسة التعليمية في تايوان أن التدريب المهني الذي عادة ما يتم الاستخفاف به في البلدان النامية، قد تضاعف ستة أضعاف بين عامي 1966 و1974، وخلال هذه الفترة زادت القوة العاملة غير الزراعية بنسبة 80٪ في عام 1963 كان 40٪ فقط من طلاب المدارس الثانوية في تايوان يتبعون مسارًا مهنيًا؛ بحلول عام 1980 كان الرقم 70٪، ونتيجة لذلك كانت تايوان قادرة على الوصول إلى قوة عاملة رخيصة وفعالة ومتعلمة ومتاحة بمرونة لتلبية المتطلبات المتغيرة بسرعة والمساهمة في حملة تطوير ضخمة موجهة نحو التصدير[4].

مع ولوج العصر الرقمي أصبح تعزيز التعلم الرقمي أيضًا نقطة تركيز رئيسية لسياسة التعليم في تايوان، في عام 2011 كانت 86.8٪ من الأسر في تايوان تمتلك جهاز كمبيوتر، وبلغ معدل الاتصال بالإنترنت 81.8٪، ركزت سياسة التعليم في تايوان ليس فقط على توفير التعليم للجميع ولكن أيضًا على تحسين جودة التعليم، بعد بدء تحرير المؤسسة الجامعية في عام 1996، ارتفع عدد الجامعات من 67 إلى 148 في عام 2011، وفي الوقت نفسه ارتفع عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عامًا أو أكثر والحاصلين على شهادة جامعية من 19.3٪ إلى 38.2٪[5]، كما يوضحها الشكل التالي:

---

[1] Gustav Ranis, Op.cit, P42.
[2] Chu-Yuan Cheng, Op.Cit, P65.
[3] Gustav Ranis, Ibid, P42
[4] Loc.Cit.
[5] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, p35.

الشكل(33): المستوى التعليمي للسكان فوق سن 15 في تايوان للفترة(1976-2011)



Source :The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, p36.

لقد كان التعليم كمسؤولية للقطاع العام جزءًا من تقليد ثقافي قوي جدًا في جميع أنحاء شرق آسيا، ولكن المرونة من حيث التغييرات في التركيز التعليمي العام والنسب المخصصة له هي التي ميزت تايوان عن بعض جيرانها، حتى مع زيادة التعليم في القطاع الخاص فوق المستوى الابتدائي –في كل من المستويين الثانوي والجامعي– من حيث الأهمية النسبية (ارتفع من 10 إلى 60٪ بين عامي 1950 و1980) واستمر الطلب للالتحاق بمؤسسات النخبة العامة عالية الجودة، فقد كان الإنفاق على كل طالب في المدارس الحكومية أعلى بمرتين على الأقل من الإنفاق في المدارس الخاصة؛ وكانت نسبة الطلاب إلى المدرسين 12 إلى 1 في الجامعات الحكومية، مقارنة بـ 29 إلى 1 في الجامعات الخاصة، وكان على الآباء دفع 50٪ من إجمالي التكاليف في المدارس الثانوية والجامعات الخاصة، بينما كان الرقم المقابل في القطاع العام 7٪ فقط[1].

بفضل المعايير التعليمية العالية وتكافؤ الفرص التعليمية، تراكم لدى تايوان مخزون مثير للإعجاب من رأس المال البشري وطورت قدرة كبيرة على البحث والتطوير (R&D)، ولضمان التحديث المستمر للموارد البشرية وهي أثمن أصول تايوان، تنفذ الحكومة نظامًا وطنيًا للتعليم الأساسي مدته اثني عشر عامًا، وتؤكد على تعزيز إجادة اللغة الإنجليزية وتوجيه تنمية المواهب نحو احتياجات اقتصاد المعرفة، وفي الوقت نفسه تعمل الحكومة على رفع مستوى التعليم العالي وتعزيز تدويل التعليم لترقية القدرة التنافسية الدولية لتايوان وجعلها معقلًا للتعليم العالي في شرق آسيا[2].

[1] Gustav Ranis, Op.Cit, p42.
[2] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.cit, p35.

2. التكنولوجيا

لعبت التكنولوجيا دورا عظيما في ترقية الصناعة في تايوان ويمكن تقسيم تطور العلوم والتكنولوجيا في تايوان إلى مرحلتين: مرحلة كثيفة العمالة من 1952 إلى 1985 ومرحلة كثيفة التكنولوجيا بعد 1985، وخلال الفترة الأولى عززت التكنولوجيا بشكل كبير القدرة التنافسية الدولية للصناعات الخفيفة في تايوان خاصة من خلال إكتساب المعرفة الإنتاجية والإدارية والتسويقية من الخارج وتحقيق الاستخدام الأفضل للعمالة ورأس المال، وتميزت المرحلة الثانية بدعم حكومي قوي للتطوير التكنولوجي التطبيقي وتعزيز الصناعات كثيفة التكنولوجيا[1].

من أجل تشجيع القطاع الصناعي المحلي على الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، يتمثل الشكل الرئيسي للمساعدة الفنية الحكومية للصناعة في التعاقد مع معاهد بحثية غير ربحية لإجراء التطوير التكنولوجي العام ثم نقل نتائج أبحاثها إلى القطاع الصناعي المحلي، تحقيقا لهذه الغاية أنشأت الحكومة معهد أبحاث التكنولوجيا الصناعية (ITRI)[(*)] في عام 1973[2].

بفضل الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة ومؤسسات البحث ومجتمع الأعمال، فإن تقدم تايوان في تطوير العلوم والتكنولوجيا يتضمن الإنجازات الرئيسية التالية:

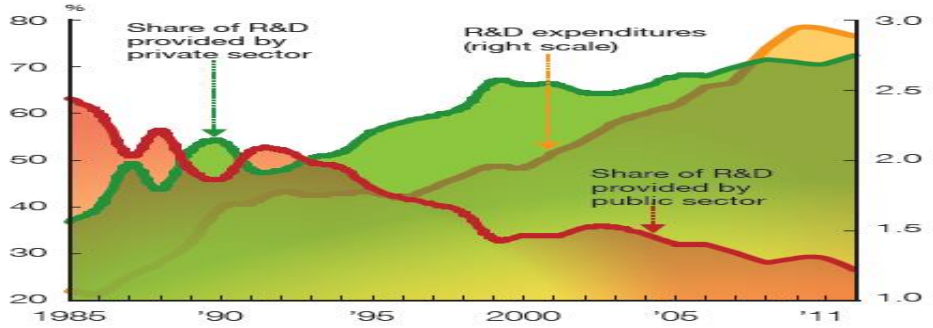
– ارتفع إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير من 1.03٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1985 إلى 2.90٪ في عام 2010، وتجاوز القطاع الخاص القطاع العام في الإنفاق على البحث والتطوير لأول مرة في عام 1993، ومنذ ذلك الحين، ازدادت نفقات البحث والتطوير في القطاع الخاص كثيرًا وبشكل أسرع من القطاع العام، ويتضح ذلك من الشكل(34):

[1] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.cit, p37.

[(*)] يشمل معهد (ITRI) منظمات مكرسة للبحث في الإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر والاتصالات، والإلكترونيات الضوئية، والأنظمة الكهروميكانيكية الدقيقة، والأنظمة الميكانيكية، والمواد الكيميائية، والتكنولوجيا الحيوية والطب والمواد والطيران والفضاء ومعايير القياس والطاقة والموارد وحماية البيئة والسلامة الصناعية والصحة.

[2] Chiung-Wen Hsu, Hsueh-Chiao Chiang, Op.Cit, p127.

الشكل(34): نفقات البحث والتطوير في تايوان للفترة(1985-2011)



Source :The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, p38.

بعدما كانت حصة القطاع العام في البحث والتطوير هي الأكبر حيث كانت تفوق 60٪ في 1985 مقابل أقل من 40٪ لصالح القطاع الخاص، انقلبت الحالة ابتداءا من 1993 حيث تجاوزت حصة القطاع الخاص حصة القطاع العام منذ ذلك الحين وفاقت 70٪ في 2011 مقابل انخفاضها الى أقل من 30٪ في القطاع العام، وبالإضافة إلى ذلك ارتفع عدد الباحثين لكل 1000 من السكان من 1.3 في عام 1985 إلى 7.1 في عام 2010، وفي الوقت نفسه ارتفع الترتيب العالمي لتايوان من 36 إلى 16 في مؤشر الاستشهاد العلمي ومن 26 إلى 9 في مؤشر الهندسة[1].

- إطلاق خطة دعم التحالفات التكنولوجية بين الصناعة والأوساط الأكاديمية وخطة بدء التعاون الصناعي الأكاديمي الرائد كمشاريع تجريبية، والتي قدمت حتى يناير 2013 على التوالي إعانات تصل إلى 146 مليون دولار تايواني جديد لـ 75 مشروعًا و30.66 مليون دولار تايواني جديد لـ 16 مشروعًا، كما تم تنفيذ العديد من مشاريع العلوم والتكنولوجيا، وتحفيز 12 مصنعًا و10 جامعات وكليات، و7 هيئات بحثية على الاستثمار في البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الصناعية الأساسية سنة 2012[2].

- بدأ تصنيع لوحات الدوائر المطبوعة وحزم IC في الجزيرة في عام 1982؛ وتصنيع أجهزة الكمبيوتر المحمول عام 1988، ورقاقات السيليكون عام 1989، وأقراص الكمبيوتر والهواتف المحمولة عام 1994. وفي عام 2008، تم بيع 99٪ من أجهزة نتبووكس (netbooks)، و92.5٪

[1] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, P37.

[2] The Council For Economic Planning And Development, Executive Yuan, Implementation Review On The Roc Plan For National Development In 2012, Op.Cit, p21.

من أجهزة الكمبيوتر المحمولة واللوحات الأم (laptops and motherboards) و90.2٪ من أجهزة المودم الكبلية (cable modems)، و89٪ من بطاقات واجهة شبكة LAN اللاسلكية (Wireless LAN network interface cards)، و76.1٪ من موجهات IP الصوتية، و69.1٪ من هواتف بروتوكول الإنترنت (Internet Protocol Phones) في الأسواق العالمية تم تصنيعها من قبل الشركات التايوانية[1].

– من عام 1985 إلى عام 2011، زادت المنتجات ذات التقنية العالية من حصتها من إجمالي الصادرات من18.8٪ إلى 51.2٪، وأصبحت تايوان مركزًا مشهورًا لتكنولوجيا المعلومات. وحسب تقرير التنافسية العالمية (2008–2009) الذي اعدده المنتدى الاقتصادي العالمي WEF احتلت تايوان المرتبة السابعة عالميا في الابتكار[2].

– في عام 2011، جمعت أكبر ثلاث مجمعات علمية في تايوان (Hsinchu، ومنتزه العلوم وسط تايوان، ومنتزه العلوم بجنوب تايوان) إجمالي رقم أعمال يقارب 1.96 تريليون دولار تايواني جديد، 89.9٪ من هذا الرقم سجلته شركات صناعة الدوائر المتكاملة وصناعات الإلكترونيات الضوئية[3].

3. تطوير البنية التحتية

كان التعزيز المستمر للبنية التحتية مفتاحًا للحفاظ على الآداء المرتفع للصناعة التايوانية، وفي عام 1974 أطلقت الحكومة مشاريع التنمية الرئيسية العشرة[4]، وهي مجموعة من مشاريع البنية التحتية الوطنية للطرق السريعة والمطارات الدولية ومصنع الصلب وبناء محطات الطاقة النووية وكهرباء السكك الحديدية وغيرها من الأعمال لدفع التطور التحويلي لاقتصاد تايوان، تبع ذلك في عام 1978 مشروعات التنمية الاثني عشر، التي شملت ليس فقط البنية التحتية المادية مثل تطوير الصناعات الثقيلة والكيميائية، ولكن أيضًا تطوير المدن الجديدة، والمراكز الثقافية على مستوى الجزيرة، وغيرها من البنية التحتية الاجتماعية والثقافية والرعاية الاجتماعية الأساسية[5].

---

[1] Philippe Chevalérias, Op.Cit, p37.
[2] World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2008-2009, Geneva, Switzerland 2008, p18.
[3]The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, p37.
[4] Paul W. Kuznets, An East Asian Model of Economic Development : Japan, Taiwan, and South Korea, Economic Development and Cultural Change, Vol 36, No3, Apr 1988, pS32.
[5] Overseas Business Reports, marketing in Taiwan, US Department of Commerce, International Trade Administration, 1988, p10.

في الثمانينيات، ومع ارتفاع الدخل القومي لتايوان بسرعة، حولت الحكومة تركيزها إلى تحسين نوعية المعيشة الوطنية، شكل هذا الموضوع الرئيسي لمشاريع البنية التحتية الرئيسية الأربعة عشر التي تم إطلاقها في عام 1984[1]، والتي تضمنت مكوناتها المشاريع الاقتصادية مثل تركيب البنية التحتية للاتصالات الحديثة وبناء نظام النقل السريع في العاصمة تايبيه، وأيضًا البنية التحتية الاجتماعية مثل توفير الرعاية الصحية ومعالجة القمامة الحضرية، في عام 1991 تم تدشين خطة التنمية الوطنية للسنوات الست لتوسيع الطاقة الكهربائية والطيران وحماية البيئة والرعاية الطبية وغيرها من الإنشاءات العامة بشكل كبير ، وأعلنت الحكومة في عام 1994 النظام الأساسي لتشجيع المشاركة الخاصة في مشاريع البنية التحتية لوسائل النقل، للتخفيف من أعبائها المالية، والذي قدم حوافز لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية العامة، والتي بموجبها تم إنشاء السكك الحديدية عالية السرعة في تايوان (THSR) من خلال نظام BOT (البناء –التشغيل – نقل الملكية). في عام 2004 أطلقت الحكومة المشاريع العشرة الجديدة للاستثمار في البنية التحتية الثقافية والعلمية وغيرها من البنى التحتية مع التركيز على الرفاهية العامة والقدرة التنافسية الوطنية[2].

عملت تايوان على تلبية الحاجة الملحة لتعزيز البنية التحتية اللازمة للتنمية طويلة الأجل والاستجابة للآثار المتزايدة لتغير المناخ العالمي والضغط المتزايد للحفاظ على الطاقة وخفض انبعاثات الكربون، ركزت الحكومة موارد البناء العامة في خطط تنفيذ مشروعات i–Taiwan 12، تم إطلاق هذه المبادرة في عام 2009، ليتم تنفيذها على مدى 8 سنوات حتى عام 2016 وتدعو إلى استثمار يبلغ إجماله 3.99 تريليون دولار تايواني جديد، وقد حددت هذه المبادرة 12 مجموعة من المشاريع لتطوير شبكة نقل سريعة ومريحة على مستوى الجزيرة، وبناء دولة تايوان الذكية، وتطوير ممرات الابتكار الصناعي، وزراعة الغابات، والقيام بأعمال الوقاية من الفيضانات، وأغراض أخرى تهدف كلها إلى دفع موجة جديدة من النمو لاقتصاد تايوان[3].

4. الاستثمار الأجنبي المباشر

لعب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) دورًا مهمًا في عملية الترقية الصناعية في تايوان، وساهم مساهمة حيوية في عملية صناعة الاقتصاد التايواني، من خلال توفير الأموال لتكوين رأس

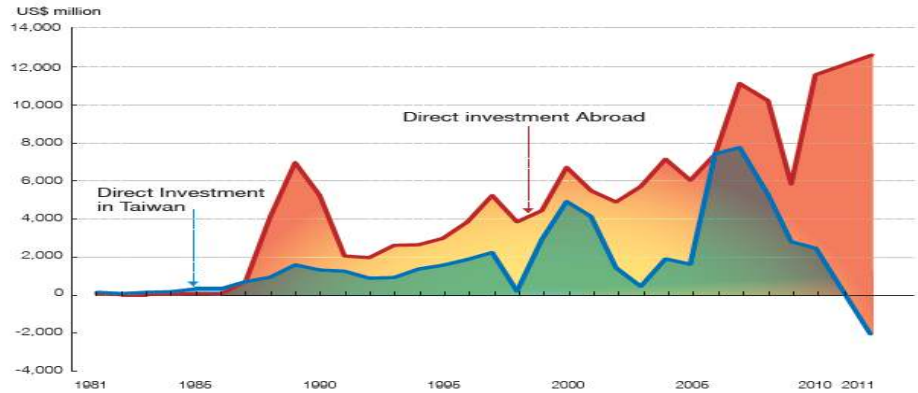
[1] Overseas Business Reports,Op.cit , p10.
[2] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, p25.
[3] Loc.cit.

المال وتسهيل عمليات نقل التكنولوجيا وتوسيع الأسواق المصاحبة لمثل هذا الاستثمار والتخفيف من حدة النقص في النقد الأجنبي.

عملت الحكومة على تشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تايوان خاصة بعد توقف المعونة الأمريكية في منتصف الخمسينات، من خلال إصدار قانون تشجيع الاستثمار الذي أعطى مزايا عديدة للمستثمرين مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية والقروض الميسرة[1]، ووفقًا لميزان المدفوعات يمكن تقسيم تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى تايوان تقريبًا إلى ثلاث مراحل:

(1) فترة النمو (1958 إلى 1988): انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من إجمالي رأس المال الأجنبي من 8.03% في 1966-1970 إلى 2.94% في 1976-80 قبل أن يعود إلى 4.39٪ في الفترة 1981-1986، بالإضافة إلى ذلك ظل الاستثمار الأجنبي المباشر في تايوان كنسبة مئوية من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي مستقرًا بين 0.2 و0.5% خلال الفترة 1965-1984[2]، ووصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في تايوان 100 مليون دولار أمريكي في عام 1978 وارتفع إلى 960 مليون دولار أمريكي في عام 1988، بمتوسط 130 مليون دولار أمريكي سنويًا خلال هذه الفترة[3]، ويوضح الشكل(35) تطور الاستثمار الاجنبي الوارد والصادر لتايوان:

الشكل(35): تطور الاستثمار الاجنبي الوارد والصادر لتايوان للفترة(1981-2011)



Source :The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, p28.

[1] مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] Ching-huei Chang, Peter W. H. Cheng, Op.Cit, p316.

[3] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, p27.

(2) فترة التعزيز (1989 إلى 2000): بعد تجاوز ما يزيد عن مليار دولار أمريكي في عام 1989، نما الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بقوة بهدف التحديث الصناعي وتشكيل مجموعات صناعة الإلكترونيات وفتح سوق الشبكة الثابتة للاتصالات السلكية واللاسلكية، وارتفع الاستثمار تدريجيًا من 2.4 مليار دولار أمريكي في عام 1996 إلى 5.6 مليار دولار أمريكي في عام 2000.

(3) فترة التعديل (2001 إلى 2012): متأثرا بانفجار فقاعة تكنولوجيا المعلومات العالمية انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في تايوان إلى 5.1 مليار دولار أمريكي في عام 2001 و3.2 مليار دولار في عام 2002[1]، ولكن بعد عام 2005 مع اعتراف الشركات المتعددة الجنسيات بقدرات البحث والتطوير في تايوان وتوسيع مراكز البحث والتطوير فيها، ومع زيادة نشاط عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود واستثمارات صندوق الأسهم الخاصة في تايوان، نما الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة مرة أخرى، حيث وصل إلى ارتفاع تاريخي بلغ 7.77 مليار دولار أمريكي في عام 2007، ومع ذلك تسببت آثار تسونامي المالي العالمي في انخفاضه مجددا إلى 5.43 مليار دولار تايواني جديد في عام 2008 وإلى 2.81 مليار دولار تايواني جديد في عام 2009، وفي عام 2011 تسبب تباطؤ الاقتصاد الدولي في ظل تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية في النصف الثاني من العام في انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى 1.96 مليار دولار أمريكي،[2] قبل أن يعاود الارتفاع مجددا سنة 2012 حيث بلغ إجمالي الاستثمار الصيني والأجنبي في تايوان (بما في ذلك الاستثمار في رأس المال والاستثمار التمويلي) 10.19 مليار دولار أمريكي، بزيادة 6.9٪[3].

فيما يتعلق باستثمارات تايوان الخارجية، منذ أواخر الثمانينيات تحولت القوة الاقتصادية المزدهرة لتايوان والتقدم السريع لتحريرها وتدويلها من مستلم لرأس المال إلى أحد المستثمرين الخارجيين الرئيسيين في آسيا، تشمل الاستثمارات التايوانية الخارجية بشكل عام نوعين: (1) تدفق رأس المال إلى الخارج (في مجال العقارات) إلى البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا (2) الاستثمار المباشر في البلدان النامية مثل ASEAN (رابطة دول جنوب شرق آسيا) والبر الرئيسي للصين، وفي هذا النوع صنف الاستثمار التايواني بين جميع الدول المستثمرة: الاول في فيتنام والثاني

[1] Shu-Chen Chang, The Dynamic Interactions Among Foreign Direct Investment, Economic Growth, Exports And Unemployment : Evidence From Taiwan, Economic Change And Restructuring, 2005, p238.
[2] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, p27.
[3] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Implementation Review on the ROC Plan for National Development in 2012, Op.Cit, P25.

في ماليزيا (بعد اليابان) ، والثالث في إندونيسيا (بعد اليابان وهونغ كونغ) ، والرابع في تايلاند (بجانب اليابان وهونغ كونغ والولايات المتحدة) ، والخامس في الفلبين (بجانب الولايات المتحدة واليابان وهونغ كونغ والمملكة المتحدة[1].

تجاوزت استثمارات تايوان الخارجية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة اليها مما جعلها مصدرا صافيا لرأس المال، في عام 1989 بلغ الاستثمار التايواني المباشر في الخارج 7 مليارات دولار أمريكي، وبحلول عام 1999 احتلت تايوان المرتبة السابعة كأكبر مستثمر خارجي في العالم استثمرت في أكثر من 8000 مشروع في الخارج، بقيمة تزيد عن 90 مليار دولار أمريكي[2]، من عام 1981 إلى عام 2011، بلغ التدفق التراكمي لاستثمارات تايوان المباشرة نحو الخارج 141.88 مليار دولار أمريكي[3].

5. التجارة الخارجية

رغم انها محاطة بالبحر، إلا أن تايوان سعت باستمرار إلى فرص التنمية الخارجية، وتوسيع الروابط التجارية مع البلدان الأخرى كقوة دافعة رئيسية لتعزيز صادراتها الصناعية وتقوية آدائها، فمنذ الستينيات قامت الحكومة بتنفيذ سياسات موجهة نحو التصدير ساعدت على نمو التجارة الخارجية بسرعة، كانت صادرات تايوان تتكون بشكل رئيسي من المنتجات الزراعية المجهزة، ومع استمرار زيادة مستوى التصنيع في البلاد، ارتفعت حصة السلع الصناعية في الصادرات إلى 99٪. وارتفعت صادرات السلع الصناعية الثقيلة من 32.3٪ من إجمالي الصادرات عام 1981 إلى 82.9٪ عام 2011، مع زيادة حصة المنتجات الإلكترونية ومنتجات تكنولوجيا المعلومات من 13.7٪ إلى 33.6٪ خلال نفس الفترة. وفيما يخص الاستيراد وبسبب نقص الموارد الطبيعية في تايوان، شكلت المواد الخام الزراعية والصناعية الجزء الأكبر من الواردات، حيث مثلت نسبة 77.2٪ من إجمالي الواردات في عام 2011، تليها السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية بنسبة 14.0٪ و8.8٪ على التوالي.

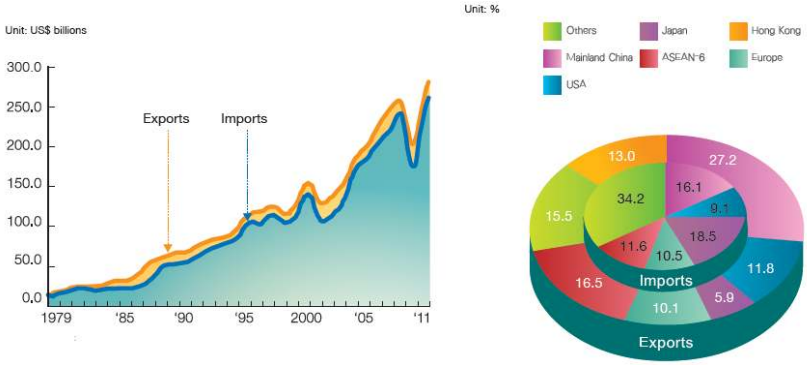
مثلت التجارة 62.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في تايوان من 2015 إلى 2017، وتشمل الصادرات الرئيسية المعدات الكهربائية والآلات وأجهزة الكمبيوتر والبلاستيك والأجهزة الطبية والوقود

[1] Kuotsai Tom Liou, Op.Cit, Pp1735- 1736.
[2] Gerald A. Mcbeath, Op.Cit, P105.
[3] The Council For Economic Planning And Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.cit, P27.

المعدني والمركبات؛ بينما تشمل الواردات المعدات الكهربائية والوقود المعدني والآلات وأجهزة الكمبيوتر[1].

لقد أدى التقدم السريع للعولمة والمواقع العالمية للشركات التايوانية إلى تغيير الوضع النسبي للشركاء التجاريين التايوانيين بشكل ملحوظ، فمن ناحية التصدير كانت الولايات المتحدة لفترة طويلة أكبر سوق للصادرات التايوانية، ولكن مع نمو العلاقات الاقتصادية والتجارية عبر المضيق بتوقيع تايوان والصين اتفاقية إطار التعاون الاقتصادي في عام 2010[2] التي تهدف إلى تسهيل التجارة بين "الشريكين" وتنظيم التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية على مئات السلع وتسهيل فتح بعض الصناعات الخدمية، حلت الصين وهونغ كونغ محل الولايات المتحدة كشركاء تصدير رئيسيين لتايوان، ويوضح الشكل التالي تطور الصادرات التايوانية وأهم الشركاء التجاريين لتايوان في2011:

الشكل(36): تطور الصادرات التايوانية للفترة(1979-2011)، وأهم الشركاء التجاريين في 2011



Source :The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), op.cit, p22.

حصلت الصين وهونغ كونغ على 27.2٪ و13.0٪ على التوالي من صادرات تايوان في عام 2011، وبلغت حصة الولايات المتحدة 11,8٪ وفي عام 2018 سيطرت الصين وهونغ كونغ على الحصة الأكبر من صادرات تايوان بـ 28,8٪ و12,4٪ على التوالي[3].

وعلى صعيد الاستيراد كانت الروابط الصناعية التكميلية لتايوان مع الولايات المتحدة واليابان فقد كانتا توفران دائمًا أكثر من نصف واردات تايوان، ولكن اعتبارًا من عام 2011 انخفضت حصتهما

[1] Societe Generale, Country Risk Of Taiwan: International Trade, url: https://import-export.societegenerale.fr/en/country/taiwan/trade-country-risk, accessed : 09/08/2020.
[2] Loc.cit.
[3] National Development Council, Op.Cit, pp225-226.

إلى 27.7٪ فقط، بينما ارتفعت حصة الصين ودول الآسيان من 2.2٪ و10.3٪ إلى 16.1٪ و11.6٪ على التوالي[1].

6. تمويل الصناعة

نجحت القوانين التايوانية في تحفيز نشاط رأس المال الاستثماري المحلي الذي أصبح بحلول منتصف التسعينيات قوة متكاملة في ترقية صناعة التكنولوجيا الفائقة المحلية في تايوان.

تحت ضوء ومكانة شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التايوانية في شبكات الإنتاج العالمية ورغبة صانعي السياسات في تمويلها عبر رأس مال محلي وليس أجنبي في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، قامت الحكومة التايوانية بتعديل نموذج استثمار رأس المال الاستثماري لوادي السيليكون الأمريكي أثناء نقله إلى تايوان، بهدف دعم الشركات المحلية وحل مشكلة "عدم كفاية راس المال" للمؤسسات التايوانية الصغيرة والمتوسطة[2].

لجذب المستثمرين، أصدرت وزارة المالية التايوانية في عام 1983 "لوائح إدارة مشاريع رأس المال الاستثماري"، والتي قدمت خصمًا ضريبيًا بنسبة 20٪. وهو نفس الحافز الضريبي المقدم لنفقات البحث والتطوير التكنولوجي للاستثمار في شركات التكنولوجيا الفائقة المحلية[3].

لم تساهم صناعة رأس المال الاستثماري التايواني في تطوير بيئة صناعية واقتصادية فقط، ولكن أيضًا في تطوير بيئة تقنية كانت مختلفة بشكل ملحوظ عن بيئة وادي السيليكون، في الوقت الذي بدأت فيه الحكومة التايوانية سياسة تكييف نموذجٍ رأس المال الاستثماري لوادي السيليكون مع تايوان، كانت صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية تشهد نجاحًا بالفعل مع نماذج الأعمال التي كانت لها احتياجات مالية مختلفة بشكل كبير[4].

قامت تايوان بتأسيس شركة التنمية الصينية التايوانية (CDC) في عام 1959[5]، التي أدت دور بنك التنمية "التقليدي" من خلال الإقراض طويل الأجل واستثمارات الأسهم، اختيرت المشاريع

[1] The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Op.Cit, p21.

[2] R.Klingler-Vidra, Diffusion And Adaptation: Why Even The Silicon Valley Model Is Adapted As It Diffuses To East Asia, The Pacific Review, 29(5), 2015, p3.

[3] R.Klingler-Vidra, M. Kenney, D. Breznitz, Policies for financing entrepreneurship through venture capital: learning from the successes of Taiwan, Int. J. Innovation and Regional Development, Vol 7, No 3, 2016, p213.

[4] Ibid, pp214, 215.

[5] Olga Mikheeva, Financing of innovation : national development banks in newly industrialized countries of East Asia, Journal of Post Keynesian Economics, Volume 42, 2019, pp12-14.

التي تقوم بتمويلها وفقًا "لمفهوم الصناعة ذات الأولوية" أي وفقًا للأولويات الوطنية التكنولوجية المناسبة لتايوان وارتبطت بسياق السياسة الصناعية للدولة، وأثر الاستهداف الصناعي الاستراتيجي في تايوان على تطوير كفاءات البنك، لا سيما فيما يتعلق بالبحوث الصناعية وتقييم التكنولوجيا واقتصر عملاؤها على الشركات الكبيرة والمشاريع الجديدة، والتي عملت من أجلها كرأسمال مخاطر.

تحولت محفظة إقراض (CDC) من المنسوجات والبتروكيماويات في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، إلى صناعات الإلكترونيات وأشباه الموصلات والتكنولوجيا الصناعية في الثمانينيات، وكذلك الإلكترونيات الضوئية والطاقة البديلة والسلع الاستهلاكية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في عام 1999 أعيد تنظيم شركة (CDC) لتصبح بنك التنمية الصناعي الصيني (CDIB)، والذي يحتفظ في الوقت الحاضر بمكانته الرائدة في صناعة رأس المال الاستثماري الذي يمثل 30٪ من حصته، يقوم (CDIB) بتنسيق السياسات الحكومية في تطوير الصناعة المالية: تتكون محفظة الإقراض المباشر الحالية من الصناعة التحويلية (12٪)، والسلع الاستهلاكية والخدمات (16٪)، والتكنولوجيا الفائقة (29٪)، والخدمات المالية (43٪).

يعتبر (CDIB) رائدًا في تحديد الصناعات ذات الإمكانات الواعدة للاستثمار، وقام بتعيين أعضاء مجلس إدارة ومشرفين في أكثر من 50٪ من شركات محفظته، بين عامي 1999 و2003 ارتفع عدد شركات محفظته من 324 إلى 472 مع نمو إجمالي صناديق الاستثمار المباشر من 59615 إلى 90632 مليون دولار تايواني جديد.

المبحث الثاني: تجربة كوريا الجنوبية

تعد كوريا واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، تمتاز اليوم بكونها من الدول الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة، ويعتمد اقتصادها اعتمادًا كبيرًا على التصنيع والتجارة الدولية، ووفقا لقائمة ترتيب الدول في تقرير تنافسية الأداء الصناعي لسنة 2020 تحتل كوريا الجنوبية المرتبة الثالثة عالميا بعد متصدرة القائمة المانيا ووصيفتها الصين، كما أنها خامس أكبر منتج صناعي في العالم بحصة (3.3٪) وفق تقديرات العام 2018.

المطلب الأول: تجربة اقلاع الاقتصاد الكوري

اشتهرت كوريا الجنوبية بنموها الاقتصادي السريع، وهي من أبرز الدول الصناعية المتقدمة تكنولوجيا وسنعرض في هذا المطلب أهم معالم نجاح التجربة الكورية.

1. المميزات الجغرافية والموارد الطبيعية

كوريا الجنوبية أو جمهورية كوريا دولة تقع في شرق آسيا، تعد رابع أكبر اقتصاد في آسيا بعد الصين واليابان والهند، تحتل الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية، يحدها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية) من الشمال، والبحر الشرقي (بحر اليابان) من الشرق، تشكل كوريا الجنوبية حوالي 45 في المائة من مساحة اليابسة في شبه الجزيرة الكورية، تبلغ مساحتها 100,210 كم² وعدد سكانها يفوق 51 مليون نسمة، والوون الكوري هو العملة الرسمية للدولة.

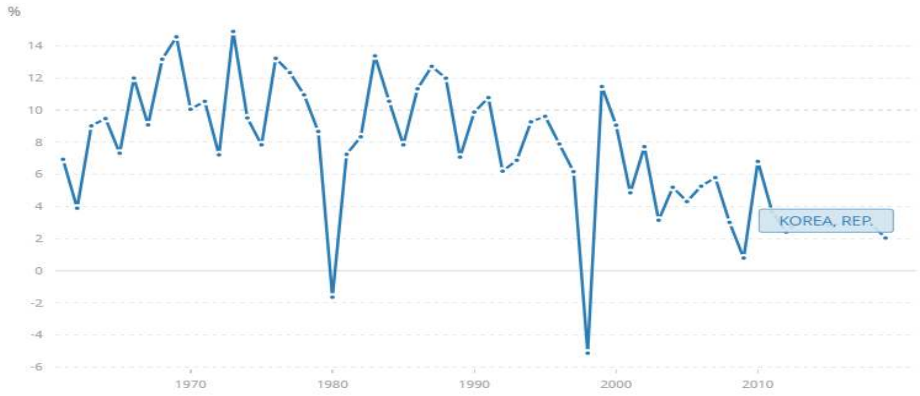
كوريا الجنوبية بلد جبلية إلى حد كبير مع وديان صغيرة وسهول ساحلية ضيقة، الموارد المعدنية فيها هزيلة جدا، أهم احتياطياتها هي فحم أنثراسايت والحديد الخام والجرافيت والذهب والفضة والتنغستن والرصاص والزنك، والتي تشكل مجتمعة نحو ثلثي القيمة الإجمالية للموارد المعدنية، تعتبر رواسب الجرافيت والتنغستن من بين الأكبر في العالم، ويتركز معظم نشاط التعدين حول استخراج الفحم والحديد الخام، ويتم تلبية جميع احتياجات البلاد من النفط الخام ومعظم احتياجاتها المعدنية عن طريق الواردات[1].

2. معالم نجاح الإقلاع الاقتصادي في كوريا

[1] Young Ick Lew , South Korea, url : https://www.britannica.com/place/South-Korea/Cultural-institutions, accessed : 12-12-2020.

اشتهرت كوريا الجنوبية بنموها الاقتصادي السريع والمستمر في النصف الأخير من القرن العشرين، في الفترة من 1961 إلى 2004، كان متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكوريا 7.1٪، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 4.0٪، 3.3٪ بالنسبة إلى الدول المتقدمة، 5.7٪ لشرق آسيا، 3.7٪ لأمريكا اللاتينية و4.9٪ لجنوب آسيا[1].

الشكل(37): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في كوريا الجنوبية للفترة (1961-2019)



المصدر: البنك الدولي

يظهر الشكل التذبذب الكبير في معدلات النمو الاقتصادي في كوريا في الفترة (1961-2019) وانحصارها بين أعلى معدل 14٪ والذي حققته في سنتي 1969 و1973، وبين أقل معدل(-1,6) في عام 1980 حيث سجلت نموًا اقتصاديًا سلبيًا بسبب عدم الاستقرار السياسي فضلا عن أزمة النفط الثانية، إضافة الى معدل (-5٪) سنة 1998 نتيجة الازمة المالية الآسيوية (1997) ومع ذلك، يوضح الشكل أن كوريا قد تعافت بسرعة على الرغم من فترتي النمو السلبي، كما نلاحظ استقرار معدلات النمو في السنوات الأخيرة عند مستويات منخفضة مقارنة بفترة الإقلاع الاقتصادي حيث كانت 4٪ في2001 و2٪ في 2019.

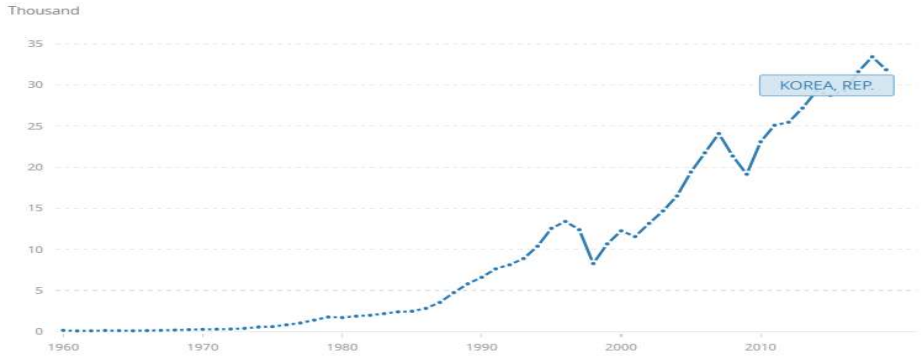
أدى النمو الاقتصادي أيضًا إلى تحسين نوعية الحياة، وزاد متوسط العمر المتوقع 1.5 مرة مقارنة بعام 1960، من 52.4 إلى 81 في عام 2012، انخفض معدل وفيات الرضع بشكل كبير من 70 لكل ألف رضيع خلال الفترة من 1960 إلى 1965 إلى 3 لكل ألف رضيع في عام 2013، من الناحية السياسية كان المجتمع الكوري يبتعد عن الاستبداد وبدأ في إنشاء نظام اجتماعي ديمقراطي، واعتبرت التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية بشكل عام حالة نادرة، لا توجد دولة في

[1] Young Ick Lew , South Korea, Op.cit.

العالم حافظت على تطوراتها الاقتصادية لفترة طويلة كما فعلت كوريا، ففي حين فشلت معظم الدول النامية في اللحاق بالدول المتقدمة، واتسعت الفجوة بين اقتصاداتها واقتصادات البلدان المتقدمة، قامت دول شرق آسيا بما فيها كوريا، بتقليص فجوة الدخل مع الدول المتقدمة، ووصفت الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان شرق آسيا بالمعجزة[1].

في عام 1962 عندما أطلقت كوريا خطتها التنموية الخماسية الأولى، كان دخل الفرد فيها 87 دولارًا فقط، أي أقل من معظم البلدان الأفريقية في ذلك الوقت، ويوضح الشكل التالي تطور الناتج المحلي الاجمالي للفرد الكوري منذ الستينات:

الشكل(38): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في كوريا الجنوبية للفترة (1960-2019)



المصدر: البنك الدولي

ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 290 دولار أمريكي فقط (معدل حسب تعادل القوة الشرائية) في عام 1960 إلى 28384 دولارًا في عام 2010، وكان هذا الإنجاز الكبير بكل المقاييس ممكنًا فقط من خلال نمو سنوي ثابت بنسبة 9.5 في المائة لمدة 50 عامًا، وبالمقارنة مع البلدان ذات المستوى المماثل من التنمية الاقتصادية في الستينيات، فإن التنمية الكورية خلال هذه الفترة فريدة من نوعها.

في عام 2013 بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 33.140 دولار أمريكي، وفقًا لبيانات البنك الدولي، وكان هذا مماثلاً لمعدلات إسبانيا (32103 دولار) وإيطاليا (34303 دولار).[2]

[1] MoonJoong Tcha, From Potato Chips to Computer Chips: Features of Korea's Economic Development, Discussion Paper on Knowledge Sharing Forum on Development Experiences: Comparative Experiences of Korea and Latin America and the Caribbean, Korea Development Institute, June 2015, p9.

[2] Yongjin Park, Modern Korean Economy 1948–2008, The Academy Of Korean Studies, The Republic Of Korea, 2018, p8.

قاد التصنيع النمو الاقتصادي السريع لكوريا، وخلال الفترة من 1953 إلى 2000 بلغ متوسط معدل التصنيع في كوريا 13.1٪ سنويًا، حافظت كوريا على واحدة من أعلى نسب التصنيع في العالم لما يقرب من 30٪ حتى بعد أن انخفضت بشكل طفيف في التسعينيات.

يتلخص التحول الاقتصادي الجذري في كوريا في حصولها على مركز " نادي20–50 " في السنوات الأخيرة، وهو مقياس للتنمية الاقتصادية يجمع بين حجم السكان ومستوى دخل الفرد، ويعني حرفيا أن يكون دخل الفرد أكثر من 20000 دولار أمريكي في نفس الوقت الذي يزيد فيه عدد السكان عن 50 مليون نسمة، عندما دخلت كوريا هذا النادي في عام 2012، كانت الدولة السابعة فقط في العالم التي تحقق هذا الإنجاز، البلدان الأخرى هي اليابان (1987) والولايات المتحدة (1988) وفرنسا (1990) وإيطاليا (1990) وألمانيا (1991) والمملكة المتحدة (1996)، علاوة على ذلك وصلت كوريا إلى معلم بارز آخر وهو "نادي 30–50" في عام 2018، واعتبارًا من عام 2017 احتلت كوريا المرتبة 11 كأكبر اقتصاد في العالم.

في عام 2012 حققت كوريا للمرة الأولى حجم تجارة إجمالي تاريخي بلغ أكثر من 1 تريليون دولار، مما جعلها ثامن أكبر أمة تجارية في العالم، وكانت خامس أكبر دولة مصدرة وسابع أكبر مستوردة اعتبارًا من عام 2014، من حيث الاحتياطيات الأجنبية احتلت كوريا المرتبة السادسة من حيث احتياطي النقد الأجنبي بقيمة 369.6 مليار دولار (2015)، بينما احتلت المرتبة الثالثة عشرة في مؤشر التنمية البشرية (2013)، بالإضافة إلى ذلك فقد تصدرت الترتيب في مؤشر بلومبيرج الابتكاري للدول لمدة خمس سنوات متتالية (2014–2018)، وبكل حساب دخلت كوريا بالفعل عتبة الاقتصادات المتقدمة، والذي يرمز إليه أيضًا بانضمامها إلى لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لـ OECD في 2009.[1]

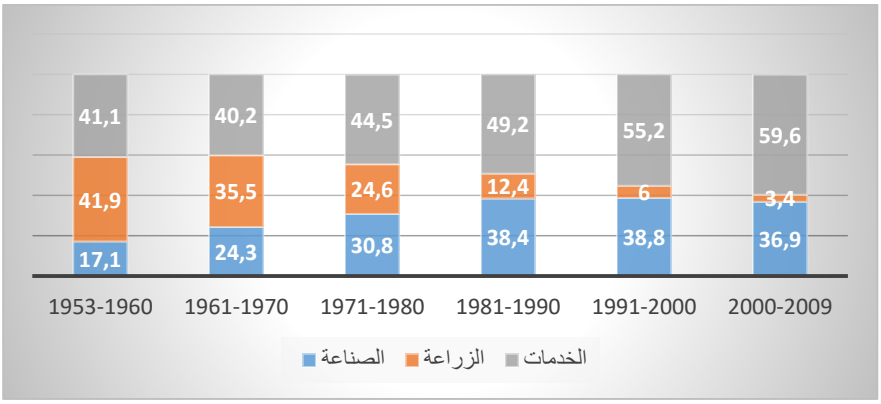
تغير هيكل الإنتاج:

كان الهيكل الانتاجي لكوريا في الخمسينات يعكس الاقتصاد النموذجي المتخلف، أي أن حصة القطاع الزراعي استحوذت على حوالي 40٪ من الناتج القومي الإجمالي بينما كانت حصة قطاع التصنيع 13–4٪، واستحوذت الصناعة الخفيفة على نسبة 75٪ منها.

[1] Jong-Dae Park, Re-Inventing Africa's Development Linking Africa To The Korean Development Model, S Palgrave Macmillan, The Registered Company Springer Nature Switzerland Ag, 2019, P198.

مع النمو الاقتصادي السريع بقيادة القطاع الصناعي، تغير الهيكل الانتاجي للاقتصاد الكوري، فخلال الفترة (1962-1979) قاد قطاع التعدين والصناعات التحويلية التوسع الإجمالي بمعدل نمو سنوي بلغ 13.3 في المائة، وزادت حصة هذا القطاع في إجمالي الناتج القومي الإجمالي من 16.3٪ عام 1962 إلى 30.3٪ عام 1979، بينما انخفضت حصة قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك من 36.6٪ إلى 19.1٪[1]، ويوضح الشكل التالي تغير حصة القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية للفترة (1953-2009):

الشكل(39): تغير حصة القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية للفترة (1953-2009)

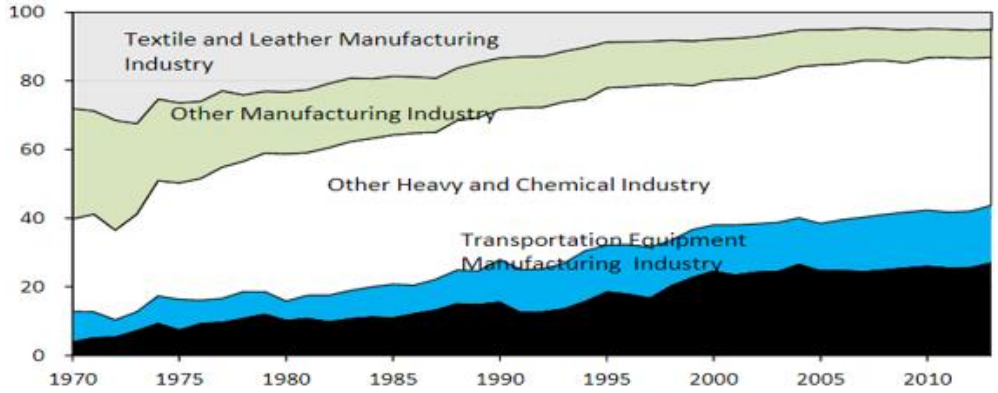


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: MoonJoong Tcha, Op.Cit, p21.

زادت القيمة المضافة لقطاع الخدمات باستمرار من 41٪ في الخمسينيات إلى 60٪ في القرن الحادي والعشرين، ومن ناحية أخرى انخفضت القيمة المضافة للقطاع الأولي بما في ذلك الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بشكل كبير من 42٪ إلى 3٪، كما ارتفعت القيمة المضافة للصناعة بنسبة 17٪ في المتوسط في الستينيات وبنسبة 16٪ في السبعينيات، ونتيجة لذلك بلغت حصة الصناعة التحويلية من إجمالي القيمة المضافة 28٪ في المتوسط من 1971 إلى 1980، مقارنة بـ 12٪ في المتوسط من 1953 إلى 1960[2]، زادت العمالة في الصناعة التحويلية بشكل سريع وشكلت الحصة الكبيرة من إجمالي العمالة، كانت أهمية الصناعات الثقيلة والكيماويات في الصناعة التحويلية أكثر ترجيحًا، مقابل انخفاض وزن الصناعة الخفيفة، وهو ما يوضحه الشكل(40):

[1] Ilho Yoo, Korea's Economic Development: Lessons and Suggestions for Developing Countries, Korean Social Science Journal, XXXV No1, 2008, pp35-36.
[2] MoonJoong Tcha, Op.Cit, p21.

الشكل(40): حصة القيمة المضافة في الصناعات الكورية



Source: MoonJoong Tcha, Op.Cit, p21.

3. مراحل تطور النمو الاقتصادي في كوريا

تشبه كوريا تايوان في كثير من الجوانب بما فيها التاريخ الحديث والظروف الاقتصادية، كلاهما من "النمور الآسيوية" الأربعة، الى جانب هونج كونج وسنغافورة، ومع ذلك هناك فرق كبير بينهما. بعد الحرب الكورية في عام 1953، كان الناتج القومي الإجمالي في كوريا حوالي 2000 مليون دولار أمريكي وكان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 134 دولارًا، كانت كوريا دولة فقيرة مزقتها الحرب[1]، ومرت عملية النمو الاقتصادي بعدة مراحل يمكن تقسيمها إلى[2]:

1.3. بناء الدولة أو إعادة الإعمار بعد الحرب:

بعد التحرر من الحكم الاستعماري الياباني سنة 1945[3]، تم تقسيم كوريا إلى قسمين شمال وجنوب عند خط عرض 38 درجة، كان التقسيم بمثابة صدمة قاتلة للاقتصاد الكوري الجنوبي حيث لم يكن اقتصادًا مستقلاً من قبل، وكان الجنوب الزراعي في الغالب يعتمد على الشمال لتوليد الطاقة الكهربائية والإنتاج الصناعي، نتيجة لذلك بدأت كوريا الجنوبية في بناء دولة حديثة، ومما زاد الطين بلة أن الحرب الكورية (1950–1953) أضرت بشدة باقتصاد البلاد وقللت من قدرة رأس المال البشري والمادي، فقد تم تدمير 42–44٪ من المرافق الصناعية و40–60٪ من قدرة توليد الطاقة، كما دمرت البنية التحتية الأساسية مثل المساكن والمدارس والمراكز الصحية والمياه والصرف الصحي والطرق ومرافق الاتصالات بالكامل، كان حجم إجمالي الأضرار المدنية المبلغ عنها أكبر (1.05

[1] Ilho Yoo, Op.Cit, p33.
[2] Jong-Dae Park, Op.Cit, p177.
[3] Yongjin Park, Op.Cit, p8.

مرة) من الناتج القومي الإجمالي لكوريا لعام 1953[1]، في الفترة 1953-1954 كان معدل التضخم حوالي 25-28٪ وارتفع إلى 82٪ في عام 1955، على الرغم من انخفاضه بشكل طفيف إلى 31٪ في عام 1956.[2]

ركزت السياسة الاقتصادية للحكومة على إعادة التأهيل بعد الدمار، وكانت جهودها للحد من التضخم ناجحة إلى حد كبير، وكانت الأداة الرئيسية لذلك هي المساعدات الخارجية، وتعد أمريكا أهم مصدر للدخل من العملات الأجنبية للاقتصاد الكوري في ذلك الوقت[3]، من عام 1945 إلى عام 1960 تلقت كوريا الجنوبية ما مجموعه 2.94 مليار دولار كمساعدات، أكثر من 80٪ منها قدمته الولايات المتحدة[4]، ورغم عملية إعادة الإعمار إلا أن الوضع الاقتصادي في كوريا لم يتحسن كثيرًا. كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لكوريا في عام 1960 حوالي 80 دولارًا (بالسعر الحالي)(*)، وكان معدل النمو الاقتصادي في عام 1960 منخفضًا جدًا عند 1.1٪[5].

2.3. مرحلة الإقلاع الاقتصادي:

أطلق على التطور السريع في كوريا اسم "معجزة نهر هان"، بدأت مع الجهود الشاملة التي تم إطلاقها في الستينيات، وبعد عام 1961 تم تغيير استراتيجية التنمية بالكامل من استبدال الواردات إلى استراتيجية التصدير الموجهة نحو الخارج، في المرحلة الأولى كانت الحكومة هي اللاعب الرئيسي من خلال تصميم خطط تنمية اقتصادية لمدة 5 سنوات لقيادة القطاعات الخاصة[6]، جنبا إلى جنب مع هذا التغيير في السياسة، استخدمت الحكومة الكورية ميزة لا يمكن العثور عليها بسهولة في البلدان النامية الأخرى، وهي وجود قوة عاملة مجتهدة وذات جودة عالية مع مستوى عال من التعليم مفيدة بشكل خاص للإنتاج الضخم للمنتجات المتجانسة والتي تعد واحدة من السمات الرئيسية للمرحلة الأولى من النمو السريع في الستينيات، نما الناتج القومي الإجمالي للدولة في المتوسط بمعدل سنوي قدره 9.5٪ بالقيمة الحقيقية، وبالتالي توسع الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بأكثر من

---

[1] Jong-Dae Park, Op.Cit, p182.
[2] Ilho Yoo, Op.Cit, p34.
[3] Yongjin Park, Op.Cit, p29.
[4] Jong-Dae Park, Ibid, p182

(*) وفقا للمرجع يرجح انها أسعار 2019.

[5] Ilho Yoo, Ibid, p33.
[6] Jong-Dae Park, Ibid, p183.

أربعة أضعاف، وزاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية زيادة كبيرة من 80 دولارًا في عام 1960 إلى 1597 دولارًا في عام 1980[1].

قامت البلاد بإستصلاح الأراضي الزراعية وبناء خطوط مترو الأنفاق وطريق Gyeongbu السريع، وشركة Pohang للحديد والصلب(POSCO) ، وإنشاء الصناعات الثقيلة والكيميائية (HCI). وشرعت الحكومة في الابتعاد عن الاقتصاد المعتمد على المساعدات الخارجية وإرساء الأساس لاقتصاد قائم على الاكتفاء الذاتي من أجل إنهاء الحلقة المفرغة للفقر وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع، على الرغم من أن كوريا في ذلك الوقت كانت دولة زراعية في الغالب وكان نقص الغذاء خطيرًا فيها، الا أن الحكومة ركزت على التصنيع ففي أوائل الستينيات كان أكثر من 40٪ من السكان الكوريين يعانون من الفقر المدقع، وكانت الحكومة تعتقد أن الطريقة الوحيدة لتعويض ذلك هي تحقيق نمو مرتفع من خلال التصنيع[2].

تم وضع نظام جديد لسعر الصرف في عام 1964، وتم إلغاء العديد من إعانات التصدير المخصصة ونظام ربط الصادرات والواردات تدريجياً، في حين تم إدخال آلية شاملة ومتسقة لحوافز التصدير، وكانت التدابير الرئيسية هي ائتمانات التصدير التي تم منحها للمصدرين الذين قاموا بتسليم خطابات الاعتماد، والإعفاءات التعريفية على الواردات من المدخلات الوسيطة، كان التصنيع محور الخطط الاقتصادية الخماسية التي بدأت في عام 1962، مع الخطة الخماسية الأولى (1962–1967)، أعلنت الحكومة عن طموحها لتحديث القطاع الصناعي وتعزيز قدرته التنافسية الدولية من خلال التوسع السريع في المجالات الرئيسية (الأسمنت، والأسمدة، والآلات الصناعية، ومصافي النفط، إلخ)، وعززت الحكومة الصادرات لكنها أبقت على القيود المفروضة على الواردات لاحتواء عجز الحساب الجاري وحماية الصناعات المحلية.

تم التركيز في الخطة الخماسية الثانية (1967–1971) على الصناعات التحويلية، بما في ذلك الصلب والآلات والصناعات البتروكيماوية، كما تمت متابعة المشاريع بقوة لتخفيف النقص في البنية التحتية الاقتصادية مثل الطاقة والطرق.

حقق الإنجاز الاقتصادي في الستينيات نجاحًا باهرًا في ضوء الوضع الذي وجدت كوريا نفسها فيه، على الرغم من التحديات المختلفة كانت كوريا قادرة على الوفاء بخطط التنمية الأولى والثانية

[1] Ilho Yoo, Op.cit, pp35, 36.
[2] Jong-Dae Park, Op.Cit, p184

مع مستوى أداء يتجاوز الأهداف والتوقعات، سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي 8.5٪ ونمو القطاع الصناعي 17.0٪ في المتوسط خلال الستينيات، وقفز دخل الفرد من 82 دولارًا أمريكيًا في عام 1961 إلى 253 دولارًا أمريكيًا في عام 1970، بزيادة قدرها ثلاثة أضعاف وانخفض معدل البطالة من 8.1٪ في عام 1963 إلى 4.4٪ في عام 1970.

كانت القوة الدافعة وراء الارتفاع السريع للتصنيع هي الحجم الكبير في الصادرات، خلال الفترة 1962–1971، زادت الصادرات سنويًا بنسبة 38.6٪ في المتوسط خاصة مع البيئة التجارية الدولية المواتية في الستينيات واستفادت كوريا جيدًا من العمالة التي كانت تتمتع فيها بوفرة، وكذلك رأس المال، الذي كان لا بد من اقتراضه من الخارج، استوعبت الصناعات الخفيفة ذات العمالة الكثيفة مثل صناعة الشعر المستعار والملابس والأحذية فائض القوى العاملة التي تم تصريفها من المناطق الريفية، ومع قيام هذه الصناعات بإنتاجها في المجمعات الصناعية بالقرب من المناطق الحضرية، فقد ساهمت أيضًا في نمو المدن الكبيرة وتحضر السكان. يعود النجاح في بناء صناعة تحويلية في كوريا إلى عدد من العوامل، من بينها المهارات الريادية للأجيال الأولى من رجال الأعمال الذين بدأوا كتجار صغار، والعرض غير المحدود للعمالة من القطاع الزراعي الذي ولد نموًا هائلاً في قطاع الصناعات الخفيفة، كانت مستويات الأجور في كوريا من أدنى المستويات في العالم وكان العمال مثقفين جيدًا ومثابرين نسبيًا، مما عزز القدرة التنافسية للصناعات كثيفة العمالة في كوريا[1].

في السبعينيات مقارنة بستينيات القرن العشرين، ارتفع مستوى الأجور والمدخرات والصادرات جنبًا إلى جنب مع ارتفاع التصنيع، ومع ارتفاع مستويات الأجور وزيادة المنافسة من الاقتصادات منخفضة الأجور، زادت أهمية التصنيع كثيف رأس المال وعالي الإنتاجية على التصنيع كثيف العمالة والإنتاجية المنخفضة، زادت حصة الخدمات بشكل مستمر من حيث القيمة المضافة والعمالة بينما انخفضت حصة الزراعة، في مجال التصنيع زادت الصناعات الثقيلة والكيماوية (HCI) حصتها على حساب الصناعات الخفيفة، وفي الوقت نفسه ارتفعت نسبة الادخار المحلي من متوسط 15٪ في الفترة (1961–1970) إلى 23٪ في الفترة (1971–1980)، بينما زادت نسبة الاستثمار من 19 إلى 29٪ على التوالي في هذه الفترات.

[1] Jong-Dae Park, Op.Cit, p187.

قاد قطاع الصناعة النمو الاقتصادي، فقد سجل نمو الصناعات التحويلية خاصة الصناعات الثقيلة والكيماوية (HCIs) 20٪ في المتوسط خلال الفترة من 1971 إلى 1979، مما أدى إلى النمو الإجمالي للقطاع الصناعي، والذي بلغ 18.2٪ خلال نفس الفترة.

كل هذه الإجراءات ساهمت في النمو الاقتصادي وتطور الدولة الكورية، وقد أدت سرعة وطاقة التعبئة الهائلة للعمالة ورأس المال، والاستثمار الضخم في التكنولوجيا، وإعادة التخصيص الفعال للموارد من القطاعات الأقل إنتاجية إلى القطاعات الأكثر إنتاجية إلى التغيير، وباختصار إن ما تمكنت كوريا من تحقيقه في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي فريد من نوعه ولا مثيل له في تاريخ الصناعة والتنمية.

3.3. مرحلة تعديل السياسة والتحرير

في هذه المرحلة تم تشجيع المبادرات الخاصة وبدأ تحرير السوق، كما تم إيلاء اهتمام أكبر للسياسات الاجتماعية، وزاد الإنفاق العام على الصحة والرعاية والتعليم، بدأ إلغاء القيود في الظهور كأولوية مهمة في أواخر الثمانينيات واستمر التعامل معه بجدية في التسعينيات، وفي الوقت نفسه تم الإعلان عن تدابير تحرير الواردات في عام 1978، وزاد تحرير الواردات من القيود الكمية من 60.7 إلى 92.0٪ بين عامي 1981 و1995، وفي نوفمبر 1997، ضربت أزمة الصرف الأجنبي البلاد مما أجبرها على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الإنقاذ، وكانت هذه هي المحنة الأولى التي كان على كوريا مواجهتها بعد عقود من النمو الاقتصادي السريع، وتسببت الأزمة المالية في معاناة شديدة للشعب الكوري، لكنها عملت كمحفز لتحسين أساسيات الاقتصاد وتطلب إنقاذ صندوق النقد الدولي من كوريا اتخاذ تدابير اقتصادية صارمة وإصلاحات هيكلية واسعة النطاق، وفي غضون عامين فقط استعادت البلاد معدل النمو السابق.

بدأ النمو الاقتصادي يتباطأ في التسعينيات مع تباطؤ نمو السكان في سن العمل، كما بدأ توزيع الدخل في التدهور في أوائل التسعينيات مع توسع الاقتصاد القائم على المعرفة والعولمة مما ترك العمال ذوي المهارات المنخفضة في وضع صعب، واجهت كوريا تحديين أساسيين منذ التسعينيات: تطوير التكنولوجيا وفتح السوق، وقررت أن أفضل طريقة للاستجابة لذلك هي تطوير صناعات جديدة تعتمد على التقنيات الجديدة، مع تحسين التكنولوجيا للصناعات القائمة بحيث يمكن تعزيز إنتاجيتها، في المراحل الأولى، كانت كوريا قادرة على الاستفادة من تعلم التكنولوجيا من البلدان

المتقدمة، ولكن مع تزايد صعوبة ذلك، كان على الحكومة والصناعة تطوير التكنولوجيا الخاصة بهما، منذ منتصف التسعينيات اعتمدت كوريا على التقنيات التي طورتها بمفردها أكثر من اعتمادها على التكنولوجيا الأجنبية.

4.3. التحديات الجديدة والاستجابة السياسية

حتى الثمانينيات، نفذت كوريا بنجاح سياسة "الاستهداف الصناعي" للتحول الاقتصادي، ولكن مع ظهور نظام منظمة التجارة العالمية في منتصف التسعينيات، لم يعد الدعم المالي النقدي المباشر من الحكومة للشركات ممكنًا ولم يُسمح إلا بدعمها غير المباشر في البحث والتطوير، ومن ثم تحولت السياسة الصناعية لكوريا إلى سياسة تطوير تقني، ومنذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدأت الحكومة في رعاية نمو صناعات جديدة من خلال التركيز على التطور التكنولوجي، في عام 2001، روجت الحكومة لما يسمى "الصناعات التكنولوجية الخمس": تكنولوجيا المعلومات(IT) التكنولوجيا الحيوية (BT)، تكنولوجيا النانو (NT) التكنولوجيا البيئية (ET) والتكنولوجيا الثقافية (CT)، وفي عام 2003 أعلنت السلطات عن عشر صناعات من شأنها أن تقود النمو الاقتصادي لكوريا هي: الروبوتات، والسيارات المستقبلية، وأشباه الموصلات من الجيل التالي، والتلفزيون والبث الرقمي والاتصالات المتنقلة من الجيل الجديد، والعرض، والشبكات المنزلية الذكية، والمحتويات الرقمية / solutions SW، بطاريات الجيل التالي، الطب الحيوي الجديد. وفي عام 2009، قدمت الحكومة رؤية لمحرك واستراتيجية جديدة للنمو، مع التركيز على النمو الأخضر ودمج التكنولوجيا المتطورة وصناعة الخدمات ذات القيمة المضافة العالية، كان الأداء العام لهذه المبادرات متفاوتًا، وأظهر نجاحًا جزئيًا، وتجدر الإشارة إلى أنه منذ أن تعافت كوريا من الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات، شهدت انخفاضًا ثابتًا في معدل نموها الاقتصادي، مما يعكس الاتجاه المعتاد في الاقتصادات المتقدمة، فخلال الفترة (2013–2016)، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.9٪، وهو أدنى معدل سجلته على الإطلاق[1].

[1] Jong-Dae Park, Op.cit, p196

الجدول (11): ملخص لمراحل تطور النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية

المراحل	الخطط والسياسات التنموية	الأهداف التنموية
مرحلة بناء الدولة أو إعادة الإعمار بعد الحرب	– إنشاء خمس خطط اقتصادية شاملة: – الخطة الخماسية للإنعاش الصناعي في عام 1949 – خطة الانتعاش الاقتصادي (1951) –خطة الانتعاش الشامل (1954) –خطة الإنعاش الاقتصادي الخمسية (1956) –خطة التنمية الاقتصادية الثلاثية السنوات (1960)	–إرساء الاستقرار السياسي وإعادة بناء الاقتصاد المدمر بعد الحرب. وكانت السياسات المتبعة ذات توجه داخلي إلى حد كبير. – بناء البنية التحتية، والتنمية الزراعية، وإصلاح الأراضي. – الحد من التضخم. – الزيادة في رأس المال الاجتماعي العام. – بناء الصناعات الأساسية مثل صناعات الأسمنت والصلب، وتحسين إنتاج الصناعات الثانوية. بناء اقتصاد مستقل.
مرحلة الإقلاع الاقتصادي	- الخطة الخماسية الأولى (1962–1967) – الخطة الخمسية الثانية (1967–1971) – مرحلة التصنيع الثانية 1973 إلى 1979	– تحديث القطاع الصناعي وتعزيز قدرته التنافسية الدولية – تحقيق نمو مرتفع من خلال التصنيع – التركيز على الصناعات التحويلية – ثم التحول نحو تطوير الصناعة الثقيلة
فترة تعديل السياسة والتحرير	الخطتين الخماسيتين الخامسة والسادسة: – الخطة الخمسية الخامسة (1982–1986) – الخمسية السادسة (1987) –1991)	– التبني الصريح لاستراتيجية أكثر توجهاً نحو السوق – دعم تطوير العلوم والتكنولوجيا – منح القطاع الخاص حرية أكبر وإلغاء العديد من التفضيلات الخاصة – ترقية الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والتكنولوجيا المكثفة – الترويج الخاص لمناطق صناعية محددة ذات أولوية عالية – النهوض بصناعة وأنشطة التكنولوجيا الفائقة
التحديات الجديدة والاستجابة السياسية	– الترويج لـ "الصناعات التكنولوجية الخمسة"2001 – الترويج للصناعات العشرة الرائدة 2003 – استراتيجية جديدة للنمو 2009	– رعاية نمو صناعات جديدة من خلال التركيز على التطور التكنولوجي – التركيز على النمو المستدام – دمج التكنولوجيا المتطورة وصناعة الخدمات ذات القيمة المضافة العالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-MoonJoong Tcha, Op.Cit, p5.
-Jong-Dae Park, Op.Cit, p186.
-J.W. Wheeler, Comparative Development Strategies of South Korea and Taiwan as Reflected in Their Respective International Trade Policies, Michigan Journal of International Law, volume 11, issue2,, pp492-494.

المطلب الثاني: مسار تطور استراتيجيات الترقية الصناعية في كوريا الجنوبية

تحقق الاقلاع الاقتصادي في كوريا بعد تبنيها استراتيجية التصنيع القائم على التصدير في أوائل الستينيات حيث شهد الاقتصاد الكوري تطورًا ملحوظًا على مدى العقود الثلاثة الموالية، كان النمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل يتجاوز 7 في المائة مما جعله أحد أسرع الاقتصادات نموًا في العالم خلال هذه الفترة، على الرغم من زيادة عدم المساواة في الدخل كانت كوريا من بين الأفضل أداءً فيما يتعلق بتوزيع ثمار التنمية على نطاق واسع.

بشكل عام شهد الاقتصاد الكوري واحدة من أسرع التحولات الهيكلية التي حدثت على الإطلاق، في عام 1960هيمنت الزراعة والتعدين على الاقتصاد الكوري، وقدم قطاع التصنيع منتجات استهلاكية بسيطة، بلغت الصادرات حوالي 3 في المائة من الناتج القومي الإجمالي وتألفت

بالكامل تقريبًا من المنتجات الأولية مثل الأعشاب البحرية والجينسنغ (عشب طبي)، حاليا يهيمن قطاع التصنيع على الاقتصاد، وتتنوع الصناعات الرئيسية من الكيماويات والإلكترونيات إلى السيارات والمعدات الكهربائية الثقيلة، تتجاوز الصادرات 40 في المائة من الناتج القومي الإجمالي وتشكل المنتجات المصنعة أكثر من 90 في المائة من إجمالي الصادرات[1].

1. السياسة الصناعية الكورية بين تشجيع الصادرات وتعزيز الصناعات الناشئة

منذ أوائل الستينيات كان للسياسة الصناعية الكورية هدفان: تشجيع الصادرات وتعزيز الصناعات الناشئة، تم تشجيع صادرات الصناعات الراسخة باستخدام سياسات محايدة إلى حد كبير، (تصنف السياسة التجارية على أنها محايدة إذا كانت الحوافز الممنوحة لـ قطاعي الاستيراد والتصدير متساويان تقريبًا)[2]، وركزت السياسات غير المحايدة على تعزيز الصناعات الناشئة، بقدر ما أثرت السياسات الحكومية على النتائج الاقتصادية، فإن الأداء التنموي المتميز لكوريا ينبع من الاستخدام المنسق لكلا النوعين من السياسات.

1.1. تشجيع الصادرات باتباع سياسات محايدة

تم التحول إلى السياسة الموجهة للتصدير بسبب انخفاض تدفق المساعدات الخارجية وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية من صناعة استبدال الواردات لاعتمادها الكبير على واردات المواد الخام[3]، فتركزت الإصلاحات السياسية التي وضعت كوريا على طريق التصنيع القائم على التصدير على تعزيز الصادرات، بالنسبة للصناعات الاستراتيجية التي تتمتع فيها كوريا بميزة نسبية حقيقية أو يمكن تحقيقها بسهولة، فإن الإصلاحات ضمنت ربحية الإنتاج الموجه للتصدير، وتم إنشاء نظام تجارة حرة لنشاط التصدير، بحيث يمكن استيراد المدخلات الرأسمالية والوسيطة المستخدمة في إنتاج التصدير بدون تعريفات جمركية وخارج الحصص المطبقة على الواردات بغض النظر عن مصدرها. تم إعفاء المدخلات القابلة للتداول من الضرائب غير المباشرة، وتم إلغاء نظام سعر الصرف المتعدد، وتحديد سعر الصرف الموحد الجديد وإدارته للحفاظ على توافق وثيق نسبيًا بين الأسعار المحلية والعالمية للمخرجات "ذات الفائدة النسبية".

---

[1] Larry E. Westphal, Industrial Policy in an Export Propelled Economy: Lessons from South Korea's Experience, Journal of Economic Perspectives, V4, No3, 1990, p43.

[2] Lein Lein Chen, John Devereux, Trade Neutrality: A Clarification, The Journal of Developing Areas, Vol 31, No3, 1997, p357.

[3] Ilho Yoo, Op.Cit, p47.

بالإضافة إلى ذلك، من خلال سيطرتها على النظام المصرفي العمومي، أكدت الحكومة توفر التمويل الكافي، من خلال تمكين المصدرين من الاقتراض بما يتناسب مع نشاطهم التصديري، وعلى الرغم من تحويل النظام المصرفي إلى الملكية الخاصة في أوائل الثمانينيات، استمر تنظيم تمويل الصادرات من قبل البنك المركزي، بتوجيه من الحكومة.

كما تم منح حوافز إضافية وبشكل أساسي في شكل تخفيضات ضريبية مباشرة، ومعدلات فائدة تفضيلية، وامتياز الحصول على تراخيص الاستيراد، والعديد من خطط الحوافز الأخرى، التي تهدف إلى حد كبير إلى زيادة الصادرات وتطوير أسواق تصدير جديدة، كانت هذه الحوافز تدار بشكل موحد في جميع الصناعات، فقد تم منحها بالتساوي "للصادرات غير المباشرة" –المدخلات المنتجة والمباعة محليًا–والتي من المقرر استخدامها في إنتاج الصادرات.

لم تعتمد الحكومة على قوى السوق التي تعمل استجابة للحوافز فقط، فقد استخدمت ايضا الإعلان عن أهداف التصدير الفصلية للسلع والأسواق والشركات، كان الاتصال بين الحكومة والشركات في التنفيذ اليومي لهذه الأهداف وثيقًا، بجانب مكتب الوزير المسؤول، تم إنشاء "غرفة حالة التصدير" للتمكن من تحديد النقص المحتمل في الصادرات، لقد حافظ عدد كبير من الموظفين على اتصال شبه يومي مع كبار المصدرين، ولم يكن من غير المألوف أن يتدخل الوزير بنفسه في المواقف الصعبة؛ كتأخر الحصول على تخليص جمركي فوري للمدخلات المستوردة لسبب ما، تتم مراجعة التقدم نحو الأهداف والوضع التجاري بشكل منتظم في مؤتمر ترقية التجارة الشهري، برئاسة الرئيس وحضور الوزراء والمصرفيين والمصدرين الأكثر نجاحًا. حصدت أعلى إنجازات التصدير جوائز وطنية بالإضافة إلى مزايا مادية، وقد تضمنت الأخيرة تفضيلات إضافية في التخصيص العام للائتمان في ظل نظام الإقراض المصرفي الموجه من الحكومة، والمراقبة الضريبية المتساهلة في ظل نظام الإيرادات الذي يمنح المسؤولين الحكوميين حرية كبيرة في تحديد الالتزامات الضريبية، كما تم استخدام الفوائد المادية بشكل عام لمكافأة الجهود غير العادية لزيادة الصادرات، وعلى العكس من ذلك، فقد تم ردع التراخي.

لم تقم الحكومة بتحديد هذه الاهداف بشكل مستقل والزامي، بل كانت الأهداف إرشادية، وتم التفاوض بشأنها بشكل مشترك بين الحكومة ومنتجي الصادرات، وفي بعض الأحيان بالاقتران مع حوافز تصدير محددة لضمان قبول الأهداف التي كثيرا ما تم تحقيقها وأحيانا تجاوزها، أبقت الأهداف

التصديرية الحكومة على اطلاع جيد بأداء الصادرات حتى يمكن إجراء تغييرات في الوقت المناسب في الحوافز، علاوة على ذلك من خلال دورها كوسيلة للإقناع المعنوي والمادي، أدت الأهداف بلا شك إلى قيام الشركات بالسعي وراء العديد من فرص التصدير المربحة.

مارست الحكومة درجة معينة من التدخل الانتقائي في تشجيع الصادرات، كانت حوافز التصدير غير الموحدة مهمة لبعض الصناعات في بعض الفترات، أثر استهداف الصادرات بشكل انتقائي على قرارات الشركات، مقارنةً بالحوافز المباشرة، بالإضافة إلى ذلك فيما يتعلق بنمو الصادرات بمرور الوقت، يرجع الفضل في ذلك أيضا للمشاركة المركزية للحكومة في تخصيص تمويل الاستثمار من خلال سيطرتها على النظام المصرفي وتدفقات رأس المال الأجنبي[1].

2.1. ترقية الصناعات الناشئة باستخدام سياسات غير محايدة

تدخلت الحكومة الكورية بشكل انتقائي للترويج للصناعات الناشئة المستهدفة لما يقرب من ثلاثة عقود، من خلال دعم إنشاء مؤسسات مُنحت احتكارات مؤقتة، خاصة في مجال الأسمنت والأسمدة وتكرير البترول في أوائل الستينيات، والصلب والبتروكيماويات في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات؛ صناعة السفن، والمواد الكيميائية الأخرى، والسلع الرأسمالية، والمواد الاستهلاكية المعمرة في منتصف وأواخر السبعينيات؛ والمكونات الإلكترونية الهامة وغيرها.

حصلت الصناعات المستهدفة في بدايتها على فرص خاصة للحصول على ائتمانات طويلة وقصيرة الأجل بشروط تفضيلية بالإضافة إلى تخفيضات أو إعفاءات فيما يتعلق بمعظم أو كل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ولم تكن التفضيلات الائتمانية والضريبية هي الحافز الترويجي الأكثر أهمية، بل كانت الحماية هي الحافز المهيمن في الصناعات الناشئة، باستثناء صناعات قليلة مثل بناء السفن، التي كانت تفتقر في البداية إلى سوق محلية كبيرة، وبسبب سياسة الحفاظ على نظام تجارة حرة للمصدرين في كوريا، فإن حماية الصناعة الناشئة تعني دائمًا حماية المبيعات غير المخصصة للتصدير فقط؛ وهذا يعني أن الحماية نادراً ما تمتد لتشمل الصادرات غير المباشرة وعندما يتم شملها، لم تكن إلا لجزء صغير منها، تم منح الصناعات المستهدفة حماية "مطلقة" في بدايتها عن طريق ضوابط الاستيراد المصممة لضمان مستوى مناسب من المبيعات غير التصديرية وكذلك معدل عائد مرضٍ على الاستثمار، كانت هذه الضوابط في الغالب على شكل حصص تحدد سقوفًا

[1] Larry E. Westphal, Op.Cit, pp44-46.

للواردات، ولكن في بعض الأحيان يتم منح ترخيص الاستيراد فقط إذا أمكن إثبات أن المنتج المستهدف لا يمكن شراؤه محليًا بشروط معقولة، تم استخدام هذا النهج في تعزيز العديد من صناعات انتاج الآلات.

قيدت الحكومة الصناعات الناشئة لمتابعة نمو الإنتاجية السريع باستخدام نظام استهداف الصادرات للإصرار على أن تبيع الصناعات الناشئة نسبة متزايدة بسرعة من إنتاجها بالأسعار العالمية، إما كصادرات مباشرة أو غير مباشرة، ولتعزيز تنمية الصناعة الناشئة، تدخلت الحكومة أيضًا بشكل انتقائي لتشكيل وإنشاء وكلاء الأسواق، اهم المنتجات البارزة لجهودها هذه هي شركات الشايبول (chaebol)[1] أمثال Daewoo وLG وSamsung وغيرها من المجموعات التكتلية الكبيرة للغاية التي تغطي أنشطتها جميع القطاعات ولكنها تتركز في التصنيع والبناء، لقد تطورت في البداية من خلال استجاباتها لفرص السوق، لكن التدخلات الحكومية خلال السبعينيات ساهمت بشكل كبير في شكلها ومكانتها الحالية، في الدور المنوط بهم كشركات تجارية، كانت شركات التشايبول أداة الحكومة للاضطلاع بالأنشطة اللازمة لتعزيز قدرات تسويق الصادرات الكورية، وفي دورهم كمنتجين كانوا الوكلاء الرئيسيين لتنفيذ التوجه المركزي للتخطيط الحكومي في منتصف وأواخر السبعينيات وهو تطوير الصناعة الثقيلة والكيماوية، كانت استثماراتهم واسعة النطاق تحت رعاية الجهود الحكومية لتشجيع التخصص فيما بينهم وتعزيز استخدامهم للتعاقد من الباطن في العديد من الصناعات أهمها صناعة السيارات، حيث أجبرت الحكومة على إعادة تنظيمها عدة مرات من خلال إعادة منح التراخيص لإنتاج أنواع معينة من المركبات وعن طريق فرض تغييرات جوهرية في ترتيبات الشراكة الأجنبية.

مارست الحكومة سيطرة قوية على تدفقات الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا الاحتكارية في جهودها لتشكيل الهيكل الصناعي على مستوى الشركة، ونظرًا لأن كل صناعة ناشئة كانت تعتمد بشكل كبير على مثل هذه التدفقات، فقد تمكنت الحكومة من الاختيار من بين الداخلين المحتملين والتأثير على المخطط التفصيلي للمشروع التمهيدي، وبالمثل تمكنت من التأثير على التطور اللاحق للصناعة، كانت الصناعات الكيميائية وصناعات الآلات والمعدات بمثابة أهداف خاصة لهذا النوع من التدخل، وباستخدام وسائل أخرى، عززت الحكومة التنمية الصناعية المتكاملة رأسياً على المستوى

[1] The Chaebol Of South Korea, Department Of Economics, San José State University, California Usa, URL: https://www.sjsu.edu/faculty/watkins/chaebol.htm, accessed:10/09/2020.

الوطنين تم فرض لوائح المكونات المحلية على مختلف الصناعات، مما يتطلب منهم الحصول على مدخلاتهم من المصادر المحلية. ومن خلال العمل في اتجاه تكميلي، قامت الحكومة أحيانًا بترشيح عدد محدود من الشركات الزراعية المتوسطة الحجم كموردين لمدخلات معينة لمصنعي المنتجات النهائية، لم يتم الاعتماد على الشركات الخاصة حصريًا لتنفيذ التعهدات الرئيسية في التطور الصناعي لكوريا، كان المنتجون الأوائل للأسمدة والبتروكيماويات والمنتجات البترولية المكررة شركات عامة، وكذلك كان أول مصنع صلب متكامل، والذي يعتبر واحدًا من أكثر المصانع كفاءة في العالم. لقد تم استخدام المؤسسات العامة لإطلاق الصناعات الجديدة بشكل عملي لعدة أسباب، اهمها عدم وجود أطراف خاصة مستعدة للقيام بالمشروع؛ والرغبة في ممارسة سيطرة مباشرة على بدء وتشغيل صناعة لها روابط متعددة مع الصناعات الأخرى؛ والتوقع بأن الوكيل العام يمكن أن يحقق نتيجة أفضل بكثير في المفاوضات مع الموردين الأجانب لرأس المال والتكنولوجيا، تمت إدارة هذه المؤسسات العامة ككيانات مستقلة تسعى للربح وقد ساهمت ماديًا في الإيرادات الحكومية[1].

2. مساهمة السياسات الصناعية في تقوية الآداء الصناعي في كوريا

لقد ساهم التدخل الانتقائي بشكل كبير في نجاح الأداء الصناعي لكوريا، وتسريع معدل النمو الاقتصادي، وتمكنت كوريا من النجاح في تصدير مجموعة متنوعة من الصناعات وتقوية الأداء العام لقطاعها الصناعي، وأسفر سجل التصدير على أن الصناعة الكورية قد حققت بسرعة القدرة التنافسية الدولية وحافظت عليها في مجموعة متنوعة من الصناعات، بسبب الطريقة التي يعمل بها استهداف كل من الصادرات والصناعات الناشئة، لم يتم استخدام السياسات غير المحايدة في أي صناعة لتشجيع الصادرات على أساس مستدام، كان هناك قدر كبير من عدم اليقين في اختيار الصناعات الناشئة التي يجب ترقيتها وفي تحديد أهداف التصدير لجميع الصناعات، وتم التغلب على مشكلة عدم اليقين تدريجياً باستخدام المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء التنفيذ وتقييم النوايا والاهداف ومراجعتها عند الاقتضاء، على سبيل المثال تم تأجيل خطط بناء أول مصنع متكامل للصلب عدة مرات خلال الستينيات على أساس المعلومات الواردة في تقارير الجدوى المتتالية، وتم تخفيض أهداف صادرات منتجات السيارات بشكل كبير أكثر من مرة في السبعينيات لتعكس اتجاهات السوق الناشئة، علاوة على ذلك أولت الحكومة اهتماما دقيقا للتنافسية الدولية، ولتقييمها بشكل هادف.

[1] Larry E. Westphal, Op.Cit, pp47-49.

لقد أدركت الحكومة أن الصادرات لا تشير بالضرورة إلى القدرة التنافسية الدولية عندما تكون السياسات غير المحايدة سارية المفعول، وبالتالي فقد قامت بمراقبة حجم الحوافز عن كثب، والعلاقة بين الأسعار المحلية والعالمية، وغيرها من المعلومات ذات الصلة بما في ذلك مؤشرات جودة المنتج، وقد أكدت عملية المراقبة أن الصادرات مربحة للقطاع الخاص وقادرة على المنافسة دوليًا على الأقل في المدى المتوسط.

يدين الأداء الصناعي لكوريا بالكثير لاعتماد الحكومة على أنظمة السوق الحرة لتوفير المرونة في تخصيص الموارد، حيث أدى ذلك إلى العديد من المشاريع المربحة للغاية (اجتماعيًا وكذلك على الصعيد الخاص) التي لم تكن مستهدفة أو لم يتم الترويج لها بشكل نشط من قبل الحكومة، ومن بين هذه المشاريع الناجحة الصناعات التي تم إنشاؤها بمبادرات خاصة وأصبحت ذات أهمية كبيرة كمولدات للدخل والتوظيف والعملات الأجنبية، مثل صادرات صناعة الشعر المستعار التي ارتفعت من الصفر في عام 1960 إلى حوالي 12 في المائة من صادرات السلع في عام 1970[1].

كما أن الأداء الصناعي لكوريا يدين بقدر كبير للسياسات الترقوية والتشجيعية التي تبنتها الحكومة تجاه الصادرات ومبادراتها في استهداف الصناعات من أجل التنمية، فقد أوجدت السياسات تجاه الصادرات مناخًا –نادرًا في العالم الثالث–يمكن لرجال الأعمال أن يتأكدوا فيه من أن النظام الاقتصادي سيستجيب لجهودهم الرامية إلى توسيع الصادرات والارتقاء بها ويكافؤهم بشكل مناسب. في المقابل قاد التدخل الانتقائي التطور السريع للهيكل الصناعي الكوري من خلال تعزيز التكامل الرأسي على المستوى الوطني، وتعزيز التنويع الكبير في مزيج المنتجات النهائية، وأهم نتائج هذه السياسات التصديرية وأكثرها وضوحًا، التطور السريع للصناعة الثقيلة في كوريا، والتي تمثل الآن أكثر من نصف صادراتها.

الحوافز: يمكن تلخيص حوافز وإجراءات تعزيز الصناعات التصديرية على النحو التالي[2]:

1) السماح للشركات المصدرة بالاحتفاظ بعائدات النقد الأجنبي لشراء الواردات
2) تم إعفاء الشركات المصدرة من ضوابط الاستيراد والتعريفات
3) قدمت البنوك التي تسيطر عليها الدولة الدعم المالي للمصدرين بمعدلات تفضيلية
4) تم منح حوافز ضريبية للمصدرين

[1] Larry E. Westphal, Op.cit, p54.
[2] Ilho Yoo, Op.Cit, p47.

5) سياسة مالية تركز على توليد فوائض يمكن توجيهها إلى الشركات الصناعية الرئيسية
6) تم اعتماد نظام ربط متحرك لتعديل سعر الصرف لمنع ارتفاع حقيقي للون الكوري.
7) حددت الحكومة أهدافًا للتصدير، مما أثر على سلوك الشركات.
8) حصل المصدرون الناجحون على جوائز من الرئيس.

3. الهيكل الصناعي وتركيبة الصادرات

تغير هيكل الصناعة الكورية بشكل كبير في السبعينيات من خلال سياسة ترقية الصناعات الثقيلة والكيماوية التي بدأت منذ عام 1973، شكلت هذه السياسة الهيكل الصناعي لكوريا وخاصة هيكل "التشايبول" الموجود حتى اليوم. كما يتضح من الجدول(12) أصبحت حصة أكبر 30 شركة من إجمالي حجم المبيعات أكبر من 36٪ في عام 1980 واستمرت في الزيادة.

الجدول(12): مؤشر تركيز أكبر الشركات في الصناعات التعدينية والتحويلية (بناءً على حجم المبيعات)

	1980	1987	1991	1993	1994	1995	1996	1997
أكبر 30 شركة	36.0	37.3	38.8	38.1	39.6	40.7	39.3	40.0
أكبر 50 شركة	16.9	22.0	23.4	23.0	24.6	25.9	24.7	25.6

Source: Ilho Yoo, Op.Cit, p50.

خضعت شركات chaebol لتحول سريع من خلال الصادرات إلى شركات متعددة الجنسيات تمتلك القدرة التنافسية الدولية وساهمت بشكل كبير في نمو وتحول الاقتصاد الكوري، بحلول عام 1997 أصبحت أعلى 30 chaebol ضخمة لدرجة أن مبيعاتها شكلت حوالي 84٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبحلول عام 2011، تجاوزت مبيعات أعلى 30 chaebol الناتج المحلي الإجمالي للمرة الأولى، واحتلت مبيعات الخمسة الأوائل 62.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح الجدول التالي ترتيب أكبر عشرة شركات chaebol في كوريا منذ أواخر الخمسينات:

الجدول(13): ترتيب أكبر عشرة شركات "chaebol" في كوريا الجنوبية

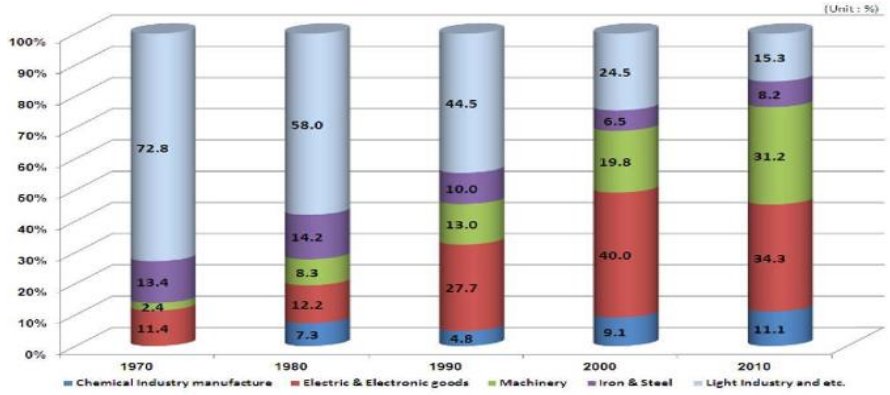
Rank	Late 1950's	Mid-1960's	1974	1983	1990	1995	2000
1	Samsung	Samsung	Samsung	Hyundai	Hyundai	Hyundai	Hyundai
2	Samho	Samho	LG	Samsung	Daewoo	Samsung	Samsung
3	Gaepung	LG	Hyundai	Daewoo	Samsung	Daewoo	LG
4	Daehan	Daehan	Hanjin	LG	LG	LG	SK
5	LG	Gaepung	Ssangyong	Ssangyong	Ssangyong	SK	Hanjin
6	Tongyang	Samyang	SK	SK	Hanjin	Ssangyong	Lotte
7	Keukdong	Ssangyong	Hanhwa	Hanhwa	SK	Hanjin	Daewoo
8	Hankook Glass	Hwashin	Daenong	Hanjin	Hanhwa	Kia	Kumho
9	Donglip	Panbon	Dong-Ah Const.	Kukje	Daelim	Hanhwa	Hanhwa
10	Taechang	Tongyang	HanilSyn. Textile	Daelim	Lotte	Lotte	Ssangyong

Source : The Chaebol Of South Korea, Op.Cit.

وبالنسبة للصادرات كانت الزراعة هي القطاع الرائد في الاقتصاد واستحوذت منتجاتها على ما يقرب من ثلاثة أرباع إجمالي الصادرات، تاركة للتصنيع 27.7٪ فقط، وبعد تنفيذ إستراتيجية ترويج الصادرات، نمت الصادرات بنسبة 43.9٪ في الفترة(1962–1966) و33.8٪ في الفترة (1967–1971) في المتوسط السنوي بينما زادت الصادرات الصناعية بـ 70.0٪ و43.3٪ على التوالي.[1]

تغيرت تركيبة الصادرات الصناعية في كوريا بشكل كبير خلال الثلاثين عامًا اللاحقة، أعقبت نجاحات التصدير المبكرة في المصنوعات البسيطة مثل الشعر المستعار والمنسوجات والخشب الرقائقي مكاسب سريعة في منتجات أخرى مثل الأحذية والصلب والسفن والمنتجات الإلكترونية، ثم اخترقت كوريا أسواق السلع المعمرة المتطورة مثل السيارات وأجهزة الكمبيوتر.[2]

الشكل(41): حصة المنتجات الصناعية في الصادرات الصناعية في كوريا (1970–2010)



Source : Ilho Yoo, Op.Cit, p50.

يظهر الشكل تغير هيكل الصادرات الكورية خلال أربعين سنة منذ سبعينيات القرن الماضي أين شكلت صناعة الحديد والصلب نسبة 13٪ من إجمالي المنتجات المصدرة، وشكلت الصناعة الخفيفة أكثر من 70٪، والصناعة الكهربائية والالكترونية 11٪، وفي عام 2010، تغيرت هذه النسبة إلى 8٪، 15٪، 34,3٪ على التوالي، وشكلت صناعة الكيماويات نسبة 11٪ من الصادرات. كما تغيرت المنتجات المصدرة العشرة الأولى بسرعة خلال هذه الفترة[3]، ويبين الجدول التالي تغير ترتيب المنتجات الصناعية العشرة الأولى من (1990–2009):

[1] Ilho Yoo, Op.cit, p49.
[2] Larry E. Westphal, Op.Cit, p43.
[3] MoonJoong Tcha, Op.Cit, p21.

الجدول(14): المنتجات الصناعية العشرة الأولى من (1990-2009)

الرتبة	1990		2000		2009	
1	ملابس	11.7	أشباه الموصلات	15.1	الهياكل والمكونات البحرية	12.4
2	أشباه الموصلات	7.0	الحاسوب	8.5	أشباه الموصلات	8.5
3	الأحذية	6.6	سيارات	7.7	جهاز اتصال لاسلكي	8.5
4	أجهزة التصوير	5.6	منتجات بترولية	5.3	شاشات مسطحة	7.0
5	سفن	4.4	سفن	4.9	سيارات	7.0
6	الحاسوب	3.9	أجهزة الاتصالات اللاسلكية	4.6	منتجات بترولية	6.3
7	نظام الصوت	3.8	الألياف الاصطناعية	2.9	الراتنجات الاصطناعية	3.6
8	لوحة الصلب	3.8	صفيحة فولاذية	2.8	صفائح فولاذية	3.3
9	ألياف صناعية طويلة	3.6	ملابس	2.7	مكونات السيارات	3.2
10	قماش السيارات	3.0	أجهزة التصوير	2.1	الحاسوب	2.2
المجموع		%53.4		%56.6		%62.2

Source : MoonJoong Tcha, Op.Cit, p24.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على ترقية الصناعة الكورية

تعد كوريا الجنوبية واحدة من أنجح الدول النامية المصدرة، والى جانب بيئة التجارة الدولية الإيجابية إلى حد كبير، والعلاقة الجيدة مع الولايات المتحدة، والعمل الجاد والثقافة الكونفوشيوسية الموجهة نحو الادخار، والالتزام السياسي والاجتماعي بالتقدم الاقتصادي، ساهمت العديد من العوامل الأخرى في هذا النجاح:

1. التعليم وتنمية رأس المال البشري

كان الاهتمام بالتعليم هو المبادرة الرئيسية الموازية التي أطلقتها حكومة كوريا لتعزيز صناعات التكنولوجيا الفائقة في مجال تنمية القوى العاملة، على الرغم من أن الكوريين لديهم التزام ثقافي تاريخي بالتعليم والتدريب، إلا أن وتيرة واتجاه التقدم الاقتصادي يفوق عرض القوى العاملة المؤهلة. تمكن الكوريون من توسيع قاعدة مهاراتهم من خلال التعاون مع الولايات المتحدة، ساهمت المساعدات الأمريكية بشكل مباشر في التوسع السريع للتعليم داخل كوريا الجنوبية وجعلت التدريب والتعليم في الخارج ممكنًا لآلاف الكوريين بما في ذلك بعض صناع السياسة الاقتصادية، وحدثت بعض أهم عمليات نقل المهارات الفنية وأساليب الإدارة من خلال الاتصال الوثيق مع القوات العسكرية الأمريكية في فترة الحرب.[1]

[1] Marcus Noland, Howard Pack, Industrial Policies And Growth: Lessons From International Experience, Paper prepared for the Fifth Annual Conference of the Central Bank of Chile“ Challenges of Economic Growth ”,29-30 November 2001, Santiago, Chile, p24.

لقد شكل الانتقال من الصناعة كثيفة العمالة نحو الصناعة الأكثر كثافة في المهارات والتكنولوجيا تحديًا كبيرًا لنظام التعليم، وبالفعل فقد أصبح الإنفاق الحكومي على التعليم يمثل حصة رئيسية من الميزانية، والجدول التالي يوضح النفقات الحكومية على التعليم للفترة (1948-1985):

الجدول (15): النفقات الحكومية على التعليم في كوريا (1948-1985)

السنوات	نفقات الحكومة المركزية على التعليم (مليون وون)		نسبة إنفاق الحكومة المركزي على التعليم (%)	
	السعر الحالي	السعر سنة 1970	النسبة الى ميزانية الحكومة	النسبة إلى الناتج القومي الإجمالي
1948	2	-	8.0	-
1951	15	-	2.5	-
1954	575	7,688	4.0	0.9
1955	2,633	-	9.4	2.3
1960	6,381	29,272	15.2	2.6
1965	15,331	31,260	16.2	1.9
1970	78,476	78,476	17.5	2.9
1975	227,916	96,185	14.3	2.3
1980	1,099,159	173,667	18.9	3.2
1985	2,492,308	303,575	20.3	3.5

Source : J.W. Wheeler, Op.Cit, p499.

وصلت حصة الإنفاق الحكومي على التعليم الى أكثر من 20 بالمائة في عام 1985 (حوالي 3.5 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي)، ومع ذلك فإن الإنفاق الحكومي لا يمثل سوى حوالي 30 بالمائة من إجمالي الإنفاق على التعليم أما الباقي فيتحمله القطاع الخاص[1].

الجدول(16): مراحل التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية وتطور سياستها التعليمية

مراحل التنمية		التنمية الاقتصادية	السياسة التعليمية
المرحلة 1 (1945-1960)		مجتمع زراعي، إعادة الإعمار بعد الحرب، الصناعة الموجهة للتصدير	تشكيل نظام التعليم الابتدائي، التعليم الابتدائي الشامل
المرحلة 1-2	الستينات	التصنيع كثيف العمالة يتمحور حول الصناعة الخفيفة	توسيع التركيز من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي
المرحلة 2-2	السبعينات	التصنيع من خلال الصناعات الثقيلة والكيميائية، الدعم الكامل للتشايبول والشركات الكبيرة	التدريب على المهارات الوظيفية والتعليم وتطويرها
المرحلة 3 (1980-1990)		التصنيع القائم على التكنولوجيا والمعرفة والمعلومات	توسيع التركيز من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي
المرحلة 4 (بعد عام 2000)		الدخول إلى الاقتصاد العالمي والاقتصاد القائم على المعلومات والتكنولوجيا والمعرفة	التوسع في التعليم العالي، تعليم تكنولوجيا المعلومات، التعليم مدى الحياة وتنمية رأس المال البشري على المستوى الوطني

Source : MoonJoong Tcha, Op.Cit, p14.

[1] J.W. Wheeler, Op.Cit, p498.

يعكس توافق السياسة التعليمية مع أهداف التنمية للدولة بشكل حاد العلاقة المميزة بين التعليم والنمو الاقتصادي في كوريا، بعد انتهاء الحرب الكورية، نفذت الحكومة في عام 1954 خطتها الستة(6) لتنمية الموارد البشرية التي ركزت على التعليم الابتدائي الشامل، وتم إجراء المزيد من الاستثمارات التعليمية، حيث دخل قانون ضريبة التعليم في عام 1958 حيز التنفيذ، وبعد ذلك زادت حصة الحكومة من الميزانية التعليمية من 4٪ في عام 1954 إلى 14.9٪ في عام 1959، وخفضت الجهود المبذولة لتعميم التعليم الابتدائي نسبة الأمية بين العمال الشباب بشكل فعال، على الرغم من الظروف الاقتصادية القاسية، وأصبحت قوة دافعة في خلق صناعات قائمة على العمالة ومحرك أساسي للتنمية الاقتصادية، كان الهدف الرئيسي للتعليم في عام 1960 هو توفير التعليم الأساسي للعمال للعمل في الصناعات الخفيفة والصناعات كثيفة العمالة، واعتبرت هذه الأخيرة الميزة النسبية للاقتصاد الكوري في تلك الفترة، وساهم تعميم التعليم الابتدائي والتحول الى الصناعات كثيفة العمالة في النمو "الشامل" للاقتصاد الكوري[1].

نظرًا للرغبة في التحول إلى صناعات ذات قيمة مضافة أعلى، أطلقت كوريا الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية (HCI) منذ أوائل السبعينيات مع التركيز على صناعاتها الستة الرائدة: الحديد والصلب، والإلكترونيات والكهرباء، وبناء السفن، المعادن غير الحديدية والآلات والبتروكيماويات، تطلب محرك الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية قوة عاملة ماهرة، وبدأت الحكومة الكورية في إعداد نفسها لتلبية الطلب من أواخر الستينيات. على المستوى الوطني، دفعت الحكومة بقوة بسياستها التعليمية إلى الأمام، وشددت على حجم التعليم الثانوي بالإضافة إلى التعليم الابتدائي وإنشاء المدارس الثانوية المهنية والتكنولوجيا منذ أواخر الستينيات، تهدف هذه المدارس الثانوية المهنية والتكنولوجية إلى تدريب المهندسين من المستوى المتوسط، الذين أصبحوا فيما بعد أحد الأصول المهمة في التنمية، في الثمانينيات من القرن الماضي، شاركت كوريا بشكل عميق في الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية، وواجهت الصناعة بأكملها موجة كبيرة من إعادة الهيكلة. انخفضت حصة الصناعة الخفيفة بشكل ملحوظ واستبدلت بالصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية وتحول تركيز سياسة التعليم مرة أخرى لإنتاج رأس مال بشري ذو مستوى أعلى تعليمياً، وفي عام 1981، تم توسيع حصة الملتحقين الجدد بالجامعات إلى حد كبير، كما سمحت الحكومة بإنشاء المزيد من الجامعات، وأصبح خريجو

[1] MoonJoong Tcha, Op.Cit, p13.

الجامعات القوة العاملة الحاسمة التي تقود التطور الصناعي. في الوقت الحاضر، يلتحق حوالي 80٪ من خريجي المدارس الثانوية في كوريا الجنوبية بالجامعات، وتتحول النقطة المحورية لسياسة التعليم إلى تنمية رأس المال البشري وهو ما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية التي تعزز التعلم مدى الحياة[1].

ازداد عدد مراكز التدريب المهني بشكل كبير، وكان يُنظر إلى التدريب المهني على أنه بالغ الأهمية، في عام 1976 تم تعديل قانون التدريب المهني لعام 1966 لفرض تدريب إلزامي على مؤسسات الأعمال التي يعمل بها مائتا عامل أو أكثر، يمكن للشركات توفير ذلك من خلال إنشاء برامج تدريب مهني داخلية، أو يمكنها تمويل تدريب موظفيها في المدارس المهنية.

كان يُنظر إلى العلماء والمهندسين على أنهم مهمون جدًا للنمو المستقبلي لدرجة أن البرامج الجامعية وكليات الدراسات العليا تلقت اهتمامًا خاصًا في أوائل السبعينيات، ومثّل المعهد الكوري المتقدم للعلوم (KAIS)(*) نقطة تحول في توفير التعليم المحلي لخريجي العلوم والهندسة[2].

2. البحث والتطوير والتقدم التكنولوجي

تشمل القوى الدافعة الرئيسية للتقدم التكنولوجي نشاط البحث والتطوير المحلي، واستيراد السلع الرأسمالية التي تجسد التكنولوجيا المتقدمة، والشراء المباشر للتكنولوجيا الأجنبية، والاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها.

بدأ الاستثمار المحلي في البحث والتطوير في النمو بسرعة في الثمانينيات، حيث كانت المنافسة بين الشركات داخل السوق المحلية تتزايد، وكان القطاع الخاص محورها المركزي، ويوضح الشكل الآتي توزيع مصاريف البحث والتطوير وعدد الباحثين في القطاعين العام والخاص:

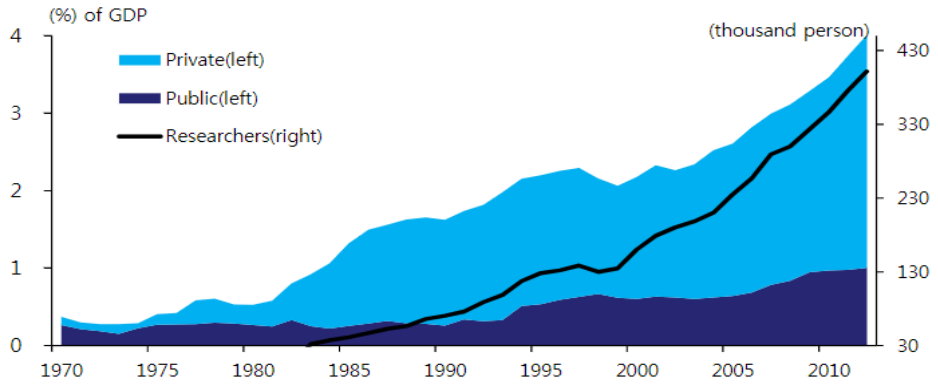
---

[1] MoonJoong Tcha, Op.cit, p15.

(*) تم إنشاء المعهد الكوري المتقدم للعلوم (KAIS) في عام 1971، باعتباره "مدرسة دراسات عليا موجهة لتكمل الجامعات والكليات القائمة"، ركز أعضاء هيئة التدريس والطلاب في KAIS على المشاريع البحثية التي تهم الصناعات الكورية.

[2] J.W. Wheeler, Op.Cit, p496.

الشكل(42): مصاريف البحث والتطوير في كوريا (1970-2010)



Source : MoonJoong Tcha, Op.Cit, p16.

تُقدر حصة الاستثمار في البحث والتطوير في عام 2008 بـ 3.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي الأعلى على المستوى العالمي.

كان يُنظر إلى تعزيز العلوم والتكنولوجيا على أنه جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، وقدم الإطار القانوني والمؤسسي أساسًا لدعم تقدم تكنولوجي واسع النطاق وفي الصناعات المستهدفة على وجه التحديد، مثل الإلكترونيات، حيث تشير الإحصاءات إلى أن السياسة الحكومية كان لها تأثير كبير على الاستثمار الوطني في العلوم والتكنولوجيا[1]، ويظهر الجدول التالي المبادئ التوجيهية العامة للسياسة الحكومية من الستينيات حتى الثمانينيات المتعلقة بالتصنيع والعلوم والتكنولوجيا:

الجدول(17): المبادئ التوجيهية للحكومة الكورية على مدى ثلاثة عقود

الفترة	التصنيع	العلوم والتكنولوجيا
الستينات	1) تطوير صناعات بديلة للاستيراد 2) توسيع الصناعات الخفيفة الموجهة للتصدير 3) دعم صناعات السلع المنتجة	1) تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا 2) بناء البنية التحتية العلمية والتكنولوجية 3) تعزيز استيراد التكنولوجيا الأجنبية
السبعينات	1) توسيع الصناعات الثقيلة والكيميائية 2) تحول التركيز من استيراد رأس المال إلى استيراد التكنولوجيا 3) تعزيز القدرة التنافسية للصناعة الموجهة نحو تصدير	1) توسيع التدريب التقني 2) تحسين الآلية المؤسسية لتكييف التكنولوجيا المستوردة 3) تعزيز البحوث القابلة للتطبيق على الاحتياجات الصناعية
الثمانينيات	1) تحويل الهيكل الصناعي على أساس الميزة النسبية 2) توسيع الصناعة كثيفة التكنولوجيا 3) تشجيع تنمية القوى العاملة وتحسين إنتاجية الصناعات	1) تطوير وتوظيف علماء ومهندسين رفيعي المستوى 2) ترقية إنتاجية البحث والتطوير 3) توطين التكنولوجيا الاستراتيجية الرئيسية

Source : J.W. Wheeler, Op.Cit, pp 494-495.

[1] J.W. Wheeler, Op.Cit, p499.

تعد صناعات التكنولوجيا الفائقة بشكل عام والصناعات الإلكترونية بشكل خاص من الصناعات التي تأخرت كوريا الجنوبية في انتاجها، في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، تركز البحث والتطوير واكتساب التكنولوجيا بشكل أساسي على توسيع الصناعات الثقيلة والكيماوية لتعويض الحصة الكبيرة جدًا من واردات رأس المال والتكنولوجيا من الخارج اللازمة والحفاظ على القدرة التنافسية، الا أن اهتمامها بالتكنولوجيا يرجع إلى الستينيات.

دعمت الحكومة الكورية الجهود التكنولوجية بشكل مباشر بعدة طرق، فقامت بالترويج للبحث والتطوير في القطاع الخاص عن طريق الحوافز المباشرة وأشكال أخرى من المساعدات، مثل اعفاء أموال احتياطي تطوير التكنولوجيا (TDR) من الضرائب، والتي كانت تخضع لضرائب عقابية إذا لم يتم استخدامها خلال فترة محددة، ويمكن استخدام هذه الأموال (TDR) للاستثمار في صندوق رأس المال الاستثماري (الذي أطلقته مؤسسة تطوير التكنولوجيا الكورية، بمساعدة البنك الدولي) أوفي البحث والتطوير التعاوني مع معاهد البحوث العامة، كما منحت الحكومة إعفاءات ضريبية 125٪ من نفقات البحث والتطوير لرفع مستوى رأس المال البشري المرتبط بالبحث وإنشاء معاهد البحوث الصناعية، سمحت بتسريع الاهلاك الاستثماري في مرافق البحث والتطوير وقدمت إعفاءات ضريبية بنسبة 10٪ من تكلفة المعدات ذات الصلة، وخفضت رسوم الاستيراد لمعدات البحث المستوردة وخفضت ضريبة الإنتاج على المنتجات كثيفة التكنولوجيا، وأنشأت الشركة الكورية للتقدم التكنولوجي (KTAC) في عام 1974[1] لمساعدة الشركات على تسويق نتائج البحوث وتقديم التمويل التكنولوجي.

تم تعزيز استيراد التكنولوجيا في كوريا من خلال المزيد من الحوافز الضريبية: كانت تكاليف نقل حقوق براءات الاختراع ورسوم استيراد التكنولوجيا معفاة من الضرائب؛ وكان الدخل من الاستشارات التكنولوجية معفى من الضرائب؛ وتم إعفاء المهندسين الأجانب من ضريبة الدخل، وبالإضافة إلى ذلك، منحت الحكومة منح وقروض طويلة الأجل ومنخفضة الفائدة للمشاركين في "المشاريع الوطنية"، ومنحت امتيازات ضريبية وأموالًا رسمية لمؤسسات البحث والتطوير الخاصة والحكومية لتنفيذ هذه المشاريع.

[1] Jonghoon Lee, Taehyun Jung, Policy-Driven Expansion of Venture Capital Industry: An empirical Examination of Contexts, Factors, and Effects Behind the Recent Surge of Korean Venture Capital Industry, URL : https://www.abacademies.org/, accessed :11/09/2020.

ومع ذلك فإن الحافز الرئيسي للبحث والتطوير الصناعي في كوريا كان من الإستراتيجية الشاملة أكثر من الحوافز الخاصة، فقد خلقت هذه الاستراتيجية شركات كبيرة، ومنحتهم التمويل والأسواق المحمية لإتقان التكنولوجيا المعقدة، وقللت اعتمادهم على الاستثمار الأجنبي المباشر، واجبرتهم على الدخول إلى أسواق التصدير، ولهذا السبب نجد مثلا، ان البحث والتطوير الممول من القيمة المضافة للصناعة في كوريا أعلى 25 مرة من نظيره في المكسيك، رغم ان المكسيك تتمتع بنفس الحجم تقريبًا من القيمة المضافة للتصنيع ولكنها ظلت تعتمد على واردات التكنولوجيا بشكل مرتفع.

أعطت الإستراتيجية الكورية لترقية التكنولوجيا شركاتها قاعدة قوية للدخول في صناعات الإنتاج الضخم (مثل صناعات السيارات أو رقائق D–RAM أو الإلكترونيات الاستهلاكية)، وقد أدى ذلك إلى مستويات عالية من التركيز في البحث والتطوير الصناعي، قلة من مؤسسات البلدان النامية الأخرى يمكن أن تضاهيها في قدرتها على إتقان وتطبيق التكنولوجيا المتولدة في مكان آخر والبناء عليها، وتتحمل درجات المخاطر العالية المرتبطة بهذه الاستراتيجيات.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر

جمعت الحكومة الكورية بين استراتيجية الاستبدال الانتقائي للواردات مع الترويج القوي للصادرات، وحماية ودعم الصناعات المستهدفة التي شكلت ميزة التصدير لاحقا، ومن أجل دخول الصناعة الثقيلة، وتعزيز قدرات البحث والتطوير المحلية وترسيخ صورة دولية لصادراتها، شجعت الحكومة نمو الشركات الخاصة المحلية العملاقة "chaebol"، لقيادة حملتها التصنيعية، فطورت الصناعة الكورية قدرة رائعة على البحث والتطوير تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الأجنبية في أشكال تفضل السيطرة المحلية، وبالتالي كانت واحدة من أكبر مستوردي السلع الرأسمالية في العالم النامي، فشجعت شركاتها على الحصول على أحدث المعدات والتكنولوجيات، وشجعت على توظيف الخبراء الأجانب والتدفق (غير الرسمي غالبا) للمهندسين اليابانيين للمساعدة في حل المشكلات الفنية[1].

سمحت الحكومة بالاستثمار الأجنبي المباشر فقط في حالة عدم توفر وسائل أخرى للوصول إلى التكنولوجيا الا من خلاله؛ لقد سعت باستمرار إلى إبقاء السيطرة بقوة في الأيدي المحلية، لم

[1] Sanjaya Lall, National strategies for technology adoption in the industrial sector: Lessons of recent experience in the developing regions, Op.Cit, p37.

يُسمح بملكية الأغلبية الأجنبية ما لم يكن ذلك شرطًا للوصول إلى التكنولوجيا الخاضعة لرقابة مشددة، أو لتعزيز الصادرات في الأنشطة المتكاملة دوليا، تم حث بعض الشركات متعددة الجنسيات على بيع أسهمها لشركاء محليين بمجرد اكتمال نقل التكنولوجيا. في المراحل الأولى من تطوير الصناعات المهمة مثل الإلكترونيات، لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورًا رئيسيًا في إطلاق صناعة التجميع الموجهة للتصدير، بمجرد أن أصبح واضحًا أن وتيرة التحديث التكنولوجي للشركات الأجنبية كانت أبطأ مما كانت ترغب فيه الحكومة، دفعت الحكومة الشركات المحلية لاكتساب قدرات مستقلة، تراوحت هذه القدرات من إتقان التكنولوجيا المستوردة وتحسينها إلى استيعاب خبرة الإدارة الأجنبية، ثم البحث والتطوير المبتكر لاحقا.

لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورًا داعمًا واضحًا في تطور الميزة النسبية لكوريا، وتشير الدلائل الكمية إلى أن مساهمتها في التصنيع في كوريا كانت أقل مما هي عليه في العديد من البلدان الاخرى ذات الدخل المتوسط مثل البرازيل، وبالتالي فإن أداء الصادرات الكوري يشهد على السرعة التي اكتسبت بها الشركات الكورية بشكل متزايد قدرات صناعية أكثر تنوعًا وتطورًا، وسرعان ما أسست هذه الشركات مكانة بين الموردين الأكثر قدرة على المنافسة في العالم في العديد من المنتجات كثيفة المهارات والتكنولوجيا[1].

4. التجارة الدولية

تساعد التجارة الدولية في التغلب على حدود السوق المحلية، وتزيد من إمكانية التخصص في قطاع الميزة النسبية داخل الأمة لو لم تستحوذ كوريا الجنوبية على أسواق جديدة في الخارج، لكان من المستحيل تحقيق مثل هذا المستوى المرتفع نسبيًا من النمو الصناعي والاقتصادي.

تحفز التجارة الدولية التقدم التكنولوجي عن طريق استيراد السلع الرأسمالية الأجنبية والتقنيات المتقدمة، علاوة على ذلك فإنها تتيح "التعلم عن طريق التصدير" وتوفر الحافز للابتكار، كما تسمح للعديد من الشركات المحلية بتحقيق وفورات الحجم وتعزيز ميزاتها النسبية، تظهر سلسلة من التحليلات أن التجارة الدولية لكوريا الجنوبية قدمت مساهمة مهمة في نمو صناعتها وتطور اقتصادها ويجادل بعض العلماء بأن النجاح الاقتصادي لشرق آسيا سببه المصدرون الذين وفروا البيئة الاقتصادية للتجارة الحرة[2].

[1]Larry E. Westphal, Op.Cit, p43.
[2] MoonJoong Tcha, Op.Cit, p26.

أتاح التوسع السريع في السوق العالمية فرصة جيدة لدول شرق آسيا لتحسين إنتاجيتها وتحقيق نمو اقتصادي سريع، تقدم الاندماج في السوق العالمية بسرعة، مما أدى إلى فتح التجارة لـ 80-100٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعد أن كان 10٪ فقط في الخمسينيات.

كان الدافع المباشر لمتابعة التحفيز النشط للتصدير هو انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، بلغ احتياطي النقد الأجنبي في كوريا في عام 1961 ما مقداره 205 مليون دولار أمريكي وانخفض إلى 107 مليون دولار أمريكي، فنفذت الحكومة نظام ارتباط الاستيراد والتصدير، والذي كان يسمح للمصدرين زادت الصادرات الإلكترونية في عام 1960 بأكثر من 66٪ ثم زادت بنسبة 43٪ سنويًا حتى عام 1964، ومن بين جميع المنتجات زاد تصدير منتجات الصناعات الخفيفة كثيفة العمالة بشكل ملحوظ[1].

5. تمويل الصناعة:

كانت إدارة الائتمان هي الآلية الرئيسية للسياسة الصناعية المستخدمة من قبل حكومة كوريا الجنوبية، لم تحصل الصناعات المستهدفة على ائتمان تفضيلي فحسب، بل حصلت في كثير من الأحيان على أسعار فائدة تفضيلية أيضا، كانت الشركات ذات الديون المرتفعة والنمو المرتفع حساسة بشكل خاص لتوافر الائتمان، وبالتالي كان للحكومة نفوذ قوي على سلوكها.

كان النظام المصرفي تحت السيطرة الحكومية الكاملة تقريبًا، تمكنت الصناعات الاستراتيجية من الوصول إلى مجموعة متنوعة من مصادر التمويل المختلفة إلى جانب الإقراض المصرفي التفضيلي، ويمكن للصناعة أيضًا أن تعتمد على الشركة الكورية للاستثمار الإنمائي وصندوق تطوير التكنولوجيا وصندوق الاستثمار الوطني للحصول على تمويل تفضيلي: تأسست الشركة الكورية للاستثمار في التنمية عام 1982، وكانت أول شركة رأس مال مخاطر في كوريا، وقد تم تأسيسها لتمويل الأعمال التجارية عالية التقنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال البحث والتطوير.

أما صندوق تطوير التكنولوجيا[2] التابع لوزارة العلوم والتكنولوجيا، فيتم تمويله من قبل بنك التنمية الكوري، والبنك الصناعي المتوسط ، والمؤسسة الكورية للتطوير التقني، في عام 1983 كان

[1] MoonJoong Tcha, Op.Cit, p26.
[2] J.W. Wheeler, Op.Cit, p501.

لدى الصندوق 214.3 مليون دولار أمريكي متاحة للقروض، تُستخدم هذه الأموال لمنح قروض تفضيلية طويلة الأجل للشركات المؤهلة التي تخطط لتسويق منتجات التكنولوجيا المتقدمة المطورة حديثًا أو لشراء معدات لمختبرات الأبحاث، والشركات المُلزمة بدفع رسوم الخدمات الفنية لبناء منشآت صناعية أو طلب نقل التكنولوجيا الأجنبية مؤهلة أيضًا للحصول على قروض الصندوق، حيث يقدم الصندوق قروضًا تتراوح مدتها بين ثماني وعشر سنوات مع فترة سماح تتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات.

أحد أقدم صناديق السياسة الصناعية هو صندوق الاستثمار الوطني، الذي تأسس في عام 1974 لتقديم قروض تفضيلية للصناعات التحويلية الاستراتيجية في كوريا، في أوائل الثمانينيات، تم توفير أموال صندوق الاستثمار الوطني للصناعات الثقيلة والكيميائية والإلكترونية والكهربائية من خلال وسطاء مثل بنك التنمية الكوري وبنك الاستيراد والتصدير الكوري، يوفر صندوق الاستثمار قروضًا طويلة الأجل مستحقة الدفع على مدى عشر سنوات بعد فترة سماح أولية مدتها سنتان إلى ثلاث سنوات (بسعر فائدة يبلغ عشرة بالمائة في عام 1983).[1]

ومن أجل تمويل الصادرات قدم بنك كوريا معاملة مالية تفضيلية للمصدرين ابتداءا من عام 1962، كما تم وضع لوائح تمويل الصادرات لتمويل شراء المواد الخام والإنتاج والشحن، إلى جانب ذلك، تم إنشاء نظام لتزويد التمويل قصير الأجل، مثل النظام المالي للإمداد بالعملة الأجنبية، ونظام ضمان سداد المواد الخام المستوردة لتصنيع السلع التصديرية في عام 1963، من أجل تسهيل الاستثمار في الصناعة التصديرية، تم توفير نظام لتوفير التمويل على المدى المتوسط والطويل مثل صندوق رعاية الصناعة التصديرية في عام 1964، والقروض بالعملة الأجنبية لاستيراد مرافق الصناعة التصديرية، إلى جانب ذلك تم إنشاء البنوك الخاصة التي تتمثل مهامها في توفير الأموال للقطاعات الخاصة التي لا تستطيع البنوك التجارية توفيرها بسبب انخفاض الربحية، من بينها البنك الصناعي الكوري المتخصص في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، الاتحاد التعاوني الزراعي الوطني، وبنك التصدير والاستيراد. [2]

[1] J.W. Wheeler, Op.Cit, p502.
[2] Ilho Yoo, Op.Cit, pp39-40.

المبحث الثالث: تجربة تركيا

تعتبر تركيا لاعبا رئيسيا في الشرق الأوسط فهي دولة مسلمة ذات نظام سياسي علماني قوي ونظام اقتصادي ناجح، تحظى تجربة تركيا في الانتقال من الدخل المتوسط المنخفض إلى الدخل المتوسط الأعلى بشعبية بين الدول العربية واكتسبت الكثير من المعجبين وهي من أكثر الاقتصادات ديناميكية في العالم وواحدة من الدول التي تُعرف باسم "أسواق النمو" لامتلاكها القدرة لتصبح مساهماً فعالاً في النمو الاقتصادي العالمي.

أن تكون سوقًا للنمو يعني أن الدولة بها عدد كبير من السكان وتتمتع بخصائص قوية في الصناعات التحويلية والخدمات، بالإضافة إلى ذلك فهذا يعني أيضًا أن الدولة منفتحة على الاستثمار الأجنبي والتجارة مع الدول الأخرى، يزود عدد السكان الذي يتجاوز 82.6 مليار نسمة[1] تركيا بقوى عاملة قوية وسوق استهلاكي داخلي واسع ويعتبر الموقع الجغرافي لتركيا وتوسطها لقارات العالم الثلاث اسيا، اوروبا وافريقيا من الاسباب الرئيسية لنجاحها الاقتصادي، كما ان الإجراءات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها الحكومة بعد أزمة عام 2001 من العوامل الهامة الأخرى التي أسفرت عن الإنجازات الكبيرة التي تشهدها الدولة اليوم.

مع دخل الفرد البالغ حوالي 10500 دولار أمريكي فإن تركيا على بعد بضع سنوات فقط من تجاوز عتبة الدخل المرتفع إذا استمرت معدلات النمو السابقة، ووفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستكون تركيا بحلول عام 2060 هي الاقتصاد الثاني عشر في العالم (ارتفاعًا من المركز الثامن عشر في عام 2012) بإجمالي ناتج محلي يبلغ حوالي 4 تريليون دولار أمريكي أو حوالي 20٪ أقل من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لألمانيا[2].

المطلب الأول: تجربة اقلاع الاقتصاد التركي

خلال السنوات الأخيرة جذب الاقلاع الاقتصادي في تركيا اهتمامًا كبيرًا على الساحة العالمية والمحلية، فالنظام الاقتصادي التركي يُشاد بكونه فريدًا من نوعه في المنطقة وهو من بين الاقتصادات الأسرع نموًا على مستوى العالم.

1. المميزات الجغرافية

[1] World bank, https://www.Worldbank.Org/En/Country/Turkey/Overview, Accessed: 07/09/2020.

[2] World Bank, Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions, Main Report N° 90509, Washington, DC: World Bank Group, 2014, p ix.

تحتل تركيا مساحة إجمالية تبلغ 783 560 كيلومتراً مربعاً تقريباً منها حوالي 10400كيلومتر مربع بحيرات داخلية وتشكل تركيا المعبر بين أوروبا وآسيا حيث تقع نسبة 3 في المائة من أراضيها في أوروبا (تراقيا) والباقي في آسيا (الأناضول)، يمتد الخط الساحلي الإجمالي لتركيا لما يزيد على 10000كيلومتر وتغطي المساحة المزروعة التي تبلغ 26.6 مليون هكتار ثلث المساحة الإجمالية للبلاد، 10٪ منها مزروعة بالمحاصيل الدائمة وتأتي الكروم وأشجار الفاكهة والزيتون في المقام الأول[1].

تعمل تركيا كجسر يربط بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، وهي ميزة مهمة تتيح لتركيا الوصول إلى الأسواق العالمية وتجعلها موزعًا رئيسيًا لمنتجات مختلفة في مناطق مختلفة[2]".

تركيا قريبة من الأسواق المتقدمة (الاتحاد الأوروبي) وكذلك الأسواق النامية (روسيا والشرق الأوسط وجنوب شرق أوروبا) باعتبارها جارة البلقان والشرق الأوسط والقوقاز تتحكم في المضائق التي تتيح للأساطيل في البحر الأسود الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، فهي تمتلك موردًا جيوستراتيجيًا كبيرًا كما أنها تتمتع بسوق محلي واسع وديناميكي[3].

2. معالم نجاح الإقلاع الاقتصادي في تركيا

يقدم تقرير البنك الدولي في عام 2014[4] ملخصًا شاملاً لتاريخ الاقتصاد التركي في ظل العولمة ويرى هذا التقرير تركيا كمثال ناجح بين البلدان النامية خاصةً بالنسبة للعالم الإسلامي، ويقر بدور المؤسسات السياسية والاقتصادية التي جعلت من تركيا دولة ذات دخل مرتفع كما يؤكد على أهمية دور الأسواق العالمية والاستثمارات الأجنبية في هذا التحول، وتعد الإدارة الحكيمة للقطاع المالي، وموقعها الجغرافي، ونظامها السياسي المستقر، والمؤسسات الحكومية الشفافة، والنظام الأمني والسياسي مع جيرانها من الأسباب الرئيسية وراء نجاح تركيا الاقتصادي خلال العقد الماضي[5].

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، استقصاء النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، الأمم المتحدة، روما، 2010، ص 417.

[2] Muhammad Babakr, Turkey's Economic Development: Luck Or Wise Administration?, Strategic Outlook, February 2013, p03.

[3] Ahmet Insel, Turkey: A Dynamic Economy Confronted With Political Uncertainty, Global Insights The Emerging States, Columbia University Press, New York, In Association With Centre D'etudes Et De Recherches Internationales (Ceri), Paris, 13 Part 2, 2009, pp112 -113.

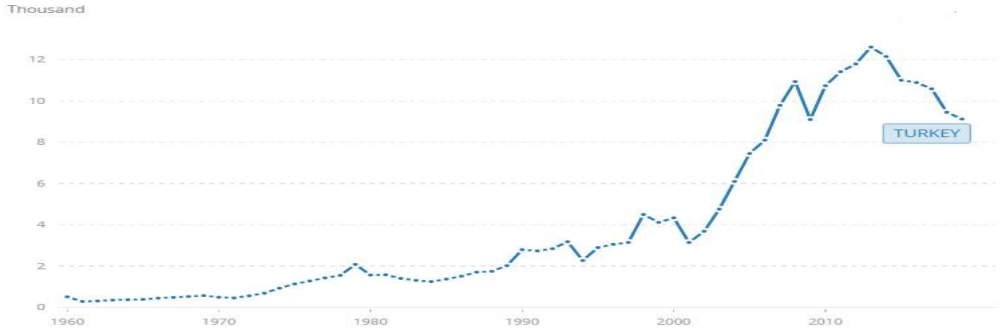
[4] World Bank, Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions, Op.Cit, p03.

[5] Muhammad Babakr, Ibid, p01-05.

رغم أن اقلاعها الاقتصادي كان متأخرًا وبطيئًا بسبب ثقل مشاكلها الاجتماعية والسياسية، إلا أنها تمكنت من تحقيق مستوى مرتفع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتضاءل تأثير هذه المشكلات في السنوات الأخيرة[1]. سجلت تركيا أعلى معدلات نمو بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدءًا من عام 2002، وبلغ نجاح التجربة الاقتصادية التركية مكانة كبيرة اذ احتلت المرتبة السادسة عشرة على مستوى النمو الاقتصادي والمرتبة الثانية على مستوى التنمية في العالم[2].

نما الاقتصاد منذ 2002 بمقدار 383 مليار دولار مسجلا معدلات تتراوح بين 8 و9٪ وارتفعت الصادرات من 63 مليار دولار إلى 135 مليار دولار، وتضاعف دخل الفرد على خلفية انكماش ديون الحكومة[3] حيث شهدت هذه الفترة أعلى معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالفترتين 1980-1990 و1990-2000[4].

الشكل(43): نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا للفترة (1960-2019)



المصدر: البنك الدولي

ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من 283 دولار أمريكي في 1961 إلى 2079 دولار في 1979، ثم أنخفض سنة 1984 الى 1246 دولار، ولم يتجاوز عتبة 5000 دولار طيلة الفترة (1960-2003)، ثم ارتفع بشكل مستمر من 2002-2007 من 3687 دولار الى 9791 دولار على التوالي، ليتجاوز عتبة 10000 دولار سنة 2008 وسجل أعلى قيمة له سنة 2013 بـ 12614 دولار.

[1] Ahmet Insel, Op.cit, p112.

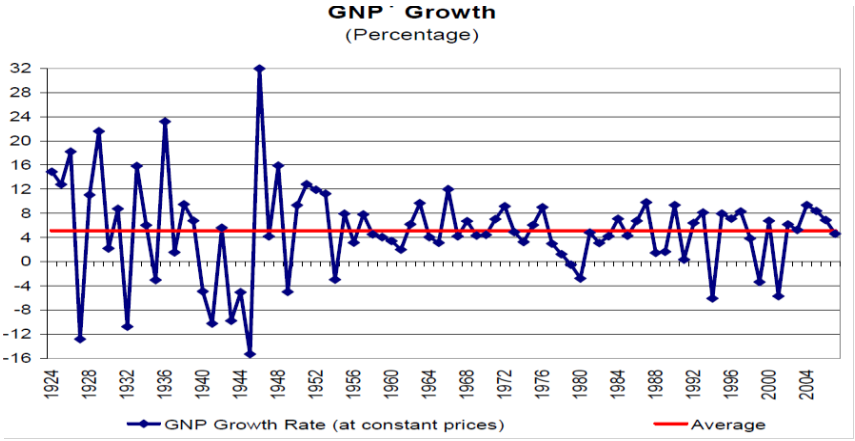
[2] محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص20.

[3] Fadi Hakura, After the Boom: Risks to the Turkish Economy, The Royal Institute of International Affairs « Chatham House », London, 2013, p02.

[4] Berke Tekay, A comparative study on Turkey under Globalization Premature Deindustrialization and Institutional Transformations, Master's Thesis, School of Economics and Management, Lund University, Sweden, May 2018, p11.

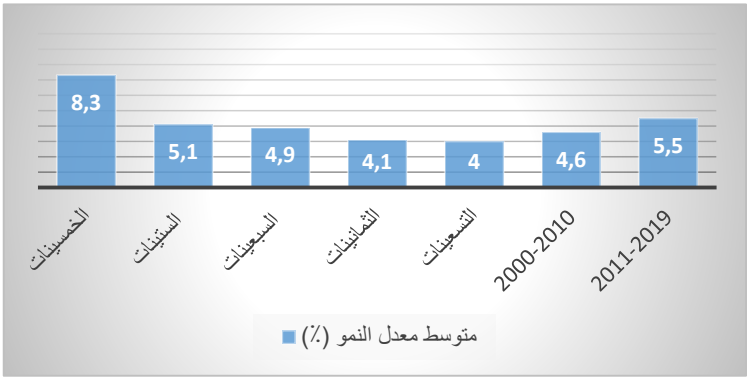
توسع الاقتصاد التركي بمعدل 5.0٪ بالقيمة الحقيقية سنويًا منذ عام 1950، وباستثناء الخمسينيات من القرن الماضي والتي تعد حالة استثنائية في جميع البلدان تقريبًا نتيجة لإعادة الإعمار بعد الحرب، كان متوسط النمو السنوي حوالي 4.5٪، يشير متوسط معدلات النمو المرتفعة على مدى فترات طويلة إلى اختلافات كبيرة من سنة إلى أخرى، لم تشهد تركيا نموًا مرتفعًا مستدامًا على مدار عدة عقود، ولكن لم تشهد أيضًا فترات طويلة مع نمو منخفض أو سلبي[1].

الشكل(44): أداء النمو الاقتصادي الإجمالي لتركيا منذ عام 1923



Source : Yüksel Görmez, Serkan Yiğit, The Economic and Financial Stability in Turkey : A Historical Perspective, Fourth Conference of Southeast Europe Monetary History Network (SEEMHN) papers 12, National Bank of Serbia, March 2009, p2.

الشكل(45): متوسط معدل النمو الاقتصادي في تركيا من الخمسينات الى 2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- World Bank, Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions, Op.Cit, p55.
- World Bank, https://data.worldbank.org/, accessed: 18/09/2020.

[1] World Bank, Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions, Op.Cit, P54.

من الشكلين يمكن التمييز بين عدة فترات من التطور الاقتصادي في تركيا ما بعد الحرب، حيث شهدت أربع فترات نمو فوق المتوسط، وكان أعلى متوسط معدل نمو خلال (1950–1959)، كان المساهم الرئيسي في متوسط النمو البالغ 8.3٪ هو إجمالي الإنتاجية، الذي بلغ 6.4٪ مما يعكس الانتعاش الذي عاشته البلاد بعد الحرب وزيادة الطلب ومكاسب الإصلاح الزراعي، حصل ثاني أفضل أداء بين انقلابي 1960 و1980. ومن 1961 إلى 1977، بلغ متوسط معدل النمو 6.1٪، وتميزت هذه الفترة بالتخطيط المركزي واستبدال الواردات وارتفعت الاستثمارات العامة، مما عزز مساهمة مخزون رأس المال في النمو. وبعد الانقلاب العسكري عام 1980، دخل الاقتصاد التركي في فترة نمو قوية أخرى بفضل التحرير الاقتصادي الواسع، كانت إستراتيجية النمو القائم على التصدير في أوائل الثمانينيات ناجحة جدا، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5.8٪ بين عامي 1981–1988 ولم يشهد الاقتصاد أي ركود، مما جعل البلاد نموذجًا يحتذى به في التقارير السنوية للمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، كما أن الزيادة الحقيقية في القيمة المضافة الصناعية كانت أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسطها 8.1٪ خلال نفس الفترة [1].

حدثت آخر حلقة للنمو فوق المتوسط خلال فترة تولي الحكومة الحالية للسلطة، والتي كانت البلاد تتمتع خلالها بمتوسط معدل نمو يبلغ 5.2٪. كانت الإصلاحات الهيكلية بعد عام 2001 وإدارة الاقتصاد الكلي القوية، وظروف السيولة العالمية الداعمة والزيادات السريعة في رأس المال البشري هي المحركات الرئيسية للنمو خلال هذه الفترة، كانت مساهمة اجمالي انتاجية عوامل الانتاج عالية خلال السنوات الخمس الأولى من عهد الحكومة الحالية، لكنها كانت متقلبة ومنخفضة منذ ذلك الحين. ومنذ عام 2009 كان النمو مدفوعا في الغالب بزيادة المشاركة في القوى العاملة والتوظيف، وتمكنت تركيا من الحفاظ على معدلات نمو جيدة بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في 2008–2009، بعد الانكماش بنسبة 4.8٪ عام 2009، انتعش الاقتصاد بشكل مثير للإعجاب، بمتوسط معدل نمو بلغ 9٪ في عامي 2010 و2011[2].

[1] Faruk Sclcuk, Ahmet Ertuğrul, A Brief Account of the Turkish Economy, 1980—2000, Russian & East European Finance and Trade, Vol 37, No6, February 2001, p3.
[2] The World Bank, Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions, Op.Cit, p56.

ادى عدم الاستقرار السياسي والأزمات التي تعرضت لها تركيا إلى انخفاضات كبيرة في إجمالي الناتج المحلي وانعكس ذلك في معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة أو السلبية، كان هذا هو الحال في أوائل الستينيات ومرة أخرى في أواخر الثمانينيات وأثناء ما يسمى "بالعقد الضائع" في التسعينيات. وابتداءً من عام 1988، كان أداء النمو بطيئًا حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي 3.7٪ خلال هذه الفترة، كان متوسط معدل النمو السنوي للقيمة المضافة الصناعية أعلى قليلاً 4.4٪[1]، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من فقدان زخم النمو في التسعينيات، الا ان أداء تركيا كان جيدًا مقارنةً بنظرائها من الأسواق الناشئة الأخرى، في أوروبا الشرقية في أوائل التسعينيات، وفي المكسيك عام1994 وغيرها.

تغير هيكل الإنتاج

في عشرينيات القرن الماضي، كان أقل من 25٪ من سكان تركيا يعيشون في مراكز حضرية يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة[2]. زادت هذه النسبة إلى 44٪ بحلول عام 1980 وإلى 68٪ بحلول عام 2005، انخفضت حصة الزراعة في إجمالي العمالة من حوالي 80٪ في عام 1913 وفي عام 1950 إلى 25٪ في عام 2005، بينما ارتفعت حصة الصناعة من حوالي 9 إلى 26٪ وزادت حصة الخدمات من 11 إلى 47٪، كان الاقتصاد التركي ينقل الموارد وخاصة العمالة، من الأنشطة منخفضة الإنتاجية مثل الزراعة التقليدية، إلى الإنتاجية العالية في الصناعات الحديثة والقطاع التجاري، في عام 2000 استوعب التصنيع ربع إجمالي الاستثمارات العامة والخاصة؛ وبحلول عام 2008 وصل الرقم الى 50٪[3].

بين عامي 1980 و2004 ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا من 34 مليار دولار أمريكي إلى 87 مليار دولار أمريكي، بينما تضاعفت مساهمة قطاع التصنيع ثلاث مرات من 13 مليار دولار أمريكي إلى 47 مليار دولار أمريكي[4]، ويوضح الشكل الموالي نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية التركية في الناتج المحلي الاجمالي من الستينات الى 2019.

---

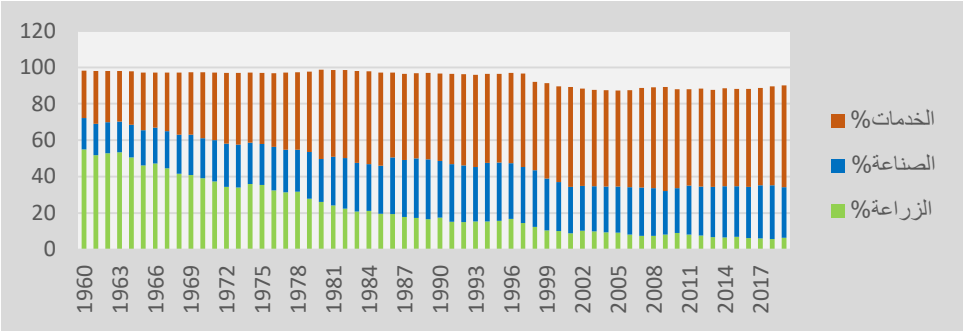
[1] Faruk Sclcuk, Ahmet Ertuğrul, Op.Cit, p3.

[2] S¸Evket Pamuk, Economic Change In Twentieth-Century Turkey : Is The Glass More Than Half Full?, Working Paper No. 41, The American University Of Paris, January 2007, p33.

[3] Fadi hakura, Op.Cit, p3.

[4] Karapinar Baris, Rural transformation in Turkey 1980 -2004 : case studies from three regions. International Journal of Agricultural Resources, Governance and Ecology, Vol. 6, Nos (4/5), 2007, p485.

الشكل(46): القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في تركيا (1960-2019)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- WorldBank, url : https : //data.worldbank.org/, Accessed18/09/2020.

يوثق التغير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الانخفاض المستمر في حصة الزراعة والزيادة المستمرة في حصة الخدمات، حيث كانت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 55٪ في عام 1960 ووصلت الى 16٪ عام 1996 ثم الى 6٪ في الفترة 2013-2019، عكس حصة الخدمات التي تصاعدت من 25٪ عام 1960 الى حوالي 54-55٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2001-2019، أما حصة الصناعة فارتفعت هي الأخرى من حوالي 17٪ من إجمالي الناتج المحلي عام 1960 إلى حوالي 24-28٪ في الألفية الجديدة.

كان أداء النمو في القطاع الزراعي ضعيفًا على مدار الثلاثين عامًا الماضية، خاصة منذ أوائل التسعينيات، حيث نما بمتوسط سنوي قدره 1٪ منذ عام 1980 و0.9٪ منذ عام 1990. وزادت مساهمة القطاع في إجمالي الإنتاج بنسبة لم تتعدى 10٪ في آخر 15 عامًا، ومن ثم فإن عملية التنمية الزراعية كانت بطيئة، وانخفض القطاع ككل إلى ما دون مستوى التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد[1].

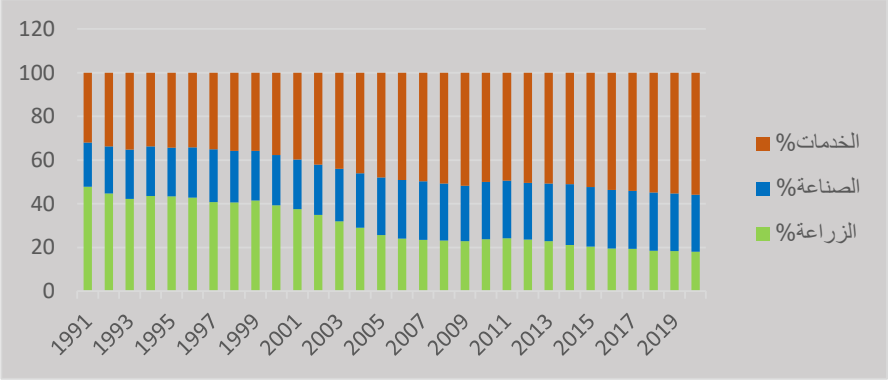
كما يلاحظ التراجع النسبي للصناعة بعد التسعينيات ويكشف الفحص الدقيق للبيانات أن حصة الصناعة وصلت إلى 32٪ كحد أقصى في عام 1989 ولكنها انخفضت إلى حوالي 24-25٪ في عام 2010، وبلغت حصة الصناعة التحويلية حوالي 15-19٪ من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2005-2019[2].

[1] Karapinar Baris, Op.cit, p485.
[2] World Bank, https: //data.worldbank.org/, Accessed 18/09/2020.

ساهم التغيير الهيكلي بين القطاعات مساهمة كبيرة في نمو الإنتاجية الإجمالية، وشهدت فترة الثمانينات زيادة كبيرة في وتيرة التغيير الهيكلي، مع تحول الدعم الحكومي بعيدًا عن الزراعة إلى الصادرات المصنعة، انتقل الناس إلى المدن بحثًا عن حظهم في صناعة المنسوجات والصناعات الخفيفة والبناء، وكذلك في قطاع السياحة المزدهر، كان هذا التغيير الهيكلي مدعومًا بمبادرات البنية التحتية الرئيسية، مثل تحديث الاتصالات والكهرباء في معظم أنحاء البلاد، اضافة الى الاستثمارات الكبيرة في الطرق التي تربط المناطق الساحلية الأكثر تطورًا في تركيا مع المناطق الريفية الداخلية التي لا تزال يغلب عليها الطابع الريفي. بالنسبة للتسعينيات، كان معظم نمو الإنتاجية يرجع إلى التغيير الهيكلي بين القطاعات، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مثل التغيير الهيكلي بين القطاعات ما يقرب من ثلثي التغيير الإجمالي في الإنتاجية[1].

تزامن الانفتاح الاقتصادي في تركيا جنبًا إلى جنب مع التحول السريع للعمالة من الزراعة إلى التصنيع والخدمات، مما عزز الإنتاجية الإجمالية لتركيا حيث ساعدت سهولة الوصول إلى أكبر سوق استهلاكي في العالم (الاتحاد الأوروبي) جهود التحرير التركية في ضمان هذه النتيجة الإيجابية. ولم يؤد التغيير الهيكلي إلى التقارب الإقليمي وظهور فئة جديدة من الشركات ذات المنافسة المتزايدة فحسب، بل دعم أيضًا خلق وظائف جيدة، ويوضح الشكل التالي تطور العمالة التركية في القطاعات الاقتصادية الثلاثة.

الشكل(47): حصة القطاعات الاقتصادية في العمالة (1991-2020)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- World Bank, https://data.worldbank.org/, Accessed 18/09/2020.

[1] World Bank, Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions, Op.Cit, pp35-115.

بالتوازي مع التغير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، تغيرت أيضًا تركيبة العمالة تُظهر البيانات القطاعية انخفاضًا مطردًا في العمالة الزراعية من حوالي 47٪ في عام 1991 إلى حوالي 18٪ في عام 2020، وكان الانخفاض في حصة الزراعة أكثر حدة في العقد الأول من القرن الحالي مقارنة بالتسعينيات: حوالي 7 نقاط مئوية في الفترة 1990–1999 و17نقطة مئوية 2000–2009 يقابل ذلك زيادة مطردة في حصة العمالة في الخدمات من أقل من 40٪ إلى أكثر من 55٪ في نفس الفترة، كانت الزيادة في حصة العمالة في الصناعة أقل دراماتيكية، فقد ارتفعت من حوالي 20٪ في أوائل التسعينات إلى حوالي 26٪ طوال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

ارتفع حجم القوة العاملة في قطاع الخدمات (بما في ذلك قطاع البناء) من حوالي 6 ملايين في عام 1988 إلى 9.3 مليون في عام 2004 بينما زاد عدد العمال في قطاع التصنيع من 2.8 مليون إلى 4 ملايين[1].

3. مراحل تطور النمو الاقتصادي في تركيا

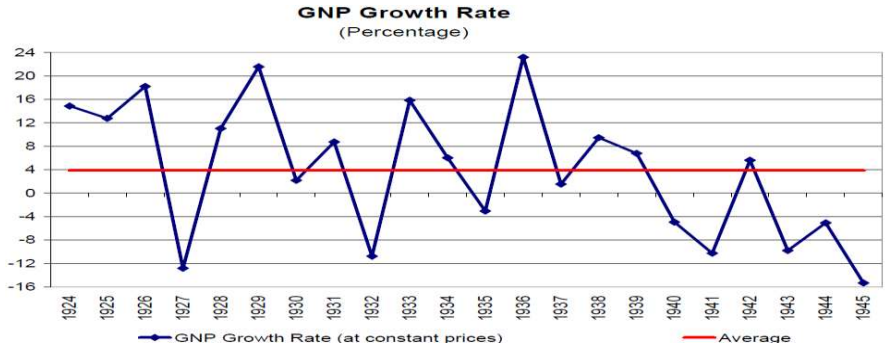
تلخص الاستراتيجيات التنموية التركية على النحو التالي: فترة التحرير المبكرة من عام 1945 إلى عام 1960 يليها الاقتصاد المخطط في الستينيات ثم المبادرة الثانية للتحرير في الثمانينيات والتي ستتبعها السنوات الضائعة في التسعينيات، وتختتم بفترات إعادة الهيكلة والإصلاحات في العقد الأخير بعد الأزمة الاقتصادية عام 2001.

1.3. فترة البنية التحتية المؤسسية (1923–1945)

يمكن القول إن التأثير الرئيسي لانهيار الإمبراطورية العثمانية على الجمهورية التركية الفتية كان العبء الضَخم للديون، ضاعت الخمسين عامًا الأخيرة من الإمبراطورية في الحروب التي انتهت بخسائر حدودية وتدمير البنية التحتية، وأدى الدفاع المكلف للغاية في معركة الدردنيل في تشاناكالي والحرب العالمية الأولى إلى تدمير رأس المال البشري وزاد العبء الإضافي للنزاعات الداخلية من هذا الدمار في السنوات التي تلت ذلك، بالمقارنة مع البلدان المجاورة، كانت البنية التحتية في تركيا غير كافية ومتخلفة وتفتقر للسكك الحديدية والطرق والمدارس[2]، كانت حصة الزراعة في الاقتصاد الوطني هي المهيمنة، وكما يوضح الرسم البياني التالي كانت هناك تقلبات حادة في معدلات النمو تحددها الاحوال الجوية:

[1] Karapinar Baris, Op.Cit, P486.
[2] Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Op.Cit, p3.

الشكل (48): معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في تركيا (1924-1945)



Source : Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Op.Cit, p4

حتى عام 1936، كان معدل النمو الاقتصادي يتقلب بشكل حاد، حيث انخفض بأكثر من 10٪ في بعض السنوات ونما بأكثر من 15٪ في سنوات أخرى، على الرغم من أن تركيا لم تدخل الحرب العالمية الثانية إلا أن تكاليف الدفاع عن الدولة زادت بسرعة وأثرت هذه النفقات سلبًا على جهود التنمية الاقتصادية وخفضت متوسط معدل النمو، خلال سنوات الحرب بين عامي 1940 و1945، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي سلبيا باستثناء عام 1942، كان التضخم تحت السيطرة واتبعت قيمة الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي مسارًا ثابتًا خاصة بعد عام 1934[1].

بعد عام 1930، كانت التجارة الخارجية للبلاد في فائض وهيمنت فوائض الميزان التجاري على مؤشرات التجارة الخارجية خاصة في النصف الأول من الأربعينيات، مُنح البنك المركزي ترخيصًا موسعًا للحفاظ على الاستقرار النقدي، ومنع ذلك الانهيار التام للقيم النقدية وخلق حواجز أمام تدمير الثروات الشحيحة للدولة[2].

سادت قاعدة الإنتاج الزراعي البدائي وهيكل السوق المتخلف في إطار اجتماعي اقتصادي متخلف، تعرض أكثر من 20 بنكًا محليًا للإفلاس بسبب الكساد الكبير، كانت الآلية الرئيسية لانتقال الكساد الكبير إلى الاقتصاد التركي هي الانخفاض الحاد في أسعار السلع الزراعية، وبلغ متوسط الانخفاض في أسعار المحاصيل الرئيسية مثل القمح والحبوب الأخرى والتبغ والزبيب والبندق والقطن أكثر من 50٪ من 1928-1929 إلى 1932-1933[3].

---

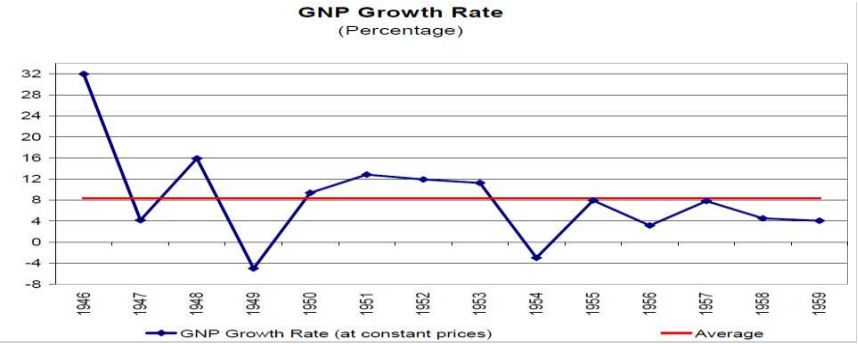
[1] Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Op.Cit, p4.
[2] Gormez Yüksel, "Banking inTurkey : History and Evolution", Bank of Greece Working Paper Series N°83, 2008, pp5-6.
[3] S¸Evket Pamuk, Economic Change In Twentieth-Century Turkey : Is The Glass More Than Half Full?, Op.Cit, p10.

كاستراتيجية للحد من الأضرار، تركزت الجهود الرئيسية بين عامي 1939 و1945 على إبقاء تأثير الحرب العالمية الثانية عند أدنى مستوى ممكن والاستخدام العقلاني للموارد الشحيحة، وفي نفس الوقت تجميع رأس المال بدلاً من إنفاقه على الدفاع وحافظت تركيا على الوضع الصحيح لإعادة هيكلة وإعادة تطوير استراتيجيات السياسات الاقتصادية بعد الحرب.

2.3. التوجه نحو اقتصاد مفتوح (1946-1959)

أتاحت نهاية عقود من الحروب والصراعات العالمية فرصًا جديدة لنموذج جديد للحفاظ على النمو والاستقرار المالي في تركيا، أعطيت الملكية الخاصة والمشاركة الأكبر لرأس المال الخاص في النشاط الاقتصادي حوافز إضافية. وتطورت الخدمات المصرفية الخاصة بسرعة مع ظهور بنوك جديدة، كما قدمت حزمة مساعدات مارشال قاعدة رأسمالية جديدة للاستثمار في البنية التحتية، شهدت تركيا مستويات عالية من النمو والإنتاجية في الخمسينيات من القرن الماضي لم يكن تفضيل نموذج الملكية العامة والخاصة المشتركة في هذه الفترة اختياريا بل كان قسريًا نظرًا لعدم وجود إمكانية لتكوين الثروة، بسبب نقص تراكم رأس المال، فبمجرد انتهاء تأثير الحرب العالمية الثانية في منتصف الأربعينيات، تم تخصيص إعانات قوية لدعم نموذج الملكية المشتركة للمؤسسات العامة والخاصة، وتخفيف المشاركة المكثفة للدولة في النشاط الاقتصادي ومنح رواد الأعمال من القطاع الخاص حوافز لتطبيق استراتيجيات استثمار قوية، كما يظهر الرسم البياني التالي، بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 8,35٪ بفضل الأداء العالي في عام 1946[1].

الشكل (49): معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في تركيا (1946-1959)



Source : Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Op.Cit, p7

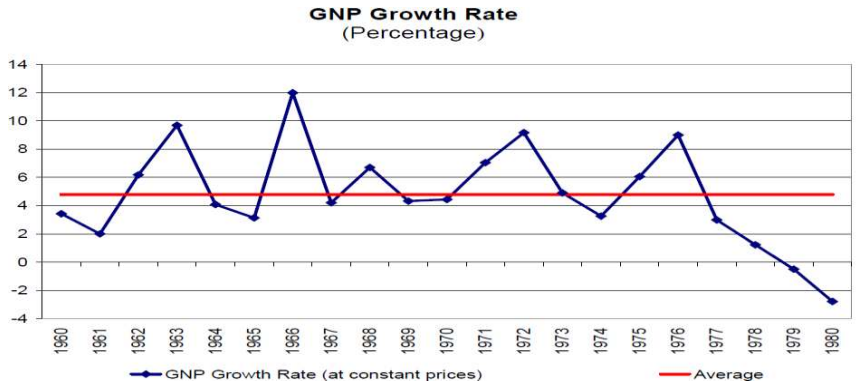
[1] Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Op.Cit, p6.

شهدت هذه الفترة أعلى متوسط معدل نمو حيث بلغ 8.3٪ نتيجة الانتعاش الذي عاشته البلاد بعد الحرب، ومن اجل اقتصاد مفتوح، فضل صناع القرار آنذاك مبادئ التحرير واقتصاد السوق ووصلت التنمية إلى مناطق الأناضول الداخلية مع زيادة الاستثمار في البنية التحتية، أخذت الطبقات الوسطى والعليا تتزايد ووصل معدل تراكم الثروة الخاصة إلى أعلى المستويات، كانت هناك زيادة سريعة في عدد فروع البنوك في تركيا بين عامي 1945-1960 اذ تم إنشاء ثلاثين مصرفاً جديداً ووصل عدد البنوك إلى 59 مقابل 42 في عام 1944[1].

3.3. التصنيع البديل للواردات (الاقتصاد المخطط): (1960-1979)[2]

بعد تجربة النهج الليبرالي في الخمسينيات من القرن الماضي، تم تغيير هذا التكتيك في الستينيات، وإذا كان من الممكن تسمية النصف الأول من الخمسينيات بـ"السنوات الذهبية" الأولى لتركيا من حيث النمو، فإن "السنوات الذهبية" الثانية كانت في الستينيات[3]

الشكل (50): معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في تركيا (1960-1980)



Source : Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Op.Cit, p9

تم تغيير نموذج التنمية خلال هذه الفترة لصالح النمو القائم على إحلال الواردات، تم إعداد خطة مدتها 5 سنوات من قبل الدولة، وكانت النتيجة النهائية فترة طويلة من النمو المستدام بنسبة 5٪ تقريبًا، خلال هذه الفترة استوعبت الخطط التفصيلية كل مستوى من الأولويات المتعلقة بقنوات الإنتاج والتوزيع في الاقتصاد، وتزايد دور القطاع العام في تسيير النشاط الاقتصادي[4].

[1] Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Op.cit, p8.
[2] Bahar Bayrakta, Investigation on Sources of Growth for Turkey, Canadian Journal of Development Studies / Revue canadienne d'études du développement, 27:1, 2006, p27
[3] Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Ibid, p8.
[4] Ibid, p9.

كان الاداء الاقتصادي جيدا في الستينيات، وكان مؤشر أسعار المستهلكين منخفضًا ومستقرًا؛ لم تكن هناك اختلالات مالية كبيرة وكان سعر الصرف مستقرا إلى حد ما، كما تم إصلاح التفاوتات في توزيع الدخل بشكل جزئي.

تغيرت هذه الصورة بسرعة في السبعينيات بسبب الاعتماد على واردات الطاقة، فمع ارتفاع أسعار النفط بشكل حاد فشل الاقتصاد في التكيف مع أسعار الطاقة المرتفعة وفقد صانعو السياسات الاقتصادية الرؤية على المدى المتوسط والطويل وركزوا على الحلول قصيرة المدى، أدت ضمانات أسعار الصرف الأجنبي إلى زيادة الخصوم الطارئة للقطاع العام، كما أدت السلف المقدمة إلى الخزينة من ماكينات طباعة البنك المركزي إلى ارتفاع معدل التضخم بشكل مستمر وتقلبه، وخلال هذه الفترة وقعت تركيا في فخ التضخم وأنهت الثمانينيات بمعدل تضخم تجاوز 100٪[1]، وانهار النشاط الاقتصادي بشدة بسبب نقص المواد الخام لإنتاج السلع الأساسية بما في ذلك الطاقة.

4.3. التحول إلى اقتصاد السوق والليبرالية (1980-1990)

في عام 1980 بدأت تركيا في تنفيذ حزمة إصلاحات جوهرية موجهة نحو اقتصاد السوق، وقد تلقت دعما واسع النطاق من المنظمات المالية الدولية، وأصبحت آثار برامجها واضحة في الأداء الاقتصادي المحسن لتركيا من حيث النمو الاقتصادي المرتفع نسبيًا والوضع الجيد لميزان المدفوعات في السنوات الأولى من الثمانينيات[2].

تم تقديم برنامج الاستقرار والتعديل في 24 يناير 1980 تحت إشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي(IMF)، وكان يهدف إلى كبح التضخم وتخفيف صعوبات ميزان المدفوعات من خلال القضاء على الطلب الزائد في الأسواق المحلية على المدى القصير واستعادة التوازن والنمو الاقتصادي على المدى الطويل[3].

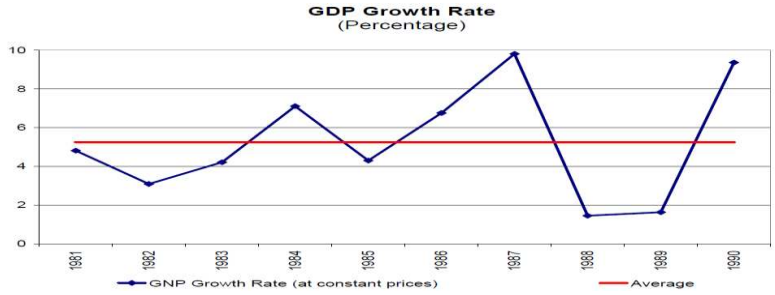
---

[1] Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Op.cit, pp10-11.

[2] Faruk Sclcuk, A Brief Account of the Turkish Economy, 1987—1996, Working Papers 9701, Department of Economics, Bilkent University, 1997, P17.

[3] Bahar Bayrakta, Op.Cit, p28.

الشكل (51): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا (1981-1990)



Source: Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Op.Cit, p13.

كان متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة أكثر من 5٪، بينما كان معدل عام 1987 يقترب من 10٪. هدف برنامج الاستقرار لعام 1980 في المقام الأول إلى تغيير مسار استراتيجية التنمية القائمة على إحلال الواردات لصالح نمو تقوده الصادرات تمكن الاقتصاد من السيطرة على النقص المزمن في العملة الصعبة منذ عام 1972 ومواجهة الاختناقات في ميزان المدفوعات من خلال خلق تدفقاته الخاصة من العملة الصعبة عن طريق التجارة، كان التحول إلى اقتصاد السوق جزءًا مهمًا من هذه الاستراتيجية فحررت الواردات وتضاعفت قيمة الصادرات[1] وتركت تسوية معدلات الائتمان والودائع لقوى السوق.

تبنى برنامج التحرير الاقتصادي الذي تم تنفيذه في أعقاب الانقلاب العسكري عام 1980 سياسات التكيف الهيكلي التي أوصت بها المؤسسات المالية الدولية[2]، من خلال نشر سياسة نقدية وسياسة تحرير مصحوبة بإجراءات تحفيزية مباشرة للتصدير ، شجعت الحكومة الشركات التي تطورت في ظل سياسات استبدال الواردات على البحث عن أسواق في الخارج، وتمكنت الشركات التركية التي تم دمجها في نسيج صناعي متنوع إلى حد ما مع مستوى معين من المعرفة والقدرة الإنتاجية من اختراق أسواق الدول العربية المصدرة للنفط في الثمانينيات وأسواق رابطة الدول المستقلة في التسعينيات، عندما دخل الاتحاد الجمركي مع بروكسل حيز التنفيذ حققت التجارة الخارجية التركية قفزة ثانية إلى الأمام وأصبح الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي (أكثر من نصف صادراتها وارداتها)[3].

[1] مصطفى محمد صلاح، تركيا المتحولة من اتاتورك إلى أردوغان، المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص39.

[2] Bahar Bayrakta, Op.Cit, p26.

[3] Ahmet Insel, Op.Cit, p113.

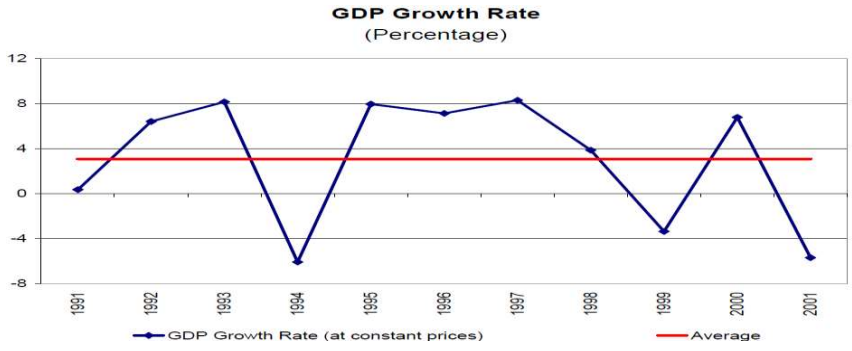
نجحت استراتيجية النمو القائم على الصادرات في أوائل الثمانينيات في أهدافها التصديرية لكنها فشلت في تحقيق نجاح مماثل في تراكم رأس المال وتوزيع الدخل، كان المظهر العام لصورة الاقتصاد الكلي قاتماً للغاية منذ نهاية الثمانينيات[1]، وبلغ تحرير تجارة السلع حدوده؛ اذ تحدى التقدير الحقيقي للعملة المحلية سياسات استراتيجية النمو التي تقوده الصادرات[2].

كانت المشكلة الرئيسية في الاقتصاد التركي خلال هذه الفترة هي التضخم، على الرغم من انخفاضه إلى 27٪ في عام 1982، فقد ظل التضخم مستمراً ولم يتراجع أبدًا إلى رقم واحد لمدة عقدين آخرين، وفشلت أجندة الإصلاح لعام 1980 في تحقيق مستوى عالٍ من الجودة التنظيمية والإشرافية، في حين أدى النهج المتراخي لاقتصاد السوق إلى تراكم بعض الضغوط التي تم ترحيلها إلى العقود التالية. كانت إدارة التغيير مهمة صعبة وكانت البنية التحتية للسوق المالي بحاجة إلى رقابة أفضل، وهو الأمر الذي تعلمه الاقتصاد التركي لاحقًا بسعر باهظ[3].

5.3. السنوات الضائعة (1991-2001)

كان أداء مؤشرات الاستقرار الاقتصادي عند أدنى مستوياتها خلال هذه الفترة، تدهورت جميع المؤشرات وارتفع العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها، ولم تتمكن القطاعات الاقتصادية في الدولة من تحمل هذه التغيرات وتردت أوضاعها[4].

الشكل (52): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا (1991-2001)



Source : Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Op.Cit, p17

[1] Faruk Sclcuk, Op.Cit, p17.
[2] Bahar Bayrakta2006, Op.cit, p28.
[3] Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Op.Cit, p14.
[4] إبراهيم أوزتورك، الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى، مركز الجزيرة للدراسات، نشرت في 25-11-2009 على الموقع: Https://Studies.Aljazeera.Net/ تم الاطلاع عليه يوم: 07-09-2020.

تم تسجيل أسوأ أداء اقتصادي لتركيا في التسعينيات وعرفت هذه الفترة من قبل الأكاديميين بالعقد ضائع، كان متوسط أداء النمو هو الأسوأ على الإطلاق حيث وصل إلى أقل من 4٪، وهو أقل من الأداء خلال الثلاثينيات[1].

بشكل عام، لم يتبع الاقتصاد التركي نمط نمو مرتفع ومستقر بعد الثمانينيات، ومن اسباب الأداء غير المستقر لمعدلات النمو في هذه الحقبة:

– كان للتدهور الكبير في الموازين المالية للدولة آثار سلبية على مسار نمو الاقتصاد التركي في التسعينيات، بلغ متوسط التضخم 76٪ في أعلى مستوياته في هذه الفترة، ولم يتم زيادة الإيرادات الحكومية بسبب الهيكل الضريبي غير الفعال والضعيف، بالإضافة إلى ذلك ادى عجز الموازنة المرتفع والمستمر الى عرقلة نمو الاقتصاد[2] حيث لم ينخفض دين القطاع العام أبدًا إلى أقل من 3.7٪، وتجاوز متوسطه خلال هذه الفترة 7٪[3].

– أحد الأحداث المميزة لهذه الفترة هي الأزمة الاقتصادية لعام 1994: بسبب اختلالات التوازن المالي وعدم كفاية الفائض الأولي لموازنة هشاشة العجز الخارجي، وقع الاقتصاد في شراك العجز المزدوج، وفي يناير 1994 واجهت الليرة التركية انخفاضًا حادًا في قيمتها بعد أكثر من عقد من الزمن، ورغم تدخل صندوق النقد الدولي لم يتم تنفيذ اصلاحاته بشكل صحيح في السنوات التي تلت ذلك، وزاد الزلزال الرهيب في النصف الثاني من التسعينيات من تضاؤل أي أمل في التعافي المستدام[4].

أدت الأزمة الروسية في أغسطس 1998، والانتخابات العامة في أبريل 1999، وزلزالان مدمران في أغسطس وأكتوبر 1999 إلى تدهور المناخ الاقتصادي والتوازنات المالية للقطاع العام،[5] ظهرت العلامات المبكرة لإجهاد الأسواق المالية في نوفمبر 2000، ولم تكن حزمة المساعدات المالية الإضافية من صندوق النقد الدولي كافية لمنع حدوث أسوأ أزمة اقتصادية عرفتها تركيا على الإطلاق، انهار برنامج الاستقرار القائم على سعر الصرف وتم تغيير نظام سعر الصرف بين عشية وضحاها لصالح نظام سعر الصرف العائم، مما أدى إلى انخفاض حاد في قيمة الليرة التركية، وتزايد

[1] Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Op.Cit, P16.
[2] Bahar Bayrakta, Op.Cit, p29.
[3] Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Ibid, P17.
[4] Nurullah Gur, The Role of the State in the Turkish Economy, Inbook: Turkish Economy, Springer International Publishing, 2018, P17-18.
[5] Bahar Bayrakta, Ibid, p28.

عدد البنوك التي واجهت الإفلاس تدريجياً منذ أغسطس 2000 وبلغ ذروته بعد انخفاض قيمة الليرة التركية، ارتفعت أسعار الفائدة إلى 5 أرقام وهو أمر غير شائع في الادبيات الاقتصادية، ولم يترك الأثر المدمر للأزمة الاقتصادية أي بديل سوى التوقيع على صفقة أخرى مع صندوق النقد الدولي[1].

انتظرت المشاكل الهيكلية للاقتصاد التي تراكمت منذ عام 1972 أجندة إصلاحية من أجل تقليل التضخم المرتفع والمتقلب وجعل الاقتصاد في مسار نمو مستدام قريب على الأقل من إمكاناته، ومن اجل ذلك تم توقيع برنامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في عام 1999[2]، تضمن إصلاحات مثل إنشاء هيئة رقابة مصرفية تنظيمية مستقلة لزيادة جودة الاستقرار المالي، ووضع الخصخصة على أجندة التأهب القصوى.

6.3. الإصلاحات وإعادة الهيكلة والطريق إلى الاتحاد الأوروبي (2001–الى يومنا هذا)

في اواخر العقد الاول من القرن الحالي، اعترف مسؤولو الاتحاد الأوروبي بأن تركيا نجحت في التغلب على ازماتها وأنها "اقتصاد سوق يعمل بشكل جيد" تم هذا الإنجاز بفضل برنامج الاستقرار المتوازن الذي تم تنفيذه منذ عام 2002، وكانت النتيجة النهائية هي متوسط معدل نمو تجاوز 6٪ وهو أعلى معدل تقريبًا مقارنة بأداء أي عقد[3].

كانت هناك ركيزتان رئيسيتان لبرنامج الاستقرار الجديد: استهداف كل من التضخم ونظام سعر الصرف العائم، تم تنفيذ استهداف التضخم ضمنيًا حتى عام 2005 عندما أخذ الاستهداف الصريح الدور، وكان استقلال البنك المركزي التركي من بين العديد من الإصلاحات الحاسمة، حيث تم منع السلف قصيرة الأجل للخزينة في القانون، بما في ذلك حظر شراء وبيع سندات الخزينة والأذون في السوق الأولية، وتم إنشاء لجنة السياسة النقدية لأغراض تحديد أسعار الفائدة، في حين ضمنت مذكرة التفاهم الجديدة مصداقية وشفافية البنك المركزي[4].

كما تم التزود باحتياطي خارجي بلغ ما يقارب 25 مليار دولار من أجل ضمان نجاح برنامج صندوق النقد الدولي، ومن هنا بدأت موجة كبيرة من الإصلاحات تجتاح القطاعات المالية والإدارية[5].

---

[1] Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Op.Cit, p19.

[2] إبراهيم أوزتورك، مرجع سبق ذكره.

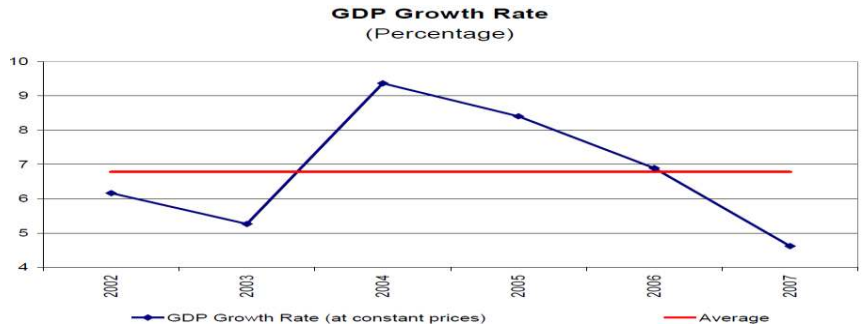
[3] Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Ibid, p20.

[4] Ibid, p21.

[5] إبراهيم اوزتورك، مرجع سبق ذكره.

يمكن القول أنه كان هناك على الأقل جانب جيد واحد لأزمة 2000-2001، وهي عملية الإصلاح المكثفة التي تلت ذلك، بالإضافة إلى إعادة هيكلة النظام المصرفي ضمنت إصلاحات القطاع العام استقرار الاقتصاد الكلي، فقد زادت تركيا من نفقاتها الصحية والتعليمية، واستثمرت في مشاريع البنية التحتية الضخمة، وشجعت الشركات على إنتاج وتصدير المزيد، وبفضل عملية الإصلاح هذه ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3.058 دولارًا أمريكيًا في عام 2001 إلى 10382 دولارًا أمريكيًا في عام 2008[1].

الشكل(53): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا (2001-2008)



Source : Görmez Yüksel, Serkan Yiğit, Op.Cit, p21.

يوضح الشكل استمرار معدلات النمو بالصعود طيلة الفترة الواقعة بين 2002-2008 وباستثناء سنة الأزمة العالمية 2008 فقد كان معدل النمو طيلة الفترة 2002-2006 يقدر بـ6.9٪. كما قفز الناتج المحلي الإجمالي من 350 مليار سنة 2002 إلى 750 مليار سنة 2008.

وبمقارنة التطورات الاقتصادية في الفترة ما بعد 2002 بالفترة التي سبقتها يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تحسنت أجواء الاستثمار حيث انضمت تركيا لقائمة أكثر الدول جذبا للاستثمار الأجنبي.
- أصبحت تركيا في المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، والسادسة على المستوى الأوروبي، وبذلك تضيقت الفجوة ولأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية.
- زادت صادرات الدولة من 30 مليار إلى 130 مليار دولار خلال خمس سنوات وتنوعت أسواق صادراتها، حيث تعتمد الصادرات التركية بشكل خاص على المنتجات الصناعية، وتباع نصف

[1] Nurullah Gur, Op.Cit, p16.

الصادرات التركية إلى أسواق الدول الأوروبية الأكثر تطورا، ويباع النصف الآخر إلى أكثر من 180 دولة من دول العالم الأخرى[1].

– كان أحد الإنجازات الرئيسية للبرنامج هو انخفاض التضخم إلى خانة الآحاد، وهو أمر غير مسبوق منذ السبعينيات.

الجدول (18): ملخص لمراحل تطور النمو الاقتصادي في تركيا

السنوات	الاحداث والاستراتيجيات	الاستقرار والنمو الاقتصادي
1923–1929 **السياسات الليبرالية**	حرب الاستقلال التركية تأثير الحرب العالمية الأولى مؤتمر ازمير الاقتصادي قانون تشجيع الصناعة الأزمة الاقتصادية العالمية 1929	بلغ معدل النمو الاقتصادي لتركيا 21.5٪ عام 1929. بلغ معدل التضخم 80٪ في المتوسط عام 1929. بلغ معدل البطالة 9.1٪ عام 1923 و3.14٪ عام 1929.
1930–1939 **سياسات etatism**	استراتيجية التنمية الاقتصادية المخططة قامت الحكومة بدور نشط في الأنشطة الاقتصادية تم تنفيذ الخطة الصناعية الخماسية الأولى من عام 1934 إلى عام 1938. لم يكن من الممكن تنفيذ الخطة الخماسية الثانية للصناعة بالكامل بسبب الحرب العالمية الثانية، وبدلاً من ذلك دخلت خطة الدفاع الاقتصادي حيز التنفيذ في عام 1939.	معدل النمو الاقتصادي 2.2٪ عام 1930 و23.1٪ عام 1936. كان معدل التضخم -7.8٪ عام 1930 و2.2٪ عام 1939. بلغ معدل البطالة 3.2٪ عام 1930.
1940–1950 **عملية الانتقال إلى التحرير**	الحرب العالمية الثانية سياسة الاقتصاد المفتوح بعد عام 1947. خطة مارشال أجريت أول انتخابات متعددة الأحزاب في عام 1946. أصبحت تركيا عضوًا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1947.	كان معدل النمو الاقتصادي -15.3٪ عام 1945. بلغ معدل التضخم 8.5٪ عام 1940 و-4.3٪ عام 1950. بلغ معدل البطالة 2.4٪ عام 1940.
1950–1960 **الليبرالية**	فترة تراجع Etatism أصبحت تركيا عضوًا في الناتو عام 1952. الانقلاب العسكري عام 1960	بلغ معدل النمو الاقتصادي 9.4٪ عام 1950. بلغ معدل التضخم 22.6٪ عام 1959. بلغ معدل البطالة 3.2٪ عام 1956.
1960–1970 **السياسة الاقتصادية المختلطة**	الانتقال إلى اقتصاد التنمية المخطط استراتيجية التصنيع البديل للواردات خطة التنمية الخماسية الأولى والثانية	كان معدل النمو الاقتصادي 2.9٪ في عام 1960. بلغ معدل التضخم 7.4٪ عام 1960 و1.3٪ عام 1961. بلغ معدل البطالة 3.1٪ في عام 1960.
1970–1980 **مقدمة في عملية تدفقات رأس المال الحر**	خطة التنمية الخماسية الثالثة 1973أزمة النفط الأولى 1974عملية السلام في قبرص 1979-1980 أزمة النفط الثانية	بلغ معدل النمو الاقتصادي 2.9٪ عام 1978 و-0.3٪ عام 1979. بلغ معدل التضخم 52.6٪ عام 1978 و63.9٪ عام 1979. بلغ معدل البطالة 10.1٪ عام 1978 و8.9٪ عام 1979
1980–1990 **تحرير حركات البضائع**	خطة التنمية الخماسية الرابعة والخامسة 24 يناير 1980 برنامج الاستقرار الاقتصادي الانقلاب العسكري عام 1980 تحرير حركات رأس المال قصيرة الأجل نموذج النمو القائم على التصدير	بلغ معدل النمو الاقتصادي 1.5٪ عام 1988 و9.4٪ عام 1990. بلغ معدل التضخم 70.5٪ عام 1988 و52.3٪ عام 1990. بلغ معدل البطالة 8.4٪ عام 1988 و7.4٪ عام 1990.
1990–2000 **التحرير الكامل لحركة البضائع ورأس المال**	خطة التنمية الخماسية السادسة والسابعة التحرير المالي الأزمات الخليجية والآسيوية والروسية	بلغ معدل النمو الاقتصادي -6.1٪ عام 1994 و6.3٪ عام 2000. وبلغ معدل التضخم 104.4٪ عام 1994 و56.3٪ عام 2000. بلغ معدل البطالة 9.1٪ عام 1994 و6.5٪ عام 2000.
2000–2010 **الأزمات والإصلاحات الهيكلية**	أزمتا نوفمبر 2000 وفيفري 2001 الانتقال إلى نظام سعر الصرف العائم استهداف التضخم	بلغ معدل النمو الاقتصادي -5.7٪ عام 2001 و9.4٪ عام 2004. وبلغ معدل التضخم 54.3٪ عام 2001 و8.8٪ عام 2004.

[1] ابراهيم أوزتورك، مرجع سبق ذكره.

	الانتقال إلى برنامج الاقتصاد القوي خطة التنمية الخماسية الثامنة والتاسعة خطة العمل الطارئة لعام 2002 قانون إدارة ومراقبة المالية العامة 5018 2008الأزمة المالية العالمية	بلغ معدل البطالة 8.4٪ عام 2001 و10.3٪ عام 2004.
ما بعد 2010	أزمة الديون الأوروبية خطة التنمية الخماسية العاشرة	بلغ معدل النمو الاقتصادي 9.2٪ عام 2010 و -0.3٪ و4٪ عام 2015. بلغ معدل التضخم 54.3٪ عام 2001 و7.7٪ عام 2015. وبلغ معدل البطالة 11.1٪ عام 2010 و10.3٪ عام 2016.

Source : Aylin İdikut Özpençe, Economic Stability and Growth: The Case of Turkey, Research in Applied Economics, Vol 9, N°3, 2017, pp44-45.

المطلب الثاني: مسار تطور استراتيجيات الترقية الصناعية في تركيا

بذلت الجمهورية التركية جهودًا كبيرة لتعزيز قاعدتها الصناعية منذ إنشائها، في الثلاثينيات من القرن الماضي وخلال فترة الكساد الكبير قادت مؤسسات الدولة عملية التصنيع في إطار استراتيجية التطوير التي أطلق عليها اسم etatism، ثم بعد الحرب العالمية الثانية تم التخلي عن هذه العقيدة لصالح "نموذج الاقتصاد المختلط وتمت قيادة التصنيع هذه المرة من قبل القطاع الخاص من خلال الشركات القابضة أو التكتلات الموجودة في منطقة اسطنبول وفي الركن الشمالي الغربي من البلاد عموما، واعتبارًا من الخمسينيات تم تسوية القاعدة الصناعية المهمة واستمرت مساعي التصنيع هذه في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي[1].

أثناء مناقشة السياسة الصناعية في تركيا يجب التمييز بين الفترة التي سبقت الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في عام 1980 وفترة ما بعد الإصلاحات، كما ذكرنا سابقًا قبل عام 1980 وعمليًا في معظم فترة ما بعد الحرب، كانت السياسة الصناعية المتبعة هي سياسة "التصنيع البديل للواردات" والتي كانت قائمة على الحماية التجارية، اما السياسة الصناعية المتبعة ما بعد 1980 فهي سياسة التحرير الاقتصادي والتوجه نحو التصدير.

1. سياسات الحماية واستبدال الواردات

بعد الخمسينيات من القرن الماضي وكما كان الحال بالنسبة لدولتي تايوان وكوريا الجنوبية، اتبعت تركيا هي الأخرى سياسات الحماية واستبدال الواردات، وارتفعت حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 22.3٪ إلى 31.5٪ بينما انخفضت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

[1] S¸Evket Pamuk, Globalization, Industrialization And Changing Politics In Turkey, New Perspectives On Turkey, 38(38), March 2008, p271.

من 38.4٪ إلى 23.3٪ بين عامي 1962 و1977[1]. كان نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إيجابيًا دائمًا حتى أوائل عام 1977 بينما كان معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي حوالي 7٪ من(1960–1977) والذي كان أحد أعلى معدلات النمو بين البلدان التي تنتمي إلى نفس مجموعة الدخل، ومن اسباب هذه المعدلات المرتفعة للناتج القومي الإجمالي العدد الهائل من العمال الأتراك الذين يحصلون على أجورهم من ألمانيا، حيث ساعدت هذه التدفقات الحكومة على متابعة خططها الاستثمارية حتى عام 1976 عندما أظهرت أزمة النفط آثارها على الاقتصاد التركي[2].

نجحت تركيا في تسجيل معدل نمو مرتفع في الإنتاج الصناعي (8.4٪) بين عامي 1953 و1977، لكن معدلات التوسع في الصادرات تُظهر أن هذا الإنتاج قد تم تلبيته بشكل أساسي من الطلب المحلي[3]، ومع ذلك كانت معدلات نمو الإنتاج الصناعي منخفضة نسبيًا مقارنة بالدول الصناعية الناشئة مثل تايوان وكوريا، اللتين شهدتا معدلات نمو في الإنتاج الصناعي يقارب 15٪ في هذه السنوات، بلغ متوسط حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا للفترة (1950–1980) 17٪، وتظهر معدلات النمو في تركيا أن هذه الفترة شهدت مستويات عالية للتصنيع مقارنة بالسنوات الماضية[4].

ترجع المعدلات المرتفعة لنمو الإنتاج الصناعي حتى عام 1977 أساسًا إلى الفرص التي تم توفيرها من قبل "السوق المحلية الكبيرة والمحمية"[5]، حيث حافظ تحالف الرأسماليين الصناعيين والنخب البيروقراطية والعمال الصناعيين على زيادة أجور التصنيع وانتاج سلع وسيطة رخيصة وبأسعار منخفضة في ظل نظام مالي مكبوت، خلقت هذه الظروف مناخًا سهلاً نسبيًا للصناعة الخاصة لجني الأرباح من الطلب المحلي، لكنها وصلت إلى حدودها خلال عام 1977 خاصة بعد أزمة النفط العالمية[6].

---

[1] A.Aydin Fepen, A.Suut Dogruel, Fatma Dogruel, Economic Growth And Structural Change In Turkey 1960–88, International Journal Of Middle East Studies, 26(01), 1994, p37.

[2] Ibid. p38.

[3] Merih Celasun, Dani Rodrik, Turkish Experience With Debt: Macroeconomic Policy And Performance, Developing Country Debt And The World Economy, Jeffrey D. Sachs (Ed) Chicago: University Of Chicago, 1989, p198.

[4] Berke Tekay, Op.Cit, p8.

[5] S¸Evket Pamuk, Economic Change In Twentieth-Century Turkey : Is The Glass More Than Half Full?, Op.Cit, p15.

[6] Berke Tekay, Ibid, p9.

بعد تخفيض قيمة العملة في السبعينيات أتيحت للصناعة التركية فرصة لتغيير سياسات استبدال الواردات إلى نموذج موجه للتصدير، لكنها فشلت بسبب الخوف من رؤوس الأموال الصناعية والعمال الذين أرادوا الحفاظ على معدلات الأجور المرتفعة وعلى المزايا الاقتصادية، ولم ترغب الحكومات الائتلافية الضعيفة خلال السبعينيات (اثنتا عشرة حكومة ائتلافية مختلفة في الحكم بين 1970و1980) في تغيير السياسات الاقتصادية الجارية آن ذاك حتى في أعقاب أزمة النفط، فبعد ارتفاع أسعار النفط لجأت تركيا الى الديون لمواصلة سياسات استبدال الواردات المكلفة وانخفض نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي في بداية عام 1977 بينما تقلصت الموارد الدولية لاقتراض الأموال مما وضع الاقتصاد التركي في ضغوط كبيرة[1].

2. التحرير الاقتصادي والتوجه نحو التصدير

شهدت تركيا ركودا اقتصاديا هائلا في أواخر السبعينيات صاحبه عجز في الحساب الجاري وانخفاض الاحتياطات وزيادة عبء الديون الخارجية، على الرغم من تثبيت البرامج الاقتصادية التي اقترحها صندوق النقد الدولي في أواخر عام 1970، ظل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي سالبًا من عام 1977 إلى عام 1980، وارتفع التضخم إلى مستويات مكونة من ثلاثة أرقام وأصبح معدل البطالة 15٪[2].

لم يكن الركود الاقتصادي هو المشكلة الوحيدة التي واجهتها تركيا في أواخر السبعينيات، فقد شهدت العديد من الاضطرابات السياسية بين 1977 و1979[3]، ولم تستطع الدولة إصلاح سياساتها الاقتصادية ولا قمع الاضطرابات السياسية وكان نقص العملات الأجنبية وزيادة التوتر السياسي عاملين في إيقاف محاولات التصنيع تقريبًا[4]، وفي بداية عام 1980 تبنت تركيا سياسات نيوليبرالية بتعاون وثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تم تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي الذي هدف إلى تحويل نموذج استبدال الواردات إلى سياسة نمو تقوده الصادرات، فخفضت قيمة العملة

[1] S¸Evket Pamuk, Economic Change In Twentieth-Century Turkey: Is The Glass More Than Half Full?, Op.Cit, p16.
[2] A. Aydin Fepen et al, Economic Growth And Structural Change In Turkey 1960–88, International Journal Of Middle East Studies, 26(01), 1994, Op.Cit, P44.
[3] Berke Tekay, Op.cit, p9.
[4] Gökhan Yılmaz, Resurgence Of Selective Industrial Policy : What Turkey Needs, Turkish Economic Association, Discussion Paper 2011/3, March, 2011, p8.

التركية وخفضت الأجور الحقيقية ورفعت الحواجز التجارية، ونجحت هذه الإصلاحات في خفض معدلات التضخم وزيادة معدلات التصدير بشكل كبير.

كان تحرير السوق في عام 1980 نقطة تحول ناجحة للاقتصاد التركي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الإنتاجية في الشركات المحلية، وساعد رفع حواجز الاقتصاد التركي على اكتساب مزايا طويلة الأجل من انتشار المعرفة كما ساعد على استعادة المصداقية الاقتصادية لتركيا في الأسواق الدولية، وزادت معدلات التصدير بنحو خمس مرات تقريبًا من 1980 إلى 1988[1] ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، وانخفاض الطلب المحلي[2].

من ناحية أخرى، عززت إصلاحات السوق الحرة التي بدأت في الثمانينيات وتوطدت في إطار برنامج تطوير المشاريع (JDP) نمو ريادة الأعمال[3]، فشهدت هذه الفترة ظهور مراكز صناعية جديدة[4] أطلق عليها "نمور الأناضول"، وهي مدن سريعة النمو في قلب الأناضول بتركيا، قبل عام 1980 نمت ريادة الأعمال الخاصة إلى حد كبير نتيجة لرعاية الدولة وحافظت الحكومة على دور قيادي في تخصيص الموارد، لكن بعد 1980 كان هناك مجال أكبر لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة المستقلة عن سخاء الدولة[5]، فظهر جيل جديد من رواد الأعمال في جميع أنحاء الأناضول، ومن اهم العوامل التي غذت نجاح "نمور الأناضول" هي عودة المهاجرين من ألمانيا وتكرير أفكارهم ومشاريعهم التجارية في مدنهم الأصلية، اضافة الى اتساع نطاق توفر القروض التجارية والترويج القوي للصادرات في الأسواق الخارجية في تلك المرحلة[6].

3. تطور أنظمة الحوافز

قبل الستينيات لم يكن هناك الكثير من حيث تقديم الإعانات لاستثمارات أو صادرات القطاع الخاص، وبعد عام 1960 دخلت تركيا ما يسمى بالعصر المخطط وأصبح ترويج الاستثمارات أولوية، تم تخصيص الحوافز في البداية من قبل وزارة الصناعة ووزارة التجارة، وفي عام 1967 تم إنشاء مكتب تنمية وتشجيع الاستثمارات والصادرات، وفي عام 1970 أصبحت منظمة تخطيط الدولة (SPO) مسؤولة عن سياسة الحوافز من خلال تشكيل إدارة تنفيذ الحوافز (Teşvik Uygulama

[1] Berke Tekay, Op.Cit, p10.
[2] A. Aydin Fepen, et al, Op.Cit, p50.
[3] Fadi Hakura, Op.Cit, p3.
[4] S¸Evket Pamuk, Op.Cit, p271.
[5] World Bank, Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions, Op.Cit, p36.
[6] Fadi Hakura, Ibid, p3.

Dairesi :TUD) ونقلت هذه الادارة إلى وزارة الصناعة والتكنولوجيا في 1970 وعادت إلى منظمة تخطيط الدولة مرة أخرى في 1980، ثم انتقلت إلى الامانة العامة للخزينة والتجارة الخارجية في التسعينيات.

تم إنشاء مفهوم "خصم الاستثمار" أي الإعفاءات الضريبية للاستثمارات لأول مرة في عام 1963 من خلال تعديل في قانون ضريبة الدخل، وتم تقديم مفهوم "المناطق ذات الأولوية في التنمية" (RPD) في عام 1968 من خلال تحديد 22 مقاطعة على أنها RPD، كما تم إنشاء "شهادة الحوافز" وهي الوثيقة التي تحدد الأهلية للحصول على الحوافز خلال تلك السنوات أيضًا[1].

كان تشجيع الاستثمارات الصناعية من خلال الحوافز أداة سياسية مهمة تم استخدامها في فترة ما بعد 1980، ومن السمات المهمة لفترة ما بعد 1980 أنه تم استخدام الحوافز ليس فقط لزيادة المستوى العام للاستثمارات ولكن لتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة، تم ذلك أولاً من خلال "قائمة إيجابية" من القطاعات التي سيتم الترويج لها، وفي وقت لاحق تم تغيير هذه الممارسة وتم إنشاء "قائمة سلبية" للإشارة إلى الصناعات التي لن يتم دعمها، وحددت القطاعات التي سيتم تشجيع الاستثمار فيها في كل عام من خلال المنشورات، إلى جانب القطاعات والمناطق ذات الأولوية تم أيضًا دعم الاستثمارات في المناطق الصناعية المنظمة[2].

كان دعم الصادرات مكونًا مهمًا للإصلاحات في الثمانينات وشمل مجموعة متنوعة من الحوافز، بلغ متوسط الإعانات في أوائل الثمانينات حوالي 22٪ من قيمة الصادرات، وكانت في البداية في شكل ائتمانات تصدير (بلغت 40٪ للصادرات الصناعية في 1980-1981). تفاوت الدعم على نطاق واسع وحصلت بعض القطاعات على دعم تجاوز 100٪[3]، كانت هناك خصومات على ضريبة الصادرات والتي عوضت المصدرين عن الضرائب غير المباشرة، وبالنسبة لبعض السلع يمكن خصم 20٪ من أرباح الصادرات من الدخل الخاضع للضريبة[4]، ويمكن للمصدرين الاستفادة من تخفيض مقدم بنسبة 33٪ لقيمة العملة الصعبة وإلغاء ممارسات أسعار الصرف المتعددة وتحرير الوصول إلى النقد الأجنبي خاصة للمصدرين والبنوك المشاركة في أعمال التصدير[5]، كما حصل

[1] İzak Atiyas, Ozan Bakis, Structural Change And Industrial Policy In Turkey, Emerging Markets Finance And Trade, 51(6), 2015, p1219.
[2] Loc.Cit.
[3] World Bank, Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions, Op.Cit, p65.
[4] İzak Atiyas, Ozan Bakis, Ibid, p1219.
[5] World Bank, Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions, Ibid, p65.

المصدرون على دعم من صندوق دعم استخدام الموارد (RUSF) بناءً على قيم الصادرات، وبعد عام 1978 أصبح الدعم يقدم على اساس حجم الصادرات للحد من المبالغة في فواتير الصادرات[1].

في عام 1987 تم إنشاء بنك Eximbank التركي لمساعدة المصدرين الأتراك على المنافسة في الأسواق الخارجية ودعم استراتيجية الصادرات التركية، وفي الوقت نفسه تم تخفيض ضرائب الاستيراد على المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة لاستخدامها في الصادرات التركية إلى الصفر مما أدى إلى مزيد من التحول في الأسعار النسبية لصالح سلع التصدير[2].

أضافت مخططات الدعم هذه ما يصل إلى حوالي 15-25٪ من الصادرات في 1980-1987. وتم تنفيذ الدعم في هذه الفترة على أساس انتقائي وقطاعي[3].

أنشئ صندوق دعم استخدام الموارد (RUSF) لأول مرة في عام 1984[4]، وقدم منحًا نقدية تصل إلى حوالي 50٪ من الاستثمارات، كانت هذه واحدة من الحالات القليلة التي منحت فيها الحكومة دعمًا نقديًا للاستثمارات وقد تم تنفيذ هذه الآلية في السنوات المريحة نسبيًا من الناحية المالية في الثمانينيات، وبعدما أصبحت الظروف المالية أكثر تشددًا في نهاية الثمانينيات، وتوقف صندوق RUSF في عام 1991، ألغيت الإعانات النقدية تمامًا في عام 1995، وبدأ نظام الحوافز في الاعتماد بشكل أساسي على الإعفاءات الضريبية واستمر الاستهداف القطاعي للحوافز على نحو متقطع طوال الجزء الأول من التسعينيات، وابتداء من عام 1995 أصبحت تركيا عضوًا في منظمة التجارة العالمية (WTO)، وأنشأت اتحادًا جمركيًا مع الاتحاد الأوروبي فتغير المنطق الأساسي لنظام حوافز الاستثمار، وتحتم على تركيا مراجعة نظام الحوافز بما يتماشى مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي[5]، نتيجة لذلك وبدءًا من عام 1995، ابتعدت السياسة الصناعية عن الاستهداف القطاعي وبدأت في التركيز على الحوافز الإقليمية والمزيد من الآليات "الأفقية" مثل دعم البحث والتطوير وحماية البيئة وبرامج الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، وتم استبدال

[1] Arslan Ismail, Wijnbergen Sweder, Export Incentives, Exchange Rate Policy and Export Growth in Turkey, The Review of Economics and Statistics, 75(1), 1993, p130.
[2] World Bank, Turkey's Transitions : Integration, Inclusion, Institutions, Op.Cit, p65.
[3] İzak Atiyas, Ozan Bakis, Op.cit, p1219.
[4] RUSF Application And Specific Issues, Available At : https://www. Vergidegundem .Com/Documents/10156/2227246/Eylul2014_Engtrnsltion.Pdf/07a7b51c-8688-49cb-8398-50caf8c50966,
[5] İzak Atiyas, Ozan Bakis, Ibid, p1220.

الإعانات القائمة على أداء الصادرات بحوافز للمشاركة في المعارض التجارية، وإصدار الشهادات، وترويج المنتجات والعلامات التجارية.

تم تخفيض القيود الكمية بشكل كبير ابتداءا من عام 1984، وإلغاؤها عمليًا بحلول عام 1990، كما تم تخفيض التعريفات الجمركية؛ حيث "انخفض متوسط معدل التعريفة الاسمية المرجح لمخرجات الصناعة التحويلية من 75.8٪ في 1983 إلى 40٪ في 1990 وإلى 20.7٪ في 1994"[1]، إضافة الى تغيير بيئة السياسة التجارية بشكل جذري من خلال إنشاء الاتحاد الجمركي (CU) مع الاتحاد الأوروبي في عام 1996، وبالتالي خاصة منذ التسعينيات، لعبت حماية التجارة دورًا أقل أهمية بكثير في سياسات تركيا الصناعية.

تطور نظام الحوافز بشكل أكبر في العقد الاول من الالفية الجديدة، كان أهم قانون في هذه الفترة هو القانون رقم 5084 لعام 2004، الذي كان له توجه إقليمي واضح، وكان الغرض من القانون هو تشجيع الاستثمارات والتوظيف في المقاطعات المستهدفة، غطى هذا القانون 36 مقاطعة (اين كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي أقل من 1500 دولار أمريكي في عام 2001) وقدم للشركات المنشأة حديثًا إعفاء بنسبة 80 إلى 100٪ من ضرائب الدخل الشخصي (بحد أدنى للأجور) والإعفاء من اشتراكات الضمان الاجتماعي لأصحاب العمل ودعم الخزانة بنسبة 20٪ على فاتورة الكهرباء، كما نص القانون على تخصيص أراض مملوكة ملكية عامة مجانًا للشركات التي توظف ما لا يقل عن عشرة عمال لمدة خمس سنوات على الأقل.

تم دعم الاستثمارات في المناطق الصناعية المنظمة بقوة أكبر، على سبيل المثال تم دعم مساهمات الضمان الاجتماعي وضرائب الدخل للشركات المنشأة في المناطق الصناعية بنسبة 100٪ بينما كانت هذه النسبة 80٪ فقط للشركات خارج المناطق الصناعية، وتم تغيير النظام من خلال القانون رقم 5350 الصادر في مايو 2005، وزاد القانون الجديد من تغطية المقاطعات المستهدفة إلى 49 مقاطعة، وزاد مقدار الإعانات وغيّر (في بعض الحالات تشديدًا) من شروط الأهلية، فلكي تكون مؤهلة للحصول على الإعانات، كان على الشركات المنشأة حديثًا أن توظف أكثر من ثلاثين

[1] Özler Şule, Yılmaz Kamil, Productivity Response To Reduction In Trade Barriers : Evidence From Turkish Manufacturing Plants, Tüsiad-Koç University Economic Research Forum, Working Paper Series, January 2007, p4.

عاملاً وكان على الشركات القديمة زيادة توظيفها بنسبة 20٪ على الأقل، في نهاية المطاف تم توسيع نطاق تغطية القانون بشكل أكبر[1].

تم إطلاق نظام حوافز جديد في عام 2009 وتم تحديد الهدف هذه المرة على أنه "توجيه المدخرات نحو الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية لزيادة الإنتاج والعمالة لضمان استدامة التوجه الاستثماري والتنمية المستدامة، وتشجيع الاستثمارات واسعة النطاق ذات المحتوى العالي من التكنولوجيا والبحث والتطوير، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، للتغلب على اختلافات التنمية الإقليمية، ودعم أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالحفاظ على البيئة".

وتم تغيير النظام مرة أخرى في عام 2012، وتمثلت أهم الابتكارات في النظام الجديد في تقديم حوافز لـ "الاستثمارات الاستراتيجية"، وبناءً على ذلك تم تعريف القطاعات المؤهلة على أنها القطاعات التي يكون فيها اعتماد تركيا على الواردات مرتفعًا (اين تمثل الواردات أكثر من 50٪ من الطلب المحلي)، ويُعتقد أن دعم "الاستثمار الاستراتيجي" يمثل جزئيًا علاجًا لما يُنظر إليه على أنه اعتماد مفرط على مدخلات الصناعة المستوردة، والتي يُنظر إليها بدورها على أنها مسؤولة جزئيًا عن العجز الكبير في الحساب الجاري الذي يؤثر على النمو الاقتصادي، ولتطوير العلاج لمشكلة الاعتماد على الواردات بدأت الحكومة استراتيجية تأمين المدخلات (GITES، Girdi Tedarik Stratejisi) بهدف تحقيق الاستقرار والكفاءة والإنتاجية في تأمين وتوفير المدخلات وتقليل الاعتماد على الواردات وتحسين القدرة التنافسية للصادرات، يهدف عنصر الاستثمارات الاستراتيجية الى تقليل الواردات من خلال تشجيع المشاريع التي تسعى إلى إنتاجها محليا، والغرض من ذلك هو تعزيز استبدال الواردات دون اللجوء إلى الحواجز التجارية[2].

4. الهيكل الصناعي وتركيبة الصادرات

1.4. الهيكل الصناعي:

يلعب القطاع الصناعي دورا مهما في النمو الاقتصادي لتركيا منذ دخولها حقبة اقتصاد السوق عام 1980، واحتلت صناعاتها مراكز عالمية متقدمة فقد أصبحت ثالث دولة في العالم تنتج طائرات بدون طيار بعد الولايات المتحدة والاحتلال الإسرائيلي، والخامسة على العالم في إنتاج السفن[3].

---

[1] İzak Atiyas, Ozan Bakis, Op.cit, p1221.

[2] Loc.Cit.

[3] مصطفى محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص48.

تنقسم قطاعات التصنيع في تركيا إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي سلع ذات تقنية عالية متوسطة (medium high-tech products) وسلع متوسطة التقنية (medium-tech products) وسلع منخفضة التقنية (low-tech products)، ويتم عرض هذه المجموعات في الجدول أدناه:

الجدول (19): المجموعات الرئيسية لقطاعات التصنيع في تركيا

سلع منخفضة التقنية	سلع متوسطة التقنية	سلع ذات تقنية عالية متوسطة
أطعمة ومشروبات	المعادن الأساسية	كيماويات ومنتجات كيماوية
منتجات التبغ	منتجات المطاط واللدائن	الآلات والمعدات الاخرى.
المنسوجات	المنتجات المعدنية غير المعدنية	آلات مكتبية ومحاسبية وآلات الحوسبة
الملابس والفراء	الراديو والتلفزيون والاتصالات.	الآلات والأجهزة الكهربائية
الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية		الأدوات الطبية والأدوات الدقيقة والبصرية
المنتجات الخشبية (باستثناء الأثاث)		السيارات والمقطورات ونصف المقطورات
ورق ومنتجات ورقية		معدات نقل أخرى
الطباعة والنشر		
وقود فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة		
أثاث، وصناعات اخرى		
منتجات معدنية مصنعة		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: – Berke Tekay, Op.Cit, p37.

2.4. الصادرات الصناعية:

بعد اعتماد تركيا سياسات موجهة للتصدير في أوائل الثمانينيات استجابت الصادرات بشكل إيجابي للسياسات الجديدة، زاد حجم الصادرات من 2.3 مليار دولار أمريكي في عام 1979 إلى 8.0 مليار دولار أمريكي في عام 1985 والى 13.6 مليار دولار أمريكي في عام 1991، كان قطاع التصنيع محركا لنمو وازدهار الصادرات فزاد حجم الصادرات المصنعة بأكثر من 8 أضعاف من 1980 إلى 1989، وبفضل أداء قطاع الصناعة التحويلية ارتفعت حصة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات من 36٪ في عام 1980 إلى 78٪ في عام 1989، ومع ذلك انخفض معدل نمو الصادرات تدريجياً في أواخر الثمانينيات (كان متوسط معدل النمو السنوي حوالي 22٪ في الفترة 1981-1987، ولكنه انخفض إلى 5٪ خلال الفترة 1988-1992)، ويعزو العديد من الباحثين ضعف أداء الصادرات إلى التخلف التكنولوجي للصناعات الموجهة للتصدير، اذ تعتبر "التكنولوجيا" العنصر الأساسي للحفاظ على القدرة التنافسية الدولية[1].

[1] Erol Taymaz, Gülin Saatçi, Technical Change and Efficiency in Turkish Manufacturing Industries, Journal of Productivity Analysis ,Vol. 8, No. 4, 1997, p461-462.

نظرًا لأن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان عبارة عن فترة نمو سريع للناتج المحلي الإجمالي، زادت الصادرات من أقل من 55 مليار دولار أمريكي في 2000-2001 إلى حوالي 160 مليار دولار أمريكي في 2010-2011[1].

كان هناك تغيير كبير في التركيب القطاعي لصادرات تركيا على مدى العقود الماضية، بين عامي 1996 و2000 انخفضت حصة السلع الزراعية من حوالي 9 ٪ إلى حوالي 4 ٪ مع زيادة مقابلة في حصة السلع المصنعة، وقد حدث التغيير الحقيقي في الصادرات من السلع المصنعة[2] بانخفاض حصة قطاع المنسوجات والملابس، التي شكلت 40٪ من الصادرات واستبدالها بقطاع السيارات وبقطاعي الآلات والمعادن، لكن هذا النمط من التحول الهيكلي الذي دام عقدًا من الزمن تباطأ اعتبارًا من عام 2007 في حين أن الأزمة المالية العالمية ربما تكون قد ساهمت في تنويع سوق الصادرات التركية إلا أنها تزامنت أيضًا مع فترة من الركود النسبي وكان قطاع المركبات الأكثر تضررا من الأزمة والأبطأ في التعافي منها، كان نمو الصادرات بعد الأزمة أقل اعتمادًا على المركبات ومعدات النقل وأكثر اعتمادًا على المعادن والآلات والمنسوجات وكذلك الأغذية والمشروبات والمواد الكيميائية (خاصة البلاستيك) والتي عادت إلى الظهور كقطاعات تصدير مهمة، في الواقع حافظت تركيا على مدى العقد الماضي على ميزة نسبية مكشوفة (RCA) في عدد من قطاعات التصدير القائمة على الموارد بما في ذلك تلك المتعلقة بالمعادن (مثل الحديد والصلب) والمنتجات الزراعية (السكر والتبغ والفواكه والخضروات)، وكذلك كان الحال في المنسوجات وبعض المواد الكيميائية، في حين أن المنتجات العشرة الأولى في سلة الصادرات التركية تمثل نفس الحصة تقريبًا من الصادرات في عام 2010 كما كانت في عام 2000 (26.4٪ في عام 2010 و27.5٪في عام 2001)[3].

زادت حصة صادرات التكنولوجيا المتوسطة في إجمالي الصادرات بأكثر من النصف خلال العقد الماضي من 22٪ إلى 34-35٪، على الرغم من انخفاضها إلى 30٪ في عام 2012 على الأرجح بسبب انخفاض صادرات السيارات، ومع ذلك فشلت التكنولوجيا العالية في الحصول على موطئ قدم جيد في سلة الصادرات التركية (حوالي 3-5٪من إجمالي الصادرات)[4] وتقارن تركيا

[1] İzak Atiyas, Ozan Bakis, Op.Cit, p1217.
[2] Loc.Cit.
[3] World Bank, Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions, Op.Cit, p75.
[4] İzak Atiyas, Ozan Bakis, Ibid, p1217.

بشكل سلبي في هذا الصدد مع منافسيها الذين يبدو أنهم استفادوا أكثر بكثير من نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والاندماج في شبكات الإنتاج الأوروبية.[1]

لا تندرج أبرز نجاحات العلامات التجارية في تركيا في مجال التكنولوجيا العالية، ولكنها تمكنت من تطوير علامات تجارية عالمية، ومن أشهرها نجد شركة صنع الجينز Mavi، والتي تأسست في عام 1991[2] كشركة عائلية سرعان ما صعدت إلى مراتب التصميم والتسويق العالمية، في عامها العاشر أصبحت Mavi أول علامة تجارية تركية على الإطلاق يتم الإعلان عنها على القنوات التلفزيونية الأمريكية، في عام 2005 ظهرت في مجلة Zagat كأفضل متجر جينز في مدينة نيويورك، وتمتلك الشركة العديد من المجموعات الخاصة التي صممها بعض أشهر مصممي الأزياء الأتراك.

صناعة النسيج في تركيا ليست القطاع الوحيد الذي زاد من حضوره العالمي بشكل كبير، فبفضل دعم السياسات الحكومية وإرشاداتها فيما يتعلق بالعلامات التجارية والوصول إلى الأسواق، أصبحت العلامات التجارية مثل Beko (الأجهزة المنزلية) وHidromek (آلات البناء) وÇilek (الأثاث) من أشهر العلامات التركية المعترف بها عالميًا، إضافة الى ذلك تصدر تركيا مجموعة كبيرة ومتنوعة من السلع إلى مجموعة متنوعة ومتزايدة من الأسواق، من السيارات وقطع غيار المركبات إلى المواد الغذائية المتخصصة، ومن الاتحاد الأوروبي (EU) إلى شواطئ غرب إفريقيا[3]، ووفقًا لتقرير صادر عن منظمة التجارة العالمية والحكومة التركية، يعد الاتحاد الأوروبي أحد أهم الشركاء التجاريين لتركيا. خلال الفترة 2005–2010، ذهب أكثر من 50٪ من الصادرات التركية إلى الاتحاد الأوروبي و40٪ من البضائع المستوردة كانت من الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك بفضل التقدم الاقتصادي لاقتصادات السوق الناشئة والنامية والتطورات السياسية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فقد خلقوا فرصًا تجارية جديدة لتركيا، ويشير تقرير لمنظمة التجارة العالمية WTO إلى أن "هيمنة الاتحاد الأوروبي على التجارة الخارجية لتركيا قد تراجعت بشكل ملحوظ خلال السنوات

[1] World Bank, Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions, Op.cit, p75.
[2] https://www.mavicompany.com/en/mavi-company/about-mavi, Accessed: 12/09/2020
[3] World Bank, Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions, Ibid, p63.

الخمس الماضية، مما يعكس تحولًا ملحوظًا في الصادرات التركية نحو الأسواق النامية المجاورة لها في شمال إفريقيا، وبعض بلدان رابطة الدول المستقلة وفي آسيا"[1].

3.4. الأداء الصناعي التنافسي

أخذ الأداء الصناعي التنافسي (CIP) من قاعدة بيانات اليونيدو حيث صنفت الدول من 1 إلى 150 وفقًا لأدائها الصناعي، يوضح الجدول أدناه كيف تتغير تصنيفات البلدان الصناعية الناشئة خلال الفترة من 1990 إلى 2015.

الجدول (20): ترتيب الدول حسب تنافسيتها الصناعية (1990-2015)

ترتيبCIP	1990	1994	1998	2002	2006	2010	2014	2015
جمهورية كوريا	17	14	15	11	5	4	4	5
البرازيل	26	25	29	30	30	31	33	33
ماليزيا	28	20	21	22	22	21	22	22
المكسيك	31	21	20	20	23	23	21	20
الصين	32	27	24	21	16	6	5	4
تركيا	**40**	**35**	**33**	**33**	**31**	**32**	**30**	**29**
جنوب افريقيا	42	41	44	42	42	40	43	44
الشيلي	58	50	50	49	50	48	52	51
إيران	84	82	83	72	69	58	59	53

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Berke Tekay, Op.Cit, p40.
- UNIDO, Competitive Industrial Performance Report 2018, Vienna 2019, pp28-30.
- UNIDO, Competitive Industrial Performance Report 2016, Vienna, 2017, p24.

زادت تركيا من أدائها الصناعي التنافسي تدريجياً على مر السنين وحافظت على ترتيبها بين أكبر 30 دولة صناعية في العالم، زادت الصين وكوريا من آدائهما التنافسي الصناعي بشكل كبير بينما وجدت المكسيك وماليزيا نفسيهما في أول 20 دولة.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على ترقية الصناعة التركية

بذلت تركيا جهودا كبيرة من أجل ترقية صناعاتها وتحسين أداء صادراتها ومن أهم العوامل التي ساعدتها على تحقيق أهدافها الصناعية مايلي:

[1] Trade Policy Review: Turkey, World Trade Organization "WTO", 17 Jan 2012, http://www.wto.org/English/Tratop_E/Tpr_E/Tp359_E. Htm, Accessed : 7/9/2020.

1. البحث والتطوير

يعتبر البحث والتطوير في تركيا بمثابة قاطرة للقفزة الكبيرة التي حصلت في الصادرات والصناعة التحويلية منذ عام 2002، والتي ادت إلى توسيع نطاق منتجاته الصناعية في هذه الفترة حيث أحرزت الدولة تقدمًا مهمًا في الإنتاج المحلي للعديد من المنتجات، مثل المركبات الجوية بدون طيار والمروحيات والسيارات والدبابات وغيرها.

وفقًا لتقديرات معهد الإحصاء التركي، زادت نفقات البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي من 0.53٪ في عام 2002 إلى 1.06٪ في عام 2015، وبفضل الحوافز السخية التي قدمتها الدولة لأنشطة البحث والتطوير، زاد الاستثمار الخاص في البحث والتطوير من 33٪ إلى 50٪.[1]

أهم الوكالات العامة الرئيسية المسؤولة عن إجراء برامج الدعم المتعلقة بالبحث والتطوير هي مجلس البحث العلمي والتكنولوجي التركي (TUBITAK)، ومؤسسة تطوير التكنولوجيا (TTGV) منظمة تنمية الصناعة الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB) التابعة لوزارة الصناعة والتجارة، بالإضافة إلى ذلك تقدم وزارة المالية بمساعدة إدارية من (TUBITAK) حوافز ضريبية للاستثمار في البحث والتطوير من خلال الإعفاء من ضرائب الشركات بنسبة 40٪ من إجمالي نفقات البحث والتطوير لهذه الشركات، من بين هذه الوكالات تعتبر (TUBITAK) أهم مصدر للدعم المالي، وتستهدف القطاع الخاص بشكل خاص من خلال برامج دعم البحث والتطوير الصناعي التي تدار بشكل مشترك من قبل مديرية برامج دعم التكنولوجيا والابتكار (TUBITAK–TEYDEB) التابعة لـ (TUBITAK) والامانة العامة لوزارة التجارة الخارجية (DTM)، وتهدف هذه البرامج الى تعزيز القدرة التنافسية الدولية للشركات الصناعية من خلال زيادة البحث والتطوير والابتكار، زادت النفقات من هذا البرنامج بشكل كبير منذ عام 2005، من حوالي 81 مليون دولار أمريكي في عام 2004 إلى حوالي 357 مليون دولار أمريكي في عام 2009 كما زاد عدد طلبات المشاريع من حوالي 360 في عام 2004 إلى حوالي 1500 في عام 2009.

تدعم برامج (TUBITAK–TEYDEB) المشاريع في المجالات التالية: (1) الآلات وتقنيات التصنيع، (2) الكهرباء والإلكترونيات، (3) تكنولوجيا المعلومات، (4) المواد، التقنيات المعدنية

[1] Nurullah Gur, Op.Cit, p28.

والكيميائية، (5) التكنولوجيا الحيوية، الزراعة والتقنيات البيئية والغذائية. يتم دعم حوالي 50-60٪ من النفقات المؤهلة من خلال المنح، في عام 2007 أطلقت (TUBITAK-TEYDEB) برنامجًا جديدًا يستهدف على وجه التحديد الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، حيث تقدم منحًا تصل إلى 75٪ لأول مشروعين للبحث والتطوير للشركات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة[1].

2. البنية التحتية المتطورة

عملت البنية التحتية على مدى العقود الثلاثة الماضية على ربط وتغذية الاقتصاد وكانت عاملاً رئيسياً وراء تجربة تركيا الصناعية الناجحة، لقد كانت أيضًا عاملاً رئيسيًا في الاندماج العالمي وفي تسهيل انتشار الديناميكية الاقتصادية من المناطق التركية الساحلية الى المناطق الداخلية.

استخدمت تركيا نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتمويل مشاريع البنية التحتية في البلاد وأصبحت واحدة من أفضل البلدان المنفذة للشراكة بين القطاعين في العالم[2].

نجحت تركيا في اقامة الاستثمارات في البنية التحتية، حيث توسعت شبكة الطرق المقسمة في تركيا بشكل سريع خلال 12 عامًا، من إجمالي 6101 كيلومترًا من الطرق المقسمة في عام 2003 إلى 24280 كيلومترًا في عام 2015[3]، أدى تحسين جودة وسعة الطرق في البلاد إلى زيادة اتصال الدول النامية وإدخالها في مسارات التجارة العالمية، وبالإضافة الى تحسين جودة حياة الأفراد ساعدت البنية التحتية للطرق على زيادة حجم الصادرات والواردات الإقليمية عن طريق خفض تكاليف النقل بشكل كبير وبالتالي انخفاض تكاليف الشركات[4].

توسعت شبكة الطرق بشكل مستمر منذ الخمسينيات، بحلول عام 1995 كان لدى تركيا ما يقرب من 59770 كيلومترًا من الطرق السريعة الصالحة لجميع الأحوال الجوية منها حوالي 27 ألف كيلومتر معبدة، وفي عام2011 وصلت شبكة الطرق إلى ما يقرب من 65000 كم وكثافة الطرق الى (46.9 كم لكل 100 كيلومتر مربع من مساحة الأرض) وهي أعلى من تلك الموجودة في الصين والبرازيل (41.8 و18.6 على التوالي)[5].

---

[1] İzak Atiyas & Ozan Bakis, Op.Cit, PP1223-1224.

[2]Sönmez Mustafa, Private-Public Partnership Projects Reach $88 Billion, Hürriyet Daily News, 2014, http://www.hurriyetdailynews.com/privatepublic-partnership-projects-reach-88-billion.aspx?pageID=238&nID=65626&NewsCatID=344, Accessed :17/09/2020.

[3] Nurullah Gur, Op.Cit, p20.

[4] Coşar Kerem A, Banu Demir, Domestic Road Infrastructure and International Trade : Evidence from Turkey, Journal of Development Economics, 118: 2016, p233.

[5] World Bank, Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions, Op.Cit, p143.

وبالمثل بالنسبة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فقد زادت اشتراكات الهاتف المحمول والإنترنت ذات التدفق العالي بسرعة في السنوات العشر الماضية، تضاعف عدد اشتراكات الهاتف المحمول ثلاث مرات تقريبًا بين عامي 2002 و2012. وزاد عدد مشتركي الإنترنت ذات التدفق العالي بشكل كبير من أقل من 11 ألفًا في عام 2001 إلى أكثر من 67 مليونًا في عام 2012 اي ما يقرب من 19 اتصالًا ذو تدفق عالي لكل 100 شخص، وهو أقل قليلاً من البرازيل والصين (حوالي 22) وأعلى من بولندا (16).

زادت القدرة في مجال الطاقة من 17 ميجاوات فقط في عام 1913 إلى أكثر من 407 ميجاوات في الخمسينيات وأكثر من 57000 ميجاوات في عام 2012، وزاد توليد الطاقة السنوي من 8623 ميجاوات في الساعة في عام 1970 إلى أكثر من 239000 ميجاوات في الساعة في عام 2012[1].

تعتبر الخطوط الجوية التركية واحدة من أسرع شركات الطيران نمواً في العالم، ويعد مطار أتاتورك في اسطنبول مركز عبور دولي رئيسي، اما الموانئ البحرية التركية فقد تمت ترقيتها وهي الآن تنافس على أعمال الشحن العالمية في شرق البحر الأبيض المتوسط، وفقًا لأحدث المؤشرات من تقرير التنافسية العالمية، تحتل البنية التحتية للطرق والمطارات في تركيا مرتبة أعلى من تلك الموجودة في بولندا وروسيا والبرازيل فهي من بين أفضل 50 بنية تحتية في جميع أنحاء العالم، وفي الموانئ، تتقدم تركيا على هؤلاء المنافسين الثلاثة، لكنها تحتل المرتبة 63 عالميًا، ومع ذلك تعمل تركيا على توسيع سعة الموانئ بوتيرة سريعة في محاولة للاستفادة من موقعها الاستراتيجي لتصبح مركزًا رئيسيًا لإعادة الشحن بين أوروبا وآسيا.

شكل إجمالي الاستثمار في النقل والاتصالات والطاقة حوالي 18٪ من الاستثمارات في الستينيات وزاد إلى حوالي 25٪ في المتوسط في الثمانينيات وأكثر من 30٪ في التسعينيات وأكثر من 25٪ على مدى العقد الماضي، ترتب تركيا من بين العشرة الأوائل المنفقين على البنية التحتية بين الاقتصادات الناشئة[2]، ويقدر انفاقها على البنية التحتية بحوالي 252 مليار دولار أمريكي بين عامي 1991 و2010، ومع ذلك يبدو الاستثمار العام في البنية التحتية كنسبة مئوية من الناتج

[1] World Bank, Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions, Op.Cit, p143.
[2] Royal Bank of Scotland, The Roots of Growth- Projecting Emerging Markets Infrastructure Demand to 2030, 2011, available at: https://www.marketscreener.com /, Accessed:17/09/2020.

المحلي الإجمالي منخفضًا مقارنة بالمعايير الدولية، ظل الاستثمار العام في البنية التحتية في حدود 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السبعينيات والتسعينيات، وفي الثمانينيات رفعت خطط البنية التحتية الطموحة الاستثمار العام إلى متوسط سنوي يزيد عن 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في الصين وتايلاند وفيتنام يتجاوز إجمالي استثمارات البنية التحتية 7٪ من إجمالي الناتج المحلي[1].

3. الحوكمة وجودة المؤسسات العامة

يعد إنشاء بنية تحتية مؤسسية تعمل بشكل جيد مهمة حاسمة للدولة لتعزيز النمو الصناعي والاقتصادي، من خلال تأمين حقوق الملكية وتطبيق العقود والسيطرة على الفساد والحد من البيروقراطية، حيث حسنت تركيا من هيكلها المؤسسي في الكثير من النواحي منذ عام 2002، كانت الرشوة في السابق سمة من سمات قوات الشرطة ووكالات الجمارك وتم تخفيضها بشكل كبير، كما تم الحد من البيروقراطية؛ فمثلا تم تخفيض متوسط الوقت المطلوب لبدء عمل تجاري من 39 يومًا في عام 2004 إلى 7 أيام في عام 2017، وقد لوحظ تحسن مماثل في دفع الضرائب؛ حيث انخفض الوقت المستغرق في إيداع ودفع الضرائب إلى 216.5 ساعة سنويًا في عام 2017 من 254 ساعة في عام 2006، كما أحرزت تركيا تقدمًا في بعض الأبعاد الأخرى للجودة المؤسسية فوفقًا لمؤشرات الحوكمة العالمية ارتفع مؤشر فعالية الحكومة التركية من 0.04 في عام 2002 إلى 0.23 في عام 2015، وانخفضت تكلفة تنفيذ العقد والتي تُقاس على أساس التكلفة الإجمالية لأتعاب المحاكم والمحاماة كنسبة مئوية من قيمة الدين من 27.3٪ في عام 2004 إلى 24.9٪ في عام 2017[2].

وعلى الرغم من أن أداء تركيا أفضل في العديد من جوانب الجودة المؤسسية مقارنة بالدول النامية مثل الصين والهند والمكسيك والبرازيل وروسيا، إلا أنها متأخرة عن اللاعبين الرئيسيين الآخرين في الاقتصاد العالمي.

4. الاستثمار الاجنبي المباشر

رفع الاستثمار الأجنبي في تركيا من قدراتها الصناعية بشكل كبير ولعب الاندماج المتزايد مع الاتحاد الأوروبي دورًا في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا خلال العقد الماضي، تعد دول الاتحاد الأوروبي بقيادة هولندا والنمسا والمملكة المتحدة ولوكسمبورغ وألمانيا وإسبانيا، أكبر مستثمر أجنبي في تركيا حيث تمثل ثلاثة أرباع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات

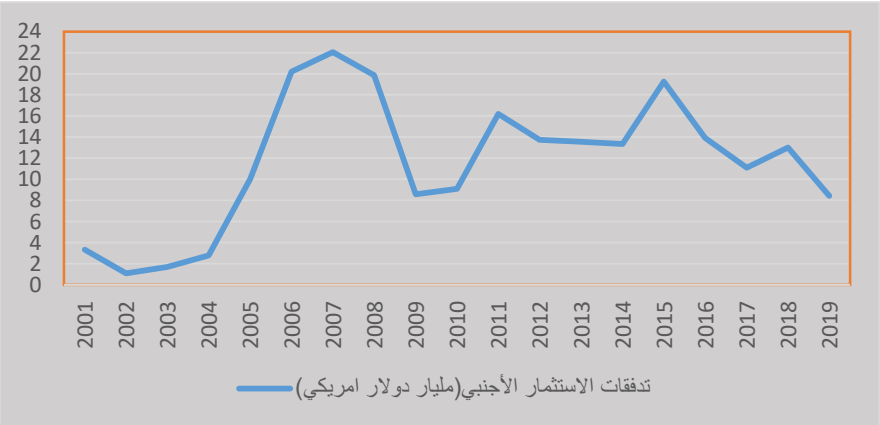
[1] World Bank, Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions, Op.Cit, p144.
[2] Nurullah Gur, Op.Cit, p24.

2009-2014، واحتلت هولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان المراتب الثلاثة الأولى من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا بين عامي 2002 و2010.[1]

انجذبت شركات الاتحاد الأوروبي إلى احتمالية التنسيق التنظيمي والوصول إلى العمالة الماهرة بأجور منخفضة، كما رأت الشركات الموجودة في دول العالم الثالث فرصة في تصدير السلع الصناعية إلى سوق الاتحاد الأوروبي المعفاة من الرسوم الجمركية، ففي الآونة الأخيرة أصبحت دول الخليج والشرق الأوسط أيضًا من المستثمرين المهمين في تركيا لا سيما في قطاع الصحة والأسهم الخاصة حيث استحوذت على 12٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2012.[2]

الاستثمار الأجنبي في تركيا هو في الغالب متعلق بالخدمات والتصنيع، ومن بين كبار المستثمرين العالميين في صناعة السيارات نجد شركات Ford، Mercedes وToyota، ومع ذلك فإن الاستثمارات في التصنيع الزراعي كبيرة ومتنامية ايضا حيث تمثل 7٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة منذ عام 2007.[3]

الشكل(54): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى تركيا (2001-2019)



Source : world bank, url : https://data.worldbank.org/, Accesed : 18/09/2020.

[1] Undersecretariat of treasury of turkey, foreign direct investments in turkey, 2010, 2011, p48, Available at : https://trade.gov.tr/data/5b8e8a8613b8761b8471c098/b15625dc40b8270e3d535501a120cf8d.pdf

[2] World Bank, Turkey's Transitions : Integration, Inclusion, Institutions, Op.Cit, p66.

[3] Undersecretariat of treasury of turkey, Ibid, p35.

بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر ذروته عند 22.047 مليار دولار أمريكي في عام 2007، لكنه انخفض بشكل حاد خلال الأزمة المالية العالمية، ثم عاود الانتعاش سنة 2015 بقيمة 19,2 مليار دولار.

بينما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2003، لا تزال تركيا متخلفة عن نظرائها في الأسواق الناشئة الكبيرة في جذب المستثمرين الأجانب فخلال الفترة 2002–2012، كان متوسط مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى الهند والمكسيك أكثر من 20 مليار دولار أمريكي، وكانت أكثر من 30 مليار دولار أمريكي في روسيا والبرازيل، اما في تركيا فلم تتجاوز 11 مليار دولار أمريكي، ورغم ذلك يعد الموقع الاستراتيجي لتركيا الى جانب تحسن بنيتها التحتية والخدمات اللوجستية فيها عوامل جذب رئيسية للاستثمار الاجنبي[1].

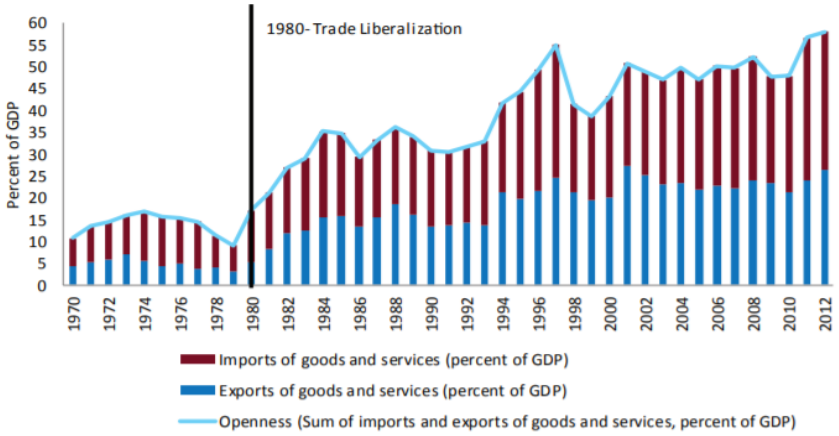
5. التجارة الخارجية

مثل العديد من البلدان الأخرى في العالم اندمجت تركيا بشكل كبير في الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتحولت نتيجة لذلك من اقتصاد ريفي مغلق إلى قوة صناعية رئيسية.

فتح الاقتصاد التركي بشكل ملحوظ منذ ثمانينيات القرن الماضي، عندها بلغت الصادرات 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تباينت وتيرة فتح الاقتصاد للتجارة بشكل كبير على مدى العقود القليلة الماضية مع حدوث زيادة أسرع خلال الثمانينيات والركود خلال التسعينيات وإعادة التسارع خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اين زادت صادرات تركيا بمعدل 15٪ سنويًا بالدولار الأمريكي و6 نقاط مئوية فوق متوسط معدل النمو السنوي العالمي للصادرات وأكثر من ضعف معدل نمو بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وصلت الصادرات التركية إلى 171,4 مليار دولار أمريكي في عام 2019 من 36 مليار دولار أمريكي في عام 2002[2]، وارتفع انفتاح تركيا –نسبة التجارة في السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي–من 11٪ عام 1970 إلى 58٪ بحلول عام 2012، وهذا يعكس زيادة في حصة الصادرات بنسبة 22 نقطة مئوية وزيادة بنسبة 25 نقطة مئوية في حصة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] World Bank, Turkey's Transitions : Integration, Inclusion, Institutions, Op.cit, P66-67.
[2] Turkish Statistical Institute(TurkStat), Foreign Trade by Years, available at : http://www.turkstat.gov.tr/UstMenu. do?metod=temelist , Accessed 18/09/2020.

الشكل(55): انفتاح الاقتصاد التركي منذ عام 1980



Source : World Bank, Turkey's Transitions : Integration, Inclusion, Institutions, Op.Cit, p64.

كما هو مبين في الشكل كان الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الاوروبي أداة رئيسية لدمج الاقتصاد التركي في الأسواق الأوروبية والعالمية، حيث زادت قيمة التجارة الثنائية بين تركيا والاتحاد الأوروبي بشكل كبير بين عامي 1996 و2011، زادت صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أربعة أضعاف تقريبًا بينما زادت واردات تركيا من الاتحاد الأوروبي بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبًا، بلغ حجم التجارة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا 148 مليار دولار أمريكي في عام 2012 مما جعل تركيا سادس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي وجعل الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لتركيا[1].

على مدى العقود الثلاثة الماضية شهدت تركيا زيادة حصتها من الصادرات في الواردات العالمية بأكثر من أربعة أضعاف (من 0.2٪ إلى 0.9٪)، يمكن مقارنة الانفتاح الاقتصادي التركي بالتطورات المماثلة في الهند والصين خلال نفس الفترة، وكان أكثر شمولاً بكثير من تجربة العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، كان لتعميق العلاقات التجارية التركية مع الاتحاد الأوروبي دورا رئيسيا في ذلك، فمن اجل أن تصبح جزءًا من الاتحاد الأوروبي، حولت تركيا نفسها من اقتصاد ريفي مغلق إلى حد كبير ويغلب عليه الطابع الريفي إلى قوة صناعية رئيسية واندمجت في سلاسل قيمة التصنيع العالمية[2].

يعود السبب الرئيسي لنجاح تركيا في تنويع أسواق صادراتها إلى أن الصادرات التركية تلبي معايير الجودة في الاتحاد الأوروبي، وقد ساعد هذا المصدرين على اختراق أسواق جديدة، بالإضافة

[1] World Bank, Turkey's Transitions : Integration, Inclusion, Institutions, Op.Cit, p66.
[2] Ibid, pp63-64.

إلى ذلك دعمت الاستثمارات في الخدمات اللوجستية والتواصل الدبلوماسي تنويع شركاء تركيا التجاريين، أدت عملية الاندماج مع الاتحاد الأوروبي إلى زيادة مشاركة تركيا في سلاسل القيمة العالمية (GVCs) وأدت إلى زيادة المحتوى التكنولوجي ودرجة تعقيد الصادرات، وكان الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الى جانب انخفاض تكاليف التجارة الناتج عن التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي وإلغاء التعريفة الجمركية ومعظم الحواجز غير الجمركية أمام التجارة، من اهم محركات نمو التجارة الخارجية.

حققت تركيا أداءً قوياً في الاقتصاد الحقيقي على مدى العقد الماضي، بعد أن تولت الحكومة الحالية السلطة حسنت تركيا علاقاتها السياسية مع الدول المجاورة مما عزز أداء الصادرات لديها[1]، كما أدى تبني سياسة خارجية استباقية ومتعددة الابعاد إلى زيادة التعاون الاقتصادي مع الشرق الأوسط والبلقان وجنوب القوقاز وآسيا وأفريقيا[2]، لم تؤد هذه التطورات إلى زيادة حجم الصادرات التركية فحسب؛ كما أنها قللت من اعتماد الدولة على الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي ومع ذلك وعلى الرغم من حدوث زيادة ملحوظة في أداء الصادرات التركية، إلا أن كمية صادرات التكنولوجيا العالية منخفضة وعجز الحساب الجاري مرتفع مقارنة بالدول النامية المنافسة.

[1] Babacan Mehmet, Whither Axis Shift : A Perspective from Turkey's Foreign Trade, Insight Turkey, Vol 13, No1, 2011, pp129-130.

[2] Ünay Sadık, Economic Diplomacy for Competitiveness: Globalization and Turkey's New Foreign Policy, Perceptions,Volume XV, No 3-4, 2010, pp30–31.

خلاصة الفصل

خطت كل من تايوان، كوريا الجنوبية وتركيا خطوات كبيرة في التنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعمدت الدول الثلاثة على انتهاج استراتيجيات تنموية صناعية سمحت بتحقيق اقلاع اقتصادياتها ومكنتها من التقدم في الترتيب العالمي:

بدأت **تايوان** العمل بنشاط على إعادة الإعمار بعد الحرب وتبنت سياسة "تشجيع الزراعة لتعزيز الصناعة والاستفادة من الصناعة لتطوير الزراعة" وتعزيز الصناعات الخفيفة كثيفة العمالة لوضع أساس للتنمية الصناعية، وساعد التوسع في الصادرات بقيادة الإلكترونيات والآلات والبتروكيماويات على تحفيز الإقلاع السريع لاقتصاد تايوان، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي 8-9٪ خلال تلك الفترة.

أقلع اقتصاد **كوريا الجنوبية** بعد تبنيها استراتيجية التصنيع القائم على التصدير في أوائل الستينيات، حيث حولت كوريا الجنوبية نفسها من مجتمع زراعي فقير إلى إحدى الدول الأكثر تصنيعًا في العالم، كان هذا النمو مدفوعًا بشكل أساسي بتطور الصناعات الموجهة للتصدير ووفرة العمالة ذات المهارات العالية والمتعلمة والتي عززها الدعم الحكومي القوي، وضع قادة الحكومة ورجال الأعمال معًا استراتيجية تستهدف صناعات محددة من أجل التنمية وبدءًا من عام 1962 تم تنفيذ هذه الاستراتيجية في سلسلة من خطط التنمية الاقتصادية، وكانت أولى الصناعات المستهدفة هي المنسوجات والصناعات الخفيفة، تلتها في السبعينيات الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والكيماويات، ثم تحول التركيز إلى الصناعات عالية التقنية مثل السيارات والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات.

مع جهود تحرير التجارة وإقامة الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي عام 1995 تمكنت **تركيا** من إرساء الأساس للاندماج السريع في الاقتصاد الأوروبي والعالمي، كما تزامن الانفتاح الاقتصادي في تركيا جنبًا إلى جنب مع التحول السريع للعمالة من الزراعة إلى التصنيع والخدمات مما عزز الإنتاجية الإجمالية للدولة وزاد من مستوى مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية (GVCs) ورفع من المحتوى التكنولوجي ودرجة تعقيد صادراتها الصناعية ومكنها من الإقلاع باقتصادها.

وتعتبر كل من التجارة الخارجية والتمويل والتعليم وتنمية رأس المال البشري وتطوير البنية التحتية والاهتمام بالبحث والتطوير والابتكار والتكنولوجيا، من مفاتيح النجاح الرئيسية التي تتقاطع فيها التجارب الصناعية الثلاثة والتي ساعدتها على تحقيق نتائجها الصناعية المميزة.

الفصل الثالث

تقييم مسار ترقية القطاع الصناعي ومساهمته في الاقتصاد الجزائري

تمهيد

سعت الجزائر منذ الإستقلال الى الإقلاع باقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة، فركزت أولا على ترقية القطاع الصناعي وبناء قاعدة صناعية قوية باعتبارها القاطرة التي تقود إلى النمو المستدام والركيزة الأساسية في بلوغ أهدافها التنموية خاصة مع توفر الموارد الأولية وتنوعها.

لجأت الدولة إلى تطبيق مجموعة من المخططات التنموية التي تضمنت استثمارات صناعية معتبرة نتجت عنها العديد من المؤسسات الصناعية الكبيرة في مختلف المجالات، كما فتحت الدولة المجال أمام القطاع الخاص واهتمت بتأهيل مؤسساته الصناعية ورفع كفاءة انتاجها، وكل ذلك من أجل تنويع نسيجها الصناعي ورفع مساهمته في الاقتصاد الوطني وفك ارتباطه الشديد بالمحروقات خاصة في ظل تكرر انهيار اسعارها.

ومن أجل التعرف أكثر على امكانيات التصنيع في الجزائر وواقع القطاع الصناعي للفترة (1962-2019) ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- ✓ المبحث الأول: تطور القطاع الصناعي في الجزائر(1962-2019)
- ✓ المبحث الثاني: تحليل دور ومساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري
- ✓ المبحث الثالث: تقييم الآداء العام للقطاع الصناعي في الجزائر

المبحث الأول: تطور القطاع الصناعي في الجزائر (1962-2019)

يتناول هذا المبحث مسار تطور القطاع الصناعي في الجزائر منذ الاستقلال من خلال عرض البرامج والمخططات التنموية المطبقة في الدولة والأهمية التي حظيت بها الصناعة والمخصصات الاستثمارية التي استفادت منها في هذا الإطار، ثم يركز على دور كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي.

المطلب الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر (1962-2019)

بذلت الجزائر طيلة مسارها التنموي العديد من المجهودات لبناء قطاع صناعي قوي قادر على النهوض باقتصادها، ويعرض هذا المطلب واقع القطاع الصناعي منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

1. مسار القطاع الصناعي في الفترة (1963-1966)

خرجت الجزائر من فترة الاستعمار وارثة اقتصاد متضعضع نتيجة استنزاف ثرواتها، فقد تركت فرنسا مخلفات اقتصادية واجتماعية يصعب تجاوزها، وسعيا منها لبناء اقتصاد وطني قوي يقوم على قواعد سليمة اتجهت الدولة نحو التصنيع باعتباره حجر الزاوية في بناء الاقتصاد والكفيل بتحقيق وثبة اقتصادية قوية للتخلص من التخلف والتبعية فبدأت منذ 1966 في عمليات تأميم مصادر النفط والغاز وكل الهياكل القاعدية المرتبطة بها، وذلك لتأمين الموارد المالية الكافية لتمويل التصنيع وسطرت مجموعة من الاهداف الاساسية التي قامت عليها الصناعة الجزائرية[1]: كإحلال الواردات وأولوية التوجه الداخلي على التوجهات التجارية الخارجية وبناء قاعدة صناعية متنوعة تستجيب للحاجيات الأساسية.

تميزت هذه المرحلة بحجم استثمارات قدر بـ 9641 مليون دج، حيث بلغت نسبة استثمارات القطاع العمومي حوالي 25.66%، أما المؤسسات الأجنبية فحققت أعلى نسبة قيمتها حوالي 73.61% تم تخصيص 39.52% منها لقطاع المحروقات و34.09% لباقي القطاعات، وتأتي استثمارات القطاع الخاص في المرتبة الأخيرة بنسبة 0.73%[2].

---

[1] M Hadjseyd, L'Industrie Algérienne (1962-1993) ;Blocage du système productif et tentatives d'ajustement Thèse de doctorat publiée (en 2004) Université Pierre Mondes grenoble France,1994, p 28.

[2] سليم مخضار، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببض الدول العربية، جامعة تلمسان، 2018، ص103.

الجدول (21): الاستثمارات الموجهة الى الزراعة والصناعة خلال الفترة (1963-1966)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	1963	1964	1965	1966	المجموع
زراعة	60,8	147,9	98,5	338,8	645,7
صناعة	**151**	**131,9**	**156,8**	**370,9**	**810,3**

Source : Mohamed Elhocine Benissad, Economie du developpement de l'Algérie, 2éme édition, OPU, Alger, 1981, p44,

سجلت الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي في هذه الفترة قيمة أكبر مقارنة بالاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي فقد بلغت الاستثمارات المخصصة له أكثر من 810 مليون دج، في حين كانت قيمة الاستثمارات المخصصة للقطاع الفلاحي 645,7 مليون دج، وتميزت هذه الاستثمارات بالتذبذب بسبب ضعف التحكم في مصادر الدخل وانعدام الاستناد الى مخطط استثماري[1].

2. مسار الصناعة الجزائرية في ظل المخططات التنموية (1967-1989)

أعطيت الأولوية في هذه المرحلة التنموية للصناعة، لقناعة السلطات العليا للبلاد بأنها المخرج الوحيد من دائرة التخلف والوسيلة الوحيدة التي تضمن بناء الاقتصاد وتحقيق أهدافه. فتبنت الجزائر نموذج الصناعات المصنعة من أجل الاعتماد عليه كمحرك لنمو باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وتركزت الجهود على تشجيع الصناعة الثقيلة بإقامة الهياكل التي تشكل القاعدة المتينة لخوض معركة التصنيع واعتبرت الفترة من 1967-1977 أخصب مرحلة عرفتها الجزائر من حيث الإنجازات الصناعية، حيث أنجزت فيها ثلاثة مخططات إنمائية حظيت فيها التنمية الصناعية بالأولوية واستأثرت بحصة الأسد من قيمة الاستثمارات[2]، وهي المخطط الثلاثي (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول(1970-1973)، والمخطط الرباعي الثاني(1974-1977)، والمرحلة التكميلية (1978-1979)، وتمخضت عن هذه المخططات أهم المؤسسات الصناعية المكونة للنسيج الصناعي الحالي في البلاد. ثم تُبعت بالمخططين الخماسيين (1980-1989).

1.2. المخطط الثلاثي (1967-1969)

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر التجربة والافاق، الطبعة الاول، شركة دار الامة، الجزائر، ص 33.

شهدت هذه الفترة انطلاق الصناعة الجزائرية، واعتبر هذا المخطط كتمهيد للمخططات الرئيسية المقبلة حيث اعتمد لتحضير الشروط الأساسية اللازمة للتصنيع من خلال تأميم واستحداث شركات وطنية وتوجيه الاستثمار نحو الصناعات التحويلية قصد خلق مناصب الشغل وإقامة قواعد صناعية قوية مثل مركب الحجار للحديد والصلب الذي أريد له أن يكون الممون الرئيسي للبرامج التصنيعية اللاحقة[1].

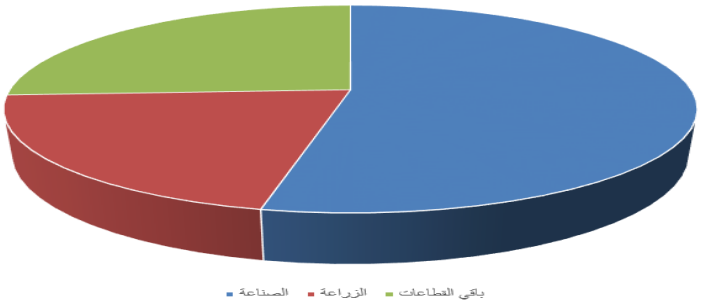
لهذا فقد استأثرت الصناعة في هذا المخطط بالحصة الكبرى من التخصيصات المالية بما يمثل 53,4% من الأغلفة المالية للاستثمار؛ وبقي القطاع الزراعي مهما إلى حد ما في هذا المخطط حيث تحصل على ما نسبته 20,7% واستفادت الهياكل القاعدية من 25,8% من الاستثمارات، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (22): الاستثمارات المنجزة في الفترة من (1967-1969)

الفـــــــترة	1967-1969	
القطاعات	الحجم (مليار دج)	النسبة (%)
الصناعة	4,90	53,4
الزراعة	1,90	20,7
باقي القطاعات	2,37	25,8
المجموع	9,17	100

Source : M.Ecrement, indépendance politique et libération économique, OPU, PUA, Alger, Grenoble, 1986, p56.

الشكل(56): الاستثمارات المنجزة في الفترة من (1967-1969)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

[1] سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2013، ص 157-166.

يظهر من الجدول (22)أن القطاع الصناعي حاز منذ البداية على أكثر من نصف الميزانية المخصصة للتنمية، حيث بلغ نصيب الصناعة 4,9 مليار دينار جزائري أما نصيب الزراعة فبلغ 1,9 مليار وهو ما يعكس طبيعة النموذج التنموي الذي اعتمد على الصناعة بالدرجة الاولى، وعلى تثمين المحروقات والاعتماد عليها كمصدر أساسي للتراكم.

2.2. المخطط الرباعي الاول(1970-1973)

يمثل هذا المخطط الانطلاقة الفعلية لعمليات التصنيع واستكمال ما جاء في المخطط الثلاثي(1967-1969)، أخذ القطاع الصناعي الحصة الأكبر من مخصصات الاستثمارات في هذه المرحلة بغلاف مالي تجاوز 12 مليار دينار أي ما يقارب ثلاثة أضعاف ما خصص في المخطط السابق. ولمقارنة مجموع الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي مع الاستثمارات المخصصة للقطاعات الأخرى ندرج الجدول التالي:

الجدول (23): استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

الفـــــــترة	1973-1970	
القطاعات	الحجم (مليار دج)	النسبة (%)
صناعة المحروقات	4,60	17,19
صناعة وسائل الإنتاج القاعدية	5,50	20,67
صناعة انتاج سلع الاستهلاك	2,30	8,64
الزراعة والري	4,10	15,41
البنية التحتية	3.10	11,65
السكن	0,90	3,38
التكوين	3,30	12,40
الصحة	1,50	5,63
اخرى	1,30	4,88
المجموع	26,6	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بـ: سعدون بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص151.

نلاحظ من الجدول ان مخصصات القطاع الصناعي تفوق باقي المخصصات حيث بلغ نصيب هذا القطاع 12,4 مليار دينار في حين لم يتجاوز نصيب الزراعة 4,1 مليار دينار وبقية القطاعات 11 مليار دينار، مما يعكس الاهتمام المتزايد بالصناعة نظرا لكونها عامل استراتيجي في تحقيق استقلال البلاد وتخليصها من التبعية.

هدف المخطط الرباعي الأول الى انشاء صناعات قاعدية تسهل من عملية انشاء الصناعات الخفيفة، أي تعمل على تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية وذلك بتوجيه الاستثمار الى الصناعة الثقيلة والى المحروقات فقد تم انشاء العديد من المشاريع الصناعية القاعدية مثل المجمع الصناعي ارزيو ومصنع انتاج المحركات والجرارات الزراعية ومصنع للإسمنت في قسنطينة، ومصنع للآلات الزراعية في سيدي بلعباس[1]، ومع بداية عام 1971 ساهمت الشركات الوطنية بإنتاج حوالي 85% من المنتجات الصناعية ووظفت حوالي 80% من اجمالي القوة العاملة. وشهدت هذه المرحلة تأميم قطاع المحروقات سنة 1971 حيث أصبحت الجزائر تمتلك 51% من أسهم الشركات الفرنسية.

وقد ركزت المخططات التنموية على قطاع المحروقات في تمويل التنمية الصناعية لما يوفره من ايرادات بالعملة الصعبة، وبالنظر الى توزيع الاستثمارات على مستوى القطاع الصناعي نجد أنه تم منح الأولوية لثلاثة قطاعات صناعية وهي قطاع المحروقات والحديد والصلب وقطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية كما هو مبين من خلال الجدول التالي:

الجدول (24): الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي للفترة (1970-1973)

القطاعات	المخطط الرباعي الاول	
	الاستثمارات (مليون دج)	النسبة (%)
المحروقات	4573	36
المناجم	700	6
الكهرباء	735	6
الحديد والصلب	1900	15
الصناعة الميكانيكية والكهربائية	1275	11
الصناعة الكيميائية	512	4
تركيب الآلات	940	8
الصناعة الغذائية	470	3
صناعة النسيج	515	5
صناعة الجلود	60	-
صناعة الخشب والورق	-	-
الصناعات التقليدية	140	1
صناعات أخرى	580	5
المجموع	12400	100

المصدر: سليم مخضار، مرجع سبق ذكره، (بتصرف)، ص 110.

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 26.

يبين الجدول ان الاستثمارات الصناعية في هذا المخطط تمحورت حول قطاع المحروقات وصناعة الحديد والصلب والصناعات الكهربائية والميكانيكية، بنسبة 60% من اجمالي المخصصات بينما لم تلقى الصناعات الاستهلاكية وفي طليعتها الصناعة الغذائية والنسيج والجلود والخشب نفس الاهتمام. وعرف هذا المخطط بعض النقائص في تجسيد الأهداف المسطرة فيه، بتسجيل تأخر العديد من المشاريع المبرمجة، على الرغم من أنه استهلك أكثر من 131% من الغلاف المالي المسجل.

3.2. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

يعتبر هذا المخطط استمرارا للمخطط السابق ومحاولة لتحقيق أهدافه حيث تميزت هذه المرحلة بزيادة مبلغ الاستثمارات بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 1973، مما انعكس بشكل كبير على تنمية صادرات المحروقات حيث ارتفعت من 3.4 مليار دج سنة 1970 إلى حوالي 35.9 مليار دج سنة1979.

بالنظر إلى الإخفاقات الكثيرة التي سجلت مع نهاية المخطط السابق، جاء هذا المخطط ليأخذ بعين الاعتبار أسباب ظهور الانحرافات، ولهذا تضمن اجراءات متنوعة قصد التحكم أكثر في التكاليف وآجال الانجاز، وخُصص في هذا المخطط غلاف مالي في حدود 121 مليار دينار، أي في حدود 3,5 مرة مما خصص في المخطط السابق، وارتفع نصيب الصناعة من مجمل الاستثمارات ليبلغ 66%، ويتراجع نصيب القطاع الزراعي إلى 3%.

الجدول (25): الاستثمارات الصناعية في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

القطاعات	المخطط الرباعي الثاني	
	الاستثمارات (مليون دج)	النسبة (%)
المحروقات	19500	40,6
المناجم	1100	2,3
الكهرباء	1525	3,2
الحديد والصلب	5865	12,2
الصناعة الميكانيكية والكهربائية	6238	13
الصناعة الكيميائية	4000	8,3
تركيب الآلات	4100	8,5
الصناعة الغذائية	1470	3,1
صناعة النسيج	1420	3
صناعة الجلود	170	0,3
صناعة الخشب والورق	1660	3,5
الصناعات التقليدية	910	1,9
صناعات أخرى	42	0,1
المجموع	48000	100

المصدر: سليم مخضار، مرجع سبق ذكره، (بتصرف)، ص 110.

يبين الجدول (25) أن بنية الاستثمارات الصناعية خلال الفترة (1974-1977) شهدت سيطرة نفس القطاعات الثلاثة الأولى في المخطط السابق وهي قطاع المحروقات والصناعة والحديد والصلب والصناعات الكهربائية والميكانيكية، بلغ اجمالي المخصصات لهذه القطاعات أكثر من 60% بينما بقيت نسبة 40% موزعة على باقي الصناعات، لكن ما هو ملاحظ انه تم تسجيل تراجع الاستثمار في قطاعي المناجم والكهرباء والذي انخفض من 6% خلال المخطط الرباعي الأول الى 2,3% و3,3% على التوالي في المخطط الرباعي الثاني، وبالنسبة لقطاع الصناعات الكيميائية فقد تضاعفت استثماراته من 4% الى 8,3%، أما الصناعات الغذائية والنسيج والجلود والخشب والورق لم تلقى اهتماما كبيرا خلال المخططين الرباعيين حيث لم تتجاوز الاستثمارات في هذه الصناعات عتبة 3%.

لم يتمكن هذا المخطط من تفادي الانحرافات كما هو الحال في المخطط الأول، حيث عرف بدوره تجاوز لحدود المخصصات، فأستهلك فرع المحروقات 214% من الغلاف المالي المخصص له، وبالنسبة لباقي الفروع وعلى عكس الاستهلاكات المالية عرفت وتيرة الانجاز تأخرا في تسليم الكثير من المشاريع.

4.2. المرحلة التكميلية (1978-1979)

اعتبرت هذه المرحلة، مرحلة تقييم ومراجعة للبرامج التنموية نظرا للاختلالات التي ظهرت على وتيرة الإنجاز وانعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي الذي تأخر تنمويا في المرحلة السابقة خاصة فيما يخص قطاع السكن والتعليم والصحة، إضافة الى إعادة الاعتبار للصناعات الخفيفة التي لم تحظى بالأولوية خاصة مع تطور الطلب على منتجاتها[1].

[1] محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر التجربة والافاق، الطبعة 1، شركة دار الامة، الجزائر، ص35.

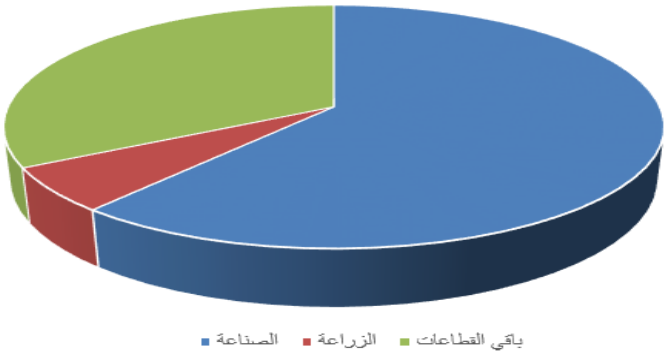
الجدول (26): توزيع الاستثمارات في الفترة (1978-1979)

	1978		1979	
	الحجم (مليار دينار)	النسبة (%)	الحجم (مليار دينار)	النسبة (%)
الصناعة	30,7	60,2	34	62,2
الزراعة	3,0	7,60	2,3	4,2
باقي القطاعات	16,43	32,2	18,5	33,6
المجموع	51	100	54,8	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على

- عبد الكريم بن اعراب، مصادر تمويل الصناعة الجزائرية من (1967-1989)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1994، ص 29.

الشكل (57): توزيع الاستثمارات في الفترة (1978-1979)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

تجاوزت نسبة الاستثمارات المخصصة للصناعة 60% في هذه الفترة، ولم تتعدى نسبة المخصصات الفلاحية 8% في سنة 1978 وانخفضت الى 4,2% سنة 1979، مما يعكس استراتيجية النمو غير المتوازن التي انتهجتها السلطات وذلك بالتركيز على تطوير الصناعات الثقيلة.

5.2. المخططين الخماسيين (1980-1989)

جاء المخططين الخماسيين الأول والثاني من أجل تدارك الاختلالات والنقائص التي خلفتها المخططات السابقة، كعدم التوازن في توزيع الاستثمارات بين القطاعات والتركيز الكبير على الصناعة وتهميش قطاعات أخرى، وقد ركزت على انجاز واستكمال المشاريع التي كانت مقررة في الفترة 1967-1979 مع إعطاء الأولوية للقطاعات التي أهملت في المخططات السابقة والقضاء على التشوهات التي شهدها القطاع الصناعي (ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية، ارتفاع التكاليف والتبعية

للخارج في استيراد مستلزمات الإنتاج) وكذلك الاختلالات التي عرفها القطاع الفلاحي من سوء الاستغلال وضعف الإنتاج مما أدى الى تبعية غذائية خطيرة.[1]

1.5.2. المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

تعتبر الفترة (1980-1984) عمليا المرحلة الأخيرة للاستثمار الصناعي، حيث توقف مع بداية 1985 مع تفاقم الأزمة الطاقوية العالمية وتدهور أسعار النفط، وبالتالي المنبع الرئيسي للتمويل، وتركزت المجهودات في هذه المرحلة على إعادة تنظيم الاقتصاد وإتمام المشاريع المتبقية من المرحلة السابقة وإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية، والتحكم أكثر في تسييرها وتحسين ظروف عملها والرقابة عليها ومحاولة القضاء على البيروقراطية التي كانت السبب الرئيسي في عرقلة أنشطة المؤسسات وتطورها ومحاولة بعث القطاع الخاص، وفق استراتيجية جديدة ترتكز بالأساس على اللامركزية في النشاط الاقتصادي والصناعي مع ضرورة إشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية[2]، وفي هذا الإطار سنت الدولة عدة قوانين أهمها القانون 82/11 والقانون 82/12 الصادرين بتاريخ 28 أوت 1982 والذين يعطيان أهمية بالغة للقطاع الخاص سواء كان وطنيا أو أجنبي. اضافة الى العمل على اعادة التوازن بين القطاعات، فأولت اهتماما كبيرا بالقطاعات الاجتماعية مثل الصحة والسكن، التعليم والتكوين المهني، بالإضافة الى البنى التحتية وقطاع الري والفلاحة.

بلغت قيمة الاستثمارات المخصصة في هذه الفترة حوالي 400 مليار دج، مقابل 240 مليار دج خلال الفترة 1967-1978 حيث تم توزيعها على مختلف القطاعات على النحو التالي:

---

[1] عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة، الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 57.

[2] عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، ص34.

الجدول (27): إستثمارات المخطط الخماسي الأول(1980-1984)

	الاستثمارات (مليار دج)	النسبة (%)
الصناعة	**154,5**	**38,6**
تشكل منها المحروقات	68	15,7
الزراعة، الري، الصيد البحري	47,1	11,7
النقل	13	3,3
البنية التحتية الاقتصادية	37,9	9,5
السكن	60	15,0
البنية التحتية الاجتماعية والصحة	16,3	4,0
التعليم، التكوين المهني	42,2	10,5
المرافق العمومية	9,6	2,4
مؤسسات الانجاز	20	5
المجموع	400,6	100

Source : Rachid Boujema, Economie du développement de l'Algérie 1962-2010, volume1, Elkhaldounia, Alger, Algérie, 2011, pp166- 167.

يتضح من الجدول أن حصة الصناعة لا تتعدى 39% خلال هذه الفترة بينما كانت تتجاوز 50% خلال الفترة(1967-1979)، حيث سجلت 53,4% للمخطط الثلاثي، 57,4% للمخطط الرباعي الأول، 61,1% للمخطط الرباعي الثاني و60,2 %و62,2% لسنتي 1978 و1979 على التوالي، وهذا التراجع كان لصالح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، أهمها السكن والتعليم والبنية التحتية والتي حظيت بنسبة 15%، 10%، 9,5% على التوالي.

2.5.2. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

جاء هذا المخطط تكملة للمخطط الخماسي الأول حيث تم تخصيص مبلغ قدره 550 مليار دج للاستثمارات في هذا المخطط، بلغ نصيب الصناعة منها 174,2 مليار دج، أي 31,7% من النفقات الاجمالية المقررة، ومع الاحداث الدولية الصعبة الراجعة لانهيار أسعار البترول عام 1986 لم تتمكن الجزائر من تمويل مشاريعها التنموية بسبب تراجع مداخيل الدولة من العملة الصعبة، حيث سجلت ارادات المحروقات انخفاضا كبيرا خلال السنوات 1986-1987-1988.

وفقا لهذه الظروف أقرت الجزائر خلال المخطط الخماسي الثاني تدعيم الاختيارات الصناعية الأساسية، بحيث تبقى مرتبطة بمدى توفر الموارد الوطنية. واتخذت الدولة الجزائرية سياسة صارمة لتنفيذ هذا المخطط، حيث خفضت الواردات إلى 7,9 مليار دولار في سنة 1986 و7مليار دولار

في 1987 لتصل إلى 6,8 مليار دولار في سنة 1988، وقد مست هذه السياسة واردات المعدات، ووسائل التجهيز، والمواد الأولية نصف المصنعة[1]. ويوضح الجدول التالي استثمارات هذا المخطط:

الجدول (28): استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

	الاستثمارات (مليار دج)	النسبة (%)
الصناعة	**174,2**	**31,67**
منها المحروقات	39,8	7,24
الفلاحة، الري	79	14,36
الهياكل القاعدية الاقتصادية	45	8,18
الاسكان	76	13,82
التعليم، التكوين المهني	45	8,18
التخزين والتوزيع	15,85	2,88
الصحة	8	1,45
البريد والمواصلات	8	1,45
المجموع	550	100

المصدر: عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 222.

من الجدول يتبين لنا أن المبالغ المالية المخصصة للقطاع الصناعي قد استمرت في التراجع خلال هذا المخطط الى 31,6% بعدما كانت 38,6% في المخطط الخماسي الأول و57% خلال الفترة (1967-1973)، كما أن نسبة القطاع الزراعي والري ارتفعت خلال (1985-1989) الى 14,3% بينما كانت 11,7% في المخطط السابق، واستحوذت بقية القطاعات (السكن، التعليم، الهياكل الاقتصادية...) على 54%.

6.2. تقييم الصناعة الجزائرية في ظل المخططات التنموية للفترة (1967-1989)

ان الاستثمارات الصناعية المعتبرة التي تم اعتمادها خلال هذه الفترة تعكس إرادة السلطات في جعل التصنيع محركا حقيقيا للنمو وعاملا استراتيجيا مولدا للتنمية، اذ بلغت نسبتها كمتوسط سنوي حدود 40% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما جعل الجزائر تصنف آنذاك من بين الدول الأعلى استثمارا في العالم بمتوسط سنوي للفرد قدر سنة 1980 بـ 1260 دولار امريكي، الا أن هذا الجهد التنموي الكبير والانفاق الاستثماري المعتبر للأسف لم يمكن من بلوغ ما كان مسطرا من أهداف، في

[1] هني احمد، مرجع سبق ذكره، ص 67-69.

مقدمتها إرساء قاعدة إنتاجية صناعية تفك ارتباط الاقتصاد الوطني بالسوق الدولية وتؤمنه ضد التبعات السلبية لتقلباتها.

ومن أهم النتائج التي عرفتها هذه المرحلة ما يلي:

- العبء البيروقراطي وعجز القطاعات الصناعية عدا المحروقات على استهلاك المخصصات.[1]
- انعدام التوازنات القطاعية بصورة احدثت اختلالات كبرى في التوازنات الاقتصادية[2].
- ارتفاع حجم المديونية من 44 مليون دولار سنة 1970 الى 2,79 مليار دولار سنة 1979، ثم الى 16مليار دولار[3] سنة 1980، وحوالي 24 مليار دولار سنة 1989 وهذا راجع إلى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية والمواد الأولية وسلع التجهيز كما أن سياسة التصنيع وانجاز المصانع كانت مرتبطة أساسا بالتكنولوجيا المستوردة من الخارج والتي تعتمد على رؤوس أموال كبيرة لم تتمكن الدولة من تغطيتها من عائدات البترول والغاز مما جعلها تستعين بالقروض الخارجية من أجل تمويل هذه المشاريع.
- شكلت خدمة الدين بالنسبة للصادرات حوالي 26% في سنة 1980[4]، في حين كانت 3,28 % سنة 1970، إضافة الى ظهور اختلالات كبيرة؛ ناتجة عن المتطلبات التمويلية المتزايدة؛ أدت إلى عدم القدرة على التحكم في تسيير المنشآت الكبرى.

ويرجع الاختلال التوازني للاقتصاد الوطني والازمة الخانقة التي عرفها نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وعجز القطاع الصناعي خارج المحروقات عن تحقيق الاهداف المسطرة في المخططات التنموية السابقة الى العوامل التالية:

- ارتفاع نسبة قطاع المحروقات من اجمالي القطاع الصناعي، وبالتالي كانت أغلب الصادرات من المنتجات النفطية، الامر الذي نجم عنه حساسية وتأثر كبير لكل الصدمات التي يواجهها هذا القطاع من تغيرات في الأسعار.

---

[1] أحمد بيرش، اشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012، ص171.

[2] صليحة يعقوبن، مرجع سبق ذكره، ص185.

[3] سليم مخضار، مرجع سبق ذكره، ص129.

[4] عبد المومن قواوسي، أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2011-2012، ص 42.

- ركز نمط التصنيع المعتمد على الصناعة الثقيلة التي تتميز بالكثافة الرأسمالية على حساب اليد العاملة، وأهملت الصناعات الخالقة لفرص العمل، وقد أثبتت التجارب في الدول النامية خاصة في دول جنوب شرق آسيا ان الصناعات كثيفة اليد العاملة كانت هي المفتاح لنجاح التصنيع.
- غياب المرونة في الخطط التنموية ومركزية التسيير، كل ذلك أدى الى حدوث اختلالات واضحة بين معدلات انجاز المشاريع واهداف التخطيط، حيث كان حجم الاستثمارات المتبقية في نهاية كل سنة يفوق حجم المشاريع المنجزة في نفس السنة.
- نقص مهارة وتكوين وكفاءة العامل البشري وعدم الاستثمار فيه مما جعل اليد العاملة المحلية غير قادرة على التحكم في التكنولوجيا المستوردة، وأدى إلى ضعف إنتاجيتها وعدم استغلال الطاقات الإنتاجية للمصانع بطريقة مثلى.
- خنق القطاع الخاص وعدم اشراكه في المشاريع الاستثمارية وجعله على هامش النشاط الاقتصادي.

3. آثار الإصلاحات والتعديل الهيكلي على نمو القطاع الصناعي في الفترة (1990-1999)

إن فشل الجزائر في الخروج من الوضع المتدهور الذي وصل إليه اقتصادها، دفعها الى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لحماية اقتصادها من الانهيار حيث عرفت الجزائر في هذا الاطار جملة من البرامج ابتداءا من ماي 1989 الى غاية ماي 1998 وقام صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتقديم قروض لمساعدة الجزائر شرط الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية، كإصلاح نظام الأسعار من خلال رفع الدعم على السلع والمنتجات ومراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وترسيخ قواعد اقتصاد السوق، إضافة الى الإصلاح المالي والبنكي وتحرير حركة رؤوس الأموال، وتحرير التجارة الخارجية، وتخفيض قيمة سعر الصرف، والتحكم في التضخم وخفض النفقات العمومية، وتنويع الصادرات من غير المحروقات، وتسهيل عمليات الخوصصة، وغيرها من الإجراءات.

تجاوب الاقتصاد مع تطبيق الإجراءات والسياسات الإصلاحية وحقق نتائج مرضية على مستوى الاقتصاد الكلي حيث بلغ الناتج المحلي الخام 41,5 مليار دولار سنة 1995، مسجلا زيادة

بنسبة 3,9% وزيادة 5% سنة 1998[1]، الا أن هذه الإجراءات أدت إلى جملة من الاثار السلبية على مستوى القطاع الصناعي اذ كان أكثر القطاعات تضررا من برامج التعديل الهيكلي، ومن بين هذه الآثار:

- تراجع مؤشرات الإنتاج بـــ 11 نقطة في ظرف أقل من 4 سنوات، ووصل مستوى التراجع في بعض الفروع بقياس التراكم ابتدءا من نهاية السبعينيات إلى أكثر من 70%[2]؛ كما انخفض مؤشر انتاج الصناعات قرابة 21 نقطة ويرجح السبب الى تراجع الانفاق الاستثماري وانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية فيما لم تتمكن المؤسسات من تجنيد الاموال اللازمة للتجديد التكنولوجي وتحديث التجهيزات، مما جعلها خارج السياق التنافسي الذي تفرضه المؤسسات الاجنبية.
- عدم قدرة الصناعة الجزائرية على التصدير: عدم وجود حلول لمخرجات الانتاج التي عانت من الانفتاح التجاري والمنافسة الشديدة، كما هو الحال مع فرع النسيج والجلود والاحذية.
- أدت عمليات تقويم العملة إلى تضخيم تكاليف المؤسسة وبالتالي عدم قدرتها مع تحرير الأسعار، والمنافسة الخارجية على إيجاد سبل التسويق لمنتجاتها.
- تفاقم الوضعية المالية لدى المؤسسات الصناعية وتضاعف مديونياتها بسبب تحرير الاسعار واعادة تقويم الدينار، مما أزم الوضعية السلبية لخزينة المؤسسات الصناعية[3].
- وتشير التقديرات الرسمية الى أن حجم الخسارة التي تكبدها القطاع الصناعي وصلت إلى 60 مليار دينار؛ كتأثير مباشر لإعادة تقويم العملة، كما ترتبت عنها تكاليف مالية وصلت إلى 25 مليار دينار.
- كما أثرت سياسة الخوصصة التي انتهجتها الحكومة الجزائرية في الفترة 1995-1998 على النسيج الصناعي تأثيرا سلبيا من خلال غلق العديد من المؤسسات أو التنازل عنها لفائدة الخواص وبالدينار الرمزي، حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية التي تم حلها 443 مؤسسة بنسبة 54,4%

[1] أحمد دبيش، الصناعة الجزائرية تحديات انماء وقطاع متعثر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 21، ص49.
[2] أحمد بيرش، مرجع سبق ذكره، ص 204.
[3] نفس المرجع، ص 206.

من أجمالي المؤسسات العمومية التي مستها العملية[1]، والتي بلغت 815 مؤسسة. ونتج عن الإصلاحات الاقتصادية وإجراءات الخوصصة تسريح حوالي 36 ألف و545 عامل في القطاع الصناعي بنسبة 17,2% من اجمالي العمال المسرحين مما أدى الى ارتفاع معدل البطالة من 19,1% سنة 1989الى 28% سنة 1998.

- انخفض معدل نمو القطاع الصناعي خارج المحروقات بـ4,4% سنة 1994، و-9,7% سنة 1996 ليستقر في 6,4% سنة 1998، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (29): معدلات نمو القطاعات في الفترة (1993-1998)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5,2-	4,0-	7,3	6,2	9,0-	1,5
الصناعة	**5,1-**	**4,4-**	**4,1-**	**9,7-**	**9,3-**	**6,4**
الزراعة	7,3-	0,9-	0,15	5,19	14-	4,11
البناء والاشغال العمومية	0,4-	9,0	7,2	5,4	2	4,2
المحروقات	8,0-	5,2-	1	7	2,5	5,3

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص919.

ومنه فالنتائج التي تستخلص من كل هذه الإجراءات والإصلاحات هي بقاء القطاع الصناعي والقطاعات المنتجة الأخرى تراوح مكانها في شد وجذب بين اصلاح اقتصادي وأخر وإعادة هيكلة وأخرى دون تسجيل نتائج إيجابية ملموسة على أرض الواقع ودون تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

4. مسار القطاع الصناعي بداية القرن الواحد والعشرين (2000-2019)

دخلت الجزائر خلال هذه الفترة في جملة من البرامج الاستثمارية بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني وتكثيف مسار الإصلاحات، وساعدها في ذلك الوفرة المالية التي تحققت بفضل الانتعاش الكبير في أسعار البترول التي انتقلت من 17,91 دولار للبرميل عام 1999 الى 112 دولار عام 2011، وتمثلت هذه البرامج في:

1.4. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

استهدف هذا البرنامج دعم الأنشطة الإنتاجية الفلاحية والتركيز على التنمية المحلية وتدعيم

[1] سليم مخضار، مرجع سبق ذكره، ص138.

الخدمات العمومية في ميدان النقل والري وتنمية الموارد البشرية، خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـــ 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليار دولار وزعت هذه المخصصات كمايلي:

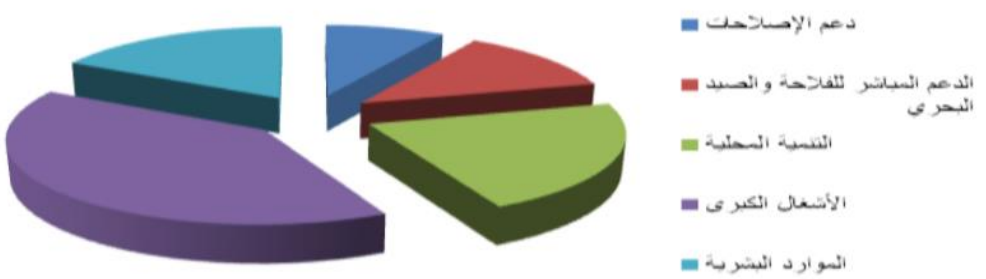
الجدول (30): مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2001	2002	2003	2004	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	30	15	0	0	8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3	21,7
الاشغال الكبرى	93	73,9	37,6	2	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لعام 2001، الدورة العامة العشرون نوفمبر 2001، ص87.

الشكل (58): مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي



المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص269.

نلاحظ من خلال الجدول (30) والشكل(58) أن الاشغال الكبرى تحصلت على أعلى نسبة من اجمالي المبالغ المخصصة، حيث شكلت 40% وهذا راجع لأهمية هذا القطاع الذي تتطلب مشاريعه الضخمة كالطرقات والمطارات والموانئ تخصيص مبالغ كبيرة لتنفيذها، كما أن هذه المشاريع لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والتأثير على باقي القطاعات، تلتها التنمية المحلية بنسبة 21,7% ثم كل من الموارد البشرية والفلاحة بنسبة 17,2% و12,4% على التوالي.

ومن أجل ضمان التطبيق الجيد لهذا البرنامج وتحقيق أهدافه قامت السلطات العامة بوضع مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بتفعيل آليات السوق وخلق محيط ملائم

لازدهار الأنشطة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار، ويمكن توضيح أهم هذه الإصلاحات والمبالغ المخصصة لها من خلال الجدول الآتي:

الجدول(31): الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5
تهيئة المناطق الصناعية	**0,3**	**0,8**	**0,5**	**0,4**
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	**0,3**	**1**	**0,7**	**–**
أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0,03	0,05	–	–
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، ص42.

نلاحظ من الجدول تحصل الصناعة على حوالي 4 مليار دج في هذه الفترة موزعة بالتساوي بين تهيئة المناطق الصناعية وصندوق ترقية المنافسة الصناعية حيث تحصل الأولى على 2 مليار دج، والثانية على حوالي 2 مليار دج.

2.4. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

خصص لهذا البرنامج مبلغ 55 مليار دولار أي ما يقارب 4200 مليار دينار، بهدف دعم النمو والإنعاش الاقتصادي سعى الى استكمال مشاريع قيد الإنجاز، إضافة الى تحقيق التوازن الجهوي لفك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، إضافة الى تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية وقد وزعت مخصصات هذا البرنامج على محاور رئيسية مبينة في الجدول التالي:

الجدول (32): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دينار)	النسبة (%)
السكن وتحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8,0
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4,8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1,1
المجموع	4202,7	100

المصدر: محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 12، كانون الأول 2012، ص323.

الشكل (59): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):



المصدر: محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص271.

يتبين من الجدول(32) والشكل(59) التركيز على تحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45% من الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج حيث تم برمجة حوالي مليون و10 آلاف وحدة سكنية والاهتمام بإصلاح المنظومة التربوية، وتطوير قطاع التعليم العالي والتكوين المهني، تأهيل المرافق الصحية والرياضية والثقافية. كما وجهت نسبة 40,5% من المخصصات لتطوير المنشآت الأساسية حيث تم توزيعها على قطاع الاشغال العمومية (600 مليار دينار) وقطاع النقل (700 مليار دينار) وذلك لتدارك العجز الكبير المسجل في هذا المجال.

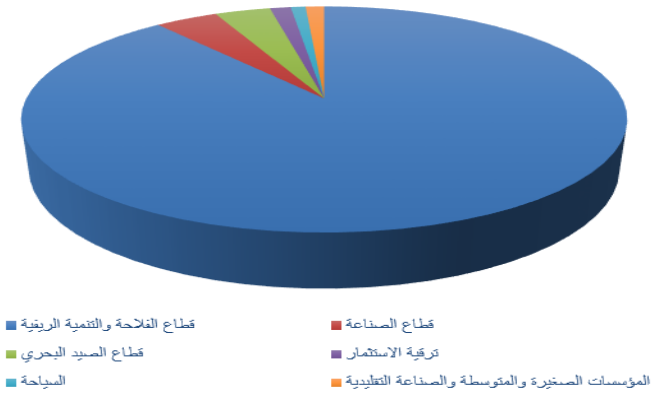
قدرت المبالغ المخصصة لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية بحوالي 337,2 مليار دينار وهو ما يمثل8% من المبلغ الإجمالي للبرنامج التكميلي، استحوذ قطاع الفلاحة والتنمية الريفية على حوالي 89% من هذا المبلغ وذلك لتركيز السلطات العمومية على مشاريع التجديد الفلاحي والريفي، واستراتيجية الأمن الغذائي، بنما تحصل قطاع الصناعة على 13,5 مليار دينار بنسبة 4% من المبلغ المالي المخصص لبرنامج دعم التنمية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (33): التخصيصات المالية لمحاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية

القطاعات	المبالغ المخصصة (مليار دينار)	النسبة (%)
قطاع الفلاحة والتنمية الريفية	300	89
قطاع الصناعة	**13,5**	**4**
قطاع الصيد البحري	12,0	3,55
ترقية الاستثمار	4,5	1,33
السياحة	3,2	0,95
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	4	1,18
المجموع	337,2	100

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو، افريل2005، ص 8.

الشكل (60): مخصصات محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية (%)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

3.4. البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

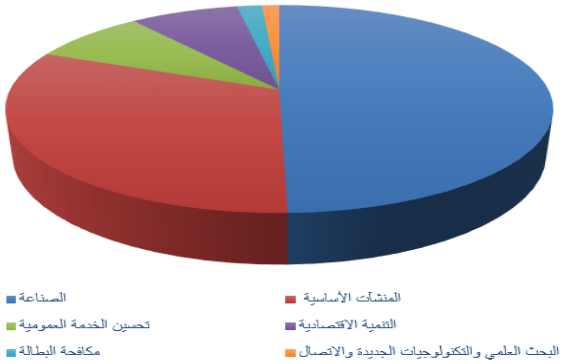
رصد لهذا البرنامج اعتماد مالي قدر بنحو 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار ويهدف الى استكمال جهود التنمية التي بدأت عام 2001، تضمن جملة من المحاور يتم ايضاحها في الجدول التالي:

الجدول (34): تخصيصات البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

القطاعات	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة (%)
الصناعة	**10122**	**49.59**
المنشآت الأساسية	6448	31 .59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.67
مكافحة البطالة	360	1.76
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة والاتصال	250	1.22
المجموع	20412	100

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق 3، قوائم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2010-2014، أكتوبر 2010، ص 90-92.

الشكل (61): مخصصات البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

- خصص البرنامج حوالي 49,5% من الغلاف المالي الإجمالي لدعم التنمية البشرية من خلال انشاء المدارس ومؤسسات التكوين والجامعات والمنشآت الصحية، إضافة الى انجاز حوالي مليوني وحدة سكنية، وتزويد الأرياف بالكهرباء والغاز الطبيعي وانشاء السدود والمنشآت الثقافية والرياضية.
- تم تخصيص حوالي 39,5% من موارد البرنامج لتطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية من خلال مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات، وزيادة قدرات الموانئ وتحسين النقل الحضري وتوسيع شبكة السكك الحديدية، إضافة الى تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية.
- تم الاهتمام في هذا البرنامج بتطوير اقتصاد المعرفة حيث رصد له حوالي 250 مليار دج لدعم البحث العلمي وادخال الاعلام الالي في مؤسسات التعليم وفي المرافق العمومية وتحسين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- أما فيما يخص دعم تنمية الاقتصاد الوطني وجهت له نسبة 7,6% من المبلغ الإجمالي وقد تم تخصيص أكثر من 100 مليار دج لمواصلة برامج لتحديث المؤسسات العمومية وتيسير القروض البنكية، ودعم التنمية الصناعية، حيث رصد لقطاع الصناعة مبلغ 50 مليار دج،

من اجل تطوير الصناعة البتروكيماوية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي[1].

4.4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015-2019):

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة، رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار، وأرصدة صندوق ضبط الايرادات المقدرة بـ 5600 مليار دج، وديون خارجية منعدمة تقريبا[2]، ومن أهم أهداف محاور هذا البرنامج مايلي[3]:

- بلوغ معدل نمو يقدر بـ7% مع حلول سنة 2019.
- الاهتمام بالتنويع الاقتصادي وبنمو الصادرات خارج المحروقات.
- ترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- توسيع وعصرنة القطاع الصناعي.

ولكن مع انخفاض أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 واستمرارها في الانخفاض حتى سنة 2015، بادرت السلطات في الجزائر الى تبني عدة اجراءات قصد ترشيد النفقات العامة، فتم إغلاق حساب هذا البرنامج في 31 ديسمبر 2016. كما تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والإلتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى.

خصص لسنة 2015 مبلغ 4089,6 مليار دج، مقابل مبلغ بـ 1894,2 مليار دج لسنة 2016، وقسمت هذه المخصصات على تسعة قطاعات رئيسية يبينها الجدول الآتي:

---

[1] عقون شراف وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 02، عدد خاص، جامعة جيجل، الجزائر، أفريل 2018، ص 204.

[2] نفس المرجع، ص 206.

[3] زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية- عدد 06، جوان 2017، ص221.

الجدول (35): مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016)

القطاعات	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة (%)
الصناعة	**5,1**	**4,8**	**9,9**	**0,2**
الفلاحة والري	209,4	198,2	407,6	6,8
دعم الخدمات المنتجة	32,6	14,9	47,5	0,8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854,2	441,3	2295,5	38,4
التربية والتكوين	227,8	78,7	306,4	5,1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151,3	32,7	184	3,1
دعم الحصول على سكن	900	24,4	258,7	4,3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29,5
عمليات برأس المال	464,6	239	703,6	11,8
المجموع	4079,6	1894,2	5973,8	100

المصدر: هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص52.

يتضح من الجدول الانخفاض الشديد في نصيب الصناعة من هذه المخصصات وهذا راجع لسياسة التقشف بسبب انخفاض مداخيل البلاد، حيث تحصلت على 9,9 مليار دج بنسبة 0,2% وهي أقل نسبة من مجموع المخصصات في كلتا السنتين ونالت فيها المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر بـ2295,5 مليار دج، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض.

2.5. النموذج الجديد للنمو الاقتصادي(2016-2019):

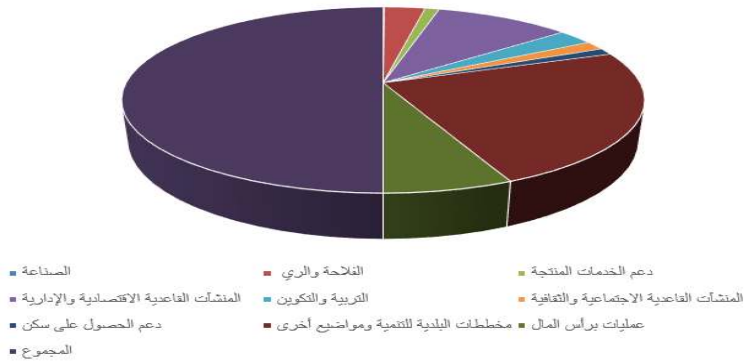
في 26 جويلية 2016 صادق مجلس الوزراء على اعتماد نموذج جديد للنمو الاقتصادي وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيسي لبرامج التنمية، يرتكز هذا النموذج على نهج جديد لسياسة الموازنة للفترة (2016-2019)، وعلى آفاق جديدة لتحويل بنية الاقتصاد بحلول عام 2030، وقسم النموذج الجديد للنمو على تسعة قطاعات رئيسية يوضحها الجدول الآتي:

الجدول (36): مخصصات النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2017-2018)

القطاعات	2017	2018	المجموع (مليار دج)	النسبة (%)
الصناعة	**3,6**	**5,3**	**8,9**	**0,2**
الفلاحة والري	101,0	116,5	217,5	6
دعم الخدمات المنتجة	5,1	73,3	78,4	2,1
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139.9	596,5	736,4	20,1
التربية والتكوين	90,9	101,7	192,6	5,3
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30,6	77,1	107,7	3
دعم الحصول على سكن	14,9	69,8	84,7	2,3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	1735	47,5
عمليات برأس المال	165,3	330	495,3	13,5
المجموع	1386,6	2270,5	3657,1	100

المصدر: هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص52.

الشكل (62): مخصصات النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2017-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

يلاحظ من الجدول أن حجم المبلغ الموجه للصناعة خلال سنة 2017 قد انخفض مقارنة مع حجم المبلغ الموجه للصناعة لسنة 2016، من 4,8 مليار دج الى3,6 مليار دج، وذلك بسبب استمرار انخفاض عائدات الدولة وبسبب التدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية، إلى أن سنة 2018 عرفت زيادة في مخصصات قطاع الصناعة مقارنة بالسنوات السابقة حيث قدرت بـ 5,3% وهذا نظرا لتعافي أسعار النفط مع نهاية 2017 وبداية 2018 بما يفوق 60 دولار للبرميل.

المطلب الثاني: مسار تأهيل المؤسسات الصناعية ودورها في تطوير القطاع الصناعي

عمدت الحكومة الجزائرية إلى تبني عدة برامج لتأهيل المؤسسات الصناعية بهدف مساعدتها على تحسين أدائها ورفع مردوديتها مما يسمح لها بمسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، من خلال النهوض بها في مجال تحقيق الميزة التنافسية أمام المنتجات الدولية في السوق المحلية أو الخارجية خاصة بعد توقيع الجزائر لاتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية في 22 أفريل 2002 وكذا الانضمام المرتقب لها في المنظمة العالمية للتجارة OMC.

1. البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي:

باشرت وزارة الصناعة في إطلاق برنامج التأهيل الصناعي سنة2000، بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، حيث نص قانون المالية لسنة 2000 على إنشاء "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" موجه لتغطية المساعدات المالية المباشرة لتأهيل المؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة من أجل ترقية تنافسية الصناعة. يقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا

البرنامج بـ 04 مليار دج خصصت منه 2 مليار دج لتأهيل المؤسسات أما الباقي فخصص لتحديث واعادة تأهيل المناطق الصناعية.

1.1.أهداف البرنامج: يهدف البرنامج الى تأهيل المؤسسة من خلال التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعداد مخطط التأهيل وخطة التمويل لتصل إلى الموافقة على المخطط ثم تنفيذه ومتابعته، وتأهيل المحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسة، والذي يتضمن الجانب القانوني والتشريعي زيادة على توفير البنية التحتية والخدمات اللازمة من اجل الرفع من وتيرة وأداء المؤسسات والتسهيل من مهامها على انجاز مختلف النشاطات والإجراءات اللازمة في إطار عملية التأهيل هذا مع التأكيد على ضرورة تأهيل القطاع المالي والمصرفي والذي يعتبر عصب الحياة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية كل هذه الخطوات تؤدي بدورها الى الحث والتشجيع على الاستثمار بفعل تلقائي حيث تستطيع المؤسسات العمل في ظروف محفزة وأكثر ملائمة.

2.1.هيئات تسيير برنامج التأهيل:

من اجل تنفيذ البرنامج تم إحداث وتنصيب هياكل وهيئات بواسطة قرارات مشتركة بين وزارتي الصناعة وإعادة الهيكلة ووزارة المالية لمتابعة وتقييم أعمال " صندوق ترقية التنافسية الصناعية وأسندت مهامها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية أما الأطراف الأساسين للبرنامج فهم [1]:

- المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (مكلفة بتسيير برنامج التأهيل).
- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (مكلفة بدراسة ملفات الترشح).
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية (مكلف بتسيير الموارد المالية المخصصة لتأهيل المؤسسات).
- البنوك (مكلفة بمساعدة المؤسسات للقيام بالتأهيل من خلال عملية القروض).
- هياكل الدعم ذات الطابع الخدمي مثل المراكز التقنية المتخصصة، مكاتب الدراسات والتشخيص... الخ (مكلفة بمرافقة المؤسسات أثناء قيامها بعملية التأهيل).

3.1. نتائج برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:

[1] حسين يحي، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص 193.

في فترة نشاط برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية كانت نتائج هذا البرنامج كالتالي [1]:

- العدد الكلي للمؤسسات المستقبلة 433 مؤسسة منها 239 مؤسسة عمومية و194 مؤسسة خاصة؛
- عدد المؤسسات المعالجة 427 مؤسسة منها 240 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة؛
- عدد المؤسسات المقبولة في البرنامج 310 مؤسسة كان منها 159 مؤسسة عمومية و151 مؤسسة خاصة؛
- عدد المؤسسات المرفوضة 117 منها 80 عمومية والباقي مؤسسات خاصة.

ومن الملاحظ أن عددا من المؤسسات المستقبلة لم تكمل إجراءات التأهيل فهناك بعض المؤسسات اكتفت بعمليات التشخيص الأولى فقط. وتم قبول 310 مؤسسة في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية وهي موزعة على النشاطات الزراعية الغذائية وأدوات البناء والكيمياء والصيدلة والورق والبلاستيك والنسيج والجلود وخدمات الدعم والكهرباء والإلكترونيك، واستفاد قطاع الزراعة الغذائية أكثر من غيره من القطاعات الأخرى من برنامج التأهيل الصناعي.

2. برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أحد الدعائم الاقتصادية التي تقوم عليها اقتصاديات الدول المتقدمة، لما لها من دور فاعل في تماسك الأداء الاقتصادي ككل، ولعل الحجم الذي تتمتع به هذه المؤسسات يؤهلها لأن تكون واسطة مرنة لربط الأقطاب الاقتصادية النشطة ذات الحجم الكبير. فكل التجارب الناجحة في التصنيع اعتمدت على هذا النوع من المؤسسات لقدرتها العالية على خلق طلب وسيطي قوي (تجربة تايوان أكبر برهان)، وكذلك لإمكانياتها غير المحدودة في النشاط في الكثير من المفاصل التي لا يمكن للمؤسسات الكبيرة النشاط فيها[2].

اختلفت برامج المساعدة التي ظفرت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالتالي:

---

[1] خالد مدخل، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2005-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3،2012، ص111.

[2] أحمد بيرش، مرجع سبق ذكره، ص 249

1.2. برنامج ميدا(MEDA) لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هو برنامج قائم على الشراكة مع الاتحاد الأوربي[1] لفائدة المؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عامل بغلاف مالي قدر بـــ 68 مليون اورو لمدة 5 سنوات، ساهمت المجموعة الاوروبية فيه بمبلغ 57 مليون اورو والحكومة الجزائرية بمبلغ 11 مليون اورو، هدف الى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية لتتمكن من الصمود أمام المؤسسات الاوروبية، ويرتكز هذا البرنامج على المحاور الأساسية التالية: تطوير التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين المحيط التنظيمي والمؤسساتي، وقد حدد هذا البرنامج مجالات التعاون والمتمثلة في التطور الاستراتيجي والتسويق، الإنتاج، والصيانة، الجودة، الإدارة، التنظيم، المحاسبة والمالية ومراقبة التسيير والتموين والتصدير [2].

نتائج برنامج ميدا: كانت نتائج البرنامج كالتالي[3]:

- –تقدم 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية خاصة بطلب الانخراط في برنامج (MEDA) من بين 2150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة كلها تنتمي إلى القطاع الصناعي الخاص، أي ما يعادل 32 %.
- سمح البرنامج بتأهيل 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي ما يعادل 65 % من إجمالي المؤسسات المنخرطة في البرنامج
- 179 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تخلت عن البرنامج بعد قيامها بعملية التشخيص الأولي وهي تمثل نسبة 26 % من إجمالي المؤسسات المنخرطة في البرنامج، و61 مؤسسة صغيرة ومتوسطة شخصت بصفة نهائية واقتصرت على هذه المرحلة، أي ما نسبته 9%.

---

[1] سليم بوهيدل، آثار برامج التمويل الأوروبية على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص99.

[2] نور الهدى برنو، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في التنمية، مقالة نشرت في موقع المركز العربي الديمقراطي https://democraticac.de/?p=40830 تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2019/12/31.

[3] ابتسام بوشويط، آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري–قسنطينة–، 2010، ص 132.

2.2. برنامج الشراكة الالمانية الجزائرية(GTZ): في إطار سعي الجزائر لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم الاتفاق على تعاون جزائري ألماني في نطاق شراكة ذات طابع تقني تعمل على مرافقة عملية تحول الاقتصاد والمؤسسة الجزائرية في أربع مجالات والمتمثلة فيما يلي[1] :

- السكن والعمران حيث يتم تشجيع عمليات استعمال المساحات كأداة لتحرير سوق العقار.
- الفلاحة والصيد البحري وذلك من خلال المرافقة من طرف مستشاري هذا البرنامج للتحول الحاصل في القطاع الفلاحي وكذا الانتاج الموجه للنشاط التجاري والخوصصة.
- حماية المحيط وتسيير الموارد المائية حيث يعتبر هذا المجال من أولويات هذا البرنامج والذي يهدف إلى وضع نظام للمراقبة والاعلام، أما فيما يتعلق بعنصر المياه فيهدف البرنامج إلى تقديم الدعم والمساندة للمساهمين في وضع السياسات الجديدة للمياه في الجزائر.
- ترقية النشاط الاقتصادي والشغل والذي يهدف بالدرجة الاولى إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه مشاكل ومعوقات تحول دون تحقيق الغرض الذي أنشأت لأجله خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تفرضه منطقة التبادل الحر الأورو–جزائرية. ولعل من أهم هذه المساعدات السعي إلى تطوير القطاع والتخفيض من نسبة البطالة، وتفعيل دور أنظمة التكوين المهني في الجزائر تماشيا مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والمؤسسات التي يمكن لها الاستفادة من عملية التأهيل هي :الصناعات الغذائية، الصناعات الكيمياوية والصيدلانية، صناعة مواد البناء، ويقوم هذا البرنامج بـ: تكوين مستشارين مختصين في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير مراكز وهيئات الدعم عن طريق تحسين كفاءات المسيرين فيها.

3.2. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: جاء هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المادة 18 منه التي تنص على أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع

[1] فاطمة شواشي، دور الشراكة الاورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2017–2018، ص ص 208–209.

برامج التأهيل المناسبة من اجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية. لقد اعد هذا البرنامج خصيصا للمؤسسات التي تشغل أقل من 20 عاملا وبدء تنفيذه ابتداءا من سنة 2006 وتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصص له مبلغ 6 مليار دولار.

كما تمثلت أهم الأهداف الأساسية للبرنامج في تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصية كل ولاية وكل فرع وسبل تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع، وبلوغ ترقية وتطوير جهوي للقطاع وتحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج، بالإضافة إلى المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية عن طريق التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية والحصول على قواعد الجودة العالمية (الايزو) ومخططات التسويق، وينظر من هذا البرنامج أنه تنمية سوسيو–اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحقق التنافسية والفعالية في سوق مفتوح[1].

ويتم تطبيق برنامج التأهيل الوطني بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نتائج البرنامج: منذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010، أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة[2] رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل، ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل. وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

---

[1] نور الهدى برنو، مرجع سبق ذكره.

[2] سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME2 ، مجلة الباحث، العدد 9، 2011، ص 164.

3. دور التقييس في تأهيل المؤسسات الصناعية

إن ترقية التنافسية الصناعية من أهم الاستراتيجيات التي تهدف إلى تشجيع المؤسسات الصناعية الجزائرية لتطوير وترقية منتجاتها وبالتالي قدراتها التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي، ويساهم التقييس بشكل فعال في ترقية القطاع الصناعي حيث يؤدي استخدام المواصفات والمقاييس الموحدة إلى تبسيط جميع العمليات الصناعية مع الحصول على إنتاج متجانس ومتماثل يساعد نحو فتح آفاق جديدة في الإنتاج الصناعي وإلى زيادة الكفاية الإنتاجية التي تساهم بدورها في خفض كبير في تكاليف الإنتاج مع تحسين في نوعيته وجودته وكفاءته إلى جانب التخفيف من الهدر والحد من الخسائر، كما يمهد التقييس الطريق نحو إدخال المكننة الحديثة والتقنيات المستجدة في العمليات الصناعية مما يساعد في تطويرها وتحسين إنتاجها وضمان سلامتها ورفع كفاءتها كما ونوعا وبالتالي زيادة فرص التسويق والاستثمار والتوسع والانتشار.

تعمل الهيئات والمعاهد الجزائرية للتقييس، والملكية الصناعية، والقياسة القانونية، على بناء ثقافة التقدم وادارة الجودة الشاملة في النسيج الصناعي من خلال المساعدة على تأهيل المؤسسات الصناعية وتحسين جودة منتجاتها باعتبار ان الجودة تشكل الحماية الوحيدة والرئيسية لأي منتوج وتزيد من قدرة المؤسسة الصناعية على إرضاء وكسب ثقة المتعاملين معها وتساهم في نمو حصة المؤسسة في السوق المحلية وحتى العالمية.

وحصول المؤسسة الصناعية على احدى الشهادات من فئات "ايزو 9000"(لمنظومة الجودة) او "ايزو 14000" (لحماية البيئة) هو الدليل على أن المؤسسة تملك منظومة تسيير وضمان الجودة مطابقة للمتطلبات والشروط المتفق عليها دوليا وتمنح هذه الشهادات المؤسسة التي حصلت عليها الحق في دخول الأسواق الدولية الضخمة كدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية كما تعطي ميزة تنافسية للمؤسسات التي حصلت عليها.

ويهدف نشاط التقييس في الجزائر الى تحقيق العديد من الاهداف منها[1]:

- تخفيض التكاليف والحفاظ على الموارد الوطنية وحسن استغلالها؛
- تحسين الانتاج من حيث الكمية، والنوعية؛

[1] هند بوراس، التقييس الوطني في الجزائر: آلية لضمان جودة المنتجات وحماية الاقتصاد الوطني، مجلة العلوم الانسانية جامعة قسنطينة1، المجلد أ عدد جوان 2018، ص 63-63.

- تحسين ميزان العرض والطلب وإيجاد التوازن بين الموارد المتاحة والاحتياجات الفعلية؛
- إمكانية إنشاء دليل للصناعات المحلية القائمة بحيث يسمح بتنظيم داخلي للمؤسسات والهيئات من جهة، وتنظيم الاسواق من جهة أخرى؛
- رفع الكفاءة الانتاجية الوطنية من خلال إحكام الرقابة على الواردات والتأكد من ملاءمتها للظروف والاحتياجات الوطنية من جهة، وزيادة الصادرات وتنويعها للوقوف في وجه المنافسة الاجنبية من جهة أخرى؛
- تخطيط التطور الصناعي بطريقة عقلانية ومنهجية تسمح باستيراد وتكييف التقنيات الاجنبية، ورفع المستوى التقني المحلي وذلك بمساعدة المخابر التابعة لجهاز التقييس أو تلك التي تعمل بالتعاون معه.

وضعت الجزائر برنامج وطني لترقية الجودة في المؤسسات الوطنية العامة والخاصة انطلق سنة 2010، موجه أساسا للمؤسسات العاملة في قطاعات الصناعة الغذائية والبناء والأشغال العمومية والري. ويتكفل البرنامج بمعية الجهات المختصة بالتكوين والمساعدة التقنية لاسيما في مجال التقييس ودعم الاستثمار المادي والبحث التنموي واستعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال، والذي من شأنه تحسين وتحقيق المطابقة للمنتجات مع المعايير الدولية، التي يستحيل بدونها مواجهة المنافسة التي ازدادت وتيرتها مع تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والانضمام إلى منطقة التبادل الحر العربية، والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا في انتظار الدخول إلى منظمة التجارة العالمية. وفي سبيل إنجاح مسعى هذا البرنامج رصدت الدولة ما قيمته 386 مليار دينار لإعادة التأهيل لنحو 20 ألف مؤسسة خلال الفترة 2011-2014 ضمن 9 محاور أساسية لخلق ديناميكية جديدة لضمان الجودة والتنافسية، وكذا تعزيز الانتاجية والمردودية للمؤسسات الجزائرية قصد تقليص الاستيراد الذي يغرق السوق الوطني ويؤثر سلبا على النمو الاقتصادي[1].

على الرغم من كل المجهودات المبذولة فإن صعوبة التحكم في جميع السلع المسوقة يظل قائما حتى في البلدان المتقدمة، فما بين 5 إلى7% من المنتجات المسوقة في الاتحاد الاوروبي هي عبارة عن بضائع وسلع مقلدة، وفي الجزائر نجد أنه على الرغم من كون المادة 22 من المرسوم التنفيذي المتعلق بالتقييس المؤرخ في 2004 واضحة في إلزام جميع المؤسسات المنتجة للسلع ذات

[1] هند بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 73.

العلاقة بصحة المستهلك وسلامته بالحصول على شهادة المطابقة قبل الشروع في التسويق، إلا أن هناك منتجات ما زالت تسوق دون التصديق عليها بالمطابقة للمواصفات، حيث نجد آلاف من المؤسسات الاقتصادية والصناعية في الجزائر لا تحترم شروط وإجراءات التقييس المتفق عليها مما يجعل منتجاتها بعيدة عن معايير حفظ الصحة العمومية وحماية الاقتصاد الوطني، والذي قد ينتج عنه العديد من الآثار السلبية. فحسب إحصائيات المعهد الجزائري للتقييس تبلغ عدد المؤسسات الجزائرية الخاضعة للتقييس نهاية سنة 2012، 142 مؤسسة في حين تعمل المتبقية فيها بطريقة فوضوية. ولهذا نجد المعهد الجزائري للتقييس لا يفوت أية مناسبة لدعوة المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة إلى ضرورة إخضاع منتجاتها لمعايير التقييس المعمول بها من خلال مراقبة جودتها ونوعيتها حفاظا على صحة المستهلك من جهة وحماية الاقتصاد الوطني من جهة أخرى[1].

4. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الصناعة الجزائرية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة عظيمة في تحقيق استقلال واستقرار الاقتصاد لما لها من عدة مزايا وخصائص تفتقدها الكثير من المؤسسات الكبرى، كمرونتها أمام التحولات العالمية والأزمات الاقتصادية وقدرتها الكبيرة على امتصاص البطالة كما تمثل المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات.

1.4. نمو وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تشير الإحصائيات في الجزائر إلى النمو السريع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة البرامج والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتفعيل الجوانب التي تساعد على تطوير وتأهيل هذه المؤسسات حيث وصل عددها في جوان 2019 إلى1.171945 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ويمثل الجدول التالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة (2001-2019)

[1] هند بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 73.

الجدول (37): نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة (2001-2019)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	معدل النمو (%)
2001	245348	-
2002	251853	2.65
2003	288587	14.58
2004	312959	8.44
2005	342788	9.53
2006	376767	9.91
2007	410959	8.32
2008	519526	26.41
2009	570838	9.88
2010	607297	6.4
2011	659309	6
2012	711832	7.97
2013	748000	5.08
2014	852053	13.91
2015	934569	9.68
2016	1022621	9.42
2017	1074503	5.07
***2018**	1093170	1.73
***2019**	1171945	7.20

* احصائيات السداسي الأول

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم.

نلاحظ من الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة يتزايد بشكل مستمر سنويا حيث ارتفع من 245348 سنة 2001 إلى 607297 سنة 2010 ليصل إلى 1074503 سنة 2017 ثم 1171945 في السداسي الأول من سنة 2019.

2.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة: أدى التزايد السنوي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى زيادة مناصب الشغل حيث وصلت العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2019 إلى 2818736 عامل مقابل 515465 عامل سنة 2009 مما يبرهن على قدرة هذه المؤسسات على امتصاص جزء كبير من اليد العاملة وتقليص البطالة خاصة

بعد قيام الحكومة باتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات بعد صدور قانون المالية التكميلي 2009 مثل[1]:

– تشجيع رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فتح مناصب عمل جديدة لامتصاص اليد العاملة.

– تقديم تحفيزات لكل منصب عمل جديد مفتوح كالتخفيضات الضريبية.

– الإعفاءات الضريبية للسنوات الأولى للمستفيدين من وكالات دعم وتشغيل الشباب وصناديق التأمين عن البطالة.

إلى غيرها من التدابير التي تساهم في خلق مناصب عمل والتقليص من حجم البطالة، والجدول الموالي يوضح مساهمة مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان المشتغلين للفترة (2010–2019).

الجدول (38): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة الاجمالية للفترة (2010–2019)

السنوات	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اجمالي العمالة (%)
2010	1625686	16,70
2011	1724197	17,96
2012	1848117	18,17
2013	2001892	18,56
2014	2157232	20,42
2015	2371020	22,38
2016	2540698	23,43
2017	2655470	24,45
***2018**	2690246	24,45
***2019**	2818736	24,98

* احصائيات السداسي الأول

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم. بالإضافة الى احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات.

نلاحظ من الجدول أن نمو عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان إيجابيا طول فترة الدراسة وشهدت سنة 2015 أكبر معدل نمو للعمالة مقارنة بباقي السنوات (9.91%) حيث

[1] وسيلة سعود، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016 ص 108.

وصل عدد العمال الى 2371020 عامل، كما نلاحظ أن نسبة المساهمة في التشغيل في تزايد من 16.70% سنة 2010 الى 24,45% سنة 2017. ورغم أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة البطالة إلا أن مساهمتها لا تزال ضعيفة خاصة إذا ما قورنت بدول مثل فرنسا أين تفوق نسبة مساهمة اليد العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 48.3% وتفوق 80% في تركيا أما في تونس فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر 88% من مناصب الشغل[1].

3.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الصناعي: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أدوات ترقية الصناعة وتطورها وقد عرفت الجزائر تطور عدد المشاريع في القطاع الصناعي بشكل ملحوظ خاصة في الفترة(2015-2019) والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول (39): تطور نصيب الصناعة في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2015-2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018*	2019*
الزراعة	5805	6311	6687	6973	7368
	%0.62	%0.61	%0.62	%0.63	%0.62
المحروقات والطاقة والمناجم والخدمات المرتبطة بها	2647	2770	2890	2938	3035
	%0.28	%0.27	%0.26	%0.26	%0.25
البناء	168595	174876	179326	182501	188290
	%18.03	%17.10	%16.68	%16.69	%16.06
الصناعة التحويلية	83862	89694	95010	97803	102128
	%8.97	%8.77	%8.84	%8.94	%8.71
الخدمات والمهن الحرة	456518	513728	548268	338266	602755
	%48.84	%50 .23	%51.02	%30.94	%51.43
الحرف	217142	235242	242322	241494	268369
	%23.23	%23	%22.55	%22.09	%22.89
المجموع	934569	1014075	1060289	1093170	1171945

*احصائيات السداسي الأول

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات 2015-2019، وزارة الصناعة والمناجم.

[1] حمزة غربي، مصطفى قمان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية الملتقى الوطني حول استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، افريل 2012، ص 09.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر القطاعات التي تتركز فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قطاع الخدمات والبناء فقطاع الخدمات يستحوذ على أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر يليه قطاع الحرف بنسبة تفوق 20% ثم البناء بنسبة 17% في المتوسط، أما قطاع الصناعة فيحتل المرتبة الرابعة حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه عام 2015 حوالي 83862 مؤسسة وارتفع عددها ليصل الى 102128 سنة 2019، وأهم الفروع الصناعية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي فرع الصناعات الغذائية وصناعة الخشب والورق والصناعات الميكانيكية والكهربائية ومما سبق يتضح ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي ضعيفة ولا تتناسب مع متطلبات وخصائص هذا القطاع حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل التي تحول دون فعاليتها الصناعية.

المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الترقية الصناعية وتحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنمية على الامد الطويل، تتمتع هذه الاستثمارات بأهمية كبيرة في الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء، نظرا لدورها المتميز في عملية التمويل الرأسمالي وتوفير مناصب الشغل ونقل التكنولوجيا، وعلى مستوى القطاع الصناعي فالاستثمار الاجنبي المباشر يعمل على تحديث الصناعات المحلية وزيادة كفاءتها الانتاجية من خلال توفير المعرفة التقنية المطلوبة وتطوير القدرات التنافسية التصديرية، وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد.

عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ضعفا منذ الاستقلال وحتى فترة التسعينات، كان أغلبه موجها لقطاع المحروقات، ومع التوجه نحو اقتصاد السوق عملت الجزائر على إصدار قوانين وتشريعات تضمنت منح العديد من الحوافز والمزايا قصد تحسين مناخ الاستثمار وتوفير بيئة استثمارية ملائمة من جميع النواحي السياسية والاقتصادية لضمان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ما ترتب عنه تسجيل تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر من عدد من الدول الأجنبية المستثمرة في مختلف القطاعات والجدول التالي يوضح نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة (2000-2018):

الجدول (40): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر(2000-2018)

الوحدة: مليار دولار امريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	0.28	1.11	1.06	0.63	0.88	1.16	1.84	1.69	2.64	2.75
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	2.30	2.57	1.50	1.69	1.5	0.53	1.64	1.20	1.51	

المصدر: البنك الدولي

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ نمو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل متذبذب بدءا من عام 2001 حيث وصل إلى 1.11 مليار دولار بعدما كان 0.28 مليار دولار عام 2000 ثم انخفض إلى 0.63 مليار دولار سنة 2003 ليعاود الارتفاع مرة أخرى إلى 0.88 مليار دولار عام 2004 وبلغ أقصى قيمة له عام 2009 بـ 2.75 مليار دولار ثم تراجع مجددا ليصل عام 2014 إلى 1.5 مليار دولار ثم 0.53 مليار دولار عام 2015 ممثلا أضعف تدفق منذ سنة 2000، وأخيرا ارتفعت هذه التدفقات سنة 2018 إلى 1.5 مليار دولار مقابل 1.2 مليار دولار سنة 2017.

وبلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة نهاية سنة 2018، 30.6مليار دولار مقابل 29.09 مليار دولار نهاية سنة 2017[1] مسجلا نموا يعادل 0.5%[2]من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ولقد بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة (2002-2017) حوالي 901 مشروع[3] بقيمة 2.51 مليار دينار جزائري وبـ 583 133 منصب شغل.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي لهته الاستثمارات فتتصدرها كل من أوروبا والدول العربية بقيمة 1.148 مليار دينار جزائري و1,057 مليار دج على التوالي ثم دول آسيا بقيمة 0.169 مليار دينار جزائري وذلك كما هو مبين في الجدول الموالي:

[1] الموقع الالكتروني للإذاعة الجزائرية: http://www.radioalgerie.dz، تم الاطلاع عليه 2020/01/02.

[2] Worldbank, url :https://data.worldbank.org, Accessed : 02/01/2020/

[3] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz، تم الاطلاع عليه 2020/01/02.

الجدول (41): أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة (2002-2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
أوروبا	472	1148208
بما فيها الاتحاد الأوروبي	332	666499
آسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
الدول العربية	262	1057257
افريقيا	6	39686
استراليا	1	2974
متعددة الجنسيات	28	33160
المجموع	901	2519831

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz، مرجع سبق ذكره.

من الجدول يتبين أن دول أوروبا تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2002-2017) بعدد مشاريع قدر بـ 472 مشروع منها 332 مشروع تابع لدول الاتحاد الأوروبي وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية ب 262 مشروع ثم الدول الآسيوية بـ 114 مشروع ثم المشاريع المتعددة الجنسيات ب 28 مشروع وتحتل أستراليا المرتبة الأخيرة بمشروع واحد.

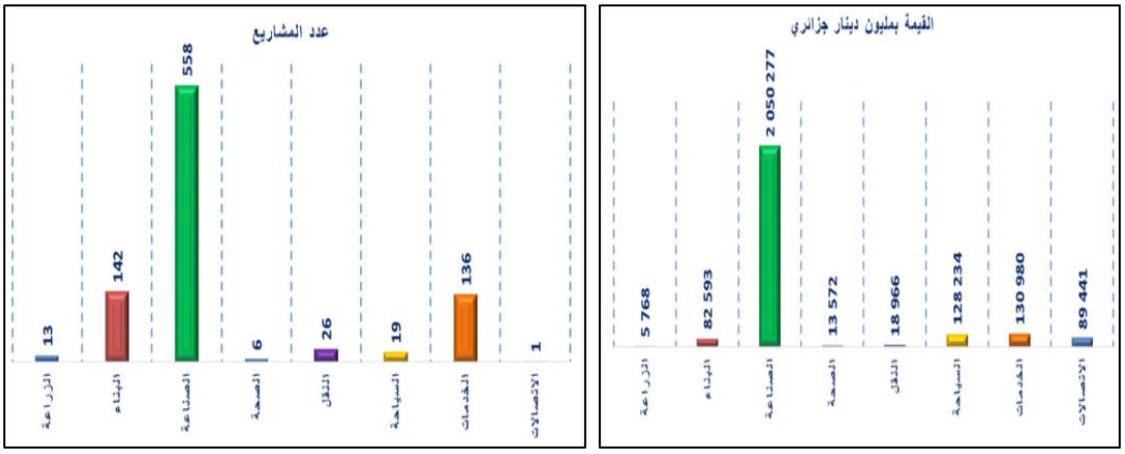
توزعت الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة (2002-2017) على 3 قطاعات رئيسية هي قطاع الصناعة 61.93% والخدمات 15.09% والبناء 15.76% وفي المقابل تم تخصيص مبالغ معتبرة للاستثمار في تلك القطاعات كانت نسبتها على التوالي 81.37% و3.28% و5.20% في حين لم يستقطب قطاع الفلاحة سوى 1.44% من الاستثمارات الأجنبية، والصحة 0.67% والسياحة 2.11 % رغم أهميتها، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (42): توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب قطاع النشاط في الفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة بمليون دج	النسبة (%)
الزراعة	13	%1,44	5768	%0,23
البناء	142	%15,76	82593	%3,28
الصناعة	**558**	**%61,93**	**2050277**	**%81,37**
الصحة	6	%0,67	13572	%0,54
النقل	26	%2,89	18966	%0,75
السياحة	19	%2,11	128234	%5,09
الخدمات	136	%15,09	130980	%5,20
الاتصالات	1	%0,11	89441	%3,55
المجموع	901	%100	2519831	%100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz، مرجع سبق ذكره.

الشكل (63): توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب قطاع النشاط في الفترة (2002-2017)



المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ أن قطاع الصناعة بشقيه الاستخراجي والتحويلي هو الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث استحوذ على 558 مشروع من أصل 901 مشروع مسجلا نسبة 61.93% وبلغت قيمة تمويله 2.06 مليار دينار جزائري بنسبة 81.37% من إجمالي التدفقات مقارنة بالقطاعات الأخرى التي حظيت بنصيب ضئيل من الاستثمارات وأهم الصناعات التي يتوجه إليها الاستثمار الأجنبي المباشر هي المشاريع الصناعية ذات القيمة المضافة والمربحة على المدى القصير مثل المحروقات والصناعات الغذائية والكيميائية والالكترونية.

رغم النتائج الإيجابية التي حققتها الجزائر على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في تطوير القطاع الصناعي الا انها تظل دون مستوى الطموحات والإمكانات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر، كما أن قطاع المحروقات يستقطب الحصة الكبيرة من الاستثمارات الأجنبية في حين أن الصناعة خارج المحروقات لم تستفد إلا بنسبة ضئيلة منها.

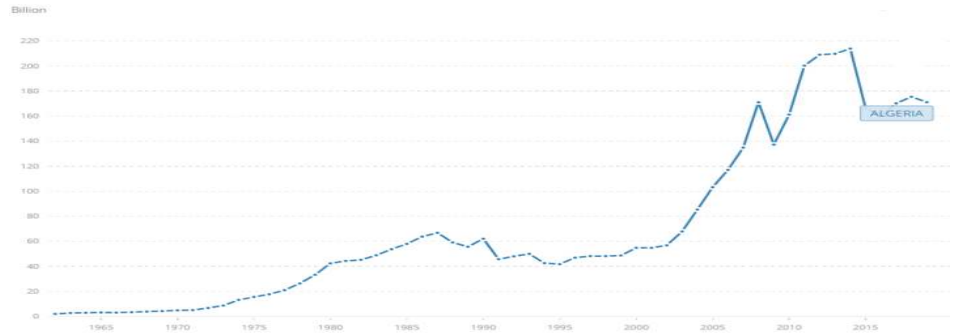
المبحث الثاني: تحليل دور ومساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني(1962-2019)

إن سعي الجزائر الى تكثيف نسيجها الصناعي مباشرة بعد الاستقلال، واعتمادها العديد من البرامج والمخططات في سبيل تنمية الصناعة يعود الى قناعتها بأنها السبيل الأنجع للنهوض باقتصادها ورفع مكانتها بين الدول، وسنحاول من خلال هذا المبحث تبيين جدوى هذه المساعي والمجهودات عن طريق دراسة المساهمة المباشرة للقطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية هي الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والتجارة الخارجية (الصادرات والواردات).

المطلب الأول: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

شهد الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر معدلات نمو سلبية خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ومع ذلك فقد أظهر الاقتصاد معدل نمو إيجابيًا منذ عام 1995 وكان أداؤه جيدًا للغاية في أوائل القرن الحادي والعشرين.

الشكل(64): الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1962-2019)

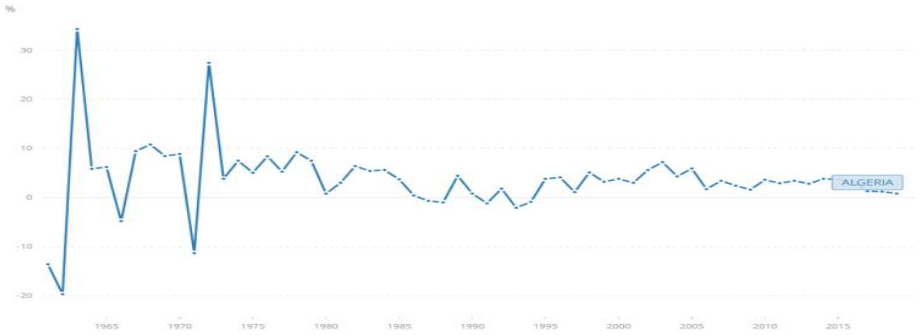


المصدر: البنك الدولي

يظهر الشكل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر منذ الاستقلال حيث كان في أضعف مستوياته بـ2,001 مليار دولار سنة 1962 وارتفع تدريجيا في السبعينات وبداية الثمانينات أين سجل 66,742 مليار دولار سنة 1987 لينخفض بعدها مباشرة عن هذا الرقم ويعجز عن بلوغه طيلة الفترة (1988-2002) ومع بداية العشرية الأولى من هذا القرن تصاعد الناتج المحلي الاجمالي بصورة كبيرة حيث وصل الى 171,008 مليار دولار سنة 2008، ثم 213,86 مليار دولار سنة 2014 قبل أن يعاود النزول مرة أخرى بسبب الازمة المالية التي ضربت الجزائر ليصل الى171,091 مليار دولار في 2019. ويتضح من مسار الناتج المحلي الإجمالي إعتماد الاقتصاد

الجزائري بشكل كبير على المحروقات. وتأثره بتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية وارتباطه الطردي بعائدات صادراتها.

الشكل(65): معدل النمو (1962-2019)



المصدر: البنك الدولي

عرف معدل النمو تذبذبا كبيرا خاصة في الفترة الأولى بعد الاستقلال، سجل أدنى نسبة له خلال سنوات (1987، 1988، 1991، 1993) بقيم (-0,7%، -1%، -1,2%، -2,1%) على التوالي، وهذا بسبب الازمة الاقتصادية وتدهور الوضع الأمني للبلاد، أما أعلى نسب له فقد سجلها خلال فترة السبعينات حيث وصل الى متوسط 7,19% وذلك نتيجة المخططات التنموية التي ارتكزت على تنمية الصناعة الثقيلة خلال هذه الفترة.

1. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1963-1969)

عرف الإنتاج الصناعي انخفاض ملحوظ بعد الاستقلال مباشرة بحوالي 35% سنة 1963 عما كان عليه سنة 1960، ويظهر الجدول الموالي مساهمة الصناعة وباقي القطاعات في الناتج المحلي الخام خلال هذه المرحلة:

الجدول (43): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الخام للفترة (1963-1969)

الوحدة: مليون دج

السنوات	1963		1965		1967		1969	
القطاع	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)
الطاقة والمحروقات	2141	16	2289	15	3099	19	3733,8	17,7
الصناعات التحويلية	1233	9	1710	11,2	1998	12	2778,4	13,2
الزراعة	2300	18	2508	16,5	2128	13	2216,1	10,5
البناء والاشغال العمومية	600	5	786	5,2	764	5	1611,8	7,6
التجارة والخدمات	6856	52	7947	52,1	8241	51	10704,7	51
المجموع	13130	100	15240	100	16230	100	21044 ,8	100

المصدر: سليم مخضار، مرجع سبق ذكره، ص 105.

سجلت حصة قطاع التجارة والخدمات أكبر نسبة في الناتج المحلي الخام خلال هذه الفترة بـ 51%، أما قطاع الطاقة والمحروقات فلم تتجاوز مساهمته في الناتج الإجمالي 19% خلال هذه الفترة ، وهذا راجع لسيطرة الشركات الفرنسية والشركات الأجنبية الأخرى على إنتاج النفط، حيث بلغت حصة استغلال الشركات الفرنسية والأجنبية آنذاك حوالي 90% مقابل 10% للدولة الجزائرية في مجمل الإنتاج، زيادة على ذلك فإن عائدات الجزائر من النفط كانت تتوزع على أساس مناصفة الأرباح وكانت الخزينة الجزائرية تحصل على دخل قدره 29 سنتا للبرميل مقابل دخل يتراوح بين 70 و90 سنتا للبرميل لفائدة الدول الأجنبية بما فيها فرنسا[1]، إن هذا الإجحاف كان حافزا للسلطات الجزائرية خلال هذه المرحلة للشروع في تأميم قطاع المحروقات وجميع الثروات الطبيعية والعمل على تطوير صناعات قاعدية تكون أساس الانطلاق نحو مسار التصنيع والتطور الصناعي.

وبالنسبة للصناعات التحويلية فقد سجلت مستويات تصاعدية في نسب مساهمتها في الناتج المحلي الخام إلا أن هذه النسب تبقى متواضعة نتيجة قلة المنشآت واهتلاك المعدات والآلات إضافة إلى عدم توفر اليد العاملة المؤهلة ونقص الكوادر والخبراء في مجال الصناعة، وتراوحت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية بين 9% سنة 1963 و 13.2 %سنة 1969.

أما قطاع الزراعة، سجل مستويات منخفضة لم تتجاوز حدود 7,6 % وذلك نتيجة لاستراتيجية النمو غير المتوازن التي تبنتها الجزائر في هذه الفترة إضافة الى ضعف إنتاجية هذا القطاع لانعدام المعدات والآلات الزراعية الحديثة، إضافة إلى هجرة المزارعين نحو المناطق الحضرية والمدن وتحويل نشاطهم من القطاع الزراعي نحو القطاع الصناعي.

2. مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (1970-1979)

ارتفعت مساهمة قطاع الطاقة والمحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة من 20% سنة 1972 الى 37% سنة 1974، ويرجع ذلك لقيام السلطات بتأميم هذا القطاع بداية هذه الفترة.

[1] سليم مخضار، مرجع سبق ذكره، ص 106.

الجدول (44): مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام للفترة (1963-1969)

الوحدة: مليون دج

السنوات	1972		1974		1976		1978	
القطاع	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)
الطاقة والمحروقات	6040,6	20	20664,8	37	23624,1	32	29803	28
الصناعات التحويلية	4087,4	13	4562,7	8	6572	9	9838,1	9
الزراعة	2828,1	9	3873,5	7	6685	9	8422,1	8
البناء والاشغال العمومية	2481,4	8	4120,2	7	7077,7	10	11305	11
التجارة والخدمات	9232,4	30	11270,5	20	14708,5	20	22537	21
الناتج المحلي الخام	30413,2	-	55561	-	74075	-	104832	-

المصدر: سليم مخضار، مرجع سبق ذكره، ص 105.

نلاحظ من الجدول أن قطاع الصناعة التحويلية شهد تراجعا كبيرا من حيث أهميته النسبية خلال هذه الفترة حيث انخفضت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الخام من 13% سنة 1972 إلى 9% سنة 1978 وهي الوضعية التي كان عليها القطاع سنة 1963، وتتشكل القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية من 22% للصناعة الغذائية وحوالي 20% للصناعة الحديدية والميكانيكية والكهربائية[1]، بينما بقيت مساهمة قطاعات النسيج والجلود ومواد البناء والخشب والورق والصناعات الأخرى في القيمة المضافة للصناعة التحويلية جد ضعيفة، ويعود تراجع القطاع إلى عدة أسباب أهمها إستراتيجية النمو الغير المتوازن التي انتهجتها السلطات بالتركيز على تطوير الصناعات الثقيلة وإهمال الصناعات الخفيفة، زيادة عن عدم قدرة اليد العاملة المحلية على التحكم في التكنولوجيا المستوردة مما أدى إلى ضعف إنتاجيتها وعدم استغلال الطاقات الإنتاجية للمصانع بطريقة مثلى.

3. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للفترة (1980-1989)

يبين الجدول الموالي مساهمة القطاع الصناعي في تشكيل الناتج المحلي خلال الفترة (1980-1989):

[1] سليم مخضار، مرجع سبق ذكره، ص 112.

الجدول (45): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1980-1989)

الوحدة: مليون دج

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
المحروقات	51191,3	59162,8	58714,7	62138,7	63376,7	65544,7	39053,2	45537,2	52702,7	74288,4
المناجم والمحاجر	750,7	773,1	838,8	886,5	956,1	1188,3	1018,1	990,6	1286,4	1159,0
ص ص م م ك أ	3784,9	4613,2	5302,4	7694,2	11331,4	11941,8	14786,3	13817,0	14142,2	12451,0
الكيمياء، المطاط، البلاستيك	937,9	1070,3	1186,8	1393,2	1839,2	2434,4	2819,3	2178,5	2601,3	2983,9
الصناعات الغذائية	3706,4	4241,4	4851,5	5055,5	5756,7	6013,9	8085,7	9245,0	10193,7	11586,6
صناعة النسيج	1955,3	2544,3	2767,1	2885,6	4462,2	4797,9	4742,6	4441,6	4693,0	6422,0
صناعات الجلود	603,2	652,3	749,7	757,8	871,3	975,4	1089,7	1110,6	1072,7	1313,9
صناعة الخشب والورق والطباعة	1163,1	1382,9	1806,8	2007,4	2247,0	2384,5	2607,8	2556,0	4464,9	3197,6
الصناعات المختلفة	289,7	312,5	326,6	413,2	756,9	823,8	1279,8	1202,5	1260,7	1340,9
الناتج المحلي الإجمالي	143343	169035	181077	203580	231010	252836	250465	260754	290039	357045

ص ص م م ك أ: صناعة الصلب، المعادن والصناعة الميكانيكية والكهربائية والالكترونية.

المصدر: نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية في دعم وتطوير القطاع الصناعي-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2015-2016، ص 242.

نلاحظ أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي هي الأكبر حيث بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع 74288,4 مليون دج سنة 1989، فيما مثلت الفروع الصناعية (صناعات الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية بالإضافة الى الكيمياء المطاط، البلاستيك، الصناعات الغذائية، صناعات النسيج، صناعات الجلود، صناعة الخشب والورق والطباعة والصناعات المختلفة) مجتمعة حوالي 11% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي المسجل في عام 1989. ويرجع ضعف هذه الحصة الى تقلص حجم الاستثمارات الصناعية المرتبطة أساسا بانخفاض إيرادت صادرات المحروقات. وبالتالي لم تكن نتائج المخطط الخماسي الثاني المطبق في الفترة(1985-1989) في مستوى طموحات وأهداف المخطط. فقد اصطدم تطبيقه بالصدمة البترولية عام 1986 والتي كانت كافية لإبراز هشاشة وضعف النظام الاقتصادي، اذ انخفضت أسعار البترول إلى حوالي 10 دولار للبرميل سنة1986، بانخفاض قدره 50% مقارنة بأسعار سنة 1980زيادة عن انخفاض قيمة الدولار بنسبة 40% مما أدى إلى انهيار كبير في إيرادات صادرات قطاع المحروقات، فرغم الجهود المبذولة لتنمية الاقتصاد الوطني الا أن الصدمة البترولية أحدثت أثار سلبية عميقة قادته الى أزمة مديونية خانقة، حيث ارتفعت الديون الخارجية من 18,37 مليار دولار سنة 1985، الى 23 مليار دولار سنة 1986، لتصل الى 24,75 مليار دولار سنة 1987.

الجدول(46): مقارنة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي مع مساهمة بقية القطاعات (1980-1988)

لوحدة: مليار دج

قطاع النشاط		الطاقة والمحروقات	الصناعات التحويلية	الزراعة والصيد البحري والغابات	البناء والأشغال العمومية	التجارة والخدمات
1980	القيمة المضافة	56855,4	13980,7	12923,3	16526,8	32240,6
	النسبة (%)	35	9	8	10	20
1982	القيمة المضافة	64732,4	18598,8	16107,1	24376,7	41607,3
	النسبة (%)	31	9	8	12	20
1984	القيمة المضافة	71313,3	30020,2	18287,5	33688,2	54613,7
	النسبة (%)	27	11	7	13	21
1986	القيمة المضافة	48314,4	39541	26278,2	44316,2	67761,9
	النسبة (%)	16	13	9	25	23
1988	القيمة المضافة	60672,5	42792,8	38785,3	41708,1	68380,6
	النسبة (%)	17	12	11	12	23

المصدر: سليم مخضار، مرجع سبق ذكره، ص125.

نلاحظ من الجدول تقارب نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي (9%-13%) مع كل من قطاع الزراعة والصيد البحري والغابات (7%-11%) وقطاع البناء والاشغال العمومية (10%-15%)، أما من حيث الترتيب فحصة قطاع المحروقات تبقى في المرتبة الأولى بين (16%-25%)، تليها حصة قطاعي التجارة والخدمات بين (20%-21%)، ثم حصتي كل من قطاع البناء والاشغال العمومية، وقطاع الصناعات التحويلية، وفي الأخير يشارك بالحصة الأصغر في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة.

4. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للفترة (1990-1999)

بسبب الاختلالات الهيكلية الناتجة عن الوضعية الصعبة التي بات عليها الجهاز الإنتاجي نتيجة للارتفاع الكبير للطلب الوسيطي وزيادة الاستيراد كنتيجة لذلك من دون بروز مؤشرات على نمو حقيقي في الإنتاج؛ وعدم القدرة على الاستمرار في ضخ الأموال في الجهاز الإنتاجي نتيجة للانخفاض السريع والمفاجئ لموارد الدولة؛ لجأت هذه الاخيرة الى الدخول في اصلاحات تمهيدية ابتدءا من سنة 1988 لاعتماد التعديل الهيكلي بمواصفات صندوق النقد الدولي. ويبين الجدول نتيجة تبني هذه الاصلاحات من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي:

الجدول (47): مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1990-1998)

الوحدة: مليون دج

السنوات	1990		1992		1994		1996		1998	
القطاعات	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)
الطاقة والمحروقات	135543	24	273837,1	25	361894,4	24	808696,6	31	714802	25
الصناعات التحويلية	61196,3	11	113762,9	11	144767,7	10	183163,1	7	215711,7	8
الفلاحة والصيد والغابات	62725,4	11	128416,3	12	145614,5	10	277842,1	11	324845,8	11
البناء والاشغال العمومية	57185,3	10	102149,4	10	151781,2	10	217685,1	8	265412,1	9
التجارة والخدمات	112655,7	20	220458,1	21	351586,2	24	560299,1	22	696673,6	25
الناتج المحلي الخام الاجمالي	554388,1		1074695,8		1487403,6		2570028,9		2830490,7	

Source : ONS, Collection Statistiques, N197, 2016, p29-37.

انخفضت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الخام الإجمالي من 11%سنة 1990 الى حدود 8% سنة 1998، وذلك راجع الى ضعف الأداء من ناحية وسوء التسيير من ناحية أخرى، إضافة الى حل المؤسسات التي كانت تعاني من الديون الضخمة، بموجب إجراءات الخوصصة، بينما بلغت مساهمة قطاع الطاقة والمحروقات 31% سنة 1996 و25%في باقي السنوات، وسبب تراجع مستويات القطاع الصناعي يعود خاصة الى الظروف الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر خلال الفترة (1992-1999).

5. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للفترة (2000-2014):

تميز القطاع الصناعي خارج المحروقات خلال فترة البرامج التنموية (2001-2014)، بالركود نوعا ما حيث لم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي نسبة 7%، مما يدل على ضعف آداء المؤسسات الصناعية وعدم تجاوبها مع البرامج التنموية المنتهجة. ويوضح الجدول التالي نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي للفترة (2000-2014)

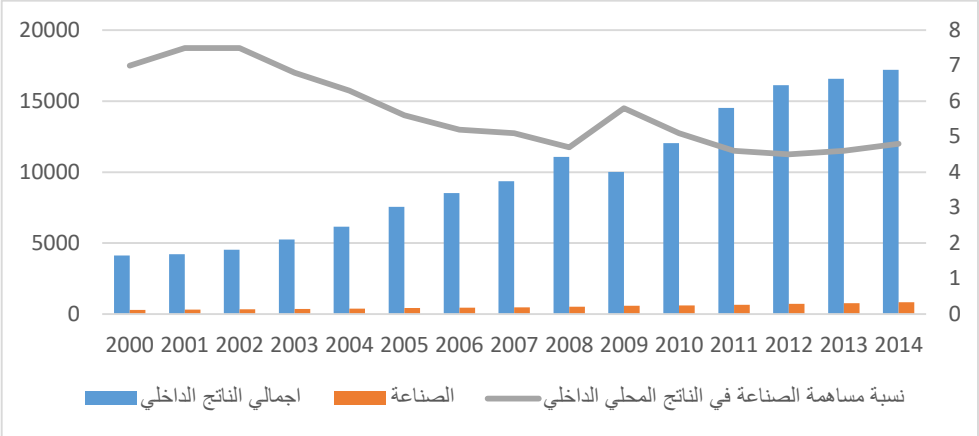
الجدول (48): مساهمة الصناعة في الناتج المحلي للفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	اجمالي الناتج الداخلي	الصناعة	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الداخلي
2000	4123.5	290,7	**7,0**
2001	4227.1	315,2	**7,5**
2002	4522.8	337,6	**7,5**
2003	5247.5	355,4	**6,8**
2004	6150.4	390,5	**6,3**
2005	7563.6	420,1	**5,6**
2006	8520.6	444,4	**5,2**
2007	9366.6	479,8	**5,1**
2008	11077.1	519,5	**4,7**
2009	10006.7	577,0	**5,8**
2010	12034,5	616,7	**5,1**
2011	14526,2	663,8	**4,6**
2012	16115.5	728,6	**4,5**
2013	16569,3	765,5	**4,6**
2014	17205,1	837,0	**4,8**

المصدر: نور الهدى عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 268.

الشكل (66): مساهمة الصناعة في الناتج المحلي للفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الجدول (48) والشكل (66) يتبين ان نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات سنة 2014، قد تراجعت مقارنة بالسنوات الأولى لتنفيذ البرامج التنموية، فبعدما كانت من 7 الى 7,5% في السنوات (2000-2002) انخفضت الى 4,8% سنة 2014، كما ان هذه المساهمة جد ضعيفة إذا ما قورنت مع نصيب المحروقات الذي بلغ نسبة 34,26% في تكوين الناتج المحلي في المتوسط.

وهذا يوضح جليا أن قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر لايزال بعيدا كل البعد عن التطلعات ولم يساهم بشكل كبير في تنويع الاقتصاد الوطني الذي بقي رهين قطاع المحروقات، وعرضة لتقلبات أسعاره في الاسواق العالمية، وذلك راجع الى تقصير الدولة في الاهتمام بخلق استثمارات صناعية منتجة تساعد على بناء اقتصاد متنوع قادر على التخلص من التبعية للمحروقات، رغم تخصيص ما يزيد عن 350 مليار دولار أمريكي لإنعاش الاقتصاد الوطني ودعم نموه.

6. مساهمة الصناعة في الناتج المحلي للفترة(2015-2019)

شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا خلال السنوات الأخيرة (2015-2019) مقارنة بما كان عليه عام 2014 حيث انخفض من 17.731[1] مليار دينار جزائري في 2014 إلى 12.459 مليار دينار عام 2015، ثم شهد تحسنا طفيفا في الأعوام الموالية ليصل إلى حوالي15 مليار دج عام 2019، ويعود السبب

[1] الموقع الالكتروني للإذاعة الجزائرية، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150404/35925.html، اطلع عليه يوم 2020/01/05.

في تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى الأزمة التي عانت منها الجزائر في النصف الاخير من سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط والارتباط الكبير للاقتصاد الوطني بالريع النفطي. تمثل نسبة مساهمة القطاع الصناعي من القيمة المضافة حوالي 25% للفترة (2015–2019) ويوضح الجدول التالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي لهذه الفترة :

الجدول (49): مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2015		2016		2017		2018		2019	
	القيمة المضافة	النسبة في الناتج المحلي الخام (%)	القيمة المضافة	النسبة في الناتج المحلي الخام (%)	القيمة المضافة	النسبة في الناتج المحلي الخام (%)	القيمة المضافة	النسبة في الناتج المحلي الخام (%)	القيمة المضافة	النسبة في الناتج المحلي الخام (%)
المحروقات	3134.2	18,8	3025,6	17,3	3699.6	19,9	4547.8	22,4	3990,3	19,5
الصناعة	**919,4**	**5,5**	**979,3**	**5,6**	**1044,9**	**5,6**	**1127,9**	**5,6**	**1165,6**	**5,7**
الفلاحة	1935,1	11,6	2140,3	12,2	2219,2	11,9	2427,0	12	2529,0	12,3
البناء والاشغال العمومية	1917,2	11,5	2072,9	11,8	2203,7	11,9	2346,5	11,6	2492,0	12,1
الخدمات	7453	44,6	7900,9	44,1	7931	42,7	8311,8	41	8932	43,7
الناتج المحلي الخام PIB	16712,7		17514,6		18575,8		20259,0		20428,3	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 48، ديسمبر 2019، ص26. متوفر على الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_48a.pdf

- ONS, Les Comptes Economique De 2016 à 2019, N899.

يتضح من الجدول ضعف مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، حيث ظلت مساهمته ثابتة تقريبا ولم تتجاوز عتبة 5.7% في الأعوام الأخيرة وهي أدنى نسبة سجلت مقارنة بباقي القطاعات كالخدمات التي سجلت نسبة 44% والفلاحة 12% أما بالنسبة لقطاع المحروقات فيبقى أكبر المساهمين في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتراوحت نسبة مساهمته بين 17,3 و 22,4%، وتعتبر هذه النسب التي سجلها قطاع المحروقات مؤخرا الأدنى منذ بداية الالفية الثانية، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية في هذه الفترة من 110 دولار للبرميل الى ما دون 50 دولار للبرميل.

7. حصة القطاع العام والخاص من القيمة المضافة للصناعات(2015-2019)

أدى تشجيع وتدعيم الاستثمار الخاص إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بصفة عامة وفي القطاع الصناعي بصفة خاصة والجدول التالي يبين مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة لبعض الفروع الصناعية.

الجدول (50): مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة لفروع قطاع الصناعة للفترة (2015-2018)

الوحدة: (%)

	2015		2016		2017		2018	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
الماء والطاقة	100	0	100	0	100	0	100	0
المحروقات	87,7	12,3	89,7	10,3	89,8	10,2	89,2	10,8
المناجم والمحاجر	92,1	7,9	91,5	8,5	89,5	10,5	92,0	8,0
مواد البناء	54,0	46,0	52,8	47,2	50,6	49,4	50,8	49,2
الصناعات الحديدية المعدنية الكهربائية الالكترونية	93,3	6,7	92,8	7,2	92,0	8,0	90,1	9,9
الصناعات الكيماوية والبلاستيكية	21,5	78,5	20,9	79,1	15,7	84,3	15,2	84,8
الصناعات الغذائية	13,2	86,8	12,8	87,2	12,3	87,7	12,8	87,2
النسيج	12,8	87,2	12,7	87,3	11,5	88,5	10,5	89,5
الجلود والاحذية	15,6	84,4	13,6	86,4	12,2	87,8	14,7	85,3
صناعة الخشب والورق	51,4	48,6	49,8	50,2	49,8	50,2	46,1	53,9
صناعات مختلفة	93,6	6,4	94,2	5,8	94,7	5,3	94,9	5,1

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ons, Les Comptes Economique De 2015 à 2018, Ons, n°861,

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع العام يسيطر على بعض الصناعات كالماء والطاقة بنسبة 100% ونسبة تفوق 90% في كل من المناجم والمحاجر والصناعات الحديدة والصناعات المختلفة، أما بخصوص المحروقات فإن نسبة مساهمة القطاع العمومي تفوق 87% في المتوسط وهو أمر منطقي باعتبار أن المحروقات تعتبر ثروة استراتيجية، واستغلالها يبقى حصريا لشركة سوناطراك العمومية أما بالنسبة للفروع الصناعية الأخرى كالصناعة الكيمياوية والغذائية وصناعة النسيج والأحذية والجلود فتمثل مساهمة الخواص فيها الأغلبية، حيث تتصدرها صناعة النسيج بـ 88.12% في المتوسط تليه الصناعة الغذائية بنسبة متوسطة تقدر بـ 87.22% والجلود والأحذية بـ 85.97% ثم الصناعة الكيمياوية والتي بلغت نسبتها 81.67% في المتوسط وذلك بفضل اتساع الاستثمار الخاص في هذه المجالات خصوصا وصناعة النسيج والجلود والأغذية إضافة إلى خوصصة جل الشركات العمومية المتخصصة في هذه الصناعات وهو الأمر الذي يجعل هذه الفروع أكثر قدرة على التنافسية والتطور الإنتاجي ويمكن الاعتماد عليها مستقبلا في بناء اقتصاد بديل عن الاقتصاد الريعي حيث تمتلك هذه الصناعات مؤهلات اقتصادية هائلة بالنظر إلى حجم السوق الداخلي وتوفر المواد الأولية كما و نوعا.

أما فرعي صناعة الخشب ومواد البناء فيلاحظ شبه التوازن بين مساهمة القطاعين العام والخاص فيهما حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع العام 49.27% في المتوسط في فرع صناعة الخشب والورق ونسبة 52.05% في صناعة مواد البناء، بينما تقدر النسبة المتوسطة لمساهمة القطاع الخاص في صناعة الخشب والورق 50.72% وفي صناعة مواد البناء 47,95%.

الجدول (51): ترتيب الصناعات من حيث القيمة المضافة 2015

الصناعة	النسبة (%)	التغير
الوقود	28.0	+26.1
الأغذية والمشروبات. التبغ	20.4	+3.8
المنتجات المعدنية	11.7	+2.4
الزجاج والسيراميك والاسمنت	8.3	−7.6
المنسوجات	7.7	−9.8
المعادن الأساسية	7.3	−2.5
المنتجات الخشبية	5.5	+1.7
الكيماويات	3.2	+0.7
أجهزة كهربائية. الاتصالات السلكية واللاسلكية	1.5	−2.3
ملابس. الجلود والأحذية	1.4	−3.1
المطاط والبلاستيك	1.2	+0.0
منتجات ورقية	1.1	−2.1
سيارات؛ ووسائل نقل أخرى	0.9	−4.3
الأثاث وغيرها؛ إعادة تدوير	0.6	−1.2
النشر	0.5	+0.1
الآلات والأجهزة؛ المعدات المكتبية	0.4	−1.1
الأدوات العلمية	0.2	−0.7

Source : https://www.unido.org/

يتصدر الوقود الترتيب بـ 28% من حيث حصة قيمته المضافة تليه الأغذية والمشروبات بنسبة 20,4% ثم المنتجات المعدنية، الزجاج والسيراميك والاسمنت والمنسوجات بـ11.7 و8.3 و7.7% على التوالي، تليها المعادن الأساسية 7.3% والمنتجات الخشبية 5.5% والكيماويات 3.2%، أما بقية المنتجات فقيمتها المضافة ضعيفة جدا لا تتعدى 1,5%.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في العمالة الاجمالية

1. مساهمة القطاع الصناعي في العمالة للفترة (2001-2014)

عرفت معدلات البطالة تراجعا خلال الفترة (2000-2014) حيث انخفضت من 29% عام 1999 الى 15,5% عام 2005، ثم الى 13,8% عام 2007، ووصلت 10,6% عام 2014.

أما نسبة القوة المشتغلة في القطاع الصناعي فتراوحت بين 12 و14% من مجموع القوة العاملة وهوما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (52): مساهمة القطاع الصناعي في العمالة للفترة (2001-2014)

الوحدة: ألف عامل

	العمالة الاجمالية	معدل النمو (%)	العمالة في القطاع الصناعي	العمالة الصناعية من اجمالي العمالة (%)	معدل النمو
2001	6228.2	-	861.1	**13.82**	-
2003	6684.1	7.31	804.2	**12.03**	6.62
2004	7798.4	16.67	1060.8	**13.6**	31.91
2005	8044.2	3.15	1058.8	**13.16**	0.18
2006	8868.8	10.25	1263.6	**14.25**	19.34
2007	8594.2	3.10	1027.8	**11.96**	18.66
2008	9146	6.42	1141	**12.48**	11.01
2009	9472	3.56	1194	**12.61**	4.65
2010	9736	2.79	1337	**13.73**	11.98
2011	9599	-1.4	1367	**14.24**	2.24
2012	10170	5.95	1335	**13.13**	2.34
2013	10788	6.08	1407	**13.04**	5.39
2014	10239	5.09-	1290	**12,6**	8.31-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل (67): مساهمة القطاع الصناعي في العمالة للفترة (2001-2014)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

يتبين من معطيات الجدول والشكل انخفاض نسب العمالة في القطاع الصناعي فلم تتعدى 14,5%، وتتأرجح بين 11 و14%، حيث تزايدت من 13,82% عام 2001 الى 14,25% عام 2006 لتتراجع سنة 2007 الى 11,96%، وبلغ عدد العاملين في الصناعة 1,028 مليون عامل من مجموع القوة العاملة الاجمالية الذي يساوي 18694,2 ألف عامل في نفس السنة. ثم عاودت النسبة في الارتفاع مرة أخرى عام 2011 لتبلغ 14,24% وانخفضت عام 2014 لتصل الى 12,6%، بعدد عمال بلغ 1,290

مليون عامل من اجمالي عمالة 10,239 مليون عامل وتعد هذه النسب ضئيلة جدا مقارنة ببقية القطاعات وذلك بسبب ضعف ديناميكية القطاع الصناعي، وتراجع آدائه وعدم قدرته على استيعاب اليد العاملة الوطنية.

2. مساهمة الصناعة في العمالة الاجمالية للفترة (2015-2019):

قدر إجمالي السكان المشتغلين في الجزائر حوالي 11.281 مليون عامل[1] سنة 2019 وهو ما يعادل 18.3% من إجمالي اليد العاملة، مسجلة زيادة بنسبة 2.5% عن سنة 2018.

وبلغت نسبة السكان المشتغلين في النشاط الاقتصادي 42.2% سنة 2019، وقدر نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي 10,338 دولار سنة 2017[2]. ويوضح الجدول التالي نصيب قطاع الصناعة من اليد العاملة للفترة من (2015-2018)

الجدول (53): مساهمة القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى في العمالة للفترة (2015-2019)

الوحدة: ألف عامل

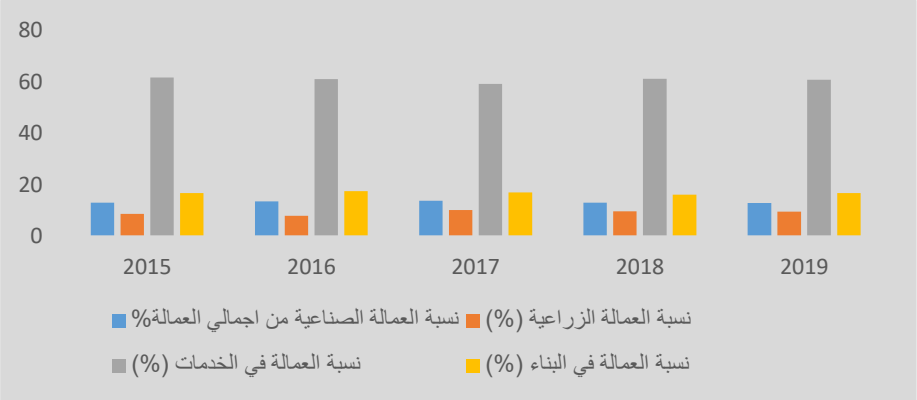
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
العمالة الاجمالية	10,594	10,845	10,858	11,001	11,281
معدل النمو (%)	-	2,36	0,11	1,31	2,54
العمالة في القطاع الصناعي	1377	1465	1493	1434	1450
نسبة العمالة الصناعية من اجمالي العمالة%	**12,99**	**13,50**	**13,75**	**13,03**	**12,85**
معدل النمو%	-	6,39	1,91	3,95-	1,11
نسبة العمالة الزراعية (%)	8,65	7,97	10,14	9,69	9,60
نسبة العمالة في الخدمات (%)	61,58	61,04	59,09	61,13	60,78
نسبة العمالة في البناء (%)	16,76	17,47	17,01	16,12	16,75

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات

[1] وكالة الانباء الجزائرية، http://www.aps.dz/، تم الاطلاع عليه يوم: 27-12-2019.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2018، ص 323، متاح على الموقع:
https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

الشكل(68): مساهمة القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى في العمالة للفترة (2015-2019)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات

من بيانات الجدول(53) والشكل (68) نلاحظ تزايد العمالة الإجمالية بنسب منخفضة حيث انتقلت من 10594 عامل سنة 2015 إلى حوالي 11281 عامل في 2019 بمعدل نمو 6.48%، كما شهد القطاع الصناعي انخفاض في نسب العمالة حيث لم تتعدى 13.75%، وتزايد عدد عمال هذا القطاع من 1,377 مليون عامل عام 2015 إلى 1,493 مليون عام 2017 ليتراجع سنة 2018 إلى 1,434 مليون عامل وبلغت نسبة التراجع -3.95%، ثم ارتفعت مجددا بنسبة 1.11% عام 2019. وتعد هذه النسب ضئيلة جدا مقارنة ببقية القطاعات كقطاع الخدمات الذي يوظف غالبية الأيدي العاملة في الجزائر حيث فاقت نسبة العمالة فيه في المتوسط 60%، ويليه في ذلك قطاع البناء بنسبة 16.75% عام 2019.

أما فيما يخص توزع العمالة على فروع القطاع الصناعي، فيوضحه الجدول التالي:

الجدول (54): توزيع العمالة حسب فروع النشاط الصناعي لسنة 2015

الصناعة	النسبة (%)	التغير
الأغذية والمشروبات. التبغ	22.1	5.3−
ملابس. الجلود والأحذية	14.7	9.3+
المنتجات المعدنية	14.7	7.4+
الزجاج والسيراميك والاسمنت	14.6	0.1 +
المنتجات الخشبية	12.4	8.8+
الأثاث وغيرها؛ إعادة تدوير	8.1	6.0+
المنسوجات	2.9	15.8−
الكيماويات	2.3	0.4+
المطاط والبلاستيك	1.9	1.1+
أجهزة كهربائية. الاتصالات السلكية واللاسلكية	1.6	0.8−
النشر	1.5	1.0+
منتجات ورقية	1.1	1.4−
الآلات والأجهزة؛ المعدات المكتبية	0.7	0.3−
المعادن الأساسية	0.5	6.4−
الأدوات العلمية	0.4	0.2−
سيارات؛ ووسائل نقل أخرى	0.3	3.2−
الوقود	0.1	0.8−

Source : https://www.unido.org/

من الجدول، نجد أن الصناعات الغذائية تحتل المرتبة الأولى بنسبة 22.1% سنة 2015 تليها كل من صناعة الجلود والأحذية والمنتجات المعدنية وصناعة الزجاج والسيراميك بنسبة 14.7%، والمنتجات الخشبية والأثاث 12.4%و8,1% على التوالي أما بقية الصناعات فتتوزع فيها العمالة بنسب ضئيلة بين 0.1% و2.9%.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم مقومات نجاح وازدهار الاقتصاد، فهي تدعم استفادة كل دولة من المميزات التي تقدمها الدول الأخرى بسبب عدم قدرة الدول على توفير حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها المحلية فقط، فلا يوجد أي مجتمع يتمتع بالاكتفاء الذاتي الكلي، وتساعد التجارة الخارجية في توسيع القدرة الإنتاجية والتنافسية للصناعات المحلية في السوق الدولية.

تشكل المحروقات الجزء الأكبر في هيكل الصادرات الجزائرية، مما أثر سلبا على مسارها التنموي، حيث تتأثر أسعار المحروقات وصادراتها بالتطورات في أسواق النفط الخارجية مما يزيد من التبعية لها، اما الصادرات الصناعية خارج المحروقات تبقى ضعيفة جدا على الرغم من الجهود المبذولة لمعالجة ذلك، والجدول الموالي يوضح ذلك:

1. مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية للفترة(2001-2014)

1.1. الصادرات:

الجدول (55): مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الاجمالية للفترة (2001-2014)

	الصادرات الاجمالية (مليون دج)	الصادرات الصناعية خارج المحروقات (مليون دج)	نسبة الصادرات الصناعية الى الصادرات الاجمالية (%)
2001	1480335	48851.1	**3.30**
2002	1501191	54594.2	**3.63**
2003	1902053	50281.8	**2.64**
2004	2337447.8	58020.8	**2.48**
2005	3421548.3	64222.4	**1.87**
2006	3979000.9	80789.7	**2.03**
2007	4214163.1	90413.5	**2.14**
2008	5095019.7	122373.2	**2.40**
2009	3347636.0	74489	**2.22**
2010	4333587.4	110990.6	**2.56**
2011	5374131.3	147572.8	**2.74**
2012	5687369.4	155913.2	**2.74**
2013	5217099.8	154552.9	**2.96**
2014	4917598.2	203404.4	**4.13**

Source : office nationale des statistiques, collection statistique n°194,2015, octobre 2015, p96.

من خلال الجدول (55) نجد أن الصادرات خلال الفترة (2001-2014) تتشكل في المتوسط بنسبة 97% من المحروقات، بينما المنتوجات خارج المحروقات تبقى في حدود 2% وذلك بسبب عدم قدرتها

على منافسة السلع الأجنبية، إضافة الى ضعف معدل استخدام القدرات الإنتاجية المتاحة وعدم التمكن من تكوين نسيج صناعي قوي يلبي الطلب المحلي ويتوجه نحو التصدير.

بالنسبة لهيكل الصادرات الصناعية خارج المحروقات فالجدول أدناه يوضح أن أغلب المنتجات المصدرة هي مواد نصف مصنعة وتستحوذ الصناعات الكيماوية والبلاستيكية على الصدارة حيث ارتفعت من 46503.5 سنة 2007 الى 110866,8 مليون دج سنة 2012، بنسبة 71,1% من اجمالي الصادرات الصناعية خارج المحروقات[1]، ووصلت عام 2014 الى 164157,2مليون دج بنسبة 80,7% من اجمالي صادرات القطاع الصناعي[2].

حققت الصناعات الحديدية والميكانيكية والالكترونية نسبة 34,66% عام 2007، ونسبة 30% سنة 2008، لتتراجع عام 2013 الى 3,04%، وذلك لعدم قدرتها على المنافسة في الاسوق الدولية. وبقيت صادرات الفروع الأخرى ضعيفة ودون المستوى، ولا يمكن الاعتماد عليها.

الجدول (56): صادرات الفروع الصناعية خارج المحروقات للفترة (2007-2014)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المناجم والمحاجر	4207.4	9783.2	7813.6	4040.0	9831.0	11980.7	7833.7	7886.6
مواد البناء	559.5	3265.4	2563.0	2953.3	2701.5	1837.0	2182.2	1656.5
ص.ح.م.ك.إ	31335 .7	33029.2	14247.2	14526.6	9549.9	6666.9	4692.7	3136.0
الصناعات الكيماوية والبلاستيكية	46503.5	68182.7	43685.1	64606.0	97454.5	110866.8	107969.7	164157.2
الصناعات الغذائية	4380.3	5531.6	3439.6	21878.4	23837.1	21263.7	27644.9	21751.5
النسيج	632.9	287.9	155.3	216.1	54.8	31.5	30.6	53.8
الجلود والاحذية	1176.5	1225.0	889.9	1379.3	2347.0	1887.7	2092.3	2286.3
صناعة الخشب والورق	1234.2	999.2	701.3	915.4	1776.1	1275.9	1970.3	2072.7
صناعات مختلفة	383.6	68.9	27.8	62.2	20.8	103.0	136.5	103.7
المجموع	**90413.6**	**122373.1**	**73522.8**	**110577.3**	**147572.7**	**155913.2**	**154552.9**	**203404.4**

ص.ح.م.ك.إ: الصناعات الحديدية المعدنية الكهربائية الالكترونية

Source : office nationale des statistiques, collection statistique n°194. octobre 2015, p96.

[1] نور الهدى عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 276.

[2] صليحة يعقوبن، مرجع سبق ذكره، ص 244.

تتمثل اهم المنتجات الصناعية المصدرة خارج قطاع المحروقات في:

- بعض المواد الغذائية (كالسكر، المياه المعدنية)
- بعض المواد نصف المصنعة (غاز الامونيا، الأسمدة، الميثانول، الزجاج المسطح، البنزين...)
- المواد الخام (الفوسفات، بقايا الورق، الملح وكلوريد الصوديوم)

2.1. الواردات:

بالنسبة للواردات الصناعية فان القطاع الصناعي لا يمكنه الاستغناء عن الاستيراد، وذلك لاعتماده الكبير في عمليته الإنتاجية على التكنولوجيا المستوردة والسلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج القادمة من الدول المتقدمة، كما ان منتجات هذا القطاع غير قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع من غذاء وسلع استهلاكية أخرى مما أدى الى ارتفاع فاتورة الاستيراد، مؤثرة بذلك على ميزان المدفوعات. ويبين الجدول الموالي أهم المنتجات المستوردة للقطاع الصناعي في هذه الفترة:

الجدول (57): حصة الواردات الصناعية من اجمالي الواردات للفترة (2001-2014)

	الواردات الاجمالية (مليون دج)	الواردات الصناعية خارج المحروقات (مليون دج)	نسبة الواردات الصناعية الى الواردات الاجمالية(%)
2001	764862	709671.3	**92.7**
2002	957390	795572.1	**83.0**
2003	1047441	898472.2	**85.77**
2004	1314399.8	1147631.6	**87.31**
2005	1493644.8	1322486.5	**88.54**
2006	1558540.8	1392118.2	**89.32**
2007	1916829.1	1712244.5	**89.32**
2008	2572033.4	2216049.5	**86.16**
2009	2854805.3	2584643	**90.65**
2010	3011807.6	2733149.7	**90.53**
2011	3442501.6	2970168.6	**86.27**
2012	3907071.9	3124422.1	**81.24**
2013	4368548.4	3648730	**83.52**
2014	4719708.3	4083378	**86.51**

Source : office nationale des statistiques, collection statistique n°194, octobre 2015, p 22.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الواردات الاجمالية عرف ارتفاعا مستمرا من عام 2001 الى عام 2014، ويرجع ذلك الى تحرير التجارة الخارجية وتخفيف القيود الجمركية مما يؤكد الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على الاستيراد وتبعيته للخارج.

تسيطر الواردات الصناعية على أكثر من 80% من اجمالي الواردات، حيث سجلت اعلى نسبة لها عام 2009 بـ 90,65% من الواردات الاجمالية. وتهيمن واردات الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية على حوالي60% من اجمالي واردات القطاع الصناعي، حيث وصلت عام 2014 لمبلغ 2478718,4 مليون دج من مجموع واردات القطاع التي بلغت 4083378 مليون دج. ثم تلتها المنتجات الكيماوية والمطاط والبلاستيك والتي فاقت نسبة 15% عام 2015، والمنتوجات الغذائية بنسبة 13,57% وذلك ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول (58): تطور الواردات الصناعية حسب فروع القطاع الصناعي من (2007-2014)

الوحدة: مليون دج

	2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
المناجم والمحاجر	21755.6	1.27	25999.5	1.17	25384.6	0.98	29493.3	1.07	30972.5	1.04	12530.6	0.39	12248.2	0.33	14677.4	3.03
الصناعات الحديدية المعدنية الكهربائية الالكترونية	1097215.2	64.08	1506836	68	1822892.5	70.52	1825928.7	66.8	1863805.8	62.75	1915266.5	60.33	2179259.2	59.72	2478718.4	60.7
مواد البناء	21333.8	1.25	23864.2	1.07	29345.4	1.13	47180.8	1.72	46514.8	1.56	51703.0	1.62	87455.3	2.40	90200.3	2.20
الصناعات الكيماوية والبلاستيكية	239850.3	14.00	291737.3	13.16	313091.6	12.11	360776.3	13.2	426809.3	14.37	514281.5	16 .2	556230.8	15.24	617190.7	15.11
الصناعات الغذائية	195970.0	11.44	233410.7	10.53	237202.0	9.17	281341.1	10.29	398992.7	13.43	434325.1	13.68	467104.4	12.80	554284.6	13.57
النسيج	22061.2	1.28	24147.7	1.08	31443.4	1.21	38644.7	1.41	46995.2	1.58	61274.7	1.93	73936.4	2.02	82671.4	2.02
الجلود والاحذية	5769.2	0.33	6940.1	0.13	8499.7	0.32	9528.4	0.34	13242.4	0.44	14619.5	0.46	16864.0	0.46	22014.6	0.54
الخشب والورق	86184.8	5.03	88425.9	4.0	96039.6	3.71	109937.1	4.02	120701.3	4 .06	142079.4	4.47	151290.9	4.14	178671.3	4.37
صناعات مختلفة	22104.4	1.29	14688.2	0.66	20743.9	0.8	30319.3	1.1	22134.7	0.74	27341.9	0.86	104340.9	2.85	44949.3	1.1
المجموع	1712244.5		2216049.5		2584643		2733149.7		2970168.6		3174422.1		3648730		4083378	

Source : Office Nationale des statistiques .collection statistique n°194, octobre 2015, p 22.

وتجدر الإشارة الى أن معظم واردات الجزائر تتوزع على ستة دول[1] في مقدمتها الصين 18,2% وفرنسا9.1% ثم إيطاليا 8% وألمانيا 7%، واسبانيا 6.9% وتركيا 4.4%.

ان نسبة تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية ضعيفة جدا لا تتجاوز في المتوسط 5% وذلك بسبب تراجع الصادرات مقابل زيادة الواردات، فبالرغم من الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر خلال الفترة (2000-2014) نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، إلا أن القطاع الصناعي خارج المحروقات بقي يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية، كما بقي مصدر تراكم رأس المال على مستوى الدولة هو قطاع المحروقات.

2. مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية للفترة (2015-2019):

1.2. الصادرات:

رغم سعي الجزائر المتكرر لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات خاصة الصادرات الصناعية إلا أنها لاتزال هامشية حيث شكلت نسبة 6.87% من القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2018 أي ما يعادل 2.83 مليار دولار بزيادة قدرها 46.13% مقارنة بسنة 2017.

ولازالت المحروقات أساس الصادرات خلال سنة 2018 بنسبة 93.13% من إجمالي الصادرات بزيادة قدرها 15.26% مقارنة بسنة 2017[2].

أما فيما يتعلق بأهم زبائن[3] الجزائر فهم: إيطاليا (6.13 مليار دولار أمريكي)، إسبانيا (5 مليار دولار أمريكي)، فرنسا (4.63 مليار دولار أمريكي)، الولايات المتحدة الأمريكية (3.85 مليار دولار أمريكي)، بريطانيا (2.77 مليار دولار أمريكي) وتركيا (2.31 مليار دولار أمريكي). ونعرض في الجدول التالي حصيلة الصادرات الصناعية للفترة (2015-2018):

[1] The world factbook, Algeria, url : https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html, accessed :30/12/2019.

[2] Bilan du commerce extérieur, disponible sur le site : http://www.andi.dz/index. php/ fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur, consulté le : 27-12-2019.

[3] Loc.Cit.

الجدول (59): مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الاجمالية للفترة (2015-2018)

الوحدة: مليون دولار

	الصادرات الاجمالية	الصادرات الصناعية خارج المحروقات	نسبة الصادرات الصناعية الى الصادرات الاجمالية (%)
2015	35138	2057	**5,85**
2016	29698	1781	**5,99**
2017	35132	1930	**5,49**
2018	41783	2830	**6,77**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019، ص28

نلاحظ من الجدول تراجع حصيلة الصادرات الجزائرية في هذه الفترة مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بسبب انهيار أسعار المحروقات حيث وصل متوسط اسعار سلة الاوبك في جانفي 2015 الى 44.4 دولار للبرميل[1]، غير أنها بدأت تتعافى حيث سجلت تحسنا سنة 2018 بـ 41.783 مليار دولار وذلك بسبب تحسن صادرات المحروقات التي وصلت إلى 38.953 مليار دولار مسجلة أعلى قيمة لها منذ 2015 إضافة إلى تحسن الصادرات خارج المحروقات حيث ارتفعت من 1781 مليار دولار سنة 2016 إلى 2830 مليار دولار سنة 2018.

أما من ناحية النسب فرغم التحسن الطفيف في نسب مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات من حوالي 2,5% في المتوسط للفترة (2000-2014) الى 5,99% سنة 2016 ثم 6,77% سنة 2018، الا انها تبقى جد ضعيفة خاصة اذا ما قارنها مع الدول المجاورة كتونس والمغرب التي تفوق نسب مساهمة صناعاتها التحويلية81,7 %و70,8% على التوالي سنة 2017، كما سبق وأشرنا اليه في الفصل الأول.

[1] حسيبة زايدي، حياة بن سماعين، أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، جوان 2016، ص 218.

الجدول (60): التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية للفترة (2015-2018)

الوحدة: مليون دولار

الصادرات	2015	2016	2017	2018
المواد الغذائية	235	327	349	373
	%0,68	%1,10	%0,99	%0,89
المواد الاولية	105	84	73	92
	%0,3	%0,28	%0,21	%0,22
المواد نصف المصنعة	1685	1299	1410	2242
	%4,80	%4,37	%4,01	%5,37
التجهيزات الفلاحية	-	-	-	-
	-	-	-	-
التجهيزات الصناعية	17	53	78	90
	%0,05	%0,18	%0,22	%0,22
السلع الاستهلاكية	11	18	20	33
	%0,03	%0,06	%0,06	%0,08
الصادرات خارج المحروقات	2057	1781	1930	2830
	%5,58	%6	%5,49	%6,77
الطاقة	3381	27917	33203	38953
	%94,15	%94	%94,51	%93,23
المجموع	35138	29698	35132	41783
	%100	%100	%100	%100

المصدر: النشرة الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019، ص28

يتبين من الجدول أن الصادرات الصناعية التحويلية الجزائرية تتركب من ستة أصناف اساسية تختلف نسبها من سنة إلى أخرى، وتحتل المنتجات نصف المصنعة الصدارة بنسبة تفوق 70% في المتوسط من إجمالي الصادرات الصناعية التحويلية وقد عرفت هذه الصناعة انتعاشا ملحوظا حيث انتقلت قيمتها من 1,299 مليار دولار سنة 2016 وهي أدنى قيمة مسجلة إلى 2,242 مليار دولار سنة 2018 والسبب راجع إلى ارتباط هذا الفرع بصادرات المحروقات ارتباطا طرديا حيث تتمثل منتجات هذا الفرع في صناعة البلاستيك والمطاط والزيوت ومشتقاتها والامونياك والهليوم وغيرها. أما باقي الفروع فنجد أن النسبة المحققة فيها ضئيلة جدا لا تتعدى 1% من إجمالي الصادرات مما يترجم أوجه القصور في القطاع الصناعي التحويلي بالرغم من محاولات الترقية لفروعه ومنتجاته في مجال التصدير.

2.2. الواردات:

الجدول (61): مساهمة الواردات الصناعية في الواردات الاجمالية للفترة (2015-2018)

	الواردات الاجمالية (مليون دولار)	الواردات الصناعية خارج المحروقات (مليون دولار)	نسبة الواردات الصناعية الى الواردات الاجمالية (%)
2015	51646	29613	57,33
2016	46727	28435	60,85
2017	46059	26505	57,54
2018	46197	26290	56,90

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019، ص28

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض في حجم الواردات الاجمالية من 51,646 مليار دولار عام 2015 إلى 46,197 مليار دولار عام 2018 وذلك راجع إلى سياسة التقشف التي أتبعتها الدولة عقب انهيار أسعار البترول سنة 2014 وسياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة، ومنع استيراد العديد من المنتجات قصد تشجيع المنتوج الوطني، كما انخفضت الواردات الصناعية هي الأخرى من 29,613 مليار دولار سنة 2015 إلى 26,29 مليار دولار سنة 2018.

الجدول (62): التركيبة السلعية للواردات الصناعية الجزائرية للفترة (2015-2018)

الوحدة: مليون دولار

الواردات	2015	2016	2017	2018
الطاقة	2352	1292	1992	1015
	%4,55	%2,76	%4,32	%2,2
المواد الغذائية	9329	8224	8438	8573
	%18,06	%17,6	%18,32	%18,56
مواد نصف مصنعة	11512	11482	10985	10959
	%22,29	%24,57	%23,85	%23,72
المواد الاولية	1508	1559	1528	1898
	%2,92	%3,34	%3,32	%4,11
التجهيزات الفلاحية	579	501	611	563
	%1,12	%1,07	%1,33	%1,22
التجهيزات الصناعية	16593	15394	13992	123433
	%32,13	%32,94	%30,38	%29,12
السلع الاستهلاكية	9773	8275	8513	9756
	%18,92	%17,71	%18,84	%21,12
المجموع	51646	46727	46059	46197
	%100	%100	%100	%100

المصدر: النشرة الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019، ص28

من خلال الجدول نلاحظ أن واردات الفروع الصناعية تفوق بكثير صادراتها لنفس الفترة عند مقارنة بيانات هذا الجدول مع بيانات الجدول رقم (60)، ونلاحظ سيطرة منتوجات أربع صناعات على إجمالي الواردات وهي التجهيزات الصناعية بنسبة 31,14% في المتوسط والمواد نصف المصنعة بنسبة 23,60 % في المتوسط والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بـ 18.13% و19,14% على التوالي.

بالنظر لما سبق يتضح ان قطاع الصناعات التحويلية لازال يحتاج الى الدعم والتشجيع، خاصة انه القطاع الصناعي الأكثر قدرة على خلق القيمة المضافة، وتعديل هيكل الاقتصاد الوطني، على النحو الذي يسمح ببروز قطاعات إنتاجية بديلة عن الصناعات الاستخراجية الريعية، التي يبقى الاعتماد عليها بصفة مفرطة يشكل رهنا لمستقبل الأجيال القادمة، وتهديدا للاستقلال الاقتصادي الوطني.

المبحث الثالث: تقييم تجربة ترقية القطاع الصناعي في الجزائر

مرت الصناعة الجزائرية بمراحل تحول عميقة منذ الاستقلال، وشهدت تطبيق برامج إصلاحية واسعة ساعدتها على الانتقال من مرحلة غياب التصنيع الى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على ما وصل اليه الهيكل الصناعي حتى الآن وأهم المزايا والامكانيات التي استطاع بناءها، وتقييم ما حققه هذا القطاع من نتائج من خلال مقارنة أدائه مع بعض الدول المختارة، ثم استعراض جملة التحديات والصعوبات التي واجهته ولازالت تواجهه.

المطلب الأول: الامكانيات الداعمة للمسار الترقوي للقطاع الصناعي في الجزائر

مساعي ترقية القطاع الصناعي في الجزائر دعمت بإمكانيات تتوفر عليها الصناعة الجزائرية، حيث ساهمت هذه الإمكانيات في تمكين متخذ القرار من رسم السياسات الترقوية للقطاع الصناعي، من خلال التركيز على إقامة صناعات تتماشى وهذه الإمكانيات كالصناعة الاستخراجية التي لم تكن لتكون لولا توفر الجزائر على ثروات باطنية واسعة ساعدت على إقامة هذا النوع من الصناعات وفروعها.

1. هيكل القطاع الصناعي في الجزائر

ركزت المخططات والبرامج التي طبقتها الجزائر طوال مسارها التنموي على تنمية بعض الفروع الصناعية ذات إمكانيات النمو العالية كالبتروكيماويات والأسمدة والصلب والتعدين ومواد البناء وصناعة المواد الغذائية إضافة إلى الاهتمام بالصناعات الواعدة كصناعة المستحضرات الصيدلانية والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

1.1. الصناعات الاستخراجية: وتشمل استخراج النفط والغاز الطبيعي بنوعيه المصاحب والمسال، وصناعات استخراج الخامات المعدنية مثل خامات الحديد والنحاس والزنك، وصناعات استخراج المواد غير المعدنية مثل مواد البناء والفوسفات والبوتاس، ويشكل استخراج النفط والغاز المصدر الرئيسي للدخل في الجزائر، حيث تعتبر ثالث أكبر منتج للنفط في افريقيا بعد نيجيريا وليبيا

نظرا لتوفرها على موارد نفطية وغازية كبيرة، يمثل قطاع النفط حوالي 22% من الناتج المحلي و93.13% من عائدات التصدير[1]، وحوالي 88% من اجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي[2].

ونظرا إلى أن معظم منتجات الصناعة الاستخراجية تنتج بغرض التصدير إلى الخارج فإن أسعارها وكمياتها تحدد غالبا في الأسواق الدولية خارج سيطرة المنتجين مما يعرضها للتذبذبات، وتعد صناعات تكرير البترول وتمييع الغاز من الصناعات الاستراتيجية في الجزائر ذات كثافة رأسمالية تكنولوجية وطاقة عالية، وهي تتمركز في المناطق الصحراوية وفي سكيكدة وأرزيو وبوهران، وتلعب هذه الصناعات الدور الأكبر في الاقتصاد الوطني بالنظر إلى عائدات صادرات المحروقات، وأهم شركة في هذا المجال هي شركة سوناطراك التي احتلت المرتبة الأولى إفريقيا في ترتيب 500 شركة إفريقية لعام 2010 برقم أعمال 71,4 مليار دولار[3].

2.1. الصناعات التحويلية: تعتمد هذه الصناعات على المواد الخام التي يمكن الحصول عليها من الصناعات الأولية أو من الصناعات التحويلية الأخرى، ومن أهم الصناعات التحويلية التي تعتمد عليها الجزائر في تموين الاقتصاد نجد:

- **البتروكيماويات والأسمدة:** تتميز هذه الصناعات باستعمال عال للتكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة وتعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات، ومن الفرص المتاحة في هذا القطاع نجد انتاج البلاستيك والالياف النسيجية وانتاج الأسمدة، وتتركز هذه الصناعات في حاسي مسعود، ورقلة، غرداية، قسنطينة، عنابة، سكيكدة.

وتمثل احتياطيات الجزائر الضخمة من الغاز الطبيعي أحد أهم مكونات صناعة البتروكيماويات وتحقق ميزة تفضيلية في صناعة الأسمدة، حيث مكن استغلال هذه الخاصية من خفض كلفة الإنتاج مما يعطيها ميزة سعرية عند تصديرها للأسواق الخارجية خاصة الأوروبية.

- **الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية:** وهي صناعات تعتمد على هياكل ومعدات ضخمة وتكثيف طاقوي إضافة إلى الإنتاج بكميات كبيرة وبنوعية عالية وضرورة

[1] Bilan du commerce extérieur, disponible sur le site : http://www.andi.dz/index. php/ fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur, consulté le : 27-12-2019

[2] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 48، ديسمبر 2019، ص26.

[3] عادل رضوان، دور الابتكار في دعم التنمية الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص84.

وجود قدرات تسييرية عالية ويد عاملة مؤهلة بشكل كبير. وأمام زيادة الطلب المحلي على الصناعات الكهربائية والالكترونية سعت الدولة الى تطوير هذه الصناعات من خلال الابتكار وتنويع المنتجات، وكفرص الاستثمار في هذا القطاع نجد انتاج وتصدير الكابلات الكهربائية والمكونات الالكترونية والأجهزة المنزلية والالكترونيات وتطوير الطاقة الشمسية ومحطات الطاقة، ولقد جذب القطاع عدة استثمارات أجنبية منها شركة "ال جي الكترونيكس" الكورية و"فيليبس" الهولندية.

أما صناعة السيارات فقد توجهت الجزائر في عام 2013 نحو تركيب السيارات محليا بهدف تخفيض كلفة الواردات التي بلغت حوالي 7 مليارات دولار خلال العام 2012، وأنتجت الجزائر في نوفمبر 2014 أول سيارة من علامة "رونو الجزائر" بالشراكة مع فرنسا اضافة الى الشراكة مع فولكس فاغن الالمانية وشركتا هيونداي وكيا الكوريتان وغيرها، وتأمل الدولة أن تصبح قطباً إقليمياً لصناعة السيارات في غضون السنوات المقبلة.

-**الصناعات الصيدلانية:** تعمل الجزائر اليوم على تطوير صناعتها الصيدلانية المحلية وتقليل فاتورة وارداتها، وأن تصبح قاعدة لتصنيع الأدوية الجنيسة، وذلك من خلال إلزام مستوردي الأدوية بالدخول في التصنيع والإنتاج الصيدلاني، وإجبار المنتجين المحليين على خلق شبكة توزيع خاصة بهم لبيع منتجاتهم مباشرة إلى الصيدليات[1].

وقد أصبحت الجزائر أكبر سوق صيدلانية في القارة الأفريقية، حيث تبلغ قيمة الحصة الإجمالية للسوق الصيدلانية 3,85 مليار دولار، ما يمثل نسبة 2,21% من الناتج المحلي الإجمالي، و31,3%من الإنفاق الصحي، وتصل حصة التصنيع المحلي إلى 1,8 مليار دولار، أي بنسبة 47% مقابل 53% للواردات الصيدلانية، ويبقى الهدف المسطر من طرف السلطات هو تغطية قيمة الاحتياجات الوطنية خلال السنوات المقبلة بنسبة 70%عن طريق الإنتاج المحلي. في المقابل، يعرف الاستهلاك الوطني للأدوية نموا سنويا يقدر بمعدل 9,3% خلال الفترة الأخيرة[2].

---

[1] أمنة شيكو، الشيخ الداوي، نظام إدارة الجودة للمنتجات الصيدلانية في الجزائر، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، المجلد 13، العدد 3، 2019، ص2.

[2] نفس المرجع، ص7.

- **الصناعات الغذائية:** تكتسي هذه الصناعات أهمية كبيرة في الجزائر حيث تساهم بنسبة 47% من الناتج المحلي للصناعات التحويلية، يسيطر عليها القطاع الخاص حيث انخفضت مساهمة القطاع العام سنة 2018 إلى 12,8%[1].

تعتبر هذه الصناعة أحد أكبر القطاعات الواعدة في الجزائر فهي مرشحة للتطور والتوسع واستقطاب يد عاملة أكثر وهذا بسبب عدم تعقد التكنولوجيا المستخدمة في القطاع واتساع السوق المحلية حيث أن هناك فرصا كثيرة للإحلال محل الواردات خاصة مع تحسن الإنتاج الفلاحي وهو ما يساعد على نمو الصناعات الغذائية وتسويق المنتجات الفلاحية أيضا، وقد سطرت الدولة عدة برامج بهدف تشجيع هذه الصناعة على التصدير وسمحت هذه الصناعات بخلق العديد من فرص العمل وتتمثل أهم الصناعات الغذائية في صناعات المواد الدسمة، تحويل الحبوب، الحليب ومشتقاته.

- **صناعة المنسوجات والالبسة والصناعات الجلدية:** تعتبر هذه الصناعة من الصناعات البسيطة التي لا تحتاج الى كثافة في رأس المال وتستخدم فيها تقنيات بسيطة، لكنها تعرضت لمنافسة شديدة من قبل المنتوجات الأجنبية خاصة الصينية، مما أدى الى غلق العديد من المصانع، لكن الدولة تعمل جاهدة لإعادة احياء وتعزيز هذا القطاع وتغطي هذه الصناعة مجموعة واسعة من الأنشطة منها: إنتاج المنتجات الصناعية مثل الخيوط الاصطناعية (الإكريليك، البوليأميد ..) الأقمشة الطبيعية (الصوف، الحرير...) النسيج؛ التشطيب (الصباغة، الطباعة)؛ صناعة الملابس الجاهزة[2].

- **صناعة مواد البناء:** لهذه الصناعة أهمية كبيرة نظرا لارتباطها المباشر باحتياجات التنمية المحلية والتصدير، وتعتبر مادة الإسمنت أهم مواد البناء المنتجة، وقد عرف إنتاجها نموا متزايدا منذ سنة 2002 يتراوح بين 25 و30 مليون طن سنويا[3] ووصل إلى 18,2 مليون طن سنة2009[4].

---

[1] Ons, Les Comptes Economique De 2015 à 2018, n°861, p18.

[2] محمد يدو، صالح بضياف، رضا زوروت، الصناعة في الجزائر بين الواقع والامل وأثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2، سبتمبر 2014، ص 191.

[3] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, p104, available at : www.oxfordbusinessgroup.com

[4] عادل رضوان، مرجع سبق ذكره، ص85.

2. عيوب ومزايا الصناعة في الجزائر

إن التمعن في واقع الصناعة في الجزائر يكشف مدى ضعف هذه الاخيرة وعدم قدرتها على التكيف مع التغيرات والتحديات الجديدة، وعلى مواجهة المنافسة الأجنبية ذات القدرات العالية، رغم امتلاكها للعديد من المقومات وتمتعها بمزايا تنافسية تفتقر لها الكثير من الدول. ويمكن تلخيص عيوب ومزايا الصناعة في الجزائر في النقاط التالية:

1.2. العيوب:

– ضعف الانتاج الصناعي: مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي جد متواضعة مقارنة بالصناعة الاستخراجية وقطاع الخدمات، والتجارة وحتى الزراعة، حيث لا تتعدى نسبة 7% إضافة الى ذلك فالصناعة لم تتمكن من الولوج الى الأسواق الدولية بسبب ضعف انتاجها وقلة جودته وعدم قدرته على المنافسة، وانحصر تطور هذه الصناعات في محدودية السوق المحلي والطلب السائد داخل حدوده وحتى الصناعات التصديرية لم تعمل على زيادة انتاجها وتطويره كما ونوعا حيث بقيت سجينة السوق الذي تعمل فيه، نتيجة للطلب المتوفر فيه، حيث تستفيد غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية.

– ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية: تعبر الإنتاجية عن النسبة بين المخرجات التي انتجت في فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات، سواء أكانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأتية من هذا الإنتاج والصناعة الجزائرية تتميز عموما بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج[1].

– ضعف القدرة على المنافسة: لقد أنشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية، فانحصر عملها على تلبية الطلب المحلي مما جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية المنتوج وأذواق المستهلكين، كما أن عدم وجود منافسة حقيقية داخل السوق دفعها الى عدم الاهتمام بتحسين نوعيته، ففقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها.

ان الحماية التي فرضت على القطاع الصناعي لم تحسن من وضعيته بل بالعكس فاقمت مشاكله وتواصل تدهوره وتحقيقه للنتائج السلبية، وهذا ما دفع الدولة الى تشجيع القطاع الخاص من أجل

[1] عبد المومن قواوسي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

كسر احتكار القطاع العمومي[1]، الا أن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية والعالمية جعل بعض المؤسسات الصناعية غير قادرة على الصمود والمواجهة فأخذت تطالب باستمرار الحماية للإنتاج المحلي مما يؤكد على ضعفها.

– التبعية للأسواق الخارجية والاعتماد على التكنولوجيا المستوردة: تعتمد الصناعة الجزائرية على الأسواق العالمية لتوفير احتياجاتها من المواد الأولية والنصف مصنعة وقطع الغيار والتجهيزات مما جعلها تحت سيطرة تقلبات أسعارها وتكلفتها الباهظة وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان، كما أن الحاجة إلى التكنولوجيا في مجال الصناعة خاصة في الآلات والمعدات والتجهيزات وأساليب الإنتاج زاد من حدة التبعية للخارج نظرا للتأخر التكنولوجي والاعتماد المطلق على التكنولوجيا المستوردة، مما أدى إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي، كما أن التطور السريع الذي تعرفه التكنولوجيا عالميا وما تحققه من تطور وتقدم في نوعية المنتجات الصناعية جعل من الصعب على الصناعة الجزائرية اللحاق بها مما أدى الى ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة في الصناعات الحديثة، فبقيت منتوجاتها وأساليب انتاجها متقادمة مقارنة بها.

–عدم مرونة الجهاز الإنتاجي: من الضروري أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك تجعله يستجيب للتغيرات والتطورات الحاصلة، سواء في أسلوب الإنتاج أو في بنية ونوعية المنتوج وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في انتاج أكثر من منتوج بنوعيات ونماذج مختلفة، الا أن الصناعة الجزائرية التي تستخدم تكنولوجيا قديمة وبطيئة لا تتوفر فيها المرونة لإجراء أي تعديلات في عملية الإنتاج، وهذا كله يشكل عقبة امام الصناعة للتحول الى الاستراتيجية الصناعية المعتمدة على التصدير، لان هذا التحول يتطلب جهازا انتاجيا مرنا وقادرا على توفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها[2].

– ارتفاع تكلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية: تتميز الصناعة الجزائرية بارتفاع تكلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، وهذا ما يشكل عائقا أمام وصولها الى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية. كما تعتبر العملية

[1] صليحة يعقوبن، مرجع سبق ذكره، ص181

[2] عبد المومن قواوسي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

الصناعية عملية كمية وليست نوعية، أي أنها تركز على الإنتاج الكمي مع اهمال النوعية والعمل على تطويرها بما يتناسب مع تطور أذواق المستهلكين، وتشكل مسألة التكلفة والنوعية أحد أهم التحديات التي تواجه الصناعة الجزائرية.

2.2. المزايا:

تتمتع الصناعة في الجزائر بالمزايا التالية:

- امتلاك البلد لقاعدة من المواد الطبيعية المتنوعة كالنفط والثروات المعدنية الأخرى.
- الوضع الاقتصادي الكلي مستقر في الجزائر مع انخفاض التضخم وتوازن خارجي سليم نسبيا، فقد احتلت الجزائر المرتبة 38 عالميا في مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي سنة 2015[1].
- تتمتع الجزائر بسوق اقتصادي كبير نسبيًا حيث تحتل أحسن المراتب في مؤشر حجم السوق (أحد مؤشرات التنافسية العالمية) فجاءت في المرتبة 36 من أصل 144 دولة سنة 2017[2].
- يساهم انخفاض العملة الوطنية مقابل العملة الاجنبية في انخفاض تكلفة عوامل الانتاج كاليد العاملة.
- أصبح العالم أكثر انفتاحًا مع حركة نشطة عبر الحدود لرأس المال والأشخاص وخاصة في السلع، لذلك إذا أنشأت الجزائر بيئة الأعمال المناسبة، فيمكنها تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سيجلب كل من الأموال والتكنولوجيا إلى البلاد.
- الموقع الجغرافي المتميز للجزائر وقربها من السوق الاوروبية التي تعد أحد أكبر الأسواق في العالم.
- هناك مجال للجزائر لتنويع إنتاجها الصناعي إذا قامت بإصلاح النظام المحلي لبيئة أعمال مواتية ودفعت بالتعاون الاقتصادي الإقليمي (مغاربيا، عربيا، وافريقيا).

[1] World Economic Forum, The Competitiveness Reports, 2015, availabe at : https://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report-2015

[2] World Economic Forum, The Competitiveness Reports, 2017, availabe at : https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018

المطلب الثاني: تقييم تجربة ترقية الصناعة الوطنية وترتيبها في الاقتصاد العالمي

من أجل تقييم الوضع الحالي للصناعة الجزائرية في الاقتصاد العالمي، تم إجراء تحليل مقارن مع مجموعة من الدول العربية (الأردن، السعودية، الامارات العربية المتحدة ومصر) ودول المغرب العربي (تونس والمغرب) والدول المدروسة في الفصل الثاني (تايوان، تركيا وكوريا الجنوبية) إضافة إلى 7 من أكبر الدول الصناعية المتقدمة والناشئة، وقد تم فحص وضع الصناعة التحويلية الجزائرية في الصناعة العالمية والعربية من خلال مجموعة من العوامل والمؤشرات، وذلك باعتبار أن الصناعة التحويلية هي أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في تطوير القدرات التنافسية للدول في الأسواق المحلية والأجنبية، كما أن تنافسية الاداء الصناعي لدول العالم تقاس بمؤشرات الأداء والكفاءة في الصناعات التحويلية.

1. مقارنة الآداء الصناعي للجزائر مع آداء بعض الدول العربية

يستمد قطاع الصناعة التحويلية أهميته في الدول العربية، من حيث كونه القطاع الذي أصبح محلا لتنويع الدخل، وتنمية وتنويع الصادرات، وخفض الواردات، وتلبية احتياجات السوق المحلية والأهم من كل ذلك المساهمة المتوقعة من هذا القطاع في تعزيز النمو وتحقيق الإقلاع الاقتصادي لهذه الدول الا أن آداء الصناعات التحويلية في دول المقارنة بما فيها الجزائر تسجل معدلات دون المستوى مقارنة مع الدول المتفوقة صناعيا ويرجع ذلك الى أن صناعات الدول العربية لازالت ترتكز بشكل كبير على كثافة اليد العاملة واستخدام التكنولوجيا المتوسطة والمنخفضة، اضافة الى ضعف أداء هذه الدول في مجال الابتكار والتكنولوجيا بسبب انخفاض مستويات الإنفاق على البحث والتطوير والتي لا تتجاوز 0,8%من الناتج المحلي كأقصى تقدير.

1.1. القيمة المضافة للصناعة التحويلية

تفيد مقارنة القيم المضافة للصناعة التحويلية عربيا الى احتلال السعودية المركز الاول تليها كل من مصر والامارات، فبعدما كانت القيم متقاربة نوعا ما في سنة 2000 خاصة بين هذه الدول الثلاثة (18,211، 18,363، 13,610 مليون دولار على التوالي) تضاعفت مستويات هذه الدول بشكل كبير في السنوات التالية وتفوقت السعودية بفارق كبير وصل الى 60 مليون دولار كأدنى حد (بينها وبين مصر المحتلة المرتبة الثانية) وفاق 90 مليون دولار مقارنة بما سجلته القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الجزائر سنة 2018. وذلك حسب ما تبينه الارقام التالي:

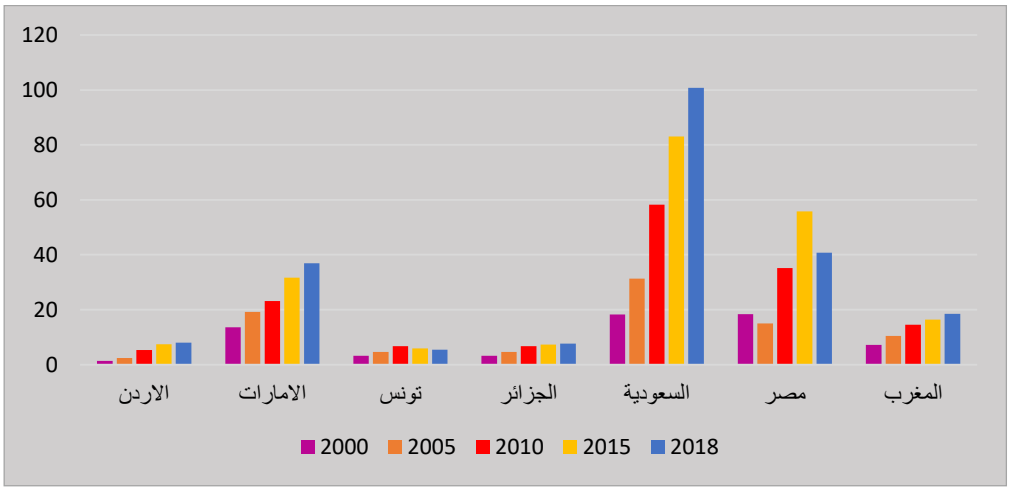
الجدول(63): مقارنة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الجزائر مع بعض الدول العربية للفترة (2000-2018)

مليون دولار امريكي

	2000	2005	2010	2015	2018
الاردن	1,379	2,438	5,373	7,412	8,039
الامارات	13,610	19,160	23,091	31,690	36,928
تونس	3,174	4,574	6,659	5,927	5,395
الجزائر	3,167	4,596	6,727	7,349	7,627
السعودية	18,211	31,324	58,179	82,991	100,748
مصر	18,363	14,959	35,166	55,784	40,729
المغرب	7,204	10,494	14,524	16,335	18,511

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، مرجع سبق ذكره، ص319.

الشكل(69): مقارنة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الجزائر مع بعض الدول العربية للفترة (2000-2018)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

مقارنة ببقية الدول، سجلت الجزائر معدلات نمو ضعيفة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية فبعدما ارتفعت من 3,167 مليون دولار الى 6,727 مليون دولار في عشر سنوات (2000-2010) بمعدل نمو بلغ 112%، ارتفعت من 6,727 الى 7,627 مليون دولار بمعدل نمو 13% فقط في الفترة من (2010-2018)، وبلغ معدل النمو الاجمالي فيها للفترة (2000-2018) 140%، مقابل70% 156%، و500%، في كل من تونس، المغرب والأردن على التوالي. ويرجع سبب

الأرقام الضعيفة التي سجلتها الجزائر خلال هذه الفترة إلى اتكالها على ارتفاع عائدات المحروقات وعدم الاهتمام الكافي بتطوير الصناعات التحويلية.

2.1. مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

يوضح الجدول التالي نسب مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالمساهمة الاجمالية للقطاع الصناعي في كل من الجزائر وتونس والمغرب والاردن والامارات والسعودية ومصر، لسنة 2018.

الجدول(64): مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

مليون دولار امريكي

	القيمة المضافة لإجمالي قطاع الصناعة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة للصناعة التحويلية	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
الاردن	8,928	21,1	8,039	19,0
الامارات	144,058	34,8	36,928	8,9
تونس	6,721	16,9	5,395	13,5
الجزائر	**46,839**	**26,3**	**7,627**	**4,3**
السعودية	336,111	42,7	100,748	12,8
مصر	67,751	27,1	40,729	16,3
المغرب	21,231	18,0	18,511	15,7

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، مرجع سبق ذكره، ص320.

من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه، يتبين أن مساهمة الصناعة التحويلية في الجزائر بلغت 4,3% من الناتج المحلي الإجمالي، لتظل بعيدة جدا عن النتائج المحققة في كل دول المقارنة، وبالرغم من أن الصناعة التحويلية لدولة الامارات قد سجلت نسبة مساهمة قليلة في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة ببقية الدول الا انها تشكل ضعف نسبة مساهمة الجزائر، كما بلغت أعلى نسبة مساهمة 19% سجلتها الصناعة التحويلية في الاردن، ويوضح هذا مدى اهتمام هذه الدول بقطاع الصناعات التحويلية باعتباره قطاع استراتيجي مهم في بناء اقتصاداتها من جهة، خاصة في الاردن وتونس والمغرب ومصر، ومن جهة أخرى تعتمد عليه الدول النفطية كالسعودية والامارات في تنويع مصادر الثروة في اقتصاداتها.

ويتبين من الجدول أن المساهمة الكلية للقطاع الصناعي في الجزائر قد بلغت 26,3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤكد هيمنة قطاع الصناعة الاستخراجية، والمساهمة الضعيفة جدا

للصناعات التحويلية الجزائرية في الناتج المحلي الاجمالي، رغم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والاستثمارات الضخمة التي خصصتها الدولة لتنمية القطاع الصناعي.

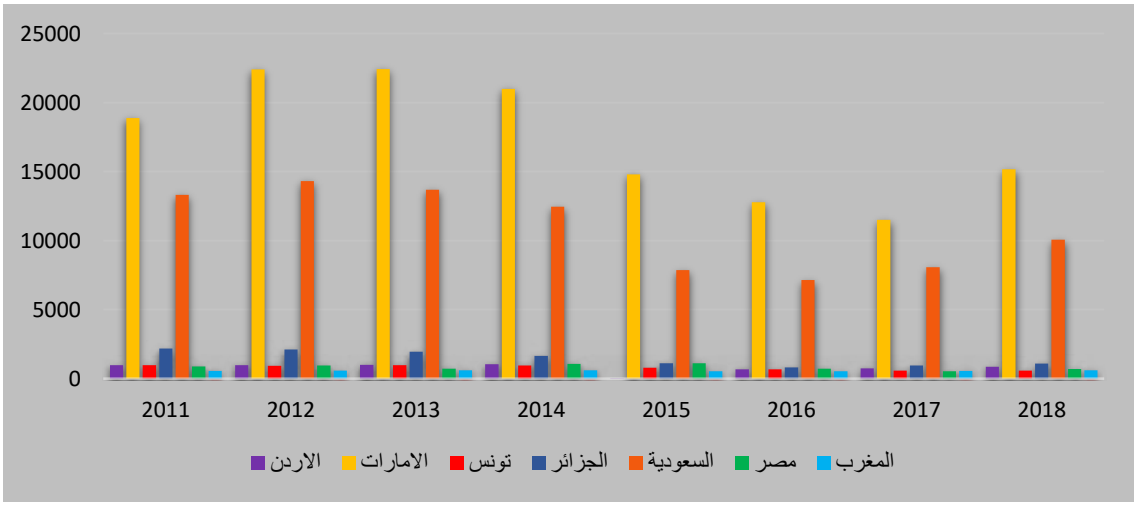
3.1. نصيب الفرد من الناتج الصناعي في الدول العربية(2011-2018)

الجدول(65): مقارنة نصيب الفرد من الناتج الصناعي(2011-2018)

	نصيب الفرد من الناتج الصناعي (دولار امريكي)							
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاردن	968	962	1,002	1,042	1,057	676	735	866
الامارات	18,870	22,416	22,439	20,985	14,793	12,774	11,507	15,179
تونس	978	928	977	957	790	682	585	581
الجزائر	**2,170**	**2,118**	**1,946**	**1,655**	**1,106**	**809**	**961**	**1,100**
السعودية	13,321	14,307	13,689	12,455	7,857	7,143	8,065	10,059
مصر	878	944	721	1,065	1,109	729	541	698
المغرب	562	576	609	604	535	541	567	603

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

الشكل(70): مقارنة نصيب الفرد من الناتج الصناعي (2011-2018)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

رغم التأثير الكبير لتدهور اسعار النفط العالمية على توزيع نصيب الفرد من الناتج الصناعي في الدول النفطية، الا انها تصدرت المجموعة من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي للفترة من (2011-2018)، سجلت الامارات العربية المتحدة أعلى متوسط قدر بـ22,439 دولار سنة 2013 قبل أن ينخفض الى 15,179 دولار أمريكي سنة 2018، تلتها كل من السعودية بقيمة

10,059 والجزائر بـ1,100 دولار سنة 2018، أما بقية الدول فتراوحت أرقامها بين أقل قيمة 581 دولار في تونس و866 دولار في الأردن، والفرق المسجل في هذه الارقام يرجع اساسا إلى المساهمة الكبيرة للصناعات الاستخراجية في تكوين الناتج الصناعي للدول النفطية.

انخفض نصيب الفرد من الناتج الصناعي في الجزائر في السنوات الاخيرة عما كان عليه من 2170 و2118 دولار امريكي في 2011 و2012 على التوالي، إلى 809 دولار في 2016 ثم 1100 دولار في 2018، نتيجة لتراجع أسعار المحروقات (سنة 2014) وما انجر عنها من سياسات تقشفية مما يعكس التأثير السلبي الكبير الناجم عن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

4.1. مقارنة الصادرات الصناعية الجزائرية مع الصادرات الصناعية العربية

رغم ما بذل من جهود لتشجيع وتطوير الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خاصة الصناعية منها الا أن نسبة مساهمة هذه الاخيرة في الصادرات الجزائرية لا تزال ضعيفة جدا وبعيدة عن الواقع المأمول، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

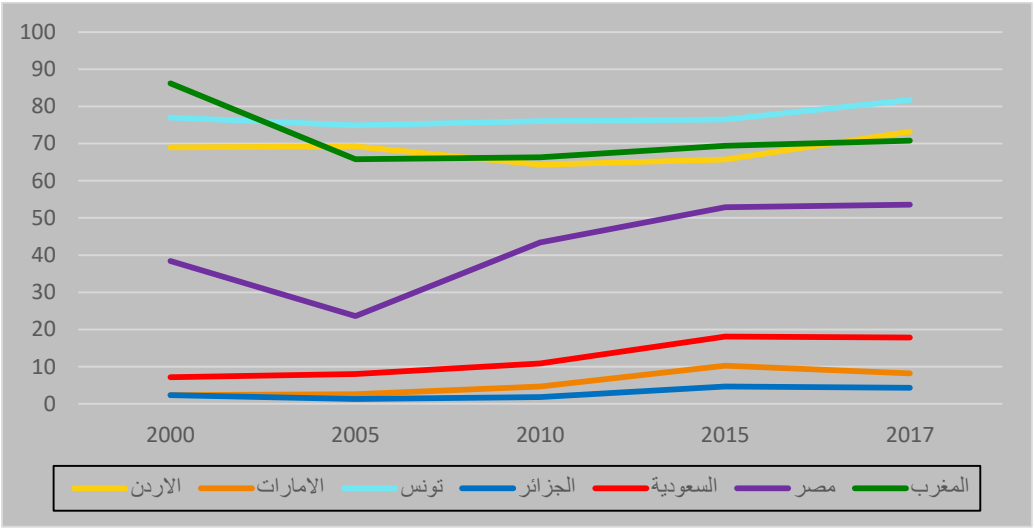
الجدول(66): نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات(2000-2017)

	2000	2005	2010	2015	2017
الاردن	69	69,2	64,3	65,7	73,2
الامارات	2,3	2,6	4,7	10,3	8,2
تونس	77	74,9	76	76,5	81,7
الجزائر	**2,3**	**1,3**	**1,8**	**4,7**	**4,3**
السعودية	7,2	8	10,9	18,1	17,8
مصر	38,4	23,6	43,4	52,9	53,6
المغرب	86,2	65,8	66,3	69,4	70,8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، مرجع سبق ذكره، ص329.

الشكل(71): نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات(2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال البيانات أعلاه، نلاحظ تراجع الدول النفطية في مؤشر نسب صادرات الصناعة خارج المحروقات في الصادرات الكلية، وفي المقابل تمكنت كل من تونس والاردن والمغرب من تحقيق مستويات عالية جدا، فاحتلت تونس الصدارة بنسب تراوحت بين 74,9 و81,7% تلتها المغرب بنسب بين 65,8 و86,2 %، وجاءت الاردن في المركز الثالث بنسب تغيرت بين 64,3 و73,2% كأعلى قيمة سجلتها في سنة 2017، ويدل هذا على القدرات التصديرية العالية لمنتجات الصناعة التحويلية التي تتميز بها هذه الدول الثلاثة.

توسطت مصر المجموعة وتراوحت نسبها بين 23,6 و53,6% حيث تصاعدت صادراتها الصناعية منذ سنة 2010، أما الجزائر فتقبع في أخر الترتيب حيث سجلت مستويات متدنية جدا في نسب مساهمة الصناعة التحويلية في الصادرات الاجمالية تراوحت هذه النسب بين 1,3 و4,7%، ويرجع الفضل في تضاعف نسب مساهمتها الى مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات.

5.1. التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية في الدول العربية

الجدول(67): مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية (2016-2017)

المنتج	الدولة	قيمة المؤشر		الدولة	قيمة المؤشر	
		2016	2017		2016	2017
الكيماويات العضوية	عمان	1.65	1.69	السعودية	1.94	2.07
الكيماويات غير العضوية	الجزائر	1.88	1.73	مصر	1.48	2.09
	الأردن	6.88	8.2	قطر	1.76	1.95
	المغرب	8.27	7.07	تونس	4.81	3.88
المنتجات البلاستيكية	مصر	1.52	1.71	السعودية	2.34	2.28
	لبنان	1.27	1.2			
الورق	الأردن	2.06	2.06	لبنان	2.09	2.03
الأجهزة الالكترونية	تونس	1.91	1.95	المغرب	1.13	1.13
الألمنيوم	البحرين	14.26	24.21	الإمارات	1.73	2.05
	لبنان	1.68	1.65	مصر	1.81	1.9
	الاردن	1.76	1.89	عمان	2.57	1.79
صناعة الأسماك	موريتانيا	50.94	48.19	المغرب	7.73	7.56
	اليمن	15.31	7.75	الصومال	5.8	11.31
منتجات الحديد الخام	البحرين	13.52	6.8	موريتانيا	65	57
الجلود	سوريا	8.38	5.03	جيبوتي	5.72	4.66
	مصر	3.22	2.92	اليمن	7.15	3.32
الملح والكبريت	تونس	7.76	8.29	مصر	7.83	7.28
	المغرب	4.32	3.2			
الأسمدة	الأردن	25.89	30.48	الجزائر	4.74	3.22
	البحرين	3.88	5.48	مصر	11.96	14.07
	لبنان	3.17	5.59	السعودية	1.56	1.45
	المغرب	29.66	34.98	عمان	6.53	5.98
	قطر	6.82	6.8	تونس	7.31	6.9
منتجات الزيوت والشحوم	تونس	6.85	6.56	فلسطين	9.42	24.68
	سوريا	21.1	22.36	لبنان	2.4	1.7
الملابس الجاهزة	الاردن	13.28	15.62	مصر	1.26	1.4
	تونس	3.03	3.39	المغرب	2.45	2.37
المنتجات الصيدلية	الأردن	3.08	2.99			

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، مرجع سبق ذكره، ص333.

يبين الجدول أن الجزائر تتخصص دوليا في نوعين فقط من الصناعات من بين 14 صناعة شملها التصنيف تتمثل في الكيماويات غير العضوية بـ 1,88 نقطة من حيث قيمة المؤشر سنة 2016 و1,73 نقطة سنة 2017 اضافة الى صناعة الاسمدة بـ 4,74 سنة 2016 و3,22 نقطة سنة 2017.

تتصدر مصر القائمة بتخصصها دوليا في 7 صناعات تليها مجموعة المغرب وتونس والاردن حيث تتخصص في 6 صناعات وتتفرد الاردن لوحدها بالتخصص في الصناعة الصيدلية عربيا. أما في المركز الثالث فتتميز لبنان في5 أنواع من الصناعات، تليها عمان والسعودية والبحرين في 3 صناعات، أما الدول العربية التي تتخصص في نوعين فقط من منتجات الصناعة التحويلية فنجد كل من قطر واليمن وموريتانيا وسوريا بالإضافة الى الجزائر، واخيرا تتميز الامارات مع فلسطين وجيبوتي والصومال بالتخصص في صناعة واحدة.

2. تحليل تصنيف الجزائر في مؤشر تنافسية الآداء الصناعي

تعتمد تنافسية القطاع الصناعي على قدرته على تأمين بيئة أعمال ملائمة، وجذب الاستثمارات الخارجية وازدياد صادراته وانخفاض كلف الإنتاج، وارتفاع مؤشرات الكفاءة والإنتاجية، ورفع مستويات الأداء، والتفوق على القطاعات الصناعية في الدول الاخرى. ويقوم مؤشر تنافسية الاداء الصناعي للصناعات التحويلية الصادر عن منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" بقياس درجة تنافسية النشاط الصناعي لـ 152 دول حول العالم اعتمادا على مساهمته في توليد القيمة المضافة، والأداء التصديري للنشاط، ونسبة مساهمة المكون التقني فيه، وارتبط ارتفاع درجة التنافسية للأنشطة الصناعية في الدول الصناعية المتقدمة بارتفاع نسبة مساهمة المكون التقني والتكنولوجيا عالية التقنية في النشاط الصناعي.

1.2. تصنيف الجزائر في مؤشر تنافسية الأداء الصناعي

أوضحت نتائج قياس مؤشر تنافسية الأداء الصناعي للصناعات التحويلية في الجزائر في العشريتين الأخيرتين وفق أحدث المسوحات الصناعية، انخفاض نسبة مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الجزائر، اذ تراوحت ما بين حد أدنى مقداره 0.014 في سنة 2018 وبين حد أعلى مقداره 0.019 في سنة 2010.

الجدول(68): تصنيف الجزائر في مؤشر تنافسية الأداء الصناعي للفترة (2000-2018)

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	**94**	**96**	**93**	**95**	**95**	**97**	**95**	**97**	**97**	**96**	**98**
قيمة المؤشر	0,018	0,017	0,019	0,018	0,017	0,016	0,018	0,015	0,014	0,015	0,014

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Competitive Industrial Performance Index (CIP), Edition 2020, Op.Cit.

يظهر الجدول (68) انخفاض ترتيب الجزائر العالمي في مؤشر تنافسية الأداء الصناعي للصناعات التحويلية، فبعدما كانت في المرتبة 94 وحتى 93 في سنتي 2000 و2010 تراجعت الى المرتبة 97 في 2015 و2016 ثم إلى المرتبة 98 في سنة 2018. ويعزو انخفاض مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الصناعات التحويلية لتدني مستوى الصناعات التحويلية في الجزائر

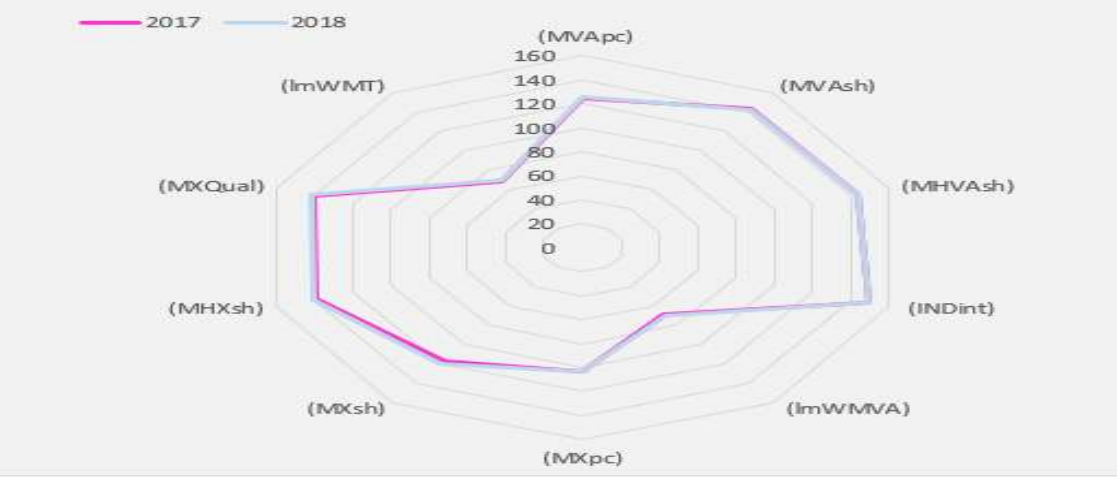
سواء من حيث جودة الاداء الانتاجي والتكنولوجي أو من حيث قدرتها على إنتاج وتصدير منتجات صناعية تنافسية. ويظهر ذلك جليا في الجدول التالي:

الجدول(69): تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي (2017-2018)

	المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي	2017	2018
مؤشرات القيمة المضافة للصناعة التحويلية	مؤشر نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (MVA_{pc})	125	126
	مؤشر حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (MVA_{sh})	143	142
	مؤشر حصة الأنشطة متوسطة وعالية التقنية في إجمالي القيمة المضافة الصناعية ($MHVA_{sh}$)	144	144
	مؤشر كثافة التصنيع (IND_{int})	149	149
	مؤشر الحصة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية (ImWMVA)	69	70
مؤشرات صادرات الصناعة التحويلية	مؤشر نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية(MX_{pc})	103	103
	مؤشر حصة صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات (MX_{sh})	117	120
	مؤشر حصة الأنشطة متوسطة وعالية التقنية في إجمالي صادرات الصناعة التحويلية (MHX_{sh})	139	140
	مؤشر جودة الصادرات الصناعية (MX_{Qual})	140	142
	مؤشر الحصة في صادرات الصناعة التحويلية العالمية (ImWMT)	68	69

Source : UNIDO, Competitive Industrial Performance Index (CIP), Edition 2020, Op.Cit.

الشكل(72): تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي (2017-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

نلاحظ من الجدول(69) والشكل(72) أن الجزائر تحتل مراتب متدنية وبعيدة عن قيمة المتوسط العالمي في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي وذلك كالآتي:

– مراتب متأخرة جدا (تتجاوز المرتبة 140) في: مؤشر حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر حصة الأنشطة متوسطة وعالية التقنية في إجمالي القيمة المضافة الصناعية، مؤشر كثافة التصنيع، مؤشر حصة الأنشطة متوسطة وعالية التقنية في إجمالي صادرات الصناعة التحويلية ومؤشر جودة الصادرات الصناعية.

– مراتب متأخرة بدرجة أقل (103–126): مؤشر نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية، مؤشر نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية، مؤشر حصة صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات.

– مراتب متوسطة (68–70): مؤشر الحصة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية، مؤشر الحصة في صادرات الصناعة التحويلية العالمية.

2.2. مقارنة الجزائر مع مجموعة من دول العالم وفق مؤشر تنافسية الاداء الصناعي

رصد آخر تقرير للآداء الصناعي التنافسي لسنة 2020 الوضع الصناعي لـ 152 دولة من خلال المؤشرات الفرعية لمؤشر الآداء الصناعي التنافسي، غير أنه سيتم التركيز على وضع بعض الدول المتصدرة للقائمة العالمية، إضافة الى الدول المدروسة في الفصل الثالث (تايوان، تركيا وكوريا الجنوبية) ومجموعة الدول العربية السابقة.

الجدول (70): مقارنة بين الآداء الصناعي في الجزائر ودول العالم وفق بعض مؤشرات الاداء الصناعي التنافسي لسنة 2018

الدول حسب ترتيبها في مؤشر الاداء الصناعي التنافسي	قيم مؤشر الاداء الصناعي التنافسي	القيمة المضافة للصناعة التحويلية (مليار دولار)	نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (دولار)	(ImWMVA)	صادرات الصناعة التحويلية (مليار دولار)	(ImWMT)
المانيا (1)	0.471	760,4	9148	4	1405	2
الصين (2)	0.372	3892	2726	1	2405	1
كوريا الجنوبية (3)	0.349	413,6	8084	5	588,7	5
الولايات المتحدة (4)	0.345	2212	6762	2	1019	3
اليابان (5)	0.344	961,1	7556	3	667,8	4
تايوان (8)	0.284	177,6	7485	13	323,6	12
فرنسا (13)	0.237	267,4	4115	8	505,9	6
المكسيك (20)	0.164	213,8	1694	10	376,5	10
تركيا (29)	0.121	167,3	2032	14	148,4	26
الامارات (35)	0.089	34,8	3615	45	59,5	40
السعودية (37)	0.084	91,0	2701	23	50,2	42
المغرب (61)	0.041	17,6	487	56	23,8	53
مصر(64)	0.037	6825 مليون	590	77	12,9	62
تونس (67)	0.035	57,7	586	32	17,9	56
الاردن (76)	0.028	7629 مليون	766	72	5429 مليون	85
الجزائر (98)	**0,014**	**8022 مليون**	**190**	**70**	**1051 مليون**	**69**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- UNIDO, Competitive Industrial Performance Report 2020 CIP Index, edition 2020 : Country and Economy Profiles, Op.Cit.

يوضح الجدول اعلاه مراتب بعض الدول في مؤشر الآداء الصناعي التنافسي ومؤشر الحصة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية(ImWMVA)، وفي مؤشر الحصة في صادرات الصناعة التحويلية العالمية(ImWMT)، الواردة في أخر تقارير الاداء الصناعي التنافسي، ونستخلص من الجدول مجموعة من الملاحظات الرئيسية كما يلي :

– وفقا للتصنيفات، تجمعت الدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة في قمة القائمة، واحتلت البلدان العربية المراكز في منتصف القائمة، حيث تركزت كل من الامارات والسعودية والمغرب ومصر وتونس في الجزء الاعلى من منتصف القائمة، وتموضعت الاردن والجزائر في الجزء الادنى من منتصف القائمة واحتلت البلدان الاقل تقدما المراكز الاخيرة.

– قادت ألمانيا هذا الترتيب، حيث سجل مؤشر تنافسية الاداء الصناعي 0.471 نقطة من حيث القيمة، وتلتها الصين بـ 0.372 نقطة وكوريا الجنوبية بـ 0.349 ثم الولايات المتحدة الامريكية واليابان، وجاءت تايوان وتركيا في المرتبتين 8 و29 على التوالي. وتراجعت مراتب القوى الصناعية المتقدمة كفرنسا وايطاليا وانجلترا نتيجة تحسن آداء الدول الناشئة ككوريا الجنوبية وتايوان وغيرها.

– احتلت الامارات العربية المتحدة والسعودية مراتب متقدمة نسبيا في هذا الترتيب الدولي حيث جاءت في المرتبة 35 و37 على التوالي. وجاءت المغرب ومصر وتونس والاردن في المراتب 61، 64، 67، 76 على التوالي.

– تميزت الدول العربية بأداء ضعيف في المتغيرات الفرعية، مقارنة بالدول المتقدمة والناشئة وبالمقابل فإن ارتفاع آداء هذه الاخيرة في المؤشرات الفرعية، يظهر مدى التطور الذي شهدته هذه الدول في الصناعات التحويلية.

– يلاحظ اختلاف رتب الدول في المؤشرات الفرعية، مما يدل على أن الوصول الى تنافسية صناعية عالية يمكن أن يسلك عدة طرق، أما بالنسبة للجزائر فرغم أنها أكثر دولة أداؤها منخفض الا أنها تميزت في مؤشر الحصة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية(ImWMVA) عن مصر والأردن حيث جاءت في المركز 70 مقابل 72 للأردن و77 لمصر. وتميزت عن الاردن في مؤشر الحصة في صادرات الصناعة التحويلية العالمية(ImWMT) بالمرتبة 69 مقابل 85.

مقترحات لرفع تنافسية الأداء الصناعي:

يمكن القول أن الصناعة الجزائرية بشكل عام تسجل أرقام متدنية جدا مقارنة بالدول الأخرى ويعود ذلك إلى الأداء الهزيل للقائمين على هذا القطاع الاستراتيجي، وأيضا إلى الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات الذي يبقى رهين تقلبات وتذبذبات الأسعار في البورصات العالمية.

لكي تتمكن الجزائر من تحقيق تنافسية أعلى لصناعاتها لابد لها من السعي الى رفع القيمة المضافة في المنتجات المصنعة وزيادة الصناعات المصنفة كمتوسطة وعالية التقنية، حيث أن ذلك سينعكس ايجابا على عدة مؤشرات فرعية أخرى مما يساهم في رفع درجة الجزائر في سلم التنافسية الصناعية ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال[1]:

[1] فراس محمد الرواشدة، محمد حسن عبد القادر صالح، قياس تنافسية الصناعة التحويلية في إمارة أبوظبي باستخدام بعض مؤشرات الأداء، دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد 42، العدد1، 2015، ص175.

• التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال توسيع التدريب والتعليم، وتوفير بنية معلوماتية ديناميكية.

• تكثيف البحث العلمي في المصانع من خلال تقاسم نفقات البحث والتطوير بين المصانع.

• تغيير هيكل الصناعة المحلية، وزيادة الاهمية النسبية للتقنية إلى اجمالي المكونات الصناعية للمنتج الصناعي.

• استهداف تطوير الصناعات الالكترونية، وصناعة اعادة التدوير.

• تطوير الأداء الصناعي من خلال التحفيز المادي والمعنوي.

المطلب الثالث: تحديات الصناعة في الجزائر

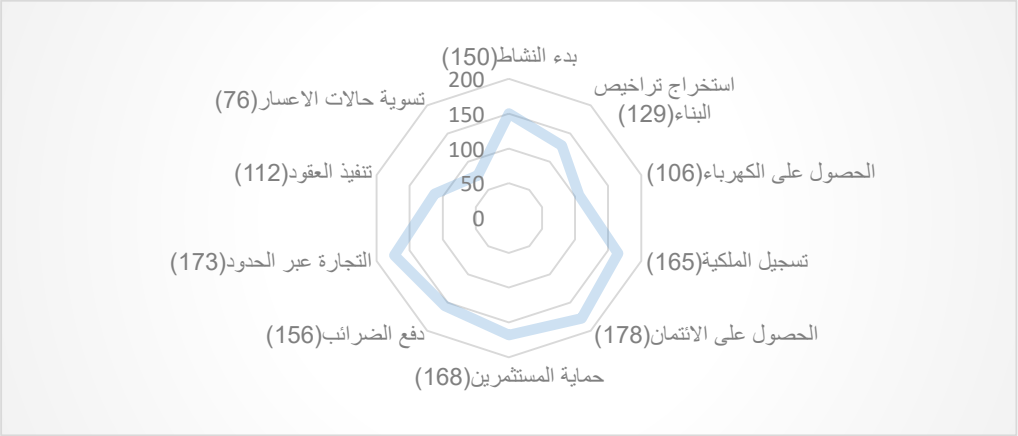
تواجه المؤسسات الصناعية الكثير من الصعوبات التي حالت دون تحسين آدائها وتطورها رغم توفرها على مزايا وامكانيات جيدة، وتعود أسباب ضعف معدلات نمو القطاع الصناعي، وتراجع مؤشر الإنتاج وعدم تمكن المؤسسات الصناعية من التكيف مع التغيرات والتحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحتدمة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرة التنظيمية والإدارية والتسويقية والمالية العالية، الى عدة معوقات نذكر منها:

1. مناخ الاستثمار : على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر إلا أنها تبقى بعيدة على الطموحات الواعدة، ونحاول فيما يلي رصد ترتيب الجزائر في أهم المؤشرات الدولية المعتمدة في تقييم مناخ الاستثمار:

– تحتل الجزائر مراتب متأخرة جدا في تصنيفها العالمي ضمن مؤشر بيئة الأعمال وتأرجحت بين المرتبة 136 و157 خلال العشرة سنوات الاخيرة من مجموع 190 دولة[1]:

[1] A World Bank Group Flagship Report, Doing business2020, available at: http://documents1.worldbank.org/curated/en/688761571934946384/pdf/Doing-Business-2020-ComparingBusiness-Regulation-in-190-Economies.pdf

الشكل(73): تصنيف الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الاعمال لسنة 2019



Source: A World Bank Group Flagship Report, Doing business 2019, p153.

نلاحظ من الشكل تجاوز الجزائر للمرتبة 100 في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الاعمال باستثناء مؤشر تسوية الإعسار، وهو مايعكس تأخر الجزائر الكبير في المجالات السابقة، فنلاحظ التأخر الكبير لمنظومة التمويل وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الجزائري وهو ما يبينه مؤشر الحصول على الائتمان، بالإضافة الى الضرر الكبير الذي تسببه البيروقراطية في الإدارة الجزائرية وهو ما يظهره كل من مؤشر استخراج التراخيص وتسجيل الملكية.

هذا الترتيب دليل على أن بيئة الأعمال في الجزائر غير محفزة إطلاقا للاستثمار نتيجة للمعوقات التي تواجه المشاريع الاستثمارية والواقع الذي تعيشه في المؤشرات الفرعية العشرة حيث:

في **مؤشر بدء النشاط** كانت مرتبة الجزائر 150 عالميا وبتنقيط وصل إلى 78,07 وذلك راجع إلى أن عدد الإجراءات المطلوبة وصل إلى 12 إجراء تكتمل في 17,5 يوم بتكلفة تصل إلى 11,8%من الدخل الفردي.

في **مؤشر استخراج تراخيص البناء** احتلت الجزائر المرتبة 129 عالميا بـ 63,28 نقطة، هذا الترتيب كان نتيجة كثرة الإجراءات التي وصلت إلى 19 إجراء في وقت يصل إلى 136 يوم، وبتكلفة 7,8% من قيمة المستودع، وكذا مؤشر رقابة جودة البناء الذي حصلت الجزائر فيه على 12 من15.

أما فيما يتعلق **بمؤشر تسجيل الملكية** فقد كانت مرتبة الجزائر 165 عالميا وذلك بتنقيط 44,26، حيث إذا لاحظنا الإجراءات المطلوبة لوجدناها 10 إجراءات وذلك في زمن قدره 55 يوم، هذه الإجراءات تكلف المستثمر 7,1% من قيمة العقار، بالإضافة إلى هذا ففي مؤشر جودة إدارة

الأراضي حازت الجزائر على 7,5 من أصل 30 نقطة، لذا فمشكل العقار من أهم المشاكل التي تواجه المستثمرين في الجزائر.

وفي **مؤشر الحصول على الكهرباء** فنجد أن مرتبة الجزائر 106 عالميا وذلك لحصولها على 69,58 نقطة، حيث أنه للحصول على الكهرباء يجب اتخاذ 5 إجراءات في زمن 93 يوم بتكلفة تصل إلى 1,478% من متوسط الدخل القومي للفرد بينما حازت على تنقيط 5 من 8 في مؤشر الاعتماد على العرض وشفافية مؤشر التعريفة، وذلك على الرغم من أن الجزائر تولد الكهرباء من المحروقات التي تتملك فيها إمكانيات هائلة.

في حين أنه في **مؤشر الحصول على الائتمان** فنجد أن الجزائر بعيدة جدا على المتوسط العالمي لحصول المستثمرين على الائتمان وترتيبها العالمي أكبر دليل على ذلك إذ احتلت المرتبة 178 من أصل 190 دولة مسجلة 10 نقاط فقط.

في **مؤشر حماية المستثمرين** كان ترتيب الجزائر 168 عالميا بتنقيط 35,00 وهو ترتيب متدني جدا، وهذا دليل على أن القوانين التي تحكم المؤسسات لا تساعد صغار المستثمرين ولا تحمي مصالحهم في حال تضارب المصالح، وهذا يعد عائقا أمام أصحاب الأموال القليلة للدخول في شراكة مع مساهمين لهم نسبة كبيرة من رأس مال المؤسسة.

وفي **مؤشر تنفيذ العقود** كان ترتيب الجزائر 112 عالميا بتنقيط حوالي 54,78، حيث أن تسوية نزاع تجاري في الجزائر يستغرق 630 يوما بتكلفة تصل إلى 21,8 % من قيمة المطالبة، في حين مؤشر جودة الإجراءات القضائية سجل 5,5 من 18 وهذا دليل على أن تسوية النزاعات التجارية تتطلب الكثير اضافة الى عدم كفاءة الإجراءات القضائية.

وفي **مؤشر دفع الضرائب** كان ترتيب الجزائر 156 عالميا بتنقيط وصل إلى 53,91، هذا الترتيب المتأخر كان بسبب كثرة المدفوعات التي يقوم بها المستثمر إذ تصل إلى27 مرة في السنة وتمثل هذه الضرائب ما يقارب 66% من الأرباح التي يحققها المستثمر، وهي نسبة عالية جدا تثقل كاهل المستثمر مما تجعله يلجأ للغش والتهرب الضريبي للتقليل منها، كما يعتبر عائقا أمام المستثمرين مما يؤثر سلبا على نشاطهم.

في حين في **مؤشر التجارة عبر الحدود** كان ترتيب الجزائر 173 عالميا بتنقيط بلغ 38,43 وهذا الترتيب كان بسبب طول الوقت اللازم للتصدير الذي يصل إلى 229 ساعة (منها 80 ساعة

للتقيد بإجراءات الحدود و 149 للتقيد بإجراءات الوثائق) وتكلفته البالغة 967 دولار أمريكي كذلك منها ما هو متعلق بإجراءات الحدود ومنها ما هو متعلق بإجراءات الوثائق، زيادة على هذا في جانب الاستيراد الذي يستغرق وقت قدره 306 ساعة وبتكلفة تصل إلى 809 دولار أمريكي، وعلى هذا تعتبر هذه الإحصائيات حاجزا أمام المستثمر سواء لتصدير منتوجاته للأسواق العالمية أو استيراد المواد الخام لمشروعه وبالتالي تعطل العملية الإنتاجية.

وفي **مؤشر تسوية حالات الإعسار** فنجد أن الجزائر حققت فيه أحسن مرتبة بالمقارنة مع جميع المؤشرات الأخرى وذلك باحتلالها المرتبة 76 عالميا بتنقيط بلغ 49,24، وإذا ما قمنا بتحليل هذه المرتبة فنجدها ناتجة عن معدل الاسترداد الذي بلغ 50,8 سنت على كل واحد دولار، في وقت قدر ب 1,3 سنة بتكلفة تقارب 7% من الممتلكات، فيما كانت صلابة الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية 7 من 16.

- في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار احتلت الجزائر المرتبة 87 سنة 2017، والمرتبة 84 سنة 2019 من مجموع 109 دولة[1].

- وأشار تقرير التنافسية العالمي إلى ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري وذلك نتيجة كثرة المشكلات التي تواجه رجال الاعمال، زيادة على الاداء المتواضع للجزائر حسب بعض المؤشرات الفرعية مثل عوامل تطور الابداع والابتكار والكفاءة واحتلت الجزائر المرتبة 137 من مجموع 141 دولة سنة 2018[2].

- وفي مؤشر الحرية الاقتصادية احتلت الجزائر المرتبة 172عالميا من ضمن 186 دولة سنتي 2017 و2018، مما يبين الوضع الصعب الذي تعاني منه الجزائر فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية.

وحسب تقارير البنك الدولي حول مناخ الاستثمار، تظل الجزائر من الوجهات الصعبة بالنظر الى إجراءاتها المعقدة والطابع البيروقراطي للإدارة حيث شبه القيام بالاستثمار في الجزائر أنه يتطلب المرور بمسار يشبه مسار المقاتل، نظرا لتعدد الاجراءات وتعقيدها، وقدر البنك ان هناك 14 اجراء

[1] تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنوات 2017، 2019.

[2] World Economic Forum, The Competitiveness Reports, 2018.

ومرحلة تمر بها عملية بدأ المشروع في الجزائر، ومن بين المشاكل أيضا التي يعاني منها المتعامل الأجنبي الذي يريد الاستثمار في الجزائر، أن اقتصاد الأخيرة يعاني من التغير المستمر في القوانين والأنظمة، وكذا قاعدة الاستثمار 49/51% التي لا يحبذها المستثمرين الأجانب.

يتضح من خلال هذه المؤشرات ان الجزائر لم تحقق تقدما كبيرا في مجال توفير الشروط الموضوعية لتشجيع الاستثمار مما يستدعي ايجاد حلول سريعة وفعالة لتحسين جاذبية استقطاب رأس المال واقامة المشاريع والاستثمارات.

2. الوعاء العقاري الصناعي:

العقار الصناعي هو الأراضي التي يتم تخصيصها لإنجاز مشروع صناعي انتاجي أو خدمي، ويعد توفير العقار محددا أساسيا لتسهيل ضمان نجاح عملية الاستثمار الصناعي، وعاملا مساعدا على جلب ومن ثم استقرار المستثمرين الأجانب.

يعتبر العقار الصناعي أحد أبرز العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر اذ اشارت دراسة للبنك الدولي الى أن 37% من المؤسسات تبحث عن العقار من أجل القيام بالاستثمار، وأن 13% منها ترى أنه يعتبر العائق الأول الذي يواجهها، و20 % من المؤسسات تنتظر أكثر من 4 سنوات للحصول عليه.

تكمن مشكلة خلق العقار في الجزائر في أسلوب التسيير وطريقة التنظيم المعتمدة في ادارة الملكية العقارية، أكثر من أن تكون مشكلة ندرة العقار حيث تظهر النتائج وجود عدد كبير من الاراضي التي لم يتم استغلالها اضافة الى وجود عقارات أخرى خاصة بالمؤسسات المنحلة او المشاريع المتوقفة، والتي تتوفر على مساحات واسعة، وأشارت تقديرات وزارة الصناعة، أن حجم العقار الصناعي التابع للمؤسسات العمومية يقدر بـ 180 مليون م بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م، ورغم اتساع المساحات غير المستغلة الا ان المستثمرين المحليين والاجانب يواجهون صعوبة حقيقية في الحصول على قطع الاراضي، معتبرينها أول عائق يعانون منه وذلك لتعدد الاجراءات الادارية والنصوص القانونية والمصالح الادارية المسؤولة، الامر الذي أدى لعدم الشفافية في التسيير، وارتباط ملف العقار بالفساد وتفشي الرشوة والسمسرة والمضاربة. كما يواجه المستثمرون اشكالية امتلاك عقود الملكية وكيفية الانتفاع منها للحصول على التمويل البنكي فمشكل عدم تسوية الوضعية القانونية للعقارات في الجزائر، من القضايا

العالقة بسبب تداخل الصلاحيات بين مديرية أملاك الدولة ودواوين الترقية العقارية، ويسعى المستثمرون لامتلاك الاصول بوثائق رسمية بغرض استعمالها كضمان للحصول على قروض لتمويل مشاريعهم بتكاليف مقبولة كما أن وجود قوانين تحمي الملكية من المصادرة والتأميم أو نزعها بدون تعويض مقبول تجعل صاحب رأس المال مطمئنا على ممتلكاته[1]، ورغم التسهيلات التي وضعتها الدولة في مجال العقار للسماح بتحقيق أكبر نسبة من الاستثمارات الا أن الواقع مازال بعيدا عن طموحات المستثمرين.

3. ضعف آليات التمويل:

يواجه الجهاز الانتاجي صعوبات في ايجاد مصادر التمويل، وهذا نتيجة غياب سوق مالي نشيط وفعال قادر على تمويل اقامة صناعات جديدة، أو حتى تمويل الصناعات القائمة، إضافة الى محدودية التمويل بالقروض البنكية، ونتج عن ذلك اعتماد المؤسسات الصناعية على التمويل الذاتي مما ترتب عليها ضآلة حجم الاستثمارات في هذا القطاع، وصغر حجم المصانع التي تم انشاؤها.

ويرجع مشكل ضعف التمويل في الجزائر الى عدة عوامل نلخصها فيمايلي:

– المغالاة في طلب الضمانات: تأتي مسألة الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية لدى المؤسسات التمويلية في الجزائر خاصة عندما تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتحفظ البنوك في تقديم التمويل وعادة ما تشترط ضمانات عقارية أو عينية على القروض تتجاوز نسبتها 150% والتي غالبا ما لا تكون في متناول هذه المؤسسات نظرا لإمكانياتها المحدودة.

– طول مدة اجراءات الحصول على القروض وتعقدها: تعاني المؤسسات الصناعية من تعدد الوثائق المطلوبة وتعقد المراحل الواجب المرور بها، عند طلب القروض فالمؤسسة مطالبة بالالتزام بمعايير محاسبية وائتمانية وشخصية قد يصعب توفرها في تلك المؤسسات من الناحية العملية زيادة على طول الفترة الزمنية التي تتطلبها دراسة ملفات القروض مما يجعلها تضيع الكثير من وقتها للحصول على التمويل اللازم. بالإضافة الى مركزية قرار منح القروض على مستوى البنوك، وفي هذا الصدد تشير دراسة للبنك العالمي شملت 600 مؤسسة في الجزائر أن مدة الحصول على قرض استثماري بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر بأكثر من سنة.

---

[1] عيسى لحاق، حدة طعابة، معوقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد1، جانفي 2019، ص153.

– ضيق نطاق التمويل الرسمي المتاح وعدم فعاليته

– غياب مؤسسات بنكية ومالية محلية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– غياب تقنيات تغطية مخاطر منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مخاطر الصرف، مخاطر تقلب معدلات الفائدة...)، الأمر الذي يؤدي إلى التحفظ والحذر الكبير من طرف البنوك في منح الائتمان لهذه المؤسسات.

– اكتفاء البنوك الجزائرية بالأساليب والأدوات الكلاسيكية، وعدم مسايرتها للتطورات التي تعيشها البنوك في الدول المتقدمة.

4. نقص الالتزام بمعايير ونظم الجودة وضعف تنافسية المنتجات المحلية:

من المشاكل الأساسية التي تواجه الصناعة الجزائرية، عدم التزامها بالمعايير والمواصفات الدولية وعدم التزامها التام بنظم الجودة الشاملة والمعايير البيئية، المعروفة بإسم(ISO) التي تتطلبها الأسواق العالمية، وقد ترتب على ذلك انخفاض قدرة الصناعة الجزائرية على الولوج إلى أسواق الدول المتقدمة وتزداد خطورة هذه المشكلة مع تزايد الاهتمام العالمي بأبعاد البيئة ومع ما تفرضه العوائق الفنية للتجارة من ضرورة الالتزام بالمقاييس الدولية ونظم تقييم المطابقة، ومن شأن غياب هذه المقاييس ومراكز الانتاج الانظف في الجزائر أن يؤدي الى عوائق فنية تحول دول نفاذ المنتجات الصناعية للأسواق الخارجية.

يعد مشكل اهمال عامل النوعية وعدم تطوير المنتجات بما يتوافق مع أذواق المستهلكين الديناميكية سببا في تدني مواصفات المنتجات المحلية، كما أن تحول الجزائر الى نظام اقتصاد السوق وتوجهها نحو فتح الأسواق أدى إلى تدفق المنتوجات الأجنبية ذات التنافسية العالية سعرا وجودة ما أدى إلى تفاقم المشاكل المزمنة التي تواجهها الصناعة التحويلية، وزادت من تعقيد هذا القطاع، ففتح السوق الجزائرية أمام أعضاء المنظمة العالمية للتجارة أدى الى اغراق السوق الوطنية بالسلع الاجنبية وبالتالي كساد الصناعة الجزائرية وتقليص حجم نشاط الصناعة بسبب أفضلية السلع الاجنبية على الوطنية.

5. ضعف البنية التحتية: رغم المجهودات والتحسينات التي شهدتها مختلف الهياكل القاعدية من الطرق والنقل والاتصالات والطاقة، الا انها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب الذي يساعد على تطور الصناعة ويلبي طموحات الاستثمار الصناعي، فالجزائر تصنف ضمن الدول المتأخرة

جدا في هذا المجال اذ تحتل المرتبة 100 في البنية التحتية للنقل الجوي والمرتبة 105 في البنية التحتية البرية والموانئ وذلك ضمن التصنيف العالمي للمؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة لسنة 2017[1]، وتحتل المرتبة 113 في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال[2]، كما لا تزال سرعات الاتصال بشبكة الانترنيت ذات النطاق العريض البالغة 4 ميغابت في الثانية أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 7.2 ميغابت في الثانية مما يقلل من سرعات التنزيل والأداء للمستخدمين، ووفقًا لدراسة صدرت في منتصف عام 2017 من قبل شركة Cable في المملكة المتحدة احتلت الجزائر المرتبة 161 في سرعة الإنترنت من بين 189 دولة[3].

6. ضعف تأهيل العنصر البشري:

أن الطلب على الموارد البشرية ذات المهارات العالية والتدريب الجيد مرتفع بشكل عام ويتزايد في عملية التصنيع، لذا فإن التحسين في قطاع التعليم وتطوير العامل البشري هو أساس نجاح كل سياسة صناعية، ورغم إجراء عدد من الإصلاحات لتحسين جودة نظام التعليم في الجزائر، لا يزال هذا الاخير متخلفًا من حيث البنية التحتية المادية المتاحة للتدريس بالإضافة إلى منهجية التدريس التطبيقية التي لم تتغير أو تتطور كثيرا في الغالب على مدى العقود الماضية، وبالتالي فالقاعدة السائدة حاليا في البلاد هي الحاجة إلى التدريب المتخصص، وإلى التعليم عالي الجودة، والتي يقابلها تدريب منخفض المستوى تقدمه المؤسسات العامة للدولة في ظل غياب التنسيق مع قطاع الأعمال الخاص اضافة الى محدودية التعاون بين وزارة التكوين المهني ووزارتي التربية الوطنية، والتعليم العالي والبحث العلمي.

تشير بيانات اليونسكو إلى أن الانفاق العام على التعليم منخفض في الجزائر اذ يمثل 4.34٪ من الناتج المحلي الإجمالي(2008). وفي عام 2012، بلغت الميزانية المخصصة لقطاع التعليم والتعليم العالي 871 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 19٪ من إجمالي ميزانية الدولة، وتم تخصيص 1.07٪ للتعليم والتدريب المهني من إجمالي الميزانية المخصصة للتعليم[4].

[1] World Economic Forum, The Travel Tourism Competitiveness Report 2017, Geneva, 2017, p81.
[2] World Intellectual Property Organization, Global Innovation Index 2018, p 219.
[3] Oxford business group, The Report Algeria 2017, p142, url: www.oxfordbusinessgroup.com, accessed: 28/07/2020.
[4] European Training Foundation (ETF), Algeria Education, Training And Employment Developments 2016, Torino, 2017, p5.

تزداد الحاجة إلى التدريب لرفع مستوى العاطلين عن العمل وتزويدهم بالمهارات التي يحتاجها سوق العمل حاليًا، لا سيما وأن 12٪ فقط من القوى العاملة في الجزائر متحصلة على شهادة التعليم العالي[1]، وتعاني الصناعة الجزائرية من العجز في مجال التأطير الصناعي وقلة الكوادر المؤهلة لتمكين المؤسسات من مواكبة التطورات العالمية وتحسين طرق التسيير والتسويق والتحكم في التكنولوجيا كثيفة المعرفة، ويُظهر عدم التوافق بين العرض والطلب على القوى العاملة بسبب انخفاض مستوى تأهيل العمال، أن المهارات المطلوبة في الجزائر تحكمها مجموعتان مترابطتان من التحديات أحدها خارجية تتعلق بسياق سوق العمل والأخرى داخلية تتعلق بنظام التعليم والتدريب التقني والمهني وتمثل هاتين المجموعتين بدائرتين تعزز احداهما الأخرى.

الشكل(74): دائرتان مترابطتان تؤطران آليات تطوّر المهارات في الجزائر



المصدر: وزارة التجارة والصناعة سلطنة عمان، مرجع سبق ذكره، ص40.

تتمثل المشكلة الرئيسية هنا في استمرار أوجه القصور في الجودة المستمدة من مجموعة من التحديات الهيكلية(الخارجية) والوظيفية(الداخلية)، تعزز الدائرتان بعضهما البعض وتمنعان بشكل مشترك ظهور آليات تطور المهارات الوطنية.

7. ضعف المستوى التكنولوجي والقدرة على الابتكار

وفقًا لمؤشر التكنولوجيا والابتكار كفرع من مؤشر التنافسية العالمية للسنوات 2015-2017، فإن قيم " الاستعداد التكنولوجي" و"عوامل الابتكار والتطور" منخفضة للغاية في الجزائر وهي على التوالي 126 و124 في سنة 2015[2] و98 و118 في سنة 2017 من بين 144 دولة [3]، وعلى

[1] European Training Foundation (ETF), Op.cit, p7.
[2] World Economic Forum, The Competitiveness Reports, 2015–2016, Geneva, 2015, p94.
[3] World Economic Forum, The Competitiveness Reports 2017–2018, Geneva, 2017, p44.

الرغم من أن الحكومة كانت تهدف الى توسيع القدرات الوطنية في البحث العلمي وإدخال تقنيات الإنتاج الحديثة، الا أن الجزائر تأتي في المراتب الأخيرة في "توافر أحدث التقنيات" و"استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركة" وفي معظم المؤشرات تقريبا، ويعتبر "نقص التكنولوجيا" من أكبر العقبات التي يواجهها المصنعون في الجزائر إضافة الى افتقارها إلى آلية سياسية لتعزيز نقل التكنولوجيا.

بالرغم من أهمية ابتكار المنتجات الجديدة في تحقيق الاستقرار والنمو في مبيعات المؤسسة وأرباحها، الا أن عملية الابتكار تكتنفها درجة عالية من المخاطرة حيث يعتبر ارتفاع معدلات فشل المنتجات الجديدة من المعوقات الاساسية للابتكار وتوجه المؤسسات الصناعية نحو العمليات الانتاجية السهلة حيث أن أغلب الصناعات في الجزائر تتمثل في التركيب والتعبئة والتغليف، ولا يزال عدد براءات الاختراع المسجلة ضعيفا جدا في الجزائر وقدا احتلت مراتب متأخرة وفق مؤشر الابتكار العالمي حيث جاءت في المرتبة 110 سنة 2018 من بين 126 دولة[1]، ويرجع ذلك أساسا لارتفاع درجة المخاطرة في الابتكار وتطلبه لتكاليف مرتفعة وعدم وجود سياسة وطنية تعزز الترابط بين مؤسسات ومراكز البحث والمؤسسات الصناعية.

يشكل البحث والتطوير الحلقة الأضعف في التنمية الصناعية في الجزائر فأهداف وأولويات سياسة البحث والتطوير للحكومة ليست مرتبطة بما يكفي مع خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، كما يعاني قطاع البحث من ضعف الموارد المرصودة لتأسيسه وتنميته مقارنة مع الدول المتقدمة فبينما تنفق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي2% إلى 4% من ناتجها المحلي الإجمالي على قطاع البحث والتطوير لا يتجاوز إنفاق الجزائر0,8%، كما يتميز البحث والتطوير في الجزائر بالضعف الشديد في العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي المتمثلة في المخابر ومراكز البحث العلمي المتخصصة وبين الوحدات الإنتاجية للقطاع الصناعي والأسواق حيث لا يتم تسويق إلا بحوث قليلة جدا كما أن معظم الشركات الصناعية الجزائرية لا تستثمر في الابتكار على الإطلاق.

[1]World Intellectual Property Organization, Global Innovation Index 2018, available at : https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2018-intro5.pdf

8. تحديات تتعلق بالتجارة الخارجية:

تواجه المؤسسات الصناعية الناشئة الخاصة عائق التزود باحتياجاتها من المواد الاولية، ومستلزمات العملية الانتاجية بشكل عام، فرغم انفتاح الاقتصاد الوطني على السوق العالمي و تحرير التجارة و الغاء الاحتكار الا ان المؤسسات الخاصة بقيت تعاني من مشاكل ندرة و نقص التموين وذلك بسبب اهتمام المستوردين بالسلع الاستهلاكية الجاهزة أكثر من المستلزمات الانتاجية، بالإضافة الى ارتفاع الاسعار نتيجة لمشاكل الصرف، والانعكاسات السلبية لسياسة تخفيض العملة...الخ، الامر الذي دفع بأصحاب هذه المؤسسات الى شرائها بأسعار مرتفعة أو تجميد جزء من رأس المال وتحمل الاعباء المتنوعة لهذا النوع من التخزين، واما استخدام مواد خام أقل جودة مما يؤثر على جودة السلع المنتجة و هو ما يضعف قدرتها التنافسية، ومن جهة اخرى تواجه عملية تصدير المنتجات الجزائرية عدة صعوبات نذكر منها:

- تعقد إجراءات التصدير فهي تتطلب وثائق كثيرة وتستغرق وقتًا طويلاً.
- نقص مكاتب الربط والتوزيع التي لها اتصال مع الأسواق الخارجية وغياب التجهيزات الحديثة التي تسمح بتعبئة السلع وتفريغها على مستوى الموانئ والمطارات[1].
- التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المعنية بترقية الصادرات.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين، وميلهم لممارسة الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- ضعف النظام المالي في الجزائر، وعدم فعالية الإطار التشريعي والمؤسساتي.
- ضعف القدرات التسويقية للشركات الجزائرية المصدرة، ندرة الكفاءات البشرية المتخصصة لديها، عدم تخصيص هياكل وظيفية تتكفل بعمليات التصدير، ضعف تنافسية المنتجات الوطنية[2].

---

[1] وكالة الانباء الجزائرية، النقل والخدمات اللوجستية أهم معوقات ترقية الصادرات خارج المحروقات، مرجع سبق ذكره.

[2] عـامر ملايكــية، عراقيل تصدير المنتجات غير النفطية في الجزائر: دراسة ميدانية لمدارك مديري الشركات المصدرة، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 12، العدد24، ص31.

– ندرة المعلومات عن الاسواق الخارجية ونقص خبرة ودراية المصدرين الجزائريين بالأسواق الخارجية، شدة المنافسة الدولية، وارتفاع نفقات النقل للأسواق الخارجية[1].

9. صعوبة الإجراءات الادارية والتنظيمية:

من أهم المشاكل التي تعاني منها الصناعة في هذا المجال:

– انعدام الاستقرار في التشريعات والتغيير المستمر في القوانين كلما تغيرت الحكومات مما يؤدي الى زعزعة ثقة المستثمرين ويزيد من تخوفهم ونفورهم، إلى جانب غياب الوضوح والدقة في بعض النصوص القانونية، وتداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات والجهات الوصية.

– ان الواقع الميداني للصناعة في الجزائر تعكسه ممارسات بيروقراطية تعيق مسار التنمية الصناعية فمن جهة هناك خطابات رسمية وقرارات وقوانين مشجعة للاستثمار الخاص ومن جهة أخرى ادارة معقدة لا تستجيب للسرعة في التنفيذ، اضافة الى ظاهرة المحسوبية والرشوة.

– تعدد مراكز القرار وتمركزها، واستغراق آجال طويلة في معالجة الملفات مما جعل الكثير من المشاريع الاستثمارية الجادة تتم ببطء، لدرجة ان الكثير منها لم يحصل على الموافقة في اوانه، ففي الوقت الذي يستغرقه انطلاق مشروع في السويد بين 2 و4 اسابيع، فان الآجال المتوسطة لانطلاق مشروع ما بالجزائر تقدر بـــ 5 سنوات.

10.غياب المعلومة الاقتصادية:

تعيش المؤسسات الصناعية في بيئة معلوماتية ضعيفة جدا وتعاني من صعوبة الوصول إلى البيانات المتعلقة بالصناعة والانشطة الصناعية، وهو ما لا يساعد باي حال من الاحوال على تنميتها ويجعلها تنشِؤ وتعمل في فوضى عارمة، وذلك نتيجة تجاهل أهمية استخدامها في حل المشاكل التي تعترض المستثمرين بسبب عدم القدرة على تحديد مصادر توفير المعلومات اللازمة اضافة الى غياب الخطط القائمة على دراسة واقعية متكاملة، الامر الذي ينعكس سلبا على اتخاذ القرار الاداري والاقتصادي نتيجة عدم معرفة القدرات وتحسين استعمال الطاقة الانتاجية الموجودة للتوسع وبناء علاقات متينة وصحيحة بين الآمر والمأمور.

[1] عـامر ملايكــية، مرجع سبق ذكره، ص40.

11. التلوث البيئي الصناعي:

رغم أن القطاع الصناعي في الجزائر يتميز بضعف الآداء، الا أنه يساهم بشكل كبير في تدهور البيئة وتلوثها بمختلف الملوثات السائلة والصلبة والغازية، ويرجع ذلك الى عوامل متعددة منها ضعف إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية واستخدام تكنولوجية قديمة وملوثة للبيئة إضافة الى غياب الرقابة المنتظمة ونقص الضرائب التي تفرض على المؤسسات التي تقوم بالتلويث.

خلاصة الفصل

بذلت الجزائر طيلة مسارها التنموي العديد من المجهودات والمحاولات لبناء قطاع صناعي قوي قادر على النهوض باقتصادها ودفعه نحو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، فاعتمدت السلطات الإستراتيجية الصناعية المرتكزة على قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة خلال المخططات التنموية فترة السبعينات وقامت بتوفير أكبر المخصصات المالية لتشجيع الاستثمارات الصناعية وبناء هياكل هذا القطاع ثم تبنت الاصلاحات الهيكلية وطبقتها على المؤسسات الصناعية العامة وشجعت القطاع الخاص على التصنيع واعتمدت عليه في تطوير النسيج الصناعي للبلاد. ومع البحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر مطلع الالفية الجديدة قامت السلطات بإنفاق مبالغ ضخمة في إطار سياسة الإنعاش التنموية وبرامجها، واستفاد القطاع الصناعي من العديد من الفرص لتأهيل مؤسساته وتهيئة المناطق الصناعية وتعزيز الهياكل القاعدية وفتح نشاطات صناعية جديدة والاستفادة من الخبرات الدولية في المجال الصناعي.

ورغم كل ماسبق لم يتمكن القطاع الصناعي من تحقيق التطور المنشود، وبقي آداؤه ضعيفا ودون المستوى المطلوب فهو لم يتجاوز نسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي طيلة الثلاثين سنة الماضية ولم يتجاوز 7,5% منذ سنة 2000، كما أنه حاليا يشهد أقل نسب مساهمة في الناتج المحلي منذ الاستقلال (5,5%-5,7%)، بالإضافة الى ذلك فالصادرات الصناعية خارج المحروقات لم تتجاوز نسبة 3% الا مؤخرا بتسجيل نسبة 6,7%، وكلها نسب هزيلة جدا ولا تعبر عن حجم المبالغ الضخمة التي انفقت على تطوير الصناعة وتوضح جليا الوضعية الصعبة التي يعيشها هذا القطاع حيث لم يساهم ولو بنسبة قليلة في تحفيز النمو وخلق الشروط الضرورية للإقلاع.

الفصل الرابع

مقترح لاستراتيجية ترقية القطاع الصناعي وتعزيز فرص تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

بناءً على ماسبق من معلومات حول أهمية القطاع الصناعي في تحقيق الإقلاع والتقدم الاقتصادي وحول نجاح الصناعات في التجارب المدروسة (تايوان، كوريا، تركيا)، ومن خلال تحليل وتقييم البيانات المتاحة عن الأداء الصناعي في الجزائر وموقعه من الاقتصاد العالمي، تتضح حاجة الجزائر الى رسم إستراتيجية مدروسة وعملية ومحكمة لترقية قطاع الصناعة من خلال تطوير الصناعات القائمة ورفع انتاجيتها لتساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وفي دعم التنويع والابتكار على نحو مستدام بالتزامن مع تطوير التكنولوجيا المتقدمة في الجزائر، يجب أن ترتقي هذه الاستراتيجية بالقطاع الصناعي لتتعدى آفاقه السوق المحلية وتجعله قادرًا على المنافسة بكل قوة على الصعيد العالمي استعدادا للمشاركة في الثورة الصناعية الرابعة التي تطل بظلالها على العالم، الأمر الذي يحتّم عليها العمل باستمرار على مواكبة أحدث تقنيات الإنتاج والاتصالات والمهارات المتطورة المصاحبة لها على النحو الذي نجحت بعض الدول الأخرى حاليًا في تحقيقه.

وفي هذا الإطار سنحاول اعداد استراتيجية صناعية ذات أهداف طموحة مبنية على مقترحات لسياسات وإجراءات قابلة للتنفيذ ترسم رؤية مستقبلية لقطاع الصناعة لعام 2030 وتحمل عنوان "ترقية الصناعة من أجل الاقلاع"، مع التأكيد على أن الإستراتيجية تتميز بالتركيز على عدد محدود من الأولويات الإستراتيجية مقارنة بالحجم الواسع لمكونات واحتياجات القطاع الصناعي المتعلقة بالعناصر الأساسية الدافعة لتحقيق الاقلاع الاقتصادي.

- ✓ المبحث الأول: سياسات واستراتيجيات دعم ترقية القطاع الصناعي في الجزائر
- ✓ المبحث الثاني: صياغة الاستراتيجية المقترحة
- ✓ المبحث الثالث: المحاور الكبرى للاستراتيجية
- ✓ المبحث الرابع: الخطة التنفيذية لتطبيق الاستراتيجية

المبحث الأول: ملامح سياسات دعم ترقية القطاع الصناعي في الجزائر

في خضم عرضنا لملامح آداء القطاع الصناعي وتبيين ابعاده السلبية والايجابية، لا يمكن أن ننفي أن هناك جهودا تعكس الرغبة للنهوض بالصناعة في الجزائر من خلال صياغة خطط واستراتيجيات وضعت على مراحل مختلفة تهدف لإعادة هيكلة وتطوير القطاع الصناعي، ويهتم هذا المبحث بتجربة الجزائر الحديثة في مجال التخطيط الاستراتيجي الصناعي والرؤى المستقبلية التي تم رسمها لهذا القطاع حيث يعرض ملامح الخطط الاستراتيجية الصناعية ومستهدفاتها والسياسات التي تقوم عليها والانجازات الناجمة عنها وعدد من الجوانب الأخرى ذات العلاقة بتطوير آداء القطاع الصناعي.

المطلب الأول: الخطط الاستراتيجية الصناعية الحديثة في الجزائر

يعرض هذا المطلب الاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة الجزائرية في السنوات الاخيرة وأهم المحاور التي بنيت عليها والتي تخص ترقية وتطوير القطاع الصناعي:

1. الاستراتيجية الصناعية الجديدة

عمدت السلطات الجزائرية إلى تبني استراتيجية جديدة لترقية القطاع الصناعي قصد تنويع الاقتصاد الوطني وتخليصه من التبعية للمحروقات، وترمي هذه الاستراتيجية إلى تحديث وتوسيع القطاع الصناعي وزيادة قدرته التنافسية وإنعاش الصناعات التحويلية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

1.1. أهداف الاستراتيجية الصناعية الجديدة

يمكن اجمال أهداف هذه الاستراتيجية في النقاط التالية[1]:

- استعادة الأسواق الداخلية وتوجيه المؤسسات الوطنية العامة من أسواق السلع الكاملة الصنع نحو الأسواق الاقليمية من خلال الاستفادة من تنفيذ اتفاق الشراكة وعلى هذا الصعيد يمكن للاستثمار المباشر الوطني والخوصصة والاستثمارات المباشرة الاجنبية أن تلعب دورا هاما.

[1] سمية سريدي، أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية –دراسة مجمع عمر بن عمر قالمة–، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2015–2016، ص 304

- اعادة تأهيل واعادة نشر الحظيرة الصناعية للإنتاج الصناعي للسلع الوسيطة، والهدف من ذلك وضع المؤسسات العمومية والخاصة ضمن شبكات الاسواق الاقليمية والعالمية المندمجة.
- توفير الشروط الكفيلة بتمكين صناعات جديدة خلاقة للقيم المضافة العالية من التطور ويستدعي ذلك خلق فضاء محفز بما يكفي وقدرات وطنية للابتكار والتسيير، اذ تندرج الصناعة الدوائية والتكنولوجيات الجديدة للإعلام في هذا الإطار.
- انشاء مناطق مندمجة للتنمية الصناعية وأقطاب تكنولوجية مخصصة تجمع الاقتصاديات الخارجية الضرورية، وتوفر شروط التعاون فيما بين القطاعات الصناعية والعلاقات بين المؤسسات ومراكز التكوين لتشكيل مناطق حيث تنشأ وتتطور تنافسية الاقتصاد الوطني.

تقوم هذه الاستراتيجية على اربعة مبادئ رئيسية[1]:

- ✓ تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية
- ✓ تحديد مبادئ الاستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية
- ✓ ضرورة وضع سياسة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- ✓ ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينات.

2.1. المحاور الرئيسية للاستراتيجية الصناعية الجديدة

تستند الاستراتيجية الصناعية الجديدة إلى أربعة محاور هي[2]:

1.2.1. اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها ودعمها من خلال التعريف بالفروع التي تعرف احتمال قوي للتطور في الأسواق الدولية ثم تحليل درجة تنافسيتها وتقييم نقاط قوتها وضعفها وكذلك الأخطار التي ستواجهها والفرص التي ستوفرها الأسواق الدولية ثم اختيار الاستراتيجية الصناعية الملائمة لها وتحديد عناصر تنفيذها.

2.2.1. الانتشار القطاعي للصناعة: ويتم ذلك من خلال العمل على 3 مستويات هي:

---

[1] صليحة يعقوبن، مرجع سبق ذكره، ص197.

[2] وزارة الصناعة، المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية، على الموقع:-http://www.mdipi.gov.dz/?-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2019/12/30.

– **تثمين الموارد الطبيعية:** تهدف الاستراتيجية الصناعية إلى النهوض بالقطاع الصناعي عن طريق استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة بطريقة تسمح لها بالانتقال من بلد مصدر للمواد الأولية في شكلها الخام إلى بلد مصدر لمنتوجات ومواد مصنعة، وذلك باستخدام التكنولوجيا المتطورة والتقنيات الحديثة والفروع المستهدفة في هذا الشأن هي: البتروكيماويات والألياف التركيبية، صناعة الحديد والمعادن غير الحديدية، الألمنيوم، مواد البناء ... إلخ

– **تكثيف النسيج الصناعي:** يتعلق بتشجيع وتكثيف الصناعات التي تساهم في تحقيق التكامل بين الأنشطة الصناعية في المراحل النهائية من سلسلة الإنتاج وهي الصناعات المحققة للقيمة المضافة ويتعلق الأمر بالتجميع والتغليف والتوضيب كالصناعة الكهربائية والإلكترونية والصيدلانية والصناعات الغذائية.

– **ترقية الصناعات الجديدة:** من خلال الاهتمام بتشجيع الصناعات التي لم تكن موجودة في الجزائر أو في بعض مناطقها وهي الصناعات التي تزايد الطلب الحلي عيلها نتيجة تغير نمط الاستهلاك الوطني ويتعلق الأمر خاصة بالصناعات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

3.2.1. انتشار وتوسع حيز الصناعة : يعد توسع حيز الصناعة البعد الثاني من الانتشار الصناعي ولا يقتصر على شكل المناطق الصناعية العادي، حيث يجب أن يستجيب لرؤية اكثر تحضرا ولمفاهيم وأفكار مثمرة أكثر مثل مناطق التنمية الصناعية المتكاملة، والمناطق المتخصصة واستغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية والربط الشبكي بين الشركات والمؤسسات العمومية للضبط والتنظيم و هيئات البحث والتدريب والتكوين وهذا التعاون سيكون له تأثير لأحداث مناخ جزئي للأعمال و تعميق الاستثمارات وقد تم تحديد المناطق الصناعية الاستراتيجية الوطنية كالآتي :

- المناطق المتكاملة للتنمية الصناعية في كل من: الجزائر، البليدة، مستغانم وهران، سطيف برج بوعريريج، حاسي الرمل، غرداية، عنابة، بومرداس تيزي وزو.
- الأقطاب التكنولوجية في: الجزائر (سيدي عبد الله)، بجاية، سيدي بلعباس.
- مناطق متخصصة: ارزيو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران.

4.2.1. سياسة الترقية الصناعية: تغطي هذه السياسة اربعة مجالات:

- تطوير وترقية المؤسسات الخاضعة لبرنامج تحديث الشركات وعصرنتها والتي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار استراتيجية التصنيع.
- الإبداع والابتكار من محركات التنمية والتطور، وخلق نظام إبداع داخلي المنشأ يعمل على تغذية تطور القطاع الصناعي وتوفير الحماية له من قبل الدولة من خلال وضع وتنفيذ نظام وطني للإبداع لدعم سياسة الترقية والتطوير والتقدم التقني.
- تنمية الموارد البشرية وتعتبر عنصرا مهما في الاستراتيجية الصناعية فهي عامل قوي في استيعاب التكنولوجيا أو الصناعات العصرية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا تكميليا للاستثمار الوطني لذا يجب إدراج سياسة تستهدف تعبئة المساهمات الخارجية وتوجيهها لتمويل الأنشطة الصناعية كثيفة رأس المال ودمج التكنولوجيا الجديدة في النسيج الصناعي لفائدة المؤسسات الوطنية.

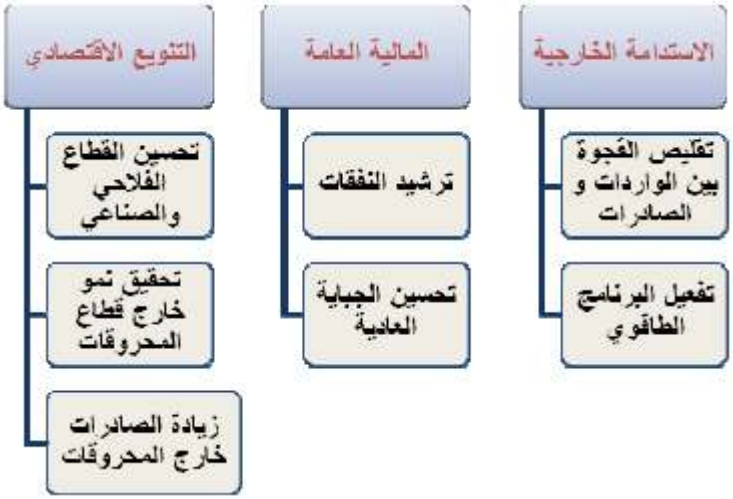
وضعت هذه الاستراتيجية لإخراج الاقتصاد الوطني من مشكلة الاعتماد على المحروقات في موارده من العملة الصعبة الى الاعتماد على الموارد المحصلة من النشاط خارج المحروقات وذلك من خلال بعث وتأهيل بعض الصناعات الاساسية كالبتروكيمياء ومواد البناء، تكنولوجيات الاعلام والاتصال الى جانب الصناعة الصيدلانية، الميكانيكية والالكترونية، ورغم ذلك ظلت نتائجها مخيبة للآمال وسجلت أرقاما هزيلة لم ترقى الى مستوى التطلعات.

2. نموذج النمو الاقتصادي الجديد

بعد تراجع أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014، طرحت أهمية تنويع الاقتصاد الجزائري مرة اخرى، وكشفت الحكومة عن معالم نموذج النمو الجديد، الذي شرع في بلورته في سنة 2016[1]، يرتكز من جهة على مقاربة مجددة لسياسة الموازنة على اساس مسار يمتد من سنة 2016 الى 2019، تهدف الى تحسين ايرادات الجباية العادية ورفع حصيلتها مع التركيز على ترشيد النفقات، ومن جهة اخرى يصبو الى تنويع وتحويل الاقتصاد الجزائري في غضون آفاق 2030، من خلال دعم القطاعات التنافسية كالصناعة والزراعة، اضافة الى تحقيق الاستدامة من خلال تفعيل البرنامج الطاقوي لإنتاج الطاقة المتجددة.

[1] لعمرية لعجال، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، العدد37، افريل 2019، ص124.

الشكل(75): مرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد



المصدر: طلال عباسي، واخرون، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، 14نوفمبر 2019، ص28.

1.2. مراحل النمو المسطرة في النموذج:

سطرت الحكومة نظرة ومقاربة بعيدة الأجل لتحويل الجزائر الى دولة ناشئة عبر جملة من التغيرات الهيكلية خلال العشرية المقبلة، وفق ثلاثة مراحل أساسية[1]:

- ✓ **مرحلة الاقلاع** phase de décollage (2016 –2019): والتي تتميز بتطور حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة.
- ✓ **المرحلة الانتقالية** phase de transition (2020 –2025) والتي تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر.
- ✓ **مرحلة الاستقرار** phase de stabilisation أو مرحلة الدمج والالتقاء convergence (2026 –2030) والتي تتحقق فيه التوازنات للاقتصاد الوطني.

2.2. أهداف النموذج:

[1] ذهبية لطرش، شافية كتاف، تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016–2030، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 8، 2017، ص192.

يحدد النموذج في الشق المتعلق بتنويع وتحويل الاقتصاد الوطني، اهدافا يتعين بلوغها في الفترة الممتدة بين 2020 و2030 تمثل في[1]:

- رفع الناتج المحلي الخام الفردي بـ 2,3 مرة.
- ضمان نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الخام خارج المحروقات بنسبة 6,5% سنويا في الفترة 2020-2030.
- مضاعفة حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في PIB من 5,3% في سنة 2015 الى 10% في آفاق 2030.
- عصرنة القطاع الفلاحي، وتنويع الصادرات بهدف رفع مساهمتها في تمويل النمو الاقتصادي
- تقليص نسبة نمو استهلاك البلاد السنوي من الطاقة إلى النصف من زيادة سنوية بـ 6% حاليا الى زيادة بـ3% بحلول 2030.

3.2. المحاور الاستراتيجية للنموذج:

تنقسم عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة في النموذج الى (6) محاور استراتيجية:

1.3.2.تحفيز خلق الأعمال في الجزائر:

من خلال تشكيل لجنة ممارسة أنشطة الأعمال تتكون من ممثلين معنيين من الحكومة والقطاع الخاص اضافة الى الباحثين والمستشارين، تبسيط العبء الإداري المقترن بتحديث تكنولوجيا المعلومات لتقليل تكاليف المعاملات، تطوير الشركات الناشئة سواء في قطاع الخدمات أو في القطاع الصناعي[2].

2.3.2. تمويل الاستثمار

يتطلب تحقيق رؤية 2030 تطوراً سريعاً في الاستثمار الخاص غير المتعلق بالطاقة، وتتمحور الإصلاحات حول ثلاثة محاور: (1) إنشاء نظام وطني حقيقي للاستثمار في المعدات العامة، (2) استئناف إصلاح النظام المصرفي، (3) تطوير سوق رأس المال.

---

[1] لعمرية لعجال، الاستراتيجية الصناعية ودور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد الرابع، 2018، ص 126.

[2] Ministère des Finances, Le Nouveau Modele De Croissance (Synthese), Juillet 2016, p14, sur le site : http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-be15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf, consulté le : 30/07/2020.

3.3.2.السياسة الصناعية والتنويع:

فيما يتعلق بالاستراتيجية الصناعية، تتم إعادة تنظيم السياسات الصناعية القطاعية في الجزائر على أربعة محاور وتعتمد على تطوير الأنظمة الصناعية والتعدينية، وتعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، وهذا يعني تكثيف المشهد الصناعي، وإعادة هيكلة بعض القطاعات، وتحسين سلسلة القيمة. وحددت الاستراتيجية سبع صناعات ذات أولوية للتنمية، وهي الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية والكهربائية والمعادن والالكترونيات، الأعمال الزراعية تصنيع، مواد كيميائية، البلاستيك والمستحضرات الصيدلانية، ومواد البناء.

1) دعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية طبيعية من خلال التكامل المصب الذي يتراوح من إنتاج الموارد الطبيعية (الزراعة، الثروة الحيوانية، التعدين، الهيدروكربونات) نحو شرائح ذات قيمة مضافة عالية: وهي تتكون أساسًا من ثلاثة أنواع[1]:

– الصناعات الغذائية الزراعية من خلال تنمية الموارد الزراعية لبلدنا (الحمضيات، التمور، لحم الأغنام والماعز)؛

– قطاعات المصب من الهيدروكربونات، وخاصة البتروكيماويات والأسمدة؛

– قطاعات المصب من الموارد المعدنية الوفيرة على الأراضي الوطنية (الحديد والفوسفات والأتربة النادرة) والتي توفر، إلى جانب الطاقة منخفضة التكلفة (الغاز بشكل أساسي)، ميزة كبيرة لبناء إمكانات إنتاج تنافسية في الصناعات الميكانيكية، الصلب والمعادن، الأسمنت، ولكن أيضًا القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى مثل صناعة السيارات، وفي المستقبل، صناعة الطيران وبناء السفن والمعادن الدقيقة. بالنسبة لجميع هذه القطاعات، فإن الهدف الذي يجب تحقيقه في غضون خمس إلى سبع سنوات هو وقف تصدير المواد الخام غير المصنعة والاستيلاء على حصة كبيرة بشكل متزايد من القيمة المضافة في الجزائر، سيتم وضع خطة رئيسية لتقييم الموارد الهيدروكربونية والتعدين مع خطة لاستعادة البتروكيماويات وخطة تقييم الفوسفات.

2) دعم القطاعات التي بنت فيها الجزائر بالفعل مزايا نسبية (الإلكترونيات)، أو ستقرر بناء هذه المزايا بسبب تأثيرها غير المباشر وعواملها الخارجية على الاقتصاد ككل (الاقتصاد الرقمي على وجه الخصوص) تم تحديد أربعة أنواع رئيسية من القطاعات:

[1] Ministère Des Finances, Le Nouveau Modele De Croissance (Synthese), Op.Cit, P16.

– القطاعات التي تملك فيها الجزائر بالفعل قاعدة صناعية (الإلكترونيات، وبناء الأقمار الصناعية، وإنتاج معدات الاتصالات)

– القطاعات التي سيتم تطويرها بسبب تأثيرها في بقية الاقتصاد (الاقتصاد الرقمي على وجه الخصوص)

– خدمات المعرفة التي يعيق تطورها الضعيف الارتقاء التكنولوجي للاقتصاد الوطني.

– الصناعات السياحية والثقافية حيث يمكن للجزائر تعزيز تراثها الجغرافي والثقافي بشكل خاص (التراث المعماري، المطبخ، الحرف اليدوية، الموسيقى).

في جميع هذه القطاعات، يعتمد النجاح على القدرة على إخراج فئة من رواد الأعمال الديناميكيين والمبدعين، القادرين على فهم وتوقع تغيرات السوق، وعلى جودة الموارد البشرية من خلال التدريب الفني والمحترفين.

3) استراتيجية إحلال الواردات من خلال الاستعاضة، جزئياً أو كلياً، عن استيراد المنتجات شبه المصنعة أو النهائية المستوردة بالإنتاج الصناعي المحلي، وتستند هذه الاستراتيجية إلى وجود طلب محلي قادر على الوفاء بالالتزامات لاستبدال الإنتاج الصناعي المحلي في كل أو جزء من سلسلة القيمة للواردات الحالية. بالإضافة إلى صناعة السيارات والصلب والأسمنت والصناعات الغذائية، فإن القطاع ذو الأولوية هو أيضًا قطاع الصناعات الدوائية، في هذا السياق يمكن لتسريع إنشاء العناقيد الصناعية أن يجعل من الممكن زيادة الإنتاج بسرعة في القطاعات المعنية، لا سيما إذا توفرت بيئة أعمال أكثر ملاءمة وحوافز الاستثمار للقطاع الخاص والشركاء الدوليين.

4) دعم تطوير الأنشطة الصناعية في القطاعات التي تكون فيها مرونة في دخل الصادرات على المدى الطويل ويجب أن تكون الصادرات غير الهيدروكربونية، في رؤية 2030، مدعومة بالتدابير التالية على وجه الخصوص: تشجيع إنشاء شركات تصدير جديدة ودعم الصادرات الناشئة، اضافة الى دعم الشركات المصدرة لتنمية صادراتها بشكل مكثف، وإنشاء مناطق تصدير خاصة بالرجوع إلى الأمر 03–02 الذي تم إلغاؤه في عام 2006.

أخيرًا، من المهم أن تطور البلاد القدرات الصناعية ونسيج من الشركات في مجالات الثورة الصناعية الجديدة الجارية من أجل تحكمها في القطاعات الاقتصادية المستقبلية في العالم، تتميز هذه القطاعات بمرونة عالية في دخل الصادرات، على الرغم من عدم وضوح الرؤية في هذه

القطاعات، يمكن المراهنة على القطاعات الرقمية (الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والطابعة ثلاثية الأبعاد) والروبوتات (الروبوتات الصناعية والطائرات بدون طيار) والتكنولوجيا الحيوية وعلم الوراثة، والطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية، خلايا الهيدروجين).

4.3.2. تحديد المناطق الإقليمية للتنمية الصناعية من خلال إعادة تنظيم إدارة الأراضي الصناعية ودمجها: ينطوي التنويع على تحديد الخطط الخاصة بموقع الأنشطة الصناعية على الأراضي الوطنية في إطار خطة استخدام الأراضي الوطنية (SNAT)، وفقًا لاحتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية للبلد، ومن أجل ذلك يجب: مراجعة حوكمة الأراضي الصناعية من خلال إعادة توزيع المهام بين وزارة الصناعة والوكالة الوطنية للوساطة وتنظيم الأراضي (ANIREF) ومراجعة مهام هذه الاخيرة فيما يتعلق بإدارة الأراضي الصناعية إعادة التجميع التدريجي لجميع الأراضي الصناعية تحت رعايتها ودمج المجمعات التكنولوجية وحاضنات الجامعات في محفظة الوكالة[1].

5.3.2. ضمان الأمن وتنويع موارد الطاقة: ويتمحور ذلك حول برنامجين رئيسيين هما: برنامج كفاءة الطاقة وبرنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة وأمن الطاقة.

6.3.2. حوكمة نموذج النمو الجديد: من خلال:

– التشاور بين السلطات العامة والشركات من خلال مؤسسات مخصصة تهدف إلى تقليل أوجه عدم اليقين المتأصلة في المقايضات والخيارات الاقتصادية التي يتم إجراؤها وتشجيع الابتكارات التكنولوجية، وسوق تصدير جديد.

– نظام وطني جديد للاستثمار في المعدات العامة يضمن: التقليل إلى أدنى حد من تكلفة ومدة تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

– تطوير نظام معلومات إحصائية وطني جديد، من خلال اعادة تنشيط وظيفة المجلس الوطني للإحصاء لتولي مسؤولية إعادة تنظيم وتطوير النظام الإحصائي الوطني.

– يجب تعزيز تقييم السياسات العامة ليس على أساس مقدار الضخ المالي ولكن على النتائج والأثر الاقتصادي والاجتماعي للتدابير المعتمدة.

[1] Ministère Des Finances, Le Nouveau Modele De Croissance (Synthese), Op.Cit, P19.

– تحسين أداء الإدارة الاقتصادية وإنشاء وحدة إصلاح وتحديث إداري مقرها رئاسة الوزراء للمساهمة في تحديث المؤسسات الاقتصادية وإدخال وتعميم ممارسات الإدارة العامة الجديدة.

وقد وضعت هذه الاستراتيجية لإخراج الاقتصاد الوطني من أزمة انخفاض اسعار البترول من خلال تنويع الاقتصاد الجزائري وإعادة تنظيم السياسات الصناعية القطاعية، وقد سبق وعرضنا نتائج السنوات الثلاثة (2016–2019) التي طبق فيها هذا النموذج على القطاع الصناعي في الفصل السابق حيث كانت هي الاخرى جد متواضعة وبعيدة كل البعد عن النتائج المرجوة وذلك بسبب عدم مرونة الاقتصاد الجزائري وعدم التطبيق الفعلي للنموذج. بقيت بعض المشاريع المبرمجة مجرد حبر على ورق ولم ترى جلها النور حيث لم تنطلق فيها الأشغال بسبب التغيرات التي طرأت على الحكومة وعلى كامل الوضع السياسي في الدولة.

3. مخطط عمل الحكومة لعام 2020

مع تغير الحكومة الجزائرية نهاية سنة 2019 وقدوم حكومة جديدة قامت هذه الاخيرة بإعداد خطة عمل جديدة لتعزيز الاقتصاد الوطني والنهوض به، عبر تسطير حزمة من الاهداف والمبادرات، ويعتبر "مخطط عمل الحكومة لعام 2020" أحدث خطة استراتيجية تبنتها الحكومة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية، اشتمل المخطط على خمسة محاور رئيسة تمثلت في: توفير نمط جديد للحكم يتسم بالشفافية والمحاسبة بما يضمن الممارسة الكاملة للحقوق والحريات، ومحور الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي، ومحور التنمية البشرية والسياسة الاجتماعية، ومحور السياسة الخارجية، ومحور تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين.

1.3. أهداف مخطط عمل الحكومة لعام 2020

يسعى هذا المخطط الاستراتيجي إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في الآتي[1]:

- تبني سياسة اقتصادية ذات تأثير ايجابي على كل القطاعات.
- تحفيز الإنتاج الوطني.
- تعزيز القدرات المؤسسية في مجال التطوير الصناعي والتعديني.
- ترشيد الانتشار الاقليمي للتنمية الصناعية والمنجمية.

[1] صندوق النقد العربي، التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية، يونيو 2020، ص ص 15،16، متاح على الموقع:https://www.amf.org.ae .

- اعتماد قواعد حديثة لحوكمة الموازنة العامة.
- الانتقال الطاقي نحو نموذج أكثر عقلاني وبيئي.
- إجراء إصلاحات واسعة النطاق وتكييفها بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

2.3. برامج مخطط عمل الحكومة الداعمة لتطوير القطاع الصناعي

ستقوم الحكومة بتبني سياسة اقتصادية جديدة تتمحور حول التدابير والاتجاهات الإستراتيجية الرئيسية الأتية[1]:

– **تعزيز إطار تطوير المؤسسة:** من خلال مواصلة برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع جهاز ملائم لدعمها، وتشجيع الشراكات بين المؤسسات العمومية والخاصة، والشراكات مع المستثمرين الأجانب بهدف تعزيز القدرة التنافسية وزيادة استخدام القدرات الإنتاجية المتاحة، كما ستهتم بمختبرات الرقابة الصناعية ومعايير الجودة، لتحسين جودة الإنتاج الصناعي وقدرته التنافسية.

– **تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار:** عن طريق تجديد استقرار الإطار القانوني من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإزالة العراقيل والأعباء البيروقراطية، وإنشاء شبكة تقييم وتعديل المزايا الممنوحة للمشاريع الاستثمارية.

– **ترشيد الانتشار الاقليمي للتنمية الصناعية واستغلال العقار الاقتصادي:** من خلال فتح فضاءات جديدة لإنتاج العقار الاقتصادي، لاسيما في الهضاب العليا والجنوب. ومكافحة ظاهرة عدم استغلال الاراضي الخاصة بالاستثمار، وضع المناطق الصناعية الجديدة حيز الخدمة، انشاء مناطق صناعية جديدة وتهيئتها، اعادة تأهيل المناطق الصناعية النشطة.

– **التطوير الاستراتيجي للشعب الصناعية والمنجمية:** من خلال تشجيع الاستثمار في الصناعات الغذائية والميكانيكية والصيدلانية وصناعات مواد البناء والالكترونيات والاجهزة الكهرومنزلية وصناعات النسيج والجلود، إضافة الى العمل على تطوير صناعات تحويل المواد الأولية كالحديد والصلب والبترول من خلال تفعيل الشراكة المحلية والأجنبية مما يساعد في تطوير صناعات محلية

[1] الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة، فيفري 2020، ص ص23–27، (بتصرف)، متاح على موقع الوزارة الأولى:
http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2020-ar.pdf

أخرى، ويهتم المخطط أيضا برفع معدل الاندماج في نموذج CKD في الصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية وتحفيز أنشطة المناولة بالحصول على العقار والتمويل.

كما تحرص الحكومة على تجسيد مشاريع الشراكات الكبرى لتكثيف انتاج وتصدير مختلف أنواع الأسمدة، وإنتاج الحديد والذهب والرخام وغيرها.

– **تثمين الإنتاج الوطني:** من خلال وضع الاليات القانونية التي تلزم المؤسسات العمومية والخاصة الى اللجوء الى السلع والخدمات المنتجة محليا، كما ستواصل الحكومة ضبط وتقليص الواردات لحماية الإنتاج المحلي.

– **ترشيد الواردات وترقية الصادرات:** بغرض ترقية الصادرات خارج المحروقات تلتزم الحكومة بتقديم الدعم اللازم للمتعاملين الاقتصاديين لتحسين قدرتهم التنافسية وانشاء اتحادات التصدير، وإنجاز مناطق حرة على مستوى ولايات الحدود الجنوبية، وإنشاء منصات لوجستيكية مخصصة للتصدير ووضع تدابير تحفيزية تخص المناطق الاقتصادية الخاصة وإنشاء مراكز كبرى للمعارض، وإعادة بعث نشاطات المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات وتعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية لصالح المؤسسات المصدرة، كما تعتزم الحكومة الشروع في عمليتي تقييم ومراجعة لاتفاقيات التبادل الحر القائمة.

ويتضمن مخطط عمل الحكومة لسنة 2020 ايضا:

– **عصرنة النظام المالي:** من خلال تشجيع الابتكار المالي وتعميم وسائل الدفع الالكترونية للتقليل من المعاملات النقدية، وانشاء بنوك وصناديق استثمار متخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة[1]، وتشجيع المؤسسات البنكية والتأمينية على تنويع مصادر التمويل من خلال تنشيط سوق القروض، وتطوير سوق السندات، وتشجيع الادخار، وتجفيف السيولة المتداولة خارج النظام المصرفي، كما ستولى أهمية خاصة لتطوير سوق البورصة.

– **تنمية رأس المال البشري:** في إطار مخطط عملها الاستراتيجي، تعمل الحكومة على تعزيز النشاطات في مجال التعليم وتعميمه لجميع الفئات بهدف المساواة بين الجميع في التعليم، واعداد

[1]صندوق النقد العربي، التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص33.

مرجعيات للكفاءات المهنية، وتحسين جودة التدريب وتعزيز التعليم التقني والعلمي، بالإضافة إلى تثمين خبرات الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج[1].

– **جذب الاستثمار الاجنبي المباشر:** ستدرج الحكومة قواعد جديدة للحوكمة في جميع القطاعات الاقتصادية، تقوم على وضع إجراءات واضحة وشفافة فيما يخص تحويل الأرباح بما يطابق المبادئ والقواعد الدولية، وعصرنة النظام الجبائي للملكية الفكرية، واستقرار الأحكام القانونية التي تحكم النظام الجبائي المطبق على الاستثمار.

– **دعم المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة** من خلال: استحداث صندوق تمويل موجه خصيصا للمؤسسات الناشئة، تشجيع وترقية الاستثمارات ذات رؤوس الأموال المخاطر، والتأطير القانوني للتمويل التشاركي، وضع إطار قانونى جديد مخصص لتطوير المؤسسات الناشئة، وضع تحفيزات ومزايا جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة، وضع قانون خاص موجه للعمال الأحرار "freelancer" من أجل تسهيل لجوء المؤسسات الناشئة إلى مورد بشري متخصص، استحداث صندوق موجه خصيصا لدعم تحويل التكنولوجيا، مراجعة وتحيين المزايا الجبائية لفائدة المشاريع الصناعية القائمة على استراتيجيات الابتكار و/ أو مراكز البحث والتطوير، اضافة الى استحداث قانون جزائري خاص بالأعمال التجارية الصغيرة قصد تمكين المؤسسات الصغيرة من الولوج إلى الأسواق في شكل بورصة لمناولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة على المستوى الجامعي عن طريق الحاضنات الجامعية وتحويل مشاريع البحث ذات الإمكانات الصناعية القوية إلى منتجات[2].

– **تشجيع الابتكار:** قامت الجزائر بإنشاء دائرة وزارية خاصة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وتعمل على إنشاء وتعزيز الجسور الضرورية بين الحاضنات المختلفة، ودعم الحاضنات عند اقتناء التكنولوجيات الجديدة واستعمالات الرقمنة، وتثمين خيرات النخبة من بين الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج والاستفادة منها، في مجال مرافقة وتطوير المؤسسات الناشئة، واستحداث شباك وحيد من أجل دعم المؤسسات الصغيرة المبتكرة، وتاهيل الحظائر السيبرانية "cyberpants" والحاضنات الموجودة.

---

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره ، ص33.

[2] الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة، مرجع سبق ذكره، ص ص34–35.

– **تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي:** من خلال تثمين منتج البحث عبر مفهوم "البحث بناءً على الطلب" وعقود البحث من طرف الجامعات ومراكز البحث مع المؤسسات الاقتصادية، من أجل تسويق المنتجات، اضافة الى توجيه الجامعة نحو مهن المستقبل وتعليم الذكاء الاصطناعي، وأنترنت الأشياء والطب الحديث، والتحولات الكبرى الاقتصادية والجيوسياسية، والروبوتيك، والتنمية البشرية المستدامة، والتحول الطاقوي.

ولتوظيف مخرجات الثورة الصناعية الرابعة والتحولات الرقمية المتسارعة في العالم لصالح تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر، تعمل الحكومة من خلال مخطط عملها على تطوير نظام وطني للمعلومات الإحصائية بدمج معايير الشفافية وتوثيق البيانات لفائدة الباحثين ومؤسسات الدولة، والاعتماد على الدراسات الاستشرافية في وضع الاستراتيجيات القطاعية.

4. السياسة الصناعية

تتيح السياسة الصناعية للدولة بالتدخل في تنظيم النشاط الصناعي من خلال تشكيلة واسعة من الإجراءات الحكومية المصممة بهدف ترقية نمو وزيادة تنافسية صناعة أو صناعات معينة، وتتمثل هذه السياسة اساسا في:

1.4. قيود الاستيراد (السياسة الحمائية):

تطلعت السياسة الصناعية الجزائرية إلى تعزيز الصناعات الأكثر ملاءمة لاستبدال الواردات فقامت الجزائر بفرض قيود على الواردات من خلال التعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج والتراخيص وغيرها من الإجراءات بغرض تحسين وضعية الميزان التجاري وتعزيز الإنتاج المحلي من خلال تشجيع الشركات والمستهلكين على التحول من شراء السلع المستوردة إلى تلك المنتجة محليًا، من الناحية النظرية يجب أن تحمي هذه الحمائية الصناعات المحلية حتى تصبح قوية بما يكفي لتصبح قادرة على المنافسة عالميًا وعند هذه النقطة يمكن إزالة حواجز الاستيراد تدريجياً، ومع ذلك فإن مثل هذه الاستراتيجية لا تخلو من التكاليف، والتي قد تنشأ في شكل زيادة الأسعار وانخفاض الاختيارات في السلع للمستهلكين وفي المدخلات الوسيطة للمنتجين المحليين[1].

[1]Oxford business group, The Report Algeria 2018, p38, url www.oxfordbusinessgroup.com, accessed: 28/07/2020.

تم تطبيق هذه السياسة لأول مرة على إنتاج المستحضرات الصيدلانية في عام 2009، حيث تم حظر استيراد الأدوية التي كان من الممكن تصنيعها محليًا، وكان هذا النموذج ناجحًا نسبيًا في القطاع مما أدى إلى زيادة الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأدوية الأساسية، واكتسب هذا النهج زخماً بعد تراجع أسعار النفط في الفترة 2014-2015 وما صاحب ذلك من تدهور في الميزان التجاري والحساب الجاري، وتميزت هذه المرحلة بفرض القيود التجارية لتعزيز الإنتاج المحلي، وفي شهر جانفي 2016 تم إدخال نظام تراخيص الاستيراد لأربعة منتجات هي السيارات وحديد التسليح وقضبان الحديد والأسمنت، وفي الوقت نفسه تم السماح لموزعي السيارات بمواصلة بيعها شرط توجههم لإنتاجها محليا، كما تم اصدار تعليمات للبنوك بعدم إصدار خطابات الاعتماد لبعض الفئات السلعية، مما ساعد على تغطية مجموعة واسعة من القطاعات ومنع الاستيراد فيها -مقارنة بمخطط ترخيص الاستيراد-. وفي أفريل 2017 تم تمديد مخطط تراخيص الاستيراد ليشمل 20 منتجا آخر ليصل إجمالي المنتجات إلى 24 منتجا، اضافة الى رفع رسوم الاستيراد وحضر استيراد بعض المنتجات "غير الأساسية"، وفي قطاع السيارات دخلت القواعد التي تحظر منح تراخيص توزيع السيارات للمؤسسات التي لم تتجه للإنتاج المحلي حيز التنفيذ في جانفي 2017 مما زاد من تحفيز نشاط تصنيع السيارات المحلية[1].

في جانفي2018 استبدلت الحكومة نظام تراخيص الاستيراد السابق بفرض حظر مؤقت أكثر تقييدًا على 851 منتجًا لتشجيع الإنتاج المحلي، وتألفت أغلبية هذه المنتجات من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية المنزلية التي تتوافر لها بدائل جزائرية الصنع، وتضمنت أيضًا بعض المعدات الصناعية ومواد البناء، في الوقت نفسه وسعت الحكومة قائمة السلع المستوردة الخاضعة للضريبة بنسبة 30٪ على 10 فئات من المنتوجات النهائية -والتي تشمل سمك السلمون والفواكه المجففة والحلويات وغيرها-[2]وزادت الرسوم الجمركية على بعض المنتجات الكهربائية والسلع الصناعية إلى 60٪، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة اللوحية والكابلات الكهربائية وأجسام الجرارات

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op.Cit, P89.

[2] وكالة الانباء الجزائرية، وزارة التجارة تحدد الاجراءات الجديدة لتأطير عمليات استيراد البضائع، على الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/51765-2018-01-02-14-27-31، اطلع عليه بتاريخ: 2020/09/29.

والشاحنات، ووفقًا لوزارة التجارة مكّنت قيود الاستيراد الجديدة البلاد من توفير 700 مليون دولار في الربع الأول من عام 2018[1].

ومن أجل التأكد من أن قيود الاستيراد هذه تحفز الإنتاج المحلي، أنشأت السلطات لجنة مكلفة بمراقبة التنفيذ وتقديم المشورة بشأن التغييرات في قائمة السلع المقيدة، ومن خلال هذه اللجنة يمكن للمنتجين الجزائريين طلب إضافة المنتجات أو إزالتها من هذه القائمة.

في جوان 2018 كشف قانون المالية التكميلي النقاب عن رسوم وقائية إضافية مؤقتة (droit additionnel provisoire de sauvegarde، DAPS)، وهي لائحة جديدة مصممة لتحل محل قيود الاستيراد من أجل تقليل الواردات وتشجيع الإنتاج الوطني وحماية وتنمية الصناعات الناشئة[2].

نجحت هذه السياسة في تغيير حالة الميزان التجاري حيث انخفضت قيمة واردات السيارات من 5.7 مليار دولار في عام 2014 إلى مليار دولار في عام 2016، في حين انخفضت واردات الصلب بنحو مليون طن في عام 2016 وانخفضت الواردات بشكل عام بنسبة 9.6٪ في عام 2016 إلى 46.7 مليار دولارًا أمريكيًا، وبين عامي 2014 و2017 انخفضت فاتورة استيراد بعض المنتجات المستهدفة بمقدار 6 مليارات دولار[3].

تباينت نتائج هذه السياسة الحمائية بين القطاعات وفقًا لمسح أجراه المكتب الوطني للإحصاءات (ONS) حيث أدى النقص في المواد الخام المنتجة محليًا في بعض القطاعات إلى جعل الشركات غير قادرة على العمل، بينما صرحت 34٪ من شركات القطاع العام و19٪ من شركات القطاع الخاص عن زيادة الطلب على منتجاتها في الربع الأول من ذلك العام مما أدى إلى تخفيف إجراءات إحلال الواردات، حيث أدركت الحكومة أن الصناعة المحلية لم تتطور بعد بشكل كافٍ لتزويد سلسلة الإنتاج بأكملها بالعديد من المنتجات، على سبيل المثال تم حذف بعض المواد الخام المستخدمة في صناعة السيراميك والأواني الفخارية من قائمة منتجات الاستيراد المحظورة في أكتوبر 2018، وبدلاً من ذلك تم تطبيق تعريفة بنسبة 6٪ على قيمة المنتجات المستوردة[4].

---

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Op.Cit, P38.

[2] وزارة التجارة، بيان متعلق بآليات تأطير عمليات استيراد البضائع، على الموقع: https://www.commerce.gov.dz، اطلع عليه بتاريخ 2020/09/29.

[3] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op.Cit, P89.

[4] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Ibid, P103.

وفي حين أن قيود الاستيراد يمكن أن تساعد في تعزيز الإنتاج المحلي إلا أنها لن تكون كافية بمفردها لتحقيق هدف اقتصاد متنوع ومستقل عن المحروقات، لذلك يتوقف الكثير على استفادة الدولة من الاصلاحات الجديدة لوضع الأسس لقطاع صناعي تنافسي ولنمو اقتصادي أكثر استدامة.

2.4. الحوافز والتسهيلات

تركز السياسة الصناعية على تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة وزيادة التكامل المحلي في مواجهة تحدي تعزيز الصناعة الوطنية، جعلت الحكومة القطاع الصناعي محورًا رئيسيا في خطتها التنموية التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيدًا عن اعتماده على المحروقات وتسهيل النمو وخلق فرص العمل في القطاعات غير النفطية، وحددت هدفًا لإنشاء مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة بين عامي 2015 و2019 وشرعت في تبني سلسلة من الحوافز لتشجيع إنشائها، وتحقيقا لهذه الغاية صدر القانون رقم 17-02 بشأن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في يونيو 2017، يعدل ويكمل قانون عام 2001 ويهدف إلى تعزيز إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قدرتها التنافسية وقدرتها على التصدير، وتحسين معدل الاندماج الوطني وترقية ثقافة المناولة (التعاقد من الباطن) [1]، ولتحقيق ذلك يعفي القانون المؤسسات المتعاقدة من الباطن من ضريبة القيمة المضافة (TVA)، وضريبة الأرباح، وضريبة النشاط المهني، وضريبة الممتلكات في إطار الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، منذ ماي 2018 تم إعفاء المقاولين من الباطن في الصناعات الميكانيكية من ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية على المكونات والمواد الخام المستوردة أو المشتراة محليًا[2].

اضافة الى توسيع دور المقاولين من الباطن، تهتم الحكومة أيضًا بتحسين وتسهيل الحصول على الأراضي الصناعية والعقار الملائم لنشاطاتهم، فقد أعادت استخدام الأراضي الزراعية في ولايات وهران وتبسة وسكيكدة لثلاثة مشاريع صناعية: مصنع تجميع سيارات بيجو في طفراوي(120 هكتار)[3] ومصنعين للأسمدة الفوسفاتية، وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود إعادة هيكلة النشاط الصناعي في

---

[1] سليم بودليو، هشام كلو، الإطار القانوني والتنظيمي لإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31، العدد1، جوان 2020، ص ص 172-182.

[2] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Op.Cit, P102.

[3] وكالة الانباء الجزائرية، وهران: الشروع في انجاز مصنع بيجو سيتروان الجزائر ببلدية طفراوي، على الموقع: https://www.aps.dz/، اطلع عليه يوم: 2020/09/12.

مناطق وعناقيد صناعية جديدة، وفي عام 2018 تم إنشاء ثلاث عناقيد صناعية في قطاعات الميكانيك والميكانيكا الدقيقة والسيارات، وتم إنشاء مركزين تقنيين –أحدهما للأعمال الميكانيكية والمعادن ويقع في عين السمارة، والآخر لصناعات الأغذية الزراعية في بومرداس، والغرض من هذه المراكز التقنية هو تزويد الشركات بحلول عملية لاحتياجاتهم التكنولوجية، ووفقًا لوزارة الصناعة هناك ثلاثة مراكز تقنية صناعية أخرى قيد التطوير في قطاعات الكيماويات ومواد البناء والإلكترونيات[1].

المطلب الثاني: أهم الصناعات الرائدة في الجزائر

كشف انخفاض أسعار النفط في عام 2014 عن ضعف الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشدة على المحروقات، وسلط الضوء على الحاجة إلى اقامة نقلة نوعية فيه، وترى الحكومة أن القطاع الصناعي لديه القدرة على دفع التنويع وتقليل فاتورة الاستيراد فبالإضافة إلى القطاعات الفرعية للصناعات الثقيلة مثل الصلب والأسمنت، هناك عدد من الصناعات الأخرى التي لديها القدرة على أن تصبح مصدرة رئيسية كالمستحضرات الصيدلانية والصناعات الغذائية وصناعة السيارات، وذلك بمساعدة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلد كبوابة لكل من أوروبا وأفريقيا.

1. الصناعة الغذائية: تتمتع هذه الصناعة بأكبر حصة في القطاع الصناعي حيث مثلت حوالي 38٪ من القيمة المضافة للقطاع في عام 2017، وحوالي 8,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 بمعدل نمو سنوي قدر بـ 5.6٪ مقارنة بـ 5.9٪ في عام 2015، شهدت هذه الصناعة نموًا حقيقيًا بأكثر من 5٪ كل عام منذ 2011 وبلغ ذروته عند 7٪ في 2013 مسجلة ثالث أسرع معدل نمو في القطاع الصناعي بعد صناعة الخشب والورق والفلين ومواد البناء.[2]

شهدت سنة 2017 تأسيس 716 مشروع جديد في الصناعة الغذائية وهو ما يمثل 28٪ تقريبًا من حجم المشاريع الصناعية الجديدة في تلك السنة و18.05٪ من قيمتها.

يضم فرعي –الحبوب والمشروبات –حوالي 700 شركة كما ينتج حوالي 98٪ من 4.5 مليون لتر من المشروبات المستهلكة محليًا لسنة 2017[3] بينما تم استيراد الباقي، وإلى جانب الحبوب

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Op.cit, Pp102-103.
[2] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op.Cit, P90.
[3] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Ibid, P103.

والمشروبات تشمل الأقسام الفرعية الأخرى ذات الإمكانات التنموية الألبان والزيوت والدهون والفواكه والخضروات المعلبة والمنتجات المجمدة.

أنتجت الشركات الخاصة في عام 2016 حوالي 340.8 مليار دينار (2.8 مليار يورو) من القيمة المضافة للقطاع الصناعي أي ما يعادل 87.5٪ من إجمالي إنتاج القطاع، وتعتبر شركة سيفيتالCevital [1] الشركة الرائدة في هذا القطاع وأكبر مركب خاص في الجزائر، وبالإضافة إلى العديد من الشركات المحلية الأخرى، ينشط اللاعبون الدوليون أيضًا في هذه الصناعة، بما في ذلك شركة Mondelez التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها والتي تدير مصنع بسكويت LU، وشركة Nestlé التي تنتج حليب الأطفال والقهوة الفورية ومسحوق الشوكولاتة ومنتجات الألبان.

سجلت صناعة المشروبات أيضًا نموًا ملحوظًا في عام 2015 بلغ 14٪، ووفقًا لأرقام جمعية منتجي المشروبات الجزائريين (APAB)(*) لعام 2014 ينتج هذا القسم الفرعي حوالي 4.4 مليار لتر من المشروبات سنويًا، تمثل المشروبات الغازية حوالي نصف الإنتاج بـ 2.15 مليار لتر، كما يقدر إنتاج المياه المعبأة بحوالي1.45 مليار لتر، وتغطي صناعة المشروبات الجزء الأكبر من الطلب المحلي حوالي 98٪ بالإضافة إلى الصادرات التي وصلت إلى 38 مليون دولار في عام 2015 وتصدر بشكل أساسي إلى أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا[2].

2. صناعة المواد البتروكيماوية: على الرغم من ثروتها النفطية تفتقر الجزائر إلى الطاقة الإنتاجية الرئيسية للبتروكيماويات واللدائن الأساسية، ولا تزال تعتمد بشدة على واردات هذه السلع، اعتبر المجمع الصناعي الذي تديره شركة سوناطراك في سكيكدة والذي ينتج الإيثيلين والبولي إيثيلين والبولي فينيل كلوريد، صغيرًا وفقًا للمعايير الحديثة وأغلق في عام 2014 بعد تشغيله دون طاقته لعدة سنوات، ولا تزال الشركة تدير مصنعًا للميثانول في أرزيو، حيث أنتجت حوالي 78000 طن في عام 2013.

---

[1] سفيتال للصناعات الغذائية، الموقع الالكتروني: www.cevital-agro-industrie.com، اطلع عليها بتاريخ: 2020/12/12.

(*) هيئة صناعية تضم 33 عضوًا يمثلون حوالي 85٪ من السوق المحلي للمشروبات.

[2] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op.Cit, P90.

في جانفي 2017 منحت شركة سوناطراك عقدًا لترميم مصنع الإيثيلين الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 120 ألف طن سنويًا مما يبشر بإحياء الإنتاج، وقبل شهر من ذلك أعلنت الشركة أيضًا أنها تجري مناقشات مع شركاء لترخيص التكنولوجيا لبناء عدد من مشاريع البتروكيماويات، بما في ذلك مصنع إيثيلين بسعة 1 مليون طن سنويًا، ومصنع بولي بروبيلين بسعة 600 ألف طن سنويًا ومجمع لإنتاج الميثانول ومشتقات الميثانول بسعة 1 مليون طن سنويًا، وبعد ذلك بوقت قصير وقعت سوناطراك وشركة النفط الفرنسية العملاقة Total صفقة أولية ستجري بموجبها شركة Total دراسة جدوى لإنشاء مركب بتروكيماوي ضخم من اجل انتاج المادة الاولية البلاستيكية الناجمة عن الغاز والتي تشكل "ميزة تفاضلية جد هامة" بالنسبة للجزائر، ووقع الجانبان اتفاقية أخرى في أفريل 2017 تؤكد تسوية النزاعات السابقة وتقوية شراكتهما وتعزيز التعاون في مختلف المجالات بما في ذلك البتروكيماويات، كما وقعت سوناطراك أيضًا اتفاقيات مع مقاولين لإجراء دراسات لمصنع ميثانول بطاقة 75000 طن سنويًا للمساعدة في توسيع أنشطة التكرير.[1]

3. الصناعة الإلكترونية والكهرومنزلية: يعد انتاج الإلكترونيات والسلع الكهرومنزلية قطاعًا صناعيًا واعدا في الجزائر وتعد شركة Cevital من بين اللاعبين الرئيسيين الناشطين في هذا القطاع من خلال وحدتها Brandt، وهي شركة فرنسية استحوذت عليها Cevital في عام 2014، وتدير Cevital مصنع Brandt في ولاية سطيف بتكلفة 250 مليون يورو كما أعلنت منتصف عام 2016 عن خطط لبناء مصنع آخر للمنتجات الكهربائية بسعة 8 ملايين وحدة سنويًا كما أن شركة Condor من أشهر الشركات الناشطة في هذا المجال وهي وحدة انتاجية تابعة لمجمع بن حمادي[2].

سوق الهواتف المحمولة والهواتف الذكية من أكثر الصناعات المتنامية في البلاد نتيجة للقيود الجديدة المفروضة على بعض واردات هذه الأجهزة والتي تم تطبيقها للحد من عمليات الاستيراد، واضافة الى وحدات الإنتاج التي أنشأتها شركتا الإلكترونيات Condor وIRIS والشركة المحلية Bomare التي كان من المقرر أن تبدأ إنتاج الهواتف الذكية التي تحمل علامة LG في نوفمبر 2017، افتتحت شركة Samsung الكورية الجنوبية وهي لاعب رئيسي في السلع الكهرومنزلية والإلكترونيات، مصنعًا لتجميع الهواتف الذكية في الجزائر في عام 2018 بالشراكة مع الموزع المحلي

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op.Cit, P90.
[2] Ibid, p91.

Timecom ومن المتوقع أن ينتج المصنع الذي يتخذ من الجزائر العاصمة مقرا له 1.5 مليون هاتف في عامه الأول و2.5 مليون في عامه الثاني[1].

4. صناعة السيارات: قبل عام 2014 كانت الشركة الوحيدة المصنعة للمركبات المحلية هي الشركة الوطنية (SNVI) Entreprise Nationale de Véhicules Industriels وبفضل جهود الحكومة لتحفيز الإنتاج الصناعي المحلي بالإضافة إلى تدابير الحد من واردات بعض أنواع السلع المصنعة، أصبحت الدولة وجهة لمصنعي السيارات الدوليين فأنشأت كل من Renault، Volkswagen، Hyundai و Kia مصانع لتجميع السيارات في البلاد، وفي عام 2018 كان سوق السيارات الجزائري أكبر سوق للسيارات في المغرب العربي ورابع أكبر سوق في قارة افريقيا حيث يقدر الطلب المحلي بنحو 500000 وحدة سنويًا. تم الحفاظ على النمو من خلال زيادة التحضر والحوافز الحكومية والقيود المفروضة على الاستيراد، حيث خفضت الحصص المفروضة على السيارات المستوردة التي تم اعتمادها في عام 2016 عدد السيارات المستوردة بشكل تدريجي من 79000 في عام 2016 إلى 55000 في عام 2017 و50000 في عام 2018، وفي نفس الوقت ارتفع عدد السيارات المجمعة محليًا ليصل إلى 110.000 في عام 2017، ومن المتوقع أن يزيد الإنتاج في السنوات القادمة بفضل التوسع الكبير في مشاريع صناعة السيارات مثل مصنع تصنيع وتجميع الشاحنات في ولاية عنابة الذي تبلغ تكلفته 50 مليون دولار والناتج عن الشراكة بين الوكالة المحلية لبيع السيارات KIV Group وشركة Foton الصينية والذي يخطط للحصول على طاقة إنتاجية تبلغ 5000 وحدة في عامه الأول، لتصل إلى 20.000 إلى 30.000 وحدة بحلول عام 2022، ومن المتوقع أيضا أن يبدأ تشغيل مصنع ثان لتجميع المركبات الثقيلة في المنطقة الصناعية بسيدي خالد تبلغ قيمته 3.4 مليار دينار جزائري (24.7 مليون يورو) وستبلغ قدرة المصنع –وهو ناتج عن شراكة بين شركة السيارات الإيطالية Iveco ومجموعة Ival Group– 4000 وحدة في السنة. وفي عام 2017 وقعت مجموعة PSA الفرنسية صانعة سيارات العلامة Peugeot اتفاقية مشتركة مع ثلاث شركات محلية لإنشاء مصنع سيارات بقيمة 100 مليون يورو في وهران، وفي أواخر عام 2018 حصلت شركة صناعة السيارات الأمريكية Ford على ترخيص لإقامة مصنع بسعة 150 ألف وحدة في المنطقة الصناعية بسيدي خطاب التي تقع على بعد 300 كيلومتر غرب العاصمة. بالإضافة إلى ذلك وبعد

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Op.Cit, P105.

المبيعات القوية التي شهدتها علامة Ibiza وسعت شركة Seat الإسبانية عملياتها في مصنعها في غليزان لتشمل علامتي Leon و Arona[1].

رغم موجة المشاريع الجديدة التي يشهدها القطاع إلا أن واردات قطع غيار السيارات تؤثر سلبيا على فاتورة الواردات الجزائرية حيث بلغت قيمتها 2.1 مليار دولار في عام 2017 ونمت بنسبة 76٪ في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2018، علاوة على ذلك لا يزال معدل الاندماج في هذه الصناعة منخفضًا عند حوالي 5٪، واستجابة لذلك تعمل الحكومة على تشجيع صناعة السيارات على الارتقاء في سلسلة القيمة وتحقيق تكامل أكبر من خلال تصنيع مكونات السيارات محليًا، كما يمكن للتقارب مع الجيران الأفريقيين أن يوفر لشركات صناعة السيارات فرصًا تصديرية جديدة، وقد أعلنت المجموعة العالمية Kia في أكتوبر 2018 أنها تخطط لتصدير سياراتها إلى موريتانيا.

وتجدر الاشارة الى توقف نشاط مصانع السيارات سنة 2019 من أجل اعادة هيكلتها جراء التجاوزات التي سجلت على مستوى هذا القطاع من بعض المصنعين[2] وتقرر اعادة استئناف نشاطها ابتداء من 2020 من قبل الحكومة السابقة، قبل أن تقرر الحكومة الجديدة غلق مصانع تجميع السيارات في الموازنة التكميلية لسنة 2020 مع السماح للوكلاء الممثلين للعلامات العالمية باستيراد سيارات جديدة موجهة للبيع ورفع الرسوم الجمركية المُطبقة على هذه العملية، وقررت الحكومة تجميد عمل المصانع إلى غاية طرح دفتر أعباء جديد يعيد هيكلة هذا النشاط الذي كلف خزينة الدولة أكثر من 20 مليار دولار منذ إطلاقه سنة 2015[3].

5. مواد البناء: هي واحدة من أكبر قطاعات التصنيع في الجزائر، شكلت 2.2٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد و10.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي في عام 2016 بقيمة مضافة بلغت 101.3 مليار دينار جزائري (840.2 مليون يورو) وفقًا للديوان الوطني للإحصائيات. نما الناتج المحلي الإجمالي للقطاع في 2016 بنسبة 6.2٪ بالقيمة الحقيقية –ارتفاعًا من 5.1٪ في

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Op.Cit, P104.

[2] وكالة الانباء الجزائرية، شركات تصنيع معدات السيارات ستستقر بالجزائر قبل نهاية سنة 2019، على الموقع، http://www.aps.dz/ar/economie/78503-2019، اطلع عليه بتاريخ 2020/09/12.

[3] حمزة كحال، صناعة السيارات في الجزائر تعود لـ"نقطة الصفر"، العربي الجديد، على الموقع، https://www.alaraby.co.uk/، اطلع عليه بتاريخ 2020/09/12.

العام السابق –مما جعله ثاني أسرع القطاعات الصناعية نموًا بعد الخشب والورق والفلين، تقسم الأنشطة الانتاجية بالتساوي تقريبًا بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص: ففي سنة 2016 بلغت حصة الشركات الخاصة 46.8 مليار دينار جزائري (388.2 مليون يورو) مقابل 54.5 مليار دينار جزائري (452.1 مليون يورو) لمؤسسات الدولة[1].

1.5. الحديد والصلب: استحوذت الصناعات الفولاذية والميكانيكية والكهربائية على 12.3٪ من الإنتاج الصناعي في عام 2016، وبلغ إنتاج الصلب لهذا العام 2.5 مليون طن ومن المتوقع أن يصل إلى 3.2 مليون طن في عام 2017، ويوجد حاليًا اثنان من منتجي الصلب الرئيسيين: مجمع الحجار للصلب وهو ملك لمجمع Imetal العمومي والذي خضع لبرنامج تجديد تم إطلاقه في عام 2015 لإعادة الطاقة الإنتاجية إلى رقم اللوحة وهو 1.2 مليون طن سنويًا من الفولاذ السائل بحلول عام 2018 بعد أن انخفض الإنتاج الفعلي إلى 300 ألف طن، والآخر هو شركة TosyalıAlgerie التركية، والتي تدير مصنعًا في وهران تم إطلاقه في عام 2013 وتبلغ طاقته الإنتاجية 2.9 مليون طن سنويًا.

شهدت البلاد دخول منتج رئيسي ثالث حيز التشغيل وهو مجمع الحديد والصلب ببلارة في ولاية جيجل، بلغت قيمته 2 مليار دولار وتبلغ طاقته الإنتاجية الأولية 2 مليون طن سنويًا بقدرة قابلة للتوسيع تصل إلى 4 ملايين طن سنويًا[2] هو عبارة عن شراكة جزائرية قطرية بين مجمع سيدار بحصة 46٪ والصندوق الوطني للاستثمار بنسبة 5٪ ومجمع قطر ستيل أنترنشيونل بنسبة 49٪ شرع في إنجاز المركب سنة 2015، ودخل مرحلة الإنتاج أواخر سنة 2017.[3]

كما أن هناك العديد من المشاريع الأخرى في طور الإعداد بما في ذلك مصنع لمنتجات الصلب بسعة 450.000 طن سنويًا، ومشروع مشترك بين الجزائر والامارات تم الاتفاق عليه في ماي 2016 لإنتاج 1.12 مليون طن سنويًا من قضبان الصلب وقضبان التسليح في غليزان بتكلفة

---

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op.Cit, P95.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار andi، مشروع الحديد والصلب لبلارة (جيجل): تأسيس الجزائرية – القطرية للحديد والصلب، وزارة الصناعة، على الموقع الالكتروني http://www.andi.dz، اطلع عليه بتاريخ: 2020/09/12.

[3] ك. طويل، النصر تدخل مصنع الحديد والصلب ببلارة، جريدة النصر، على الموقع: https://www.annasronline.com/، اطلع عليه بتاريخ: 2020/09/12.

300 مليون دولار، ولدى شركة Tosyali أيضًا خطط لمشروع توسعة إضافي يبلغ 2.1 مليون طن سنويًا لإنتاج ألواح فولاذية ومنتجات أخرى، في حين تعتزم الشركة التركية Karataş İnşaatinty بناء مصنع مقاطع حديدية بسعة 150.000 طن سنويًا، ونتيجة لمثل هذه المشاريع، توقعت وزارة الصناعة أن البلاد تتوجه نحو الاكتفاء ذاتيًا من الحديد والصلب وتوقعت ارتفاع إنتاج الصلب إلى 12 مليون طن سنويًا بحلول عام 2020[1].

2.5. الأسمنت: سجلت صناعة الأسمنت في الجزائر أحد أسرع معدلات النمو في السنوات الأخيرة، وأكبر منتج للأسمنت في الدولة هو الشركة الوطنية Groupe Industriel desCiments d'Algérie (GICA) والتي تدير 12 من أصل 17 مصنعًا للأسمنت في البلاد وتبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي 11.5 مليون طن سنويًا، أما ثاني أكبر شركة هي LafargeHolcim Algerie وهي وحدة تابعة لشركة مواد البناء الفرنسية LavargeHolcim والتي تدير ثلاثة مصانع: واحد في ولاية المسيلة بسعة 5.2 مليون طن سنويًا، وواحد في معسكر بسعة 3 مليون طن سنويًا والآخر في بلدية مفتاح (ولاية البليدة) بسعة 1.5 مليون طن سنويًا، اضافة الى افتتاحها لمشروع مشترك مؤخرًا بقوة 2.7 مليون طن سنويًا.

بلغ الإنتاج الوطني للأسمنت 21 مليون طن في عام 2014 بعدما كان يحوم حول 19مليون طن في السنوات السابقة[2] وفي عام 2018 وصل إنتاج الأسمنت بين 25 و30 مليون طن ارتفاعًا من 22 مليون طن في عام 2016، ويشهد القطاع العديد من مشاريع بناء وتوسيع المصانع التي ستقود الى زيادة الإنتاج حيث كان من المقرر أن يشهد أكتوبر 2017 الافتتاح الرسمي لمصنع الأسمنت (Cilas) Ciment Lafarge Souakri في بسكرة بطاقة إنتاجية تبلغ 2.7 مليون طن سنويًا، اضافة الى بناء مصنعان جديدان لـ GICA في بشار وسيقوس من المقرر أن يبدأ تشغيلهما في عام 2020، ومصنع أسمنت جزائري صيني في تيمغتان، وفي تقرير صدر عام 2017 توقعت وزارة الصناعة أن الطاقة الإنتاجية الوطنية للأسمنت ستتضاعف لتصل تقريبًا إلى 40.6 مليون طن سنويًا بحلول عام 2020، ومن المتوقع أن ترتفع القدرة الانتاجية لـ GICA وحدها إلى 20 مليون طن سنويًا خلال هذه الفترة، بينما يصل إنتاج Lafarge Holcim Algerie إلى 11.1 مليون طن

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op.Cit, P92.
[2] Ibid, P91.

سنويًا، ومن المتوقع أن ينتج عن هذا فائض في الإنتاج يبلغ حوالي 12.5–13.5 مليون طن سنويًا[1]، وتوقع التقرير أن الأسمنت سيصبح أحد أهم الصادرات غير النفطية في الجزائر وأن المبيعات الخارجية ستصل إلى حوالي 15 مليون طن سنويًا.

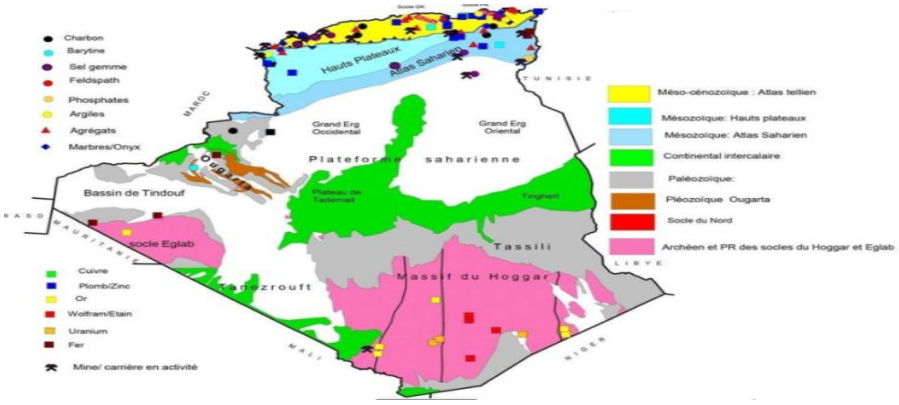
بعدما بلغت واردات الأسمنت ذروتها عام 2015 عند 6 ملايين طن سنويًا، توسعت القدرة الانتاجية بسرعة بحيث يتجاوز الإنتاج الآن الطلب، ويرجع ذلك لسياسة تقييد الواردات التي اتبعتها الدولة حيث كان الأسمنت من بين المنتجات التي غطتها الجولة الأولى من قيود الاستيراد التي تم اتباعها في عام 2016، وقد أدى هذا بالتزامن مع زيادة توافر الأسمنت المنتج محليًا إلى انخفاض الواردات إلى حوالي 3.5 مليون طن في عام 2016 وخفض فاتورة استيراد الأسمنت بنسبة 42٪ إلى 260 مليون دولار[2].

في النصف الأول من عام 2018 وقعت المجموعة الصناعية للإسمنت الجزائري (GICA) عقدًا مع السوق الأوروبية لشراء 200 ألف طن من الأسمنت الرمادي، في حين صدرت LafargeHolcim Algérie 30 ألف طن من الأسمنت الجزائري إلى غامبيا، وفي الوقت نفسه أعلنت الشركة التي تتخذ من سويسرا مقراً لها عن عزمها تصدير 5 ملايين طن سنويًا إلى غرب إفريقيا بحلول عام 2020، حيث تشكل إفريقيا سوقًا مزدهرًا للأسمنت وتستورد حوالي 21 مليون طن سنويًا اعتبارًا من عام 2018[3]وتعتبر مالي وليبيا والنيجر وموريتانيا من أهم أسواق التصدير الواعدة في هذه القارة.

6. التعدين: باعتبارها أكبر دولة في إفريقيا وموطنًا لمجموعة متنوعة من التضاريس فإن الجزائر غنية باحتياطيات معدنية كبيرة الا أنها غير مستغلة بشكل كافٍ حاليًا حيث اجتذب القطاع عددا قليلا من الاستثمارات في العقود الأخيرة، وتحرص الحكومة على تطوير قطاع التعدين كجزء من جهود التنويع لمواجهة تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها السلبية خاصة بعد عام 2014، حيث تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات لعمليات التعدين ومعالجة وتحويل المعادن مثل الفوسفات والحديد الخام في السنوات الأخيرة.

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Op.Cit, P104.
[2] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op.Cit, P95.
[3] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Ibid, P104.

الشكل(76): خريطة الموارد المعدنية الرئيسية في الجزائر



Source : http://www.hakimabedouanikernane.com/2018/01/les-mines-un-riche-potentiel.html

تحتوي الجزائر على 1370 منجمًا نشطًا وفقًا لبيانات وزارة الصناعة عام 2015 ويوجد حوالي 700 محجرة في البلاد، أما انتاج القطاع فيسجل ارقاما منخفضة بلغت القيمة المضافة للقطاع 28.1 مليار دينار جزائري (233.1 مليون يورو) في عام 2016 أي ما يعادل 0.6٪ من إجمالي الناتج المحلي وبلغت قيمة صادرات التعدين 103 مليون دولار في عام 2015 وتعتقد الحكومة أن إنتاج التعدين يمكن أن يصل إلى 8 مليارات دولار بحلول عام 2021.

قامت الحكومة في عام 2001 بمراجعة القانون للسماح بمشاركة القطاع الخاص في هذه الصناعة بعدما كانت حكرا على مؤسسات الدولة، وفي عام 2011 وضعت السلطات شركات التعدين العامة الخمسة الرئيسية تحت إشراف شركة مناجم الجزائر (Manadjim Al Djazaïr, Manal) وهذه الشركات هي Entreprise d'Exploitation des Mines d'Or (Enor) وهي المسؤولة عن استغلال مناجم الذهب؛ Ferphos للحديد الخام والفوسفات؛ Entreprise Nationale des Produits Miniers Non Ferreux للمعادن غير الحديدية الأخرى؛ Enamarbre للرخام و Enasel للملح، كما تم دمج شركتين اضافيتين في مجموعة Manal لتقديم خدمات الدعم للقطاع وهما: الوكالة الوطنية لتحويل وتوزيع الذهب والمعادن الثمينة الأخرى والمكتب الوطني للبحوث الجيولوجية والتعدين.

يهيمن القطاع العام على هذه الصناعة حاليًا بـ 25.8 مليار دينار جزائري (214 مليون يورو) أو 91.8٪ من إجمالي القيمة المضافة للقطاع لسنة 2016، في عام 2014 استبدلت الحكومة قانون التعدين في البلاد لعام 2001 بتشريعات جديدة تهدف إلى تعزيز الاستثمار الخاص من خلال نظام محدث للإتاوة والرسوم والحوافز المتنوعة، تشمل حوافز الاستثمار في القطاع بموجب التشريع إعفاء شركات التعدين من ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستيراد على المعدات والخدمات التي

تستخدمها في أنشطة التعدين والإعفاء من ضريبة الدولة على الأنشطة المهنية (taxe sur l'activité professionnelle)، ويحدد الإطار الجديد الإتاوات على المنتجات المعدنية بين 1.5٪ و6٪ مع تطبيق أقصى مبلغ على المعادن والأحجار الكريمة وشبه الكريمة، بموجب القانون يدفع المستغلون للمناجم أيضًا ضريبة على أساس المساحة السطحية لامتيازهم ويجب عليهم الاحتفاظ بما يصل إلى 2٪ من الأرباح لإعادة تأهيل مواقع المشاريع بعد انتهاء نشاط التعدين، إضافة الى إنشاء الوكالة الوطنية للتعدين (Agence Nationale des Activités Minières، ANAM) التي تشرف على الجوانب الإدارية والفنية للإنتاج والتأكد من أن عمليات التعدين لا تسبب أضرارًا بيئية مفرطة وأن مواقع التعدين السابقة يتم إعادة تأهيلها بشكل صحيح، في عام 2016 أصدرت ANAM تراخيص لـ 58 موقعًا للتعدين، حيث دفعت الشركات ما يزيد عن ملياري دينار جزائري (16.6 مليون يورو)، وفي 2017 أصدرت الوكالة تراخيص لـ 18 موقعًا جديدًا للتعدين بلغت قيمتها الإجمالية 263.4 مليون دينار بحريني (2.2 مليون يورو) – لسبعة مشاريع من الحجر الجيري: أربعة في إليزي، اثنان في تمنراست، وواحد في المسيلة، إضافة لسبعة مواقع بناء رملية: اثنان في كل من الشلف ومستغانم وواحد في كل من تبسة وتيارت ومعسكر وموقعان لحجر التوف في كل من ورقلة والوادي؛ ومشروعان آخران للجرانيت في تمنراست وإليزي، إضافة الى العديد من المشاريع في الذهب والمعادن النفيسة الأخرى والرخام والبوكسيت وغيرها[1].

1.6. الحديد: يتم إنتاج الحديد الخام حاليًا بكميات كبيرة وتقع الرواسب الرئيسية المعروفة في شمال شرق الجزائر بالقرب من الحدود مع تونس – التي هي أيضًا موقع معظم إنتاج الفوسفات – والجنوب الغربي بالقرب من الحدود مع موريتانيا، يوجد حاليًا ستة مناجم نشطة للحديد الخام بلغ إنتاجها المشترك 900000 طن في عام 2014 انخفاضًا من 1.07 مليون طن في 2013، تتوزع المناجم الرئيسية النشطة في البلاد في موقعي ونزة وبوخضرة في ولاية تبسة[2] اللذين جمعا نحو 60 مليون طن من الرواسب بطاقة إنتاج سنوية تبلغ 1.2 مليون طن و525000 طن سنويًا على التوالي تتم ادارة كلا الموقعين من قبل شركة Arcelor Mittal Tebessa التابعة للمؤسسة العامة Imetal

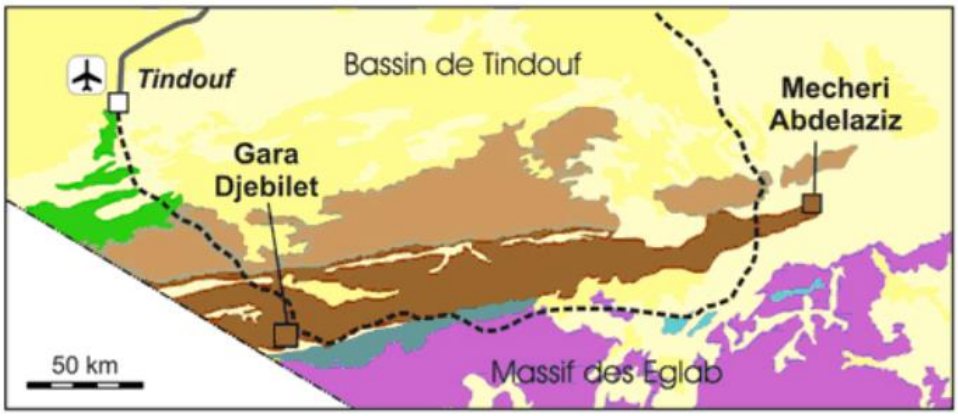
[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op.Cit, pp99-100.

[2] وكالة الانباء الجزائرية، توقع بلوغ إنتاج الحديد الخام حوالي 5 ملايين طن بتبسة في السنوات المقبلة، على الموقع: https://www.aps.dz/، اطلع عليه يوم: 2020/10/12.

وتتجه الحكومة أيضًا إلى تطوير مخزون رئيسي من الحديد الخام في جنوب غرب البلاد في غار جبيلات، والذي تقدر احتياطياته بأكثر من 1.5 مليار طن.

في عام 2014 أنشأت الحكومة شركة مشتركة للإشراف على مشروع تعدين الحديد باسم الشركة الوطنية للحديد والفولاذ Feraal وفي فيفري 2016 أعلنت وزارة الصناعة أنها تجري مفاوضات مع الشركات الصينية لإنشاء مشروع مشترك لتشغيل مناجم غار جبيلات مشري عبد العزيز (ولاية تندوف) ولبناء خط سكة حديد جديد لشحن إنتاجها شمالًا، وفي ماي 2016 وافقت الوكالة الوطنية للتعدين ANAM على تزويد شركة Feraal بـ3 مليارات دينار (24.9 مليون يورو) لتمويل دراسات الجدوى الأولية للمشروع ، وفي مارس 2017 وقع Feraal اتفاقية مع شركة Sinosteel الصينية لإجراء دراسات الجدوى للتحضير للاستغلال والاستثمار والتطوير لمناجم الحديد بغار جبيلات ومشري عبد العزيز كما تأمل السلطات في بدء الإنتاج في هذا الموقع الذي يحتوي على احتياطيات تبلغ حوالي 700 مليون طن بين عامي 2020 و2022 وتتوقع أن يصل انتاجه إلى 12 مليون طن سنويًا من الحديد الخام بحلول عام 2025[1].

الشكل(77): خريطة منجمي غار جبيلات ومشري عبد العزيز بولاية تندوف



المصدر : حكيم.ب، مرجع سبق ذكره.

2.6. المعادن الثمينة: تعتقد وزارة الصناعة والمناجم أن الجزائر تمتلك 121 طنًا من احتياطيات الذهب في منطقة الهقار[2] وتعتبر الشركة الجزائرية لاستغلال مناجم الذهب (Enor)

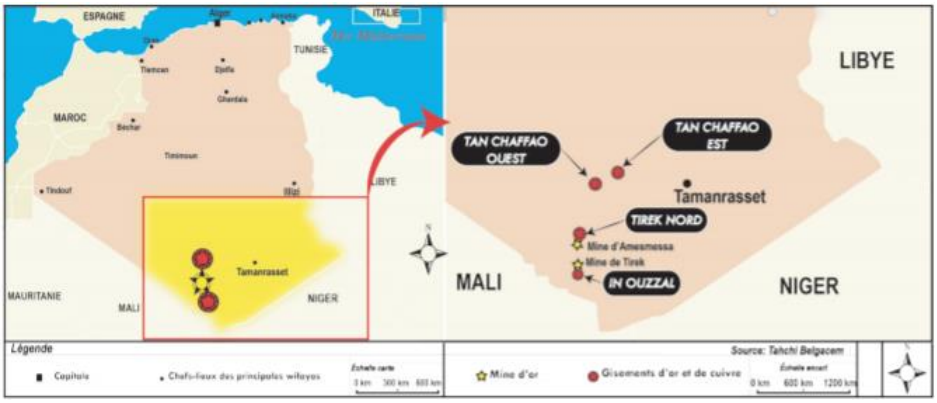
[1] حكيم.ب، اتفاق جزائري صيني لدراسة استغلال منجم غار جبيلات، على الموقع: https://www.eco-algeria.com/node/936، اطلع عليه بتاريخ: 2020/10/12.

[2] Tahchi Belgacem, Les Ressources De L'algérie, L'esprit Du Temps « Outre-Terre », 2016/2 N° 47, 2016, p153.

المنتج الوحيد للمعادن النفيسة حاليًا في منجم أمسماسا في ولاية تمنراست، كما قامت الشركة في السابق بتشغيل منجم ذهب في مدينة تيراك أيضًا في ولاية تمنراست، لكن هذا المرفق مغلق منذ ذلك الحين. انخفض الإنتاج في أمسماسا بشكل سريع في السنوات الأخيرة حيث بلغ إجمالي الإنتاج 85 كغ في عام 2014 وفقًا لبيانات وزارة الصناعة والمناجم مسجلا انخفاضًا من 140 كغ في عام 2013 و1000 كغ في عام 2009.

شهدت تمنراست وإليزي زيادة في نشاط التنقيب بعد أن عثر السكان المحليون على قطع صغيرة من الذهب حول الحدود بين الولايتين، وقد تم منح تراخيص الاستغلال الحرفي للذهب لـ92 مؤسسة مصغرة[1] تتولى كل واحدة منها التنقيب في منطقة استغلال واحدة في كل من ولايتي تمنراست وايليزي، يعمل فيها شباب يتلقون تدريبا عن طريق برنامج تشرف عليه وزارة التكوين المهني.

الشكل(78): خريطة مناجم الذهب في الجزائر



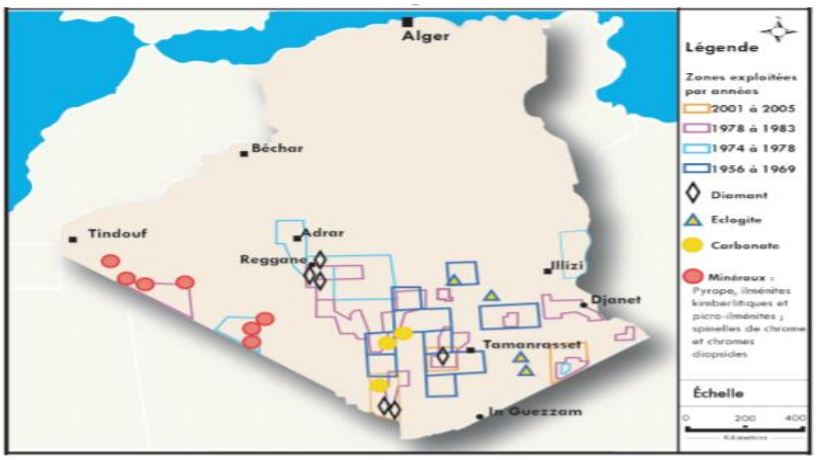
Source : Tahchi Belgacem, Op.Cit, p153.

أما إنتاج الفضة والذي يتم في منجم واحد فقط فقد انخفض هو الآخر في السنوات الأخيرة حيث تم تعدين 16 كغ في عام 2014 انخفاضًا من 21 كغ في عام 2013، في حين أن Enor هي الشركة الوحيدة التي تنتج الذهب حاليًا، فإن شركة Cancor Mines الكندية –وهي شركة فرعية مملوكة لشركة Yorbeau Resources– لديها أربعة تصاريح للتنقيب عن المعادن في البلاد في شمال تيراك وشمال عين وزال وغرب وشرق تين شفاو وكلها تقع في ولاية تمنراست في الجنوب.

[1] محمد عرقاب، اكتشاف 13 منجما لمعادن نادرة بتمنراست وإيليزي، جريدة الشروق، على الموقع: https://www.echoroukonline.com/، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/11

منذ اكتشاف ثلاثة ماسات صغيرة في وادي الرمال في قسنطينة عام 1833، استمرت الأبحاث الجيولوجية عن الماس والأحجار الكريمة دون انقطاع، وحسب وزارة الطاقة والمناجم يتوزع الماس في الجزائر في منطقة الهقار ومنطقة رقان ومنطقة إيجلاب، وقد أعاد اكتشافا سنوات السبعينيات إحياء عمليات التنقيب في المنطقة بأكملها والتي تغطي عدة آلاف من الكيلومترات وتتعلق بإقليم توات في الشمال وتدمايت وتيديكلت في الشرق وتنزروفت وتاوديني في الجنوب والجنوب الغربي اضافة الى منطقة رقان، وأكثرها دراسة هي منطقة بلاد الماس حيث تم العثور على أكثر من 1500 ماسة في منطقة جبل أبرراز[1].

الشكل(79): مناطق مناجم الماس في صحراء الجزائر



Source : Tahchi Belgacem, Op Cit, P159.

3.6. الفوسفات: تمتلك الجزائر احتياطيات كبيرة من صخور الفوسفات وهي واحدة من السلع المعدنية القليلة التي تنتجها البلاد على نطاق واسع حاليًا، وقد احتلت المرتبة الثامنة عشر في العالم من حيث المنتجين للفوسفات في عام 2016 بإنتاج وصل الى 1.5 مليون طن سنويًا ارتفاعًا من 1.4 مليون طن في العام السابق، وهي أرقام متواضعة مقارنة مع حجم الاحتياطيات التي تبلغ 2.2 مليار طن والتي تجعل الجزائر موطنًا لثالث أكبر احتياطيات للفوسفات في العالم بعد المغرب والصين، حيث تسعى السلطات الى زيادة الإنتاج الوطني ليتجاوز 10 مليون طن سنويًا، مما سيجعل الدولة خامس أكبر منتج في العالم متقدمة على الأردن صاحبة المركز الخامس الحالي بقيمة إنتاج بلغت 8.3 مليون طن من الفوسفات في عام 2016. ويتم معظم الإنتاج في منجم الفوسفات بجبل

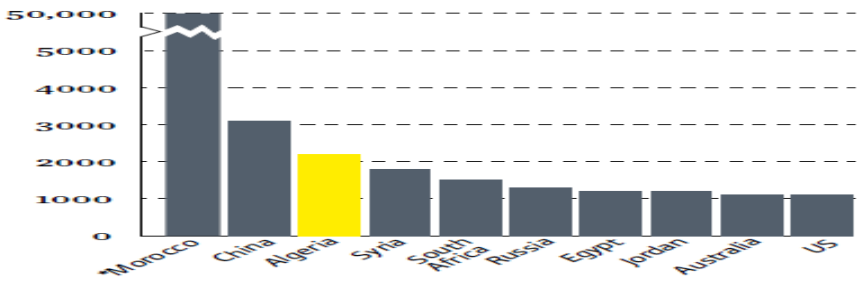
[1] Tahchi Belgacem, Op Cit, P160.

العنق في ولاية تبسة الذي تبلغ طاقته الإنتاجية حوالي 1.6 مليون طن سنويًا، ويتم تشغيله بواسطة مؤسسة Somiphos وهي وحدة تابعة لشركة Ferphos.

حاليًا يتم تصدير معظم الفوسفات في البلاد في شكله الخام، مع القليل من المعالجة وتكلف واردات الفوسفات البلاد 600 مليون دولار سنويًا، حيث تصدر الجزائر صخور الفوسفات مقابل 80 دولارًا للطن وتستورد منتجات الفوسفات المصنعة بعشرة أضعاف هذا المبلغ[1].

تحرص الجزائر على الاستفادة من احتياطياتها الكبيرة من الفوسفات وتوسيع إنتاجها من هذه المادة الكيميائية من 1–1.5 مليون طن سنويًا إلى 11 مليون طن سنويًا، والتي ستتم تحويلها إلى أسمدة للتصدير[2]، ومن أجل ذلك يجري العمل على مشروع بقيمة 6 مليارات دولار لاستغلال احتياطيات الفوسفات الموجودة في البلاد تم تنفيذه بالشراكة مع شركتي CITIC الصينية ومجموعة Wengfu، ويهدف المشروع الذي سينتشر في أربعة مجالات وهي انجاز مجمع مكرس لاستخراج ومعالجة هذا المعدن على مستوى بلاد الحدبة (ولاية تبسة) ووحدات التحويل بواد كبريت (ولاية سوق أهراس) لإنتاج حمض الكبريت وحمض الفوسفوريك ووحدات أخرى بمنطقة حجر السود (ولاية سكيكدة) لإنتاج الأمونياك وحمض النيتريك ونيترات الأمونيوم بالإضافة إلى توسعة ميناء عنابة في إطار تصدير المواد المصنعة،[3] ومن المقرر أن يشرع في العمل في عام 2022 ويصدر حوالي ملياري دولار من الأسمدة سنويا بشكل رئيسي إلى آسيا بما في ذلك الصين وهي المستهلك الرئيسي لمنتجات الفوسفات في العالم اضافة إلى أوروبا وأفريقيا والأمريكتين"[4].

الشكل(80): أعلى 10 دول من حيث احتياطي الفوسفات الصخري في2016 (ألف طن)



Source : Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op Cit, P100.

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Op Cit, P100.
[2] Ibid, P104.
[3] وكالة الانباء الجزائرية، مشروع الفوسفات الضخم: مخطط تطوير بقيمة 6 مليار دولار أمريكي، على الموقع: https://www.aps.dz/، اطلع عليه يوم: 2020/10/12.
[4] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Ibid, P103.

7. الأسمدة: تعتبر هذه الصناعة من الصناعات القوية في الجزائر، تدير شركة Fertial – وهي مشروع مشترك بين الشركة الإسبانية Grupo Villar Mir ومنتج الأسمدة التابع للدولة Asmidal وشركة (Haddad ETRHB) – مصانع سماد الأمونيا في أرزيو وعنابة بسعة 2.5 مليون طن سنويًا بما في ذلك سعة الأمونيا البالغة 850 ألف طن سنويًا، استحوذت شركة (ETRHB Haddad) على حصتها البالغة 17٪ في Fertial من شركة Grupo Villar Mir في نوفمبر 2016 مما خفض حصة الشركة الإسبانية إلى 49٪، وفي عام 2014، أطلقت شركة Fertial برنامج توسعة مدته خمس سنوات بقيمة 250 مليون يورو لخفض تكاليف الإنتاج ورفع سعة انتاج الأمونيا إلى 1.23 مليون طن سنويًا وتعتبر Fertial واحدة من أكبر مصدري سماد الأمونيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث شكلت الأسمدة النيتروجينية والأمونيا اللامائية معًا 43.3٪ من إجمالي الصادرات خارج المحروقات في عام 2016[1].

تدير شركة Sofert Algerie –وهي مشروع مشترك لإنتاج الأسمدة في الدولة بين سوناطراك والشركة الهولندية OCI للكيماويات والأسمدة–مصنعًا إجماليًا للأمونيا اللامائية واليوريا في أرزيو بطاقة إنتاجية تبلغ 1.6 مليون طن و1.2 مليون طن سنويًا على التوالي، كما قامت سوناطراك بتأسيس مشروع مشترك مع الشركة العمانية Suhail Bahwan Group، باسم الشركة الجزائرية العمانية للأسمدة، لإنتاج الأمونيا واليوريا الحبيبية[2].

8. صناعة النسيج والملابس: يشهد قطاع المنسوجات الكثير من التطورات حيث دخل المركب المدمج لمهن النسيج "تايال"[3] الواقع بالمنطقة الصناعية لسيدي خطاب بولاية غليزان حيز الانتاج في مارس 2018 نتيجة شراكة جزائرية تركية وفق القاعدة 51–49 بين الشركة التركية "انترتاي" (فرع من مجمع "تايبا") والمؤسسات الجزائرية العمومية "سي أند أش" و"تيكسالغ" والشركة الوطنية للتبغ والكبريت والتي توجت بإنشاء الشركة المختلطة " تايال"، ويعتبر هذا المركب الذي انطلقت أشغال إنجازه في فيفري 2016 على مساحة 250 هكتار ويفوق مبلغ إستثماره 171 مليار دج (714 مليون دولار) الأكبر من نوعه على المستوى الإفريقي.

---

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op Cit, pp91-93.

[2] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Op.cit, p104.

[3] وكالة الانباء الجزائرية، غليزان: دخول المركب المدمج لمهن النسيج "تايال" حيز الإنتاج، على الموقع: https://www.aps.dz/، اطلع عليه يوم: 2020/10/12.

يهدف المجمع إلى إنشاء ثمانية وحدات لصناعة النسيج والتفصيل في مرحلته الأولى (تم الإنتهاء من إنجاز 4 وحدات منها) و10 مصانع أخرى لإنتاج لوازم الألبسة الجاهزة والألياف الصناعية والقماش غير المطروز والأغطية المنزلية والاقمشة التقنية الموجهة لبعض المهن الخاصة وغيرها. في مرحلته الثانية. من المتوقع أن تكتمل المرحلة الثانية في عام 2020[1].

بلغت الطاقة الإنتاجية لهذا المركب إجمالا 30 مليون متر من الخيط سنويا بالنسبة للنسج و12ألف طن بالنسبة للغزل و30 مليون قطعة موجهة لإنتاج السراويل والأقمصة، وقد قام هذا المركب الصناعي بتصدير أول شحنة من خيوط النسيج نحو تركيا وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال وبولونيا.

وستسمح الكميات المنتجة بالمركب من مختلف أنواع النسيج برفع امكانيات قطاع النسيج في الجزائر لا سيما فيما يتعلق بالأقمشة والتفصيل والملابس وتغطية احتياجات السوق الوطنية وبلوغ الاسواق الدولية وفق مسؤولي المركب.

9. المواد الصيدلانية: صناعة الأدوية هي إحدى الصناعات التحويلية الأكثر ديناميكية في الجزائر فبعد فرض قيود على استيراد الأدوية التي يمكن إنتاجها محليًا عام 2009 نما الإنتاج الوطني بسرعة مما أدى إلى زيادة مستويات الاكتفاء الذاتي، تم إنتاج 45٪ من الأدوية المستهلكة في البلاد محليًا في عام 2015 ارتفاعًا من حوالي 23٪ في عام 2009، ويعتبر السوق حاليًا الأكبر في إفريقيا بقيمة تقدر بـ 3.7 مليار دولار، حيث أدى توسع الطبقة الوسطى وتزايد عدد السكان الذي يغطيه نظام الصحة العامة إلى زيادة الطلب على الأدوية وبالتالي زيادة الفرص الاستثمارية طويلة الأجل[2].

يوجد ما يقارب 80 مصنعًا محليًا وأجنبيًا يعمل في هذا القطاع في عام 2018 على غرار شركة "سانوفي" و"الكندي" و"نوفونورديسك" و"غلاكسوسميتيملين" و"حكمة: و"فارما آليانس" و"فايزر" و"بيوفارم" و"ميرينال" إلى جانب "بيكر" و"أسترازينيكا" و"صيدال" و"توفارتيس[3]"، وتعد مجموعة صيدال العمومية المنتج الرئيسي في البلاد حيث بلغ حجم مبيعاتها 10.2 مليار دينار جزائري (84.6 مليون يورو) في عام 2016 وبلغ الإنتاج 119 مليون وحدة بزيادة 9٪ عن سنة

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Op Cit, P105.

[2] Ibid, P111.

[3] لؤي ي، سوق الدواء في الجزائر تحت رحمة 20 شركة، جريدة التحرير الجزائرية، على الموقع:
https://www.altahrironline.com/ara/articles/343553، اطلع عليه يوم: 2020/10/12.

2015، تدير الشركة ستة أقسام إنتاجية وثلاثة مراكز توزيع بالإضافة إلى مركز للبحث والتطوير وتهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى 300 مليون وحدة وتحقيق مبيعات سنوية تبلغ 30 مليار دينار جزائري (248.8 مليون يورو) بحلول عام 2019[1].

وفقًا لكتيب معرض المغرب العربي للأدوية في عام 2018 تم توفير حوالي 47٪ من الطلب المحلي على الأدوية في الجزائر محليًا مقارنة بـ 25٪ في عام 2008، وبهدف زيادة هذه النسبة إلى 70٪ بحلول عام 2021، فإن القطاع يعمل على جذب المزيد من اهتمام المستثمرين المحليين والأجانب، وقد تجاوز عدد مشاريع بناء أو توسيع منشآت الأدوية 110 مشروع سنة 2018 من بينها مصنع للأدوية المستخدمة في علاج السرطان بتكلفة 20 مليون يورو في سيدي عبد الله، وهو مجمع للأدوية والتكنولوجيا الحيوية نفذته الشركة الفرنسية Ipsen بالشراكة مع شركة Isly Holding الجزائرية، وتم الإعلان عن المشروع في أوائل سبتمبر 2018 ومن المقرر الانتهاء منه في عام 2021، وستقوم المنشأة بتصنيع الأدوية للسوق المحلي في مرحلتها الأولى والتصدير في مرحلتها الثانية[2]، وأصبحت البلاد أيضًا موطنًا لأكبر مجمع لإنتاج وتوزيع الأدوية في القارة من حيث طاقة الانتاج وقدرات التوزيع مع افتتاح مجمع "سانوفي الجزائر" الذي يقع أيضًا في سيدي عبد الله، حيث من المتوقع أن ينتج المصنع حوالي 100 مليون وحدة سنويًا تشمل نحو 100 صنف صيدلاني موجهة لعلاج العديد من الامراض على غرار السكري و أمراض القلب والأعصاب ومستحضرات معالجة الآلام[3].

وعلى الرغم من الاستثمارات الضخمة التي يشهدها هذا القطاع لا يزال الطلب على المستحضرات الصيدلانية غير مغطى كليا بالإنتاج المحلي وارتفعت واردات الأدوية بنسبة 37٪ في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2018 لتصل إلى 922 مليون دولار، رغم من أن هذا الرقم أقل بكثير من 2.02 مليار دولار المسجل في عام 2016، ويرجع ذلك إلى اتجاه الشركات لإنتاج نفس

---

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op Cit, P92.

[2] موقع قناة النهار الاخبارية الجزائرية على اليوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=8hPDrlg5ctc، اطلع عليه بتاريخ 2020/09/12.

[3] وكالة الانباء الجزائرية، صناعة صيدلانية: تدشين مركب جديد لمجمع "سانوفي– الجزائر" بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله، على الموقع: https://www.aps.dz/، اطلع عليه يوم: 2020/10/12.

النوع من المنتجات مع التركيز بشكل أساسي على المضادات الحيوية وإنخفاض الاستثمار في البحث لتطوير أدوية علاج الأمراض غير المعدية مثل أمراض القلب والسكري[1].

المطلب الثالث: مجهودات تعزيز مقومات دعم ترقية الصناعة في الجزائر

تبذل الجزائر مجهودات كبيرة من أجل تطوير وبيئتها الاستثمارية ومناخها الصناعي ومن أجل ذلك قامت بالعديد من المشاريع التنموية والإجراءات الضرورية لترقية القطاعات المرتبطة بالصناعة والداعمة لها كتطوير البنية التحتية والتكنولوجية وجذب الاستثمار الأجنبي وتوسيع أسواقها التجارية وتأهيل العنصر البشري وغيرها.

1. تطوير البنية التحتية:

1.1. النقل: إن تلبية احتياجات النقل المتنامية في البلاد من أهم أولويات الحكومة الجزائرية وتسعى السلطات بنشاط لإيجاد حلول للتغلب على التحديات التي تواجه هذا القطاع ففي أقل من عقدين من الزمن تطورت شبكات النقل في الجزائر بشكل ملحوظ وذلك بفضل الاستثمارات البارزة في هذا القطاع، بين عامي (1999 –2017) أنفقت الحكومة أكثر من 10000 مليار دينار جزائري (72.6 مليار يورو) في البنية التحتية للنقل كما خصص مخطط التنمية الوطنية (2015–2019) حوالي 832.7 مليار دينار (6 مليار يورو) لترقية وتحديث وتوسيع قدرة البلاد البرية والجوية والبحرية والسكك الحديدية، وتم إحراز تقدم كبير بالفعل على كل هذه الجبهات، وبلغت مساهمة قطاع النقل والاتصالات 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 ارتفاعًا من حوالي 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2009–2016)[2].

1.1.1.النقل البري: بين عامي (1999 –2017) تم إصلاح 73000 كم من شبكة الطرق البالغ طولها 110.000 كم في البلاد[3]، وتفتخر الجزائر بواحدة من أحدث شبكات الطرق في إفريقيا وتهدف خطة التنمية الوطنية إلى توسيع البنية التحتية للطرق بمقدار 5600 كيلومتر، أحد المشاريع الرئيسية هو الطريق السريع شرق–غرب والذي يبلغ طوله 1216 كم والذي يعبر الجزء الشمالي من البلاد من الحدود المغربية إلى تونس تم إطلاق هذا المشروع في عام 2009 واكتمل معظمه بحلول عام 2015، بتكلفة 11.2 مليار دولار، قامت شركة بناء السكك الحديدية الصينية ومجموعة CITIC

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Op Cit, P111.
[2] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op Cit, P124.
[3] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Ibid, P125.

Group ببناء الأجزاء الوسطى والغربية من الطريق، بينما قامت شركة COJAAL اليابانية ببناء الجزء الشرقي، مشروع الطريق الرئيسي الآخر هو الطريق السريع العابر للصحراء بطول 4500 كم والذي يقع أكثر من 2300 كم منه داخل الحدود الجزائرية، اعتبارًا من نوفمبر 2018 تم بالفعل استكمال حوالي 1600 كيلومتر من القسم الجزائري ويمتد الطريق أيضًا إلى مالي بـ500 كيلومتر ويهدف المشروع الى تعزيز التكامل الإقليمي وتسهيل نقل البضائع والتنقل داخل القارة حيث سيعمل ربط الجزائر العاصمة مع لاجوس في نيجيريا على تحسين الروابط مع بلدان جنوب الصحراء الافريقية الكبرى.

2.1.1.النقل الجوي: تملك الجزائر 36 مطارًا 13 منها تدير رحلات دولية، تم تشييد أربعة مطارات وستة امتدادات للمطارات منذ عام 1999، وأجرت السلطات توسعات كبيرة في أكبر مطارين في الدولة وهما مطار هواري بومدين بالجزائر العاصمة ومطار أحمد بن بلة في وهران وذلك لزيادة سعة الركاب وشحن البضائع السنوية ورفع قدرتهما على استقبال المزيد من شركات النقل الجوي الدولية وتوسيع خطوط النقل الجوي الإقليمية في الجزائر مما يفتح فرصًا إضافية في السوق، كما ستستفيد الجزائر بشكل كبير من إنشاء مركز للنقل الجوي في تمنراست لربط بلدان جنوب الصحراء الكبرى الافريقية بالشرق الأوسط وأوروبا[1].

قامت الخطوط الجوية الجزائرية وهي شركة الطيران المهيمنة في الجزائر بتوسيع أسطولها بـ16 طائرة بين عامي 2014 و2016 وكشفت عن استراتيجيتها التي تهدف الى توسيع أسطولها الحالي المكون من 59 طائرة بين عامي 2018 و 2025 وتخطط الشركة لاستئجار طائرة إيرباص A330 وشراء 40 طائرة لخطوط رحلاتها الطويلة وفتح المزيد من المسارات نحو افريقيا (الجابون، تشاد، إثيوبيا، البنين وطوغو)

ويشهد الشحن الجوي استثمارات كبيرة بعد رفع الحظر المفروض على الاستثمار الخاص في الشحن البحري والجوي في جانفي 2018، قدمت خمس شركات مقترحات للاستثمار في هذا القطاع ومن بين اللاعبين الحاليين شركة Aigle Azur الفرنسية التي سُمح لها ببدء عمليات الشحن من مطار

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op.cit, P126.

الجزائر العاصمة إلى السوق الأوروبية في سبتمبر 2018، كما وقعت شركة الخطوط الجوية الجزائرية اتفاقية مع وزارة التجارة في نوفمبر 2018 من أجل تطوير قاعدة دعم المصدرين المحليين[1].

3.1.1.النقل البحري: تتم حوالي 95٪ من حركة الشحن في البلاد عن طريق النقل البحري ويمثل عبور سفن الحاويات حجر الزاوية في نشاط الموانئ الجزائرية، مع خط ساحلي يمتد لـ 1200 كيلومتر تعد الجزائر موطنًا لـ 11 ميناءًا تجاريًا، وتقع الموانئ الرئيسية في الجزائر العاصمة ووهران وبجاية وعنابة وسكيكدة وتستوعب حركة إجمالية للبضائع تتجاوز 130 مليون طن سنويًا[2]، يحمل الأسطول البحري التجاري الجزائري من 3-4٪ من الحجم السنوي وتملك الحكومة خطط طموحة لزيادة هذه الحصة السوقية إلى 25٪ بحلول عام 2025، بدءًا من الاستحواذ على 26 سفينة جديدة تم استلام 10 منها في سنة 2018. وفي ظل الحاجة الى الاستثمار في المهارات وتدريب الموظفين لتشغيل السفن خاصة بالنسبة لمناصب البحارة والمديرين، إضافة الى عدم وجود موانئ المياه العميقة حيث ترسو سفن الشحن الكبيرة في الموانئ الأجنبية وتنقل حمولتها إلى سفن أصغر قبل التوجه إلى الجزائر، قامت هذه الأخيرة بالشروع في عام 2017 بإنشاء ميناء الحمدانية للمياه العميقة والذي يقع في مدينة شرشال في ولاية تيبازة لضمان القدرة الكافية لاستيعاب سفن الشحن الكبيرة والذي من المتوقع أن يكلف 3.3 مليار دولار، وسيوفر الميناء 23 رصيفًا قادرًا على استيعاب 25.7 مليون طن من البضائع سنويًا بمجرد بدء عملياته، بحلول عام 2050 تتوقع الحكومة أن يصل الميناء إلى حركة شحن سنوية تبلغ 35 مليون طن، ويدعم الاستثمار في هذه المحطة مبادرة الحزام والطريق الصينية التي انضمت إليها البلاد في سبتمبر 2018، ومن المتوقع أن تؤثر بشكل كبير على التجارة العالمية كما سيوفر الميناء رابطًا بحريًا أساسيًا للطريق السريع العابر للصحراء مما سيمكن الحاويات من الوصول إلى أجزاء كثيرة من أفريقيا غير الساحلية بسرعة أكبر.

4.1.1.السكك الحديدية: شبكة السكك الحديدية هي محور مركزي آخر لحركة الشحن والركاب في البلاد، ولدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية تخطط الحكومة لمد السكك الحديدية في جميع أنحاء البلاد من خلال توسيع الشبكة وتجديد العربات وتعزيز قدرة الشحن، في عام 2000 كانت شبكة السكك الحديدية أقل من 1000 كم ولكن بعد الاستثمارات التي شهدها هذا القطاع بلغ

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Op Cit, P128.
[2] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op Cit, P124.

طول السكك الحديدية 4575 كم، منها 3854 كم قيد الاستخدام مع وجود خطط لتوسيع الشبكة إلى 6500 كم بحلول عام 2021 و12500 كم بحلول عام 2030، يشكل نقل البضائع 90٪ من حركة السكك الحديدية في الشمال الشرقي للبلاد بينما يشكل نشاط الركاب 90٪ من الحركة في المنطقة الشمالية الغربية.

حددت الجزائر أهدافًا طموحة لتطوير السكك الحديدية بهدف زيادة السعة السنوية إلى 17 مليون طن من البضائع و60 مليون مسافر بحلول عام 2021، وعملت على شراء قاطرات جديدة تعمل بالديزل والكهرباء وذات قدرة جر أفضل إضافة الى جذب المستثمرين الدوليين الى هذا القطاع، وقد سافر ما يقرب من 43 مليون مسافر عبر القطار في 2018 ارتفاعا من 29 مليونًا في عام 2015، وبلغ الحجم الإجمالي للبضائع المنقولة حوالي 5 ملايين طن ارتفاعًا من 3.8 مليون طن في عام 2017.

2.1. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

نظرًا لأن الدولة سعت إلى أن تصبح رائدة إقليمية في مجال التكنولوجيا – لا سيما فيما يتعلق بمجال الإنترنت والاتصال – فقد تم توجيه استثمارات عامة كبيرة لتطوير البنية التحتية المتعلقة بها، وتمتعت الدولة بالعديد من معالم تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الآونة الأخيرة ولعبت التطورات التكنولوجية على مدى العقد الماضي دورًا أساسيًا في تحويل ممارسات الأعمال وتعزيز ثقافة رقمية جديدة في الجزائر، ونتيجة لهذا التوسع تطورت مجموعة من الابتكارات والاتجاهات الجديدة مما أدى إلى إعادة تشكيل صناعة الاتصالات، وأدت الجهود الحكومية لتعزيز مستويات اختراق الإنترنت وتوسيع استخدام تقنيات الاتصال إلى تحسين الوصول إلى الأسواق وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع.

بلغ معدل انتشار الإنترنت في الجزائر 85.2٪ في نهاية عام 2017 وهو تحسن كبير من 71.2٪ في عام 2016 و46.9٪ في عام 2015 و25.6٪ في عام 2014 مما يضع الجزائر في المرتبة الثالثة بمنطقة المغرب العربي ومن بين الدول الرائدة في إفريقيا، وتهدف الجهود الحكومية المستمرة إلى تعزيز المزيد من التنويع في هذا القطاع ومتابعة التقدم المحرز في السنوات الأخيرة من خلال خدمات G3 وG4 التي عززت وصول حزم البيانات الى شرائح المجتمع الجزائري.

ولتعزيز الوصول إلى الإنترنت تنفذ الحكومة خطة FTTX لربط 7 ملايين منزل بالإنترنت عبر الخط الثابت بحلول عام 2022 مما يرفع معدل الانتشار في المنازل من 43.4٪ في عام 2017 إلى 81٪ عند الانتهاء، كما شرعت في توفير سرعات اتصال تبلغ 1 جيغابت في الثانية للشركات في المناطق الصناعية ومناطق الأعمال النامية.

تعمل الحكومة على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية بوسائل مختلفة، بما في ذلك العديد من مشاريع بناء الألياف الضوئية التي تنفذها حاليًا الشركة التابعة للدولة Algérie Télécom، بالإضافة إلى الكابلات البحرية التي ستوفر في النهاية نطاقًا ترددًيا عالي الاتصال[1]، وكان للتوسع السريع في خدمات G3 وG4 في عامي 2016 و2017 تأثير كبير على المنصات الإلكترونية، فبعد إطلاق أنظمة الدفع الإلكتروني في أكتوبر 2016 نما معدل النشاط عبر الإنترنت بسرعة، وقد سمح التطوير بدفع فواتير المرافق والاتصالات والتأمين والمسائل الإدارية الأخرى إلكترونيًا، ولضمان شفافية المدفوعات عبر الإنترنت وتنفيذ تدابير حماية المستهلك أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية[2].

تسعى الجزائر لتصميم مدن أكثر حداثة وكفاءة واستدامة للتكيف مع الظروف المستقبلية من خلال إطلاق مبادرة "مدينة الجزائر الذكية" التي تتطلع إلى احتضان فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين جودة حياة سكان المدينة، مع تشجيع الشركات الناشئة والجامعات والاستشاريين والشركات الأخرى على تقديم مقترحات يمكن أن تساهم في مشروع المدينة الذكية، جذبت هذه المبادرة انتباه شركة زيروكس الأمريكية التي تتعاون مع اثنين من مزودي الإنترنت في مشروعين منفصلين: يتكون الأول من خطة لتركيب وصلات تلفزيون الكابل في جميع أنحاء المدينة وبالتالي تقليل التلوث المرتبط بإنتاج هوائيات أطباق الأقمار الصناعية، مما سيسمح للمشغلين باستخدام كابلات الألياف الضوئية لتوفير خدمات تلفزيون الكابل من خلال تركيب جهاز واحد للمبنى بأكمله، ويتعلق المشروع الثاني بتوفير اتصال Wi-Fi حضري في جميع أنحاء المدينة لتحسين تدفق البيانات والاتصال في العاصمة.

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Op.Cit, P168.

[2] هداية بوعزة، الدفع الإلكتروني في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص199.

2. تأهيل رأس المال البشري

أدت الجهود المكثفة في العقود الماضية إلى تطورات كبيرة في نظام التعليم والتدريب في الدولة، وحرصت الحكومة في الفترة (2014–2018) على تدريب الكادر التربوي وخاصة المدربين وإعادة تنظيم المناهج في التعليم والتدريب المهني وإنشاء مراكز الامتياز في مجال الزراعة والبناء وميكانيكا السيارات والطاقات المتجددة والتكنولوجيات القائمة على المعرفة ومتابعة برامج التبادل والتعاون وتطوير نظام التلمذة الصناعية لإشراك المزيد من الشركات في عملية التدريب وتعزيز التنسيق مع الشركاء في القطاع الاجتماعي والاقتصادي لتكييف العرض مع احتياجات سوق العمل.

ووفقًا لأحدث الأرقام الصادرة عن البنك الدولي كان إجمالي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية 116٪ في عام 2015 بينما كان معدل الالتحاق في المرحلة الإعدادية 99٪ في عام 2011، وقد شهد قطاع التعليم إصلاحات رئيسية منذ سنة 2003 تم إدخال طرق تدريس جديدة وإعادة هيكلة المناهج الدراسية وتشييد المدارس الجديدة ووصل إجمالي عدد المدارس الحكومية في الجزائر إلى 26669، وفي التعليم العالي تمتلك الجزائر 50 جامعة تضم 1.7 مليون طالب، ولمواكبة معدلات الالتحاق المتزايدة استثمرت وزارة التعليم العالي في مشاريع متعددة لتوسيع قدرة النظام في 2017 وافتتاح 4000 موقع جديد، كما قامت الحكومة بفتح المجال لمشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي بهدف تطوير القطاع.

شهد قطاع التدريب المهني نموًا مذهلاً في السنوات الأخيرة جراء إعطاء الحكومة الأولوية لهذه الشريحة باعتبارها مكونًا حيويًا في استراتيجيتها لخفض بطالة الشباب، وقد تم إنشاء مراكز تدريب عامة وخاصة جديدة، كما تم فتح العديد من التخصصات الجديدة بما في ذلك الرقمنة والطاقات المتجددة وتركيب الهواتف، وأعلنت وزارة التعليم والتكوين المهني عن خطط لتوسيع مجالات التدريب في القطاعات المستهدفة مع التركيز بشكل أساسي على السياحة والمنسوجات والإلكترونيات وإبرام شراكات مع لاعبين اقتصاديين رئيسيين في كل قطاع من أجل تزويد الطلاب بخبرة عمل حقيقية، ومن المأمول أن تساعد هذه الشراكات أيضًا الشباب في الحصول على عمل بمجرد الانتهاء من تدريبهم، في عام 2016 تم تعيين ما يقرب من 60٪ من المتدربين من قبل الشركات التي دربتهم[1].

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op. Cit, P175.

ركزت وزارة التعليم والتكوين المهني بشدة على التلمذة الصناعية استجابة لارتفاع الطلب عليها من قبل الشباب الجزائري، وتشكل الشراكات مع القطاع الخاص جزءًا أساسيًا من مواءمة برامج التدريب المهني مع متطلبات الأعمال واليد العاملة في الاقتصاد وتحديث البرامج التدريبية التي تغطي المهن المرغوبة في سوق العمل، فأكثر من نصف مراكز التدريب المعتمدة البالغ عددها 1228 في الجزائر هي مراكز خاصة، وبلغ عدد الطلاب المسجلين في القطاع الخاص 23000 طالب سنة 2016.[1]

3. تطوير التكنولوجيا وتحفيز البحث والابتكار:

كان التقدم في البيئة الرقمية عاملاً رئيسيًا في ارتفاع ترتيب الجزائر مؤخرًا في مؤشرات التنمية الاقتصادية العالمية، تم تصنيف الدولة على أنها السوق العربية "الأكثر ديناميكية" في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2016 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة، حيث ارتفعت تسعة مراكز إلى 103 من أصل 175 دولة،

تتحسن قدرة الجزائر على الزيادة في امكانياتها التكنولوجية وإبرازها على المستوى الدولي بفضل تطوير مؤسساتها التعليمية واستضافتها لوكالات الأبحاث المعترف بها دوليا، واحتل مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (cerist) المرتبة العاشرة بين الدول العربية في تصنيفات مراكز أبحاث Webometrics لعام 2017 ، بينما احتل مركز تنمية التكنولوجيات المتطورة(cdta) –الذي يعمل كحاضنة لتوجيه رواد الأعمال والشركات الناشئة لتطوير الأفكار التكنولوجية وتجسيدها كمنتجات أو خدمات– المرتبة 22، ويتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم العالي لتوسيع نطاق الوصول وتكوين قاعدة المهارات التي يحتاجها البلد لبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

تتضمن خارطة الطريق الجزائرية التي تهدف الى تحسين مجال تكنولوجيا المعلومات إنشاء سلسلة من الحظائر التكنولوجية المصممة للعمل كمجموعات مترابطة، وحظيرة سيدي عبد الله التكنولوجية[2] هي واحدة من هذه الحظائر حيث توفر بيئة لشركات التكنولوجيا المبتكرة لتطوير وتوسيع أعمالها وتساعد في تعزيز التنمية الرقمية من خلال استراتيجيات تزود الشركات الناشئة بالمنصات

[1] European Training Foundation (ETF), Op. Cit, P6.

[2] وكالة الانباء الجزائرية، الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله رافقت حوالي 50 مؤسسة ناشئة منذ استحداثها، على الموقع: https://www.aps.dz/، اطلع عليه يوم: 2020/10/12.

والخبرة وتدعم توسيع عروض منتجاتها، وتوفر الحديقة فرصة للتعاون مع شبكة من الشركات المحلية والدولية كشركة Ericsson وHuawei وIBM، وتتميز الحظيرة أيضًا ببنية تحتية تكنولوجية عالية الجودة بالإضافة إلى ذلك من المتوقع أن يتم تشغيل حديقة وهران التكنولوجية بحلول عام 2021 لإعطاء الفرصة لحاملي المشاريع في الغرب الجزائري لتجسيد أفكارهم المبتكرة، كما يتم تقييم مدن أخرى كمدينة ورقلة وعنابة كمواقع محتملة لمشاريع مماثلة في المستقبل[1].

4. جذب الاستثمار: مع انخفاض أسعار النفط وفرض القيود على الإنفاق الحكومي سعت الجزائر إلى جذب المزيد من استثمارات القطاع الخاص – المحلي والأجنبي – كجزء من جهود التنويع الاقتصادي وتقليل فاتورة الواردات في البلاد عن طريق زيادة الإنتاج المحلي، ولتحقيق ذلك اتخذت السلطات عدة خطوات لتشجيع وتسهيل الاستثمار الصناعي ومن بين هذه الإجراءات تقديم إعفاءات لمدة خمس سنوات من الضرائب على أرباح الشركات وإيرادات الشركات والأنشطة المهنية، بالإضافة إلى دعم القروض المصرفية بمعدل فائدة 3٪ للشركات العاملة في مجموعة واسعة من القطاعات الصناعية بما في ذلك الصلب والمعادن والكهرباء والسلع الإلكترونية والسيارات والطيران والأدوية والأنشطة الزراعية.

في سنة 2016[2] أقرت الدولة قانون ترقية الاستثمار رقم16-09 والذي تضمن الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛ والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛ والإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري؛ تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، اضافة الى الإعفاء من الضريبية على أرباح الشركات؛ والإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات.

---

[1] وكالة الانباء الجزائرية، مشاريع انجاز منشآت الحظائر التكنولوجية سارية في الاتجاه الحسن، على الموقع: https://www.aps.dz/، اطلع عليه يوم: 2020/10/12.

[2] Oxford Business Group, The Report Algeria 2017, Op. Cit, P88.

من أجل وضع حد لطول الإجراءات الإدارية التي يعاني منها المستثمرون المحليون والأجانب استحدثت الدولة الشباك الوحيد اللامركزي على المستوى الوطني بغرض تيسير الإجراءات على المستثمرين، كما زادت الحكومة من السلطة المخولة للولاة لتخصيص الأراضي للمستثمرين وكان هذا بمثابة حل لأحد التحديات الرئيسية للمشاريع الصناعية، وفي سبتمبر 2017 أعلنت الحكومة عن خطط لإنشاء 50 منطقة صناعية جديدة في جميع أنحاء البلاد.

في عام 2017 بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر 16.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي حين أن أوروبا وفي مقدمتها فرنسا كانت أهم مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر بدأت الجزائر في التطلع إلى الأسواق الشرقية فلعبت تركيا دورًا استثماريًا متزايد الأهمية وتجاوزت فرنسا في عام 2016 لتصبح أكبر مصدر للاستثمار الاجنبي في الجزائر وأصبحت دول الخليج أيضًا مستثمرة نشطة حيث تم إبرام اتفاقيات استثمار دولية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في عام 2016[1].

5. تشجيع الصادرات: وضعت الجزائر مطلع 2018 استراتيجية جديدة تهدف إلى تنويع صادراتها المعتمدة بأكثر من 93% على المحروقات، وتسعى الجزائر إلى خفض فاتورة وارداتها من خلال الاعتماد على الإنتاج المحلي خاصة في قطاعي الزراعة وصناعة الأدوية التي تقارب وارداتهما نصف قيمة الواردات الإجمالية للبلاد.

كشفت الحكومة الجزائرية عن "خارطة طريق وطنية لزيادة الصادرات" بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص وترتكز على 3 مؤسسات حكومية تعمل على مرافقة المتعاملين الاقتصاديين الراغبين في التصدير وهي الوكالة الجزائرية لترقية الصادرات "ألجاكس" التي تحدد دورها في مراقبة الأسواق الخارجية، وإطلاع المصدرين على جميع المستجدات والفرص المتاحة التي توفرها الجزائر إضافة إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير "صفاكس"، والتي سيتعدى دورها من تنظيم المعارض إلى التكفل بالمرافقة اللوجيستية، أما الجهة الثالثة فهي الهيئة الجزائرية للاعتماد "ألجيراك"، وهي الشركة التي ستتكفل بمراقبة جودة ونوعية منتجات الشركات الجزائرية الحكومية والخاصة، وتسليم شهادات المطابقة.

[1] Oxford Business Group, The Report Algeria 2018, Op Cit, P39.

أطلقت الجزائر أول عملية تصدير لمنتجاتها إلى الأسواق الأفريقية انطلاقاً من موريتانيا في أواخر سنة2018، وتمثلت أول شحنة صادرات جزائرية نحو موريتانيا في 24 شاحنة، تحمل 400 طن من السلع المتنوعة، من بينها الخضراوات والفواكه والمواد الغذائية ومواد تجميلية ومواد إلكترونية وكهرومنزلية ومواد تنظيف ومواد غذائية مصنعة، اضافة الى تصدير الجزائر مواد بناء نحو العاصمة السنغالية داكار عبر موريتانيا، و150 شاحنة محملة بمواد البناء انطلاقاً من ولاية تمنراست نحو النيجر[1].

بخصوص الزبائن الخمسة الأوائل للجزائر والذين يمثلون 53 في المائة من الصادرات الجزائرية سنة 2019، حافظت فرنسا على مكانتها كأول زبون للجزائر بـ 2,939 مليون دولار (13,58بالمائة من الصادرات الجزائرية العامة)، تتبعها ايطاليا بـ 2,855 مليار دولار (13,19 بالمائة)، اسبانيا بـ 2,549 مليار دولار (11,78 بالمائة)، الولايات المتحدة الأمريكية بـ 1,788 مليار دولار (8,26 بالمائة) وتركيا بـ 1,418 مليار دولار (6,55 بالمائة)[2].

6. مؤسسات الدعم

يتطلب نجاح السياسة الصناعية أن ترصد لها أجهزة ومؤسسات مالية لمساعدتها وتطويرها، وهو ما عملت على تجسيده الدولة الجزائرية في إطار انشاء وترقية وتطوير المؤسسات الصناعية، حيث عملت على إنشاء أجهزة متخصصة لدعم هذه المؤسسات ومن أهم الوكالات التي كان لها الدور البارز في انشاء ومرافقة العديد من المشاريع الصناعية هي: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: وهي هيئة مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتتولى الاشراف على صندوق الضمان التعاضدي للقرض المصغر الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة، بالإضافة إلى صندوق ضمان قرض الاستثمار والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وهذه الاخيرة مسؤولة

[1] يونس بورنان، الجزائر تبدأ تصدير منتجاتها إلى أفريقيا عبر موريتانيا، جريدة العين الإخبارية، على الموقع: https://al-ain.com/article/algeria-mauritania-export، أطلع عليه بتاريخ: 2020/10/12.

[2] وكالة الانباء الجزائرية، عجز بـ4,41 مليار دولار خلال الأشهر السبع الأولى لـ2019، على الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/76471-41-4-2019، اطلع عليه يوم: 2020/10/12.

عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز كإجراءات الإعفاء والتخفيض الضريبي وغيرها[1].

من خلال ماسبق عرضه في هذا المبحث تتجلى لنا محاولات السلطات العمومية لتبني مقاربات جديدة لترقية القطاع الصناعي في الجزائر لتفادي الوقوع في أخطاء الاستراتيجيات التنموية السابقة والتركيز على قطاعات صناعية محددة تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية بغرض الاستفادة منها في تحقيق الترقية الصناعية المنشودة وهي:

1- الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر: البيتروكيماوية، الحديد والصلب، ومواد البناء

2- الصناعات المحققة للقيمة المضافة والتي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية: الصناعات الغذائية، الكهربائية والالكترومنزلية.

3- الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي الناتج عن تغير نمط الاستهلاك الوطني: صناعة السيارات، ووسائل النقل المختلفة، وصناعة الادوية، وغيرها.

كما نلاحظ العديد من النقاط الإيجابية الظاهرة في السياسات الصناعية الترقوية المطبقة حديثا في الجزائر من بينها:

- السعي لفك الارتباط بالريع النفطي وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني.
- عدم الاستسلام لفشل الاستراتيجيات السابقة والالحاح على اعتماد مقاربة جديدة لترقية القطاع الصناعي في الجزائر لمواجه تحديات المرحلة القادمة.
- خلق آلة إنتاجية وطنية قادرة على الاستجابة لمتطلبات المجتمع بعيدا عن الاستيراد.
- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بفضل تنمية ورعاية الفروع الصناعية التي تمتلك فيها الجزائر ميزات تنافسية.
- فتح المجال أمام صغار المقاولين المستفيدين من صيغ تمويل مشاريعهم الاستثمارية، من أجل تطبيق أفكارهم ميدانيا.

[1] سليم بودليو، هشام كلو، مرجع سبق ذكره، ص ص 177-178.

– تقديم الدعم اللازم للمتعاملين الاقتصاديين لتحسين قدرتهم التنافسية وانشاء اتحادات التصدير.

– العزم على توفير المناخ الملائم لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

– السعي لمواجهة التطورات والتغيرات الاقتصادية العالمية.

ورغم ذلك الا أن المجهوادت المبذولة بغرض دعم الترقية الصناعية واجهت العديد من العراقيل التي حدت من فعاليتها مثل:

– غياب ثقافة الابتكار والمبادرة الفردية والابداع في المجتمع وسيادة مبدأ التواكل والاغتناء من التجارة.

– بنية الاقتصاد المحلي الهشة لعدم تخلصه من الطابع البدائي.

– تعمق مبادئ الريع والاحتكار في نسيج الاقتصاد الجزائري.

– عدم انفتاح النظام التربوي على جديد المعارف والعلوم والتطبيقات التجريبية.

– فشل المنظومة التعليمية في تعبئة الموارد البشرية وتأهيلها.

– ضعف البنية الفكرية والمعرفية وانفصام البحث العلمي عن أنشطة القطاع الخاص.

– انصراف المواطن الى السلع الأجنبية وعدم ابداء الثقة في المنتوج المحلي,

– ضعف عملية التسويق وغياب حماية الملكية الفكرية.

وعموما يمكن القول أن الاستراتيجية الصناعية التي تتبناها الجزائر تشكل نقلة نوعية في رسم الاهداف المرجوة، غير أن تنفيذها كان بوتيرة بطيئة، بالنظر الى التعديلات والتغييرات التي تشهدها الساحة السياسية للدولة وما يتبعها من تغييرات في القوانين والأنظمة التشريعية وحتى الأهداف المسطرة وكل هذه الظروف لم تساعد على التطبيق السلس لمضمون سياسات هذه الاستراتيجية.

المبحث الثاني: اقتراح نموذج تصوري لاستراتيجية ترقية القطاع الصناعي

بناءا على كل ما تم التطرق اليه سابقا سنحاول في هذا المبحث اعداد استراتيجية صناعية ذات أهداف طموحة مبنية على مقترحات لسياسات وإجراءات قابلة للتنفيذ ترسم رؤية مستقبلية لقطاع الصناعة لعام 2030 وتحمل عنوان "ترقية الصناعة من أجل الاقلاع"، مع التأكيد على أن الإستراتيجية تتميز بالتركيز على عدد محدود من الأولويات الإستراتيجية مقارنة بالحجم الواسع لمكونات واحتياجات القطاع الصناعي المتعلقة بالعناصر الأساسية الدافعة لتحقيق الاقلاع الاقتصادي.

وقد استندنا في إعداد هذه الاستراتيجية –بالإضافة الى تجارب الدول الثلاثة المدروسة سابقا– الى مجموعة من المراجع والاستراتيجيات كالاستراتيجية الصناعية للعراق 2030 والاستراتيجية الوطنية للصناعة السعودية 2030، وورقة معدة من قبل اتحاد الصناعات الألمانية (BDI) عن الآفاق المستقبلية لخلق القيمة في ألمانيا 2030، ورؤية الصناعة الاوروبية حتى عام 2030، والاستراتيجية الصناعية لسلطنة عمان 2040، وخطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) لعام 2030، وغيرها من المراجع.

المطلب الاول: التشخيص الاستراتيجي

من خلال ماسبق عرضه عن الوضعية العامة للقطاع الصناعي في الجزائر والمناخ الداخلي والخارجي الذي يتحكم فيه نحاول اجراء عملية تشخيص للاستراتيجية المقترحة من خلال العناصر التالية:

1. الفرص والتحديات

1.1. مزايا وفرص نجاح الاستراتيجية الصناعية في الجزائر:

- امتلاك مساحات شاسعة من الأراضي المهملة
- للبلد خلفية تاريخية صناعية تفوق مثيلاتها من الدول الافريقية.
- توفر الطاقة، واليد العاملة الرخيصة.
- امتلاك قدرات إنتاجية ضخمة غير مستغلة بشكل كلي.
- الموقع الجغرافي للجزائر كبوابة لكل من أوروبا وأفريقيا، إضافة الى علاقاتها الجيدة مع الدول العربية والإسلامية ومع دول جنوب شرق اسيا كالصين وكوريا الجنوبية.

- وجود أسواق شعبية عمومية لجميع المنتجات.
- امتلاك فرص كبيرة للإدراج في التقسيم الدولي للعمل
- يوفر الشباب وتزايد عدد السكان إمكانات عالية
- يمكن الاستفادة من دخول صناعات المعادن الأساسية، التي تقدم مجموعة من المنتجات التي تحظى بتزايد الطلب الدولي عليها.
- الأثر الإيجابي لتضاعف عدد الوظائف في قطاع التصنيع، حيث تسبب كل وظيفة في مجال التصنيع في الحاجة إلى ما يزيد عن 2.2 وظيفة في القطاعات الأخرى[1].

2.1. التحديات التي تواجه الاستراتيجية الصناعية في الجزائر:

تواجه عملية التخطيط الاستراتيجي في الدولة مجموعة من التحديات، أهمها:

- تحديات البيئة الاقتصادية الدولية والتي قد تعيق في بعض الأحيان الوصول إلى المستهدفات المتضمنة في إطار الخطط الاستراتيجية.
- قلة الكفاءات المتخصصة في مجال التخطيط الاستراتيجي والحاجة إلى بناء القدرات فيه.
- ضعف متابعة وتقييم الخطط الاستراتيجية وتقييم الأثر، وعدم توفر البيانات الإحصائية الكافية لتقييم سير أداء الخطط الاستراتيجية.
- التحديات المتعلقة بالتمويل خاصة التمويل طويل الأجل في ظل انخفاض مداخيل الدولة وضعف الحيز المالي المتاح لتنفيذ الخطط والرؤى الاستراتيجية.
- عدم التأكد فيما يخص ثلاثة عناصر محددة ومؤثرة على إمكانات تنفيذ الإستراتيجية وهي: أسعار البترول، الاستقرار السياسي والقدرة على المضي قدماً في التغييرات القانونية المقترحة، فاعتمادا على الوضع القائم في كل عنصر من هذه العناصر يمكن رسم تصور مختلف لتنفيذ الإستراتيجية.
- لا تزال بعض الهياكل الأساسية ضعيفة في الجزائر.
- عدم التوازن الاقليمي للتوزيع السكاني بين الشمال والجنوب وبين المناطق الريفية والحضرية حيث يعيش ثلاثة أرباع السكان في المراكز الحضرية.

---

[1] الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة–الهدف 9، متاح على الموقع، https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/infrastructure-industrialization/، أطلع عليه بتاريخ: 2020/10/12.

- هيمنة الدول الناشئة خاصة الصين على سوق التصدير العالمي، وسيطرتها على أسواق السلع الاستهلاكية الخفيفة غير المعمرة، اضافة الى اتجاهها نحو تسلق سلم جودة الصادرات.
- شبكات الجزائر الإقليمية في إفريقيا ليست قوية خاصة اذا ما قارنها بالتجارب المدروسة سابقا (تايوان، كوريا وتركيا)، والتي تم دعم تطورها الصناعي من خلال التعاون الإنتاجي الإقليمي مع اليابان في السبعينيات بالنسبة لكل من تايوان وكوريا ومع الاتحاد الاوروبي بالنسبة لتركيا.

2. الأداء العام للمنظومة الصناعية:

على الرغم من صعوبة تقييم الأداء العام للمنظومة الصناعية في الجزائر نظراً لعدم توفر عدد كبير من البيانات التفصيلية، إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من الملامح الأساسية بالاستعانة بالمعطيات السابقة والتي تتمثل في:

- انخفاض مساهمة الصناعة في الناتج المحلى الخام والتي تقدر بحوالي 5,7 عام 2019.
- انخفاض القيمة المضافة الصناعية، وتدنى إنتاجية عناصر الإنتاج، وانخفاض المكون التكنولوجي في الإنتاج.
- ضعف علاقات الترابط داخل سلاسل القيمة المحلية نتيجة البيئة التشريعية المقيدة.
- إنخفاض الوعي البيئي، وعدم كفاءة استغلال الموارد المائية والكهرباء نتيجة إستخدام الات ومعدات متقادمة تكنولوجياً.
- إستخدام محدود لمصادر الطاقة المتجددة مما يشكل تهديداً خطيراً على البيئة.

3. منهجية إعداد الإستراتيجية

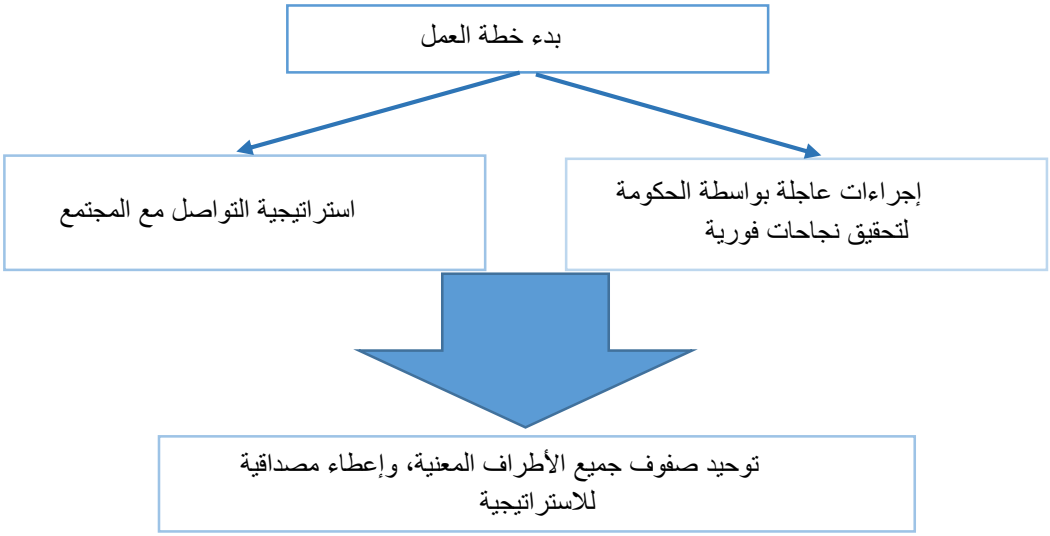
كان لابد عند إعداد الإستراتيجية مراعاة مجموعة من القواعد العامة والتي تتمثل فيما يلي:

- البدء من تحليل واقع القطاع الصناعي الجزائري بقدر الإمكان في ظل محدودية البيانات المتاحة.
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة صناعيا مثل تايوان، تركيا وكوريا الجنوبية.
- محاولة الأخذ في الاعتبار التوجهات العالمية الحديثة من أجل الوصول إلى أفضل تصور ممكن للجزائر.

- عدم تشتيت المجهود باتباع عدد كبير من الفروع الصناعية المستهدفة، بل التركيز على الفروع ذات القدرة على النمو، وخلق القيمة المضافة، وتوفير مناصب العمل.
- العمل على تحسين البيئة العامة للنشاط الصناعي، عبر ازاحة التشوهات التي يعرفها الإطار العام للنشاط الاقتصادي.

4. متطلبات نجاح الاستراتيجية الصناعية:

الشكل(81): متطلبات نجاح الاستراتيجية الصناعية



المصدر: الاستراتيجية الصناعية للعراق حتى عام 2030 وآليات التنفيذ (ملخص)، ص21، متاح على الموقع الالكتروني https://www.academia.edu/، تاريخ الاطلاع: 2020/10/12.

للتمكن من تطبيق أي استراتيجية كانت، يجب اتباع خطة تنفيذية تقوم على البدء بالإجراءات العاجلة لتحقيق النجاحات الفورية كما يجب:

- الاتفاق المشترك بين كافة الأطراف المعنية على رؤية محددة للقطاع الصناعي.
- اجتماعات وورش عمل مكثفة للهيئة التنفيذية مع الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية.
- برنامج مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المساندة وتكثيف الجهود وتضافرها للبدء في تنفيذ مبادرات الاستراتيجية الصناعية.
- إطار عام للسياسات يحدد توقيت وأسلوب التدخل في بهدف المضي قدماً في المسار الاستراتيجي.

- الرقابة والتقييم المستمر للمراحل التنفيذية المختلفة للاستراتيجية، بهدف مراجعة الإستراتجية والإطار العام للسياسات وفقاً للمستجدات.
- التواصل المستمر مع الجمهور حول الاستراتيجية، والتطور الذي تم تحقيقه، وأهم المعوقات والتحديات التي تواجه تنفيذها.
- العمل بصورة تكاملية على تحقيق رؤية موحدة تسهم في ترسيخ مكانة الجزائر كمحور رئيسي في الاقتصاد العالمي.

5. الشروط الجديدة للحوكمة الاستراتيجية

لم تعد التوجهات الإستراتيجية التقليدية للتصنيع متوائمة مع الاشتراطات الجديدة للمنافسة في ظل الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي حالياً، الأمر الذي يتطلب التعاون ما بين عدد أكبر من الأطراف المعنية[1]:

1.5. الشروط الجديدة للنجاح في المنافسة

إن التصنيع المستدام يتطلب من المنشآت عدم التنافس على أساس إنخفاض التكاليف والأجور، ووفرة المواد الخام، بل يتعين عليها المنافسة في:

- الإنتقال إلى الأنشطة مرتفعة القيمة المضافة في سلاسل القيمة.
- تطوير المهارات الفنية والإدارية.
- الأخذ في الاعتبار التأثير البيئي وإدارة تلك التأثيرات.
- بناء القدرات المتعلقة بالقدرة على التنبؤ والتطوير.

2.5. التعاون ما بين عدد أكبر من الأطراف المعنية

إن صياغة وتنفيذ استراتيجية ناجحة للتصنيع حالياً يتطلب مشاركة جميع الأطراف المتصلة بالصناعة والمؤثرة فيها وتشمل:

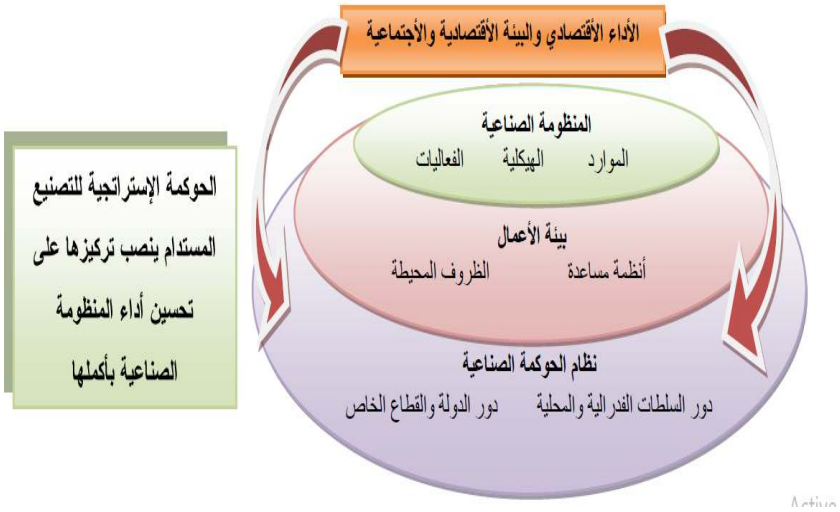
- العديد من الهيئات الحكومية على المستوى الوطني والإقليمي.
- منظمات القطاع الخاص بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات المهتمة بالاستثمار في الجزائر.

[1] الاستراتيجية الصناعية للعراق حتى عام 2030 وآليات التنفيذ (ملخص)، مرجع سبق ذكره، ص5.

- مؤسسات الدعم الفني والمالي المتخصصة.
- هيئات التعاون ثنائية ومتعددة الأطراف.
- المنظمات غير الحكومية.

ولتلخيص كافة المجالات التي يبنى عليها التشخيص الاستراتيجي نستعين بالشكل التالي:

الشكل(82): المجالات المتداخلة في نجاح الاستراتيجية الصناعية



المصدر: الاستراتيجية الصناعية للعراق حتى عام 2030، مرجع سبق ذكره، ص4.

المطلب الثاني: الإطار العام للإستراتيجية الصناعية

بناءً على ما سبق نقترح الإطار العام لاستراتيجية ترقية القطاع الصناعي وأهم ملامح هذه الاستراتيجية ونوردها فيما يلي:

1. الرؤية:

"الجزائر دولة صناعية صاعدة، تلعب دورا فاعلا في الاقتصاد العالمي، يتميز قطاعها الصناعي بالنمو المستدام والتنوع ويقوم على التكنولوجيا المتطورة والتنافسية ويشجع المعرفة والابتكار ويوفر فرص العمل اللائقة والمنتجة"[1].

2. الأهداف

من أجل تحقيق الترقية الصناعية الشاملة والمستدامة في الجزائر، يجب رفع مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري من خلال زيادة حصة القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج

المحلي الخام لتصل إلى حدود 20٪ بحلول عام 2030، إضافة الى زيادة حصة الصادرات الصناعية في الصادرات الوطنية الإجمالية لتصل الى 30٪، ورفع نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى 20٪ وذلك لبلوغ معدل نمو اقتصادي يصل الى 7% عام 2030.

ولتعزيز وتسريع النمو الصناعي يوصى بالأهداف التالية:

- ✓ التنويع الصناعي الناجح والارتقاء المبني على كل من تحديث الزراعة وزيادة القيمة المضافة وإدخال التكنولوجيا الجديدة والابتكارات في الصناعات التحويلية.
- ✓ الترويج التدريجي للاندماج في شبكة الإنتاج الإقليمية وسلسلة القيمة العالمية.
- ✓ تحقيق الكفاءة العالية للمؤسسات الصناعية العمومية والخاصة.
- ✓ تطوير الموارد البشرية والمهارات العالية وخلق المزيد من فرص العمل والوظائف الجيدة من خلال التصنيع.
- ✓ بضائع وطنية المنشأ وبحد أدني للمكون المحلي (القيمة المضافة) في المدخلات لا يقل عن 40 في المائة من السلعة النهائية.

3. مبادئ الاستراتيجية

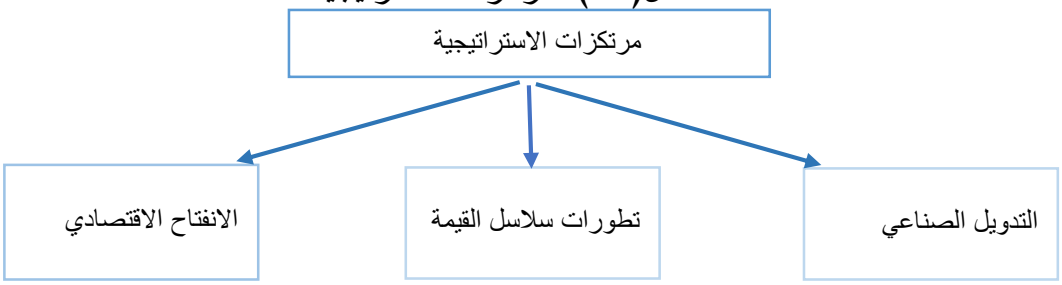
يتم دعم الأهداف من خلال إطار عمل من المبادئ الاستراتيجية التالية:

- ➢ **تقوية المؤسسات العامة والحوكمة:** تحديث القاعدة التشريعية والإطار التنظيمي وتطوير القدرات المؤسسية للقطاع العام والإصلاح الضروري للمؤسسات العمومية.
- ➢ **خلق وتمكين بيئة وقاعدة مؤسسية قوية:** من خلال تعزيز أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الوصول إلى رأس المال للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية وتطوير قدرات القطاع الخاص.
- ➢ **توسيع نطاق الاتصال المحلي والعالمي والتكامل الاقتصادي:** بالتأكيد على الربط بين القنوات الوطنية والدولية وتسهيل التجارة.
- ➢ **تعزيز الصناعات التنافسية دوليًا:** ويرتبط ذلك بشكل مباشر بتحفيز التنمية الصناعية من خلال تشجيع التنويع والارتقاء بالإنتاج؛ وإضافة قيمة إلى صادرات السلع الأولية؛ وتعزيز إمكانات التصدير المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ إنشاء روابط الإنتاج وتكتل المؤسسات؛ دعم الابتكار المحلي والتقنيات الخضراء.

- **تطوير الإمكانات الاقتصادية المحلية وتقليل الفوارق الإقليمية:** تعزيز النمو الصناعي من خلال التنمية الإقليمية والمحلية وبناء المناطق الاقتصادية العابرة للحدود.
- **تعزيز التنمية البشرية ورفع القدرات:** وتأهيل القوة العاملة الراهنة والمستقبلية بصورة تتأقلم مع التطورات التكنولوجية العالمية والاتجاهات الحديثة نحو الثورة الصناعية الرابعة.
- **حماية البيئة وقاعدة الموارد:** يرتبط ذلك بالإدارة البيئية المستدامة في عملية التصنيع.

4. مرتكزات الاستراتيجية: ارتكزت رؤيتنا على النقاط التالية:

الشكل(83): مرتكزات الاستراتيجية

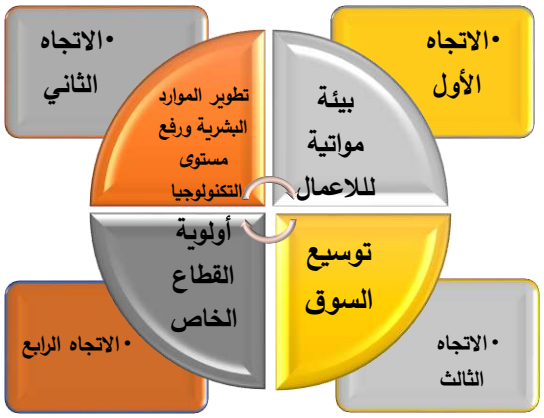


المصدر: من اعداد الباحثة

المطلب الثالث: اتجاهات الاستراتيجية

من أجل تشجيع ترقية الصناعة بقيادة القطاع الخاص والترويج للمنتجات ذات القيمة المضافة وغيرها من الأهداف، يجب صياغة توجهات إنمائية أكثر استراتيجية، وسياسات مركزة ومجدية لتحقيق تنمية صناعية ناجحة في غضون السنوات العشر المقبلة.

الشكل (84): اتجاهات الاستراتيجية



المصدر: من اعداد الباحثة

1. الاتجاه الأول

يجب أن تكون الأولوية القصوى هي **ضمان بيئة مواتية للأعمال** حتى تتمكن الشركات من توسيع أعمالها في الجزائر بشكل أكثر كفاءة، مع التركيز على التمويل والبنية التحتية والضرائب والإعفاء من الإجراءات، وقضايا ومشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن القيام بذلك من خلال:

أ) تسهيل الوصول إلى التمويل: من الأهمية بمكان أن يتم إصلاح القطاع المالي بشكل مستمر لدعم الترقية الصناعية بشكل أكثر فعالية، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تحقيق ذلك من خلال:

- توفير الوصول غير التمييزي للشركات المحلية إلى المنتجات المالية.
- إنشاء إطار مؤسسي وقانوني لتخفيف العبء المالي على الشركات اللازم للاستثمار في الآلات والمعدات مثل تمرير "قانون عقود التأجير" ودعوة وكالات ائتمان الصادرات الأجنبية (ECA).
- توفير ابتكار المنتجات المالية من خلال مجموعة من الخدمات المالية المناسبة التي تتطلبها الشركات في أي مرحلة من مراحل التطور الصناعي من الفكرة إلى زيادة الإنتاج في بيئة عالية التقنية.
- تقديم قروض غير مضمونة.

ب) تطوير البنية التحتية للاستخدام الصناعي: لا يزال كل مكون من مكونات البنية التحتية في الجزائر مثل الطرق والسكك الحديدية غير متناسب مع حجم تطلعات الدولة على الرغم من المخصصات المالية الضخمة التي حظيت بها.

- تحتاج الحكومة إلى تعزيز آلية التنسيق بين الوزارات، ويمكنها القيام بذلك من خلال إنشاء هيئة تنسيق مستقلة مع تفويضها بتحديد أولويات البنية التحتية وتحديد المعايير المطلوبة لبناء وصيانة البنية التحتية.
- تحتاج الدولة إلى بناء شبكات ممتازة في قطاعات الطاقة للاستخدام الصناعي مع التركيز على الحلول قصيرة المدى

- بالنسبة للطرق، يجب إعطاء الأولوية لترقية الأقسام الطويلة إلى حد ما، في تضاريس طوبوغرافية غير معقدة، والتي يمكن تحقيقها ضمن ميزانية محدودة وإطار زمني ضيق لضمان تدفق أكثر سلاسة لحركة المرور.
- عند تنفيذ مشاريع البنية التحتية، بدلاً من تحديد نموذج واحد معين للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، ينبغي على الحكومة أن تقرر كيفية إشراك القطاع الخاص بالطريقة المثلى، بناءً على كل مشروع على حدة، بشكل عام يجب إجراء عمليات مناقصة تنافسية وصياغة مشورة دولية لإطار شامل للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ج) تسريع الإصلاح الضريبي وتخفيف الإجراءات: يجب على الحكومة الحفاظ على سياسة الإصلاح الضريبي كجزء لا يتجزأ من بيئة تمكين الأعمال.

- إن إنشاء نظام ضريبي يتوافق مع المعايير الدولية أمر في غاية الاهمية، بالنسبة لضرائب دخل الشركات أو الأعمال، يجب تقديم إعفاءات ضريبية عقلانية قائمة على الدخل لتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على الشركات، في الوقت نفسه يجب إدخال نظام ضريبة الدخل التصاعدي لضمان استدامة العائدات الضريبية.
- يجب تحسين الأنظمة الضريبية الخاصة، من أجل تحسين خطط الحوافز التي تركز بشكل أساسي على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، يجب تصميم هيكل ضريبي أكثر ملاءمة بغض النظر عن الموقع، بحيث يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التمتع بالحوافز العامة من خلال مزايا ضريبية جديدة تكون مناسبة أكثر ومرتبطة مباشرة بالتنمية الصناعية، يمكن تصنيف هذه الحوافز على أنها المزايا الضريبية التالية: الإعفاءات الضريبية على نفقات ما قبل التشغيل، والأنظمة الخاصة لتسريع استهلاك الأصول، والحوافز الضريبية على البحث والتطوير والابتكار والحوافز الضريبية للاستثمار في البنى التحتية الاستراتيجية للتنمية الصناعية، وفي غضون ذلك نظرًا لحقيقة أن اقتصاد الجزائر والإيرادات المالية للحكومة تعتمد بشكل كبير على الموارد غير المتجددة، فانه وبفرض ضريبة خاصة على الموارد غير المتجددة لدعم التنمية الصناعية، يمكن تحويل جزء من الدخل من الضرائب الخاصة لإنشاء "صندوق التنمية الصناعية"، والذي يمكن استخدامه لدعم التنويع الصناعي للبلد.

- يجب تبسيط الإجراءات لدعم الاستثمارات الصناعية والشركات الناشئة، وفي هذا الشأن يمكن تشغيل "الشباك الوحيد"،حيث يتطلب ذلك نظام لامركزية واسع النطاق مع تقليل كبير في الأعمال الورقية. يجب أن يتمتع الشباك بصلاحية الموافقة على التصاريح المختلفة أو الاتصال مباشرة بالمؤسسات الحكومية المسؤولة للحصول على الموافقات على القضايا الأخرى التي يجب متابعتها. قد تنظر الحكومة أيضًا في إدخال قانون "الصمت الإداري" أو "إجراء القبول الضمني" لمشاريع الاستثمار الصناعي. إن سن هذا القانون سيجعل من الممكن اعتبار الطلب تلقائيًا أمرًا إيجابيًا بعد فترة زمنية قصوى محددة إذا لم تكن السلطة قد سلمت قبول طلب التصريح أو امتثلت له.

د) جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

- يجب على الحكومة صياغة سياسة جذابة تسمح بالاستثمار الأجنبي في جميع القطاعات دون وضع حدود أو المطالبة والإصرار على الشركاء المحليين، باستثناء قائمة مقيدة في القطاعات الاستراتيجية لدواعي الأمن القومي.
- ويجب على الحكومة أن تضع خطة حوكمة أكثر عقلانية في الموافقة على المشاريع الاستثمارية، من خلال الانتقال التدريجي من نظام قائم على السلطات التقديرية إلى نظام قائم على معايير واضحة وشفافة.
- علاوة على ذلك سيكون من الجيد تعزيز خطط الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل استضافة فروع الشركات الأجنبية أو المكاتب التمثيلية لشمال افريقيا في الجزائر وتعزيز أنشطة البحث والتطوير.

2. الاتجاه الثاني

يجب أن تكون الأولوية الثانية هي **تطوير الموارد البشرية ورفع مستوى التكنولوجيا**، حيث أن هذا جزء لا يتجزأ من تعزيز القدرة التنافسية الصناعية والإنتاجية بشكل مباشر، يمكن القيام بذلك عن طريق:

أ) **تطوير الموارد البشرية الماهرة:** ان التدريب منخفض المستوى الذي توفره المؤسسات العامة إضافة الى معدلات إتمام التعليم الثانوي والعالي المنخفضة، وغيرها قد أدت إلى عدم توافق

كبير بين العرض والطلب على القوى العاملة، مع نقص كبير في العمالة الماهرة وشبه الماهرة في الجزائر.

- تتمثل الخطوة الأولى في قيام الحكومة بزيادة الإنفاق الحالي على التعليم العام والنظر في إمكانيات إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية بناءً على عائدات المحروقات.
- تتضمن الخطوة الثانية تعزيز مبادرات تنمية الموارد البشرية الشاملة كنُهج مجدية لتلبية متطلبات الصناعة، وفي هذا الصدد:
  - يمكن للحكومة أن تنظر في تعزيز سياسات تشجيع الاستثمار الخاص في التعليم والتدويل والتحديث والتخصص، ويعد الإصلاح القوي لتحديث القطاعات الفرعية التعليمية المعنية أمرًا بالغ الأهمية.
  - في التعليم العالي، هناك حاجة لبرامج / مناهج جديدة وتعديل الحصص والتخصصات لصالح الصناعات اين سينمو الطلب على الموارد البشرية الماهرة في المستقبل.
  - نظرًا لأن مستوى التدريب الحالي أقل عمومًا مما تتطلبه الصناعة، يجب ترقية التعليم والتدريب التقني والمهني وتخصيصه، يمكن للحكومة إنشاء هيئة مركزية تابعة لوزارة التكوين المهني لتعزيز التعاون بين الوزارات، وتحديد فجوات المهارات في الصناعة وتطوير أطر للمناهج الدراسية التي تضم المهارات المطلوبة.

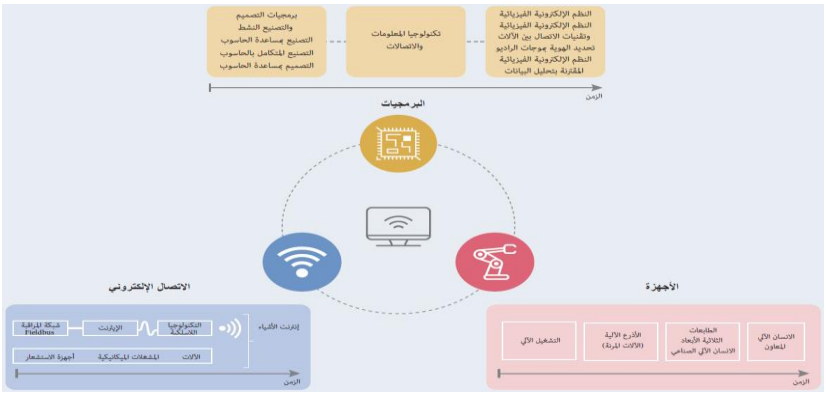
ب) **إنشاء قاعدة قوية لتسهيل البحث والتطوير والابتكار**: هناك حاجة ملحة لمعالجة "نقص التكنولوجيا" المعترف به كواحد من أكبر العقبات التي تواجه الشركات المصنعة في الجزائر. يجب على الحكومة تعزيز البحث والتطوير الوطني ومبادرات الابتكار من أجل التنمية الصناعية من خلال:

- يمكن للحكومة إنشاء برامج البحث والتطوير وخطط الحوافز لتطوير المنتجات ومراقبة الجودة، التي تستهدف قطاعات الصناعة ذات الأولوية، من الضروري بناء البنى التحتية المؤسسية للتقدم المنهجي في العلوم والتكنولوجيا، مثل المعهد الوطني لأبحاث التكنولوجيا الصناعية، والمركز الوطني للإنتاجية (Productivity centre) والمركز الوطني للابتكار التكنولوجي.

- فيما يتعلق بتعزيز الابتكار المفتوح لضمان التعاون بين الصناعة والجامعات ومعاهد البحوث والشركاء الدوليين، يجب تنظيم معرض استشاري تقني منتظم للمساعدة في استكشاف فرص التعاون.
- بما أن حماية حقوق الملكية الفكرية هي عنصر مهم في تشجيع نقل التكنولوجيا والابتكار لابد من تفعيل قانون حماية براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر.

ج) **الالتحاق بالثورة الصناعية الرابعة:** هناك مجالات مهمة للثورة الرابعة يمكن للجزائر الدخول فيها ومنها: الطاقة، والصحة، والزراعة، والإنتاج الذكي، كما أن هناك آفاقا واعدة في توليد فرص عمل للشباب، وفي تنويع الاقتصاد، وفي التنمية بشكل عام، فيمكن للدولة التخطيط لاكتساب واحدة أو أكثر من التكنولوجيات المركبة التي تنتج عن تكامل بعض تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، وهذه التكنولوجيات المركبة تولد تطبيقات في عدة مجالات صناعية كالطباعة الثلاثية الأبعاد لاسيما لصناعة قطع الغيار والنماذج الصناعية الأولية، والمستودعات الثلاثية الأبعاد لاختصار مسافات النقل وتوزيع المواد والقطع لخطوط الإنتاج، والإنترنت الصناعية كشبكات الآلات والسلع والتواصل المتعدد الاتجاهات بين الشبكات والأشياء (إنترنت الأشياء) وتكنولوجيا الروبوتيك المتقدمة كالسيارات الذاتية القيادة، والروبوتات المترابطة للصناعة، والحساسات المعيارية المتكاملة والمترابطة المتحكم فيها من الإنترنت، أو المكاملة الأفقية والعمودية للإجراءات والعمليات في المؤسسات والشركات الصناعية مثل الأتمتة الكاملة لسلسلة القيمة (من المورد وعلى خطوط الإنتاج وإلى منصات أو مواقع البيع)، أو التكنولوجيات السحابية وإدارة البيانات الضخمة في منظومات منفتحة والاتصالات الآنية بالزمن الحقيقي لمنظومات الإنتاج والتصنيع.

الشكل(85): العناصر الأساسية لتكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم



المصدر: يونيدو، تقرير التنمية الصناعية لعام 2020، مرجع سبق ذكره، ص5.

ومن أجل التمكن من استيعاب والتحكم الجيد في هذه التكنولوجيات يجب على الدولة تطوير النظم التعليمية والتكوينية والبنى التحتية التكنولوجية لتكون من أفضل المتوافرة عالمياً، مع استمرارية التطوير والاعتماد على إدخال أحدث الأساليب والتقنيات الجديدة، سواء أكان على المستوى الخاص أم الحكومي العام، وهو ما سيسهل استيعاب التقنيات المستحدثة، ويجعل الدولة قادرة على الاستفادة منها بصورة رائدة عالمياً.

3. الاتجاه الثالث:

يجب أن تكون الأولوية الثالثة هي **اتخاذ خطوات إستراتيجية لتوسيع السوق** من أجل تسهيل اندماج اقتصاد الجزائر في الأسواق العالمية بما يتجاوز الاتجاه الحالي.

أ) **إنشاء بيئة أعمال صديقة للتصدير:** من خلال:

- زيادة تواجد البنوك الأجنبية وشركات التأمين في البلاد من أجل توسيع قاعدة الخدمات المالية للتجارة الخارجية؛
- الإفراج عن الرخص التجارية وإلغاء ضريبة الصادرات.
- تطوير منصة إلكترونية للجمركة.

ب) بناء القدرة على القيام بعمليات التجارة الدولية للشركات ورجال الأعمال.

ج) وفيما يتعلق بتحسين القدرات المؤسسية في مجال ترويج الصادرات، يجب أن يكون إنشاء وكالة لترويج وتسويق التجارة من الأولويات.

د) من المهم أن تمتلك الدولة أنشطة ترويج تجارية أقوى، بما في ذلك تعزيز قيمة "صنع في الجزائر" من خلال إنشاء صندوق يدعم تكلفة عرض السلع المصنعة في الجزائر.

هـ) يعد الامتثال للمعايير الدولية أمرًا مهمًا أيضًا في هذا السياق، وبالتالي، يجب على الحكومة أن تجعل من الملزم للمصنعين المحليين الامتثال للمعايير والقوانين الدولية، لدعم ذلك تحتاج الحكومة إلى إنشاء مختبرات اختبار ومنح الشهادات في المناطق الصناعية الرئيسية.

4. الاتجاه الرابع

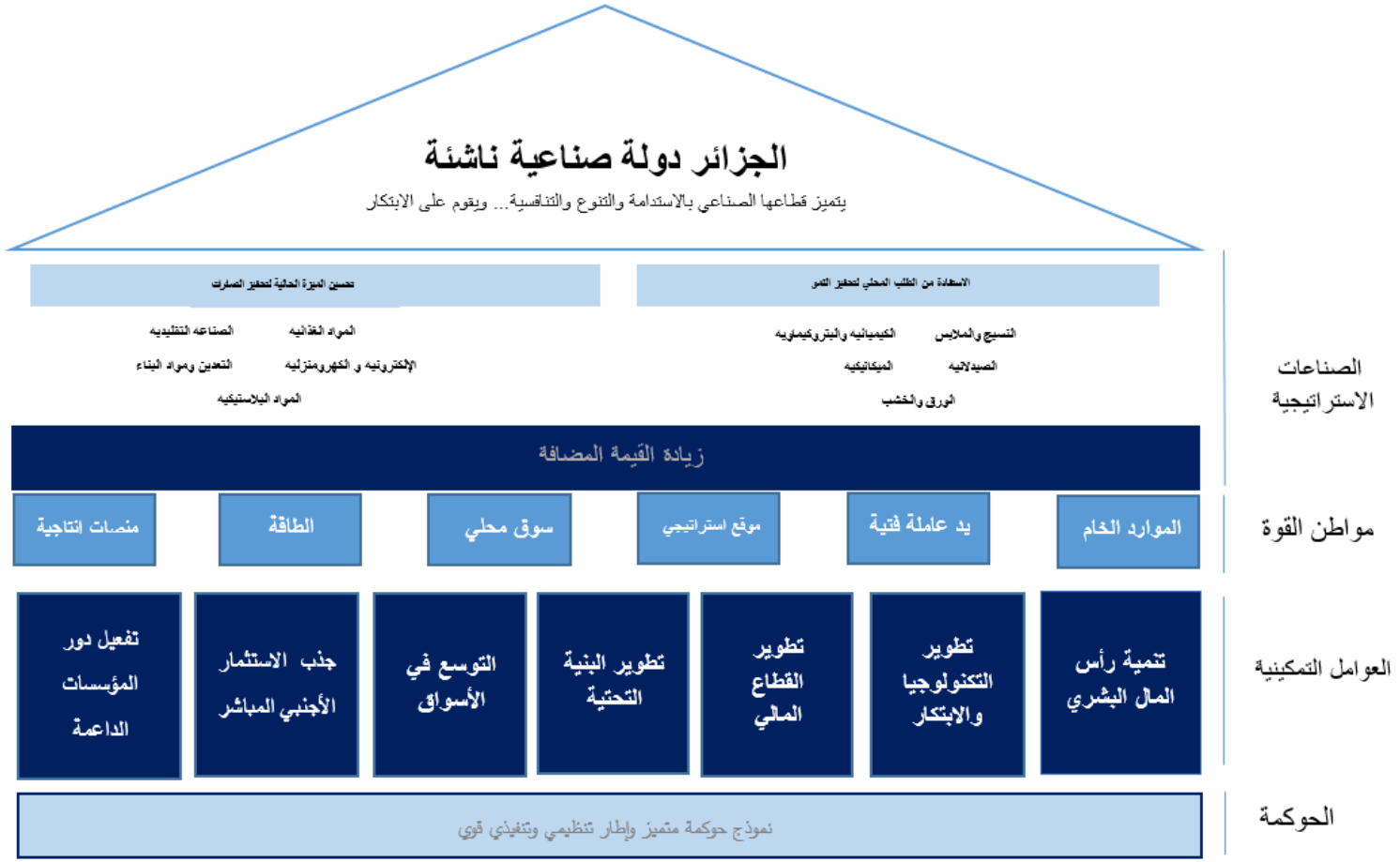
تتمثل الأولوية الرابعة في تحقيق الترقية الصناعية **بقيادة القطاع الخاص**، من خلال تنفيذ سياسة الخصخصة لإصلاح الشركات الصناعية العمومية في الجزائر التي لا تدر أرباحاً، على الرغم

من بيئة الأعمال التي تتمتع بها مقارنة بالشركات الخاصة. يجب إنشاء "هيئة أو مفوضية للخصخصة" كمؤسسة مستقلة لإظهار الالتزام السياسي للحكومة بإجراء الإصلاحات، يجب أن يوضح القانون دورها ومسؤولياتها بوضوح، يجب أن تجري الهيئة تقييمات موضوعية لجدوى جميع الشركات المملوكة للدولة وتحديد إمكانيات إعادة الهيكلة، ولتسهيل ذلك يجب تشكيل هيئة فنية مشتركة بين الوزارات تابعة للمفوضية، ويجب أن تنظر هذه الأخيرة في جميع القضايا المتعلقة بالجوانب القانونية والمالية والتشغيلية الخاصة بكل شركة عمومية، وتحدد عملية إعادة هيكلتها.

تحتاج الحكومة إلى توفير بيئة اقتصادية مواتية للحصول على المكاسب المرجوة من خصخصة الشركات العمومية، يجب أن تلتزم عمليات الشركات المملوكة للدولة بقانون المنافسة، ويجب على الحكومة أيضًا محاولة دمج المبادئ الدولية لحوكمة الشركات في قانون الشركات.

تهدف الخصخصة في المقام الأول إلى القضاء على أي حوافز تعزل الشركات العمومية وتحميها من تأثير الأداء الضعيف، ومع ذلك تتطلب الخصخصة الناجحة لهذه الشركات حوافز ضريبية وحوافز أخرى للفترة الأولى من عملها بما في ذلك إعفاء ضريبي لفترة محددة (لمدة خمس سنوات مثلا)، والوصول المضمون إلى التمويل، وتخفيف الرسوم الجمركية على واردات التكنولوجيا في شكل معدات رأسمالية وقطع الغيار، وتبسيط المتطلبات القانونية والحوافز لإعادة هيكلة القوى العاملة.

الشكل(86): خارطة الاستراتيجية



المصدر: من اعداد الباحثة

المبحث الثالث: المحاور الكبرى للاستراتيجية

تحدد المحاور الرئيسية للاستراتيجية وأولويات السياسة الترقوية الصناعية، بالأخذ في الاعتبار أهداف التنمية الصناعية في الجزائر، وتوافر الموارد، والقاعدة الصناعية، والإمكانات والجدوى والقضايا المستعجلة في البلاد وغيرها، ونظرًا للقدرات المحدودة التي يمكن أن تواجهها الجزائر في عملية التصنيع، فمن الضروري الاعتماد على عمليات الاختيار والانتقاء والتركيز في الصناعات والسياسات المحددة في الاستراتيجية.

وينقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب يعرض الاول المطالب الإستراتيجية المشتركة بين الصناعات، ويطرح المحور الرئيسي الأول لاستراتيجية الترقية الصناعية في المطلب الثاني ويتعلق بترقية الصناعات ذات الأولوية ويعرض المحور الثاني المتعلق بالعوامل التمكينية الحاسمة لترقية الصناعة (أو السياسة الشاملة للقطاعات الاقتصادية الاخرى) في المطلب الثالث.

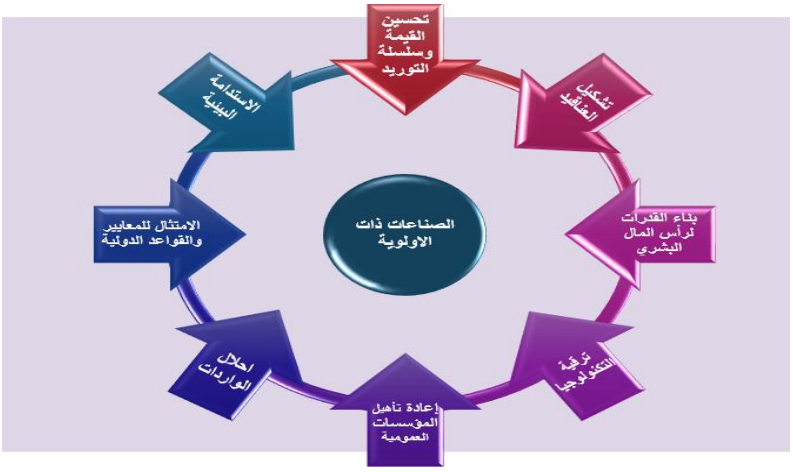
المطلب الأول: المطالب الإستراتيجية المشتركة بين الصناعات

من أجل دعم الصناعات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية طبيعية من خلال التكامل المصب الذي يتراوح من إنتاج الموارد الطبيعية (الزراعة، الثروة الحيوانية، التعدين، الهيدروكربونات) نحو شرائح ذات قيمة مضافة عالية، والصناعات التي بنت فيها الجزائر بالفعل مزايا نسبية والتي تمتلك فيها قاعدة صناعية، أو الصناعات التي سبق ووضعت أساستها والتي يجب عليها ان تطورها بسبب زيادة الطلب عليها وتأثيرها المباشر على الاقتصاد ككل، تم تحديد الصناعات العشر التالية كصناعات ذات أولوية في الجزائر:

1) صناعة المواد الغذائية.
2) صناعة المواد البلاستيكية.
3) صناعة النسيج والملابس.
4) الصناعات التقليدية والحرف.
5) الصناعة الالكترونية والكهرومنزلية.
6) صناعة الورق والخشب.
7) الصناعة الكيميائية والبتروكيميائية.
8) الصناعة الميكانيكية.
9) صناعة مواد البناء والتعدين.
10) الصناعة الصيدلانية.

بالنظر إلى استراتيجية وسياسة التنمية للصناعات العشر ذات الأولوية، تم تحديد بعض المطالب الإستراتيجية المشتركة في العديد من الصناعات، والتوصيات الاستراتيجية الشاملة الأكثر تمثيلا المقترحة في استراتيجية الترقية الصناعية وهي: تحسين سلسلة القيمة والإمداد، تكوين العناقيد، بناء القدرات لرأس المال البشري، ترقية التكنولوجيا، تأهيل الشركات المملوكة للدولة، إحلال الواردات، الامتثال للمعايير والقواعد الدولية والاستدامة البيئية. ويوضحها الشكل التالي:

الشكل(87): المطالب الاستراتيجية المشتركة بين الصناعات المستهدفة في الاستراتيجية



المصدر: من اعداد الباحثة

1. تحسين القيمة المضافة وسلسلة التوريد: يجب تحويل حالة التنمية الحالية الموجهة نحو القيمة المضافة المنخفضة نحو قيمة مضافة محلية أعلى وسلسلة توريد أكبر في المستقبل، يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمارات في قطاعات فرعية أكثر تنوعًا ضمن صناعات محددة، وتطوير قطع الغيار والمواد وإنشاء روابط أمامية وخلفية قوية.

2. تشكيل العناقيد: يجب إنشاء مجمعات صناعية قائمة على العناقيد، كاستراتيجية تنمية صناعية فعالة وشاملة ومستدامة، وهذا بلا شك سيخلق التآزر ويزيد الإنتاجية في مسار التنمية. ونظرًا للأهمية الكبيرة للتنمية الصناعية القائمة على العناقيد على الصعيد الوطني، يجب تفصيل وتطوير الجوانب التالية لزيادة الفعالية:

1) المناطق والمواقع ذات الأهمية الصناعية.
2) الحد من الفوارق الوطنية وزيادة التعاون عبر الوطني.
3) تكامل القطاع الخاص في إنشاء العناقيد الصناعية.
4) التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.
5) تحويل الهيكل الصناعي الحالي.

3. بناء القدرات لرأس المال البشري: كما ورد في قسم "اتجاهات الإستراتيجية"، يجب تنفيذ مبادرات بناء القدرات على الفور، من خلال التعليم والتدريب التقني والمهني، لتلبية متطلبات قدرة القوى العاملة المحددة من الصناعات المعنية.

4. ترقية التكنولوجيا: ترقية التكنولوجيا هي استراتيجية أساسية لمعظم الصناعات لتطوير منتجات عالية الجودة، وتعزيز كفاءة الإنتاج، والارتقاء في نهاية المطاف في سلسلة القيمة. بناءً على تقييم القدرات الوطنية والاحتياجات العملية، يجب أن تقوم الحكومة والشركات والجامعات ومؤسسات البحث بإدخال تقنيات جديدة في الصناعات ذات الأولوية.

5. إعادة تأهيل المؤسسات العمومية: في بعض الصناعات ذات الأولوية، يجب تعزيز تأهيل أو ادماج المؤسسات العمومية من خلال الخصخصة أو التحالف الاستراتيجي كاستراتيجية تنموية، في هذا السياق سيكون من المفيد البدء في إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة في القطاعات التي يمكن أن تتحسن كفاءاتها بمجرد وضع سياسة متوازنة وشفافة للاستثمارات على المستوى الوطني.

6. احلال الواردات: بالنظر إلى الواردات الواسعة الحالية، لا سيما في أجزاء ومكونات المنتجات المصنعة، الناتجة عن ضعف القدرة التنافسية التصنيعية للجزائر، يجب على الحكومة

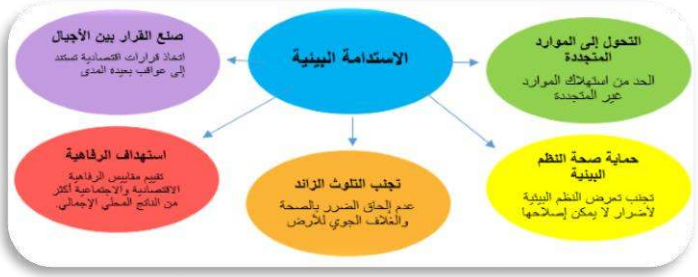
تشجيع استبدال الواردات من خلال وضع أهداف محددة للمحتويات المحلية وتحفيزها بأدوات سياسية متنوعة مثل الحوافز الضريبية أو الحواجز الجمركية أو حصص الاستيراد.

7. **الامتثال للمعايير والقواعد الدولية:** كقاعدة أساسية للصناعات المحلية لاستكشاف الأسواق الخارجية بنجاح وكذلك التنافس مع الشركات الأجنبية في الأسواق المحلية، فالامتثال لمعايير الجودة الدولية أمر لا بد منه، لذا يجب تصميم أنظمة ضمان الجودة الخاصة بالصناعات التي تعتبر فيها الجودة قضية رئيسية بشكل واضح، يجب أن يشمل ذلك معايير جودة المواد وتصميم المكونات والتكنولوجيا المستخدمة.

8. **الاستدامة البيئية:** بالنظر إلى ممارسات الإدارة البيئية غير الملائمة في الجزائر، من الضروري ضمان الاستدامة البيئية في الصناعات التي تشكل تهديدًا للبيئة، لمعالجة هذه المسألة بشكل فعال يجب إنشاء كيان حكومي محدد مسؤول عن:

- الموافقة على عملية تقييم الأثر البيئي ورصدها؛
- توعية أصحاب المصلحة الرئيسيين بالتأثير البيئي المحتمل؛
- فتح خطوط الاتصال بين المجتمعات المحلية والمستثمرين لمنع النزاعات؛
- تعزيز اللوائح البيئية؛ وقضايا الاستدامة البيئية، وتتمثل اهم هذه القضايا في:

الشكل(88): قضايا الاستدامة البيئية



Source : Tejvan Pettinger, Environmental sustainability – definition and issues, url : https://www.economicshelp.org/blog/143879/economics/environmentalsustainability-definition-and-issues/

المطلب الثاني: ترقية الصناعات ذات الاولوية

مع أخذ كل ما سبق في الاعتبار، يمكن تطبيق الاستراتيجية على الصناعات ذات الأولوية بناءً على أهداف الترقية الصناعية في الجزائر، وعلى قوة وإمكانات الصناعات المعنية، كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل(89): أهم التوجيهات المتعلقة بالصناعات المستهدفة في الاستراتيجية



المصدر: من اعداد الباحثة

1. صناعة المواد الغذائية:

تحتاج الحكومة إلى تطوير صناعات معالجة من المستوى الأول للسلع الأولية لإضافة القيمة، مثل صناعة معالجة الأغذية وتعبئتها، ومن أجل تأمين الميزة التنافسية للجزائر في الصناعة المرتبطة بالزراعة، يجب أن تركز الأولوية على جميع المراحل الثلاث لسلسلة القيمة، وهي:

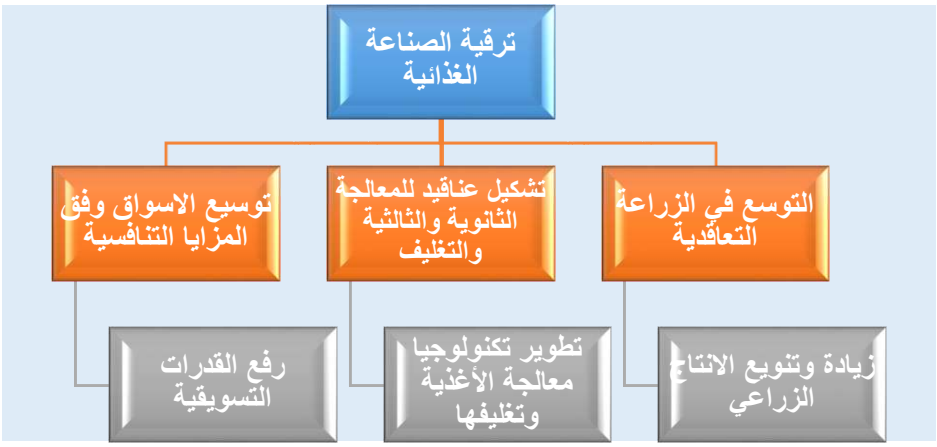
(1) المرحلة الأولية "المنبع" (زيادة الإنتاج الزراعي والتنويع في المنتجات ذات العائد المرتفع)

(2) المرحلة الوسيطة (رفع مستوى قدرات معالجة الأغذية)

(3) المرحلة النهائية "المصب" (تطوير تكنولوجيا تغليف المواد الغذائية، وخفض التكلفة اللوجستية، وتحسين تمديد السوق وأنظمة الدعم.

وبالتالي سيركز هدف الترقية على الإنتاج والتنويع وإضافة القيمة مع رؤية "زيادة الإنتاج، ورفع سلسلة القيمة وتنويع المحفظة" ولتحقيق هذه الرؤية تم اقتراح ثلاث استراتيجيات إنمائية أدناه، جنبًا إلى جنب مع توصيات السياسة ذات الصلة.

الشكل(90): ترقية الصناعة الغذائية



المصدر: من إعداد الباحثة

أولا: التوسع في الزراعة التعاقدية المؤسسية (institutional contract farming) لزيادة الإنتاج الزراعي الاجمالي والإنتاجية، ولكي تنجح هذه الإستراتيجية يجب أن يكون هناك إطار قانوني ونظام حوكمة للزراعة التعاقدية، أي سياسة زراعية تعاقدية استباقية وقانون لإنفاذ العقود وتسوية المنازعات. يمكن للزراعة التعاقدية أن تعزز الإنتاجية من خلال معالجة قضايا مثل تطوير بذور عالية الجودة، وتوفير الائتمان المؤسسي، وتعزيز المكننة والدعم التكنولوجي.

ثانيا: من الضروري أن تكون إستراتيجية تشكيل العنقود للمعالجة الثانوية والثالثية secondary and tertiary processing, وقطاع التغليف التكميلي، قابلة للتطبيق. يمكن الاستعانة بالشركة ذات الغرض الخاص (spv) لتنفيذ الإطار التشغيلي الأساسي لزراعة منطقة تجمع الصناعات الزراعية، حيث يمكن تطوير مرافق المعالجة الثانوية والثالثية لتحقيق القيمة المضافة، وبالمثل يمكن أن يؤدي إنشاء مركز حاضنة التكنولوجيا (TIC) لقطاع التعبئة والتغليف في الجزائر إلى تحويل قطاع التعبئة والتغليف الناشئ إلى قطاع متقدم مدفوع بالتكنولوجيا المتطورة.

ثالثا: ينبغي النظر في استراتيجية تحديد أولويات التجارة لتوفير منفذ لفائض الإنتاج، هناك حاجة إلى التنويع في "المحاصيل النقدية" التي توفر آفاق عوائد عالية أو تمنح مزايا استراتيجية مثل زيت الزيتون والفواكه والخضروات ومنتجات الألبان واللحوم ومصايد الأسماك، ويمكن للحكومة تحسين دعم السوق والخدمات الإرشادية لتحديد أولويات التجارة من خلال تشكيل "مجموعة خبراء" لفحص السوق وابتكاراته والبحث فيها.

2. صناعة المواد البلاستيكية

سيركز الهدف الإنمائي في صناعة المواد البلاستيكية على تحسين القدرة التنافسية لإنتاج البلاستيك المحلي من خلال اعتماد استراتيجية إنشاء روابط قوية للأمام والخلف، إضافة الى تعزيز ترقية التكنولوجيا.

– **إنشاء روابط قوية في سلسلة التوريد:** لتنفيذ استراتيجية إنشاء روابط قوية في سلسلة التوريد، يمكن إنشاء هيئة تنسيق بين الصناعات المتطلبة للبلاستيك (مثل الصناعة الزراعية) وصناعة البلاستيك لتسهيل تبادل المعرفة حول متطلبات الكمية والجودة المتوقعة بناءً على متطلبات المنتجات الجديدة، أيضًا يمكن أن يتم تقديم الحوافز في شكل تخفيضات ضريبية تجارية، للصناعات التي تستخدم المنتجات البلاستيكية المحلية خيارًا مفيدًا للسياسة لتحفيز إنتاج البلاستيك المحلي.

– **اختيار مناطق صناعات المواد البلاستيكية:** إن تخصيص مناطق للصناعات البلاستيكية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالقرب من الصناعات المتطلبة للمواد البلاستيكية يمكن أن يكون له العديد من المزايا مثل انخفاض تكاليف النقل، وسهولة الوصول إلى معلومات الصناعة المتطلبة، وسهولة التنسيق بين الطرفين، ويعد تطوير الصناعات الأولية بما في ذلك المصافي ومصانع الراتنجات البلاستيكية لإنتاج البلاستيك أمرًا حاسمًا أيضًا في ضمان القدرة التنافسية وسلسلة القيمة المحلية الكاملة في صناعة البلاستيك، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياطيات الوفيرة لموارد النفط والغاز في الجزائر.

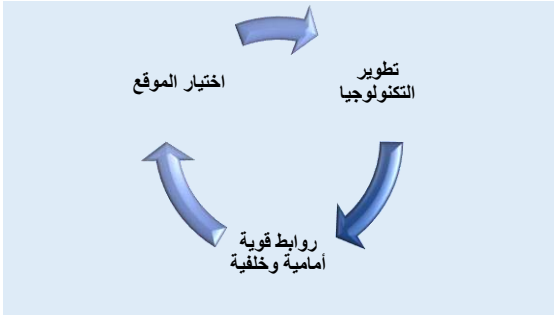
الشكل(91): معايير اختيار مناطق الصناعات البلاستيكية



المصدر: برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، خطة التنفيذ ٢٠١٨ – ٢٠٢٠، رؤية 2030، المملكة العربية السعودية، ص163.

-تطوير التكنولوجيا: من أجل تعزيز التحديث التكنولوجي لصناعة المواد البلاستيكية يجب أن تكون الخطوة الأكثر أهمية هي إدخال معايير تكنولوجية للقطاع، من أجل ذلك يجب أن يكون هناك توسيع لبرامج التدريب للقوى العاملة المحلية على الهندسة الميكانيكية وتشغيل الآلات الحالية. المسألة الأخرى هي الاستثمارات غير الكافية مما أدى إلى انخفاض التكنولوجيا في القطاع، يمكن أن يكون إنشاء مخططات حوافز ضريبية لاستثمارات ترقية التكنولوجيا فعالا، كما يمكن أن يكون الخصم الضريبي في استثمارات آلات صناعة المواد البلاستيكية حافزًا كبيرًا لتحديث المستوى التكنولوجي للصناعة والارتقاء به، يمكن أن يترافق ذلك مع إجراءات ترويجية أخرى مثل تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الآلات المستوردة.

الشكل(92): ترقية صناعة المواد البلاستيكية



المصدر: من إعداد الباحثة

3. صناعة النسيج والملابس

تعتبر هذه الصناعة من الصناعات كثيفة العمالة التي يمكن أن تستفيد من الميزة النسبية للعمالة منخفضة التكلفة، كما تحتاج إلى التقدم نحو خلق قيمة مضافة عالية والارتقاء في سلسلة القيمة. يجب أن تهدف صناعة المنسوجات والملابس في الجزائر إلى إنتاج منتجات عالية الجودة وذات قيمة مضافة بطريقة أخلاقية ومستدامة. ومن أجل إصلاح قطاع الملابس ليصبح صناعة تنمو بصفة مستدامة اجتماعيا وبيئيا، ينبغي النظر في استراتيجيات التنمية التالية، إلى جانب توصيات السياسة والتوجيهات المرتبطة بها:

أولاً: ينبغي اتخاذ مبادرات إستراتيجية لضمان نمو وتحديث قطاع الملابس بشكل عام عن طريق:

- الدعم الكامل لتنفيذ استراتيجية تطوير قطاع الملابس لمدة 10 سنوات من خلال تخصيص الدعم الوزاري لوحدة إدارة مشروع الملابس؛
- الاضطلاع بمبادرات بناء القدرات لتحسين الإنتاجية؛
- إنشاء عناقيد صناعية مخصصة لمصانع الملابس وفقًا لأعلى المعايير مع تصاميم نموذجية للمصانع والمساكن والمرافق الترفيهية؛
- تحسين ظروف العمل هيكلياً في المناطق الصناعية القائمة.

ثانيًا: من المهم تشجيع تطوير قطاعات فرعية قوية لتوريد الملابس وسلاسل القيمة المحلية عن طريق:

- تعزيز التكامل الرأسي لمناطق الإنتاج ذات القيمة المضافة؛
- إنشاء عنقود منسوجات واسع النطاق لضمان إنتاج منسوجات مستدامة بيئيًا؛
- دعم ظهور ماركات الأزياء الوطنية والعلامات التجارية المتخصصة من خلال التدريب الأكاديمي والمهني لمصممي الأزياء.

ثالثا: من الضروري تعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية لإنتاج الملابس من خلال:

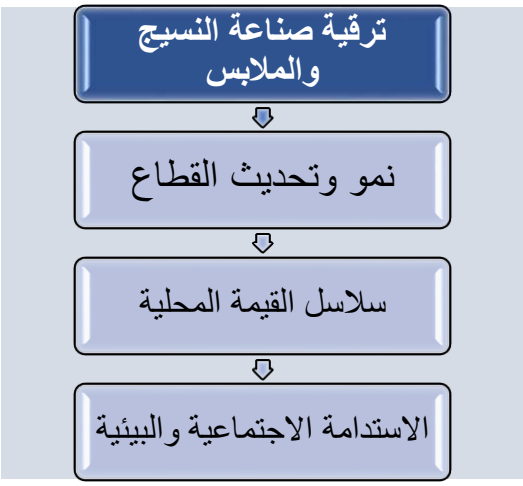
- إنجاز التسجيل الكامل للعمال لتقييم ومراقبة وفهم أفضل لقيود العمل في صناعة الملابس؛

–وضع خارطة طريق لتعزيز المعرفة والكفاءات ومؤهلات العاملين في مجال الملابس؛

– إنفاذ الامتثال الصارم من خلال اتخاذ إجراءات قانونية ضد مشغلي المصانع الذين ينتهكون حقوق الإنسان والعمالة وغيرها من الحقوق ومبادئ الحفاظ على الطبيعة؛

– وزيادة وعي أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع الملابس بالأثر البيئي المحتمل لصناعة الملابس.

الشكل(93): ترقية صناعة النسيج والملابس



المصدر: من إعداد الباحثة

4. الصناعات التقليدية والحرف

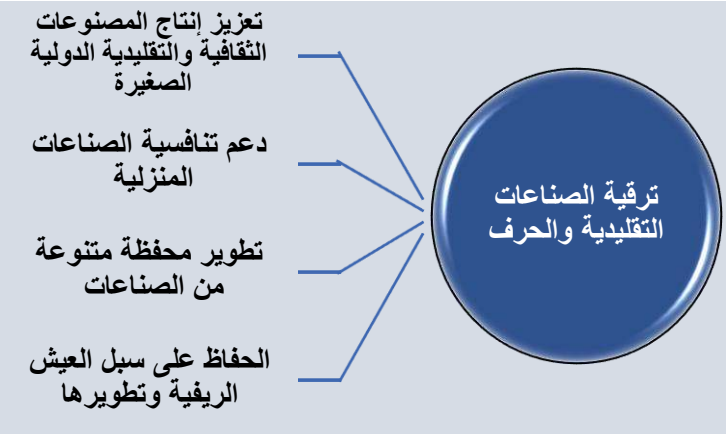
تتمتع الصناعات كثيفة العمالة مثل الصناعات التقليدية بإمكانيات تنموية كبيرة في الجزائر، مما سيساهم في استيعاب قوة عاملة كبيرة.

أولاً: من المهم الحفاظ على سبل العيش الريفية وتطويرها في الزراعة والغابات والثروة الحيوانية إضافة الى مصايد الأسماك، يجب إنشاء خريطة زراعية للجزائر تصور المحاصيل المناسبة في كل منطقة، بناءً على هذه المعلومات يمكن تشكيل مناطق المحاصيل الزراعية الريفية التي من شأنها أن تمتد تدريجيا إلى بقية البلاد، إضافة الى ذلك فإن توسيع نظام الزراعة وتوفير التمويل والتعليم الريفي هو أولوية ملحة.

ثانيًا: من الضروري تطوير محفظة متنوعة من الصناعات التحويلية الخفيفة لتحل محل الواردات الحالية واستكشاف المزيد من إمكانيات السوق المحلية/الدولية، يجب إعطاء الأولوية للقطاعات الرئيسية التي لديها بالفعل المتطلبات الأساسية اللازمة: مثل إنتاج المكونات الخشبية وإنتاج الحلي، الخزف، الفخار والنحاسيات، من المهم تحقيق سلسلة القيمة للقطاعات الفرعية الواعدة بأكملها، لذلك يجب على الحكومة بذل جهد لجذب وتكييف الصناعات الموردة (المنبع) نحو الإنتاج الفعلي كثيف العمالة عن طريق إعفائها من الضرائب والرسوم على المدخلات.

ثالثا: ينبغي للحكومة أن تدعم الصناعات التقليدية لتكون أكثر قدرة على المنافسة وأن تعزز إنتاج المصنوعات الثقافية والتقليدية الدولية الصغيرة وصناعة المنتجات من سبل العيش التقليدية. يمكن أن تكون الخطوة الأولى هي تعزيز الهيكل العام للقطاع حيث يتم تنظيم منتجي الحرف اليدوية في الجزائر في جمعيات الفنون والحرف، بهدف معالجة النقص في التكنولوجيا والمهارات الإدارية، تحتاج الحكومة إلى إقامة دورات تدريبية محددة مصممة خصيصًا لاحتياجات الورشات والمنتجين المستقلين للحصول على المهارات التكنولوجية والإدارية، سيكون من المهم أيضًا زيادة حصة القيمة المضافة للإنتاج من خلال معالجة الموارد الطبيعية المتاحة (المرجان والذهب والنحاس وغيرها).

الشكل(94): ترقية الصناعات التقليدية والحرف



المصدر: من إعداد الباحثة

5. الصناعة الالكترونية والكهرومنزلية

تشكل هذه الصناعة نقطة قوة الصناعة الوطنية، بفضل جودة المنتجات المصنعة محليا، سواء في القطاع العام أو الخاص، كما تضمن فرصا كبيرة للتصدير، لذا يجب الاستفادة من الرصيد الصناعي للجزائر في هذا المجال ودعمه تكنولوجيا ليصبح مساهما في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، حيث:

- يجب أن يكون تحسين قدرات سلسلة القيمة هو الهدف الأول، من خلال تشجيع تصنيع الأجزاء والمكونات محليا والمزاوجة بين النسيج الصناعي الالكتروني والكهرومنزلي للخروج بأجهزة ومنتوجات مطورة بالاعتماد على المؤسسات الناشئة المبتكرة في هذا المجال.
- يجب تعزيز احترام المعايير الفنية وشهادات الجودة.
- بناء القدرات لزيادة الإنتاجية الإجمالية في هذا القطاع، وتوفير تقنيات إنتاج وبرامج التدريب لمجموعات مختلفة على مستويات مختلفة في مراكز التدريب والجامعات.
- يجب أن تعمل الحكومة على ترقية درجة الاندماج الاقتصادي في مجال الصناعات الكهرومنزلية والصناعات الالكترونية وذلك من خلال الابتكار.
- تشجيع الشراكة بين المؤسسات الوطنية والشركات الأجنبية للاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والكفاءات العالية.
- تقديم الامتيازات الجبائية والجمركية مقابل التزام الشركات الصناعية الكهرومنزلية بتحقيق أهداف إنمائية وصناعية محددة زمنيا كالتمكن من الوصول الى نسبة معينة من الإنتاج أو تحقيق رقم معين من الصادرات، بالإضافة الى توظيف الكفاءات الجامعية، وجذب التكنولوجيا من الخارج.
- مرافقة المؤسسات المصغرة والناشئة في مجال الصناعات الالكترونية وتدعيمها وتوجيهها نحو أهداف الاستراتيجية الوطنية.

- إطلاق مبادرات تعاون بين الشركات الكهرومنزلية الكبرى والشركات الناشئة، وإنشاء روابط أمامية وخلفية قوية، بحيث تلتزم الشركات الناشئة بإنتاج المكونات التي تحتاجها الشركات الكبرى وتلتزم هذه الاخيرة بتجميع ماتحتاجه من منتجات الشركات الناشئة.
- تشجيع الشراكة بين المؤسسات العمومية والخاصة من خلال منح الامتيازات والتحفيزات، للخروج بمنتوجات تنافسية مطورة تكتسح الاسواق العالمية.

الشكل(95): ترقية الصناعات الالكترونية والكهرومنزلية



المصدر: من إعداد الباحثة

6. صناعة الخشب والورق

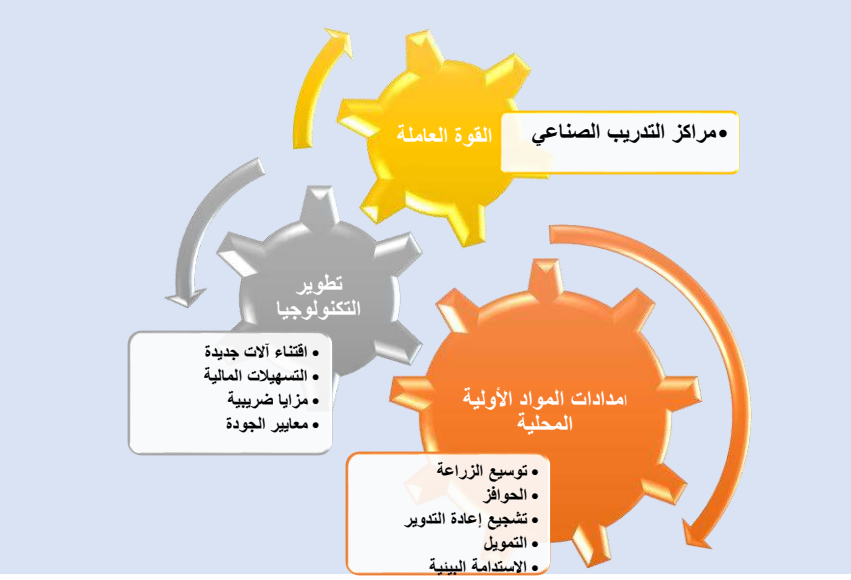
يمكن تطوير الصناعات كثيفة الاستخدام للموارد كصناعة الورق والمنتجات الورقية بشكل كبير إذا تم التغلب على التحديات المعيقة لنجاحها، تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة في هذه الصناعة كتوفر المواد الخام (الغابات، والحلفاء) والورق المعاد تدويره، مما يمنحها فرص إنتاج مستقرة:

أولاً: من الضروري ضمان إمدادات مستقرة من المواد للإنتاج، ينبغي تعزيز التوسع في مزارع الأشجار ونباتات الحلفاء بناءً على تقييم الطلب الحالي والمستقبلي عليها، لتفادي استيراد المادة الأولية من الخارج، يجب أن يأخذ هذا التشخيص أيضًا في الاعتبار المواقع الحالية والمحتملة لمؤسسات إنتاج الخشب والورق والقدرات الإنتاجية. بعد ذلك، يجب تقديم حوافز للاستثمار في هذه الصناعة، وبما أن نفايات الورق المعاد تدويره تقلل الضرر الذي يلحق بالبيئة، يجب على الحكومة

تعزيز الاستخدام المتزايد للورق المعاد تدويره من خلال البرامج المحلية لتحسين ممارسات إعادة التدوير، يجب تخصيص التمويل للبرامج المحلية لجمع النفايات الورقية من المنازل، إضافة الى ذلك وكاحتياجات خاصة للقطاع، يجب تعزيز بعض اللوائح البيئية للتحكم في التخلص من مياه الصرف الصحي من قبل مصانع الورق.

ثانيا: ينبغي تعزيز البنية التحتية التكنولوجية وبناء قدرات القوى العاملة، فترقية التكنولوجيا في هذه الصناعة تتطلب اقتناء آلات حديثة. يمكن أن تشمل البرامج الداعمة المحددة لتجديد التكنولوجيا تسهيل وتبسيط اللوائح، والتسهيلات المالية للقيام بالاستثمارات اللازمة، والمزايا الضريبية المؤقتة. وتشمل الحوافز الضريبية إلغاء الضرائب التجارية وتخفيضات الرسوم الجمركية لاستثمارات الآلات الجديدة، يمكن للحكومة أيضًا تقديم إرشادات بشأن معايير الجودة الدولية للبنية التحتية التكنولوجية. فيما يتعلق ببناء قدرات القوى العاملة، يجب أن تكون هناك مراكز تدريب صناعي تقدم دورات متخصصة لكل مرحلة من مراحل هذه الصناعة.

الشكل(96): ترقية صناعة الخشب والورق



المصدر: من إعداد الباحثة

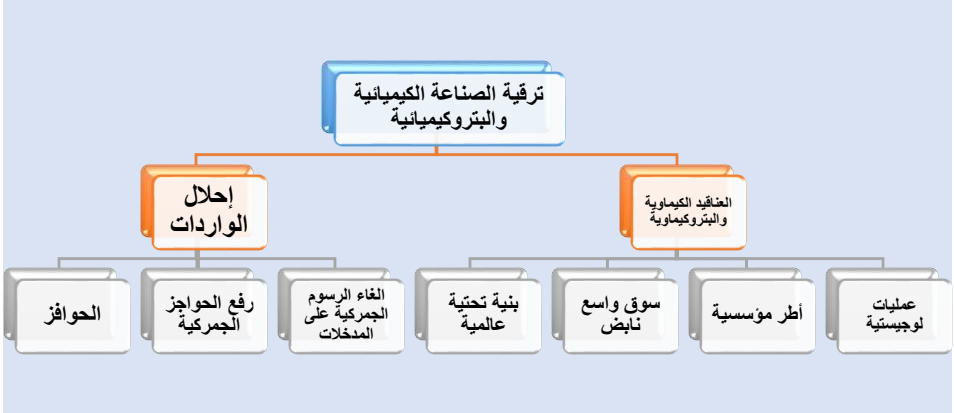
7. الصناعة الكيميائية والبتروكيماوية

تحتاج الجزائر الى دفع عجلة الاستثمار في هذه الصناعة خاصة وأنها تمتلك امتيازات عديدة فيها كوفرة المواد الخام وتوفر البنى التحتية التي يتم تحسينها باستمرار كما تتمتع شركات الدولة بإمكانية الوصول الى شبكة لوجيستية متينة وواسعة مما يضع الجزائر في موقع رئيسي يخدم الطلب المتزايد لافريقيا وأوروبا وحتى اسيا، خاصة مع تزايد الطلب على المواد الكيميائية الأساسية والمتوسطة والمتخصصة، ومن أجل الوصول إلى الكتلة الحرجة للتأثير على القطاع الكيميائي والبتروكيماوي العام في الجزائر يجب:

أولا: بالنسبة لاستراتيجية العناقيد في قطاع الكيماويات والبتروكيماويات من الضروري تطوير وتنفيذ مشروع قطاع كيميائي رائد بإنشاء مركب صناعي كيميائي يضم الصناعات الكيميائية والبتروكيمائية من جانب العرض والطلب لقطاعات التصنيع، من خلال الشركات ذات الأغراض الخاصة (SPV)، يجب توفير بنية تحتية عالمية المستوى وتشكيل سوق عمل نابض بالحياة وإنشاء خدمات توسعة للسوق وأطر مؤسسية معززة وتعزيز الربط والاتصال من خلال أنظمة نقل متعددة الوسائط لعمليات لوجستية تنافسية.

ثانيا: ينبغي تعزيز استراتيجية تحفيز بدائل الواردات، من خلال مراجعة السياسات الخاصة بتوسيع الحوافز لاستبدال الواردات في قطاع الكيماويات والبتروكيماويات للوصول إلى الكتلة الحرجة من خلال إقامة حواجز جمركية أو نظام حصص على بعض السلع المستوردة، ثم إنشاء صناعة محلية لإنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى ذلك ينبغي النظر في سياسة التعريفات الحالية ورفع التعريفات بشكل انتقائي على المواد الكيميائية والبتروكيميائية الأساسية والكيماويات الزراعية والكيماويات الصناعية لإزالة أي ميزة سعرية تتمتع بها الكيماويات المستوردة، ويجب أيضا على الحكومة إلغاء الرسوم الجمركية على المدخلات والآلات والمعدات الأخرى المستوردة داخل العناقيد الكيميائية البتروكيميائية.

الشكل(97): ترقية الصناعة الكيميائية والبتروكيميائية



المصدر: من إعداد الباحثة

8. الصناعة الميكانيكية

يجب اعتماد استراتيجية إحلال الواردات في الصناعة الميكانيكية كالتالي:

أولاً: يجب تشجيع الاستثمار الخاص من خلال خصخصة الشركات المملوكة للدولة وإقامة التحالفات الاستراتيجية، كما يجب تصميم خارطة طريق بجدول زمني لعملية الخصخصة، والتي يجب أن تتضمن أيضًا خيارات الخصخصة المفضلة، يجب أن يكون لها نهج مرن بحيث يمكن فتح المفاوضات لتلبية احتياجات كل من المصالح الخاصة والوطنية، من أجل تعزيز الاستثمار الخاص في الشركات المملوكة للدولة، يمكن ايضا إطلاق حملة إعلانية في البلدان الأجنبية بهذا الشأن.

ثانياً: يجب استبدال الواردات وتوسيع السوق المحلية، تحتاج الحكومة إلى تعزيز وتحفيز القيمة المضافة المحلية لصناعات السيارات والآلات الزراعية والشاحنات، ويمكن تشجيع ذلك من خلال البرامج التي قد تشمل أهدافًا محددة لمكونات إحلال الواردات مثلا في حالة صناعة السيارات، فإن الوضع الحالي هو التجميع والتركيب وفق نظامي CKD وSKD حيث يتم استيراد معظم الأجزاء. يتمثل أحد الأهداف المهمة في إنشاء المحتوى المحلي لضمان زيادة القيمة المضافة المحلية، والتي يمكن في النهاية توسيعها لتشمل إنتاج المكونات بما في ذلك المحركات. ومن أجل توسيع الأسواق المحلية، يمكن تقديم خدمات تأجير الآلات الزراعية، هذا من شأنه أن يساعد في خلق طلب قوي على الآلات الزراعية. من المهم تشجيع واردات CKD لتطوير مصانع تجميع السيارات، يوفر استيراد CKD المزيد من الوظائف وهو أرخص اقتصاديًا من CBU. يجب تنفيذ خطط العمل مثل تقديم حوافز ضريبية

لاستيراد الآلات والمواد الخام لدعم نموذج CKD، علاوة على ذلك ونظرًا للمناخ المتقلب وطبيعة الطرق الوعرة والسيئة في الجزائر هناك طلب كبير على قطع الغيار مثل البطاريات وفلاتر الزيت، وبذلك فإن تطوير قطاع قطع غيار السيارات من خلال المشاريع المشتركة هو قطاع واعد أيضًا.

ثالثا: من الضروري تحسين جودة المنتجات من خلال إنشاء نظام لضمان الجودة، يعد ضمان الجودة أمرًا أساسيًا في أي صناعة ولكن بالنسبة لآلات والسيارات، فهو ضروري لأسباب تتعلق بالسلامة، من أجل تطوير نظام فعال لضمان الجودة في هذه الصناعة، يجب وضع معايير تتعلق بجودة المواد وتصميم المكونات والتكنولوجيا المستخدمة، بالإضافة إلى ذلك يتطلب اختبار المواد والمكونات والوظائف الخاصة بالمركبات خدمات محلية متخصصة.

الشكل(98): ترقية الصناعة الميكانيكية



المصدر: من إعداد الباحثة

9. صناعة مواد البناء والتعدين

أولا: يجب أن تركز إستراتيجية التطوير الأولى للقطاع على تحويل التكنولوجيا والمنتجات نحو الكفاءة العالية والقيمة المضافة، يجب تعزيز كفاءة إنتاج الأسمنت ومواد البناء الأخرى، بالنسبة للقيمة المضافة للصلب، من المهم تحديد نوع البضائع التي تمثل المزيد من فرص النمو وفرص الاستثمار في تقنيات منتجات الصلب النهائية.

ثانيا: صناعات الحديد والصلب ضرورية لدعم استراتيجيات التصنيع، ويؤثر تطويرها بشكل إيجابي على التنويع الاقتصادي وقدرات القيمة المضافة، ولتحقيق تأثير غير مباشر يدعم تنويع صناعة الصلب ويعزز ظهور منتجات صناعية مركبة، من الضروري تشكيل عناقيد صناعية في هذا المجال لزيادة الإنتاجية والتنويع الصناعي.

ثالثا: لضمان استدامة هذه الصناعات من الضروري تعزيز الممارسات الجيدة في الإدارة البيئية لأن الصناعات القائمة على الأسمنت والحديد والصلب يمكن أن تكون ضارة بالبيئة إذا لم يتم تطبيق تدابير الإدارة البيئية الكافية.

الشكل(99): ترقية صناعة مواد البناء والتعدين



المصدر: من إعداد الباحثة

10. الصناعة الصيدلانية

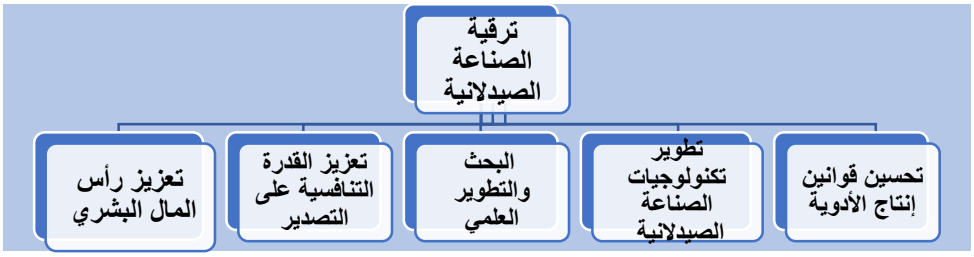
أولاً: من المهم إنشاء مرافق ممارسات التصنيع الجيد (GMP) وتعزيز بناء القدرات فيها لدعم ضمان الجودة للشركات المحلية، وتسهيل امكانية الوصول إليها لجميع الشركات بأسعار منخفضة. من المهم أيضا ان يغطي نظام جودة المنتجات الصيدلانية في الجزائر جوانب إدارة مخاطر جودة المنتج، إدارة المعرفة، دورة حياة المنتج، والعمل على تحسين فرص المقاربات التنظيمية، أي الانتقال الى تطبيق مبادئ وثيقة "ICH Q10" بدلا من الاكتفاء والتركيز على شهادة "ISO" فقط، وذلك من أجل تأكيد تميز الصناعة الصيدلانية عن باقي الصناعات الاخرى، ومن الضروري تحسين قوانين إنتاج الأدوية واعتمادها ومنع تسويق الأدوية المغشوشة بشدة، وضمان التوزيع المناسب للأدوية وفرض الاستخدام السليم للوصفات الطبية، كما يجب الحد من النقل غير المشروع للأدوية عبر الحدود.

ثانيًا: العمل على تطوير تكنولوجيات الصناعة الصيدلانية في المصانع الجزائرية لترقى الى مستوى الصناعة العالمية ولتلبي المعايير الأوروبية والأمريكية، من خلال تخلي مؤسسات هذا القطاع

عن تبني خيار المنتجات الجنيسة والتوجه نحو التحكم في المراحل المتقدمة من المعرفة الصيدلانية عن طريق الاهتمام بجانب البحث والتطوير العلمي، وتقديم الحوافز والتسهيلات في هذا المجال لتعزيز قدرة الجزائر التنافسية على تصدير المنتجات الصيدلانية.

ثالثا: من الضروري تعزيز رأس المال البشري في مجال الهندسة الصيدلانية، وتشجيع الجامعات على تحديث وتقديم برامج لمهندسي الصيدلة، كما يمكن للجزائر تطوير الأدوية الطبيعية وتقديمها وفقًا للمعايير الصناعية، من خلال توفير برامج بناء القدرات التي تركز على توليد المهارات والمعرفة لتقديم الأدوية الطبيعية على نطاق صناعي. واستثمار الموارد في البحث والتطوير في الجامعات المتخصصة ومراكز البحوث في مجال الأدوية الطبيعية، كما يمكن تشكيل عنقود صيدلاني في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، لتعزيز تصنيع وتسويق الأدوية الطبيعية وتصدير منتجات الطب الطبيعي.

الشكل(100): ترقية الصناعة الصيدلانية



المصدر: من إعداد الباحثة

ويلخص الجدول التالي أهم الاستراتيجيات الصناعية المقترحة :

الجدول(71): الأساليب والاستراتيجيات الصناعية في الصناعات المستهدفة

الصناعة	الغذائية	البلاستيكية	الكيماوية والبتروكيماوية	النسيج والملابس	التقليدية والحرف	التعدين ومواد البناء	الميكانيكية	الورق والخشب	الصيدلانية	الكهرومنزلية
معالجة المواد الأولية لإضافة القيمة	x	x	x		x	x		x		
انشاء روابط امامية وخلفية		x					x			x
صناعات كثيفة العمالة				x	x					
صناعات كثيفة استخدام الموارد			x			x		x		
صناعة كثيفة رأس المال							x		x	x
إحلال الواردات			x				x		x	
الميزة التنافسية وتشجيع الصادرات	x	x	x			x				x

المصدر: من اعداد الباحثة

المطلب الثالث: العوامل التمكينية الحاسمة لترقية الصناعة

تحتاج ترقية الصناعة الى العديد من العوامل الداعمة والمساهمة في ترقيتها، فلا يمكن تطوير الصناعات الرئيسية للاستراتيجية دون اخذ هذه العوامل المساعدة بعين الاعتبار، كما أن ضعف هذه العوامل يؤثر سلبا على التطور الصناعي للدولة، لذلك يعتبر العمل على تعزيزها وتحسينها شرط أساسي لنجاح الاستراتيجية الصناعية الترقوية.

1. تنمية رأس المال البشري

أولاً: من الضروري تطوير نظام التعليم الحالي في الجزائر وتحسين المؤسسات التعليمية، كتجهيزها بالوسائل التعليمية الحديثة والمتطورة، يجب على الحكومة زيادة حصة الإنفاق على التعليم من خلال إنشاء صندوق لتنمية الموارد البشرية، وبغض النظر عن الميزانية الحكومية يجب على الحكومة أيضًا أن تنظر في حلول مجدية للتحسينات التعليمية المتوفرة بأقل تكلفة، مثل التعليم عبر الإنترنت ووسائل الإعلام الأخرى.

ثانيا: في التعليم العالي، يجب إدخال برامج ومناهج تعليمية جديدة إضافة الى توسيع قدرات الجامعات والمعاهد الوطنية وجعلها تقدم دورات تعليمية عبر الإنترنت.

يجدر أيضًا التفكير في جذب الخبرات الدولية من خلال دمج الخبراء الأجانب والأكاديميين والمعلمين والأساتذة والباحثين الأجانب في قطاع التعليم والتعليم العالي، وينبغي النظر في التدابير التالية لتعزيز إدراج أفضل الممارسات الدولية في تنمية الموارد البشرية وفي التصنيع:

- ✓ تضمين متطوعين وخبراء أجانب (مثل المتقاعدين) في أدوار استشارية وتعليمية؛
- ✓ إنشاء برامج تبادل أكاديمي لتبادل المنفعة للطلاب والأساتذة، بالإضافة إلى المنح الدراسية؛
- ✓ تصميم مناهج حديثة وفق المعايير العالمية.

ثالثاً: يتطلب وضع استراتيجية شاملة لتكوين المهارات مزيجا من السياسات:

1) إجراء تقييم أو مسح شامل للاحتياجات من المهارات في قطاعات الصناعة ذات الأولوية كخطوة أولى في الوقت الحاضر وفي المستقبل من أجل بناء هيكل صناعي أكثر

تعقيدا وأكثر تنافسية ومتابعتها بشكل منتظم، بالإضافة الى ذلك يجب استخدام المعايير الدولية لتقييم الاحتياجات من المهارات، ويجب أن تستهدف الحكومة المهارات الجديدة التي من المحتمل أن تكون حاسمة للقدرة التنافسية المستقبلية، وبناءً على نتائج التقييم يمكن تحديد أولويات احتياجات التدريب على جميع المستويات لا سيما في الصناعة الغذائية والصناعات كثيفة رأس المال والهندسة الكهربائية والإلكترونية، ويمكن أيضًا تقييم الاحتياجات من المهارات لأنشطة الخدمات المساندة مثل تكنولوجيا المعلومات والتمويل والتسويق، ثم يتم ترتيب وتنفيذ النهج الممكنة لتلبية هذه الاحتياجات والمتطلبات.

2) يجب على الحكومة دعوة وتحفيز القطاع الخاص للانخراط في الخدمات والاستثمارات المتعلقة بالتعليم والتدريب واتخاذ التدابير التالية:

- ✓ اقتراح الاستثمارات المتعلقة بالتعليم مع إطار قوي لضمان الجودة والتوحيد القياسي من حيث الشهادات المعترف بها من الحكومة؛
- ✓ تصميم إطار وطني للمتطلبات والإجراءات المعيارية لبرامج التدريب (أو التلمذة المهنية)؛
- ✓ تنظيم محاضرات خاصة في الجامعات ومراكز التكوين المهني من قبل المهنيين والخبراء كمديري الشركات أو الخبراء الفنيين؛

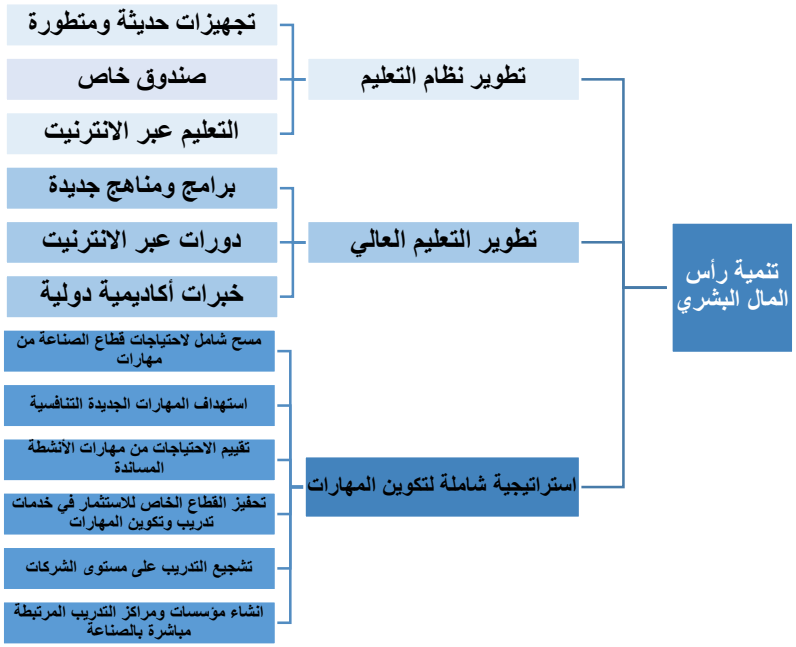
3) تشجيع التدريب على مستوى الشركات من خلال توفير المعلومات والتوجيهات وتقديم برامج تدريب مهني إلزامي يدعمها أرباب العمل للموظفين، والتي يمكن تشجيعها من خلال التخفيضات الضريبية لتغطية أجزاء من تكاليف التدريب للدورات التدريبية المنظمة داخليًا وخارجيًا (وصلت التخفيضات في بعض الدول نسبة 200٪ لتحفيز التدريب).

4) لضمان التفاعل الفعال بين أرباب العمل ومؤسسات التدريب، يجب إنشاء وحدة تنسيق لتنفيذ ورعاية التفاعل على أساس مستمر تكون أغلبيتها من القطاع الخاص لضمان تلبية احتياجات الصناعة، اضافة الى إطلاق أنواع جديدة من مؤسسات ومراكز التدريب المرتبطة بشكل مباشر بالصناعة، ويتطلب هذا تدريب الإدارة الوسطى وإدارة الإنتاج ومهارات التصميم.

5) ونظرا لأن الجمعيات الصناعية غير نشطة إلى حد ما في تحسين خدمات التدريب لأعضائها، يجب على الحكومة تزويدها بالحوافز أو الأموال الأولية لكي تقوم بإطلاق مراكز للتدريب بمفردها.

6) استهداف المؤسسات المصغرة التي تقتصر طريقتها في نقل المهارات على أنظمة التلمذة الصناعية (تعليم الحرف بالأساليب التقليدية التي تم استخدامها بمرور الوقت دون تغيير كبير)، من خلال توفير المعلومات وبرامج الحوافز لتوظيف العمالة المدربة بشكل أفضل وتقديم إعانات كبيرة لهذه المؤسسات للاستثمار في التدريب الرسمي وإنشاء مراكز تدريب خاصة بأنشطتهم.

الشكل(101): تنمية رأس المال البشري



المصدر: من إعداد الباحثة

2. تطوير التكنولوجيا والابتكار

أولا: يجب أن تقوم الدولة بمراجعة وتحسين قدرات صنع استراتيجياتها لتطوير التكنولوجيا، من خلال الاخذ في الاعتبار النقاط الاتية:

– يجب تكليف جهة واحدة بتحليل الاحتياجات التكنولوجية وتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات. يجب أن تضم هذه الهيئة ممثلين من جميع الوزارات المعنية وكذلك المؤسسات الرائدة (الجامعات والمؤسسات البحثية) والقطاع الخاص، ترفع تقاريرها إلى المستويات العليا من الحكومة لضمان تنفيذ السياسات الشاملة بشكل فعال، كما يمكن لهذه الهيئة تنفيذ برامج الاستشراف لتحديد أولويات التكنولوجيا وإشراك جميع أصحاب المصلحة في ذلك.

– يتعين على الحكومة أن تقرر الأنشطة الصناعية التي يجب دعمها والسماح لمحركات التنافسية بالظهور في الأنشطة التي تبشر بأكبر قدر من النمو التكنولوجي طويل الأجل، يجب تحديد هذه الأنشطة كمجموعات كاملة مترابطة، وتستخدم القاعدة الحالية من المهارات والقدرات، ويمكن أن تطور روابط خلفية جيدة وتواجه الطلب المتزايد على الصعيدين المحلي والخارجي، يمكن للصناعات الاستهلاكية كثيفة العمالة أن تقدم آفاقًا كبيرة للنمو التنافسي إذا تمكن المنتجون من تحويلها إلى صناعات عالية الجودة (المثال الإيطالي في الملابس والأحذية هو مثال جيد على كيفية احتفاظ بلد ما بمركز مهيمن على الرغم من ارتفاع الأجور).

ثانيا: يجب أن تقوم الحكومة بمراجعة وتحسين عمليات نقل التكنولوجيا من خلال النقاط الاتية:

– يجب أن ينصب التركيز الرئيسي لسياسة نقل التكنولوجيا على توفير المعلومات للمؤسسات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بشأن مصادر وتكاليف وملاءمة التكنولوجيات الأجنبية، مدعومة بتوفير خدمات الإرشاد التقني لمساعدتها على استيعاب التكنولوجيا الجديدة.

– اعداد قواعد بيانات على الإنترنت في جميع المراكز الصناعية الرئيسية، وتوفير المعلومات من خلال دعم واسع النطاق في التمويل والاستشارات ودعم التسويق، ومن المهم أن تكون نفس المؤسسة مسؤولة عن هذه الأنشطة، أو على الأقل على تنسيقها.

– إنشاء مركز الإنتاجية (Productivity centre) ليكون وسيلة فعالة (مجربة) لرفع جودة وتأثير نقل التكنولوجيا إلى الصناعة، يجب أن يتمتع هذا المركز بالقدرة ليس فقط على إجراء تحليل تفصيلي للإنتاجية ولكن أيضًا للمساعدة في تمويل التدابير العلاجية وإجراء تسويق فعال. يجب أن يتبنى نهجًا

استباقيًا، مع تخصيص فرق مؤهلة لزيارة المؤسسات، وتقديم التشخيصات المجانية وتجميع حزم التكنولوجيا والتدريب والتمويل (يكون ذلك في البداية بتكلفة منخفضة للمؤسسة ولكن بمرور الوقت يتجه نحو التكلفة الكاملة).

ثالثا: ضرورة تعزيز مبادرات البحث والتطوير والابتكار الوطنية من أجل التنمية الصناعية وذلك من خلال:

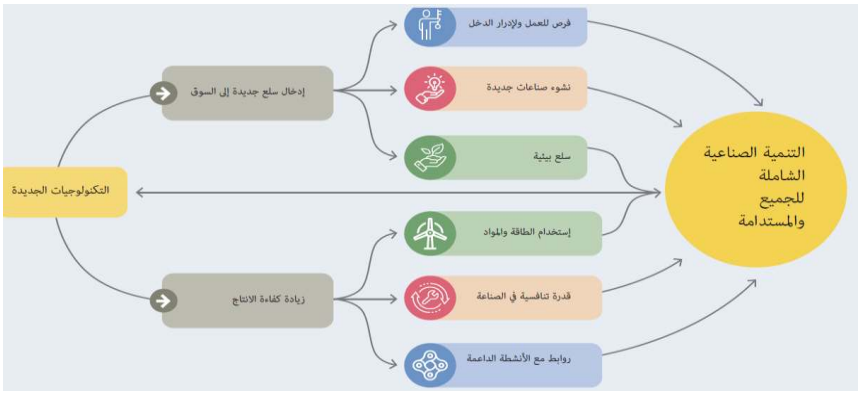
– لضمان سياسة البحث والتطوير المنهجية على المستوى الوطني، واستكشاف أوجه التآزر البحثي ومواءمة أنشطة البحث والابتكار الصناعي، يجب إنشاء "لجنة وطنية لتطوير التكنولوجيا والابتكار" تحت إشراف وزارة التعليم العالي والوزارات الأخرى ذات الصلة.

– يجب على الحكومة وضع برامج البحث والتطوير وخطط الحوافز لتطوير المنتجات ومراقبة الجودة التي تستهدف قطاعات الصناعة ذات الأولوية.

– من أجل تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير للقطاع الخاص، قد تنظر الحكومة في وضع لائحة للإنفاق الإلزامي، مثلا إنفاق 2 في المائة على الأقل من العائد السنوي على البحث والتطوير من قبل الشركات الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك يمكن منح الحوافز المباشرة وغير المباشرة للبحث والتطوير الخاص والاستثمار في الابتكار من خلال الوسائل القانونية مثل التخفيضات الضريبية والإعفاءات الجمركية على المواد البحثية المستوردة، او منحها دعم متواضع بنسبة 125٪ على الاقل، (تمنح بعض الدول إعانات ضريبية تتراوح بين 150 و200٪، أي أن الشركة التي تنفق 1000 دولار على البحث والتطوير تتلقى من 1500 الى 2000 دولارًا من الحكومة).

– في حالة عدم وجود طلب على البحث والتطوير من قبل الشركات، من الضروري إقناع الشركات بإطلاق نشاط تكنولوجي جديد، وهذا يتطلب معلومات متضافرة وحملات إقناع مدعومة بجوائز وتدابير مستهدفة لضمان انتشار الوعي التكنولوجي من الصناعات الرائدة الى الصناعات الاخرى، لذلك يجب على الحكومة اختيار رواد الأداء التكنولوجي كنماذج تكنولوجية لبقية الصناعات، وإظهار كيف يمكن تحسين التكنولوجيا أو تطويرها محليًا وكيف تساعد في بناء القدرة التنافسية، وكيف يساعد اعتماد التكنولوجيا الجديدة على زيادة كفاءة الانتاج وابتكار السلع الجديدة.

الشكل(102): نتائج اعتماد التكنولوجيا المتطورة الجديدة



المصدر: اليونيدو، تقرير التنمية الصناعية لعام 2020، مرجع سبق ذكره، ص2.

رابعا: من حيث طريقة تنفيذ برامج البحث والتطوير وأنشطة الابتكار للهيئات الاقتصادية يجب:

– انشاء مراكز مستقلة للبحث والتطوير ومساعدة مخابر ومراكز البحث العلمي المتخصصة وإحياء قدراتها وتقويتها وتوسيعها وجعلها وثيقة الصلة بالصناعة لتتمكن من مساعدة هذه الأخيرة في استيراد التكنولوجيا والتحديث وبناء القدرات وتحسين التقنيات الصناعية. ويتطلب رفع النشاط التطويري لهذه المراكز إصلاحًا شاملاً لتنظيمها وإدارتها ولموظفيها ومهاراتهم، ويجب أن تستند إلى خطة إستراتيجية شاملة يتم وضعها بالتشاور مع القطاع الخاص، لكي يتحول تركيزها إلى تقديم الخدمات المطلوبة من قبل الشركات، مع منح الحوافز المناسبة للموظفين لإيجاد الحلول واكتشاف ما هو مطلوب.

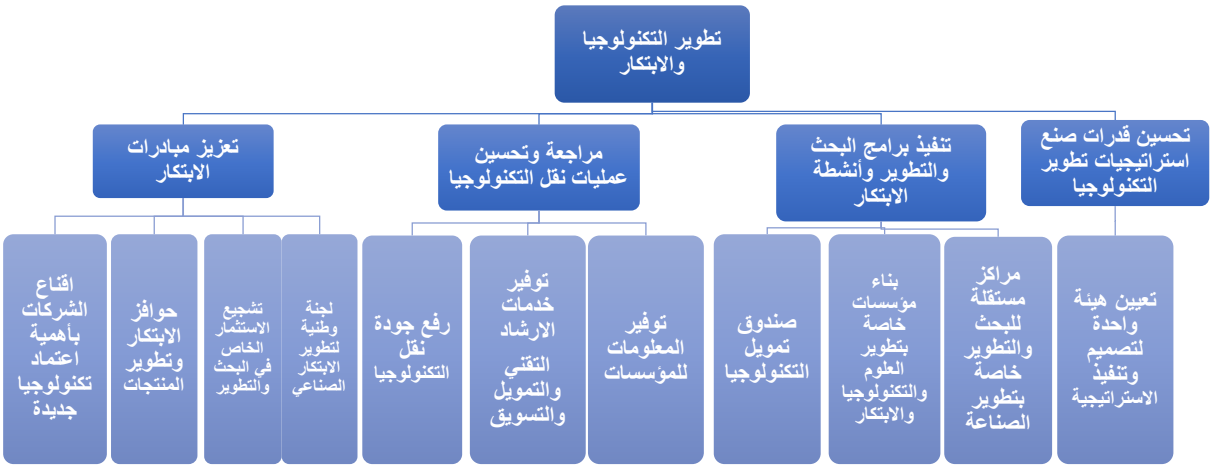
– من الضروري بناء البنى التحتية المؤسسية للتقدم المنهجي في العلوم والتكنولوجيا مثل المعهد الوطني لأبحاث التكنولوجيا الصناعية، والمركز الوطني للإنتاجية (Productivity centre) والمركز الوطني للابتكار التكنولوجي.

كمؤسسة تركز على البحث، قد يقوم المعهد الوطني لأبحاث التكنولوجيا الصناعية بتركيز الخبرة وتقديم المساعدة في مجال البحث والتطوير لدعم التحول الهيكلي للجزائر إلى دولة صناعية بشكل فعال، ويمكن للمركز الوطني للإنتاجية أن يحسن باستمرار خلق القيمة في جميع قطاعات الاقتصاد، وتتمثل مهامه في تحديد المشاكل الأساسية والممارسات السلبية وأوجه القصور التي تؤثر على الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية للجزائر. بالتزامن مع أنشطة المركز الوطني للإنتاجية، يمكن

للمركز الوطني للابتكار التكنولوجي إجراء دراسات معيارية تكنولوجية، وتعزيز الابتكارات، وتقديم خدمات شاملة لنشر التكنولوجيا والابتكار.

– كما تستطيع الحكومة انشاء صندوق للتكنولوجيا للمشاركة في تمويل البحث والتطوير حسب الصناعة، يجب أن يمنح صندوق التكنولوجيا الموارد للشركات كقرض مشروط، يتم سداده من خلال المشاريع الناجحة وشطبها بخلاف ذلك، وقد تمت تجربة صناديق مماثلة، وحققت نجاحًا كبيرًا في دول مثل تركيا والهند، في سياق مشروعات التكنولوجيا الصناعية التي يمولها البنك الدولي، حيث تم فحص كل اقتراح تكنولوجي ومراقبته بعناية من قبل خبراء الصناعة والأبحاث، واتضح أن الغالبية العظمى منه قابلة للتطبيق تجاريًا، في الهند اعتبر تعاون المؤسسة مع معاهد البحث في مجال البحث والتطوير شرطًا للقرض، وزاد الطلب لدعم البحث والتطوير بشكل كبير بين الشركات الخاصة، وأصبحت المشاريع البحثية الفائزة مشهورة في كلا البلدين، وساعدت في إطلاق وعي عام أكثر بأن "البحث والتطوير يمكن أن يكون مربحا" حتى في الاقتصادات الأقل تصنيعًا.

الشكل(103): تطوير التكنولوجيا والابتكار



المصدر: من إعداد الباحثة

3. تطوير القطاع المالي

الخدمات المالية هي دعامة الطريق إلى التنمية الصناعية بدءَ من الفكرة إلى الإنتاج خاصة في بيئة التكنولوجيا المتطورة، وهذا من شأنه أن يمكّن من تمويل المشروع وتحديثه وتوسيعه وتحسين

العمليات التجارية اليومية لتطوير القطاع المالي في الجزائر وتحريره وتوجيهه نحو المساعدة الفعالة للقطاع الصناعي يجب:

أولاً: رفع القيود السلبية عن القطاع المالي على الفور لإطلاق العنان للنمو الصناعي والاقتصادي، مثل الاستعانة بمفهوم الإقراض بدون ضمانات، ووضع الإطار القانوني "لعقود التأجير وعقود التأجير/الشراء" لشراء الآلات والمعدات الصناعية، كما تُنصح الحكومة بدعوة وكالات ائتمان الصادرات (ECA) لتمديد تمويل العملات الأجنبية المؤمَّن عليه من الحكومة في حالة استيراد الآلات والمعدات للأغراض الصناعية بموجب اتفاقية التأجير.

ثانياً: تشجيع ابتكار المنتجات المالية ضروري لنمو وترقية القطاع الصناعي وذلك من خلال التحديث والتدويل، ينبغي تحديد مجموعة من الخدمات المالية المناسبة التي تتطلبها الشركات في أي مرحلة من مراحل التطور الصناعي وتقديمها بالتعاون مع شركاء التنمية النشطين في القطاع المالي. نظرًا لحقيقة أن نطاق المنتجات المالية غير المتاحة للشركات المحلية لا يزال كبيرًا، ينبغي توفير وصول غير تمييزي للشركات المحلية إلى المنتجات المالية، وفي الوقت نفسه هناك حاجة إلى معالجة العجز الحاد في قطاع التأمين خاصة بالنسبة للشركات الأجنبية التي تدخل السوق الجزائري.

اضافة الى الاستفادة من سوق رأس المال الاستثماري من خلال تعزيز برامج تمويل رأس المال الاستثماري وزيادة عددها، وتحسين بيئتها القانونية.

ثالثًا: تعزيز الإدارة المالية في القطاعين الخاص والمالي، ان عدم وجود مكتب ائتمان يقوم بتسجيل التاريخ الائتماني للعميل سبب رئيسي في أن القطاع المالي الذي يتجنب المخاطر لا يمنح سوى القروض المدعومة بضمانات كاملة، وبهذا المعنى يجب إنشاء مكتب ائتمان للسماح للمؤسسات المالية بالمشاركة في إدارة المخاطر، كما يجب على مقدمي الخدمات الخاصة المعتمدين تقديم دورات عالية الجودة لتعزيز قدرة القطاع الخاص في المحاسبة المالية وتخطيط الأعمال.

رابعا: توجيه السياسة المالية لخدمة السياسة الصناعية من أجل تحسين الموارد المالية واستخدامها بشكل أكثر فاعلية لتشجيع الاستثمارات الإنتاجية وتحسين جودتها بدلاً من مجرد كميتها.

– يجب أن تكون السياسة المالية انتقائية لتوفير مزيد من التركيز على أنشطة محددة تدعم التنمية الصناعية، ويجب أن تستند قرارات الاختيار إلى معايير أداء أكثر شفافية وصرامة.

– يجب أن تكون السياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي متسقة مع السياسات الصناعية حتى يمكن دمج جميع أجزاء النظام الاقتصادي للشروع في مسار التنمية المستدامة.

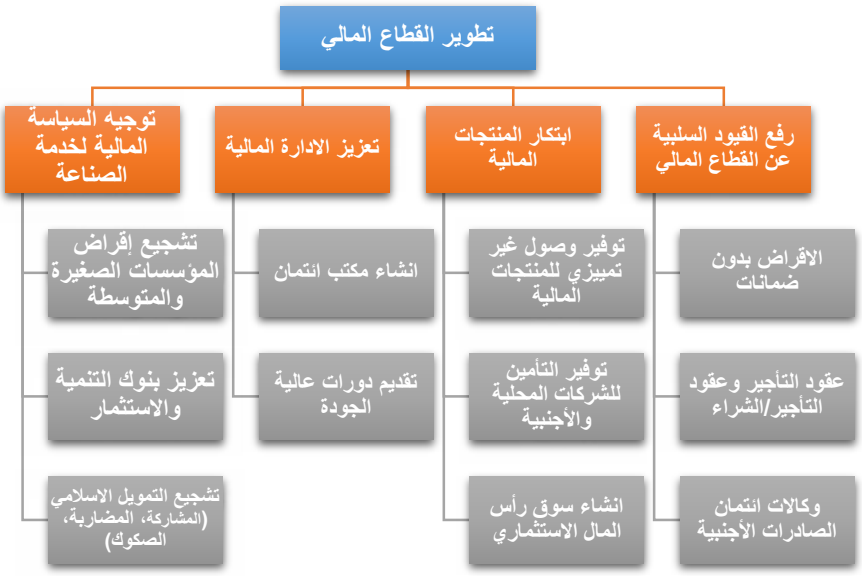
– يجب الاعتماد أكثر على التمويل المستند إلى الأسهم لتلبية حاجة الصناعة التحويلية إلى استثمارات جديدة، لا يؤدي تطوير نظام مالي قائم على الأسهم إلى زيادة الاستثمارات فحسب، بل يوفر أيضًا الاستقرار المالي.

– يجب على الدولة تشجيع البنوك على التركيز بشكل أكبر على منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال الجدد ومراكز البحث والتطوير.

– يجب على الحكومة العمل أكثر على تعزيز الاستثمار ونظام البنوك التنموية، تعد بنوك التنمية والاستثمار أكثر ملاءمة لتمويل المشاريع الاستثمارية والصناعية واسعة النطاق.

– يجب على الحكومة تشجيع البنوك الإسلامية على تقديم قروض قائمة على المشاركة وإصدار الصكوك من خلال استخدام التنظيم القائم على الحوافز وتعزيز بيئتها القانونية.

الشكل(104): تطوير القطاع المالي



المصدر: من إعداد الباحثة

4. تطوير البنية التحتية

أولاً: من الضروري بناء شبكات ممتازة في قطاعات البنية التحتية الفرعية للقطاع الصناعي في الجزائر: في البنية التحتية للطاقة كحل قصير الأجل للطلب المتزايد على الكهرباء، يجدر بالحكومة صياغة خطة لاتخاذ إجراءات فورية لترقية قدرات التوليد الحالية وتسريع تطوير مصادر الطاقة المتجددة (مثل تعميم استعمال الطاقة الشمسية عبر كافة المرافق العمومية)، وكحل طويل الأجل لضمان إمداد كافٍ وموثوق به من الكهرباء، يجب على الحكومة بناءً على الخريطة الناتجة عن متطلبات الطاقة في جميع أنحاء البلاد، أن تضع "خطة وطنية للطاقة" جديدة طويلة المدى تتوافق مع السيناريو المستهدف للنمو الصناعي في الجزائر، يجب أن تتضمن هذه الخطة المواقع الممكنة والمقترحة للاستثمار في البنية التحتية للطاقة، وتحدد مزيج الطاقة المطلوب وأن تشتمل على جدول زمني واضح.

– وفي قطاع الطرق يجب استكمال مشاريع الطريق السيار شرق–غرب والطريق السيار شمال –جنوب ومنافذهما، مع وضع محطات الدفع لاستغلال عائدات الطريق السيار حيز الخدمة في عملية صيانته وتحديثه، وذلك لما لهذين الطريقين من اهمية استراتيجية في ربط الاسواق الجزائرية واسواق التصدير الكبرى اوروبا وافريقيا. تنصح الحكومة أيضا بوضع قائمة أولويات لمشاريع تحسين الطرق بما يتماشى مع خطة التنمية الصناعية والتجارية؛ لوضع جدول زمني واضح وموثوق لخدمة المستثمرين الصناعيين.

– بالنسبة لشبكة السكك الحديدية ينبغي استكشاف أفضل الخيارات الممكنة لإنشاء شبكة سكك حديدية متطورة في الجزائر لتسهيل تدفق البضائع الصناعية.

– بالنسبة للنقل البحري تحتاج الحكومة إلى تطوير الموانئ والشحن الساحلي، من شأن إنشاء طرق شحن جديدة وعلى طول الساحل أن يسمح بزيادة الاتصال بالمواقع الصناعية والأسواق الشرقية والغربية للبلاد إضافة الى الأسواق الأوروبية والافريقية والعالمية، كما يجب التوسع في بناء الموانئ الدولية في المستقبل.

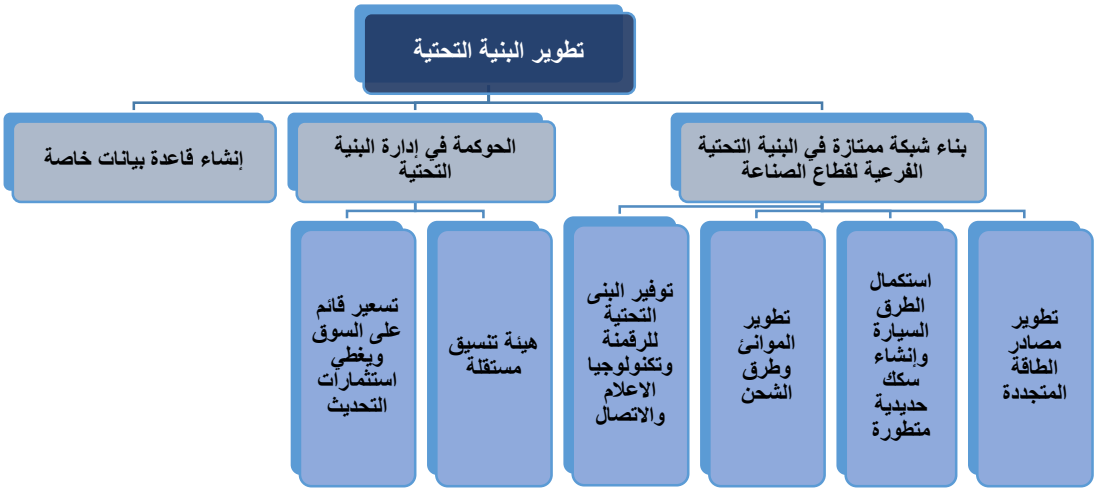
– ضرورة بناء البنى التحتية للرقمنة خصوصا ذات النطاق العريض، والتأكد من إتاحتها لجميع المستخدمين على مختلف المستويات (أفراد وشركات وحكومات)، مما يعزز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.

– يجب على الحكومة ان تعمل على تحسين الوصول إلى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وتسمح بتنويع مجموعة الخيارات فيما يتعلق بمزودي الاتصالات والإنترنت، وكذلك السماح لمشغلي الشبكات الافتراضية المتنقلة بتقديم الخدمات لتوسيع خيارات المستهلكين وضمان سوق تنافسية والمحافظة على خدمات الاتصالات والإنترنت ميسورة التكلفة ومبتكرة.

ثانيًا، يجب إدارة البنية التحتية للجزائر وحكمها بأفضل طريقة ممكنة من خلال الحوكمة الفعالة والتسعير القائم على السوق والنقل متعدد الوسائط، تحتاج الحكومة إلى تعزيز آلية التنسيق بين الوزارات من خلال إنشاء هيئة تنسيق مستقلة مع تفويضها بتحديد أولويات البنية التحتية وتحديد المعايير المطلوبة لبناء وصيانة البنية التحتية، قد تضم هذه الهيئة أعضاء دائمين من وزارات مختلفة إلى جانب ممثلين مشاركين مؤقتًا من القطاع الخاص مثل شركات الخدمات اللوجستية والموزعين والمصنعين إضافة الى توفير خدمات البنية التحتية بأسعار مناسبة تعكس ظروف السوق، يجب تقديم المساعدة الفنية إلى الوزارات التنفيذية المختلفة المسؤولة عن القطاعات الفرعية للبنية التحتية لتقديم التوجيه في تحديد هيكل تسعير مثالي يوازن بين تقديم الخدمات بأسعار معقولة ويغطي الاستثمارات المطلوبة للتحديث.

ثالثا: يجب جمع البيانات المركزية في مجال الخدمات اللوجستية، وتقديم المساعدة الفنية إلى وزارة النقل لدمج مجموعات البيانات المختلفة في قاعدة بيانات واحدة، مما يساعد على تجنب اختناقات البنية التحتية، ومن المهم أيضًا تحديد التكاليف اللوجستية على طول الممرات الاقتصادية الرئيسية وأوجه التآزر بين وسائط النقل المختلفة.

الشكل(105): تطوير البنية التحتية



المصدر: من إعداد الباحثة

5. توسيع الأسواق

أولاً: من الضروري إنشاء بيئة أعمال صديقة للتصدير: من خلال تقديم خدمات مالية وأنظمة أكثر مرونة وفتح السوق للاستثمارات الخاصة المتخصصة في دعم العمليات المصرفية الدولية، كما يجب الإفراج عن الرخصة التجارية وضريبة التصدير، بحيث يمكن تخفيض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، ويجب تعزيز تطوير منصة جمركية إلكترونية، لتطوير كفاءة العمليات الجمركية.

ثانياً: يجب بناء القدرات التصديرية للشركات وتحسينها لزيادة التصدير، إضافة الى إقامة نظام تدريب على الإنترنت للشركات ورجال الأعمال في عمليات التجارة الدولية، يجب أن تركز بعض مجالات التدريب على:

1) آليات التصدير، وشروط التجارة الدولية، وإجراءات الجمارك والشحن؛

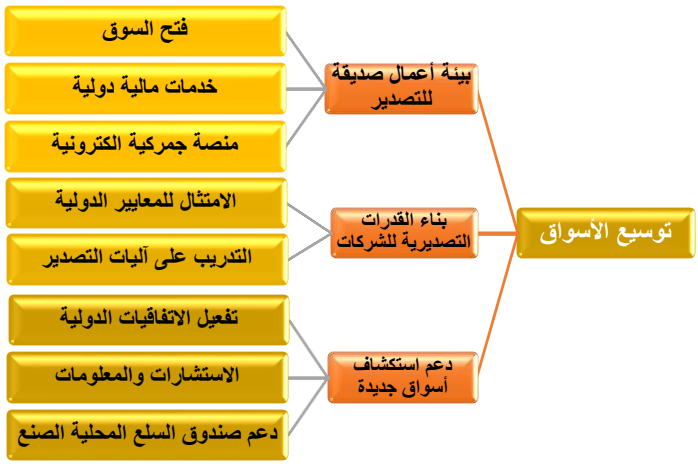
2) الخدمات المالية والتأمينية للتجارة الدولية؛

3) المعايير والشهادات الفنية: يمثل اعتماد المعايير المعترف بها دوليًا ونظام إدارة الجودة والشهادات والاختبار تحديات كبيرة للشركات في الجزائر، لذلك يجب على الحكومة أن تجعل الامتثال

للمعايير الدولية للمصنعين المحليين أمرًا إلزاميًا، لدعم ذلك يجب أن توصي الهيئات والمعاهد الجزائرية للتقييس والمعايير، بخطط مبتكرة لقطاع التصنيع لتتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة.

ثالثًا: يجب على الحكومة تعزيز دعم الشركات في استكشاف أسواق جديدة خارج الدول المجاورة لها، وتفعيل الاتفاقيات الدولية وتذليل عوائق النفاذ للأسواق، كم يجب أن تكون هناك أنشطة أقوى لتعزيز التجارة تشمل تقديم المشورة والمعلومات اللازمة لأصحاب المصلحة، تتمثل إحدى الطرق في الترويج لقيمة "صنع في الجزائر" من خلال إنشاء صندوق يدعم تكلفة عرض السلع المصنعة في الجزائر.

الشكل(106): توسيع الاسواق



المصدر: من إعداد الباحثة

6. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: من الضروري ترقية الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي: يجب أن يعهد إلى "هيئة تنظيمية" جديدة مسؤولة عن رسم خارطة الطريق للإصلاحات التشريعية، يجب سن قوانين جديدة لإنشاء بيئة أعمال جذابة وآمنة للاستثمارات الأجنبية. وبما أن عملية فرز المشاريع الاستثمارية تتعرض لتفضيلات كبيرة من قبل الجهات الحكومية، فإن الحكومة بحاجة إلى الانتقال تدريجياً من نظام قائم على السلطات التقديرية إلى نظام قائم على معايير واضحة وشفافة للموافقة على المشاريع

الاستثمارية، وسيتطلب ذلك إعادة هيكلة الأنظمة القائمة، مع زيادة الجهود لتعزيز قدرة وشرعية لجان انتقاء المشاريع.

ثانيا: هناك عدة مبررات اساسية لتدخل السياسة لجذب استثمار أجنبي مباشر عالي الجودة ولحث المستثمرين على رفع مستوى أنشطتهم وتحديثها بمرور الوقت، أهمها: ارتفاع تكاليف المعاملات؛ نقص المعلومات عن إمكانات الاقتصاد المضيف؛ وعدم التنسيق بين احتياجات الشركات المتعددة الجنسيات والأصول الاستراتيجية للاقتصاد المضيف وإمكانية تحسينها.

1) ارتفاع تكاليف المعاملات: يمكن أن تؤثر هذه التكاليف بشكل كبير على الوضع التنافسي للاقتصاد المضيف، لذلك فإن جزءًا مهمًا من استراتيجية القدرة التنافسية يتم من خلال تقليل تكاليف المعاملات المُهدرة وغير الضرورية، هذه التكاليف تؤثر على الشركات المحلية والأجنبية على حد سواء، لكن المستثمرين الأجانب أمامهم مجموعة أوسع بكثير من الخيارات، وهم قادرون على مقارنة تكاليف المعاملات في بلدان مختلفة، وبالتالي فإن جذب الشركات المتعددة الجنسيات لا يتطلب خفض تكاليف المعاملات فحسب، بل يتطلب أيضاً قياسها مقارنة بتكاليف البلدان الاخرى المنافسة. واهم التدابير التي يجب اتخاذها لضمان أن المستثمرين الدوليين يواجهون الحد الأدنى من التكاليف هو إنشاء وكالات ترويجية شاملة قادرة على توجيههم ومساعدتهم في الحصول على الموافقات اللازمة، ومع ذلك ما لم يكن لدى هذه الوكالات السلطة اللازمة للتفاوض بشأن النظام لتنظيمي، وما لم يتم تبسيط القواعد نفسها، فذلك لن يساعد في شيء.

2) نقص المعلومات عن إمكانات الاقتصاد المضيف: من المفيد أن تستثمر الجزائر في تغيير تصور المستثمرين المحتملين عنها من خلال توفير معلومات أفضل لتحسين صورتها، وبما أن جهود الترويج هذه تتطلب مهارات مكثفة ومكلفة، يجب أن يتم اعدادها بعناية لتعظيم تأثيرها، يمكن أن تستهدف المستثمرين في الصناعات التي يتمتع فيها الاقتصاد بميزة تنافسية فعلية أو محتملة والاستهداف أو توفير المعلومات يختلف عن الإعانات أو الحوافز المالية، فالحوافز تلعب دورًا ثانويًا نسبيًا في برنامج ترويج جيد، والمستثمرون الجيدون على المدى الطويل ليسوا هم الأكثر عرضة

للإغراءات قصيرة الأجل، (تشير بعض التجارب الدولية الى أن الترويج يمكن أن يكون فعالاً للغاية في زيادة تدفق الاستثمار ورفع جودته).

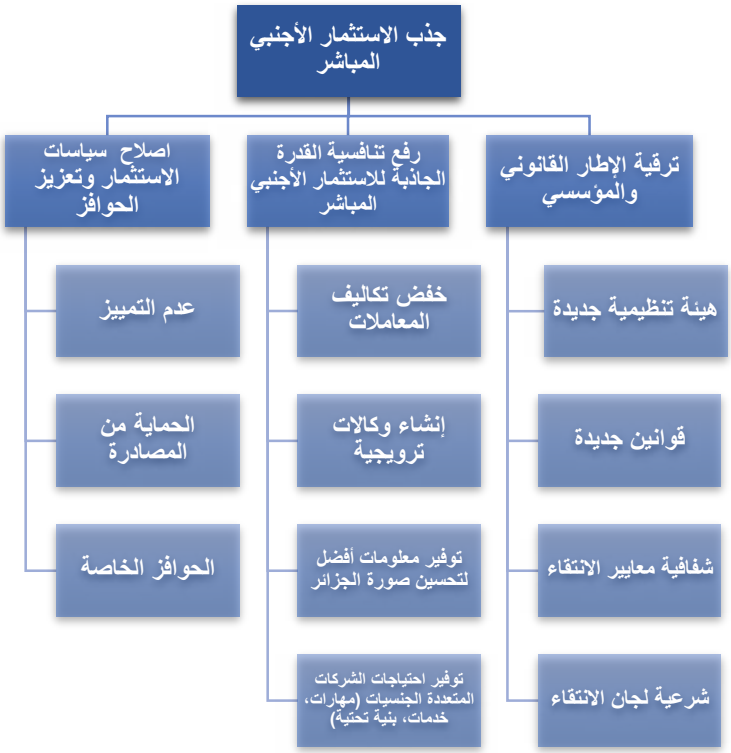
3) عدم التنسيق بين احتياجات الشركات المتعددة الجنسيات وبين الأصول الاستراتيجية للاقتصاد المضيف: يجب أن يتجاوز الترويج الفعال مجرد "التسويق للدولة" إلى توفير الأصول الثابتة مع الاحتياجات المحددة للمستثمرين المستهدفين، من شأن ذلك معالجة الفشل السوقي أو المؤسسي المحتمل في المهارات أو الخدمات التقنية أو البنية التحتية المرتبطة بالاحتياجات المحددة للأنشطة الجديدة التي يستهدفها الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن للجزائر ان تقوم بالاستعداد لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الاستثمار في تدريب العمال لتلبية احتياجات الشركات المستهدفة من المهارات، كما يمكنها إشراك مديري الشركات الاجنبية في تصميم هذه البرامج التدريبية والبنية التحتية الجارية، مما يضمن دوام جاذبيتها لاستثماراتهم المستقبلية، وبالتالي يمكن تعزيز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التكنولوجيا العالية بشكل كبير إذا اكتشفت الحكومة احتياجات الشركات المتعددة الجنسيات ولبتها.

ثالثاً: يجب على الحكومة إصلاح السياسات التكميلية الأخرى للاستثمار وكذلك تعزيز الحوافز للمستثمرين الأجانب، يجب أن تكون هناك آلية متماسكة غير تمييزية لمنح حقوق ملكية الأراضي للمستثمرين الأجانب كعقود الإيجار طويلة الأجل، كما يجب إلغاء قيود منح الأراضي أو يجب تطبيقها على جميع الأطراف دون تمييز، إضافة الى حماية الاستثمارات الأجنبية من المصادرة.

يجب تعزيز حوافز الاستثمار الأجنبي من أجل جعل الجزائر وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر، ترتكز إحدى الاستراتيجيات الرئيسية المعتمدة لتوليد الاستثمار على المناطق الاقتصادية الخاصة، ومع ذلك فإن المناطق الاقتصادية الخاصة وحدها ليست بديلاً مناسبًا لتحسين مناخ الاستثمار العام، لذا يجب تقديم بعض الحوافز المحددة للشركات الأجنبية كتحديد النظام الضريبي لفترة مابعد الإعفاء الضريبي، لجعله أكثر شفافية وجاذبية للمستثمرين.

الشكل(107): جذب الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الباحثة

7. تفعيل دور المؤسسات الداعمة للقطاع الصناعي

أولا: تلعب الحكومة دورا رئيسيا في توفير الإطار الصحيح لسياسة الجودة لدعم المنشآت الصناعية في الامتثال إلى مجموعة متزايدة التعقيد من القواعد والأنظمة المتعلقة بالجودة والتوحيد القياسي والاعتماد والقياس والمطابقة.

الشكل (108): دور أنظمة ومؤسسات إدارة الجودة والنوعية



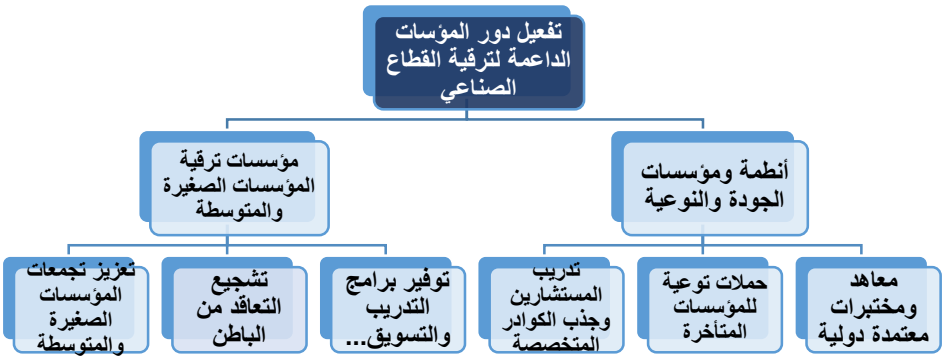
المصدر: منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي 2018، اليونيدو 2019، فيينا، ص26

يجب أن تكون الهيئات والمعاهد الجزائرية للتقييس والمعايير معتمدة دوليًا ويجب على هذه المؤسسات تفويض مختبرات مستقلة لمساعدة سوق خدمات التكنولوجيا المتخصصة في ذلك على التطور، تحتاج ترقية المختبرات الغذائية والكيميائية للحصول على الاعتماد الدولي، الى استثمارات كبيرة وتدريبات جديدة، كما تحتاج إلى توسيع نطاق تغطية منشآتها لخدمة الأنشطة الصناعية المحتملة أو الناشئة، يجب على الحكومة أن تنظر بعناية في إجراء هذه الاستثمارات، لأن المعايير الفعالة والحديثة والمقبولة دوليًا ضرورية لتطوير الصناعة، كما ينبغي توفير الموارد والحوافز للقيام بحملة نوعية أكثر قوة، لا سيما للوصول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتأخر بشدة في إدارة الجودة والتوحيد القياسي. يحتاج المستشارون الخاصون في إدارة الجودة إلى التشجيع من خلال اقامة دورات في مجال التقييس وإدارة الجودة، كما يجب رفع مستويات الرواتب لجذب الكوادر الفنية عالية الجودة والاحتفاظ بهم خاصة في مجال علم القياس.

ثانيا: يجب أن تركز مؤسسات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) أكثر على توصيل هذه الأخيرة ببرامج التكنولوجيا والتدريب والمساعدة التسويقية، مما يتطلب مهارات وموارد أكبر بكثير، كما يجب إعادة فحص هيكل الرواتب والحوافز للموظفين وتحسينه، وتحسين التدريب والمعدات بشكل كبير.

هناك نهجان عامان ينبغي أن تستخدمهما هذه المؤسسات الداعمة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تشجيع التعاقد من الباطن (بين الشركات الكبيرة وموردیها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وتعزيز تجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين أن أهمية التعاقد من الباطن معترف بها، الا ان التفاعل بين الشركات الكبيرة والصغيرة ضعيف جدا في الجزائر، وربما يعكس ذلك نقاط الضعف على كلا الجانبين، ينبغي أن تركز هذه المؤسسات على تحسين قدرات العرض والربط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتزويدها بالمعلومات والمساعدة على وجه التحديد لتلبية احتياجات الشركات الكبيرة، وفي إطار هذا الجهد ينبغي أن تستعين بمشورة ومساعدة الشركات الكبيرة، وربما تستخدم مديري المشتريات لديها لتقديم المساعدة.

الشكل(109): تفعيل دور المؤسسات الداعمة لترقية القطاع الصناعي



المصدر: من إعداد الباحثة

المبحث الرابع: الخطة التنفيذية لتطبيق الاستراتيجية

أهم التحديات التي تواجه أي استراتيجية هي تحويلها الى واقع، وبعبارة أخرى كيفية تحويل أهداف الاستراتيجية الى اهداف تشغيلية وبرامج ومشاريع وتحويل الأهداف التشغيلية الى أنشطة ووضع مؤشرات الآداء والربط بين الأنشطة والأهداف الفرعية والأهداف الاستراتيجية والمؤشرات بما يساعد القائمين على تنفيذ الاستراتيجية من النجاح في تحقيقها.

اضافة الى ذلك تكمن التحديات الأخرى في كيفية وضع آلية دقيقة تمكن من المتابعة والتقييم والتدخل في الوقت المناسب لإجراء التصحيحات المناسبة والتأكد من سيران الاهداف والمشروعات طبقا لما هو مخطط له، ونشر ثقافة التخطيط الاستراتيجي وتطبيق إدارة التغيير في كافة قطاعات الدولة وهي جزئية مهمة جدا في عملية الاقناع بالتخطيط الاستراتيجي وضمان عملية التنفيذ.

وللتغلب على هذه التحديات يجب على الحكومة:

- توضيح الرؤية والمهمة والخطط الاستراتيجية وتحويلها الى خطط عمل يمكن قياسها لكل قطاعات الاقتصاد المعنية.
- توصيل المؤشرات والأهداف الاستراتيجية لجميع المستويات والتنسيق بين الصناعات والقطاعات المختلفة.
- ربط الأهداف الاستراتيجية بالميزانية العامة.
- الاستخدام الأمثل لنظام المعلومات للتحسين المستمر وتطوير وقياس الاجراءات الاساسية.
- التركيز على المؤشرات الاساسية لجميع القطاعات.
- تعظيم القيمة الفعلية غير المحسوسة للموارد البشرية.

المطلب الأول: المجال الزمني لتنفيذ الاستراتيجية المقترحة

بغية الوصول الى تحقيق الاهداف المرجوة من الاستراتيجية، يتوجب الاعتناء بالترتيب المرحلي لتنفيذ المسار الاستراتيجي، عبر تحديد محطات زمنية بأهداف واضحة، تسعى السياسات المتبعة الى تحقيقها، ففي حال الوصول الى تحقيق الاهداف المرحلية نكون بصدد تحقيق النجاح، وفي حال

العكس نقوم بتحديد مكامن الخلل، والمسارعة الى تعديل مايجب تعديله، بغية تدارك الخلل، وتفادي تضييع المزيد من الوقت.

ويوضح الجدول التالي تصور تنفيذي مبدئي يوضح المحطات الزمنية والاهداف المرحلية الواجب تحقيقها

الجدول(72): تصور تنفيذي لتحقيق أهداف الاستراتيجية

أهداف الاستراتيجية	المعطيات الأساسية 2019	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	
		الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2025	الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2030
زيادة حصة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الاجمالي	٪5,7	٪8	٪10	٪20
زيادة حصة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية	٪5.91	٪10	٪15	٪30
زيادة نسبة العمالة في القطاع الصناعي	٪12,85	٪15	٪17	٪20
زيادة معدل النمو الاقتصادي	٪0,8	٪1,5	٪3	٪7

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال هذا الجدول يمكن الوقوف على مرحلتين رئيسيتين، المرحلة الاولى وتكون متوسطة الاجل (في حدود ثلاث سنوات) من 2019 الى 2022 والمرحلة الطويلة الاجل (ثمانية سنوات) من 2022 الى 2030.

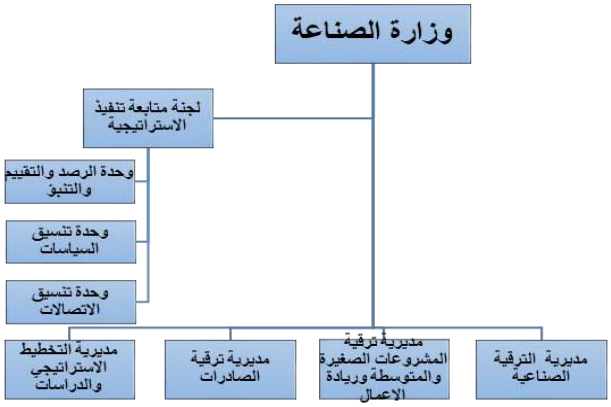
وتظهر مساهمة الاستراتيجية في رفع حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٪5,7 الى ٪8 في السنوات الأولى من بداية تنفيذ الاستراتيجية (2019-2022) حيث في هذه المرحلة تزيد حصة الصادرات الصناعية من ٪5.91 الى ٪10 من الصادرات الإجمالية، كما ترتفع العمالة الصناعية من ٪12,85 الى ٪15، أما في المرحلة الثانية(2022-2030) فستصل حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الى ٪20، وترتفع حصة الصادرات الصناعية ونسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى٪30 و٪20 على التوالي.

وستؤدي هذه الزيادة في القيمة المضافة الصناعية الى تسجيل ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي من قيمته الحالية 0,8٪ ليصل الى نسبة 1,5٪ سنة 2022 ثم 3٪ بحلول سنة 2025 ثم يستمر في الارتفاع ليتجاوز هذه النسبة على امتداد 5 سنوات متتالية ويصل الى 7٪ في 2030 وبذلك يتحقق شرط الإقلاع الاقتصادي الذي ورد في دراسة (Pakrashi and Frijters, 2017) التي استعنَا بها في تعريف الإقلاع الاقتصادي وتحديد شروطه في الفصل الأول، حيث وفقا للدراسة يتحقق الإقلاع عند معدل نمو أعلى من معدل نمو الولايات المتحدة على امتداد 5 سنوات على التوالي، حيث يتم اعتبار السنة الأولى في السنوات الخمس هي سنة الإقلاع، وباعتبار أن معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة حاليا هو حوالي 2.1٪ (إحصائيات البنك الدولي)، وشرط أن لا يتجاوز هذا المعدل معدلات النمو التي سيسجلها الاقتصاد الجزائري للفترة (2025-2030) سيتحقق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر حسب التصور التنفيذي للاستراتيجية المقترحة وتعتبر سنة 2025 هي سنة الاقلاع.

المطلب الثاني: الجهات الفاعلة في تنفيذ الاستراتيجية

ان الرهان في تنظيم الهيئات المشرفة على تنفيذ الاستراتيجية، هو النجاح في التوفيق بين مشاركة أكبر قدر ممكن من الفعاليات الوطنية، وتجنب التصادم بينها على النحو الذي يعيق المسار التنفيذي، وانطلاقا من هذا المبدأ نقترح نموذجا لتنظيم الهيئات المشرفة على تنفيذ الاستراتيجية الصناعية على النحو التالي:

الشكل(110): الهيئات المقترحة للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية



المصدر: من إعداد الباحثة

يوضح الشكل أن الهيئات المقترحة تتوزع كالاتي:

وزارة الصناعة: تمثل الأداة التي تطبق بها الاستراتيجية الصناعية من خلال اشرافها المباشر على مديرياتها الفرعية، حيث تزودها هذه المديريات بمؤشرات الأداء، كل حسب اختصاصه، حيث تتولى الوزارة تعديل السياسات التابعة لها، فيما يتعلق بالعقار الصناعي وتنظيم المناطق الصناعية، ودعم التنافسية وتشجيع التصدير، وبرامج إعادة التأهيل وذلك كالتالي:

مديرية الترقية الصناعية: تتمثل مهامها في:

- اقالة المشروعات المتعثرة من عثراتها.
- تنمية الابتكار وربط الصناعة بالبحث العلمي.
- تحسين تنافسية الصناعة (التقدم التكنولوجي).
- خريطة الاستثمار الصناعي بالولايات.
- توفير الأراضي والتجمعات الصناعية.

مديرية ترقية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الاعمال: وتتمثل مهامها في:

- تسهيل النفاذ الى التمويل بشروط ميسرة.
- تشجيع ريادة الاعمال.
- تطوير خدمات الاعمال.
- منصة الكترونية تفاعلية لتقديم الخدمات ودعم اتخاذ القرار.

مديرية ترقية الصادرات: وتتمثل مهامها في:

- الترويج والتسويق للصادرات الجزائرية.
- تفعيل الاتفاقيات الدولية وتذليل عوائق النفاذ للأسواق.
- تعزيز تنافسية الصادرات.
- تطوير اللوجستيات.

مديرية التخطيط الاستراتيجي والدراسات: تتمثل مهامها في:

- الحصول على المرئيات والملاحظات على الاستراتيجيات والمبادرات وأولويات الترقية الصناعية لمنظومة وزارة الصناعة والكيانات ذات الصلة.
- بناء أطر عمل لمواجهة التحديات والقضايا الرئيسية التي تواجه الصناعة.
- تمكين مشاركة القطاع الخاص.

أما **لجنة متابعة تنفيذ الاستراتيجية الصناعية:** تتمثل مهامها في:

- الموائمة والتنسيق في تنفيذ الاستراتيجية.
- اتخاذ القرارات الاستراتيجية الأساسية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.
- التنسيق والموائمة لدعم جذب الاستثمار.
- تحديد الأولويات على المدى القصير والمتوسط.
- تشكيل منتدى لمعالجة واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن أي تحديات أو معوقات رئيسية.
- العمل كلجنة استشارية لتطوير التجمعات واتخاذ القرار بشأن الاستثمارات الرئيسية.
- الاشراف على نموذج حوكمة الصناعة.

المطلب الثالث: التدابير الواجب اتخاذها لتنفيذ الاستراتيجية

لضمان نجاح الاستراتيجية المقترحة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي يجب وضع التشريعات والتوجيهات الملائمة والعمل على دمج المساواة في الفرص والاستدامة البيئية والحوكمة عبر جميع برامجها ومساراتها، كما يجب تنفيذها وفق خصائص ومميزات الدولة ومزيجها الخاص من القيود والتحديات والفرص للتمكن من تحفيز نموها الاقتصادي المستدام، إضافة الى ذلك ينبغي الاهتمام بالمورد البشري بإعتباره القائد الأساسي للإقلاع الاقتصادي، كما تتطلب المعرفة الدقيقة بالاقتصادات المحلية والدولية، وتطور بيئة لأعمال، وديناميكيات الأسواق، حيث يعتمد الإقلاع الاقتصادي المستدام على المدى الطويل على بناء أساسيات سلسلة القيمة ضمن نموذج منطقي متماسك، تدعم فيه الاستثمارات الخطط الدولية أو الإقليمية وتتكامل في برامج شاملة لقطاعات الاقتصاد المختلفة بتوصية من المجتمعات المحلية.

1. الجانب التشريعي التنظيمي

يسعى الجانب التشريعي والتنظيمي إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تجسيد أهداف استراتيجية الترقية الصناعية للمساهمة في تحقيق الاقلاع الاقتصادي، ولا ريب أن علاقة التشريع بنجاح الاستراتيجية في تحقيق أهدافها علاقة وطيدة، فلن تنجح هذه الاستراتيجية في ترقية الصناعة ولا في تحقيق الاقلاع إلا بتشريع ينظمها ويؤطرها ويكفل تحقيقها، ويذلل لها الصعاب ويفرض الردع على المخالفين لطريقها، ويراعي الأسس التي تُبْنَى عليها من عدل ومساواة وشفافية فالتشريع من الأدوات الجوهرية والهامة بل هو الأساس الذي تبنى عليه والعمود الذي لا تقوى على الوقوف دونه.

ومن جملة الشروط التي يجب أن تتوفر في الجانب التشريعي والتنظيمي لضمان نجاح الاستراتيجية في بلوغ مسعاها:

1.1. استقرار التشريع:

ان مراعاة عامل الثبات عند اعتماد التشريعات الاقتصادية أهم نقطة يجب أخذها بعين الاعتبار إذا ما اريد لهذه التشريعات أن تحقق اهداف الاستراتيجية في ترقية الصناعة والمساهمة في اقلاع الاقتصاد الجزائري لأن التغيير المستمر من شأنه أن يعيق نجاحها، فتطبيق التشريعات بالشكل الأمثل والابتعاد عن التغيير المستمر هو الأفضل بالنسبة للحكومة وتحديدا في جذب الاستثمار وتغير القوانين كلما تغيرت الحكومات يؤدي الى إرباك عمل المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين وهو من المشاكل الرئيسية التي يتخوف منها المستثمرون خاصة الأجانب والتي تزيد من نفورهم إضافة الى البيروقراطية الكبيرة التي يجدها أي مستثمر في الإدارة الجزائرية وكذا قاعدة الاستثمار 49/51 التي لا يحبذها المستثمرون الأجانب.

واستقرار الإطار التشريعي والقانوني مهم جداً في هذا المجال، فليست مشكلة الاقتصاد الجزائري في التشريعات بقدر ما هي مشكلة في تطبيق هذه التشريعات، فالجزائر بحاجة إلى تحسين تطبيق القوانين والتشريعات وليس إعادة النظر فيها ومراجعتها لذا يجب الابتعاد عن كثرة التغيير والحفاظ على استقرارها بعد إقرارها وجعل التحسين في التطبيق هو الهدف.

2.1. المرونة ومواكبة التطورات والتغيرات:

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتوالية التي يمكن أن تحدث اثناء مرحلة تنفيذ الاستراتيجية تخلف حتما أعباء جساما على الدولة من جوانب مختلفة وتلزمها أن تكون مواكبة لها ومتطورة بتطورها، لذا عليها أن تلجأ إلى التماس الحلول الناجعة لمجابهة تلك التطورات والمستجدات بما يجلب لها منافعها ويدفع عنها مضارها، وقد يكون المجال التشريعي الملاذ الأمثل لتحقيق ذلك، فالتشريع من أهم وسائل الضبط الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي التي تتكفل بحماية مصالح المجتمع الأساسية سياسية كانت أم اقتصادية لإحداث التوازن المنشود بين المصالح العامة والخاصة بما يضمن سلامة المجتمع وتحقيق أمنه واستقراره، وكفالة تطوره المستمر، وهدف الدولة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي من خلال الاستراتيجية يستوجب عليها تنفيذ سياساتها عن طريق ما تسنه من قوانين أو تشريعات جديدة، أو تعّدل من التشريعات القائمة لتواكب تلك التطورات الاجتماعية والاقتصادية.

من الضروري –وعلى الأخص في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية والتطور الاقتصادي والاجتماعي المتسارع الذي نشهده اليوم– أن يواكب التشريع مستجدات التنمية ومتطلبات العصر كي يستوعب مفاهيم وعناصر وأبعاد تلك المستجدات باعتبار أن التشريع انعكاس لواقع المجتمع، وأن ما يصلح في زمن قد لا يصلح لزمن آخر، حيث أن التشريع ومرونته وسرعة تعديله إنما يعكس حيوية الدولة ومرونة تعديل تشريعاتها بما يواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، وأن عدم مجابهة التشريع وعدم مسايرته للتطورات التي تحدث في الدولة اقتصاديًا واجتماعيًا إنما يخلق فجوة عميقة بين نصوص التشريع القائم والواقع العملي الذي تعيشه الدولة الأمر الذي يعد بلا ريب إحدى عيوب التشريع.

3.1. مواءمة التشريع لظروف الدولة وخصائصها:

كما يجدر التنويه إلى أن دور التشريع الهام في تحقيق الإقلاع الاقتصادي كأهم أهداف الاستراتيجية الصناعية لا يعني أن هناك قالب ثابت للتشريع، حيث أن التشريع يجب أن يراعي في تحقيقه الظروف المحلية التي تمر بها الدولة والواقع اليومي الذي تعيشه، فلا يصلح اقتباس التشريعات

المقارنة التي قد تنجح في دولة محددة ولا تنجح في حال تطبيقها على دولة أخرى لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية في كلتا الدولتين.

كما ينبغي الاخذ بعين الاعتبار عند استخدام التشريع أن يتم ذلك من بعد دراسة متأنية لواقع المجتمع والظروف الاجتماعية السائدة فيه والقيم والعادات والتقاليد المترسخة، بحيث يكون التشريع مصلحًا لبعض الممارسات الاجتماعية السائدة، ومحافظًا على القيم والمبادئ المترسخة في المجتمع، حتى لا يحدث تصادم بين التشريع والظروف الاجتماعية السائدة، حيث أن الواقع العملي في كثير من الحالات يثبت ميول الأفراد على التمسك بالقيم والمبادئ المترسخة وإن كانت تتعارض مع تشريعات صدرت مؤخرًا الأمر الذي يلقي على عاتق القائمين على التشريع استعانتهم في الجوانب الموضوعية للتشريعات الاجتماعية بالمختصين في المجالات الاجتماعية سواء كان ذلك من خلال الجهات الحكومية المختصة أو من قبل منظمات المجتمع المدني والأفراد.

وسيرًا على ذات النسق، فإن التشريع باعتباره من أهم وسائل تحقيق اهداف الاستراتيجية الصناعية وبالتالي الوصول الى الإقلاع الاقتصادي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار المبادئ الاقتصادية التي تبنتها الدولة في دستورها أو نظامها الأساسي، علاوة على دراسة واقع الدولة من الناحية الاقتصادية وإمكانياتها المادية والبشرية التي تعد حجر الأساس للإقلاع الاقتصادي والتي يتعين على التشريع مراعاتها وعدم الانجراف وراء بعض التجارب الناجحة لبعض الدول المتقدمة اقتصاديًا، فتجد الدولة نفسها أمام تشريعات عاجزة عن توفير الامكانات المادية والبشرية لتطبيقها على أرض الواقع حيث أن عدد كبير من التشريعات يكون متطورًا بشكل سابق على تطور المجتمع وإمكانياته المادية والبشرية مما يجعل الجهات القائمة على تنفيذه عاجزة عن تطبيقه على أرض الواقع لعدم توافر المقومات المادية والبشرية لتطبيقه.

4.1. توفر الإرادة السياسية لتطبيق التشريع:

ينبغي أن يستتبع التشريع بعد سنه ووضعه موضع التطبيق وجود إرادة سياسية حقيقية على تطبيقه على أرض الواقع وإنفاذ أحكامه بما يتوافق مع الأهداف المتوخاة منه، حيث يظل التشريع في

كثير من الأحيان قائم من الناحية القانونية في المجتمع دون أن يمتد أثره على الواقع العملي، لعدم وجود إرادة ورغبة من قبل الجهات القائمة على تنفيذه وتطبيقه.

5.1. تكافؤ الفرص

عند إجراء استراتيجية الترقية الصناعية من أجل النهوض بالاقتصاد وتحقيق الإقلاع يجب مراعاة قواعد المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، وتنظيم ذلك بموجب نصوص آمرة في التشريعات المصاحبة لها صونا للحقوق واستتبابا للأمن، وإزالة جميع العوائق المؤسسية من طريقها، وصولا إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، حتى لا تقتصر على أفراد من المجتمع دون الآخرين أو على مناطق محددة دون الأخرى.

وذلك لأن وجود قوانين عمل عادلة ومنصفة في حياتهم الاقتصادية يساعد المواطنين على الانخراط في الاقتصاد الرسمي ويضمن لهم الحصول على الأراضي والموارد، ويؤمن حيازة الأصول والقدرة على استخدامها بشكل منتج ومستدام.

6.1. عدالة القضاء:

في السياق ذاته فلا يكفي أن يكون في الدولة نظام قانوني شامل ومحكم من أجل ضمان نجاح الاستراتيجية في تحقيق أهدافها المباشرة (ترقية القطاع الصناعي) وغير المباشرة(الإقلاع الاقتصادي)، بل يجب أن يكون هناك تنفيذ أمين لأحكام القانون وقضاء عادل تتسم إجراءاته بالسرعة ومنظومته بالتطوير، وولوجه النظام الإلكتروني في كافة مراحل الدعوى وتأهيل كوادره، والنظر في شروط ومعايير الالتحاق بالقضاء، وخضوع القاضي لنظام تفتيش صارم، وأخذه بنهج القضاء المتخصص، بما من شأنه تحقيق عدالة منجزة وبما يحفظ للدولة والقضاء – على حد سواء – الهيبة والإذعان، حيث أن من أهم المقومات التنموية في أي مجتمع وجود نظام قضائي يؤدي إلى الحفاظ على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ويؤدي إلى شيوع الأمن والاستقرار لدى المواطنين والأفراد المقيمين والمستثمرين محليين أو أجانب في حفظ حقوقهم وعدم التعدي على حرياتهم، وبخلاف ذلك فإن أي قصور في المنظومة القضائية من الناحية التشريعية أو الواقعية من شأنها إهدار جميع التشريعات المتطورة التي تهدف للنهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية.

7.1. الحوكمة:

إن وجود التصور البعيد والرغبة الجادة في تحقيق الاقلاع الاقتصادي بصورة عامة والترقية الصناعية بصورة خاصة ووضع الخطط الاقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف المرغوبة تعتبر من أهم مستلزمات نجاحها وحتى يتحقق دور التشريع في كل ذلك وعلى أكمل وجه فلا بد من العمل بمبادئ الحوكمة في القطاع العام دونما إفراط أو تفريط.

الحكومة المسؤولة هي حكومة مستعدة لتبني إدارة عامة فعالة وشفافة للاقتصاد، توفر بيئة عمل آمنة ومستقرة وجذابة، وتعزز في نهاية المطاف قدرتها على الوفاء بمسؤوليتها عن رفاهية المواطنين، فالسياسيون غير الخاضعين للمساءلة غالباً ما يقعون رهن إغراء استخدام الأموال العامة والتلاعب بالسياسات لتسخيرها لمصلحتهم ومصلحة ذويهم وشركائهم، ومع نمو هذه الممارسات تتسع الدائرة ويترسخ هذا السلوك وينجر عنه تقنين إدارة الممارسات الفاسدة وتعميقها.

لذا يجب تسليط الضوء على تصرفات الحكام ودوافعهم من خلال رصدها وتقييمها وجعلها أكثر انسجاما مع احتياجات المواطنين، فعندما يعرف المواطنون كيف يتم إنفاق المال العام وفاعلية الخدمات التي ينبغي أن يحصلوا عليها، مثل الصحة والتعليم ومرافق البنية التحتية العامة وما شابه ذلك، يصبح بإمكانهم حينئذ محاسبة السياسيين الذين انتخبوهم، وهذا ينطبق بصفة خاصة على الشرائح الأكثر فقرا التي يقتصر اعتمادها على الخدمات العامة.

ولا يختلف الأمر كثيراً عن ذلك بالنسبة للقطاع الخاص؛ إذ تتيح شفافية الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب والثقة في تطبيق القوانين والإجراءات الحكومية بإنصاف، والفصل في المنازعات فصلا عادلا، تتيح إمكانية اتخاذ قرارات أفضل للمستثمرين الخواص والثقة في أنهم في وضع يسمح لهم بالمنافسة على قدم المساواة؛ وفي هذه الحالة يمكن للمستثمر الأجنبي أن يختار هذه الدولة بثقة، بدلا من البحث عن مكان آخر[1].

---

[1] البنك الدولي، العدالة وتكافؤ الفرص للجميع، على الموقع الالكتروني للبنك الدولي:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2011/06/29/justice-jobs-fair-chance-all، اطلع عليه: 2020/09/25.

8.1. بناء إطار مؤسساتي اقتصادي

تحتاج الدولة إلى تهيئة الظروف المناسبة والأطر المؤسسية كأساس لتشجيع الاستثمار والابتكار والنمو الاقتصادي، كما تحتاج إلى بناء قدراتها لضمان إدارة مالية واقتصادية سليمة وشفافة ووضع سياسات عامة تشجع الاستثمار الخاص وتحد من الفساد.

ويتطلب هذا مؤسسات قوية وقوانين متوازنة وأنظمة عادلة للتحكم بمصيرها، كما يتطلب مؤسسات حكومية تفتح الأسواق أمام التجارة واستثمارات البنية التحتية لتعميق الاندماج في الاقتصادات المحلية والإقليمية والعالمية، ويشمل أيضًا أنظمة تنظيمية فعالة للإشراف على المنافسة والحفاظ على المعايير وإدارة الموارد وحقوق الملكية.

كما تحتاج الحكومة إلى تطوير السياسات لدعم إدارة الموارد الطبيعية التي تضمن الاستدامة البيئية للنشاط الاقتصادي وتعزز استمراريته على المدى الطويل، ويُعد تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات أمرًا مهمًا في الصناعة التي تعتمد على الموارد الطبيعية.

وفي الختام، فإن تعزيز دور التشريع في ضمان مساهمة الاستراتيجية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي يستلزم كذلك:

- تهيئة بيئة سياسية حكيمة مستقرة تدعم الجهود الحكومية وسياساتها الرامية إلى تحقيق الإقلاع الاقتصادي ومن ثم التنمية المستدامة.
- تعديل النصوص التشريعية التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق الاقلاع، فالتشريع ينبغي أن يتسم بالمرونة وسرعة الإجراءات حتى يستطيع مواكبة العملية التنموية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في إجراءات سن التشريع متى ثبت عدم تحقيقها للمرونة والسرعة الكافية.
- تجنب التوسع في السلطة التقديرية وعدم فتح الباب أمام الاستثناءات في التشريعات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي، وأن تكون إجراءات ممارسة الأنشطة الاقتصادية والاستثمار واضحة لا تحمل اللبس أو التأويل.
- توحيد التشريعات ذات الصلة بالاستثمار وعدم تعدد الجهات القائمة على تطبيق القوانين المتعلقة به.

- القضاء على البيروقراطية في الإجراءات الحكومية، وشتى صور الفساد وفرض سيادة القانون، وتسريع منح التراخيص اللازمة للمشاريع الاستثمارية وإصدار التأشيرات والتصاريح مع تشكيل محاكم متخصصة للفصل في قضايا الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية.
- يتعين أن يكون التشريع ركيزة أساسية لتعزيز شراكة واسعة تجمع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين على حد سواء وأخذ مشورتهم، وأن يكون منسجماً مع الظروف الاجتماعية لكل مجتمع وملبياً لحاجاته وتطلعاته المستقبلية، لخلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة وضمان إنفاذ القانون والحفاظ على حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، حتى لا تأتي التنمية على حساب تلك الحقوق.
- وضع التشريعات التي تحد من هجرة الكفاءات الوطنية ورؤوس الأموال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز دورها في تحقيق الإقلاع الاقتصادي.
- وضع التشريعات التي تعين على الاستفادة من الأيادي العاملة الوطنية المتزايدة ومحاربة ظاهرة البطالة والفقر.
- مراجعة وتحديث القوانين والأنظمة المهمة التي تحكم عمل الأنشطة التجارية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والمنسجمة مع التغيرات العالمية والاقليمية، واستحداث آلية مستدامة لضمان جودة البيئة التنظيمية وتنفيذ التشريعات.
- تحديث الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عمل الأنشطة الاقتصادية، والقوانين المتعارضة وغير الواضحة والتي تعد من المعوقات الرئيسية التي تواجه المستثمرين.
- وإذا ما تمت اعادة النظر في التشريعات فيجب أن تكون الأولوية لقانون الضرائب حيث يجب التركيز على التهرب الضريبي وتحسين تحصيل الضريبة أما في قانون الاستثمار فيجب الابتعاد عن البيروقراطية وتوضيح القطاعات غير المعنية بقاعدة 51/49 بالمئة التي تنفر المستثمرين الاجانب.
- بناء مؤسسات عامة فعالة تدعم النمو الاقتصادي الذي يتسم بالشفافية ويُدار بطريقة مسؤولة ومنصفة لصالح جميع المواطنين.

- تقوية قدرات ومؤسسات الإدارة المالية والاقتصادية العامة على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية.
- دعم الحكومة والشركات والصناعات في توسيع قاعدة أعمالها واندماجها في الأسواق الإقليمية والعالمية.
- بناء القدرات الوطنية والمحلية في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة بطريقة مستدامة ومسؤولة اجتماعيًا لدعم النمو الاقتصادي، بما في ذلك القطاعات الاستخراجية والزراعية، مع قدرتها على معالجة آثار تغير المناخ لفائدة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع المواطنين.
- خلق الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة التي تمكّن من الوصول إلى الأصول الإنتاجية وتدعم النمو الاقتصادي المستدام والمستقر الذي يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل؛ والتشجيع على تنفيذها.

2. بيئة الاعمال

إن توفر بيئة ملائمة للنمو يعتبر أول شرط ضروري لا غنى عنه لتوفير المناخ الذي تنفذ فيه الاستراتيجية الصناعية الهادفة إلى إحداث الاقلاع الاقتصادي في الجزائر، إذ أنه مهما كان طموح هذه الاستراتيجية فإنه في غياب البيئة الملائمة التي تحضنها فإنها ستصطدم بعقبات تحد من فعاليتها وبلوغها الأهداف المرجوة منها.

وتتسم بيئة الأعمال المهيئة والجاذبة للاستثمار بالعناصر التالية[1]:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل البلد.
- البنية التحتية المتطورة كما ونوعا (طرقات، موانئ، مطارات، كهرباء، اتصالات...)
- الحق في الملكية الخاصة وحماية الملكية المادية والفكرية.
- كفاءة البنوك والسوق المالية وشركات التأمين.
- جدارة البيئة التشريعية (ملائمة القوانين، العدالة واستقلالية القضاء، الحوكمة، فعالية المؤسسات، السرعة في الاجراءات...)

[1] عبد العزيز عبدوس، تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 6، ديسمبر 2016، ص107.

- النظام الضريبي المساعد.
- تكافؤ الفرص الاستثمارية بين الأجانب والمحليين.

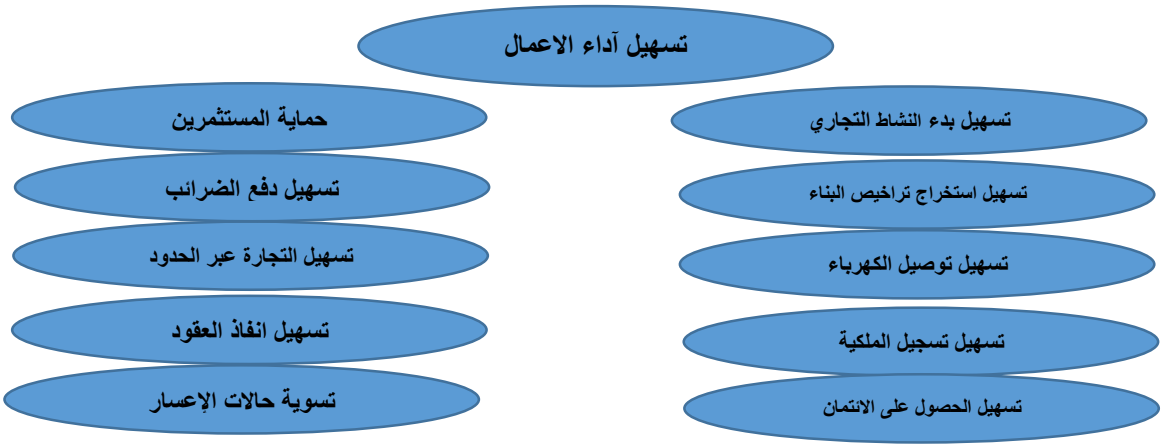
يعد تحسين وتهيئة بيئة الاعمال الجزائرية وفق المعايير العالمية التي تحكم مناخ الاستثمار من العوامل الرئيسية للوصول الى اقلاع الاقتصاد، فتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي، وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الفعالية الاقتصادية والانتاجية، ينعكس إيجابياً على معدل النمو الاقتصادي، ويحقق للاقتصاد وفورات في الإنتاج، ويسهم في تحقيق أفضل الايرادات للبلد.

ومن أجل إصلاح بيئة الأعمال الجزائرية وجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات كما يلي:

1.2. تسهيل آداء الأعمال:

كما سبق وعرضنا تعاني الجزائر من ضعف شديد في مناخ الاستثمار رغم الجهود التي تبذلها لتطويره، وتحتل مراتب متدنية جدا في مؤشرات قياس بيئة الاعمال مما جعلها بيئة طاردة وغير محفزة، ومن أهم الإجراءات التي يمكن للجزائر إتباعها لتسهيل آداء الاعمال نجد[1]:

الشكل(111): إجراءات تسهيل آداء الأعمال



المصدر: من إعداد الباحثة

[1] البنك الدولي:

- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012، ص ص26 -74.
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2010، ص ص12-41.
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2013، ص 13.

تسهيل بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات:

- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تبسيط اجراءات تأسيس الشركات، وإنشاء نظام الشباك الواحد.
- الأخذ بالنظام الالكتروني في عملية التسجيل لتحسين سلامة البيانات، والمساعدة في تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات، وتسهيل استحداث خدمات الكترونية جديدة من خلال شبكة الانترنيت.
- تسهيل الحصول على الاستمارات والاطلاع على جداول الرسوم فكلما اتسم اطلاع المنشآت على جداول الرسوم والمستندات المطلوبة لأي إجراء تنظيمي بالسهولة، سهل عليها الالتزام بالإجراءات الحكومية، ولا يؤدي ذلك إلى توفير الوقت على المنشآت فحسب بل يؤدي ايضا إلى زيادة الوضوح في تطبيق الإجراءات الحكومية وجداول الرسوم.

تسهيل استخراج تراخيص البناء :

- خفض تكاليف أعمال البناء وإجراءات استخراج التراخيص مع ضمان كفاءتها وزيادة شفافيتها.
- تطبيق مجموعة شاملة من القواعد والقوانين المنظمة للبناء، مع ضمان وضوحها لتفادي تعدد التفسيرات والارتباك في كيفية تنفيذها وحدوث التأخير ووقوع المنازعات.
- تسهيل سبل الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمستندات والرسوم التي تطلبها الأجهزة المعنية بشؤون البناء لتسهيل الالتزام بالقواعد والإجراءات الحكومية المنظمة لأعمال البناء وتخفيض تكاليف المعاملات التي تتحملها الشركات.
- استخدام نظام الشباك الواحد لتحسين التنسيق فيما بين الأجهزة المعنية ومنع الازدواجية وتخفيض الاجراءات واختصار الوقت.
- التمييز بين المشاريع تبعا للمخاطر نظرا لاختلاف تأثيرها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي، لذا يجب معاملة كل بناء تبعا لموقعه أو درجة المخاطر المحيطة به، فمثلا ينبغي تقليل عدد الإجراءات في المباني البسيطة وقليلة المخاطر وكذا تقليص مدة الموافقة عليها.

تسهيل توصيل الكهرباء:

- تبسيط إجراءات الحصول على الموافقات من مؤسسات توزيع الكهرباء (يحصل مرفق الكهرباء على إذن بالحفر أو حق الارتفاق إذا تطلب الأمر)
- ضمان تحقيق الجودة وسلامة التوصيلات الداخلية.
- زيادة الشفافية في عرض تكاليف توصيلة الكهرباء وإجراءات الحصول عليها.
- تخفيض العبء المالي لوديعة التأمين على التوصيلات الجديدة.

تسهيل تسجيل الملكية:

- تسريع اجراءات التسجيل وتطبيق حدود زمنية قانونية للمدة التي يستغرقها أي اجراء والحرص على التقيد بها، لتكون نقطة مرجعية للمواطنين في حال لم يتم استيفاء هذا الإجراء في غضون الحد الزمني يتعين عليهم في هذه الحالة المتابعة لدى الجهة المعنية.
- تحديد رسوم ثابتة منخفضة، فكلما كانت الرسوم والضرائب المفروضة على نقل الملكية مرتفعة ومرهقة كلما اتجهت الشركات إلى العمل خارج القطاع الرسمي مما يؤدي الى انخفاض الايرادات المتأتية من الضرائب العقارية.
- ترشيد وتبسيط إجراءات تسجيل الملكية وتقليص عدد المعاملات.
- استخدام قاعدة بيانات الكترونية لالتزامات الرهن.
- إتاحة معلومات عن مساحة الملكية على شبكة الانترنت.

تسهيل الحصول على الائتمان:

- التشجيع على التسوية خارج نطاق المحاكم في حال قيام المقرض بتقديم قروض بضمان عيني وتخلف المدين عن سداد القرض لتفادي اللجوء إلى إجراءات تقاض طويلة الأجل ومكلفة، وفي هذا النهج تعتبر اتفاقية الضمان في جوهرها سند تنفيذ يسمح للدائن بالحجز على الضمان دون تدخل القضاء لتخفيف الضغط على موارد المحاكم.
- السماح بوصف عام للضمانة لجعل اتفاقية الضمان أكثر مرونة وزيادة امكانية الحصول على التمويل.

- الحفاظ على سجل مركزي موحد للضمانات العينية لكل المناطق الجغرافية، بحيث يستطيع المقرض على الفور معرفة ما إذا كان قد تم تسجيل هذا الضمان من قبل في قرض سابق أو في منطقة أخرى، وهذا بالبحث عن اسم المدين.
- تحسين نظام المعلومات الائتمانية والإبلاغ عن المقترض المنتظم في السداد إلى جانب المتخلف، وذلك من أجل تحسين قدرة المقرضين على تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، والحد من أوجه التضارب في المعلومات، وزيادة فرص الشركات الصغيرة في الحصول على الائتمان، وتحسين مستوى انضباط المقترضين...
- نشر المعلومات الائتمانية الإيجابية والسلبية.
- نشر بيانات إئتمانية مأخوذة من تجار التجزئة، أو الدائنين التجاريين، أو شركات المرافق العامة، حيث تعد من الوسائل التي تستعمل من أجل تكوين سجل للأداء الائتماني لمن ليست لهم قروض مصرفية أو بطاقات ائتمان سابقة.

حماية المستثمرين:

- ضمان الشفافية في معاملات الأطراف ذات العلاقة، واشتراط الافصاح التفصيلي.
- إخضاع أعضاء مجالس الإدارة للمساءلة عن مختلف أعمالهم.
- تسهيل الإطلاع على وثائق الشركات والحصول على المعلومات الداخلية والأدلة المستندية والتي تعتبر مهمة للمساهمين الأقلية لإثبات أن أعضاء مجلس الإدارة يديرون شؤون الشركة على نحو غير سليم.

تسهيل دفع الضرائب:

- تخفيض الضرائب كونها تعد عائقا أمام المستثمرين.
- تبسيط الأمور على المؤسسات من خلال وعاء ضريبي واحد وضريبة واحدة، فكثرة أنواع الضرائب تؤدي الى تعقيد الامتثال الضريبي.

- إتاحة نظام إلكتروني لتقديم الإقرارات والمدفوعات الضريبية وكذا لتقديم المستندات وانجازها الكترونيا لأهميته في تخفيض أعباء العمل بالنسبة للإدارة الضريبية وفي توفير الوقت وزيادة سهولة إعداد ودفع الضرائب بالنسبة لدافعي الضرائب.

تسهيل التجارة عبر الحدود:

- تبني النظم الإلكترونية لاستيفاء المعلومات الجمركية ونقلها ومعالجتها وتبادلها، مما يتيح للتجار تقديم مستنداتهم من أي مكان ودفع الرسوم عبر الانترنت، ولكي تنجح في ذلك يجب عليها تعديل الإطار القانوني والإجرائي حتى يستوعب تقنيات المعلومات الجديدة.
- ربط الهيئات المختلفة من خلال منفذ إلكتروني واحد، وذلك بربط التجار ومصلحة الجمارك وكل الجهات المختصة بالتجارة والنقل عن طريق نظام المنفذ الإلكتروني الواحد.
- تطبيق عمليات التفتيش المستند إلى تحليل المخاطر.
- التغلب على الحواجز الجغرافية من خلال التعاون الإقليمي لتسريع وتيرة التجارة ومواجهة المنافسة الدولية.
- تحسين الشفافية في التجارة وتيسير الحصول على المستندات المطلوبة وجداول التعريفات الجمركية من أجل تقليص التكاليف.

تسهيل إنفاذ العقود:

- إنشاء نظم لإدارة القضايا واستخدام العمليات الإلكترونية في المحاكم وتنطوي إدارة القضايا على متابعة القضايا بدءا من تقييد الدعوى وحتى صدور الحكم وذلك للحد من تأخر الإجراءات في المحكمة ومتابعة أداء القضاة وموظفي المحاكم، كما أن نجاح هذا الأمر يتطلب استخدام النظم والبرامج الالكترونية في المحاكم، مثل العمليات الإلكترونية لتقديم الدعاوى وتتبع سير القضايا وإدارة الوثائق والتذكير بالمواعيد النهائية وتحديد جلسات الاستماع.
- إنشاء محاكم تجارية متخصصة أو تدريب وتكليف قضاة متخصصين ضمن إحدى المحاكم المدنية، لتحسين مستوى كفاءة المحاكم، وكذا تسريع وتيرة إنفاذ العقود وبالتالي تخفيض التكاليف.
- إتاحة الأحكام للجمهور وهذا من أجل تحسين كفاءة المحاكم وتعزيز شفافية القرارات القضائية.

تيسير تسوية حالات الإعسار:

- وضع حدود زمنية لإجراءات الدعاوى لتحسين كفاءة عملية الإعسار، فطول الإجراءات يقلل من احتمالات استرداد الديون المستحقة، وتسريع اجراءات التسوية القضائية يقلل من الاحتمالات المجهولة وعد اليقين لكل الاطراف المعنية ويحن قيمة الأصول.
- التشجيع على قيام محاكم متخصصة الذي يعتبر أكثر السبل فعالية لضمان أن تحل قضايا الإعسار بسرعة أكبر وكذا تحسين نوعية الجهاز القضائي لأنه يتيح للقضاة إمكانية التخصص في مجال الإعسار ومن ثم تمكينهم من إصدار أحكام مدروسة بشكل أفضل.
- حماية الدائنين المضمونين حيث أنه في حال عدم حمايتهم ومنحهم الأولوية بموجب القانون فسيقل لديهم الحافز للإقراض في المستقبل مما يؤدي الى قيام سوق ائتمان أقل تطورا.
- زيادة الشفافية حيث تعتبر الشفافية أمر مساعد لضمان إحاطة كل الأطراف بالمعلومات بشكل عادل.
- توفير إطار قانوني للتسوية خارج ساحات المحاكم.

2.2. إجراءات أخرى

ان تكوين بيئة أعمال اقتصادية جاذبة تواكب احتياجات وطبيعة النمو الاقتصادي المستهدف يتطلب وضع معايير وآليات محددة بهدف قياس فاعلية التحسينات الجارية، ومن هذه المعايير القدرة على خلف فرص عمل مرضية للشباب وانشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للشركات التي تعتبر مكونات حاسمة في تحفيز الاقلاع الاقتصادي.

تحتاج الشركات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدعم لتلبية المعايير الدولية وتطوير العناقيد الصناعية والاندماج في سلاسل القيمة المحلية والعالمية، والانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وتحتاج ايضا إلى وصول أكبر إلى الابتكارات والتكنولوجيا الجديدة والناشئة التي تمكنها من زيادة الإنتاجية والاستدامة، كما تحتاج لزيادة الوصول إلى الائتمان والتأمين والخدمات المالية وغيرها، ولتحقيق كل ذلك تحتاج الجزائر الى:

-**تعزيز التوجه نحو عمليات البحث والتطوير:** تعتبر عمليات البحث والتطوير المفتاح الرئيسي لتعزيز تنافسية الشركات باعتبار ما ينتج عنها من تطور لعمليات الابتكار سواء في شكل منتجات أو خدمات مبتكرة أو في طرق وآليات عمل جديدة والتي تؤسس لتطور حقيقي في سوق السلع والخدمات، ويكون هذا التوجه من خلال تعزيز الإنفاق على البحث العلمي، إنشاء هيئات داعمة للابتكار وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الابتكار عن طريق منح مزايا ضريبية[1].

-**تطوير البنية التحتية:** تعد البنية التحتية مكونًا رئيسيًا من مكونات البيئة التمكينية للإقلاع الاقتصادي، حيث تحتاج الشركات إلى أنظمة نقل مناسبة –الطرق والمطارات والموانئ–للوصول إلى أسواق سلعها وخدماتها، كما أن توفر الطاقة الفعالة وتقنيات الاتصال يجعل الشركات أكثر إنتاجية وابتكارًا، ويعتبر غياب مثل هذه البنية التحتية الأساسية عائقا مزمنا يؤدي الى ضعف الأداء الاقتصادي.

-**القوة العاملة الماهرة:** تعتبر القوة العاملة الماهرة التي تلبي متطلبات الاقتصاد أساسًا مهمًا في البيئة الاستثمارية الناجحة، وتُظهر البلدان التي تستثمر بكثافة في رأس المال البشري أقوى مؤشرات النمو، لذا يجب العمل على زيادة مهارات تنظيم المشاريع والتسويق والإدارة ورفع مساهمتها في عملية الإنتاج إلى أقصى حد ممكن للاستفادة من فرص النمو الاقتصادي.

-**الأسواق المفتوحة والفعالة:** تؤكد تجارب الدول المحققة للإقلاع الاقتصادي على أهمية التجارة المفتوحة والأسواق الحرة التي تحكمها سياسة حكيمة وتنظيم سليم، وعلى ضرورة تجنب الحمائية المتطرفة من ناحية والأسواق غير الخاضعة للرقابة من ناحية أخرى، لذا يجب إيجاد بيئة وسطية تحفز ريادة الأعمال وتعمل على توسيع الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وتزيد فرص التجارة والاستثمار وتبادل المعرفة، وتحسن القدرة التنافسية للشركات، مما يساعد على فتح مجالات جديدة للنمو، كما تقلل من تعرض الدولة للمخاطر الاقتصادية الخارجية.

---

[1] كريمة فرحي، فتيحة خوميجة، تحسين مؤشر بيئة أداء الأعمال لتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، مداخلة في الملتقى الدولي متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، 2016، 29– 30 نوفمبر 2016 ، ص15.

-**توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات:** تتطلب أي إستراتيجية لتطوير الاستثمار العمل على وضع الآليات التي تسمح بتوفير التمويل اللازم، وهذه الآليات تتمثل في تطوير بنية القطاع البنكي وتطوير عملية تعبئته للمدخرات، مساعدة المشروعات الصغيرة والجديدة في السوق وهذا يتطلب مرونة في إجراءات التمويل لهذه المشاريع وكذا العمل على تطوير السوق المالي وتفعيل مكانته في عملية تمويل الاقتصاد.

-**السياسات والمؤسسات الفعالة:** تعمل السياسات وسيادة القانون والاستقرار السياسي على تحسين مناخ الاعمال وبالتالي زيادة فرص نجاح الشركات والمشاريع الاستثمارية، كما أن القوانين الشفافة والكافية والمنفذة بشكل صحيح، والإدارة المالية الفعالة وتخصيص الموارد، والأجهزة التنظيمية المناسبة، والأنظمة المالية العامة السليمة، كلها عوامل ضرورية تشجع الاستثمار وتساعد على تحقيق الاقلاع الاقتصادي وتحد من الفساد وتجعل الاقتصاد مستدامًا بمرور الوقت.

-**المساواة في الفرص:** يتحقق تكافؤ الفرص من خلال خلق بيئة اجتماعية واقتصادية تدعم المساواة في الفرص بين المستثمرين الأجانب والمحليين والمساواة في توزيع الدخل، وقد أظهرت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي[1] أن زيادة المساواة في توزيع الدخل تزيد مدة فترات النمو الاقتصادي للبلدان أكثر من حرية التجارة وانخفاض الفساد الحكومي والاستثمار الأجنبي، أو انخفاض الديون الخارجية، كما ان هناك علاقة بين تنامي عدم المساواة والصدمات والأزمات الاقتصادية، وهي صلة يبدو أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالوزن السياسي والاقتصادي للتدفقات الرأسمالية والأسواق غير المنظمة.

---

[1] الامم المتحدة، هدف التنمية المستدامة 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، على الموقع الالكتروني للأمم المتحدة:https://www.un.org/ar/chronicle/article/20279 ، تاريخ الاطلاع: 2020/09/25.

-**الإدارة البيئية السليمة:** إن ضمان الاستدامة البيئية في الإقلاع الاقتصادي أمر بالغ الأهمية لاستقرار الاقتصاد على المدى الطويل، لذلك يجب أن يوازن تزايد الاهتمام بين احتياجات بيئة الأعمال والإدارة البيئية المسؤولة، ويتطلب هذا التوازن سياسات وتشريعات ولوائح تعمل على تحسين إدارة الموارد الطبيعية ودعم استخدامها المستدام والتكيف مع حقائق تغير المناخ.

-**الحكم الرشيد:** يتعلق الحكم الرشيد من الناحية الاقتصادية إلى حد كبير بإدارة المعلومات وحرية تداولها، ويجب أن يكون ذلك حقاً أصيلاً لجميع المواطنين يكفل لهم الحصول على المعلومات بصفة عامة وعلى المعلومات الاستثمارية بشكل خاص ودون تمييز.

3. المورد البشري

يعتبر المورد البشري ركنا أساسيا في بناء استراتيجية الترقية الصناعية وهو القلب النابض للإقلاع الاقتصادي ووسيلة له وغاية في الوقت نفسه، تحتاج الجزائر إلى تبنّى سياسات إعداد هذا المورد وتأهيله حتى يكون عاملا فعالا تُستثمر قدراته ومؤهلاته أفضل استثمار، إضافة الى تشجيع خلق الفرص الاقتصادية التي تمكن المواطنين من تحقيق إمكاناتهم من خلال الوظائف وملكية المشاريع والاستثمار، حيث يتطلب نجاحهم تطوير مهارات جديدة وتوسيع معرفتهم لمواجهة التحديات التي تحد من فرصهم.

تشير تجارب الإقلاع الاقتصادي إلى أن رفع معدلات النمو يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الأصول الملموسة وغير الملموسة (مثل الابتكار والتعليم والتدريب)، وهو ما يشكل مركزا لتحقيق أهداف رفع الإنتاجية ومستويات التشغيل على أماد طويلة، واعتناء الدولة بصحة مواطنيها يساهم في النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنتاج وفعاليته، وإطالة متوسط سن العمل الذي من شأنه أن يشجع الاستثمار في التعليم، والتركيز على بناء الفرد بالتعليم الجيد والرفيع وتطوير قدراته وإبراز مواهبه وإبداعاته يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي ويحقق نهضة متواصلة وتجارب تايوان وكوريا الجنوبية وتركيا والعديد من الدول غيرها خير برهان على ذلك، فبعدما كانت دول متخلفة صارت بفضل تطوير العنصر البشري وتنمية قدراته دولا عظيمة ومؤثرة.

ونظرا لأهمية إعداد خطة وطنية شاملة ترتكز حول تدريب وتأهيل الموارد البشرية الوطنية ورفع كفاءتها ومهارتها المهنية في سبيل تلبية المتطلبات الآنية والمستقبلية للاقتصاد الوطني الجزائري ليلعب دورا مؤثرا في الاقتصاد العالمي، تساهم الاستراتيجية الصناعية المقترحة في تطوير العنصر البشري بإعتباره بمثابة رأس المال الفكري الذي يفكر ويخطط ويدير كل العمليات والأنشطة الانتاجية، وعلى هذا أساس ينبغي الانطلاق في تكوين الطاقات البشرية ذات الكفاءة والفعالية، وتخصيص كل الموارد لدعم المواهب والأفكار والإبداعات والإختراعات في كل المجالات، وذلك من خلال اتخاذ عدة اجراءات مهمة كفيلة بإعداد موارد بشرية منتجة تؤثر بشكل جوهري في مسيرة التنمية والبناء والتطوير المستمر ومن هذه الإجراءات ما يلي[1]:

- استحداث مراكز تدريبية حديثة تغطي جميع مناطق الدولة وتتواءم مع الهدف الذي انشئت من أجله.
- مراعاة تطبيق معايير الجودة والنوعية في التدريب الذي تقدمه هذه المراكز لضمان جودة مخرجات التدريب.
- تزويدها بالوسائل التعليمية المساعدة عالية المستوى والتي تواكب العصر.
- استقطاب الكفاءات التدريبية المؤهلة تأهيلاً عالياً.
- تصميم برامج تدريبية حديث تضاهي نظيراتها في الدول الصناعية المتقدمة.
- التركيز على البرامج التدريبية التي تلبي حاجة السوق المحلي.
- تشجيع الأفراد على التعلم الذاتي وتوضيح أهميته في زيادة التأهيل وتوفير مصادر التعلم المفتوحة.
- التقويم المستمر لمراكز التدريب والبرامج التدريبية والمدربين وقياس مدى التغذية العكسية (feed back) التي استفاد منها المتدربون.

[1] شعف مسعود السهلي، الموارد البشرية الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الرياض، على الموقع الالكتروني: https://www.alriyadh.com، اطلع عليه بتاريخ: 2020/09/12.

- دعم الأنشطة التي تزيد من الوصول إلى التدريب على المهارات الأساسية التي يقودها الطلب.
- اتاحة فرص التعلم الملائمة والهادفة والمنظمة في مكان العمل، بما في ذلك في القطاع الزراعي؛
- دعم مبادرات التعلم القائم على النتائج Outcomes-based education، والتي ستحفز نمو المشاريع والمؤسسات، والتوسع في السوق، وزيادة الإنتاجية.
- خلق قوى عاملة في جميع المجالات، بما في ذلك صغار المزارعين، الذين اكتسبوا معرفة ومهارات جديدة لزيادة إنتاجيتهم وإمكاناتهم المدرة للدخل.
- استخدام مؤسسات القطاع الخاص للمعارف التي اكتسبتها في تطوير أعمالها وتوسيعها، مما يؤدي الى زيادة خلق فرص العمل.
- الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال وأخذ النصح والمشورة.
- توفير التدريب لجميع المواطنين دون استثناء.

وتأتي مسألة تدريب وتطوير الموارد البشرية الوطنية وتأهيلها في مقدمة العوامل التي تدعم استمرارية الاقلاع الاقتصادي وتمدها بقدر كبير من الأمان لما لها من أهمية كبيرة في تلبية متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية من المؤهلات البشرية المدربة، لذلك يعتبر الاستثمار في تنمية الموارد البشرية وبناء العقول واعدادها للاحتياجات المستقبلية التي قد تحدث في أي وقت خياراً استراتيجياً مهما يجب أن يكون حاضراً على الدوام في الخطط والبرامج الوطنية، وذلك لاستشعاره وابراز أهميته كقضية وطنية أولية ذات مردود إيجابي على اقتصاد البلاد وعلى المجتمع بشكل عام.

4. الجانب المالي:

يعتبر التمويل أحد المرتكزات الأساسية التي تستند اليها الاستراتيجية في مواجهة اعبائها وهو مكون أساسي من عوامل نجاحها وتمكينها من انجاز أهدافها، وحتى نبتعد عن المرافقة الكلاسيكية للقطاع الصناعي من الناحية المالية والمتمثلة في القروض الكلاسيكية فإننا نقترح فيما يخص تجسيد هذه الاستراتيجية جانبا ماليا متعلقا بالتمويل المستدام والمتمثل في رأس المال الاستثماري الذي يعتبر

بديلا حقيقيا للقطاع البنكي والاستفادة من سوق رأس المال الاستثماري من خلال تعزيز برامج تمويل رأس المال الاستثماري وزيادة عددها، وتحسين بيئتها القانونية، وذلك نظرا للدور الفعال الذي تلعبه مؤسسات رأس المال الاستثماري في التحول الصناعي موفرة فرصا فريدة لكل من المستثمرين والممولين مثل البنوك، الصناعات الناشئة والتوسعية، والمستثمرون والمؤسسات العائلية التي ترغب في التحول إلى مؤسسات مساهمة ناجحة، اضافة الى تسهيل تمويل الأفكار الإبداعية.

وفي الاخير، لابد من الاشارة الى ان القطاع الصناعي كان ولايزال محركا اساسيا للنمو وسببا في اقلاع اقتصادات العديد من الدول النامية، والتحدي الحقيقي الذي يميز الدول الناجحة هو الحفاظ على ثمار الاقلاع وضمان استدامة التطور الصناعي والاقتصادي مستقبلا، فالفكرة ليست في بدأ النمو ولكن في القدرة على المحافظة عليه، لذا يجب ألا ينحصر هدف الجزائر في تحقيق الاقلاع فقط وإنما عليها أن تتطلع الى استدامة النمو ومواكبة ركب الدول المتقدمة من خلاله.

خلاصة الفصل

عمدت الجزائر إلى تبني استراتيجيات وسياسات جديدة لترقية القطاع الصناعي بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وفك الارتباط بالمحروقات وتقليص فاتورة الاستيراد وتوسيع قاعدة الانتاج الوطني، ورمت هذه الاستراتيجيات إلى تحديث الصناعة الجزائرية وزيادة قدرتها التنافسية وإنعاش وتأهيل المؤسسات الصناعية، فأدخلت السلطات مجموعة من قيود الاستيراد والإصلاحات الهيكلية لتعزيز الإنتاج المحلي والاستدامة طويلة الأجل.

ورغم أن هذه الاستراتيجيات الصناعية لم تستفد من المدة الزمنية الكافية التي تسمح بتحقيق النتائج الكلية والوصول الى الأهداف المسطرة، وظلت تتغير بتغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة كانهيار أسعار المحروقات في 2014، والتغيرات التي شهدتها تشكيلة الحكومة في 2019 وما صاحبها من تعديلات في توجهات السياسة الاقتصادية ككل، إلا أن مجهودات الدولة كُللت بالعديد من النتائج الايجابية فالصناعات الالكترونية والكهرومنزلية وصناعة السيارات شهدت نموا متسارعا مؤخرا حيث أن الشركات الأجنبية والمحلية، مدفوعة بالقيود المفروضة على الاستيراد، شيدت الكثير من وحدات الإنتاج في البلاد، كما أن صناعة المواد الغذائية ومواد البناء تملك فرصا كبيرة في التوسع والمنافسة في الاسواق الخارجية، الى جانب ذلك نجد أن مجهودات تطوير الصناعة الصيدلانية قد قطعت أشواطا كبيرة.

ومع ذلك فإن نجاح ترقية الصناعة الوطنية ورفعها الى مصاف صناعات الدول المتقدمة سيعتمد على مدى السرعة التي يمكن أن تبنى بها أنظمة بيئية محلية فعالة ومربحة، وزيادة معدلات التكامل وتحقيق وفورات الحجم والتوجه نحو خلق القيمة المضافة وتوفير المناخ الاستثماري والعوامل الملائمة التي تساعد على نجاحها ولن يتحقق ذلك إلا من خلال بناء استراتيجية صناعية محكمة قابلة للتقييم والمتابعة والحرص على الالتزام بتنفيذها.

خاتمة

خاتمة

بناءا على ما تم عرضه في هذه الدراسة تبين لنا الدور الذي تلعبه ترقية القطاع الصناعي في تحقيق الاقلاع الاقتصادي، فالصناعة أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في التطور الاقتصادي للدول الصناعية الكبرى، ومساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي والقومي هو المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، حيث كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق النمو والتنمية المستدامة.

والاقلاع الاقتصادي يتأثر بزيادة معدلات النمو الصناعي نتيجة الارتباط القوي بين نمو حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية وبين زيادة نصيب الفرد من الدخل، ولقد كان القطاع الصناعي محركا للنمو وسببا في اقلاع اقتصادات العديد من الدول النامية مثل تايوان وكوريا الجنوبية وتركيا.

وقد طبقت الجزائر منذ استقلالها العديد من الاستراتيجيات التنموية من أجل ترقية القطاع الصناعي وخلق قاعدة إنتاجية قوية تساهم في اقلاع الاقتصاد، تبنت في البداية استراتيجية الصناعات المصنعة وتمكنت من إقامة قاعدة صناعية في السبعينات كانت القليل من الدول النامية تملك مثلها، ثم اتجهت بعدها تدريجيا الى إقامة بعض الصناعات الخفيفة في ظل تبني سياسة تصنيع ذات توجه داخلي تقوم على إحلال الواردات، وفي الثمانينات اجبر الاقتصاد الوطني على الخضوع لإصلاحات هيكلية نتيجة فشل هذه الاستراتيجيات الإحلالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، الا ان هذه الإصلاحات لم تحقق نتائج عظيمة، ومع بداية الالفية الجديدة ونتيجة للوفورات المالية وفوائض العوائد النفطية وارتفاع مستوى الانفاق العام دخلت الجزائر في برامج استثمارية بمبالغ ضخمة هدفت الى احياء الاقتصاد وإنعاش القطاع الصناعي بتبني استراتيجيات وسياسات صناعية حديثة، ورغم النتائج الإيجابية المسجلة في بعض الصناعات الا أنها لم تفلح في ترقية القطاع ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث ظل يسجل أرقاما هزيلة لا تتعدى7,5%.

وقد حاولت هذه الدراسة اقتراح استراتيجية صناعية تستمد معالمها من واقع القطاع الصناعي الجزائري ومن عوامل نجاح التجارب المدروسة على أمل ترقية القطاع الصناعي ورفع مساهمته في الاقتصاد الوطني لبلوغ هدف الإقلاع الاقتصادي المنشود.

نتائج إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي صيغت كما يلي: "باعتبار أن بناء قاعدة صناعية متينة هي المنفذ الأمثل لتحقيق اقتصاد قوي وضمان معدلات نمو مقبولة وكذلك تحقيق الإقلاع الاقتصادي، فقد اهتمت العديد من الدراسات الاكاديمية بموضوع ترقية القطاع الصناعي وكذلك طبيعة العلاقة بين هذه الأخيرة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي، وعلى مر الأزمنة ظهرت هناك العديد من النظريات المفسرة لهذه الظاهرة ولتطوراتها ومآلاتها"، فقد تم اثبات صحتها في الفصل الاول فإلى جانب نظرية مراحل النمو الاقتصادي للمفكر روستو والتي فسرت ظاهرة الاقلاع الاقتصادي بالتفصيل، أكدت العديد من النظريات والدراسات الاخرى أن هذا الاخير يتأثر بزيادة معدلات النمو الصناعي نتيجة الارتباط القوي بينهما حيث تؤدي زيادة النمو الصناعي الى زيادة كثافة رأس المال والتي تؤدي بدورها إلى التوسع في عمليات الانتاج مما يسمح بتوفير المزيد من فرص العمل وزيادة حصيلة الصادرات الصناعية من النقد الاجنبي من جهة، وتوفير الموارد المالية والمادية اللازمة للمشاريع التنموية في بقية قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني على غرار الزراعة وقطاع الخدمات من جهة أخرى، الامر الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع مستوى الدخل الوطني وبالتالي تحقيق الاقلاع. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى لهذه الدراسة بأن بناء قاعدة صناعية متينة هي المنفذ الأمثل لتحقيق اقتصاد قوي وضمان معدلات نمو مقبولة وكذلك تحقيق الإقلاع الاقتصادي وقد تم إثبات ذلك في الفصل الاول.

الفرضية الثانية: والتي تمت صياغتها كالآتي: "تمكنت كل من تايوان، كوريا الجنوبية وتركيا من تحقيق الإقلاع الاقتصادي نتيجة ترقية صناعاتها كما أن هذه التجارب تشكل نماذج ملائمة لدراسة مختلف العوامل التي لعبت دورا أساسيا في تطورها صناعيا واقتصاديا بالنظر إلى كونها تجارب تخص دولا نامية تتمتع بخصائص مشابهة لبقية دول العالم الثالث"، تم اثبات صحتها في الفصل الثاني حيث تشكل تجارب تايوان وكوريا الجنوبية وتركيا نماذج ملائمة لدراسة مختلف الشروط التي تلعب دورا أساسيا في تطورها صناعيا واقتصاديا، بالنظر إلى كونها تجارب تخص دولا نامية تتمتع بخصائص مشابهة لبقية دول العالم الثالث، كالانطلاق من وضعية متدهورة جراء الحروب المدمرة في الامبراطورية العثمانية والاستعمار الياباني في تايوان وكوريا، وضعف الدخل

الفردي، مع انتشار الفقر بين شريحة واسعة من السكان، واشتغال نسبة كبيرة من اليد العاملة في الزراعة، مع تخلف كبير للإنتاجية في القطاع الصناعي، وتمتع الدولة بدور كبير في الاقتصاد، وغيرها.

فتايوان رغم أنها كانت مستعمرة من قبل اليابان، ورغم صغر حجمها وندرة مواردها ومعاناتها من الفقر والتخلف وعدم الاستقرار، وتعرضها للتهديد المتنامي بالحرب والخطر القائم من قبل جمهورية الصين الشعبية، الا انها الان من أهم الاقتصادات الصناعية الناشئة، وأحد النمور الاسيوية الأربعة التي اشتهرت بكبر حجم صادراتها الصناعية، وهي من بين أكثر الدول ربحية واكثرها إنتاجية في العالم، حقق اقتصادها أحد أعلى معدلات النمو وأكثرها استدامة، ونجحت في ترقية جهازها الصناعي وزيادة حجم صادراتها وتحولت بنجاح من مجتمع زراعي إلى لاعب رئيسي في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية.

كما أقلع اقتصاد كوريا الجنوبية بشكل ملحوظ منذ الستينيات، حيث شرعت كوريا في عمل طفرة نوعية في التنمية على كافة المستويات خاصة إذا ما نظرنا إلى وضعها عقب الحرب الكورية (1950-1953)، والتي خرجت منها منهكة تماماً، نظرا لحجم الضرر الذي كان قد لحق بها آنذاك، ولكنها تمكنت من تحقيق انجاز كبير في فترة زمنية ليست بالطويلة وشهدت تطورًا كبيرا على مدى عقود من الزمن، ركزت فيها الدولة على ترقية الصناعات الثقيلة والكيميائية (HCI) وطورت الصادرات الهندسية، وصناعة السيارات وحققت بسرعة القدرة التنافسية الدولية وحافظت عليها.

أما تجربة تركيا الاقتصادية فهي فريدة من نوعها، فبعد أن كانت تتخبطها موجات قاسية من الركود، دفعت بالمنظومة الاقتصادية إلى مراتب متأخرة جدا في قائمة اقتصاديات العالم، وبعد معاناتها من ارتفاع نسب البطالة والعجز والتضخم والمديونية، استطاعت خلال سنوات قليلة أن تصبح واحدة من أسرع البلدان نموا في المؤشرات الاقتصادية، ومن أعلاها جذباً للاستثمارات الخارجية كما استطاعت انشاء بنية تحتية ضخمة وقاعدة صناعية تفتخر بها.

الفرضية الثالثة: والتي صيغت كمايلي: "رغم المجهودات الكبيرة لترقية القطاع الصناعي والتحولات المهمة التي شهدها هذا القطاع في الجزائر إلا أنه لم يصل بعد الى المستوى المطلوب ولم يتمكن من رفع حصته في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي"، تم اثبات

صحتها في الفصل الثالث حيث تبين أن الجزائر أعطت الأولوية لقطاع الصناعة في مسيرتها التنموية ورصدت مبالغ ضخمة للنهوض بهذا القطاع من خلال اعتماد مجموعة من البرامج والمخططات وتبني العديد من الاصلاحات لبناء قاعدة صناعية متطورة لكن رغم ذلك بقيت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي دون المستوى المطلوب فهي مؤخرا سجلت أقل قيمة لها منذ الاستقلال (5,5%-5,7%)، بالإضافة الى ذلك فالصادرات الصناعية خارج المحروقات لم تتجاوز نسبة 3% الا مؤخرا بتسجيل نسبة 6,7%.

الفرضية الرابعة: والتي تمثلت في: "يمكن أن تساعد الاستراتيجيات والسياسات الصناعية التي انتهجتها الجزائر حديثا في ترقية بعض الصناعات الوطنية وتعزيز قدراتها التنافسية وزيادة حجم صادراتها"، تم اثبات صحتها في الفصل الرابع حيث عمدت الجزائر إلى تبني استراتيجيات وسياسات جديدة لترقية القطاع الصناعي بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وفك الارتباط بالمحروقات ورغم أن هذه الاستراتيجيات الصناعية تميزت بالتذبذب وعدم الاستقرار وظلت تتغير بتغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة الا أنها كُللت بالعديد من النتائج الايجابية فالصناعات الالكترونية والكهرومنزلية وصناعة السيارات شهدت نموا متسارعا مؤخرا، كما أن صناعة المواد الغذائية ومواد البناء تمتلك فرصا كبيرة في التوسع والمنافسة في الاسواق الخارجية خاصة مع تحسن جودتها وارتفاع حجم صادراتها، الى جانب ذلك نجد أن مجهودات تطوير الصناعة الصيدلانية قد قطعت أشواطا كبيرة.

نتائج الدراسة:

من خلال كل ما سبق تم التوصل الى النتائج التالية:

- من أهم المعوقات التي تقف حجر عثرةٍ في وجه الدول التي تسعى لتحقيق اقلاعها الاقتصادي هي نقص الادخار والاستثمار، وضعف البنيان الصناعي، وتدني مستوى التعليم والتكنولوجيا في هذه الدول.

- تعد الصناعة محركا أساسيا في عملية الاقلاع الاقتصادي نظرا لقدرتها على رفع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتطوير المعرفة والابتكار والتكنولوجيا وغيرها.

– أظهرت الأدبيات الاقتصادية التي ناقشت العلاقة بين الصناعة والاقلاع الاقتصادي نتائج تؤكد على أهمية استراتيجية تشجيع الصادرات في تحقيق التنويع الإنتاجي وتوسيع البنية الصناعية، وتحويل الصناعة باستمرار نحو المنتجات ذات التكنولوجيا الفائقة.

– تحولت تايوان إلى اقتصاد قائم على المعرفة بقيادة الصناعات عالية التقنية، وساعد تنفيذ سياسات موجهة نحو التصدير على زيادة صادرات تايوان الصناعية بسرعة، وأصبحت قاطرة لنموها الاقتصادي وكانت السبب في اقلاع اقتصادها، وكان كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية رأس المال البشري والتعزيز المستمر والدوري للبنية التحتية مفتاحًا للحفاظ على نموها الاقتصادي.

– قادت الصناعة النمو الاقتصادي السريع لكوريا الجنوبية ولعب الاستثمار بكثافة في البنية التحتية المادية وتشجيع انشاء الشركات العملاقة المسماة Chaebŏl دورا حاسمًا في تسريع النمو الصناعي للدولة، واعتمدت كوريا على مواردها البشرية في بناء الاقتصاد، كما ركزت على تطوير قطاعات البحث والتطوير التكنولوجي، فحققت بسرعة القدرة التنافسية الدولية وحافظت عليها.

– تمكنت تركيا من أن تصبح اقتصادًا صناعيًا متطورا، ويعتبر قطاع الصناعة محركا لنمو وازدهار الصادرات التركية خاصة بعد اعتماد الدولة سياسات موجهة للتصدير وساعد كل من الاندماج في الأسواق العالمية وتحسن الأداء المؤسسي للقطاع العام وللقطاع المالي ونموذج الحوكمة الجديد على دفع تركيا إلى عتبة الدول ذات الدخل المرتفع.

– يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في الهيكل الصناعي يتجسد في عدم التوازن بين الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، ويرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر ارتباطا كبيرا بالصناعة الاستخراجية فيزيد بزيادة ايراداتها وينخفض بانخفاضها، مما جعل هذا الاخير تحت رحمة أسواق النفط الدولية وتقلبات اسعارها.

– ان الاصلاحات التي شهدها القطاع الصناعي في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق لم تحقق أهدافها المنشودة في تحسين وضع الصادرات الصناعية غير النفطية وتنويع مصادر الدخل الوطني وتنحصر الصادرات الصناعية الجزائرية في عدد محدود من المنتجات في مقدمتها النفط والغاز الطبيعي.

– يواجه قطاع الصناعة العديد من المشاكل والصعوبات الداخلية والخارجية التي انعكست على مستوى آدائه خاصة عدم تهيئة المناخ الاقتصادي والسياسي المناسب وضعف جودة المنتجات

الصناعية وارتفاع تكاليف إنتاجها ونقص الخبرة التسويقية، كما أن انخفاض المستوى التكنولوجي جعل هذه المنتجات غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

– تمتلك الجزائر امكانيات جيدة في العديد من الصناعات كالصناعات الالكترونية والكهرومنزلية وصناعة المواد الغذائية والتعدين ومواد البناء والصناعة الصيدلانية وغيرها وهي قادرة على جعلها مراكز صناعية متطورة ومولدا رئيسيا للثروة لو تم تعزيزها وترقيتها بناءا على خطط استشرافية واستراتيجيات مدروسة بعمق وبدقة.

– استراتيجية دعم دور ترقية القطاع الصناعي في تحقيق الاقلاع الاقتصادي تعتمد على ترقية الصناعات ذات الأولية التي تمتلك فيها الجزائر إمكانيات مهمة وذلك من خلال تشجيع الابتكار وتطوير القدرات التكنولوجية، وتشكيل العناقيد الصناعية وتحسين القيمة المضافة وسلسلة التوريد، واحلال الواردات والامتثال لمعايير الجودة الدولية مع ضمان الاستدامة البيئية في الصناعات التي تشكل تهديدًا للبيئة.

– لضمان التنفيذ الجيد للاستراتيجية لابد من تضافر الجهود ومضاعفة العمل من خلال تكوين لجان متابعة متخصصة والاهتمام بكافة الجوانب التشريعية والمالية والبشرية اللازمة، والعمل على دمج الحوكمة عبر جميع برامجها ومساراتها.

الاقتراحات والتوصيات

ان الهيكل الهزيل لقطاع الصناعة التحويلية الحالي وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يعرضه لمزيد من التهميش مالم توضع استراتيجية واعدة للتحديث الصناعي من شأنها الارتقاء بالقطاع الصناعي الى مستوى وكفاءة أعلى وقدرة تنافسية أكبر، ومهما كانت الأسباب التي تقف وراء ضعف هذا القطاع، فقد أصبح من الضروري أن تتجه الجهود في المرحلة القادمة الى تعزيز دور القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الوطني، وفق استراتيجية تقوم على أساس إعطاء الموارد الاقتصادية المتوفرة مكانتها المطلوبة في التنمية الاقتصادية والصناعية، لذلك نوصي بالآتي:

– عدم تشتيت المجهود، باتباع عدد كبير من الفروع الصناعية المستهدفة، بل يجب التركيز على الفروع القادرة على النمو وعلى خلق القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل؛

– العمل على تحسين البيئة العامة للنشاط الاستثماري، عبر إزالة العراقيل والتشوهات التي يعرفها الإطار العام للنشاط الصناعي؛

– توفير نظام للرقابة والتقييم الدوريين للوقوف على مكامن الخلل أثناء التنفيذ؛

– تشجيع المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالعقار الصناعي، وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج؛

– توجيه التمويل المصرفي نحو القطاعات الصناعية الإنتاجية، عبر تحفيزات ضريبية وتنظيمية؛

– الاستفادة من سوق رأس المال الاستثماري، من خلال تعزيز برامج تمويل رأس المال الاستثماري وزيادة عددها، وتحسين بيئتها القانونية؛

– تشجيع الاستثمارات الإنتاجية ورفع مستوى جودة المنتجات الصناعية لزيادة قدرتها التنافسية، عن طريق الالتزام بالمواصفات القياسية ومعايير الجودة الدولية؛

– نشر الخبرات بين الشركات المصنعة حتى تنتشر الابتكارات في التصنيع بسرعة.

– دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجلب رواد أعمال جدد إلى السوق وتحفيز استثمارات البحث والتطوير، وتشجيع الابتكار؛

– استخدام التكنولوجيا والاساليب الانتاجية الحديثة مع تطويرها محليا والتوجه نحو صناعة المنتجات العالية التكنولوجيا لمواكبة تطورات العصر؛

– عدم اهمال القطاع الزراعي فهو الساعد الايمن للصناعة خاصة في المراحل الاولى لانطلاقها اذ تحتاج اليه عند بناء أساسات الهيكل الصناعي؛

– تشجيع وتحفيز مؤسسات التدريب والتكوين العامة والخاصة ورفع جودتها، لتحسين مهارات المورد البشري؛

– محاكاة تجربة تايوان في فكرة الحدائق العلمية، واستثمارها في جذب الباحثين داخليا وخارجيا، واعطائهم دورا رياديا في التنمية والنهوض بالمعرفة والابتكار؛

– تعزيز التعاون مع الاقتصادات الناشئة (تايوان، تركيا، كوريا الجنوبية...)، خاصة في مجالي التكنولوجيا والابتكار، بما يتيح بذل جهود مشتركة محددة الأهداف تماما لمواجهة التحديات التكنولوجية التي تواجهها، وسيوسع ذلك من اختيارها للشركاء الذين يمكن أن تعمل معهم، ويتيح

لها التعامل مع جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص مما يتيح لها أن تختار شروطا مختلفة من التعاون بما يتلاءم مع احتياجاتها وامكانياتها.

آفاق الدراسة:

ان موضوع هذه الدراسة يبقى مساحة واسعة للبحث والتحليل، ويستدعي دراسات أعمق وأكثر تخصصا في جوانب تكمله وتتفرع منه ومن المواضيع التي يمكن ان تكون كآفاق للبحث نذكر:

- ترقية الصناعة الجزائرية بين تشجيع الانفتاح التجاري وحماية الصناعات الناشئة.
- عوامل نجاح الإقلاع الاقتصادي وفرص تحقيقه في الجزائر.
- دور المعرفة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر.
- الثورة الصناعية الرابعة وتأثيرها على الصناعة وفرص تحقيق الإقلاع في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

الكتب

- أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية، الطبعة1، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006.
- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- براجينا واخرون، مشكلات التصنيع في البلدان النامية، ترجمة دار التقدم، موسكو، 1984.
- بشير محمد تيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.
- حمدى الحناوى، تحديث النمو اللحاق بالثورة الصناعية الثالثة، دار ومكتبة الحرية، مصر،2016.
- سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية(1962-1989-1990-2005)، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011.
- طاهر علي كنعان، تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، 1998.
- طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، الطبعة الثالثة، دار الطليعة، بيروت،1986.
- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر.
- عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، رشاد مهدي هاشم، التخطيط الصناعي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،1989.
- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة الحست العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014.
- عبد الهادي يموت، أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية، بيروت، معهد الانماء العربي، 1984.
- عدنان داود العذاري، وهبة زوير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر، الأردن، 2010.
- علي الاسدي، مقدمة في اقتصاديات الصناعة، الطبعة الاولى، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1990.
- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، دار جليس الزمان، الأردن،2010.
- علي لطفي: التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة عين شمس،1980.
- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر التجربة والافاق، الطبعة الاولى، شركة دار الأمة، الجزائر.
- محمد خميس الزوكة، جغرافية المعادن والصناعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

- محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013.
- محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، مصر، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1999.
- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية،2008.
- محمد عباس ابراهيم، التنمية الصناعية في البلاد النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب النجا، التنمية الاقتصادية: بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الاسكندرية، 2010.
- محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمان يسرى احمد، التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،1999.
- محمد عبد الله شاهين محمد، الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018.
- محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1997.
- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي، الطبعة 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية: نظريات، سياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،2007.
- مصطفى محمد صالح، تركيا المتحولة من اتاتورك إلى أردوغان، المركز الديمقراطى العربى، 2017.
- هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري، دار الصفاء، عمان، الأردن،2006.
- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار الصفاء، عمان2005.
- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان،2010.

الاطروحات والمذكرات:

- ابتسام بوشويط، آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري–قسنطينة–،2010.
- أحمد بيرش، اشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري، اطروحة دكتواره في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.

- إيمان سعودي، أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية –دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى2015،– أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 7 ،2018–2019.
- حسين يحي، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013.
- خالد مدخل، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2005–2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر2012، 3.
- رضوان عادل، دور الابتكار في دعم التنمية الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011–2012.
- سليم بوهيدل، آثار برامج التمويل الأوروبية على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005.
- سمية سريدي، أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية –دراسة مجمع عمر بن عمر قالمة–، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2015–2016.
- سيد أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
- صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر،2006.
- صليحة يعقوبن، واقع التنمية الصناعية في الدول العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية دراسة مقارنة (الجزائر، مصر والسعودية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ،2017.
- عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،2017.
- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004.
- عبد الكريم بن اعراب، مصادر تمويل الصناعة الجزائرية من (1967–1989)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1994.
- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة، الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004–2005.

- عبد المومن قواوسي، أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،2011-2012.
- فاطمة شواشي، دور الشراكة الأوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، السنة الجامعية،2017-2018.
- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
- مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
- مصطفى زروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2000.
- موراد حطاب، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة: صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2015-2016.
- نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية في دعم وتطوير القطاع الصناعي-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،2015-2016.
- وسيلة سعود، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.

الملتقيات

- حمزة رملي، نسرين عروس، تقنيات الإنتاج الأنظف وفق فلسفة من المهد الى المهد للتحول نحو الاقتصاد الاداري-تجارب عالمية ناجحة-، الملتقى الدولي حول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خنشلة، الجزائر،10-11 ديسمبر2018.
- حمزة غربي، مصطفى قمان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية الملتقى الوطني حول استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، افريل2012.
- طلال عباسي، وآخرون، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية، الاقليمية والدولية ،14نوفمبر2019.

- عاصم بن إبراهيم غندوره، إنترنت الاشياء ودوره في نشر الوعي المعلوماتي دراسة مقارنة، الملتقى العلمي الدولي المعاصر للعلوم التربوية والاجتماعية والانسانية والادارية والطبيعية "نظرة بين الحاضر والمستقبل" اسطنبول، يومي 30 و31 ديسمبر 2019.
- فاطمة الزهراء فاسي، حميدة أوكيل، معيقات وسبل تحقيق الاقلاع الاقتصادي للدول النفطية وغير النفطية –حالة الجزائر–، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار اسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، 29 و30 نوفمبر 2016.
- كريمة فرحي، فتيحة خوميجة، تحسين مؤشر بيئة آداء الأعمال لتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، مداخلة في الملتقى الدولي متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة،29–30 نوفمبر 2016.
- كريمو دراجي، عبد الناصر حسيني، واقع وافاق الصناعة التحويلية في الجزائر–دراسة حالة الصناعة البتروكيماوية، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير. جامعة البليدة 2، 06 و07 نوفمبر 2018.

المجلات

- أحمد دبيش، الصناعة الجزائرية تحديات انماء وقطاع متعثر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد21.
- أمنة شيكو، الداوي الشيخ، نظام إدارة الجودة للمنتجات الصيدلانية في الجزائر، Revue des Réformes Economiques et intégration En Economie Mondiale، المجلد13،العدد3 ، 2019.
- حسيبة زايدي، حياة بن سماعين، أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، جوان 2016.
- حيدر صالح محمد، الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2006.
- ذهبية لطرش، شافية كتاف، تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016–2030، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد8، 2017.
- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001–2016، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية– عدد06، جوان2017.

- سارة حليمي، مبارك بوعشة، العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي – المملكة العربية السعودية نموذجا–، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد التاسع، جوان2018.
- السعيد فكرون، معوقات التنمية في المجتمعات النامية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد38، 2012.
- سليم بوديلو، هشام كلو، الإطار والتنظيمي لإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد1، جوان2020.
- سليم تيسير اندراوس، الحوسبة السحابية بين النظرية والتطبيق، مجلة Journal Cybrarians، العدد 42، يونيو2016.
- سليم مخضار، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببض الدول العربية، جامعة تلمسان، 2018.
- سمية بوصالح، عبد العزيز عبدوس، الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين إنفاق متنامي وقطاع مهيمن، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017.
- سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME1، مجلة الباحث، العدد9، 2011.
- شراف عقون وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001–2019) مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 02، عدد خاص، جامعة جيجل، الجزائر، أفريل2018.
- عـامر ماليكـية، عراقيل تصدير المنتجات غير النفطية في الجزائر: دراسة ميدانية لمدارك مديري الشركات المصدرة، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 12، العدد24.
- عبد العزيز عبدوس، تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 6، ديسمبر 2016.
- عثمان عبد اللطيف خوشي، واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين وماليزيا واليابان) نموذجا، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 30، كانون الأول 2016.
- عيسى لحاق، حدة طعابة، معوقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد1، جانفي 2019.
- فراس محمد الرواشدة، محمد حسن عبد القادر صالح، قياس تنافسية الصناعة التحويلية في إمارة أبوظبي باستخدام بعض مؤشرات الأداء، دراسات، العلوم الإدارية، المجّلد42، العدد1 ،2015.
- لعمرية عجال، الاستراتيجية الصناعية ودور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد الرابع، 2018.

- لعمرية لعجال، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، العدد 37، افريل2019.
- مبارك بوعشة، تجربة تايوان التنموية، مجلة العلوم الانسانية بحوث اقتصادية، العدد13، المجلد ب، جوان 2009.
- محمد اسماعيل، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد السابع، أكتوبر2019.
- محمد زوزي، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث،2010/08.
- محمد صالح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16، 2016.
- محمد طرشي، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد13، جانفي 2015.
- محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (1999–2011) مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 12، كانون الأول2012.
- محمد يدو، صالح بضياف، رضا زوروت، الصناعة في الجزائر بين الواقع والامل وأثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد2، سبتمبر 2014.
- محمود أحمد جودة الجزار، تأثير الثورة الصناعية الرابعة في تغيير متطلبات الإنتاج (الإقتصادية –التقنية –البشرية)، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، اكتوبر2020.
- مهيب كامل فليح، واقع شبكة النقل في العراق، مجلة التخطيط والتنمية، العدد 23، 2011.
- نواف أبو شماله، السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة، المعهد العربي للتخطيط، العدد139، 2017.
- نور الدين حامد، مونية بن عربية، دور الابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، مجلد 1، العدد 14، 2015.
- هداية بوعزة، الدفع الالكتروني في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، 2020.
- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير2020.
- هند بوراس، التقييس الوطني في الجزائر: آلية لضمان جودة المنتجات وحماية الاقتصاد الوطني، مجلة العلوم الانسانية جامعة قسنطينة2، المجلد أ عدد جوان 2018.

التقارير والدوريات:

- الإسكوا، أثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة،2007.
- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، خطة التنفيذ 2018–2020، رؤية 2030، المملكة العربية السعودية،2018.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم48، ديسمبر2019.
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2011 الصراع والأمن والتنمية، أفريل 2011.
- البنك الدولي، تقرير ممارسة انشطة الاعمال في العالم العربي، 2010.
- البنك الدولي، تقرير ممارسة انشطة الاعمال في العالم العربي، 2012.
- البنك الدولي، تقرير ممارسة انشطة الاعمال في العالم العربي، 2013.
- تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنوات 2017، 2019.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2018.
- صندوق النقد العربي، التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية، يونيو2020.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، الإمارات العربية المتحدة،2019.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لعام2001، الدورة العامة العشرون نوفمبر 2001.
- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق 3، قوائم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة2010–2014، أكتوبر2010.
- مصالح رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو، افريل2005.
- منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)، الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، استقصاء النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، الأمم المتحدة، روما2010.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، النمو المستدام للتشغيل: دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي نظرة عامة، 2013.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة نظرة عامة، فيينا، 2015.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي 2018، فيينا، 2019.

- الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة، 2020.
- وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية، استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية، 2016-2020.
- وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عمان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الاستراتيجية الصناعية لسلطنة عمان 2040، الإصدار الأول، مسقط، يناير 2019.
- وزارة الصناعة والمناجم، نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات 2015-2019.
- وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية للمملكة العربية السعودية، الاستراتيجية الوطنية للصناعة، رؤية 2030.

المواقع الالكترونية

- ابراهيم أوزتورك، الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى، مركز الجزيرة للد ارسات، مقالة نشرت في 25-11-2009 على الموقع: Https://Studies.Aljazeera.Net ، تم الاطلاع عليه يوم 07-09-2020.
- الاستراتيجية الصناعية للعراق حتى عام 2030 وآليات التنفيذ (ملخص)، متاح على الموقع الالكتروني https://www.academia.edu/، تاريخ الاطلاع: 2020/10/12.
- الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان2017، متاح على الموقع: https://www.un.org/development/desa/ar/news/population/world-population-prospects-2017.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/11/18.
- الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة- الهدف9، متاح على الموقع: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/infrastructure-industrialization/ اطلع عليه بتاريخ: 2020/10/12.
- الأمم المتحدة، هدف التنمية المستدامة 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، على الموقع الالكتروني للأمم المتحدة : https://www.un.org/ar/chronicle/article/20279 تاريخ الاطلاع :2020/09/25.
- البنك الدولي، العدالة و تكافؤ الفرص للجميع، على الموقع الالكتروني للبنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2011/06/29/justice-jobs-fair-chance-all، اطلع عليه: 2020/09/25.

- حكيم. ب، اتفاق جزائري صيني لدراسة استغلال مناجم غار جبيلات، على الموقع: https://www.eco-algeria.com/node/936 بتاريخ:2020/10/12.
- حمزة كحال، صناعة السيارت في الجزائر تعود لنقطة الصفر، العربي الجديد. على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/ ، اطلع عليه بتاريخ:2020/09/12.
- سفيتال للصناعات الغذائية، الموقع الالكتروني: http://www.cevital-agro-industrie.com/ ، اطلع عليه بتاريخ: 2020/12/12.
- شبكة الصين، على الموقع:
http://arabic.china.org.cn/business/txt/2009-04/28/content_17688777htm
- شعف مسعود السهلي، الموارد البشرية الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية الاجتماعية، الرياض، على الموقع: https://www.alriyadh.com/ تم الاطلاع عليها بتاريخ:2020/09/12.
- عبد الرحمان بن سانية، عبد اللطيف مصيطفى، "انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة" ، مقال منشور في الموقع الاكتروني لجامعة باتنة:
http://digitallibrary.univbatna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/66/1/debuteconomique.pdf
- عبد الله بن صادق دحلان، متطلبات الثورة الصناعية الرابعة: إصلاح منظومة التعليم والتعلم مدى الحياة والتدريب، آراء حول الخليج، 2020، متاح على الموقع:
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4909:2020-02-02 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/11/18.
- قتيبة عبد الرحمان العاني، آثار الثورة الصناعية وتحدياتها في ضوء الاقتصاد الاسلامي(1)، الاقتصاد الاسلامي،2018، على الموقع: https://www.aliqtisadalislami.net، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2020/11/18
- ك. طويل، النصر تدخل مصنع الحديد والصلب ببلارة، جريدة النصر، على الموقع: https://www.annasronline.com/ ، اطلع عليه بتاريخ:2020/09/12.
- لؤي ي، سوق الداء الجزائر تحت رحمة 20 شركة ، جريدة التحرير الجزائرية، على الموقع: https://www.altahrironline.com/ara/articles/343553، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/10/12.
- محمد بوخطة، الترقية في قطاع الوظيفة العمومية.. الإطار التشريعي وفلسفة البناء، موقع جريدة الشروق الالكتروني: https://www.echoroukonline.com، اطلع عليه بتاريخ:2020/12/25.

- محمد عرقاب، اكتشاف 13 منجما لمعادن نادرة بتمنراست وايليزي، جريدة الشروق، على الموقع: https://www.echoroukonline.com/ اطلع عليه بتاريخ:2021/02/11.
- محمد مارياتي، الثورة الصناعية الرابعة آفاقها ومستلزماتها في الوطن العربي، التقدم العلمي، 2019، متاح على الموقع: https://taqadom.aspdkw.com تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2019/11/19
- مريم رأفت، الثورة الصناعية الرابعة، مقال منشور على موقع المرصد المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، https://marsad.ecsstudies.com/15069/، اطلع عليه بتاريخ: 2020/11/18.
- الموقع الالكتروني للإذاعة الجزائرية:
http:www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150404/35925.html، اطلع عليه يوم2020/01/05.
- موقع قناة النهار الاخبارية الجزائرية على اليوتيوب:
https://www.youtube.com/watch?v=8hPDrlg5ctc ، اطلع عليه بتاريخ: 2020/09/12.
- نور الهدى برنو، مقالة نشرت في موقع المركز العربي الديمقراطي:
http://democraticac.de/?p=40830 ، تم الاطلاع عليها بتاريخ:2019/12/31.
- وزارة التجارة، بيان متعلق بآليات تأطير عمليات استيراد البضائع، على الموقع:
https://www.commerce.gov.dz ، اطلع عليه بتاريخ:2020/09/29.
- وزارة الصناعة، المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية، على الموقع:
http://www.mdipi.gov.dz/?-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2019/12/30.
- وكالة الأنباء الجزائرية، الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله رافقت حوالي 50 مؤسسة ناشئة منذ استحداثها، على الموقع: https://www.aps.dz/ تم الاطلاع عليه :2020/10/12.
- وكالة الانباء الجزائرية، النقل والخدمات اللوجستية أهم معوقات ترقية الصادرات خارج المحروقات، على الموقع: http://www.aps.dz/ar/economie/64166-2018-12-18-15-50-4، تم الاطلاع عليه:2020/10/12.
- وكالة الانباء الجزائرية، توقع بلوغ انتاج الحديد الخام حوالي 5 ملايين طن بتبسة في السنوات المقبلة، على الموقع: https://www.aps.dz/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/10/12.
- وكالة الانباء الجزائرية، شركات تصنيع معدات السيارات ستستقر بالجزائر قبل نهاية سنة 2019، على الموقع: http://www.aps.dz/ar/economie/78503-2019 اطلع عليه بتاريخ: 2020/09/12.
- وكالة الأنباء الجزائرية، صناعة صيدلانية: تدشين مركب جديد لمجمع "سانوفي-الجزائر" بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله، على الموقع: https://www.aps.dz/، اطلع عليه يوم:2020/10/12.

- وكالة الأنباء الجزائرية، عجز ب 4.41 مليار دولار خلال الأشهر السبع الأولى لـ2019، على الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/76471-41-4-2019، اطلع عليه: 2020/10/12.
- وكالة الأنباء الجزائرية، غليزان؛ دخول المركب المدمج لمهن النسيج "تايال" حيز الإنتاج، على الموقع https://www.aps.dz/ ، اطلع عليه بتاريخ:2020/10/12.
- وكالة الأنباء الجزائرية، مشاريع انجاز منشآت الحظائر التكنولوجية سارية في الاتجاه الحسن، على الموقع: https://www.aps.dz/ ، تم الاطلاع عليه:2020/10/12.
- وكالة الأنباء الجزائرية، مشروع الفوسفات الضخم: مخطط تطوير بقيمة 6 ملايين دولار امريكي،على الموقع: https://www.aps.dz/ بتاريخ: 2020/10/12.
- وكالة الأنباء الجزائرية، وزارة التجارة تحدد الاجراءات الجديدة لتأطير عمليات استيراد البضائع، على الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/51765-2018-01-02-14-27-31 ، اطلع عليه: 2020 /09/29.
- وكالة الأنباء الجزائرية، وهران: الشروع في انجاز مصنع بيجو سيتروان الجزائر ببلدية طفراوي، على الموقع: https://www.aps.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2020/09/12.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz ، تم الاطلاع عليه 2020/01/02.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار andi، مشروع الحديد و الصلب لبلارة(جيجل): تأسيس الجزائرية-القطرية للحديد والصلب، وزارة الصناعة على الموقع: http://www.andi.dz/index.php/fr/ ،اطلع عليه بتاريخ: 2020/09/12.
- يونس بورنان، الجزائر تبدأ تصدير منتجاتها الى افريقيا عبر موريتانيا، جريدة العين الاخبارية، على الموقع: https://al-ain.com/article/algeria-mauritania-export، تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2020/10/12.

باللغة الاجنبية

BOOKS:

- A.Maddison, Monitoring The World Economy, 1820-1992, Development Centre, ocde, Paris, 1995.
- Bela Balassa, Industrial Policies in Taiwan and Korea, Weltwirtschaftliches Archiv Bd, 106 (1971).
- Chiung-Wen Hsu, Hsueh-Chiao Chiang, The government strategy for the upgrading of industrial technology in Taiwan, Technovation 21, 2001.
- Claudia Sunna, Davide Gualerzi, Development Economics in the Twenty-First Century,Routledge, 2015, p21, e-book available at : https://books.google.dz.
- Fadi Hakura, After the Boom: Risks to the Turkish Economy, The Royal Institute of International Affairs « Chatham House », London, 2013.

- G.Dang, L.Sui Pheng, Infrastructure Investments in Developing Economies The Case of Vietnam, Springer Science+Business Media Singapore, 2015.
- Gary Gereffi, Donald L Wyman, Manufacturing Miracles: Paths of Industrialization in Latin America and East Asia, Princeton University Press. Electronic book.
- Gustav Ranis, "Taiwan's success and vulnerability : Lessons for the 21st century," in Taiwan in the 21st Century: Aspects and limitations of a development model, Robert Ash and J.Megan Green, (eds), Routledge, NY, 2007
- Jong-Dae Park, Re-Inventing Africa's Development Linking Africa To The Korean Development Model, S Palgrave Macmillan, The Registered Company Springer Nature Switzerland Ag, 2019.
- M.Ecrement, indépendance politique et libération économique, OPU, PUA, Alger, Grenoble, 1986.
- Matouk Belattaf, économie du développement, office des publications universitaires (OPU), Alger, 2010.
- Merih Celasun, Dani Rodrik, Turkish Experience With Debt: Macroeconomic Policy And Performance, Developing Country Debt And The World Economy, Jeffrey D. Sachs (Ed) Chicago: University Of Chicago, 1989.
- Mohamed Elhocine Benissad, Economie du developpement de l'Algérie, 2éme édition, OPU, Alger, 1981.
- National Development Council, Taiwan Statistical Data Book 2019, National Development Council R.O.C(Taiwan), First edition, August 2019.
- Nurullah Gur, The Role of the State in the Turkish Economy, In book: Turkish Economy, Springer International Publishing, 2018.
- Shu-Chen Chang, The Dynamic Interactions Among Foreign Direct Investment, Economic Growth, Exports And Unemployment: Evidence From Taiwan, Economic Change And Restructuring, 2005.
- W.W.Rostow, The Stages of Economic Growth: A non-Communist Manifesto, Cambridge University Press ,1960.

THESIS

- Berke Tekay, A comparative study on Turkey under Globalization Premature Deindustrialization and Institutional Transformations, Master's Thesis, School of Economics and Management, Lund University, Sweden, May 2018.
- M Hadjseyd, L'Industrie Algérienne (1962-1993) ; Blocage du système productif et tentatives d'ajustement,Thèse de doctorat publiée (en 2004) Université Pierre Mondes grenoble France ,1994.

CONFERENCES :

- Beji Samouel, Belhadj Aram, What Are The Determining Factors Of Industrialization In Africa?, Research paper presented at conference of the courant research centre «poverty, equity, and growth in developing and transition countries », Gottingen,Germany, July 2014.
- Ching-huei Chang, Peter W. H. Cheng, Tax Policy and Foreign Direct Investment in Taiwan, The Political Economy of Tax Reform Conference, June 14-16/1990, University of Chicago Press, January 1992
- Marcus Noland, Howard Pack, Industrial Policies And Growth: Lessons From International Experience, Paper prepared for the Fifth Annual Conference of the Central Bank of Chile" Challenges of Economic Growth ", Santiago,Chile, 29-30 November 2001.
- Sumit Gupta, G. S. Dangayach, Amit Kumar Singh, Key Determinants Of Sustainable Product Design And Manufacturing, 15Th Global Conference On Sustainable Manufacturing, Procedia Cirp 26, 2015.
- Yüksel Görmez, Serkan Yiğit, The Economic and Financial Stability in Turkey : A Historical Perspective, Fourth Conference of Southeast Europe Monetary History Network (SEEMHN) papers 12, National Bank of Serbia, March 2009.

SCIENIFIC JOURNALS :

- A.Aydin Fepen, A.Suut Dogruel, Fatma Dogruel, Economic Growth And Structural Change In Turkey 1960–88, International Journal Of Middle East Studies, 26(01),1994.
- A.Young, "The Tyranny Of Numbers: Confronting The Statistical Realities Of The East Asian Growth Experience", Quarterly Journal Of Economics, 1995, Vol.110, No.3.
- Ahmet Insel, Turkey: A Dynamic Economy Confronted With Political Uncertainty,
- Arslan Ismail, Wijnbergen Sweder, Export Incentives, Exchange Rate Policy and Export Growth in Turkey, The Review of Economics and Statistics, 75(1), 1993.
- Aylin İdikut Özpençe, Economic Stability and Growth: The Case of Turkey,Research in Applied Economics, Vol 9, No 3, 2017.
- Babacan Mehmet, Whither Axis Shift: A Perspective from Turkey's Foreign Trade, Insight Turkey, Vol 13, No1, 2011.
- Bahar Bayrakta, Investigation on Sources of Growth for Turkey, Canadian Journal of Development Studies / Revue canadienne d'études du développement, 27:1, 2006.
- C. G.Machado, M. P.Winroth, E. H. D.Ribeiro Da Silva, Sustainable Manufacturing In Industry4.0: An Emerging Research Agenda. International Journal Of Production Research, 1–23, 2019.
- Chu-Yuan Cheng, Economic Development in Taiwan and Mainland China, Asian Affairs: An American Review, 10(1),1983
- Coşar Kerem A, Banu Demir, Domestic Road Infrastructure and International Trade: Evidence from Turkey, Journal of Development Economics, 118: 2016.
- D.F.Darwent, Growth Poles And Growth Centers In Regional Planning—A Review.Environment And Planning, Volume 1, 1969.
- D.Kiel, J.M Müller, C. Arnold, K.-I.Voigt, Sustainable Industrial Value Creation: Benefits And Challenges Of Industry 4.0, International Journal Of Innovation Management, 2017.
- Dewen Yao, Understanding Industrial Innovation and Upgrade from Modularization's Perspective, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, Vol. III, Issue 6, December 2013.
- Erol Taymaz, Gülin Saatçi, Technical Change and Efficiency in Turkish Manufacturing Industries, Journal of Productivity Analysis,Vol. 8, No. 4, 1997.
- Faruk Sclcuk, Ahmet Ertuğrul, A Brief Account of the Turkish Economy, 1983—2000,Russian & East European Finance and Trade, Vol 37, No6, February 2001.
- Frithjof Kuhnen, Causes Of Underdevelopment And Concepts For Development An Introduction To Development Theories, The Journal Of Institute Of Development, Development Studies, Nwfp Agricultural Vol.Viii, 1986-1987.
- Gary Gereffi, Development Models and Industrial Upgrading in China and Mexico, European Sociological Review, VOLUME 25, NUMBER 1, 2009.
- Gerald A. McBeath, Foreign Direct Investment (FDI) Management and Economic Crisis in Asia: Taiwan's Changing Strategy, MIR: Management International Review, Vol 39, No4, 1999.
- Global Insights The Emerging States, Columbia University Press, New York, In Association With Centre D'etudes Et De Recherches Internationales (Ceri), Paris, 13 Part2, 2009.
- György Iván Neszmélyi, The Main Challenges And Constraints Of The Economic Development Of Taiwan, Science Journal Of Volsu. Global Economic System, Vol 20, No4, 2018.
- H.J.Habbakuk, 'Review of The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto by W.W.Rostow', The Economic Journal, Vol.71, No283, Sep 1961.
- Hillary Zodape, Prasad U Patil2, Anil Ranveer, Sustainable Industrial Development, International Journal for Research in Applied Science & Engineering Technology, V3,Issue XII, December 2015.
- Ian Davies, Taiwan: The Economic Significance Of The Industrialisation Programme, The Australian Journal of Chinese Affairs, No6, Jul 1981.

- Ilho Yoo, Korea’s Economic Development: Lessons and Suggestions for Developing Countries, Korean Social Science Journal, XXXV No1, 2008.
- Inna Stecenko, Chien Fu Jeff Lin, "The assessment of the impact of small and mediumsized enterprises on the manufacturing sector in Taiwan and Latvia: a comparative analysis", The Economic Annals-XXI Journal , Institute of Society Transformation, 2018,
- Irina M.Osadchaya, Rostow's Theory of Economic Growth, Soviet Review, 3:3, 1962.
- İzak Atiyas, Ozan Bakis, Structural Change And Industrial Policy In Turkey, Emerging Markets Finance And Trade, 51(6), 2015.
- J.Aizenman, M.Spiegel, Takeoffs, Review of Development Economics, 14(2), 2010.
- J.Berthélemy, A. Varoudakis, Policies for Economic Take-off, Oecd Development Centre ,Policy Brief No12, 1996.
- J.D.Sachs, A.Warner, “Economic Reform And The Process Of Global Integration”, Brookings Papers On Economic Activity, No1, 1995.
- J.W. Wheeler, Comparative Development Strategies of South Korea and Taiwan as Reflected in Their Respective International Trade Policies, Michigan Journal of International Law, volume 11, issue2.
- Jonghoon Lee, Taehyun Jung, Policy-Driven Expansion of Venture Capital Industry: An empirical Examination of Contexts, Factors, and Effects Behind the Recent Surge of Korean Venture Capital Industry, URL: https://www.abacademies.org/, accessed :11/09/2020.
- Karapinar Baris, Rural transformation in Turkey 1980 -2004: case studies from three regions. International Journal of Agricultural Resources, Governance and Ecology, Vol.6, Nos (4/5), 2007.
- Ken C. Y. Lin, "Industrial Development and Changes in the Structure of Foreign Trade,The Experience of the Republic of China in Taiwan, IMF Staff Papers, Vol 15, No2, Jul,1968.
- Keun Lee, Industrial Upgrading and Innovation Capability for Inclusive Growth: Experience in East Asia and its Lessons, researchgate, 2016.
- Kuotsai Tom Liou, Economic development policy in Taiwan : achievements,challenges, and implications, International Journal of Public Administration, 23(10),2000
- Larry E. Westphal, Industrial Policy in an Export Propelled Economy: Lessons from South Korea's Experience, Journal of Economic Perspectives, V4, No3, 1990
- Lein Lein Chen, John Devereux, Trade Neutrality: A Clarification, The Journal of Developing Areas, Vol 31, No 3, 1997.
- Linsu Kim, Technology policies and strategies for developing countries: lessons from the Korean experience, Technology Analysis & Strategic Management, 10(3), 1998.
- N.G.Mankiw, D. Romer, D.N. Weil, “A Contribution To The Empirics Of Economic Growth”, Quarterly Journal Of Economics, 1992, Vol 107, No 2.
- Olga Mikheeva, Financing of innovation: national development banks in newly industrialized countries of East Asia, Journal of Post Keynesian Economics, Volume 42,2019.
- Pan-Long Tsai, Explaining Taiwan’s Economic Miracle: Are the Revisionists Right?, Agenda, Volume 6, Number 1, 1999.
- Paul W. Kuznets, An East Asian Model of Economic Development : Japan, Taiwan, and South Korea, Economic Development and Cultural Change, Vol 36, No3, Apr 1988
- Philippe Chevalérias, The Taiwanese Economy After the Miracle An Industry in Restructuration, Structural Weaknesses and the Challenge of China, China Perspectives, 3/2010.
- R.Klingler-Vidra, M. Kenney, D. Breznitz, Policies for financing entrepreneurship through venture capital: learning from the successes of Taiwan, Int. J. Innovation and Regional Development, Vol 7, No 3, 2016.
- Rachid Boujema, Economie du développement de l’Algérie 1962-2010, volume1, Elkhaldounia, Alger, Algérie, 2011.

- Ranadev Banerji, Industrial Employment Expansion Under Alternative Trade Strategies: Case Of India And Taiwan: 1950-1970, Journal Of Development Economics, North-Holland publishing Company, 7 (1980).
- Rashmi Umesh Arora, Globalization And Stages Of Development: An Exploratory Analysis , review of urban and regional development studies "RURDS", Vol 21, No. 2/3,2009.
- S¸Evket Pamuk, Globalization, Industrialization And Changing Politics In Turkey, New Perspectives On Turkey, 38(38), March 2008.
- Sanjaya Lall, Technological Capabilities And Industrialization, World Development,Vol 20, No2, 1992.
- T .Bauer, C.Wilson, 'The Stages of Growth', Economica, New Series, vol 29, No 114,May 1962.
- Tahchi Belgacem, Les Ressources De L'algérie, L'esprit Du Temps « Outre-Terre »,2016/2 N° 47, 2016.
- Ünay Sadık, Economic Diplomacy for Competitiveness: Globalization and Turkey's New Foreign Policy, Perceptions,Volume XV, No 3-4, 2010.
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects: The 2017 Revision, Volume II: Demographic Profiles,2017.
- W.Easterly, Reliving the '1950s: The Big Push, Poverty Traps, and Takeoffs in Economic Development, Journal of Economic Growth, 11, 2006.
- W.W.Rostow, The Stages of Economic Growth, The Economic History Review, New Series, Vol 12, No1, 1959
- W.W.Rostow, The Take-off into Sustained Growth, The Economic Journal, vol 66, No261, 1956.
- Wan-Chun Liu, Chen-Min Hsu, The role of financial development in economic growth:The experiences of Taiwan, Korea, and Japan, Journal of Asian Economics 17,2006.

WORKING PAPERS :

- Bela Balassa, Helen Hughes, Statistical Indicators Of Levels Of Industrial Development, International Bank For Reconstruction And Developmen (Ibrd) Economics Department Working Paper No45, May 1969.
- Debayan Pakrashi, Paul Frijters, Takeoffs, Landing, And Economic Growth,Asian Development Bank Institute(ADBI) Working Paper Series, No641, January 2017.
- Faruk Sclcuk, A Brief Account of the Turkish Economy, 1987—3226, Working Papers 9701, Department of Economics, Bilkent University, 1997.
- Gormez Yüksel, "Banking inTurkey : History and Evolution", Bank of Greece Working Paper Series No83, 2008.
- Hugh T. Patrick, Yung Chul Park, The Financial Development of Japan, Korea, and Taiwan : Growth, Repression, and Liberalization, Oxford University Press, 1994,
- Kyle Bergquist, Carsten Fink, Julio Raffo, Identifying and ranking the world's largest clusters of inventive activity, Economic Research Working Paper No34,
- MoonJoong Tcha, From Potato Chips to Computer Chips: Features of Korea's Economic Development , Discussion Paper on Knowledge Sharing Forum on Development Experiences: Comparative Experiences of Korea and Latin America and the Caribbean, Korea Development Institute, June 2015.
- Muhammad Babakr, Turkey's Economic Development: Luck Or Wise Administration?,Strategic Outlook, February 2013.
- Özler Şule, Yılmaz Kamil, Productivity Response To Reduction In Trade Barriers :Evidence From Turkish Manufacturing Plants, Tüsiad-Koç University Economic Research Forum, Working Paper Series, January 2007.
- R.Hausmann, M.Gavin, "Securing Stability And Growth In Latin America: Policy Issues And Prospects For Shock-Prone Economies", Inter-American Development Bank, Working Paper 315, Washington, D.C.,January 1996.

- Rodrik Dani, Getting Interventions Right: How South Korea And Taiwan Grew Rich. National Bureau Of Economic Research, Working Paper No 4964, December(1994).
- S¸Evket Pamuk, Economic Change In Twentieth-Century Turkey : Is The Glass More Than Half Full?, Working Paper No. 41, The American University Of Paris, January 2007.
- Tilman Altenburg, Industrial Policy in Developing Countries Overview and lessons from seven country cases, Discussion Paper , Germen development Institute, 4/2011.

REPORTS:

- A World Bank Group Flagship Report, Doing business 2019.
- A World Bank Group Flagship Report, Doing business2020.
- BDI – Federation of German Industries, Germany 2030 Future perspectives for value creation, Berlin, November 2011.
- European Training Foundation (ETF), Algeria Education, Training And Employment Developments 2016, Torino2017.
- Ilo, Transforming Economies Making Industrial Policy Work For Growth, Jobs And Development, International Labour Office, Geneva, 2014.
- International labour office(ILO), World Employment Report 1998-99, world of work, the magazine of ILO, No.27,19980.
- office nationale des statistiques, collection statistique n°194. octobre 2015.
- ONS, Collection Statistiques, N197, 2016 .
- Overseas Business Reports, marketing in taiwan, US Department of Commerce, International Trade Administration, 1988.
- Oxford business group, The Report Algeria, 2017.
- Oxford Business Group, The Report Algeria, 2018.
- Sanjaya Lall, National strategies for technology adoption in the industrial sector: Lessons of recent experience in the developing regions, Background paper for the United Nations Development Programme's Human Development Report 2001 : Harnessing Technology for Human Development, 2001.
- The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Economic Development R.O.C. (Taiwan), Council for Economic Planning and Development Taipei City Taiwan (R.O.C.), N3, Baocing Rd, October 2012.
- The Council for Economic Planning and Development, Executive Yuan, Implementation Review on the ROC Plan for National Development in 2012, June 2013.
- UNIDO, Competitive Industrial Performance Index (CIP), Edition 2020.
- UNIDO, Competitive Industrial Performance Report 2016, Vienna, 2017.
- UNIDO, Competitive Industrial Performance Report 2018, Vienna 2019.
- UNIDO, Competitive Industrial Performance Report 2020 CIP Index,:Country and Economy Profiles, Austria, 2020.
- UNIDO, Enhancing the Quality of Industrial Policies,TOOL 3 Industrial and Export Upgrading, April 2015.
- UNIDO, Ministry of Industry,The Republic of the Union of Myanmar, Myanmar Strategic Directions for Industrial Development Summary of Industrial Development Strategy 2017.
- UNIDO, the 2030 agenda for sustainable development: Achieving the industry-related goals and targets, Vienna International Centre,1400 Vienna, Austria
- UNIDO, Unido's Programme For Industrial Upgrading And Restructuring, Quality & Productivity Group, Austria.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD),World Investment Report 2012: Towards a New Generation of Investment Policies, United Nations Publication, Switzerland, 2012.

- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD),World Investment Report 2020, United Nations Publications, New York, United States of America,2020.
- United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD), Handbook of Statistics 2020, United Nations Publications, USA, 2020.
- World Bank, The East Asian Miracle : Economic Growth and Public Policy Summary,The World Bank Washington D.C, 1993.
- World Bank, Turkey's Transitions : Integration, Inclusion, Institutions, Main Report No90509, Washington, DC : World Bank Group, 2014
- World Economic Forum, The Competitiveness Reports, 2010.
- World Economic Forum, The Competitiveness Reports, 2017.
- World Economic Forum, The Competitiveness Reports, 2018.
- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2008-2009, Geneva,Switzerland, 2008.
- World Economic Forum, The Travel Tourism Competitiveness Report 2017.
- World Intellectual Property Organization, Global Innovation Index, 2018.
- Yongjin Park, Modern Korean Economy 1948–2008, The Academy Of Korean Studies,The Republic Of Korea, 2018.

WEBSITES :

- Big Push Theory By Rosenstein Rodan and Economic Development,URL:https://economicsconcepts.com/big_push_theory.htm, Accessed : 28/08/2019.
- Bilan du commerce extérieur, disponible sur le site : http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce exterieur , consulté le : 27-12-2019.
- Cabinet approves 'i-Taiwan 12 projects', url: https://taiwantoday.tw/news.php?unit=2&post=763 , Accessed : 12/08/2020
- Cambridge dictionary, at: https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/upgrade ,accessed :25/12/2020.
- Destatte Philippe, L'économie circulaire : produire plus avec moins, juin 2014, Consulté le 22 /10/2020, sur https://phd2050.org/2014/06/01/ec1/#_ftnref26.
- Directorate-General of Budget, Accounting and Statistics, Executive Yuan, R.O. C. (Taiwan), URL https://eng.dgbas.gov.tw/mp.asp?mp=2 , accessed :22/07/2020.
- Ellen MacArthur Foundation, (s.d.), Économie circulaire, Available at: https://www.ellenmacarthurfoundation.org/fr/economie-circulaire/principes, Accessed :22/10/2020.
- EM Founders Group, Why is Industrial Development Important?, 2018,url:http://eaglemountainutah.com , accessed : 12/2/2019.
- Growth Poles Theory, url :https://transportgeography.org/?page_id=1473 Accessed :12/09/2019.
- http://www.hakimabedouanikernane.com/2018/01/les-mines-un-riche-potentiel.html .
- https://howmuch.net/articles/map-worlds-manufacturing-output .
- https://sciena3a4.blogspot.com/2018/03/blog-post.html .
- https://www.mavicompany.com/en/mavi-company/about-mavi, Accessed: 12/09/2020
- https://www.unido.org.
- https://www.weforum.org/agenda/2020/02/countries-manufacturing-trade-exports-economics .
- Industry 4 presentation, URL: https://fr.slideshare.net/AnthonySadallaKhamis/industry-4-presentation, accessed : 10/10/2020.
- Industry 4.0 and Sustainable Manufacturing, URL: https://www.futurebridge.com/industry/perspectives-mobility/industry-4-0-andsustainable-manufacturing/ accessed 10/10/2020.

- M. West Darrell , Christian Lansang, Global manufacturing scorecard: How the US compares to 18 other nations, 10 July 2018, available at: https://www.brookings.edu/research/global-manufacturing-scorecard-how-the-uscompares-to-18-other-nations , accessed : 30/10/2020.
- Matthew Smith, On Rostow's 'Stages' Thesis and Explanation of 'Take-Off' Growth, available at: https://pdfs.semanticscholar.org/d2a6/6b265cd8c1c902e9d22caf84fdd0da7e38d6.pdf
- Min-Hua Chiang, Bernard Gerbier, Cross-Strait Economic Relations : Recent Development and Implications for Taiwan, url: https://journals.openedition.org/regulation/10177?lang=en, accessed : 08/08/2020
- Ministère des Finances, Le Nouveau Modele De Croissance (Synthese), Juillet 2016, sur le site : http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-be15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf , consulté le : 30/07/2020.
- National statistics republic of china (Taïwan), URL: https://eng.stat.gov.tw/mp.asp?mp=5, Accessed : 22/07/2020.
- Nurkse's Model of Vicious Circle of Poverty (VCP) and Economic Development, URL:https://economicsconcepts.com/nurkse's_model_of_vicious_circle_of_poverty_(vcp).htm , Accessed : 28/08/2019.
- Royal Bank of Scotland, The Roots of Growth- Projecting Emerging Markets Infrastructure Demand to 2030, 2011, available at: https://www.marketscreener.com , Accessed :17/09/2020.
- RUSF Application And Specific Issues, Available At : https://www. Vergidegundem.Com/Documents/10156/2227246/Eylul2014_Engtrnsltion.Pdf/07a7b51c-8688-49cb8398-50caf8c50966
- SDG : 6 Investing In Industry, Innovation & Infrastructure, URL: https://cornerstonecapinc.com/sdg-9/ , accessed : 12/09/2020.
- Shi Yaodong, Wang Xiaoming, Optimizing and Upgrading Industrial Structure, available at : http://en.drc.gov.cn/2014-05/23/content_17537042.htm, accessed :25/02/2021.
- Societe Generale, Country Risk Of Taiwan : International Trade, url : https://importexport.societegenerale.fr/en/country/taiwan/trade-country-risk , accessed : 09/08/2020.
- Sönmez Mustafa, Private-Public Partnership Projects Reach $88 Billion, Hürriyet Daily News,2014 , http://www.hurriyetdailynews.com/privatepublic-partnership-projectsreach-88billion.aspx?pageID=238&nID=65626&NewsCatID=344 ,accessed :17/09/2020.
- Taïwan, url : https://www.populationdata.net/pays/taiwan/, Accessed : 14/07/2020.
- Tejvan Pettinger, Environmental sustainability – definition and issues, urlhttps://www.economicshelp.org/blog/143879/economics/environmentalsustainability-definition-andissues
- The world factbook, Algeria, url : https://www.cia.gov/library/publications/the-worldfactbook/geos/ag.html , accessed :30/12/2019.
- Thomas Bernhardt, William Milberg, Does Industrial Upgrading Generate Employment and Wage Gains?, available at: https://pdfs.semanticscholar.org/12e6/52175e55dc5d0d997c8d92dedbd53b991740.pdf , accessed :25/12/2020.
- Top 14 Drawbacks of Unbalanced Growth Theory, URL :http://www.economicsdiscussion.net/unbalanced-growth-theory/top-14-drawbacks-ofunbalanced-growth-theory/4632 , Accessed : 28/08/2019.
- Turkish Statistical Institute(TurkStat), Foreign Trade by Years, available at:http://www.turkstat.gov.tr/UstMenu. do?metod=temelist , Accessed 18/09/2020.
- Undersecretariat of treasury of turkey, foreign direct investments in turkey, 2010,2011, Available at: https://trade.gov.tr/data/5b8e8a8613b8761b8471c098/b15625dc40b8270e3d535501a120cf8d.pdf .
- UNIDO, Competitive Industrial Performance Index (CIP), Edition 2020.url:https://stat.unido.org/cip/ ,accessed : 23/12/2020.

- World Bank, https://data.worldbank.org/ , Accessed 18/09/2020.
- World bank, https://www.Worldbank.Org/En/Country/Turkey/Overview
- world bank, url: https://data.worldbank.org/ , Accesed : 18/09/2020.
- World Intellectual Property Organization (wipo), 2017, available at: https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_econstat_wp_34.pdf accessed :23/10/2020.
- World Trade Organization, url : https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/chinese_taipei_e.htm , Accessed : 12/08/2020.
- Worldbank, url: https://data.worldbank.org , Accessed : 02/01/2020.
- Young Ick Lew , South Korea, url : https://www.britannica.com/place/SouthKorea/Cultural-institutions, accessed : 12-12-2020.